







﴿ الجزء السابع والعشرون من ﴾ وكتب ظاهر الروايه أتتُ * ستا وبالأصول أيضا سميت صنفها محمد الشيباني * حرر فها المذهب النعاني الجامع الصغير والكبير * والسير الكبير والصغير ثم الزيادات مع المبسوط * تواترت بالسند المضبوط ويجمع الست كتاب الكافي * للحاكم الشهيد فهو الكافي أقوى شروحه الذي كالشمس * مبسوط شمس الامة السرخسي ﴿ تنبيه ﴾ قد باشر جع من حضرات أفاضل العلماء تصحيم هذا الكماب عساعدة جمع من ذوى الدقة من أهل العلم والله المستعان وعليه التكلان (أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل) ﴿ حقوق الطبع محفوظة للملتزم ﴾ انجاح بحدا فندونت بني لغربي لنوشي نطع النعاذه وارعا فطفي

893,799 Sa 71 v. 27-28

س باب الناخس كاله

(قال رحمه الله) واذا سار الرجل على دانة في الطريق فنخسها رجل أوضرمها فنفحت مرجلها رجلا فقتلتــه كان ذلك على الناخس دون الراكب لان نخسه جناية فما تولد منه كان مضمونا عليه وأنما تدكمون النفحة بالرجل جبارا اذا كان يسير في الطريق قال بلغنا ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود وان نفحت الناخس كان دمه هدرا لان ذلك تولد من مخسه فصار كانه هو الذي جني على نفسهولو ألقت الراكب من تلك النخسة فقتاته كانت ديمه على عاقلة الناخس لانه تولد ذلك من نخسه وجناية وكذلك لو وثبت من تخسه على رجل فقتلته أو وطئت رجلافقتلته لان ذلك تولد من جنانته والواقفة في ذلك والتي تسير سواء لان ذلك تولد من نخســه فكان الضمان على عاقلته قال ولو بخسها باذن الراكب كان ذلك عنزلة فعل الراكب لو تخسها ولا ضمان عليه في نفحتها وهي تسير لان النفحة في حال هذا باذن الراكب كانت الدية عليها جميما اذا كان في فورهاالذي تخسها فيه لانه لما تخس باذن الراكب صار عنزلة السائق والراكب سائقا وراكبا كان الضمان عليهما نصفين وهذا اذا كان في ذلك الفور الذي تخسمًا فية فاما اذا انقطمٌ ذلك الفوركم اذا سارت ساعة وتركمامن السوق فالضمان على الراكب خاصة لان فعل الناخس قد انقطع وبقي فعل الراكب قال واذا وكذلك لوكان لهـا قائد لان ذلك تولد من تخسـه وان نخس باذن السائق أو باذن القائد فنفحت رجلا فقتلته فلا ضمان عليه ولا عليهما لان الناخس صار سائقا والنفحة بالرجل جبار في هذه الحالة قال واذا قاد الرجل الدابة فنخسها رجل آخر فانفلتت من القائد ثم

أصابت في فورها ذلك فضمان ذلك على الناخس لأن حكم قوده قد انقطع وصار الناخس حانيا فضمان ذلك عليه قال وان كان الناخس عبدا فجنالة الدالة في رقبة العبد لدفع ما أو يفدي لانه بمنزلة جنانته بيده وان كان الناخس صبياً فهو كالرجل في ان ضمان الدية بجب على عاقلته وان مرت الدابة بشيء نصب في ذلك الطريق فنخسم اذلك الشيء فنفحت انسانا فقتلته فهو على الذي نصب ذلك لأنه متمد في نصب ذلك الشيء في الطريق فكان مخس ذلك الشيء للدانة بمنزلة نخس الذي لصبه وان كان الرجل يسـير في الطريق فأمر عبــدا لغيره فنخس دابته فنفحت فلا ضمان على أحــد منهما لان فعل المأمور كـفعل الآمر عبدا كان المأمور أو حراً فان وطئت في فورها ذلك انسانا فقتلته فعلى عاقلة الراك نصف الدية وفي عنق العبد نصف الدية يدفعها مولاه أو يفديه عنزلة السائق مع الراكب الا أن المولى يرجع على الآمر بالاقل من قيمة العبد ومن نصف الدنة لانه صار للعبد غاصباً باستعاله اياه في نخس الدا بةفاذا لحقه ضمان بذلك السبب كان للمولى أن يرجع به على المستعمل له وكذلك لو أمره بالسوق أو بقود الدابة ولو كان الراكب عبدا فأمرعبدا آخر فساق دابته فأوطأت انسانا فقتلته فالدية في اعناقهما نصفين يدفعان بها أو يفديان عنزلة السائق مع الراكب ولا شيء على الراكب لمولى العبد المأمور اذا كان الراكب محجورا عليه حتى يعتق لانسبب وجوب هذا الضمان استعاله اياه بالقول والمحجور لا يؤاخذ بضمان القول حتى يعتق واذا عتق كان عليـــه قيمة المأمور وان كان تاجرا أو مكاتبا فهو دين في عنقه لا نه لا يؤاخـــذ بضمان القـــول فـكمـذلك السائق في الحال واذا أقاد الرجــل قطارا في طريق المســلمين فما وطي أول القطار وآخره فالقائد ضامن له وانكان معه سائق فالضمان عليهما لان القائد مقرب ماأصاب بالصدمة أو غير ذلك وكذلك السائق مقرب من ذلك ومشـتر كان في الضمان لاستوائهما في السبب وهذا لأن السوق والقود في الطريق مباح مقيد بشرط السلامة عنزلة الركوب فكما ان الرآكب بجمل ضامنا عا تلف بسبب عكن التحرز عنه فكذلك السائق والقائد والممنى في الكما. ان الدابة في يده فعليه أن يتحرز عما يمكن التحرز عنه في صرف الدابة بسوقه أو بقو دهوان كان معها سائق الابل وسط القطار فالضمان في جميم ذلك عليهم أثلاثا لان الذي هو في وسط القطار سائق لما بين مديه فعليه أن يتحرز عما عكن التحرز عنه من الابل قائدا لماخلفه والسائق والقائد في حكم الضمان سواء وكذلك ان كان يكون أحيانا وسطها وأحيانا يتقدم

واحيانًا يتأخر لانه في جميع هذه الاحوال سائق للقطار أو قائد ولو كان الرجل راكبا وسط القطار على بمحر ولا يســوق منها شيأ لم يضمن شيأ نما تصيب الابل التي بين يديه لانه ليس بسائق لما بين يديه فان ثقل السوق في الزجر على الابل والضرب ولم يوجد منه شي من ذلك وهو ممهم في الضمان فيما أصاب البغير الذي هو عليه وما خلفه أماما في البعير الذي هو عليه فلانهرا كبوالراكب شريك السائق والقائد في الضمان وأما ماخلفه فلانه قائد لما خلفه لان ما خلفه زمامه مربوط ببعيره ومشي البعير الذي هو عليه يضاف الى الراكب فيجعل هو بهذا المعنى كالقائد لما خلفه وقال بعض المتأخرين هذا اذا كانزمام ما خلفه يقوده بيده وأما اذا كان هو نامًا على بمبره أو قاعدا لا يفعل شيأ لا يكون به قائدا لما خلفه فلا ضمان عليــه في ذلك وهو في حق ماخلفهُ بمنزلة المتاع الموضوع على بميره واذا أتى الرجل ببمير فربطه الى القطار والقائد لا يعلم وليس معها سائق فاصاب ذلك البعير انسانا ضمن القائد لانه قائد لذلك البعير والقود سببلوجوب الضمان ومع محقق سبب الضمان لايسقط الضمان لجمله ثم يرجم القائد على الذي ربط البعير بذلك الضمان لانه هو الذي ألزمه ذلك الضمان حين ربط البعير بقطاره وهو متمد فيما صنع فيكون له أن يرجع عليه بما يلحقه من الضمان ولو كان البعير واقعا حين ربطه بالقطار ثم قاد فأصاب ذلك البعير شيأ فالضمان على القائد ولا يرجع على الذي ربط البعير بذلك الضمان لانه هو الذي ربط البعير بقطاره كان هو السبب لما يلحقه من الضمان فيثبت له حق الرجوع به عليه وفي الوجهين جميما ان علم صاحب القطار وقاد القطار على حاله لم يكن له أن يرجم على الرابط بشي من الضمان لانه بعد ماعلم لما قاد القطار فقدصار ضامنا بفعله فيجعل كانه ربط بامره ولوسقطشيء عما يحمل الابل على انسان فقتله أو سقط بالطريق فعثر فمات كان الضمان في ذلك على الذي يقود الابل وان كان معه سائق فالضمان عليهما لان هذا بما يمكن التحرز عنه بأن يشد الحمل على البمير على وجه لا يسقط وأنما يسقبط لتقصير كان من القائد والسائق في الشــد فكانه أسقط ذلك بيده فيكون ضامنا لما تلف بسقوطه عليه ولمن يعثر به بعد ماسقط في الطريق لانه شيء أحدثه في طريق المسلمين واذا سار الرجــل على دابته في الطريق فعثر محجر وضعه رجل أو بد كان قد بناه رجل أو ماء قدصبه رجل فوقمت على انسان فمات فالضمان على الذي أحدث ذلك في الطريق لانه بمنوع من احداث شيء من ذلك في طريق المسلمين فان الطريق معدلمرور الناس فيه فيما يضر بالمارة

أو محول بينهم وبين المرورفيه يكون هو ممنوعا من احداث ذلك ومهذا الطريق يصير المحدث كالدافع للدابة على ما سقطت عليه فيكون الضمان عليه دون الراك قالوا هذا اذا لم يملم الراكب عا أحدث في الطريق فان علم بذلك وسير الدابة على ذلك الموضع قصداً فالضان عليه لانه طرأ على فعل الذي أحدث فعل آخر ممن هو مختار فيفسخ به حكم فعل الاول ويكون الضمان على الثانى بمنزلةمن وضع حجرا على الطريق فزحزحه رجل اخرالى جانب آخر من الطريق ثم عثر به انسان كانالضان على الثاني دون الاول ولو سار على دابته في ملكه فأوطأت انسانا بيد أو رجل فقتاته فعليه الدبة والكفارة جميعالان الراك مباشر للقتل فما أوطأت دابتــه والمباشرة في ملكه وفي غير ملكه سواء في انجاب الضمان عليــه كالرمي فان رمي في ملكه فأصاب انسانا كان عليـه ضمانه وان كان سائقا أو قائدا فلا ضمان عليمه في ذلك لانه تسبب بتقريب الدابة من محل الجناية والمتسبب أنما يكون ضامنا اذا كان منعديا بسببه وهو في ملك نفسه لا يكون متعديا في سوق الدابة ولا قودها فهو نظير القاعد في ملكه أذا تمثر بهانسان والدليل على الفرق أن السائق والقائد في الطريق لاتلزمه الكفارة لانعدام مباشرة القتل منه والراكب تلزمه الكفارة ولو أوقفها في ملكه فاصابت انسانا من أهله أو أجنبيا دخل باذنه أو بغير اذنه فلا ضمان عليــه لانه غير متعد في ايقافها في ملكه وكذلك الكلب العقور في دارمخلي عنه أو مربوطا لان صاحب الكلب غير متعدى في امساكه في ملكه ولو ربط دابته في الطريق فجالت في رباطها من غير أن يحلها أحد فياً أصابت فهو على الذي ربطها لانه متعد في ربطها في الطريق وفي أي موضع وقفت بعد أن تكون مربوطة فذلك يكون مضافا الى من ربطها لان الرابط يعلم حين ربطها أنه محول في رباطها لهذا القــدر فلا يكون تنييرها عن حالها مبطلا الضمان عنه بمد أن يكون الضمان بالرباط كما هي الا أن كل الرباط وتذهب فحينئذ تكون في معنى المنفلتة وكذلك كل مهيمة من سبع أوغيره اذا أوقفه رجل على الطريق فهو متمد في هذا التسبب حكما ضامن لما يتلف به ما لم يتغيير عن حاله وكذلك لو طرح بعض الهوام على رجيل فلدغه ذلك فهو ضامن له لانهمتمد في هذا التسبب ولا يقال قد طرأ على تسببه مباشرة وهو اللدغ من العقربأو الحية لان ذلك غير صالح لبناء الحكم عليه فلا يقطع به حكم التسبب الموجود ممن ألقاه عليه

عِنْزَلَةُ مشى الماشى وفعله فى نفسه فى مسئلة حفر البيئر فانه لا يكون ناسخا للسبب الموجود من الحافر فى حكم الضمان والله أعلم

- الطريق الحدث الرجل في الطريق المحدث

(قال رحمه الله) واذا وضع الرجل في الطريق حجرا أو بني فيه مناء أو أخرج من حائطه جــذعا أو صخرة شاخصة في الطريق أو أشرع كنيفا أو حياضا أوميزابا أو وضع في الطريق جذعا فهو ضامن لما أصاب من ذلك لانه مسبب لهلاك ماتلف عا أحدثه وهو متعد في هذا التسبب فانه أحدث في الطريق ما يتضرر بهالمارة أو يحول بينهم وبين المرور في الطريق الذي هوحقهم ووجوبالضمان لصيانة هم المتلف عن الهدرفاذا أمكن انجامه على المسبب لكو نهمتمديا في تسبيبه نوجبه عليه وان لم يكن قاتلا في الحقيقة حتى لاتلزمه الكفارة عندنًا ولا يحرم الميراث وقال الشافعي لما جعل التسبب كالمباشرة في حكم الضمان فيكذلك في حكالكفارة وحرمان الميراث ولكنا نقول الكفارة وحرمان الميراث جزاء قتل محظور ولانوجد ذلك في التسبب لانه لا يمكن أن مجعل قاتلا باحداث ذلك ولامقتو لاعنداحداثه ولا عكن أن بجمل قاتلاعندالاصامة فلمل المحدث ميت عندالاصابة وكيف يكون الميت قاتلا والدليل عليه أن القتل لا يكون الا بفعل القاتل والقتل نوعان عمد وخطأ ففي كل ما يتصور العمد في جنسه تصورالخطآ أيضا والقتل العمد مهذاالظريق لايتحقق فكذلك الخطأو حرمان الميراث باعتبارتوهم القصد الى استعجال الميراث وذلك في العمد لايشكل وفي الخطأ يحتمل أن يكون الخطأًأظهر من نفسه وهو قاصد الي ذلك وهذا لا يتحقق في هذه المواضع وعلى هذا الاصل قال علماؤنا رحمهم الله الكفارة وحرمان الميراث لاشبتفى حق الصيي والمجنون بالقتل لانهجزاء قتل محظور وفعل الصي لايوصف بذلك فالخطأ شرعا يبني على الخطاب وعند الشافعي يثبت الكفارة وحرمان المـيراث في حقهما كما تثبت الدية وعلى هـدًّا قلنا أذا قضي القاضي على مورثه بالقصاص لم يحرم المسيراث وان رجعوا لا تلزمهم الكفارة لان ذلك جزاء فعل محظور والقاضي نقضائه لايصير قاتلا وكذلك شهود القصاص لامحرمون الميراث وان رجعوا لاتلزمهم الكفارة لان ذلك جزاء قتل محظوروهم بالشهادة ماصاروا قاتلين مباشرة فان عثر بما احدثه في الطريق رجل فو قع على آخر فمانًا فالضمان على الذي أحدثه في الطريق لانه عنزلة الدافع لمن يمتر بما أحدثه فكانه دفعه بيده على غير ه فلا ضمان على الذي عثر به لانه مدفوع

في هذه الحالة والمدفوع كالا لةواذا نحى رجل شيأ من ذلك عن موضعه فعطب به آخر فالضمان على الذي تحاه وقد خرج الاول من الضمان لان حكم فعله قد انفسخ بفراغ الموضع الذي شفله بما أحدث فيه وأنما شغل بفعل الثاني في موضع آخر فهو كالمحدث لذلك في ذلك الموضع والقاء التراب في الطريق واتخاذالطين فيــه عنزلة القاء الحجر والخشبة ولو أن رجلا كنس الطريق فعطب بموضع كنسه انسان لم يضمن لانه لم يحدث في الطريق شيأ انما كنس الطريق الكيلا تتضرر به المارة ولايؤذيهم التراب فلا يكون هذامتعديا في هذا السبب ولورش الطريق أوتوضاً في الطريق فعطب بذلك الموضع انسان فهو ضامن لانما أحدث في الطريق من صب الماء يلحق الضرر بالمارة ويحول بينهم وبين المرور مخافة أن تزل أقدامهم وهذا كله في طريق هو للعامة فأن كان في سكة غير نافذة والذي فعل ذلك من أهل السكة لم يضمن لان ذلك الموضع مشترك بينهم شركة خاصة وقد بينا أنأحدالشركاء اذا أحدث من ذلك في الملك المشترك لم يكن ضامنا واذا أشرع الرجل جناحا الى الطريق ثم باع الدار فأصاب الجناح رجلا فقتله فالضمان على البائع لانه كان جانياً بوضع الجناح فان سواء الطريق كرقية الطريق فمن احدث فيه شيأ يكون جانيا وبالبيع لم ينسخ حكم فعله لانه لم ينزع الموضع الذي شفله بما أحدثه فبقي ضامنا على حاله (الاترى) انهلو وضع الجناح في غير ملكه كان ضامنا لما تلف به فلما كان عدم الملك لا عنه انعقاد سبب الضمان فكذلك لا عنم بقاءه ولا شيء على المشترى لانه ما أحدث في الطريق شيأ وكذلك الميزاب فان سقط الميزاب يصرفان فان أصاب ما كأن منه في الحائط رجلا فقتله فلا ضمان فيه على أحدلانه أنما وضع ذلك الطرف من الميزاب في ملكه واحداث شيء في ملكه لا يكون تعديا وان أصابه ما كان خارجا منه من الحائط فالضمان على الذي وضعه لا نهمتمد في ذلك الطرف فانه شغل به هواء الطريق فان لم يعلم أيهما أصابه فني القياس لا شي عليه لانه ان كان أصابه الطرف الداخل لم يضمن شيأوان أصابه الطرف الخارج فهو ضامن والضمان بالشك لايجب لان فراغ ذمته ثابت يقينا وفي الاشغال شك وفي الاستحسان هو صامن للنصف لانه في حال هو ضامن للـكل وفي حال لا شي عليه فيتوزع الضمان على الاحوال ليتحقق به معنى النظر من الجانبين واذا استأجر رب الدار الفعلة لاخراج الجناح أوالظلة فوقع فقتل انسانا فانسقط من عملهم قبل أن يفرغوا منه فالضمان عليهم دون رب الدار لانه انما سقط لتقصيرهم في الامساك فكانهم القوا ذلك

فيكونون قاتلين مباشرة فيلزمهم الدية والكفارة وتحرمون الميراث وانسقط ذلك بمدفر اغهم من العمل فالضمان فيــه على رب الدار استحسانا وفي القياس هــذا كالاول لأنهم باشروا احــداثذلك في الطريق وصاحب الدار ممنوع من احداثه وانما يعتبر فيماأس ه في ماله أن يفعله بنفسه ولكنه استحسن لحديث شريح فانه قضي بالضمان على مثله على ربالدار والمعني فيه أنهم يعملون له ولهذا يستوجبون الاجر عليه وقد صار عملهم مسلما اليهبالفراغ منه فكانه عمل ذلك بنفسه مخلاف ما قبل الفراغ فان عملهم لم يصر مسلما اليه بعد وهذا لانه انما بحدث ذلك في فنائه ويباح له فيما بينه وبين ربه احــداث مثــل ذلكفي فنائه اذا كان لا يتضرر به غيره ولكن لكون الفناء غير مملوك لم يتقيد بشرط السلامة فبهذا اعتبر أصه في ذلك وجمل هو كالقاتل لنفسه ولو وضع ساجة في الطريق أو خشبة باعها من رجل ومرئ اليه منها فتركها المشترى حتى عطب بها انسان فالضمان على الذي وضعها لانه كان متعديا في وضمها فما بقيت في ذلك المكان بتي حكم فعله وكما أن انعدام ملكه في الخشبة لا يمنع وجوب الضمان عليه بوضمها في الطريق فكذلك زوال ملكه بالبيع وان كان جميع ما ذكرنا في ملك قوم أشرعوه في ملكهم فلا ضمان في شيء من ذلك وان كان أشرعه بعضهم دون بمض فعليه الضمان يرفع عنه محصة ما ملكه من ذلك لأن أحد الشركاء لاعلك البناء في الملك المشترك بغير رضاشركائه فهو جان باعتبار ارضائهم غير جان باعتبار نصيبه فيتوزع الضمان على ذلك بمنزلة أحــد الشركاء في الجارية اذا وطئها يلزمه العقر وبرفع عنه من ذلك حصته وذلك بخلاف ما لو توضأ فيه أو صب فيه ماء أو وضع متاعاً لأن ذلك يتمكن من فعله كل واحد من الشركاء شرعا فيستحسن أن لا يجمله ضامنا به مخلاف البناء واذا وضع فىالطريق جمرا فاحرق شيآ فهو ضامن له لانه متعد في احداث النار في الطريق فان حركته الريح فذهب به الى موضع آخر ثم أحرق شيأ فلا ضمان عليه لان حكم فعله قد انتسخ بالتحول من ذلك الموضع الى موضع آخر قال وهذا اذا لم يكن اليوم يوم ريح فان كان ريحا فهو ضامن لانه كان عالما حين ألقاه ازالريح يذهب به من موضع الى موضع فلا ينسخ حكم فعله بذلك بمنزلة الدابة التي جالت رباطها والله أعلم

- ﴿ باب الحائط المائل ﴾-

(قال رحمه الله) والذا مال حائط الرجل أووهي فوقع على الطريق الاعظم فقتل السانافلا

ضانعلي صاحبه لانه لم يوجد منه صنعهو تعد فانه وضع البناء في ملكه فلا يكون متعديا في الوضع ولا صنع له في مثل الحائط ولكن هذا اذا كان بناء الحائط مستويا فان كان بناه في الاصل مائلًا الى الطريق فهو ضامن لمن يسقط عليه لانه متعد في شغل هواء الطريق ببنائه وهواء الطريق كاصل الطريق حق المارة فمن أحدث فيه شيأ كان متمديا ضامنا فأما اذا بناه مستويا فانما شــفل ببنائه هواء ملكه وذلك لا يكون تـــديا منه فلو أشهد عليه في هذا الحائط المائل فلم يهدمه حتى سقط وأصاب انسانًا ففي القياس لاضمان عليه أيضًا وهو قول الشافعي لا نه لم يوجد منه صنع هو تعد والاشهاد فعل غيره فلا يكون سبباً لوجوب الضمان عليه لكن استحسن علماؤنا رحمهم الله ايجاب الضمان روى ذلك عن على رضى الله عنه وعن شريح والنخمي والشعبي وغيرهم من أمَّة التابعين وهذا لان هواء الطريق قد اشتغل محائطه وحين قد أشهد عليه فقد طولب بالتفريغ والرد فاذا امتنعمن ذلك بعد ما تمكن منه كان ضامنا بمنزلة ما لو هبت الربح بثوب القته في جحر فطالبه صاحبه بالرد عليه فلم يفعل حتى هلك بخلاف ما قبل الاشهادولا نهلم يطالب بالتفريدغ فهو نظير الثوب اذا هلك في جحره قبل أن يطالبه صاحبه بالردثم لامعتبر بالاشهادوانما المعتبر التقدم اليه في هدم الحائط فالمطالبة تتحقق وينمدم بهممني العذر في حقه وهو الجهل بميل الحائط الا أنه ذكر الاشهاداحتياطا حتى اذا جحدصاحب الحائط التقدم اليه فىذلك أمكن اثباته عليه بالبينة عنزلة الشفيع فالمعتبر فىحقه طلب الشفعة والكن يؤمر بالاشهاد على ذلك احتياطا لهذا المعنى وهذا التقدم اليه يصح من كل واحد من الناس مسلما أو ذميا رجلا كان أو امرأة لان الناس في المرور في الطريق شركا. والتقدم اليــه صحيح عند السلطان وعند غير السلطان لانه مطالبة بالتفريغ وغير مطالبةفي الطريق والحل أحدحق في الطريق فينفرد بالمطالبة تنفريغه وصورته أن يقول له ان حائطك هذا مائل فاهدمه وذكر عن الشعبي أنه كان يمشي ومعه رجل فقال الرجل ان هـذا الحائط ِلمائل وهو لعامر ولا يعلموا الرجل أنه عامر فقال عامر ما أنت بالذي يفارقني حتى أنقضه فبعث الي الفعلة فنقضه فعرفنا أن الاشهاد مهـذا اللفظ يتم وبعــد الاشهاد ان تلف بالحائط مال فالضمان في ماله وان تلف به نفس فضمان ديته على عاقلته لان هذا دون الخطأ ولا كفارة عليه فيه لانمدام مباشرة القتل منه ويستوي انشهد عليه رجلان أو رجل وامرأنان في التقدم الله لان الثابت أُبهذا التقدم ما لا يندرئ بالشبهات وهو المال

واذا باع الحائط بعد ما أشهد عليه برىء من ضمانه لانه انما كان جانيا بترك الهدم مع عكنه منه وبالبيع زال تمكنه من هدم الحائط فيخرج من أن يكون جائيا فيه بخلاف الجناح فهناك كان جانيا باصل الوضع * يوضحه أن ابتداء الاشهاد عليه لا يصح اذالم يكن هو مالكا للحائط فكذلك لا يبقى حكم الاشهاد بعد زوال ملكه بخلاف الجناح ولا ضمان على المشـترى في الحائط لأنه لم يتقدم اليه في هدمه فحاله كحاله قبل أن يتقدم اليه فيه فان شهد المشترى في الحائط فانه لا يتقدم اليه في هدمه فحاله كحال البائع قبل أن يتقدم اليه فيه فان أشهد على المشترى بمسد شرائه فهو ضامن لتركه تفريغ الطريق بعد ما طولب به مع تمكنه من ذلك ولو كان الحائط رهنا فتقدم الى المرتهن فيه لم يضمنه المرتهن ولا الراهن لان المرتهن غير متمكن من هدمه فلا يصبح التقدم فيه اليه ولم يتقدم إلى الراهن فيه وان تقدم فيه الى الراهن كان ضامنا لانة متمكن من أن يقضى الدين ويسترد الحائط فهدمه فيصح التقدم اليه فيه وان تقدم الى ساكن الدار في بمض الحائط المائل فليس ذلك بشيُّ سواء كان ساكنا باجر أو بغير أجر لانه غير متمكن من النقض وان تقدم الى رب الدار فعليه الضمان لأنه متمكن من هدمه فاذا تقدم الى أب الصبي أوالوصى في ذلك فلم ينقضه حتى سقط. فاصاب شيأ فضمانه على الصبي لان الاب والوصي يقومان مقامه ويملكان هدم الحائط فيصح التقدم اليهما فيه ويكون ذلك كالتقدم الى الصي بعد بلوغه ثم هما في ترك الهدم يعملان للصي وينظران له فابذا كان الضمان عليه دونهما واذا تقدم في الحائط الى بعض الورثة فالقياس ان لاضمان على أحد منهم لان أحــد الشركاء لايتمكن من نقض الحائط كما لا يتمكن من بنائه ولم يوجد التقدم الى الباقين فلا يصح هذا الاشهاد ولا يكون هو متعديا في تركه التفريغ بعد هذا ولكنا نستحسن فنضمن هذا الذي أشهد عليه بحصة نصيبه بما أصاب الحائط لانه كان متمكنا من أن يطلب شركاءه ليجتمعوا على هدمه وهذا لان الاشهاد على جماعته يتعذرعادة فلو لم يصبح الاشهاد على بعضهم في نصيبه أدى الي الضرر والضرر مدفوع والرجل والمرأة والمسلم والذى والحر والمكاتب في هـذا الاشهاد سواء لانهـم في التطرق في هـذا الطريق سواء واذا تقـدم الي العبد التاجر في الحائط فأصاب انسانا وعليه دين أولا دينعليه فهو على عاقلة مولاه لان العبــد متمكن من هدم الحائط فيصح التقدم اليه ثم الحائط ملك المولى ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين فالمولى أحق باستخلاصه لنفسه فيجمل في حكم الجناية كان المولي هو المالك على مابينا فيما

اذا وجد القتيل في دار العبد فلهذا كان ضمان الدية على عاقلة المولى وان أصاب مالا فضمانه في عنق العبد يباع فيه وينبغَى في القياس أن يكون على الولى كضمان النفس ولكنا استحسنا الفرق بينهما فقلنا المبد بالتزام ضمان المال كالحر فانهمنفك الحجر عنه في اكتساب سبب ذلك وفى التزام ضمان الجناية على النفس هو كالمحجور عليــه لان فك الحجر بالاذن لم يتناول ذلك فيكان الضمان على عاقلة المولي واذا وضع الرجــل على حائطه شــياً فوقع ذلك الشي فأصاب انسانا فلا ضمان عليه فيه لانه وضعه على ملكه فهو لايكون متعديا فيما يحدثه في ملكه ويستوى ان كان الحائط مائلا أو غير مائل لانه في الموضمين لا يكون ممنوعا من وضع متاعة على ملكه واذا تقدم الى رجل في خائط من داره في يده فلم يهدمه حتى سقط على رجـل فقتله فأنكرت العاقلة أن تكوين الدار له أوقالوا لاندري هي له أو لهـيره فلا شي عليهم حتى تقوم البينة على أن الدار له لان ثبوت الملك له باعتبار اليد من حيث الظاهر وذلك لايصلح حجة لاستحقاق الدية على العاقلة فهو نظير المشترى للدار اذا أنكرأن يكون مافى يد الشفيع ملكه كان على الشفيع اثبات ملكه بالبينة ليتمكن من الاخذبالشفعة والحاصل انه يحتاج الى أنبات ثلاثة أشياء بالبينة أحدها أن تكون الدار له والثاني أن يتقدم اليه في هدم الحائط والثالث أن المقتول انما مات بسقوط الحائط عليمه فاذا تبتت همذه الاشياء بالبينة فينتْذَ يقضى بالدية على الماقلة فان أقر ذو اليه ل الدار له لم يصدق على الماقلة ولا ضمان على المقر أيضا فيالقياس لانه انما أقر بوجوبالدية على العاقلة والمقر على الغيراذا صار مكذبا في اقراره لم يضمن شيأ ولكنا نستحسن أن نضمنه الدية لاقراره على نفسه بالتعـــدى وهو ترك هدم الحائط بعد ماعكن منه وانما هذا عنزلة جناح أخرجه في دار في بده الى الطريق فوقع على انسان فقتله فقالتالماقلة ليست الدار لهوانما أخرج الجناح بامر رب الدار وأقر ذو اليدان الدار له فانه يكون ضامنا الدية في ماله فهذا مثـله واذا كان الرجل على حائط له مائل أو غير مائل سقط به الحائط فاصاب من غـير عمله انسانا فقتله فهو ضامن في الحائط المائيل اذا كان قد تقدم اليه فيه ولا ضمان عليه فيما سواه لانه مدفوع بالحائط حين سقط الحائط وسقوطه على أنسان بمنزلة سقوط الحائط عليه في حكم الضمان ولو كان هو سقط من الحائط. من غير ان سقط الحائط فقتل السانا كان هو ضامنا لأنه غير مدفوع هنا بالحائط فان الحائط على حاله لم يسقط ولكنة بمنزلة النائم انقلب على انسان فقتله يكون ضامنا له ولو

مات الساقط بطرق الاسفل فان كان يمشى في الطريق فلا ضمان عليه لانه غيير متعد في مشيه في الطريق ولا مكنه أن يتحرز عن سقوط غـيره عليه وان كان واقفا في الطريق أو قاعــدا أو نائما فهو ضامن لدنة الساقط عليه لانه متعــد بالوقوف والقمود والنوم فيكمون ضامنًا لما تناف له وان كان الاسفَل في ملكه فلا ضمان عليه لانه غـير متعد في الوقوف في ملكه وعلى الاعلى ضمان الاسفل في هذه الحالات لان الاعلى مباشر بقتل من سقط عليه وفي المباشرة الملك وغــير الملك سواء وكذلك ان تعقل فسقط أو نام فانقلب فهو ضامن لما أصاب الاسفل لانه تلف بثقله فكانه قتله بيده وعليه الكفارة في ذلك وكذلك لو تردي من جبل الى رجل فقتله فعليه ضمانه وملكه وغير ملكه في ذلك سواء وكذلك لو سقط في بئر احتفرها في ملكه وفيها انسان فقتل ذلك الانسان كان ضامنا للانسان عنزلة مالوقتله بيدهوان كان البئر فىالطريق كانالضمان على ربالبئر فيماأصاب الساقط والمسقوط عليه لان الحافر للبئر اذا كان متعديا فهو عنزلة الدافع لمن سقط في البئر والساقط عنزلة المدفوع واذا شهد على رجل في حائط مائل شاهدان فاصاب الحائط أحد الشاهدين أو أباه أو عبداله أو مكاتباً له ولا شاهد على رب الحائط غيرهما لم تجز شهادة هذا الذي بجر إلى نفسه أو الى أحد ممن مجوز شهادته له نفعاً لأن الموجب للضمان على صاحب الحائط التقدم اليــه في الهدم وهو منكر لذلك فشهادة الشهود عليه بهذا السبب كشهادتهم عليه بوجوب الضمان بسبب آخر ولو شهد عبدان أو صبيان أو كافران ثم عتق العبد وأسلم الكافر وأدرك الصبيان تم وقع الحائط فاصاب انسانا فهو ضامن لذلك وكذلك ان كان السقوط قبل أن يعتقا أو يسلما أو يدركا ثم كان ذلك قبل اداء الشهادة لما بينا أن المعتبر هو التقدم اليه والاشهاد عند ذلك محض محمل فيكون صحيحا من هؤلاء وهم أهل لاشهادة عند الاداء فوجب قبول شهادتهم وأذا شهد على اللقيط في حائطه ثم سقط فقتل رجلا فديته على بيت المال لانه متمكن من هدم حائظه فاذا لم يفعل حتى سقط كان بمنزلةجناتــه بيده فتكون على بيت المال اذا لم موال أحدا وكذلك الكافر يسلم ولم يوال أحدا فهوكاللقيط يعقل عنهما جنايتهما بيت المال وميراثهما لبيت المال واذا مال الحائط على دار قوم فاشهدوا عليه فهو ضامن لما أصاب عليه الحائط منهم أو من غيرهم لانه بميل الحائط شغل هواءملكهم فتكون المطالبة بالتفريغ اليهم فاذا تقدموا اليه أو أحدهم صح التقدم ويكون هو في تركه التفريغ بعد ذلك جانيا وكذلك

الملو اذا وهي فتقدم أهل السفل فيه الى أهل العلووكذلك الحائط يكون أعلاه لرجل وأسفله لآخر والفرق بينهما اذا مال الحـائط الى ملك انسـان وبين ما اذا مال الى الطريق في موضَّه بن أحدهما التقدم اليه ها هنا لا يصح الا من المالك لانه أشغل بالحائط هواء ملكه يخلاف الاول والثاني ان صاحب الملك بعدما تقدم اليه لو أخر وأياما أوأبرأه من ذلك صح لانه يتصرففي ملك نفسه بالاسقاط والتأخير وفي ألطريقلوأخره الذي تقدم اليه فيهأو أرأه هو أو غيره لم يصح ذلك لان الواحد ينوب عن العامة في المطالبة بحقهم لافي اسقاط حقهم وقد صحت المطالبة منه فلا معتبر باسقاطه بعد ذلك ولا بتأخيره واذا مال الحائط المشترك بين اثنين الى الطريق فتقدموا فيه الى أحدهما ثم سقط فأصاب انسانا فانما يضمن الذي تقدم اليه النصف من ذلك اذا كان الحائط هو الذي أصابه كله وكذلك العلو والسفل اذا وهيا أو مالا الى الطريق فتقدم الي أحدهما فيه وهذا على القياس والاستحسان الذي ذكرنا في الورثة اذا مال حائط الرجل بمضه على الطريق وبمضه على دار قوم فتقدم اليه أهل الدار فيه فسيقط ما في الطريق منه فهو ضامن له وكذلك لو تقدم أهل الطريق اليه فسقط المائل الى الدار على أهـل الدار فهو ضامن له لانه حائط واحـد فاذا أشهد على بعضه فقد أشهد على جميمه واذا كان المتقدم اليه من أهل الدار فتقدمه اليه صحيح في جميع الحائط فيما مال الى الدار باعتبار أنه المالك وفيها مال الى الطريق باعتبار آنه واحــد من الناس فاذا كان الذي تقدم اليه من غير أهل الدار فتقدمه صيخ فيما مال منه الى الطريق فاذا صح في بعضه صح في كله واذا وهي بمضالحائط وما بقي منه صحيح غير واه فتقدم اليهفيه فسقط ماوهي وما لم يه فقتــل انســانا فهو ضامن له لانه حائط واحــد فاذا وهي بعضه وهي كله الاأن يكون حائطا طويلا محيث لو وهي بعضه لم يه مابتي منهو تفرق ذلك فحينئذ يضمن ماأصاب الواهي منه ولا يضمن ما أصاب الذي لم به منه لانه اذا كان بهذه الصفة فهو بمنزلة حائطين والتَقدم اليه أنمايصح في الحائط المائل أو الواهي دون الحائط الصحيح فاذا أصاب الذي لم يه منه شيأ لم يكن به عليه ضمان لانه لم تتوجه عليه المطالبة بالهدم فيــه قال واذا كان سفل الحائط لرجل وعلوه لاتخر وقدوهي فتقدم فيه اليهمائم سقط العلو فقتل انسانا فالضمان على صاحب العلو لان العلو غير مدفوع بالسفل ولكنه ساقط بنفسه وقد صح التقدم فيه الي صاحبه فيجمل صاحبه كالمتلف لما سقط عليه العلو قال واذا استأجر الرجل اجراء

بهدمون لهحائطا فقتل الهدم من فعلهم رجلامنهم أومن غيرهم فالضمان عليهم والكفارة دون رب الدار لأنهم مباشرون اتلاف من سقط عليه شي من أيديهم في حالة العمل واذا تقدم الى المشـترى للدار في حائط منها مائل وهو في خيار الشراء ثلاثة أيام ثم رد الدار بالخيار بطل الاشهاد لانه أزال الملك بفسخ البيع فكانه أزاله بالبيع ولو استوجب البيع لم يبطل الاشهاد لان التقدم اليه حين تقدم صحيح امالانه مالك أو لانه متمكن من هدم الحائط وقد تقرر ذلك باستقاط الخيار ولو كان أشهد على البائع في تلك الحالة لم يضمن لان البائع غير متمكن من هـدم الحائط بعـد ماأوجبنا البيع فيه مطلقا ولو كان الخيار للبائع فتقدم اليه فيه فان نقض البيع فالاشهاد صحيح لانه كان مالكا متمكنامن نقض الحائط وقد تقرر ذلك حين فسخ البيع وأنأوجبه بطل الاشهاد لانه زال الحائظ عن ملكه ولو تقدم الى المشــترى في تلك الحالة لم يصح التقدم لانه ماكان متمكنا من هدم الحائط يومئذ حتى ان البائم وان أوجب له البيع لم يكن على واحد منهما فيه ضمان ولو تقدم الى رجل فى حائط مائل له عليه جناح شارع قد أشرعه الذي باع الدار فسقط الحائط والجناح فان كان الحائط هو الذي طرح الجناح كان صاحب الحائط ضامنا لما أصاب ذلك لان الجناح مدفوع ها هنا والحائط عنزلة الدافع له وقد صح التقدم في الحائط الى صاحبه ولو كان الجناح هو الساقط وحده كان الضمان على البائم الذي أشرعه لان البائم كان متمديا في وضع الجناح وشغل هواء الطريق به والجناح الآن هو الساقط مقصودا فكان ضمان ماتلف به على الذي وضم الجناح والله أعلم بالصواب

- ﴿ بَابِ البِنْرُ وَمَا يُحِدَثُ مَنْهَا ﴾ _

(قال رحمه الله) واذا احتفر الرجل بئرا في طريق المسلمين في غير فنائه فوقع فيها حرا وعبد فمات فضمان ذلك على عاقلة الحافر لحديث شريح فان عمرو بن الحارث حفر بئرا عند درب اسامة فوقعت فيها بغلة فضمنه شريح قيمتها وكان قضاؤه بمحضر من الصحابة ولم ينكر أحد منهم ذلك ولان الحافر بمنزلة الدافع للواقع في مهواة فانه بفعله ازال المسكة عن الارض والآدى لايستمسك الا بمسكة فازالة ما به كان مستمسكا ايجادشرط الوقوع والحديم يضاف الى الشرط مجازا عند تعذر اضافته الى السبب والسبب هاهنا الله الماشي في

نفسه ولا عكن اضافة الحكم اليه اذ لاصنع لاحد من العباد فيه فيصير مضافا الى الشرط ولان الحافر سبب لوقوعه وهو متمد في هذا السبب لانهأحدث في الطريق ما يتضرر به المارة ويخرج به ذلك الموضع من أن يكون بمرا لهم ثم الضمان على عاقلته لانه دون المخطئ وفعل المخطئ اتصل بالمتلف وفعل الحافر اتصل بالارض فما يجبعلي العاقلة من فعل المخطئ يجب على العاقلة ها هنا بطريق الاولى ولا كفارة عليه عندنا لمابينا أنه ليس بقاتل مباشرة وقد يكون الحافر مبنيا على وقوغ الواقع في البئر فلا تلزمه الكفارة في ذلك وفي ظاهر الرواية أوجب الضمان على الحافر مطلقا وقال في النوادر هذا اذا مات من وقوعه في البئر فان سلم من ذلك فمات جوعاً أو غما فلا شيء على الحافر في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسفان مات جوعاً فكذلك وانرمات غما فالحافر ضامن له وقال محمد هو ضامن في الوجوه كلما فأمو حنيفة يقول انما يصير هلاكه مضافا الى الحافر اذاهلك بسبب الوقوع فيجمل الحافر كالدافع له فأما اذا طرأ عليه سبب آخر لهلاكه كالجوع الذي هاج من طبعه أو الغم الذي أثر في قلبه فانما يكون هلاكه مضافا الى هـــذا السبب ولا صنع للحافر فيه وأبو يوسف لما سبب للنم سوى الوقوع في البير فاما الجوع فلهسبب آخر وهو بمدالطعام عنه واحتراق معدته حتى لم يبق فيها شي من مواد الطعام ومحمد يقول كل ذلك أنماحدث بسبب الوقوع في البئر لولاه الكانالطمام قريبا منه والحافر متعد في ذلك السبب والحكم تارة يضاف اليالسبب بغير واسطة وتارة بواسظة فكذلك يضافالى الشرط تارة بواسطة وتارة بندير وأسطة فان كان استأجر عليها اجراء فحفروها له فذلك على المستأجرولاشيء على الآجر ان لم يملموا أنها في غيرفنائه لان عمرو بن الحرث كان من جملة الرؤساء ومعلوم آنه ما باشر الحفر بنفسه وانما استأجر الاجراء لذلك تمضمنه شريح وهذا لان الاجراءيعملون له ولهذا يستوجبون عليه الاجر وقد صاروا مغرورين من جهته حين لم يعلمهم ان ذلك الموضع ليس من فنائه وانما حفروا اعتمادا على أمن، وعلى أن ذلك من فنائه فلدفع ضرر الغرور انتقل فعلهم الى الآمر فيصير كانه حفر بنفسه وان كانوا يعلمون أنها من غير فنائه فالضمان عليهم لانهم جناة في الحفر وأمره اياهم بالحفر غير معتبر شرعا لانه غيرمالك للحفر بنفسه في هذا الموضع وانما يمتبرأ مره لاثبات صفة الحل به ولدفع الغرور عن الحافر به وقد العدما جميعاً في هذا الموضع فسقط اعتبار أمره فكان الضمان على الذين باشروا الحفر وان كان فى فنائه فهو على الآمر دون الاجراء علموا أولم

يملموا لان أمره في فنائه ممتبر فان عندأ بي يوسف ومحمد له أن محفر في فنائه اذا كان لا يضر بالمارةوليس لاحدأن يمنمه من ذلك وعند أبي حنيفة يحل له ذلك فيما بينهوبين ربه مالم يمنمه مانع وهذا لانالفناء اسم لموضع اختص صاحب الملك بالانتفاع به من حيث كسر الحطب والقاف الدوابوالقاء الكناسة فيه فكان أمره معتبرا في الحل وانتقل فعل الآمراليه بهذا الامر فيصير كانه فعل ذلك تنفسة وأن سقطت فيه دانة فعطبت فضمانه في ماله لان الماقلة لا تعقل المال وأعاتمقل العاقلة النفوس من الاحرار والمهاليك بدليل حالة الخطأ واذا وقع فيها انسان متعمدا للسقوط فيها فلا ضمان على الحافر لانهأوقع نفسه فيها ولو أوقعه غيره لم يكن على الحافر شيء وهذا لان وضعه القــدم على ذلك الموضع مع علمه تعد منه ومباشرة فعل القاء النفس في المهلكه وانما يضاف الحكم إلى الشرط اذا تعذر أضافتهالي السبب فأمامع امكان الأضافة الىالسبب فلا يضاف الى الشرط قال واذا استأجر الرجل أربعة رهط يحفرون له بئرا فوقعت عليهم من حفرهم فقتلت واحدا منهم فعلى كل واحــد من الثلاثة الباقين ربـع ديّـه وســقط الربع وكذلك لو كانوا أعوانا له لانه انما سقط عليهم ماسقط بفعلهم فكانوا مباشرين لسبب الاتلاف والقتيل أحد المباشرين فتوزع الدية عليهم ويسقط منه حصة القتيــل بجنايته على نفسه ويبقى حصة الثلاثة بجنابتهم عليه والاصل فيه ماروى انءشرة نفر مدوا الحلة فسقطت على أحــدهم فقتلته فقضى على رضى الله عنه على كل واحد من التسمة بعشر الدية وأسقط المشر حصة المقتول وعن الشمي أن عليا رضي الله عنه قضي في القارصة والواقصة والقامصة بالدية أثلاثا وتفسير ذلك ان ثلاث جو اركن يلعبن فركبت أحــداهن صاحبتها فقرصت الثالثة المركوبة فقمصت المركوبة ووقعت الراكبة فاندقت عنقها فقضي على رضي الله عنسه بثلث الدية على القارصة وبالثلث على الغامصة واسقط الثلث حصة الواقصة وانكان الذي يحفر بئرًا في فنائه فضمان مايقع فيها على الحافر ولو كان في غير فنائمه فالضمان في رقبة العبد يدفع به أو يفدى ولم يفصل هاهنا بين أن يكون العبد عالما بذلك أو غـير عالم مخلاف الحر والفرق هناك لممنى الغرور ولا غرور بين العبــد وسيده فان قرار الضمان في الفصلين على السيد فلهذا جمل فعل عبده بامره كفعله ينفسه واذا حفر بئرا في الطريق ثم جاء آخر فحفر منها طائفة في أسيفلها ثم وقع فيها انسان فمات فانه ينبخي في القياس أن يضمن الاول كانه الدافع وبه يأخذ محمد لأن الاول عاحفر من وجه الارض يصير كالدافع لمن سقط في

القمر الذي حفره صاحبه ولم يبين جواب الاستحسان فيه والاستحسان الضمان عليهما لان هلاكه كان بسبب فعلهما فان الواقع في البئر أنما يهلك عند عمق البئر وأنمام ذلك بفعل الثانى وقدانضم فعله اليفعل الاول في اتمام شرط الاتلاف فيكون الضمان عليهما ولكنه أخذ بالقياس لان وجه القياس أقوي فان التعــدي في التسبيب من حين ازالة المسكة عن وجه الارض واخراج ذلك الموضع من أن يكون عمرا وانما حصل ذلك بفعل الاول ولو وسم أحد رأسها فوقع فيها آنسان فمات كان الضمان عليهما نصفين وتأويل هــذا أن الثانى وسع ورأسها قليـ لا على وجه يمـ لم ان الساقط انما وضع قدمه في موضع بمضه من حفر الاول بمضه من فعل الثانى فاما اذا وسع رأسها كثيرا على وجه يعلم أنه أنما وضع قدمه فى الموضع الذي حفره الثاني فالضمان على الثاني لان الثاني كالدافع للواقع بماحفر في البئر الذي حفرها الاول والضمان على الدافع وان علم أن الواقع انما وضع قدمه فيما حفر الاول خاصة فالضمان على الاول لانه هو الذي أوجد شرط وقوعه حين أزال المسكة عن الموضم الذي وضم فيه قدمه ولو حفر بئرا في الطريق ثم سدها بطين أو تراب أو جص فجاء آخر فاحتفرها فوقع فيها انسان فمات كان الضمان على الثانى لان الاول نسخ فعله لانه طمها بما تطم به الآبار فعاد ذلك الموضيم أرضا كما كان وانما الثاني هو الحافر للبئر في هـ ذا الموضع ولو سد الاول رأسها واستو تق منها فجاء الآخر فنقض ذلك كان الضمان على الاول لان فعل الاول ما انتسخ فانها بئر وان سدرأسها الاأنهاستتر عا فعل والثانى آنما أظهر فعل الاول فيبهقي الضمان علىالاول وهــذا لان مافعله الثاني من فتح رأس البئر غير موجب لهلا كه لولا البئر في ذلك الموضع يخلاف الاول فما فمله الثاني هناك موجب هلاك الواقع في البئر وان لم يوجد الفعل من الاول أصلا وكذلك اذا جعل فيها طعاما أو متاعا أو ما أشبه ذلك مما لاتسد به الا آبار فجاءانسان واحتمل ذلك ثم وقع فيها انسان فالضمان على الاول لان حركم فعله لم ينسخ بمـا صنع فان ذلك الموضع بئر وان جمل فيها الطمام وفعل الآول كان حفر البئر وما بتي اسم البئر في ذلك الموضع بقي حكم فعله فكان الضمان عليه ولو تعقل بحجر فسقط في البيَّز كان الضمان على واضع الحجر لانه متعد في احـداث الحجر في الطريق فيصير به كالدافع لمن وقع في البئر بمنزلة ما لو دفعه بيده فان لم يكن وضع الحجر أحد فان كان شي آخر من شفير البئر أو جاءبه سيل فالضمان علي حافر البئر لان التعقل بالحجر ها هنا غير صالح لاضافة الحكم اليه حين لم

يكن بصنم أحد من العباد فبقي الحكم مضافا الىالبئر ولو وضع رجل في هذه البئر حجرا أو حديدا فوقع فيها انسان فقتله الحجر أو الحديد كان الضمان على الحافر لانه بمنزلة الدافع للواقع على الحجر أو الحديد وانما يضاف الاتلاف الي الدافع واذا حفر انسان بئرا في الطريق فوقع فيها رجل فقطعت بده ثم خرج منها فشجه رجلان فمرض من ذلك ثم مات فالدية عليهم أثلاثًا لأن ما حصل من الجراحة بالوقوع في البئر مضاف الي الحافر فكانه فعل ذلك بيده والممتبر عدد الجناة لاعدد الجنايات (ألا ترى) أنه لو قطع يديه رجلان وشجه رجل آخر فمات من ذلك كانت الدية عليهم أثلاثا وكذلك لو أن اللذين قطعا يديه شجه أحدهما شجة أخرى لأن المعتبر عدد الجناة فقد يتلف المرء من جراحة واحدة ويسلم من عشر جراحات ولو كان أحدهم جرحهجرحين أو الائة وجرحه الآخر جراحة صغيرة كانت الدية على عدد الرجال ولا يكون على عظم الجراحة ولا على صغرها ولا على عدد جراحم الان كل جراحة علة تامة للاتلاف وبكثرة العلل في حق الواحدلا يزداد معنى بإضافة الحكم اليها واذا وقع الرجل في بئر في الطريق فتعلق بالخر وتعلق الا آخر بالشخر فو قعوا جميما فماتوا ولم يقع بمضهم على بمض فدية الاول على الذي حفر البئرودية الثاني على الاول المتعلق به ودية الثالث على الثاني والحاصل انالمسئلة على وجهين ﴿أحدهما ان يعلم انهم كيف ماتوا بان خرجوا من البتر أحياء واخبروا بذلك فنقول فيهذاالوجهموت الاولءلىسبعةأوجه أحدها أن يكونمات بوقوعه في البَر فديته على عاقلة الحافر لا نه كالدافع له في مهواة والثاني أن عوت من وقوع الثاني عليه فدمه هدر لانه هو الذي جر الثاني على نفسه فيكون متلفا نفسه والثالث أن يموت من وقوع الثالث عليه فتكون ديته على الثاني لانه هو الذي جر الثالث والرابع أن يموت من وقوعه في البئر ووقوع الثاني عليه فيجب نصف ديته عليه ويهدر نصفها لآنه جني على نفسه وجني عليه الحافر والخامسأن بموت بوقوعه في البير ووقوع الثالث عليه فتكون ديته على الحافروعلي الثاني نصفين لان الثاني جان عليه بجر الثالث والحافر جان بالحفر والسادس أن يموت من وقوع الثاني وااثااث عليه فيهدر نصف دمه ويجب نصف ديته على الثاني لأنه جني على نفسه وجني عليه الثاني والسابع أن يموت من وقوعه في البئر ومن وقوع الثاني والثالث عليه فيجب ثلث ديته على الحافر وثلثها على الثاني بجر الثالث عليه ويهدر ثلثها لانه بجنايته على نفسه بجره الثاني عليه وأما الثانى فلموته وجوء ثلاثة أحدها أن يكون مات بسبب الوقوع فتكون ديتهعلي

عاتلة الاول لانه هو الذي جره الى مهواة فيكون عنزلة الدافعله والثاني أن عوت من وقوع الثالث عليـه فيكون دمـه هدرا لأنه هو الذي جر الثالث على نفسه والثالث أن عوت من الوقوع في البير ووقوع الثالث عليه فيجب نصف ديته على الاول ومهدر نصف ديته مجنايته على نفسه وأما الثالث فلموته سـبب واحدوهو أن بموت يوقوعه في البيرفتـكون دينه على عاقلة الثاني لانه هو الذي جره في مهواة * وأما الوجه الثاني وهو أنه أذا ماتوا في البير ولا يعلم كيف ماتوا فان لم يقع بمضهم على بمض فدية الاول على الذي احتفر البئر لانه لا سبب لمو تهسوى الوقوع في البير والاول هو الذي أوقعه حين جره الى مهواة وان وجد بعضهم على بعض موتى ولا يعلم كيف كان حالهم فالقياس وهو قول محمد أن صاحب البتر يضمن الاول ويضمن الاول الثاني ويضمن الثاني الثالث على عواقلهم لان وقوع الاول في البرسبب لهلاكه وهو أسـبق الاسباب وقد ظهر الحكم عقيبه فيكون مضافا اليه ولا يعتبر احتمال موته من وتوع الثاني أو الثالث عليه لان هذا الاحتمال ترجيخ بالسبق والسابق وتوعه في البئر وكذلك في حق الثاني أسبق الاسباب الوقوع في البئر وهو مضاف الى الاول وفي حق الثالث لا سبب لموته سوى الوقوع في البئر وهو مضاف الى الاول فضمانه على الثاني وقال وفيها قول آخر ولم يبين من قائل هذا القولوقيل هو قول أبي يوسف وقيل هو قول أبي حنيفة أيضا ان دية الاول أثلاث فثاثها على الحافر وثلثها على الثانى وثلثها هدر لانه ظهر بموته أسباب ثلاثة وقوعه فى البئر ووقوع الثانى والثالث عليه وليست الاضافة الى البعض باولي من البعض فالترجيح فيهذا لايقع بالسبق كما في الجراحات فيكون ثلث ديته على الحافر وثلثه على الثانى لانه جر الثالث اليه وثلثه هدر لانه هو الذي جر الثاني عليه ودية الثاني نصفين نصفه هدر ونصفه على الاول لانه ظهر لمو تهسببان فيضاف اليهماودية الثالث على الثاني كلم الانه لاسبب لموته سوى جر الثانى اياه الى نفسه قال فاذا لم يعرف من أى ذلك ماتوا ببطل نصف ذلك ويؤخــ فالنصف قيــ ل ليس مراده حقيقة المناصفة بل مزاده التبعيض والانقسام في حق الاول أثلاثًا فان كان مراده المناصفة فأنما أراد به في حق الثاني خاصة لانه لاشك ان جميم دية الثالث واجب على الثاني في الاحوال كلما قال في الزوائد وبهذا القول نأخذ واذا دفع رجل رجلا في بهر في ملكه أو في الطريق فالضمان على الدافع لانه مباشر لا تلافه ومباشرة

الفتل لا تختلف في الملك وغير الملك كالدم واذا سقط الرجل في بئر في الطريق فقال الحافر ألتى نفسه فيها عمدا وقال ورثة الرجل كذب فالقول قول الحافر وهـذا قول أبي نوسف الآخر وهو قول محمد وكان يقول أولا القول قول الورثة لان الظاهر يشهد لهم فالانسان لا يلقى نفسه في البئر عمدا في المادة فمند المنازعة القول قول من يشهد له الظاهر ثم رجم فقال الضمان بالشك لا يجبوالظاهر آنما يكون حجةلدفع الاستحقاق لالاثبات الاستحقاق وحاجة الورثة هاهنا الى الاستحقاق وهو استحقاق الدية على عاقلة الحافر فلا يكفيهم الظاهر لذلك بل محتاجون الى أقامة البينة على أنه وقع فيها بنسير عمد وهذا الظاهر يقابله ظاهر آخر وهو ان الظاهر أن البصير يرى البئر امامه في ممشاه فيتقابل الظاهران وسبقي الاحتمال في سبب وجوب الضمان فلا نوجبه بالشك واذا أمر المولى عبده أن يحفر بئرا في الطريق ليس عند داره فخفرها كان ماوقع فيها في رقبةالمبد مدفعه بهالمولي أو نفديه وقد بينا الفرق بين هذا وبين الحر من حيث ان الغرور لا تمكن بين المولى وبين عبده ولو استأجر عبدا محجورا عليه وحرا ومكاتبا محفرون لهبئرا فخفروها فوقمت عليهممن حفرهم فماتوا فلاضمان على المستأجر في الحر والمكاتب وهو ضامن لقيمة العبد المحجور عليه يؤديها الى مولاه لانه صار غاصبا للعبد بالاستمال والعبد المحجور يضمن بالفصب بخلاف الحر والمكاتب فهوضامن فاذا ماتوافي حالة ما كان مستعملا لهم كان عليه ضمان قيمة العبد ثم هذه القيمة مدل عن العبد والعبدالجاني اذا أخلف بدلا يتعلق حقأولياء الجناية بذلك البدلفنقول في بيان حكم الجناية ان موتهم حصل من فعلهم فكل واحد منهم يكون جانياعلي نفسه وعلي صاحبه فينقسم فعل كل واحدمنهم أثلاثا فالعبد المحجور أتلف ثلث الحرفيرجع وليه بثلث دية الحر في قيمةالعبد وأتلف ثلث المكاتب فيرجع ولي المكاتب بثلث قيمة المكاتب في تلك القيمة فيقسمون القيمة التي أخذها مولاه على ذلك الاأن تكون القيمة أكثر فيكونالفضل للمولي لان كل واحد منهما استوفى كمال حقه ثم يرجع المولي على المستأجر عا أخذوا منه من القيمة لانه كان غصب العبد فارغا وقد ردعليه القيمة مشغولا مجنابة كانت من العبدفي بده فاذا استحقت بذلك الشغل كان له أن يرجع بها مرة أخرى لتسلم له قيمة عبده فارغا ثم المستأجر قد ملك العبد حين تقرر عليمه ضمانه من وقت الغصب وقد تلف ثلث نفسه بجنابته على نفسه فيكون هدرا وثلثه بجناية الحرعليه فيرجع المستأجرعلي عاقلة الحربثاث قيمة العبد وكذلك أولياء

المكاتب يرجمون على عاقلة الحريثاث قيمة المكاتب لان ثلث نفسه تلف مجناية الحر فيجمع ما أخذ أوليا. المكاتب الي ما تركه فينظر قيمته من ذلك فيقرر فيخرج ويضرب فيها أولياء الحريثلث دية الحروالمستأجر بثاث قيمه العبد لان المكاتب جني على ثلث الحروعلي ثلث العبد ولكن جناية المكاتب توجب عليه الاقل من قيمة نفسه ومن الارش فاذا كانت قيمة نفسه أقل كانالستوفي من تركته قيمته يضرب كلواحدمهما فبها بجميع حقه ولو استأجر حرا وعبدا يحفران له بثراً فوقعت عليهما فمانًا وللعبد موليان قد أذن له أحدهما ولم يأذن له الآخر فلا ضمان على المستأجر في الحر ولا في نصيب الآذن من العبد وهو ضامن لنصف قيمة العبد نصيب الذي لم يأذن له لان الغصب بالاستمال أعايتحقق في هذا النصف ثم يرجم فيهوراتة الحريربع ديةالحر لان العبد كله متلف لنصف الحرفان موت كل واحدمنهما حصل بفعلهما جيعافهذا النصف من العبد آنما جني على ربع الحر وقد مات وأخلف بدلا فترجع ورثة الحر في ذلك البدل بربع دية الحر ويرجع المولى الذي لم يأذن له عا أخذ منه من ذلك النصف على المستأجر لانه أعطاه نصف القيمة مشغولافاذا استحق بذلك بشغل صاركانه لم يعطه شيأ فرجم به مرة أخرى ليسلم له نصف قيمة العبد فارغاتم المستأجر قد ملك هذا النصف بالضمان وقد تلف نصفهذا النصف بجناية الحرفيرجع المستأجر على عاقلة الحر بربع قيمة العبدفيسلم له ذلك ويرجع الآذن للعبد على عاقلته الحر بربع قيمة العبدتم هذا النصف من العبد كان جني على ربع الحرر وقد فات وأخلف بدلا فيرجع ورثة الحر في ذلك الربع بربع دية الحر ولو كان العبــد مأذونا له في التجارة كان على عاقلة الحر نصف قيمة العبد لان معنى الغصب هاهنا قد المدم وأنما يبقي حكم الجناية وقد جني كل واحدمنهما على نصف صاحبه فيكون على عاقلة الحر نصف قيمة العبد تم يرجع بذلك ورئة الحرعلي مولي العبد فيأخذونه بنصف الدية فان العبد قد جني على نصف الحر وقد فات وأخلف هذا البدل ولا شي على المستأجر لانه كان يضمن فيما سبق باعتبار الغصب وقد انعدم ذلك حين كانالعبد مأذونا له ولو استأجر عبدين أحدهما مأذون له والآخر محجور عليه فحفرا بئرا فوقمت عليهما فمات فان المستأجر يضمن قيمة المحجورعليه لمواليه لانه غاصبله باستماله تميرجم مولي المأذون له بنصف قيمته في تلك القيمة لان المحجور كان جني على نصف المأذونوقد ماتوأخلف قيمة فيرجع مولي المأذون في تلك القيمة بنصف قيمة المأذون ثم يضمن المستأجر لمولي المحجور عليه ماأخذمنه فيذلك لان

لان المأخوذ استحق بسبب الجناية التي كانت من المبد في يده ثم المستأجر ملك العبد المحجور عليــه بالضمان وقد جني المأذون على نصــفه ثم مات المأذون وأخلف نصف القيمة فيرجم المستأجر عليه بنصف قيمة المحجور عليه فيماأخذه مولى المأذون حتى يسلم له نصف قيمة المحجور عليه واذا احتفر الرجل بئرا في دار لا يملكها بغير اذن أهلها فهو ضامن لما وقع فيها لانه متمد بالحفر في ملك الفدير كما هو متعد بالحفر في الطريق فان أقر رب الدار انه أمره بذلك لم يصدق في القياس لان الضمان قد وجب على عاقلة الحر وهو بقوله يريد اسقاط ذلك الضمان ولا ولا ية له على أولياء المقتول في اسقاط حقهم وفي الاستحسان القول قوله ولا ضمان على أحــد لان رب الدار أقر بما يملك انشاءه فانه لو أذن له بالحفر الآن في ملكه صبح اذنه ومن أقر عا علك انشاءه يكون مصدقاً في ذلك فكان الثابت من الأذن بأقراره كالثابت بالبينة والحافر يخرج به من أن يكون متعديا فاذا احتفر الرجل بئر افي طريق مكة أو في غـير ذلك من الفيا في فلا ضمان عليه في ذلك لانه غير متعد بالحفر في ذلك الموضع اذ لانتضرر به أحد ولهذا قال أبو بوسف ومحمد رحمهما الله عملك بالحفر موضع بثره وماحوله من الحريم وعند أبي حنيفة رحمه الله كذلك اذا كان حفر باذن الامام فعرفنا انه غير متعد في هذا الحفر فهو كالحافر في ملكه (ألا ترى) أنه لوضرب هناك فسطاطا أو اتخذتنورا يخبز فيه أوربط هناك دايته لم يضمن ماأصاب من ذلك عنزلة مالو فعله في ملكه وهذا اذا كان في غير المحجة فاما اذا احتفر في محجة الطريق فهو ضامن لما يقع فيه لان الحِقفىذلكالموضع للمامة فالتصرف فيه بمنزلة التصرف في الامصار والله أعلم

- باب النهر لله

(قال رحمه الله) واذا احتفر الرجل نهراً في ملكه أو جعل عليه جسرا أو قنطرة في أرضه فعطب به انسان فلا ضمان عليه لانه غير متعد فيما أحدثه في ملكه والمسبب اذا لم يكن متعديا لا يكون ضامنا واذا حفر البئر في أرض غيره فهو بمنزلة البئر فيكون ضامنا لكونه متعديا في السبب وكذلك لو جعل عليه جسرا أو قنطرة في غير ملكه والجسر اسم لما يوضع ويرفع فلا يرجع والقنطرة ما يحكم بناؤه وعن أبي يوسف انه لا يكون ضامنا في هذا وان أحدثه في غير ملكه اذا كان مجيث لا يتضرر به غيره لا نه محتسب فياصنع فان الناس ينتفعون بماأحدثه في غير ملكه اذا كان مجيث لا يتضرر به غيره لا نه محتسب فياصنع فان الناس ينتفعون بماأحدثه

فلا يكون هو متمديا فيــه ولـكنا نقول آنما يكون محتسبا آذا جمله باذن الامام بمنزلة حفر البثر فانه محتسب فيه أيضا في الموضع الذي يحتاج اليه النياس ومع ذلك اذا فعله بغـير اذن الامام كان ضامنا لما يعطب به فان مشى على جسره انسان متعمدا لذلك فانخسف به فلا ضان عليه لان هذا تعمد المشي عليه فيعتبر وقوعه مضافا الى فعله لاالى تسبب من أتخذ الجسر ولو حفر نهرًا في غير ملكه فانشق من ذلك النهر ماء ففر"ق أرضًا أو قرية كان ضامنا لذلك لانه أسال الماء في غير ملكه فاما أن يقال هو متمد فيه أو يقال هو مباح لهولكنه مقيد بشرط السلامة والتلف مهذا مما عكن التحرز عنه فكان ضامنا كالمشي والسير على الدانة في الطريق ولو كان في ملكه لم يضمن شيأ لان ذلك مباح له مطلق وكذلك لو ستى أرضه غرج الماء منها الى غيرها لم يضمن لان سقى أرضه تصرف في ملكه وذلك مباح لهمطلقا وكذلك لوأحرق حشيشا في أرضه أوحصائدأوأجمة فخرجت النارالي أرض غيره وأحرقت شيأ فلا ضمان عليه لان هذا التصرف في ملكه مباح له مطلقا قال بعض المتأخر بنهذا اذا كانت الرياح ساكنةحين أوقد النار فأما اذا كاناليوم ريحا على وجه يعلم أن الريح يذهب بالنار الى أرضجاره فهو ضامن استحسانا بمنزلة من صب الماء في ميزاب لهو تحت الميزاب متاع لانسان يفسد به قال هو ضامن فكذلك النار يوقدها الرجل في داره أو تنوره فلا ضمان عليه فيما احترق لان هـذا التصرف في ملكه مباح له مطلقا وكذلك لو حفر نهرا أو بثرا في داره فنزت من ذلك أرض جاره لم يضمن إذا السبب شيأ ولا يؤمر بان يحول ذلك عن موضعه لانه أحدثه في ملكه الا انه بتي فيما بينــه وبين ربه ان يكف عمــا يؤذي جاره فأما الحـكم فانه لا يؤمرأن بحوله الا أن يشاء ولو صب الماء في ملكه فخرج من صبه ذلك الي ملك غيره فأفسده كان هذا والاول في القياس سواء الاان صب الماء في ملكه مباح له مطلقاً غير أن الاخذبالقياس هاهنا يقبح لان الماءسيال بطبعه فاذا كان عند صب الماء يعلم انه يسيل الى ملك جارهٔ يكون ضامنا لما يفسد به استحسانا (ألا تري)انه لو صبه في ميزابله فأفسد متاعا له محته يكون ضامنا ويعدذلك من جنايته بمنزلة مباشرته بيده وكذلك الجواب فيمايشبهه واللهأعلم

-ه ﴿ باب ما يحدث في المسجد والسوق ﴿ وَ-

(قال رحمه الله) وإذا احتفر أهل المسجد فيه بئرا لماء المطر أو وضعوا فيه حبا فصب

فيه الماء أو طرحوا فيه وارى أو حمَّى أو ركبوا فيه بابا أو علقوا فيــه قناديل أو ظللوه فلا ضان عليهم فما عظب بذلك لان هذا النوع من التصرف مباح لاهل المسجد في مسجدهم مطلقاً فان حق التدبير في المسجد فيما يرجع الى الاصلاح اليهم على الوجه الذي يكون للمالك في ملكه فكما ان المالك لا يكون جانيا باحداث شئ من هذا في ملكه فكذلك أهل السجد فى مسجدهم وكذلك أن فعله غير هم باذنهم لا يكون فعل المأذون من جهتهم كـ فعلهم وان فعل بغيرأم هم فهو ضامن في قول أبي حنيفة وهو القياس وفي قول أبي بوسف ومحمد اذا كان مسجداً للمامة فلا ضمان عليه فيه استحساناً الا البناء والحفر وجه قولهما أن هذا بما يرجم إلى اصلاح المسجد وعمارة المسجّد بما ندب الله اليها كل مسلم قال الله تعالى انما يعمر مساجد الله الآية ثم بتعايق القنديل وبسط الحصر يتمكن الناس من اقامة الصلاة في المسجد وغيرأهل المسجدسواء في اقامة الصلاة فيه فكذلك فيايرجع إلى التمكن منه الا أن أهل المسجد أخص بالتدبير فهم فى ذلك كالملاك وغيرهم كالسكان نجو المستعير والمستأجر فى الدار ثم المســتعير لا يكون جانيا في وضم الامتعة وصب الماء ونصب القنديل في الدار ويكون جانيا في البناء وحفر البئريغير اذن صاحب الدار فكذلك غير أهل السجدفي المسجد وهذا لان المسجدمعد للصلاة فيهوالبناء والحفر يخرج ذلك الموضع من أن يكون مصلى فيكون ذلك من بابالتدبير لامن بابّ التمكين من اقامة الصلاة فيه فيختص به أهل المسجد دون غيرهم فيكون جانيا اذا فعله بغير أمرهم واذنهم فاما بسط الحصير ونصب القنديل فمن باب التمكين من اقامة الصلاة فيه فغير أهلاالسجدفيه كاهل المسجد وأنو حنيفة يقول اختص أهل المسجد بالتدبير في هذه البقمة فغيرهم إذا أراد شيأمن ذلك بباح له فعله ولكنه مقيد بشرط السلامة عنزلة المشي والسير على الداية فى الطريق والدليل على اختصاص أهــل المسجد به أن التدبير فى فتحالباب واغلاقه ونصب الاماموالمونذن والمتولى يكون الى أهلالسجد دون غيرهم فانه لو وجدفى مسجدهم قتيل كانذلكعليهم خاصة دون غيرهم والدليل عليه البناء والحفر فان أهل المسجد هم المحتصون بذلكواذا فعله غيرهم وكان فيه اصلاح للمسجد كان مباحا لهم ولكنه مقيد بشرط السلامة ولا يبعدأن يكونالمسلمون فيما هوالمقصود وهو الصلاة فيهسواء ثم معذلك يختص أهله بالتدبير فيه كالكعبة فالناس فيها هو المقصو دوهو الطو أفسواء وقد اختص لنوشيبه بالتدبير فيهاحتي ان النبي عليه الصلاة والسلام لما أخذ المفتاحمنهم يومالفتح نزل عليهالوحى يأمره بالرد قال الله

تمالى ان الله يأم كم أن تؤدوا الامانات الي أهلها واذا قعد الرجل في مسجد لحديث أو آما فيه في غير صلاة أو مر فيــه فهو ضامن لما أصاب كما يضمن فيالطريق الاعظم في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا ضمان عليه فيه لانه لو كان مصليا في هــده البقعة لم يضمن ما يعطب مه فكمذلك اذا كان جالسا فيه لندير الصلاة عنزلة الجالس في ملكه وهــذا لان الاعتكاف في المسجد قربة كالصلاة والمعتكف يتحدث وينام في المسجد والجلوس لانتظار الصلاة مندوب اليه قال عليه الصلاة والسلام المنتظر للصلاة في الصلاة مادام منتظرها وندب رسول الله صلى الله عليه وسلم الي الجلوس في المسجد بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس وبعد صلاة العصر الى غروب الشمس وكذلك الجلوس في المسجد لتعليم العلم وتعلمه مندوب اليه فيكمون ذلك مباحا مطلقا والمباح المطلق لايكون سببا لوجوبالضمان على الحر وأبو حنيفة يقول المسجدمهد للصلاة والقمود والنوم فيه لغير الصلاة مقيد بشرط السلامة كالطريق فأنه ممد للمشي فيه فالجلوس أو النوم فيه وان كان لا يضر بالمارة بتقيدبشرط السلامة والدليل عليه أن من بجلس في المسجد للصلاة اذا احتاج من يصلي في ذلك الموضع الي ازعاجه ايصلي كان له ذلك شرعاً وليس لغيير المصلى أن نرعج المصلى عن مكانه فعرفنا أنه معد للصلاة فيه فشغله بغير ذلك تقيد بشرط السلامة وانكان ذلك مباحا أو مندوبا اليه ولا يكون هذا أقوى من الرمى الى الكافر أو العبد فانه مباح أو مندوب اليه ومع ذلك اذا أصاب مسلما كان ضامنا له ولا خلاف انه اذا مشى في المسجد فأوطأ انسانا أو نام فيه فانقلب على انسان فهو ضامن له لا تلافه و عمثل هذا السبب يضمن في ملكه ففي المسجد أولي واذا احتفر الرجل في سوق العامة بشرا أو بني فيها دكانا بغير أمر السلطان فهو ضامن لما عطب به من شيُّ لا نه متعد في هذا السبب فالحق بالطريق العامة وما يكون حقاً لعامة المسلمين فالتدبير فيه الي الامام فاذا أحــدثه بغير اذن الامام كان متمديا واذا فعله باس السلطان لايكون متمديا في هذا التسبب فلا يكون ضامنا عنزلة ما لو قتله علىكه واذا أوقف دابة في السوق فما أصابت دابته فهو ضامن له ولانه متعد بايقافها في الطريق فان ذلك محول بين المارة والمرور في ذلك الموضع وان كانموقفا تقف فيه الدواب للبيم وقد أذن له السلطان في ذلك فاوقف فيه الدابة لم يكن ضامنا فيما أصابت الدالة وان لم يكن السلطان أذن فيه فهو ضامن لان باذن السلطان يصير ذلك الموضع ممدا لايقاف الدواب فيه فيكمون ايقافها فيه عنزلة ايقافها في ملكه فاما

بدون اذن السلطان فهو ممر وليس بموضع لايقاف الدابة فاذا أوقف فيه دابته أو أرسلها فيه كان ضامنا لما تلف به وان لم يكن هو أوقفها ولا أرسلها فيه فلا ضمان عليه لانها دابة منفلتة فرحها هدر والقول في ذلك قوله مع يمينه مع أنه يذكر وجوب الضمان عليه في الموضع الممد لايقاف الدواب اذا سار على دابته فيه لم يكن ضامنا للنفحة بالرجل والذنب لان هذا جزء من الطريق كسائر أجزاء الطريق فالسير فيه يتقيد بشرط السلامة فيما يمكن التحرز عنه دون ما لا يمكن فاذا أنكر أن يكون أرسلها فهو يذكر وجوب الضمان عليه والمدعى يدعى ذلك فكان القول فيه عينه والله أعلم

- ﴿ باب جنابة العبد ﴾-

(قال رحمه الله) واذا جني العبــد جناية خطأ فمولاه بالخيار ان شاء دفعه مها وان شاء فداه بالارش عندنا وعند الشافعي جنانته تكون دينا في رقبته بباع فيه الا أن يقضي المولى دينه ومذهبنا مروى عن ابن عباس رضي الله عنهماقال بخير المولى في خطأ عبده بين الدفع والفداء ومذهبه مروىءن عمر وعلى رضي الله عنهما فأنهما قالا عبيد الناس أمو الهموجنا نتهم في قيمهم وانما أراد بالقيمة التمن وجه قوله انهذا فعل موجب للضمان فاذا تحقق من العبد كان الضمان الواجب بهدينافي رقبته ساع فيه عنزلة استهلاك الاموال وهذا لانالعيدلاعاقلة له وضان الجناية في حق من لاعاقلة له عنزلة ضمان المال فيكون واجبا في ذمة العبد ويكون شاغلا لمالية رقبته فيباع فيه الا أن يقضي المولى دنه ﴿ وحجتنا في ذلك أن المستحق بالجناية على النفوس نفس الجانى اذا أمكن (ألا ترى) ان في جناية العمد المستحق نفس الجاني قصاصا حرا أو عبدا فَكَذَلَكُ فِي الْخُطَّأُ اللَّا أَنَّ استحقاق النَّفْسُ نُوعانَ أَحَدَهُمَا يَطْرِيقَ الْآتَلَافُ عَقُوبَةً والآخر بطريق التملك على وجه الجبر ان والحر من أهل أن يستحق فيه بطريق العقوبة لا بطريق التمليك والعبد من أهل أن يستحق نفسه بالطريةين جميعا فيكون العبد مساويا للحر في حالة الممد ويكون مفارقا له في حالة الخطأ لان عذر الخطأ لاعنع استحقاق نفســـه تمليكا والسبب وجب الحكم في محله وفي حق الحر لم يصادف محله وفي حق المبدالسب صادف محله فيكون مقيدا حكمه وهو ان نفسه صارت مستحقة للمجنىءليه تمليكا ليتحقق معنى الصيانة عن الهدر الاان مختارالمولى الفداء فيكمون له ذلك لا مقصود المجنى عليه محصل به وبدل المتلف يصل

اليه بكماله كخلاف اتلاف المال فالمستحق به بدل المتلف دينا في ذمة المتلف ولا يستحق به بدل المتلف دينا في ذمة التلف ولا يستحق به نفس المتلف محال والطريق الثاني أن موجب جناية الخطأ يتباعد عن الجاني لكونه معذورا في ذلك ويكون الخطأ موضوعا شرعا وتتعلق باقرب الناس لاظهار صيانة المحل المحترم والتخفيف على المخطئ (ألا ترى) ان في حق الحر تجبعلي عاقلته لهذا الممنى فكذلك فيحقالمبد الاأن عاقلة العبد مولاه لان الحرمستنصر بعاقلته ومزاد قوة وجرأة مهم كما أن المملوك يستنصر عولاه فيجد ضمان جنابته على المولى الاَ أَن للمولى أَن يقول انما لحقني هذا البلاء بسبب ملكي فيه فلي ان أتخلص عنه منقل ملكي فيه الى الحبني عليه فأدفعه بالجناية فاذا دفعه صاركان الحبني عليه هو المالك فلا يجب شي آخر عليه بالجناية واذا لم يدفعه كان الرد عليه مخلاف ضمان المال فانه نجب في ذمة المتلف ولا مخاطب غيره كما في حق الحر اذا عرفنا هذافنقول لاشئ على المولى في ذلك حتى يظهر حال الحبي عليه اعتبارا لجناية العيدبجنايةالحر وقد بينا أن هذا يتأتى فىجناية الحر لان موجبها مختلف بالسراية وعدم السراية فلا يصير ذلك معلوما قبل الاستيفاء والقضاء بالمجهول غير ممكن ثم الواجب ها هنا الدفع أو الفداء والمولى بخير في ذلك واختلافه بالبرء والسراية والخطأ والعمد في ذلك ســواء مالم يبلغ النفس لما بينا أنه لا قصاص بين العبيــد والاحرار فها دون النفس فيكون موجب جنابته فما دون النفس المال بكل حال فلهذا كان العمد والخطأ فيه سواء فاذا بلغ النفس وهو عمد ففيه القصاص ووجوب القصاص باعتبار آنه نفس مخاطبة والمملوك في ذلك كالحر والمستحق بالقصاص دمه والمملوك في حكم الدم مبقى على الحرية ولهذا استحق المولى عليه القصاص اذا تقرر سببه كما يستحق غيره والصغير من الجراحات في ذلك والكبير سوا، على الحر والمملوك والذكر والانثى عنزلة الموجود من الحر فكما أن هناك لا تلف موجب الجنالة مهذه الاسباب فكذلك عجنالة العبد ولا تعقل العاقلة شيأ من جنالة العبد والمدىر وأم الولد لان المستحق بالجنانة نفسه ونفسه غير مملوكة للعاقلة والمولى ولان المولى في كونه مخاطبا مجنالة العبد عنزلة العاقلة ولا تتحمل غير العاقلة عواقلهم فكذلك لا يتحمل جنابة العبد عاقلة مولامه بل سبب وجوب ذلك على المولي ملكه رقبته وكسبه وهو مختص بذلك دون عواقله ولهذا لم يكن على المولى موجب جناية المكاتب لانه لا يملك كسبه بل المكاتب أحق عكاسبه فيكون موجب جنايته عليه دون مولاه والمستسيفي بعض قيمته

عند أبي حنيفة كالمكاتب فاما جناية العبد على الحيوان والعروض فتكون دينافي عنقه تقضى من كسبه أو يباع فيها وكذلك لووطئ امرأة مكرهة فذلك دين في عنقــه يباع فيه لان المستوفى بالوطء مما علك بالمقد سواء كان في حكم المنفعة أو في حكم العين فيكون عنزلة المال (ألا ترى) أنه لو كان المتزم بذلك حرا كان عليه في مأله دون عواقله بان وطئ امرأة بشبهة أو مستكرهة وسقط الحد للشبهة فكذلكالعبد اذا فعلذلك يكوندينا في ذمته والدىن عليه يكون شاغلا لمالية رقبتهولا تعقل الماقلة كمالوجني على المهاليكخطأ فما دونالنفس وان كان الجاني حراً لأن المملوك فيما دون النفس عنزلة المال (ألاتري) أنه لا يتملق بهالقصاص بحال لان فيما دونالنفس المتلفجزء من الجسم والجسم بدخل تحت القهر والاستيلاء فيصير مملوكا مآكا فيكمون اتلافه في حكم اتلاف المال فيجب فيه الضمان على المتلف بالغا ما بلغ ويكمون ذلك حالا في ماله ولا تمقله العاقلة عنزلة اتلاف سائر الاموال فاذا بلغ النفس عقلته العاقلة في ثلاث سنين كما هو أصله وقداءتبره في حكم القصاص على ما بينا وقد روى عن أبي بوسف ومحمدان الماقلة لاتعقل نفس العبدوهو قول ابن أبي ليبلي واستدل فيه بقوله عليه السلام لاتعقل العاقلة عمدا ولا عبدا والمرادأن نفس العبد لاتعقلها العاقلة وهذا لان العبد كحل للتملك بالعقد فما بجب من الضمان باتلافه يكون على المتلف في ماله كسائر الاموال «وحجتنا في ذلك القيمة الواجبة باتلاف نفس المبد عنزلة الديةالواجبة باتلاف نفس الحر وذلك على العاقلة مؤجلا في ثلاث سنين فهذا مثله وهذا لان معنى النفسية لا مدخل تحت القهر فلا يتناولها الملك بل العبد فيه عنزلة الحر(ألا ترى) انه يتعلق القصاص بقتله عمدا كما شعلق بقتل الحر وكذلك الكفارة في الخطأ ولامدخــل للقصاص ولا كفارة في ضان الاموال فمرفنا ان المال واجب هاهنا بالنص بخلاف القياس لان المال لا يكون مثلا لما ليس عال وما لا يكون مملوكا من الا دى لا يكون ما لا وأنما وجوب المال بقوله ودية مسلمة الى أهلهالا أن هذه الدية في حق العيد القيمة وفي حق الحر مائمة من الابل كما بينه الشرع والدية تجِـعلى العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين في حالة الخطأ وبهذا الممنى خالف النفس مادون النفس لآن مادون النفس لامدخل فيه للكفارة والقصاصوتأويل الاحاديث أنالعاقلة لاتعقل جناية العبدعلى نفس العبد وله نقول ثم الواجب بالجناية على نفس المملوك قيمته قلت قيمتهاً وكثرت غير انها لاتزاد على دية الحر ولا تنقص عن عشرة آلاف الا عشرة دراهم اذا كان العبد كبير القيمة في قول علمائنا رحمهم

وفي قول الشافعي تجب قيمته بالغة مابلغت وهو قول أبي يوسف الذي رجماليـ وأن كان المقتول أمة فانها لا تزاد قيمتها على خسة آلاف و يقص من ذلك عشرة دراهم في الرواتين وفي بمض الروايات خمسة دراهم فأما في قطع طرف العبد فيجب نصف قيمته بالغة ما لمفت في الصحيح من الجواب الا رواية عن محمد أنه يجب في قطع بد العبد خمسة آلاف الا خمسة ذكره في بمض نسخ الوكالة وجــه قول الشافعي ماروي عن عمر وعلى وابن عمر رضي الله عنهم أنهم أوجبوا في قتل العبد قيمته بالغة ما بلغت ولان المتلف مات فيجب ضمان قيمته بالغة ما بلغت كسائر الاموال وهذا لان ضمان المال مجب بطريق الجبران وأغابحصل الجبران عا يكون مثلاً له في صفة المالية ولهــذا يضمن المملوك عند الفصب بقيمته بالغة ما بلغت كسائر الاموال فكذلك عنه القتل وأنمها قلنا أنه مال لأن الضمان بجب للمولى وملكه في عبده ملك مال والضمان الواجب له يكمون ضمان المال اذا أمكن ولا مدخــل عليه القصاص في حالة العمد لان على هـذا الطريق يقـول القصاص يكون بدلا عن المالية أيضا الاأن المالية ترقب بهذا المحل فتصمير مضمونة بالنقصان وان لم يكن المال في غير هـذا المحل مضمونا بالقصاص عنزلة الصيد في الحرم يكون مضمونا باعتبار حرمةالحل عالا يضمن به في غيرهذا المحل وهذا لان القصاص يعتمد العمد والتكافؤ وذلك تمكن مراعاته في هــذا المال دون سائر الاموال فكان هذا المال مضمونا بالقصاص دون سائر الاموال والدليل عليه أنه برجع الى تقويم المقومين في الاسواق ليوجب به حين ينفدالسوق وهذا تختص بضان الاموال فاما في غير الاموال فانما تجب الابل ولا مــدخل للابل ها هنا والدليل عليه أنه باختلاف أوصاف المتلف في الجنس والجمال والمالية تختلف هذه الاوصاف فانه ينقص عن الدية نقصانا غير معتبر فعرفنا آنه ضمان مال أو يكون المتلف عبد فتحب قيمته بالغة ما بلغت كمالو كان قليل القيمة وهذا لان في العبد معنيين معنى النفسية والمالية فيكون الواجب بدلاعن المالية والدليل على ترجيح معنى المالية صيرورته محلا قابلا للتصرفات كسائر الاموالوخروجه من أن يكون أهلا للولايات التي اختصت مها النفوس المحترمة على أنا نمتبر كلا الوصفين فنقول متى كان الواجب باتلافه ماليس عال وهو القصاص يترجح معنى النفسية ولهذا لايختلف بقلة المالية وكثرة المالية وهذا لان ضمان المال بالمال أصل وضمان ماليس عال يكون على خلاف الاصل ومهما أمكن انجاب الضمان على موافقـة القياس فلا معنى للمصير الى انجا به مخلاف القياس

والدليل عليه أن المبيع قبل القبض أذا قبض فالبيع يبقى ببقاء القيمة وأنما يبقى البيع أذا فات المعقود عليه وأخلف فلو لم يكن الضمان بدل المالية لما بقي العقدباعتباره لان البيع يتناول المالية والراهن اذا قتــل المرهون يضمن قيمته بحق المرتهن ولاحق للمرتهن الافي المالية ولهذا لا بجب عليه القصاص محال لأن القصاص مدل عن النفسية فلو كانت القيمة كذلك لما وجب على الراهن أن مجمع بينهما في الاعتبار فنقول أذا كان العبد كبير القيمة يجب مقدار الدية لاعتبار معنى النفسيهوما زاد على ذلك الى تمام القيمة لاعتبار معنى المالية عنزلة من قتل حرا ومزق عليه ثيانه وهذا مروي عن أبي يوسف فقد روى ابن سماعة رحمه الله عنه أن مقدار الدية من قيمة العبد تتحمله العاقلة وما زاد على ذلك الى تمام القيمة يكون في مال الجاني لهــذا المعنى *وحجتنا في ذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه لا تبلغ قيمة العبد دية الحروينقص منه عشرة دراهم وهذا كالمروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن المقادير لا تعرف بالقياس وأعا طريق ممرفتها التوقيف والسماع من صاحب الوحي والمعنى فيه ان هذا ضمان وجب بقتل الآدى فلا يزاد على الديات كما لو وجب بقتــل الحر وهذا لان زيادة البدل تكون نزيادة الفضيلةوما من فضل في العبيد الا ويوجد ذلك في الاحرار وزيادة تم الحرمع انه مجمم القصاص لا نزاد بدله على أعلى الديات فالعبد أولى وانما قلناان الضمان وجب بالقتل ها هنا لان القتل سبب تضمن به النفس بالدنة وهو حكرُنابت بالنص قال الله تعالي ومن قتل مؤمنا خطأً فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله ونفس العبدفي هذا داخلة كنفس الحر (ألا تري) انها تضمن بالكفارة كنفس الحر فكذلك بالدية والدية عقابلة النفس مقدرة بالنص لاتجوز الزيادة عليها بالرأى فلا يجوز اسقاطها بالرأي فهذا دليــل واضح على أن الضمان يجب هاهنا باعتبار النفسية وأن الواجب الدية لانالولم بجله وأجبا باعتبار النفسية كنا قد أسقطنا بالرأى ماهو ثابت بالنص والدليل عليه أن ضمان النفس بالدية لاظهار حرمـة المحل وصيانته عن الاهدار ونفس العبد محترمة كنفس الحرفلا بجوز اهدارها ماأمكن والدليل عليه أنصفة المالية في هذا المحل تبع للنفسية لأن قوام المالية ببقاء النفسية وهـ ذا هو علامة التبع مع المتبوع ولا يجوز اهدارالاصل محال لمراعاة التبع لان في اعتبار الاصــل اعتبار التبع وليس في اعتبار التبع اعتبار الاصل واذا جملناالضمان واجبا باعتبار النفسية كنااعتبر ناماهو الاصل وباعتباره يحصل اعتبار التبع فكان ذلك أولى من أن يجعل بمقابلة المالية وبهدر معني النفسية

ولان أكثرما في الباب ان تثبت المساواة بين النفسية والمالية ولكن مع المساواة تترجح النفسية باعتبار السبب وهو القتل لان القتل سبب لانقصد به الاموال عادة وانما يقصديه النفوس لمعنى التشفى والانتقام فاما الاموال فانما تقصد بالفصب فلاجرم ضمان الغصب يكون ضمان مال بجب بالغة ما بلغت ولا يثبت في حق الاحرار وضمان القتل يكون باعتبارالنفسية سواء بقتل الحر أووجب بقتل العبد الا أنه لا بجب على المولى بقتل عبده لخلوه عن الفائدة فان ما بجب عقابلة نفس العبد يكون لمولاه على سبيل الخلافة عنه والخلافة بسبب الملك لا تنعدم حكما بالقتل فلووجب وجب لهعلى نفسه والدليل على هذا فضل القصاص فان القصاص بجب باعتبار معنى النفسية ثم لا يجب على ألمو في أذا قتل عبده لانه غير مفيد فكذلك المال ومن يقول القصاص واجب باعتبار المالية فهو لغو من الكلام لان المال لا يضمن بالقصاص محال فكيف يضمن بالقصاص والقصود بالمال التمول والادخار لوقت الحاجـة وليس في القصاص شيء من ذلك ولهذا يتبين ترجيح معنى النفسية على معنى المالية لان المتلف في حال الخطأ ما هو المتلف في حالة العمد فاذا جعل المضمون منه في حالةالعمدمة في النفسية فكذلك في حالة الخطأومن يقول مجمع بينهما فذلك فضل من الكلام لانه لو كان ها هنا ظريق الى الجمع بينهما لكان ينبغي ان يضمن الديةمع كمال القيمة ويستوفى في حالة العمدالقصاص باعتبار النفسية والقيمة باعتبار الماليه وأحد لايقول ذلك فمرفنا انهلاوجهالي الجمع بينهمالما بين الوصفين من المغايرة على سبيل التضاد فاما النقصان فنقول مدل النفس قد ينقص عن أعلى الديات باعتبار معني موجب للنقصان فى الحل (أَلَا ترى) انه ينقص بالا يوة وبالكفر عن أصل الخصم وبالاجتنان في البطن بالاتفاق فان بدل الجنين دون بدل المنفصل وان كان الوجوب باعتبار النفسية هناك اذ لامالية في الجنين حرا كان أو تملوكا فكذلك مجوز أن ينقص عن أعلى الديات باعتبار صفة المملوكية وهذالان تكميل الدية باعتبار كمال صفة المالكية (ألا ترى) أن بدل الانثى على النصف من بدل الذكر لان الذكر أهل لمالكية المالِ والشكاح والانثى أهل كمالكية المال دون مالكية النكاح فأنها مملوكة نكاحا فيتنصف مدلها مذلك والجنين ليس بأهل للهالكية في الحال ولكمن فيه عرضة الاهلية لذلك اذا انفصل حيا فياعتباره ينقص مدله غالة النقصان اذا عرفناهذا فنقول بسبب الرق تنتقص صفة المالكية لانه صار ممالوكا مآلا ولم يبق مالكا للنكاح منفسه ألا أن هذا النقصان عارض على شرف الزوال بان يعتق فيجوز ان يزاد بدل الرقيق على بدل الانثى لهذا

ويجوز أن سقص باعتبار الحال وهو انه دون الانثي في صفة المالكية ثم صفة المملوكيــة وان كانت لا تختلف في الرقيق ولكن ننبني على هذا الوصف ما يختلف في نفسه وهو المالية فان أمكن اظهار النقصان باعتبار صفة المالكية بان كان قليـل القيمة يعتـبر ذلك لاظهار النقصان وان لم عكن بأن كان كثير القيمة فحينئذ يصار في النقصان الى معنى شرعى ومهذا لتبين فساد قول من يقول ان النقصان اذا كاز فباعتبار المالكية وآغا النقصان باعتبارالمملوكية وذلك لا نزاد نزيادة المالية وانمـا اعتبار المالية لاظهار مقدار النقصان اذا أمكن لا لثبوت أصل النقصان على أن بزيادة المالية يزداد النقصان وعندقلة المالية ينتقص الواجب عن الدنة لاعن القيمة وعند كثرة المالية لنتقص الواجبءن القيمةوعن الدنة جميماوانما قرر ناالنقصان بعشرة لحديث النمسمود رضي الله عنه ولان صفة المملوكية تظهر التفاوت بينهما فيما يتقدر بالعشرة وهو المستوفي ذلك من الامة بعقد متعد عن البدل وهو الهبة فان الجارية الموهوية بباح وطؤها فاذاظهر باعتبار صفة المملوكية التفاوت بينهما فما هومقدر بالمشرة نصا قدرناالنقصان بالعشرة لهذا ولهذا قلنا في أصح الروانتين سواء كان المقتول عبدا أو أمة فالنقصان عن الدية يتقدر بعشرة والرجوع الي تقوم المقومين قد يكون فيما مجب بمقابلة النفسية كحكومة المدل والوجوب للمولى لا له مخلفه خــلاف الوارث المورث ولا نه مالك كمالـكمية قوامها باعتبار هذا المحل فما عجب عقابلة المحل في حقه بجعل كالواجب عقابلة المالية ولهذا قلنا البيه يبقي اذا قتل المبيع قبل القبض لان صحية البيم باعتبار بقاء معنى المالية التي عملك بالبيع باعتبار هذا المحل فيجمل بدل المحل عنزلة بدل الماليـة في بقاء البيع باعتباره ولهذا لو كان القتل عمدا حتى وجب القصاص بقي البيع أيضًا عند أبي حنيفة وهذا مخلاف العبد المرهون اذا قتله الراهن فان انجابالضمان هناك باعتبار معنى النفسية غـير ممكن لما قررنا في المولى آذا قتل عبده فجملنا الواجب باعتبار المالية ولهذا لا يتعلق به القصاص محال فتجب فيه المالية بالغة ما بلغت فأماطرف المملوك فقد بينا ان المعتبر فيه المالية فقط (ألا ترى) أنه لا يضمن بالقصاص ولا بالكفارة فلهذا قال كان الواجب فيه القيمة بالغة ما بلغت الا أن محمدا رحمه الله قال في بعض الروايات القول بهذا يؤدي الى أن مجب بقطع طرف العبد فوق ما مجب بقتله بان تكون قيمته بلغت ألفا فيجب بقطم طرفه خمسة عشر ألفا أوعشرة آلاف الاعشرة وهذا قبيح جدا فلهذا قال لايزاد على نصف

بدل نفسه فيكمون الواجب خمسة آلاف الاخمسة ولوقتل المبد تتيلا ولهوليان فمنىأحدهما دفع المولى الى الباقي نصفه أو فداه بنصف الدبة لان النصيب الذي لم يمف انقلب مالا عند عَهُو الشريكُ فيكُونَ هـذا في نصيبه كالجنابة الموجبة للمال في الاصل وهو الخطأ ولو قتل تتبلاخطأونقأءين آخر دفعهااولىالهماأوفداه فان اختارالفداءفداه بالارش وذلك دبة النفس عشرة آلافوأرش المين خمسة آلاف واذا اختار الدفع كان المبدبينهماأثلاثا لانكل واحد منهما تصرف فيه مجميم حقه وحق ولى القتيل عشرة آلاف وحق المفقوء عينه خمسة آلاف فان أعتقه المولى وهو يعلم بالجنايتين فهو مختاروعليه خمسة عشر ألفا في ماله لانه فوت محل الدفع بالاعتاق وبعد العلم بالجنابة كان هو مخيرا بين الدفع والفداء فتفويته محل الدفع يكون اختيار الفداء دلالة التصرف فهو كالتصريح بالاختيار وكذلك لو دىره أو باعه أو كاتبه فانه تمذر عليه دفعه عا أنشأ من التصرف فيتضمن الذي اختار الفداء منه وكذلك لوكانت أمة فاستولدها فان جامعهاولم تلد فليس هذا باختيار وله أن بدفيها بمد ذلك الا في رواية عن أبي نوسف فانه يقول الوطء دليل الآختيار بدليل أن البائم أذا كان بالخيار فوطيء المبيعة كان ذلك منه اختيارا للفسخ وهذا لان الوطء دليل تقرير ما كمه فيهاولان الوطء في حكم الجنابة ولو جنى عليها كان لافداء وجه وظاهر الرواية أن الوطء لا مكن نقصانا في عينها اذا كانت ثيبا ولا يدجزه عن دفعها فيكون اقدامه عليه دايل الاختيار كالاستخدام وهذا مخلاف البيم بشرط الخيار لان هناك لو لم مجمله فاسخا للمقد بالوط و لكان اذا أجاز العقد ملكها المشترى ه بن وقت المقد ولهذا يستحق زوائدها فتبين به أن الوطء حصل في غير ملكه فللتحرز عن هذا جماناه فاسخا وهاهنا اذا دفيها بالجناية مله كمها ولى الجناية من وقت الدفع ولهذا لا يسلم له ثيُّ من زوائدها، لا تدين به أن الوطء كان في غير ملكه والوطءوان كان كالجنابة لكن الجنابة لا سبقي لها أثر في العين فلا يكون اختيارا وكذا الوطء مهذه الصفة وكذلك لو زوجها لانالنزويج كالاستخدام من حيث أنه لا يمكن نقصانا في عينها ولا يمجزه عن دفعها بالجنالة وكذلك لو أجرها أو رهنها في ظاهر الرواية وفي بهض نسيخ الديات يقول الاجارة والرهن يكون اختيارا منه عنزلة الكتابة لان البدل بهذين المقدين يصير مستحقاعليه وذلك عنمه من دفعها بالجنالة فيجمل اختيار الفـداء كالكتابة وجه ظاهر الرواية ان الاجارة تنقض بالقدر فيكون قيام حق ولي الجناية فيها عــذرا في نقض الاجارة والراهن يتمكن من قضاء الدس

واسترداد الرهن متى شاء ولم يتحقق عجزه عن دفعها مهذين العقدين فلا مجمل ذلك اختيارا مخلاف الكتابة فان يمقد الكتابة ثبت له استحقاق لا يملك الولي ابطاله وذلك عنمه من دفعها وان ضرب المبد ضربا لزمه منه عيب فاحش أو جرحه أو قتلهوهو يملم فختار لان حقولي الجناية يثبت في كل جزء منه وقد فوت جزء فامتنع الدفع في ذلك الجزء وهو لا يتجمل التجزى في الدفع بالجناية فتفويت جزء منها كينفويت كله ولو دفع العبد في بئر حفرها المولى في الطريق أو أصابه جناح أشرعه المولي فليس هذا باختيار لان المولى ان كان فعل هذا قبل جناية العبدولميوجدمنه صنع بعد جنايته أذلا صنع له في وقوع العبد في البئر وان كأن الحفر منه بمـد جنايته فهو عنـد الحفر ما كان يعلم ان عبده يقم به ولا قصد ذلك بحفره وقد بينا ان حافر البئر يصير قاتلا ولهذا لا بجب عليه الكفارة والاختيار انما يحصل عباشرة فعل من المولي يكون مقوياً له محل الدفع وكذلك كل ما لا يجب على المولى فيه الـكمفارة فليس ذلك باختيار منه ولكن على الولي القيمة ان مات العبد من ذلك بينهما أثلاثالان المولى سبب لهلاكه وهو متمد فى ذلكالتسبب ولو آتلفه مباشرة على وجه لم يصر مختارا بان لم يكن عالماً بالجناية كان عليه قيمته فكذلك اذا أتلفه بطريق التسبيب ولو أوطأه المولي وهو يسير على دابته أو وقع عليه فقتله وهو يعلم بجناية العبد ولم يتعمد الوطء ولا الوقوع فهذا اختيار وعليه الارش لانه مباشر قتله بهذا الطريق ولهذا يلزمه الكفارة ومباشرة القتسل بتفويت محل الدفع فاذا كان بعد العلم بالجناية بجمل اختيارا ولا معتبر بتعمده الوطء والوقوع عليه لأن ذلك من باطنه لا يمكن الوقوف عليه وان أعتقه أو باعه أو وهبه أو كاتبه وهو لا يعلم بجنايته فعليــه قيمته لانه منع الدفع بما أحدث من التصرف ولكنه لم يصر مختارا للفداء حين لم يكن عالما بالجناية فيكون مستهلكا محل الدفع وذلك يوجب عليه القيمة لمولى ولي الجنابة كالراهن أذا استهلك المرهون يفرم قيمته لحق المرتهن وان كان علم باحدى الجنايتين ولم يعلم بالاخرى فهو مختار للذي علم بها وعليه الارش والاخرى حصتها من قيمة العبد لأنه بجعل تصرفه في حق كل واحد من الجناية ين كانه لاجناية سواهافهما كان عالما بها يجمل مختاراً لوجود دليل الاختيار وفيما لم يَكُن عالمًا بها مستهدكما محل الدفع فعليه حصتها من قيمة العبد واذا جنى العبد جناية لم تبلغ النفس فاعتقه المولي وهو يعلم بها قبــل البرء ثم انتقضت الجراحة فمات وهو مختار فعليه الدية لان السبب الموجب لتخير المولي جناية العبد وانما وجد الاعتاق بعد العلم بها فيكون

ذلك منه اختيارا للارش بمنزلة مالو أعتقه بعد الموت (ألا ترى) انأداء الكفارة بعد الجرح قبل زهوق الروح جائز عنزلة أدائها بعد الموت وهــذا لانه لما أعتقهمم علمه ان الجنابة قد ر أت فقد صار مختارا لما مجمن الارش رأت أوسرت ولوقال لعبده ان ضربت فلانا بالسيف أو بالمصا أو يسوط أو بيدك أو شججته أو جرحته فأنت حر ففعل به ذلك فمات منه عتق والمولى مختار للديةلان المعلق بالشرط عندوجود الشرط كالمنجز ولان المولى لماعلق عتقه بشرط هو ســـب لوجوب الارش وتخيره بين الدفع والفداء فقد صار راضيا بالتزام الفداء عنزلة الصحيح اذا قال لامرأته أنت طالق ثلاثًا اذا مرضت فرض ومات يصير فاراً من ميراثها فان كانت جناية العبد مما يتعلق بما القصاص فلا شيء على المولى لان الواجب هو القصاص على العبد وذلك لا مختلف بالرق والحرية فلا يصير المولى بالمتق مفوتًا حق ولى الجناية فلهذا لا يلزمه شئ واذا جرحالعبد رجلا فخوصم فيه المولى فاختار العبد وأعطى الارش ثمانتة ضت الجراحة فمات المجروح فالقياس فيه أن يكون المولى مختاراً للفدا، وهو قول أبى نوسف الا خر وفي الاستحسان يخير المولي خيارا مستقبلا وهو قول أبى نوسف الاول وهو قول محمد ورجم أبو بوسف من الاستحسان الي القياس وأخذ محمد رحمه الله بالاستحسان وقد بينا فيما تقدم أنبهذه الصورة فى الكتب ثلاث مسائل هذه ومسئلة تكرار تلاوة السجدة فى الركمة الثانية وجهالقياس أن أأولى اختار الارش بعد ماتقرر السبب فنزل ذلك منزلة اختياره بعد موت المجروح وهذا لانه أقدم على الاختيار مع علمه آنه قد يبرأ وقد ينتقض فيسرى الى النفس * يوضحه أن الاختيار قد يكون منه حكما وقد يكون قصندا فقد صار مختارا لما نجب مها ثم الاختيار بطريق الحكم يسوى فيه بين ماقبل البرء وما بعده وهو الاعتاق باعتبار انهاختيار لموجب الفعل فكذلك في الاختيار قصدا وجه الاستحسان أن المولى اختار الارش على حسبان أن البرء قد تم وان الواجب ارش الطرف فلا يكون ذلك منــه دليل اختياره الدبة هو الدية قلنا يخير خيارا مستقبلا عنزلة الشفيع اذا أخبر ثمن قليل فطلب الشفعة وقضى لهمها ثم تبين أن الثمن كان أكثر من ذلك كان على خياره ولو أخبرأن الثمن كـ ثير فسلم الشفعة تم تبين أنه كان أقل من ذلك كان هو على حقه تخلاف الاعتاق فأنه تفويت لمحل الدفع ولا يمكن ابقاء خياره بمده قائما وعند الاختيار قصدالا يفوت محل الدفع فلهذا كان على خياره الاأنه

روى عن أبى يوسف انه فرق بين ما اذا أعطى الارش بغير قضاء وبين ما اذا أعطاه بقضاء القاضي قال اذا أعطاه بقضاء القــاضي فان الحجروح يخير خيارا مستقبلا كخلاف.ما اذا أعطاه يغير قضاء القاضي فان ذلك اختيارمنه للدية طوعا بمنزلةمن اشترى دارا بعبد فاخذهاالشفيع بقيمة العبدئم استحق العبد فان أخذها بقضاء القاضي بطلت شفعته ووجب عليه ردها وان أخــذها بفــير قضاء الفاضي جمــل ذلك كالشراء المبتدإ وعن زفر آنه قال في الوجهين جميعا يصير مختارا لان القاضي انما قضي بالارش بناء على اختياره قال واذا جني العبد جنالة فاختار المولى إمساك عبده وليس عنده ما يؤدي وكان ذلك عند قاض أو غند غير قاض فالعبد عبده والارش دين عليمه في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد ان أدى الدية مكانه والادفع المبد الاأن يرضي الاولياء أن يتبعوه بالدية على ما قال فان رضوا بذلك لم يكن لهم بمد ذلك أن ترجموا في العبد وجه قولها أن نفس صاحب العبد صار حقاً لمو لي الجناية الاأن الولى يتمكن من تحويل حقهم من العبد الى الارش باختيار هالفداء فاذا أعطاهم الارش كان هذا تحويلا لحقهم من محل الى محل فيه وفاء بحقهم فيكون صحيحا منه واذا كأن. مفاسا كان هذا منه ابطالا لحقهم لا تحويلا من محل الي محل يعدله فيكون ذلك باطلا من المولي وهذا لان ثبوت الخيار للمولى كان على وجــه النظر من الشرع وانما يثبت على وجه لا تتضرر به صاحب الحق فاذا آل الامر الى الضرر كان باطلا عنزلة المحتال عليه اذا مات مفلسا فان الدىن يمود الى ذمة الحيل لانه حول حقهمن ذمته الي ذمة الحتال عليه بشرط أن يسلم له فاذا لم يسلم عاد كما كان وفي بيع المعاوضة اذا هلك أحد العوضين قبل القبض بطل المقد في الآخر لان صاحبه حول حقه الي العوض الآخر بشرطأن يسلم له فاذا لم يسلم عادكما كان وكذلك في البيع والآخر بالشفعة ان سلم التمن كان له أن يأخـــذ الدار وان عجز عن ذلك لم يكن لهأن يأخذها الا أن يرضي البائع والمشترى في فصل الشفعة بالتسليم فهاهنا أيضاان رضي الولي كان مسقطا حقه في العبد وان أبي كان له أن يأخذ العبد وأبو حنيفة يقول بجناية العبد يخير المولي بينالدفع والفداء والمخير بين اثنين اذا اختار أحدهما تعين ذلكواجبا من الاصل كالمكفر اذا اختار أحد الانواع الثلاثة فهاهنا باختياره تبين أن الواجب هو الدية في ذمة المولى من الاصل وان العبد فارغ من الجنالة فلا يكون لاولياء الجناية عليه سميل * يوضحه أن من ثبت له الخيار شرعاً يستبد بالخيار من غـير أن يحتاج الي رضاً صاحبـ و لو

رضى الاولياء أن يتبعوا بالدية لم يبق لهم حق فى العبد فكذلك اذا اختار المولى ذلك في حال ماثبت له الخيار شرعا وقيل آن هذه المسئلة في الحقيقة تبني على اختلافهم في التفليس وعند أبي حنيفة انتفايس ليس بشئ والمال غاد ورائح وهذا التصرف من المولي يكون تحويلا لحق الأولياء الى ذمتــه لا ابطالا وعندهما التفليس معتبر والمال في ذمة المفلس يكون تاويا فيكون هذا الاختيار من المولى ابطالا لحق الاولياء وقد روى عن أبي يوسف ان اختيار المولي ها هناً ممتبرحتي لا يكون لاولياء الجنابة حق تملك العبد بالاخذ بعد هذا الاختيار ولكن يباع المبد فيه قيدفع تمنه الى الاولياء من حساب الدية التي على المولى وهو بناء على مذهب أبي يوسف في الحجر بسبب الدين فانه يقول القاضي محجر على المديون ويبيع عليه ماله وعند أبي حنيفةلا يفعل ذلك وقد ميناهذا في كـتاب الحجر قالواذا جني العبد جناية خطأتم أقرالمجني عليه أنه حر قبل الدفع اليه فلا حقله فى رقبة العبد ولا على المولى لانه يزعم انه حر وانجنايته على عاقلته لايستحق بها رقبته وزعمه معتبر في حقه فلا سبيل له على العبد بعد هذا الاقرار ولا شئ له على المولى لانه لم يدع على المولى بعد الجناية حتى يصير به مختارا أومستهلكا ولو كان اقرار الحبى عليه بمد مادفع اليه العبد فهو حر لانه ملكه بالدفع وقد أقر محريته فيعتق باقراره ويكون موقوف الولاء عنزلة من اشترى عبدا ثُم أقر ان البائع كان أعتقه قالواذا جنت الامة جناية ثم ولدت ولدا أو اكتسبت كسبا فان مولاها يدفعها بالجناية ولا يدفع ولدهاولا كسبها لان استحقاق نفسها بالجنايةالخطأ كاستحقاق نفسها بالممد قصاصا وذلك لايسرى الى الكسب والولد وهذا لان حق ولى الجنايةغير متأكد في عينها (ألاترى) ان المولى مخير بين أن ندفعها أو يفديها بالارش وأنما يسري الى الولد ما يكون متأكداً في الاصل حين انفصل الولد عنها وأما الكسب فأعا علك علك الاصل وعند الاكتساب كان ملك الاصل للمولى دون المجنى عليه فان جنيعليها فأخذ المونى لذلك ارشا فانه يدفع الارش ممها لان الارش ءوض عن الجزء الفائت منها بالجناية وحق ولي الجناية كان ثابتافيها مجميع أجزائها فيثبت فى بدل جزء منها أيضا والجزء معتـبر بالـكل ولو قتلت وأخذ المولى قيمتها كان عليه دفع تلك القيمة الى ولي الجناية فكذلك اذا أخذ أرش جزء منها مخلاف الولد فانه حر وهو زيادة حادثة بعد الجناية وحقالولي انما يثبت في الأجزاء الموجودة عند الجناية وأن كان جني عليها قبل جنايتها لم يدفع المولي ذلك الارشميها لان الجزء الفائت بتلك الجناية

لم يكن موجودا عندجنايتها فلا يثبت حق ولي الجناية فيه ولا في بدله مخلاف الفائت بعدجناتها وانلم يعلمان الجناية عليها كانقبل جنايتهاأو بعده فالقول فيه قول المولي لان الارش المقبوض في بد المولى فأولياء الجناية بدعون استحقاق ذلك على المولى وهو يذكر ولانهم يستحقونها بالجناية على المولى فالقول قول المولى في بيان صفتها حين ثبت الاســـتحقاق لهم وان كان وجب الارش بعــد جنابتها فأمسكها المولي وفداها فله أن يستمين بذلك الارش في الفداء لانهملكه كسائر أمواله وان لم يختر الفداء حتى استهلك أو وهبه الجاني عليها لم يكن مختارا وله أن بدفعها لان الارش منفصل عنها فتصرفه في الارش لا يكون تصرفا فيها ولا يتعذر دفعها فكان له أن بدفعها بمنزلة مالو حد تالجناية من امتين فاستهلك احداهما كان له أن مدفع الاخرى مجنانتها ثم عليه أن يفرم مثل مااستهلك فيدفعه معها لان حق ولى الجناية ثبت في ذلك الارش وقد أتلفه المولى بتصرفه وهذا بخلاف مااذا أتلف المولى جزأ منها مجنايته لان هناك المولى تصرف فيه بالجناية والجزء الذي أتلفه مجنابته كان متصلا مها ولهذا صارالمولي به مختارًا وأن كان الجاني عليها عبدا فدفعه المولى كان عليه أن يدفعهما جيمًا أو يفديهما بالدية لان المبد المدفوع قائم مقام الجزء الفائت منها فان أعتق العبد المدفوع اليه فهذا اختيار منه للامة وعليه الدية وكذلك ان أعتق الامة فانه لايستطيع أن يدفع واحدا منهما دون صاحبه لآن العبد قائم مقام الجزء الفائت وحكم الدفع فيها لا يتجزأ بل اذا تعذر دفع بعضها بتصرف المولى يتعذر دفع كاما فكذلك حال العبدالمدفوع مكان الجزء الفائت منهاوهذا بخلاف الارش المستوفى من الجانى اذا كان جزأ لان الارش دراهم وفي الدراهم لا يثبت للمولى الخيار بين الدفع والفداء واقدامه على التصرف انما يكون دليـل الاختيار اذا صادف محلا ثبت له فيه الخيار فأما هنا فالخيار ثابت له في العبد والامة لان كل واحد منهما يفيد التخير فيه بين الدفع والفداء فاعتاقه أحدهما يكون تصرفا في المحل الذي ثبت له فيه الخيار فيجمل ذلك اختيارا وهذا الاختيار شبت له فيهما باعتبار جناية واحدة فيكون اختياره أحدهما اختيارا لهما جميعا يخلاف الامتين اذاجنت كل واحدة منهما لان ثبوت الخيار له في كل واحدة منهاباعتبار جنامة على حدة فلا يكون اختياره احدى الجنايتين دليل الاختيار منه في الاخرى فان أعتق العبد وهو لا يعلم بالجناية ثم اختار دَفع الامة دفع معها قيمة العبد لان العبد لو كان قاءًا بعينه كان عليه دفعه معها وقد صارمستها كما له بالاعتاق حين لم يكن عالما بالجناية في كمان عليه قيمته (ألا ترى)

انه لو أعتق الامة وهو لا يعلم بالجناية كان عليه قيمتها ولو كان هذا العبد فقاً عين الامة فدفع مها وأخذت الجارية فان العبد يصير مكانها يدفعه المولى أو يفديه بالدية لانه قائم مقامها حين دفع بها وكذلك لو قتلها عبد فدفع بها ولو قتلها حر خطأ فأخذ المولي قيمتها لم يقل للمولي ادفعها أوافدهاولكنه دفع قيمتها لان القيمة دراهم أو دنانير والارش كذلك ولا معنى للتخيير بين القليل والكثيرفي الجنس الواحد وأنما يؤمر بدفع القيمة التي قبضها الى ولى الجناية بخلاف ماتقدم فالمدفوع هناك عبدوللناس في الاعيان أغراض فتخييره بين دفع العبدو بين الفداء بالقيمة يكمون مقيدا ولو أن عبدا قتل رجلا خطأ ثم قتلت جارية المولى العبد خطأ قيل للمولى ادفعها أوافدها بقيمة العبد لان العبد الجانى صار مستحقا لولى الجناية فجناية جارية المولى عليه عنزلة جنايتها على عبد مملوك لولى الجناية ولو قتلت عبدا أو مملوكا له كان على المولى أن يدفعها أو يفديها بقيمة العبد فكذلك هاهنا لا يجوزأن يلزمه أكثرمن ذلك وهذا لان اعطاءه قيمة العبد بمنزلة اعطائه المبدان لوكان قائما ولو أعطاهم العبدلم يلزمه شي آخر فكذلك اذا أعطاهم قيمته بمد ماقتلته أمته قال واذا قتل العبد رجلا خطأ وقتلت الامة رجلا وهما لرجل واحدثم ان المبدقتل الامة خطأ واختار المولي دفعه فانه يقسم على قيمة الامةودية الحر لان الامة كانت مستحقة لاولياء جنايتها وقد جني العبد عليها فثبت حق أولياء جنايتها في مقدار قيمتها وحق أولياءالحرفي الدية ومولاه يتخير بينالدفع والفداءفان اختار الدفع ضرب فيهأولياء الحربدية الحر وأولياء الامة بقيمتها فيقسم العبد بينهما على ذلك وان اختار الفداء فداه بدية الحر وبقيمة الامة لاولياء جنايتها قال واذا جني العبد جناية فقداه المولي منها ثم جني جناية أخرى قيل له ادفعه بها أو افدَه لانه لما فداه من الاولى فقدطهر همنها فكأنه ما وجد منه الاالجناية الاخرى فيخاطب بالدفع أو الفداء فان كان لم يقض من الاولي شيئًا حتى جنى الثانية دفعه مهما أو فداه لان الجناتين اجتمعتا في رقبته وللمولى أن يتخلص بدفعــه ويقول انما لحقني هذا الشفل بسبب ملكي رقبة العبد واناأتخلص بدفعه فيدفعه بالجناتين أويفد بهبارشهما واذا أعتق المبدئم أقرانه كان جَني في حال رقه جناية عمدا أو خطأ لم يلزمه شيءمنهاالا القود في النفس لانه لوأقربها قبل العتق لم يصح اقراره الا بالجناية الموجبة للقود فكذلك بعد العتق وهذا لانه في الوجهين جميمًا أنما يقر على غـيره فان جناية العبد فيما يوجب المال يكون على المولى لا شيَّ منه على العبدة بل عتقه ولا بعد عتقه واقراره على غيره لا يكون حجة في الحالين

فاما ما يكون موجبا للقود فاقراره يكون على نفسه ولو جنت أمة جناية فقال المولى كنت أعتقتها قبل الجناية أو دبرتها أو كانت أم ولدى فانه لا يصدق من أجل الجناية وهو مختار للفداء أن قال هـ ندا بعد العلم بالجناية وأن قاله قبل العلم بالجناية فعليه القيمة لانه متهم في حق أولياء الجناية فيجمل اقراره بمنزلة الانشاء في حقهم وأن انشأ العتق أو التدبير كان الحكم فيه ما بينا فكذلك اذا أقر مستندا الي ما قبل الجناية لان هذا الاسناد لا يثبت بقوله حين لم يصدقه أولياء الجناية فيه واذا جني العبسد جنانة فاخبر ولي الجناية ولى العبد فاعتقه فقال لم أصدقه فمااخبر مه فهو مختار للفداءلان ولى الجناية في اختياره يطاب محقه فعلى المولي أن ينظر في خبره (ألا ترى) أنه لو أخبر القاضي بذلك وطالبه باحضار المولى و تكليفه الجواب اجابه القاضي الى ذلك فكذلك اذا أخبر المولى بذلك كان عليه أن ينظر اليخبر ه فاذا لم يفعل وأعتق العبد كان هذا بمنزلة الاعتاق بعداله إباجناية فيكون مختارا وكذلك ان أخبر مرسول ولى الجنابة فاسقا كان الرسول أو عدلا لان عبارة الرسول كعبارة المرسل فاما اذا أخـبره بذلك فضولى فان صدقه فيما أخبره مه ثم أعتق المبد فهو مختار للفداء أيضا وان كذبه في ذلك أولم يصدقه ولم يكذبه حتى أعتق العبدفان كان المخبر عدلا فكذلك الجواب لان خبر المدل مقبول فها يكونملزما وان كان المخبر فاسقافه لي قول أبي حنيفة لا يكون مختار اللفداءولكن عليه قيمته باستهلا كه اياه وعند أبي بوسف ومحمد هو مختار للفداء وهذا من الجنس الذي بيناه في المأذون أن عندهما خبر الواحد في المعاملاتمقبول عدلا كان أو فاسقا وعندأ بي حنيفة فيما شعلق به اللزوم لا يمتبر خبر الفاسق وهذا خبر الملزم في حق المولى لان الاعتاق بمد العلم بالجنابة يلزمــه الفــداء فلا يمتبر فيه خبر الفاسق اذا كان فضوليا وان أخبره مه فاسق ففي احدثي الروايت بين كذلك وفي الرواية الاخرى يكون مختارا للفداء لانه تم احدي شطرى الحجة وهو المدد فيعتبر عالو وجد الشطر الآخر وهو المدالة في حق المخبر الواحد ولوجني عبده جناية فقال المولى كنت بعته من فلان قبل الجناية وصدقه فلان أو قال هوله لم يكن لي قط وصدقه فلان قيل لفلان ادفعه أو افده لان المولى ما أتلف على ولى الجناية شيئًا حين أخرجه الي ملك رجل تخاطب بدفعه أو الفداء كما كان هو مخاطب به فان كذبه فلان قيـل للمولى ادفعـه أنت أو افده لان الملك ثابت له فيه باعتبار بده والاقرار بطل بتكذيب المقرله فصار كأنه لم يكن فيخاطب ذو اليــد بالدفع أو الفداء ولو أن عبدا في يد

رجل جني جناية فقال ولى الجناية هو عبدك فقال الرجل هو وديمة عندى لفلان أو عارية أو اجارة أو رهن فان أقام على ذلك بينة أخر الامر فيه حتى يقــدم الغائب فان لم يقم بينة خوطب بالدفع أو الفداء وقال زفرهو مختار للفداء عجرد قوله لانه زعمانه لا سبيل له على دفعه فيجمل به مقوما للدفع مختارا للفداء كما لو أعتقهوا كمنا نقول هو بكلامهنزعمانه ليس بخصم في هذه الجناية أصلا واختياره يبني على كونه خصما فاذا ثبت بالبينـــة انه ليس بخصم فيــه صار اثبات ذلك بالبينة كالاثبات بالمعاينــة وان لم يقم بينة على ذلك فهو الخصم باعتبار ظهور يده فيه وهو متمكن من دفعه فيخاطب بالدفع أو الفداء ولا معنى لجعله مختارا مع بقاء تمكنه من الدفع بالجناية فان فداه ثم قدم الفائب أخذ عبده بغير شي لان ذا اليد أقر بالملك له وقد اتصل تصديقه بذلك الاقرار وقد كان ذو اليد متبرعاً في هــذا الفداء فانه ما كان مجبرا عليه فلا يرجع بشيء منــه على المقر له وان كان دفعــه فالغائب بالخيار ان شـــاء أمضى ذلك وان شاء أخذ العبد ودفع الارش لان تصديقه اتصل بذلك الاقرار فيثبت الملكو تنبين انه كان له الخيار فان أمضى دفعه كان ذلك عنزلة اختيار الدفع منه ابتداء وان اختار الارش فله أن يأخذ عبده وان أنكر الفائب أن يكون العبد له فماصنع الاول فيه من شي فهو جائز لان الاقرار بطل شكذيب المقر له، واذا كان عبد في مدي رجل وهو مقر بأنه عبده أو لم تقر ولم ننكر فاقر عليه مجنا بة خطأ ثم أقر انه لرجل آخر وانه لم يملكه قط وصدقه الرجل فالعبد له لان الجناية الثابتة عليه باقرار المولى لا تكون أقوى من الثابتة بالمعاينة وذلك لا يمنع المولى من التصرف فيه والاقرار بالملك لغيره تم ان كذبه المقر له في الجنابة فهو مختار للارش لان الجناية ثبتت على العبد باقرار ذي اليد عليه بها ثم صار متلفا العبد بأقراره بالملك فيه لغيره فيجمل ذلك بمنزلة تمليكه منه بالبيع وذلك اختيار منه للفداء فهذا مثله اذاكان ذو اليد اقرانه عبده قبل اقراره بالجناية عليه أو بعد ذلك قبل اقراره لهذا الرجل وان لم يكن ادعاه لنفسه قبل اقراره لهذا الرجل فلا شيء عليه ولا على العبدمن الجناية لانالمقر ما اللف شيأ على أحد وأنما أقر على ملك غيره بالجناية واقراره على ملك الغير لايلزمه شيأ وهذا بخلاف مااذا ثبتت الجنابة عليه ببينة لان هناك ذو اليد قد صار مخاطبا بالدفع وثبتت الحنابة على العبد عاهو حجة في حق الـكل فاذا حوله باقراره الى المقر له خوطب بما كان يخاطب به المقر وها هنا باقرار ذي اليد ما ثبتت به الجناية على العبد في حق المقر له فلهذا لايخاطب بشيء قال واذا جني العبد

جناية ثم أصامه عيب سماوي فان المولى بخاطب مدفعه أو الفداء ولا شي عليه بسبب ذلك العيب لانه ما كان مضمونا عليه (ألا ترى)انه لو مات في بده لم يلزمه شي فاذا فات جزء منه بغيرصنعه أولي أن لا يلزمه شئ وكذلك لو بعثه المولى في حاجة فعطب فيها أو استخدمه فلاضمان عليه فما لحقه نذلك لان للمولى حق الاستخدام في المبد مالم يدفعه فلا يكون فعله ذلك تمديا فلو أذن له في التجارة بمد جنايته فاستفرق رقبته فهو ضامن قيمته لاهل الجناية تمدياً ولو أذن له لان الاذن له في التجارة لا يمنعه من الدفع في الجناية فلا يصير به مختاراً ولكن استحقاق ماليته في الدين يثبت بذلك الاذن فيصير المتلف به كالمنلف للمالية على أهل الجناية لأنه تعذر الدفع اليهم بالجناية حين يباع فى الدين لأن حقهم كان ثابتا في عبد غير مشغول الماليةفلهذا لايضمن المولي قيمته قال واذا قتل العبد قتيلا خطأ ثم فقأ رجلءينه ثم قتل آخر خطأ ثم اختار المولى دفعه فانه يدفع ارش العين الى الاول لانه جنى على الاول وعينه كانت صحيحة فيثبت فيها حتى الحبني عليه ثم فانت وأخلفت ىدلا فيكون البدل له ولا مزاحمة للثاني معه فيه لانه جني على الثانى وهو أعور فلم يثبت حق الثاني في هذه العين أصلائم يكون العبد بينهما يضرب فيه الاول بالدية الاما أخذ من ارش المين ويضرب فيهالا خر بالدنة حتى اذا كانت قيمته ألف درهم وكان ارش المين خمسائة فان العبد يقسم بينهما على تسعة وثلاثين سهما لان الاول انما يق من حقه تسمة آلاف وخسمائة فيضرب بذلك في العبدوالثاني انما يضرب بعشرة آلاف كالالدية فاذا جعلت كل خسمائة سهما كان العبد بينهماعلى تسعة وثلاثين سهما وكذلك لوكان الذي فةأعينه عبدا فدفع به كان ولى الاول أحق به ثم يضرب مع الآخر بالدية الا قيمة العبدالذيأخذهلا نهوصل اليه ذلك القدر من حقه واذا قتل العبد قتيلا خطأ وللمقتول وليان فدفعه المولى الى أحدهما بقضاء قاض ثم قتل عنده آخر ثم جاء ولى الآخر والشريك في الجناية الاولى فانه يقال للمدفوع اليه الاول ادفع نصفك إلى الاول أوافده بنصف الدية لان نصف العبد صار مملوكا بالدفع اليه بقضاء القاضي فأنماجني على ملكه فيخاطب بان مدفع ذلك النصف أو يفديه بنصف الدية فان دفعه برى من نصف الدية ويرد النصف الباقى على المولى لانه أخذه بغير حتى فيرده على من أخذمنه ثم لقال للمولى ادفعه أو افده بمشرة آلاف خمسة آلاف للآخر وخمسة آلاف لولى الاولاالذي لم يأخذشيأ فان دفعه ضربكل واحد منهما في هـ ذا النصف مخمسة آلاف فيكمون بينهما نصفين فحصل الائة ارباع العبد

لولي الجناية الآخرة وربعه للذي لم يكن قبض من ولىالجنايةالاولى ثم يضمن المولى الذي كانت الجناية الثانية في يدهربع قيمته للمولى فيدفعه الى الاوسط لان هذا الربع استحقه ولى الجناية الآخرة بجناية كانت منه عند المدفوع اليه وقد كان مضمونا في يده فيرجع عليه بربع القيمة لذلك وبدفعه الى الاوسـط لانحقه كان ثابتا في هذا الربع وقد فات وأخلف بدلا فيجمع له ربع المبد وربع القيمة ولا يكون ذلك موجباللضمان عليه حتى لوكان دفعه اليه يغير قضاء القاضي كان للاوسط الخيار ان شاء ضمن المولى هذاالربع باعتبار دفعه الي صاحبه بغير قضاءقاضوانشاء ضمنه فانضمن المولى رجم به المولى على المدفوع اليه الاول لما قلنا . قال واذا قتل العبد قتيلين خطأ فدفعه المولى الى أحدهما بغير قضاء القاضي فقتل عنــده قتيلا خطأ ثم اجتمعوا واختاروا الدفع فان المدفوع اليه الاول يقال له ادفع نصف العبد الى الآخر لان حقه كان فى نصف العبــد وقد تم ملـكه في ذلك النصف بالدفع اليــه ثم كانت الجناية الاخيرة من هذاالنصف على ملكه وقد اختار الدفع فيؤمر بدفع نصف العبد اليه ويردالنصف الباقى على المولى لانه أخذه بغير حق ثم يدفعه المولى الى الاوسط والآخر يضرب فيه الآخر بخمسة آلافلانه وصل اليه نصف حقه ويضرب فيه الاوسط بمشرة آلاف لانه لم يصل اليهشئ منحقه فيكون هذا النصف بينهما أثلاثا ثلثاه للاوسط وثلثه للآخرتم يضمن المولى ســـــــــ قيمة المبد الاوســط وهو ما سلم من هذا النصف لولي الجناية الاخيرة لأن حق الاوسط كان ثابتا في جميع هـذا النصف وكان قد دفعه الى غيره بغير قضاء القاضي فلهذا يضمن له سدس القيمة ويرجع به على الاول الذي كان في يده لان استحقاق هذا السدس بجناية كانت في يده وان شاء الاوسط ضمن هذا السدس الذي كان في يده هكذا يقوله المراقيون من مشايخنا والصحيح عندى أنه ليس له ذلك ها هنا ولا في الفصل الاول لانه ما كان مالكا لهذا النصف قبل أن يدفع اليه حين يكون قبض الاول جناية على حقه فيكون ضامنا له ولو كان الدفع بقضاء قاض كان مثله هذا أيضا لان المولى لا يضمن شيأ الاوسط ولكنه يرجع بسدس القيمة على المدفوع اليمه الاول لما قلنا واذا قبض ذلك منمه دفعه الى الاوسط وعلى ما يقولهاامر اقيون الاوسط هو الذي برجم بسدس القيمة على المدفوع اليه. قالواذا قتل العبد قتيلاخطأ وفقأ عين آخر فدفعه المولى الى المفقوء عينه فقتل عنده قتيلا آخر ثم اجتمعوا فاختاروا دفعه فان صاحب العين يدفع ثلثه الي الآخر لانه ملك الثلث والجناية

الاخيرة من هذا الثلث حصلت على ملكه فيدفعه مها ويرد الثلثين على المولى فيدفعه المولى الى ولى القتيلين يضرب فيه الاول بمشرة آلاف والآخر شاشي الدية لانه قد وصل اليــه ثلث حقه فيكونهذا مقسوما بينهما أخماسا ثلاثة اخماسه للاولوخساه للآخرثم يضمن المولى للاولستة أجزاء وثلثي جزء من ستة عشرجزأ وثلثي جزء من ثلثي قيمة العبد وذلك في الحاصل خمسا بدل ما سلم للآخر من هذا الثلثين الا أنه اذا بني الجواب على القسمة التي كانت بينهما فان الاول ضرب فيمه بعشرة آلاف والآخر بستة آلاف وثلثى الف ولهذا قال ما قال وفي الحقيقة رجوعه على المولى بخمسي ثاثى قيمته لان المولى أتلف ذلك عليه حين دفعه الى صاحب المين بغير قضاء قاض واستحق بالجناية التي كانت عنده ثم يرجم به المولى على صاحب المين لما قلنا ان الاستحقاق بسبب جناية كانت فيضانه . قال واذا قتلت الامة قتيلا خطأ ثم ولدت بنتائم قتلت البنترجلا خطأ ثم ان البنت قتلت الام فاختار المولى دفعها ضرب أولياء قتيل الامة فيها بقيمة الام وأولياء فتيـل البنت بالدية لان البنت في هذا الحركم كجارية أخرى للمولى فان حق ولى جناية الام لا يثبت في البنت ثم قد وجد من البنت جنايتان احداهما على الحر والأخرى على الام وهي مقدرة محق أولياء جناية الام فان دفعها المولى ضربكل واحد منهما فيها بمقدار حق أولياء الام بقيمة الام وولى الحر بالدية فتقسم البنت بينهما على ذلك وان اختارالمولى فداءالبنت دفع قيمتها الى وليها وقيمة الامالىولى الام لانهانما أقربها عايثبت فيها من الحق باعتبار جنايتها ولو كانت البنت فقأت عين الام فهذه المسئلة على أربعة أوجه ان اختارالمولى دفعها دفع الام بجنايتهاو دفع البنت يضرب فيها أولياء قتيلها بالدية وأولياء قتيل الام بنصف قيمة الام لانها على غير الامـة وقد ثبت فيها حق أولياء الام والعين من الالدي نصفه فلهذا ضربوا فيها منصف قيمة الام وان اختار الفداء فيهما فدى كلواحدمنهما بعشرة آلافأرش جنايتها وقد خلطن بحق فيهما للمولي ولاتمتبر جناية البنت علي الاموان اختار الدفع في الام والفداء في البنت دفع الام الى أولياء جنايتها وفدى البنت بالدية الي أولياء قتيلها وبنصف قيمةالاملاولياء قتيل الام لانها أتلفت نصف الام مجنايتها وهي جناية معتبرة محق أولياء جناية الام وان اختار الدفع في البنت والفداء في الام فدى الام بعشرة آلاف ودفع البنت الى أولياء جنايتها لانه حين فدى الام صارت هي مخالفة له فجناية البنت عليها غير معتسبرة لحق المولى فلهذا دفع البنت الى أولياء جنايتها ولو فقأت الام عين البنت

بعمد ما فقأت البنت عينها فاختار المولى دفعهما فانه بدفع البنت وأنما يبدأ بها لانها هي التي ابتدأت بالجناية على الام فيضرب فيهاأولياء قتيلها بالدية وولى قتيل الام بنصف قيمة الام تم يكون ذلك المقدار من البنت مع الام ويدفع الام وما أصابها بارش عينها من البنت فيكون ما دفع بها من البنت لولى قتيل الام خاصة لان الام حين تبتت الجناية الاولى كانت ءينها صيحة فيثبت حق المولى في بدل تلك المين ولامزاحمة فيه لاولياء جناية البنت وهي عوراء فلا يثبت حقهم في بدل عينها تم يضرب ولى قتيل الام في الام بما بتي من الدية ويضرب فيها ولى جناية البنت بنصف قيمة البنت فتكون القسمة بينهما على ذلك وقد طمنوا في هذا الجواب فقالوا ينبغي أن يضرب أولياء قتيل البنت في البنت بالدية الا مقدار مايصل اليهممن الام باعتبار جنابتها على نصف البنت لان المعتبر هو المال وباعتبار المال سلم له هذا وا كمن ماذكره فىالكتاب أصح لأن عند دفع البنت لم يصل الى أولياء قتيلها شي بعد فيضربون بجميع الدية ولا معتبر بما يكون بعد ذلك (ألا ترى) ان رجلا لو مات وترك ألف درهم ولرجل عليه ألف درهم ولا خر عليه ألف درهم فاقتسما الالف بينهما اثلاثاتم انصاحب الالفين أبرأه عن الالف لا تنغير بهذا الابراء حكم تلك القسمة لهذا المعنى وان اختار الولى الفداء فيهما فداهما بديتين وأمسكهما جميما لانه يفدى كل واحدة منهما بدية قتيلها وقد خلصتا للمولى ولايمتبر جناية كل واحدة منهما على صاحبتهاقال واذا قتلت الامة رجلا خطأتم ولدت بنتاتم ان النتها تتلتها فانه يقال لمولاها ادفعها أوافدها بقيمة الام لان البنت في هذا الحكم كجارية أخرى للمولي ولوجنت الامة وهي حامل تم ولدت ولداقبل أن يدفعها فالولد للمو في لان الولدزيادة اليه لانه ملكها بالدفع اليه والولديتبع الام فى الملك ولو جنت الامة جناية خطأ ثم ولدت ولدها فقطع الولد يدها فالمولى بالخيار ان شاء دفع الام ونصف قيمتها الى أهل الجنابة وان شاء دفعها وولدها وان شاء أمسكها وأعطى الارش لان الولد بمنزلة بمــلوك آخر للمولى اذا لم يتعلق به حق أولياءجنابتها وقد أتلف الولد نصفالام فتعتبر جنايته عليها بحق أولياء جنايتها فلهذا خـير المولى على ما بينا سواء كان ارش الجناية أقل من نصف قيمتها أو مثــل نصف قيمتها ولو جنى عليها عبد لنيره فاخذالارش أعطى من ذلك أرش جنايتها وأمسك الباق لان جناية عبد الغير عليها معتبرة لحق المولى فاذا قبض الارش التحق ذلك بسائر أملاكه

فيكون له أن يعطى من ذلك ارش جنايتها ويمسك ما بقى معها كما لو كان له أن يعطى ارش جنايتها من سائر أملاكه بخلاف ما سبق فجناية الولد عليها هناك غير معتبرة لحق الام وانما كانت معتبرة لحق ولي جنايتها واذا اختلف المولى وولي جنايتها فقال الولى جنت وهى صحيحة ثم فقاً رجل عينها فالارش لي وقال المولى جنت بعد الفق، فالقدول قول المولى لما بينا أن الولى يدعى استحقاق مال فى يدالمولى ويدعى تاريخا فى جنايته سابقا على وجوب الارش بالجناية عليها فلا يصدق فى ذلك الا بحجة وكذلك لو كان الذى جنى عليها القتيل نفسه أو وليه ثم اختلف فالقول فى ذلك تول المولى لما بينا أنه ينكر سبق تاريخ يدعيه المولى فالقول قوله مع يمينه وعلى المولى اثبات مايدعيه بالبينة والله أعلم

-مروز باب جناية العبدفي البئر كاه-

(قال رحمه الله) واذا حفر العبد بثرا في طريق بفدير اذن مولاه ثم أعتقه مولاه ثم علم بما حفر ثم وقع فيها رجَل ثمات فعلى المولي قيمة العبد لان الحافر عند الوقوع يصير جانيا بسبب الحفر السابق فان ذلك الحفر كان تعديا منه الا انه اتصل بالمجنى عليه عندالوقوع فيصير جانياعليه بذلك الحفر كالمعلق للطلاق والمعتاق بالشرط فمند وجود المشروط يصير مطلقا ومعتقابالكلام السابق وذلك الفعل كان منه في ملك المولى وموجب جناية العبد واستحقاق نفسه على المولى وقد أتلفه المولى بالاعتاق على وجه لم يصر ختارا اما لانه لم يكن عالما بالحفر أو لانه لم يكن عالما بالحفر أو وقع فيها آخر اشتركا في تلك القيمة لانه صار جانيا على الثاني بالسبب الذي به صار جانيا على الاولى وهو الحفر فيستويان في الاستحقاق الثابت بذلك السبب والمولى بالاعتاق مااستهلك الا رقبة واحدة فلا يلزمه أكثر من قيمة واحدة ولكن تلك القيمة بينهما نصفان فان وقع فيها العبد فهو وارثه تركة في تلك القيمة أيضا لان العبد بعد ما عتى فقد طهر من تلك الجناية اللعبد فهو وارثه تركة في تلك القيمة أيضا لان العبد بعد ما عتى فقد طهر من تلك الجناية فيا اذا حفر العبد بثرا في الطريق تم أعتقه المولى ثم وقع العبد فيها فات فدمه هدر في قول فيا اذا حفر العبد بثرا في الطريق تم أعتقه المولى ثم وقع العبد فيها فات فدمه هدر في قول فيا اذا حفر العبد بثرا في الطريق تم أعتقه المولى ثم وقع العبد فيها فات فدمه هدر في قول فيا اذا حفر العبد بثرا في الطريق تم أعتقه المولى ثم وقع العبد فيها فات فدمه هدر في قول أعتى فقد خرج من أن يكون جانيا حكما ويصير كان الجاني بالحفره والمولى حتى ان عند

وتوع الواقع فيها يكون موجب الجناية على المولى ولا شي فيــه على المعتق فيكون وتوع الممتق فيها كوقوع أجنبي آخر فيغر مالمولي قيمته لورثته ولوكان أعتقه المولي بعد ما وقع فيها رجل فان كان المولي لايملم بوقوع الرجل فيها فعلية قيمة العبد لانه صار بالاعتاق مستهلكا لامختارا وانءلم بموتالرجل فيها فعليهالدية لآنه صار مختارا بالاعتاق فقدصار متخيرا بموت الرجل فيها وعلمه بذلك مخلاف مااذا كان اعتاقه قبل أن يقع فى البئر أحد لانه ماصار متخيرا قبل وقوع الواقع فيها فلا يمكن أن يجمل اعتاقه اختيارا فان وقع آخر فيها فهات فانه يقاسم صاحب الدية فيضربالآخر بقيمةالمبد والاولبالدبة فيءول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو بوسف ومحمد رحمهما الله على المولى نصف قيمة أخرىلولي القتيل الآخر ولا يشرك الاول فى الدية لاناعتاق المولي اياه اختيار الدية فى حق الاول فكانه لم يمتقه ولكنه أمسكه وأدى الدية ولو فمل ذلك ثم وقع فى البئر آخر كان عليه أن يدفع نصفه الى الآخر أو يفديه بالدية فكذلك هاهنا يصيرهو بالاعتاق فىحق الثانى مستهلكا للعبد فيغرم له نصف قيمته وأبو حنيفة يقول دفعه الدية الى الاول بسبب اعتاقه بعد العلم بالجناية بمنزلة دفعــ القيمة اليه اذا لم يكن عالمًا بالجناية ثم هناك المولي لا يغرم شيأ آخر اذا وقع فيها انسان آخر ولكن الثاني شارك الاول فيما قبض فكذلك هاهنا وهذا لان المولي قد غرم جميع موجب جناية العبد فلا يلزمه شي آخر بمد ذلك لانه لا يثبت بو قوغ الثانى فيه فى حق المولي تجــدد الجناية فانه حر حين وقع فيه الثانى و به فارق ما اذا أمسكه وأدى الدية لان العبد عند وقوع الثانى فيه صار جانيا باعتبار الحفر السابق وهـ ذا على ملك المولى في هـ ذه الحالة فيخاطب المولي بموجب هذه الجناية فيدفع اليهالنصف أويفدمهواذا ثبت أن المولى لايغرم شيأ اخر قلناولي الثانى يضرب مع الاول فما قبضه بقيمة العبد لانه صار جانيا عليه لا بالحفر السابق والمولى في حقه يصير مختارا فيكون حقه في قيمةالعبدوحق الاول في الدية فقد صار المولي مختارا في حقه فيضرب كل واحد منهما في المقبوض بمقدار حقه ولو وقع فيها رجل فات ثم وقع فيها آخر فذهبت عينه والعبد قائم دفعه المولى اليهما فيكمون بينها أثلاثا على مقدار حقيهما واناختار الفداءفداه بخمسة عشرألفا عشرة آلاف لصاحب النفس وخمسة آلاف لصاحب المين وان أعتقه قبل أن يعلم بهما فعليه قيمتهما بينهما أثلاثا لانه صار مستهلكا للعبد عليهما بالاعتاق وان كان يعلم بالقتل ولا يعلم بالعدين فعليه عشرة آلاف لولى القتيل لانه مختار لذلك وعليه ثلث قيمته

الصاحب المين لانه صار مستهلكا في حقه حين لم يكن عالما بالجناية فيغرم له حصته من القيمة وهو الثلثولو بإع العبد قبل أن يقع فيها أحدتم وقع فيها انسان فمات فعلى البائع قيمته لان ازالته العبد عن ملكه بالبيم عنزلة ازالته بالعتق وكذلك لو وقع فيها العبد في ظاهر الرواية على البائم قيمته للمشترى وفي رواية محمد دمه هدركما بينافي العتق قال واذا حفر العبد بئرا في طريق المسلمين فوقع فيها رجل فقال المولى انا كنت أمرته بذلك لم يضمن عاقلته ولم يصدق على ذلك الا ببينة لان الجناية باعتبارالظاهر تعلقت يرقبةالعبد وصار الموثي مخاطبابالدفع أوالفداء فلا يقبل قوله في انجاب موجب الجناية على العاقلة الابالبينة ولا في تفريغ العبد عن موجب هذه الجناية اذا كذبه ولي الجناية وان صدقه ولى الجناية برئ العبد من الجناية متصادقهما على ذلك والحقلا يمد وهما فتكون الدية في مال المولى لان اقراره بالحفر كان من العبد بأمره بمنزلة اقراره بأنه حفر بنفسه ولو وقع انسان في بئر في الطريق فأقر رجــل بأنه هو الذي حفر البئر كان مصدقاعلي نفسه دون عواقلهو تكون الدية في ماله في ثلاث سنين واذا استآجر الرجل عبدا محجورا عليه وحرا بحفران له بئرا فوقعت عليهما فماتا فعلى المستأجر قيمة العبد للمولى لانهصار غاصبا العبد باستماله وقدتلف في عمله ثم تلك القيمة تكون لورثة الحر ان كان أقل من نصف الدية لان العبد صار جانيا على نصف الحر وقد فات وأخلف بدلا فيستوفى وايه ذلك البدل بحقه تم يرجم بها المولى على المستأجر لان المقبوض استحق من يده مجناية كانتمن العبد وفي ضانه تم المستأجر قد ملك العبدبالضمان وقد صار الحر جانياعلى نصفه فيكون على عاقلة الحر نصف قيمة العبد المستأجر ولو كان العبد مأذونا له في العمل لم يكن على المستأجر شي لانه ليس بفاصب له وكان على عاقلة الحرنصف قيمة العبد لأن الحر صار جانيا على نصف العبد تم يكون ذلك لورثة الحر باعتبار جنايةالعبد على نصف الحر واذا حفر المبد بئرا في الطريق بغير اذن مولاه ثم قتل قتيلا خطأ فدفعه مولاه الى ولى القتيل تم وقع في البئر انسان فمات فان ولى القتيل بالخيار ان شاء دفع نصفه وان شاء فداه بالدية لان العبد صار جانيا على الواقع في البئر بالحفر السابق وباعتبار تلك الجناية يكون نصف قيمة حق ولى الواقع في البير (ألا ترى) أنه لو كانوقوع الواقع في البير قبل أن يدفع بجنايته كان العبد بينهما نصفين ولان المدفوع اليه بالجناية قد ملك جميمه لانه حين دفعه اليه العبد ما كان لاحد سواه حق في العبد وبوقوع الواقع في البئر لا يتبين أن حق وليه كان تاما يومئذ وانما

يثبت مقصوراعلي الحال ولكن بذلك السبب فلا يبطل به ملك المدفوع اليه المبد بذلك في شي من العبد ولكنه في الخيار تقوم مقام المولى باعتبار ملكه فان شاء دفع اليه نصفه وان شاء فداه بالدية ولو وقع في البئر أولا انسان فمات فدفعه ثم قتل قتيلا خطأ فدفعه المدفوع اليه ثم وقع في البئر آخرفان ولي القتيل يدفع ثلثه إلى الواقع في البئر آخرا أو يفديه بالدية لان العبد فى الحاصل قاتل ثلاثة نفر اثنان فى البئر وواحد بيده وقد صار حصة صاحب البئر الأول للذي قتله بيده مع حصته وذلك ثلثان من العبد والثلث منه حقولي الواقع في البئر آخر ا وقد قام المدفوع اليه مقام المالك فيه فيتخير بين أن يدفع الثلث أو يفديه بالدية . واذا حفر المدبر أو أم الولد بئرا في الطريق وقيمته ألف درهم فوقع فيها انسان فمات فعلى المولى قيمته لان جنايته بالحفر عند اتصال الوقوع به كجنايته بيده وجناية المدبر وأم الولد توجب القيمة على المولى به قضي أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه حين كان أمـيرا بالشام وكان ذلك عحضر من الصحابة ولم يذكر عليه أحد وهذا لان المولى بالتدبير السابق صار مانعا دفع الرقبة بالجنابة على وجهلم يصر مختارا فيكو نشامنا قيمته لو فعل ذلك بعد الجنانة وهو لايعلم بها فانوقع فيها واحد بعد واحد فمانوا وقد تغيرت قيمته فيمابين ذلك الى زيادة أو نقصان لم يكن على المولي الا قيمة ألف درهم يوم حفر بينهم جميعابالسوية لانه مامنع الازقبة واحدة فلا يفرمالا قيمة واحدة والجناية من المدير سببها كان هو الحفر فيعتبر قيمته عند ذلك (ألا ترى)ان في الجنالة بيده يعتبر قيمته حين جني وكذلك لو مات المدبر قبل ان يقع فيها انسان أو أعتقه أوكاتبه أو فعل شيأ من ذلك بعد ما وقع فيها بعضهم ثم وقع فيهاانسان فمات فعلى المولى قيعته لان جناية المدبرلاتماق برقبته فانه ليس بمحل الدفع وانماتجب القيمة علىالمولى ابتداء فموت المدبر وحياته وعتقه في ذلك سواء وكذلك لوجني جناية بيده شارك أهلها في تلك القيمة لان المولي ما منع الا رقبة واحدة الا أنه اذا كانت قيمته يوم جنى بيــده ألفين فعلى المولي ألف درهم لهذا خاصة لان على المولى قيمته وقت جناته فانه عند ذلك صار مانما دفعه بالتدبير السابق وهذه الجناية الثانيةوجدت منهالآن فعليه لصاحبها قيمته ألفان وقد غرم مرةألفا فيغرم لهذا ألفا أخرى ثم يضرب هو في القيمة الاولى مع أهلها بتسعة آلاف لانه وصل اليه مقــدار ألف فينتقص من حقه ذلك القدر ويضرب كل واحدمن أصحاب البئر بعشرة آلاف فتكون القيمة بينهم على ذلك قال واذا استأجر أربعةرهط مدبرا ومكاتبا وعبدا وحرا يحفرون لهبئر

فوقعت عليهم من حفرهم فمانوا ولم يؤن للمدبر ولا للعبد في العسمل فيقول كل واحد منهم تلف بفعله وفعل أصحابه فيهدر ربع نفسه وتعتبر جناية أصحابه عليه في ثلاثة أرباع نفسه شمعلي المستأجر قيمة العبد والمدبر لمولاه لانه صارغا صبالها بالاستعال والمدبر يضمن بالغصب كالقن ثملورثة الحر ربع دية الحرفي رقبة كل انسان منهم ولولى المكاتب ربع قيمة المكاتب فرقبة كلمنهما فيضرب في هاتين القيمتين ودية الحر بنصف دية الحر وورثة المكاتب بنصف المكاتب فيقسمان ذلك على هذائم يرجع مولاهما بذلكعلى المستأجر لان المقبوض استحق بجناية قيمة كانت منهما في يدالمستأجر فيثبت لهما حق الرجوع عليه في رقبة العبد ثم للمستأجر على عاقلة الحر ربع قيمة كل واحد منهما لانه ملك العبد بالضمان وقد صارعنزلة المالك للمدير باستحقاق بدل نفسه بمد ما ضمن قيمته فلهذا رجع على عاقلة الحر بربع قيمة كل واحد منهما وله في رقبة المكاتب ربع قيمة كل واحد منهما وقد كان للمكاتب في رقبة كل واحد منهما ربع تيمته منالقيمة التي أخلفها كل واحدمنهما فيكون بمضه قصاصا من بعض ويترادان الفضل ولو مغ قيمة المكاتب على عاقلة الحر لان الحر أتلف ربع المكاتب ثم يأخذذلك ورثة الحر الدية ويردون الفضل على مولي المكاتب ولكن هذا انما يستقم على قول من يقول قيمة المملوك في الجناية بالغة ما بلغت ولكل واحد من العبدين يعنى المدبر والعبدر بـع قيمته في قيمة الآخر ولكن ذلك على المستأجر له فلا يفيد اعتباره فان كان العبد أنمأذونا لهما فىالعمل فلا ضمان على المستأجر لانمدام الغصب وربع قيمة كل واحد منهما على عاقلة الحر وكذلك ربع قيمة المكاتب على عاقلة الحر وثلاثة أرباع دية الحر في أعناقهم في عنق كل واحد منهم ربع فاذا عقلت عاقلة الحر ربع قيمة كل واحد منهما وأخذ ذلك كل واحدمنهم قلنا يؤخـــذ من مولي المدبر قيمة كاملة لانه صارمانما بالتدبير السابق فيكون موجب جنايات المدبر القيمة عليــه بعد أن يكون القيمة مثل ماعليه من ذلك أو أقل فيقسم ذلك بينهم بضرب فيـــه ورثة الحر بربع الدية ومولى العبد بردع القيمةومولي المكاتب بربع القيمةوان كان المكاتب ترك وفاء أخذ من توكته تمام قيمته ان كانت قيمته أقل مما عليه من ذلك لان جنايات المكاتب اذا اجتمعت لا توجب الا قيمة واحــدة في كسبه ثم يضرب فيها ولي الحر بربــع الدية ومولى العبد بربع القيمة ومولي المدبر بربع القيمة تم يؤخذ من مولى العبد جميع ما أخـــ ذ من ذلك لان المأخوذ بدل عبده وأولياء جناية العبد أحق بذلك من مولاه فيضرب فى ذلك ورئة الحر بربع دية الحر ومولى المكاتب بربع قيمة المدبر ومولى المكاتب بربع قيمة المدبر المناه العبد كان جنى على ربع كل واحد منهم فلهذا كانت قيمة بدله بينهم

- الجنايات بالكنيف والميزاب

(قال رحمه الله)واذا أخرج الرجل كنيفا شارعا من داره على الطريق أو ميزابا أو مصبا أو صلاية من حائط فما أصاب من ذلك انسانا فقتله فعلى عاقلة الذي أخرجه ديته لانه متعد في تسببة حتى شغل طريق المسلمين عا أحدثه فيه اما في رقبة الطريق أوفي هواه فكل واحد منهما محول بين المارة وبين المرور في الطريق وفي الميزاب اذا أصاب الذي في الحائط لا ضمان عليه فيه لانه غير متعد في وضع هذا الطرف في ملكه وقد بينا تفصيل هذه المسئلة ولووضع خشبة على الطريق فتعقل به رجل فهو ضامن له لانه شغل رقبة الطريق بالخشبة التي وضعها فيه ُفهو عنزلة ما لو بني في الطريق دكانا أوجلس فيه بنفسه أو وضع ظله على الطريق فانوطيء المار على الخشبة ووقع فمات كان ضامنا له بعد أن لا يتعمدالزلق قال وهذا اذا كانت الخشبة كبيرة يوطأ على مثلها فانكانت صغيرة لا يوطأ على مثلها فلا ضمان على الذي وضعها لان وطأه علىمثلهذه الخشبة عنزلة تعمد الزلقأو عنزلة التعقل بالحجر الموضوع على الطريق عمدا وذلك لا يوجب الضمان على واضع الحجر فطريان المباشرة على التسبيب عنزلة ما لوحفر بئرًا في الطريق فألقى انسان نفســه فيها عمدا فان قال واضع الحجر ذلك أنه تعمد التعقل به وكذبه الولي فهو على الخلاف الذي بيناه في البئروفي قول أبي يوسف الاول القول قول الولي وفى قوله الآخر وهو قول محمد القول قول الواضع وهذا بخلاف واضع الجارح اذا ادعى أن المجروحمات بسبب آخر لان الجرحءلة موجبة للضمان فبمد وجود العلة لا تقبل دعوى المارض المسقط وها هنا الواضم والحافر يدعي صلاحية الملة لاضافة الحكم اليه فانما يضاف الحكي الي الشرط عند عدم صلاحية العلة لذلك والاصل هو الصلاحية فكان هو متمسكا بالاصل معنى منكر السبب الضمان فلهذا كان القول قوله واذا تعقل الرجـل محجر فوقع على حجر ومات فان الضمان على واضع الحجر الاول لانه دافع له بحجره على الحجر الثانى فكانة دفعه بيده وان لم يكن له واضع فهو على واضع الحجر لان وضع الحجر الثاني سبب وهو التعدى

واذا تمذر اضافة القتل الى ما دفعه عليه يجعل مضافا الى الحجر الثانى وأحد من هؤلاء يلزمه الكفارة ولا يحرم الميراث لانه سبب الكفارة وحرمان الميراث مباشرة قتل محظور

- ﴿ بَابِ الْفَصِبِ فِي الرقيقِ مَعِ الْجِنَايَةِ ﴾

قال رحمه الله واذا غصب الرجل من زجل عبدا فقل العبد عنده قتيلا خطأ ثم اختصمو آفان العبد يرد الى مولاه لان الفصب حرام مستحق الفسخ وفسخه بالرد على مولاه ولانموجب الجناية تخيير المالك بين الدفع والفـداء والمالك هو المفصوب منه فهو المتمكن من دفعه بها دون الفاصب فيردها اليه ثم يقال له ادفعه أو افده أيّ ذلك فعل يرجع على الفاصب بالاقل من قيمته ومما فداه به لان الرد لم يسلم له حين استحق من يده مجناية عند الغاصب فكأنه هلك في يد الفاصب ولان فسخ فعل الفاصب أنما يحصل برده كما قبضه ولم يوجدلانه قبضه فارغا ورده مشغولا بالجناية فاذا لم ينفسخ حكم فعله كان ضامنا قيمته لمولاه الاأنه يعتــبر الاقل لان المولي يتخلص بالاقل منهما فهو في التزام الزيادة مختار فحق الرجوع انما يثبت له بما تتحقق فيه الضرورة دون ما هو مختار له وذلك في مقدار الاقل واذا كانت قيمة العبـــد أقل فانما يرجع بقيمته يوم غصبه حتى أن كان زاد عنده خيرا فليس عليــ من الزيادة شيء لان الرد لما لم يسلم له جعل كالهالك في بدالغاص فانما يضمن قيمته وم غصبه و ان حدث فيه عيب قبل الجنابة فهو ضامن ذلك للمولى لانه فات جزء منه وحق ولى الجنابة في العبد على ما هو عليه عند الجناية فما وجب من الضمان على الغاصب قبل الجناية يسلم للمولى لفراغه عن حق ولي الجنالة وأن كانت عينه ذه. عند الغاصب بعد الجنالةواختار دفعه بالجنالة فدفعه رجم على الغاصب بقيمته يوم: . . فع نصفها الى ولى الجناية لان حق ولى الجناية كان في المين الآخر للمولى. على الفاصب بالنصف الذي دفعه الى ولي الجناية لان ذلك استحق عند الغاصب وان كان أعور قبل الجنابة كان نصف القيمة للمولى من بده بال م يثبت في هذه المين ويرجع المولى على الغاصب بقيمته أعور لانهدفع لان حق وا ت عندالغاصب وهو أعور فيرجم بتلك القيمة على الغاصب واذا غصب العبد بالح

أكثر من ذلك لان نفسه وماليته استحقت عاحدث عند الفاصب ولكن هذا الاستحقاق انما يتقدر في مقدار قيمته ولان المولى كان عنمه من هـذه الاسباب لو كان العبد في مده قاتمًا عكن منه بأن لم عنمه الفاصب من ذلك فلمذا كان الضمان على الفاصب واذا غصب عبدا فقتل عدة قتيلاتم مات العبد فعلى الغاصب قيمته لانه تعذر ردعينه بالهلاك في يده تم يدفع المولى هذه القيمة الى ولى الجناية لان بنيته كانت مستحقة لولى الجناية وقد فاتت وأخلفت هذا البدل وحكم البدل حكم الاصل ثم يرجع المولى بقيمة أخرى على الغاصب لان القيمة الاولى استحقت نجناية كانت عند الغاصب ولو استحق عين المبدمن بده بتلك الجناية رجم على الغاصب بقيمته فكذلك اذا استحقت القيمة يرجع على الفاصب بقيمة أخرى حتى تخلص له قيمته قاعة مقام عبده ولو لم يمت العبد ولكن ذهبت عينه فدفعه الي المولى أعور فقتل عنده قتيلاً آخر ثم اجتمعوا فدفعه المولى مجنايته فانه يأخذ نصف قيمته من الغاصب باعتبارعينه التي فاتت عنده فيدفعها الى الاول لان حق الاول كان ثبت في حق المين لقيامها عنـ د جنالته وحق الثاني ما ثبت في تلك العين فاذا سلم نصف القيمة للاول ضرب هو في العبد المدفوع بالدية الا ما أخـــذ لان القدر المأخوذ سالم له فلا يضرب به وانمــا يضرب بما بقي من حقه ويضرب الآخر بالدية ثم يرجع المولى على الفاصب بنصف القيمة التي أخذت منه لان ذلك استحق من يده بجناية كانت عند الغاصب ويرجع عليه أيضا بماأصاب الاول من قيمة العبد أعور لان استحقاق ذلك القدر من المبد مجناية كانت عند الناصب ولا برجع عليه بقيمة ما أصاب الباقي لان الجناية الثانية من العبد كانت عند المولى ثم يرجع أولياء الاول فيما أَحْدُنُ المولى من ذلك بمام قيمة المبد الى ما في يده لان حقه ثبت في عبد صحيح فارغ فما لم يدر كمال حقه لا يسلم شي من بدل العبد للمولي وهذا ينبغي أن يكون على قول أبي حنيفة وأبي يوسف خاصة على ما نبينه في المسئلة الثانية ثم يرجع المونى على الغاصب بمثل ما أخذ منه لان الذي أخذه منه الأول استحقه مجناية كانت عند الفاصب فيكون قر ارذلك على الفاصب ولو غصب عبداً فقتــل عنده قتيلا خطأ بأمره أو بغــير أمره ثم رده الي المولي فقتل عنده آخر خطأفاختار المولي دفعه بهما فأنه يكون بينهما نصفين لاستواء حقهما في رقبته ثم أخذالمولى من الغاصب نصف قيمة المبد استحق قبل الجنابة الاولى مجناية كانت من المبد عند الغاصب تم يدفع هذا النصفالىولى قتيل الاولويرجع بمثلهأ يضاعلى الغاصب فيكون للمولى وهذا

قول أبى حنيفة وأبي يوسف وقال محمد وزفر يأخذ المولى نصف القيمة من الغاصب فيسلم له ولا يدفعه الىالاولوالقياس هذا لانه آنما يرجع على الغاصب بقيمة نصف المدفوع الى ولى الجناية الاولى فلو أمر بدفع ذلك النصف اليه اجتمع البدل والمبدل في ملك شخص واحد وذلك لا بجوزهذا ولأنالمصير الى القيمة عند عدم سلامة المين لتقوم القيمة مقام المين وذلك النصف سالم لولي الجناية الاولى فلا حقله في بدلها والنصف الذي أخذه ولي الجناية الثانية فات ولم يخلف بدلا لان استحقاق ذلك النصف بجناية كانت عند المولى فلا يكون لولي الجناية الاولىأن يرجع على المولى بشئ وأبو حنيفة وأبو يوسف قالاحقولي الجناية الاولى ثبت في جميع المبدفارغا وانما سلم له نصف المبد فلايجوز أن يسلم للمولى شي من قيمة العبد مع بقاء نصف حق ولى الجناية الاولى ولكن يدفع اليه هذا النصف من القيمة حتى يسلم له كمال حقة نصف العبد ونصف قيمته بمنزلة مالو كانت الجناية الاولى عند المولى والجناية الثانية عند الغاصب فدفعه المولى بهما فانه يرجع بنصف القيمة على الغاصب فيدفعه الى ولى الجناية الاولى بالاتفاق الاأن محمدا رحمه الله يفرق عا ذكرنا أن رجوع الولي هناك بقسمة نصف المدفوع الى ولي الجناية الثانية لأن تلك الجناية كانت عند الفاصبوقد كانحقولي الجناية الاولي ثابتا فيهوها هنا رجوعه بقيمة النصفالمدفوع اليولي الجناية الاولى ولكنهما يقولان هذا في ما بين الغاصب والمولي بدل عن النصف المدفوع الى ولي الجناية الاولي فاما في حق ولى الجناية الاولي فلا يكون بدلا عن ذلك ولكنه يجمل بدلاعن النصف المدفوع الى ولى الجناية الثانية لان ذلك لم يسلم له بعد ما ثبت حقه فيه أو ما يأخذه ولى الجناية الاولى من القيمة لا يستحقه باعتبار أنه بدل عن النصف الاول أو عن النصف الثاني وأنما يستحقه باعتبار الجناية الحاصلة من العبد على وليه حال فراغه عن كل حق وصيرورته مقدما على المولي في استحقاق جميم المبد به وهو بمنزلة الذمي يبيع خمرا يقضي بالثمن دين المسلم فان المقبوض يطيب للمسلم لأنه في حق البائع المقبوض عن الحمر وفي حق المسلم أعا يأخذ ما يأخذهباعتبار دينه لاباعتبار آنه بدل الحمر فيطيب له ذلك شمذ كر الفصل الثاني أن العبد لو كان جني الجناية الاولى عند المولي والثانية عند الفاصب فدفعه المولى بهما فأنهما يقتسمان العبد نصفين ثم يرجع المولى على الغاصب ينصف القيمة وهو بدل ما استحقه ولي الجناية الثانية فيدفعه الى الاول ثم لأبرجم المولي بشئ من ذلك على الغاصب لأن استحقاق هذا النصف من القيمة كان مجناية

من العبدعندالمولى والغاصب غصب العبد مشغولا بالجناية الاولى تم رد نصف القيمة كذلك مشــفولا بالجناية ولو رد جميم القيمة فاستحقها ولى الجناية الاولي بعد ما هلك العبد عنده لم يرجع المولى عليـه بشيء وكذلك اذا رد نصف القيمة فاسـتحقه ولى الجناية الاولى ثم بني المسائل الى آخر الباب بمد هذا على فصل مختلف فيــه وهو ان جنابة العبــد المفصوب على المفصوب منه أو على ماله معتبرة في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي قول صاحبيه هدر وأما جنايته على الغاصب أو على مال الفاصب فهدر في قول أبي حنيفة رحمــه الله وفي قولهما معتبر وجه قولهما أن العبد بعد الغصب بأق على ملك المفصوب منه والغاصب منه كالاجنبي بدليل أن التصرفات المختصة بالملك تنفذ فيهمن المولى دون الغاصب وكذلك فيحكم الجناية حتى لوجني على أجنبي كان المولي هو المخاطب بالدفع أو الفداء دون الفاصب تمرجو ع المولى على الفاصب يكون بسبب الغصب لابسبب الجناية وذلك آنه نقرر ملك المولى اذا ثبت هذا فنقول جنابة الملوك على مال مالكه أو على نفســه فها يكون خطأ هدرا مالانالمستحق مهذه الجنابة من مملوك لهعلى نفسهفي نفسهأو ماليتهوالمالك لايستحق ملكه لنفسهعلي نفسهأولانجنا بةالمملوك فيما يكون موجبا للمال كجناية المالك وجنايته على نفسهوعلى مال نفسه هدر فكذلك جناية مملوكه عليه يدل عليه ان بسبب الملك تهدر جناية المولى على مملوكه وجناية المملوك على مولاه فيما يكون موجباللمال ثم في أحد الحكمين المفصوب كنفيره حتى ان المفصوب منه اذا قتل العبد المفصوب كان ذلك هدرا واذا قتلهالفاصب كان معتبرا فكذلك في الحكم الآخر قلنا تهدر جناية العبد على المفصوب منه فتعتبر جنايته على الفاصب لان الفاصب من ملك الرقبة كاجنبي فلهذا تمتبر جنايته على المبدوكذلك تعتبر جناية العبد عليــه عنزلة ما لوكان العبد في جنايته وديمة أو عارية وبان كانمنصو باعلى الناصب فكذلك لايدل اعتبار جنابته على مولاه كالعبد المرهون اذا جني على الراهن لاتعتبر جناته وان كان مضمونًا على المرتمن بالقبض وضحه أنفى اعتبارجنايته علىالغاصب فائمدة وهو ان تتملك الغاصب رقبته على المولى بسبب الجناية وما ثبت له هذا الحق بسبب الغصب بل كان عليه رد العين وللانسان في ملك الغير غرض فينبغي أن تعتبر جنايته عليه ليتملك به العبدوان كان المولى يرجع عليه بقيمته اذا دفعه اليه بالجناية وأبو حنيفةرحمه الله يقول الفاصب في حكم جنابة المفصوب كالمالك باعتبار المال والمفصوب منه بمنزلةالاجنبي* الدليلعليه أنه لو جني علي أجنبي آخر كان قرارضمان الجنايةعلى الغاصب

واستحقاق ضمان جناية المبدعلي مالكه فلها كان قرار ضمان جنايته على الغاصب هاهنا عرفنا أنه صاركالمالك في حكم ضمان الجناية والمونى كالاجنى *يوضحهان اهدار جناية المملوك على المالك ليس لعين الملك بل لان اعتبارهاغير مفيد (ألا ترى) آنه لو قتل مولاه عمدا فانه تمتبر جنايته عليه في حركي القصاص لانه مفيد فاذا عرفنا هذا فنقول هاهنا لو اعتبرنا جنايته على مولاه أوعلى مال مولاه كان مفيدا لانه ثبت للمولى حق الرجوع على الغاصب باعتباره بعــد ما أخذ المبدكما لو جني على غيره فلكونه مفيدا وجب اعتباره بمنزلة جناية المولي على عبده المدنون فانه يكون ممتبر الحق الفرماءلان ذلك مفيد لافائدة في اعتبار جنانته على مال الفاصب لأنه يستحق به ماليته ثم يرجع المولى بتلك المالية فأى فائدة تكون في اعتبار هذه الجناية في جنايته على نفس الغاصب قال بعض مشابخنا رحهم الله في قول أبي حنيفة رحمه الله لاستحقاق ملك العبد بها على قياس مسئلة أطلق جوابها في آخر الباب كما بيناه والاصح ان الخــلان ما جميما وهذا لان المجنى عليه لا يستحق رقبة العبد الا باختيار الولي الدفع اليــه والمولى هر بين الدفع وبين الفداء فانما يكون المستحق به المالية فقط ولهذا لو أعتقه المولي قبـــل العلم بالجناية نفذ عتقه ولم يغرم الاقيمته فهو من هذا الوجه عنزلة الجناية على ماله وقد بينا الفرق بين هذا وبين جناية المرهون على الراهن في كتاب الرهن اعتبار جناية المرهون لحق المرتهن ولا فائدة للمرتهن في اعتبارجناته على الراهن * يوضح الفرق ان ضمان الرهن ليس بضمان مال فانهوان تقرر لا يوجب الملك للمرتهن فلو اعتبرنا جنايته وجعلنا قرارذلك المرتهن لايتبين به أن العبــد مملوك للمرتهن وهاهنا ضمان الفصب اذا تقرر أوجب الملك للخاصب من وقت الفصب فيتبين انجناته على المفصوب منه جناية على غير المالك فلهذااعتبرنا ذلك وأن جنايته على المبد المفصوب جناية على المالك فلهذا لا يمتبر فوضح كلام أبي حنيفة عا استشهد به في الكتاب انالعبدالمفضوب لو قتل نفسه جعل الغاصب ضامنا لقيمته وكذلك اذا قتل عبدا آخر للمفصوب منه بل أولىفان جنايته على غيره أقرب الى الاعتبار من جنايته على نفسه ثم لما اعتبر نا جنايته على نفسه ها هنا وجب الضمان على الفاصب وان كان هو ملكا المفصوب منه فكذلك جنايته على عبد آخر للمفصوب منه فان قيل نحن لا نمتبر جنايته على نفسه ولكنأ بجعل قتله نفسه كموته فى مدالغاصب فكذلك قتله عبدا آخر للمفصوب منه يجعل كموت ذلك المبد قلنا لا كذلك فآنا لولم نمتبر جنايته في ايجاب الضمان على الفاصب لزمناجعل

جنايته كجناية مالكه على ماقالا أن جناية المملوك في حكم الضمان كجناية المالك فلو قتله المفصوب منه لم يجب شيُّ فكان ينبغي اذا قتــل المفصوب نفســه ان لا يجب شيُّ على الغاصب أيضا واستدلالها بهذا الفصل ساقط لان المفصوب منه بقتل العبد يصير مستردا له فينعدم به الضمان الذي باعتباره كأن هو كالاجنبي والغاصب كالمالك وذلك لا ينعدم بجناية المفصوب على أحدهما فلهذا افترقا قال الشبيخ الامام اذا عرفنا هذا احتجنا الى بيان المسائل فنقول لو غصب عبدا وجارية فقتل كل وِاحد منهما عنده قتيلا ثم قتل العبد الجارية ثمرده الغاصب الى المولى فاختار دفعه فانه يضرب فيهأولياء قتيله بالديةوأولياء قتيلها بقيمتها لآنه جني عليهاوهي مشغولة بحق أولياء قتيلها فكذلك يعتبر جنابته عليهم ثم يرجع المولي على الغاصب بقيمة العبد وقيمة الجارية لان الجارية كانت مضمونة عليــه ولم يوجد الردفيها أصلا والرد فىالعبدلم يسلم حين استحق بجنايته عند الغاصب فاذا استوفى قيمته من قيمة الجارية الي أولياء قتيلها لانها ماتت وأخلفت عوضا وقد كانت نفسها مستحقة لاولياء قتيلها فيكمون لهم أن يأخذوا ما بقي من حقهم من قيمتها ثم يرجع به المولى على الفاصب لأن ذلك استحق من يده مجناية كانت جنتها عند الغاصب ويأخذ أولياء قتيل العبد من قيمة العبد تمام قيمة العبد لأن حقهم كان قد ثبت في جميع العبد فارغا ولميسلم لهم الا البدض وقد أخلف العبدعوضا فيستوفى ما بقى لهم من قيمة العبد ويرجع بذلك المولى على الغاصب ولو اختار المولى الفداء وأدى دية قتيل العبدوأدى قيمة الجارية الي ولى قتيل الجارية لان فداء العبد أنما يكون بارش جنابته وجنايته كانت على الحر وعلى ألجارية نم يرجع على الفاصب بقيمة العبد والجارية لانمدام الرد في الجارية وانمدام سلامة الرد في العبد بدون الارش وتأويل ماذكر في هذه المسئلة فيما اذا كان الفاصب بميدا أو كان غائبًا فاذا كان حاضرًا وتمكن المولى أخذها منه فتخرج المسئلة على وجه آخر كماذ كره بعد هذا وهذه المسئلة أنما ذكرها في نسخ أبي حفص رحمه الله فاما في نسخ أبي سليمان رحمه الله فانما ذكر المسئلة الطويلة وبين التقسيم في الجواب فقال اذا اغتصب عبدا وجارية وقيمة كل واحد منهما ألف فقتل كل واحد منهما عنده قتيلاتم قتل العبد الجارية نمرده على المولى فأنه يرد معه قيمة الجارية لتعذر ردها بالهلاك ثم يدفع المولى هذه القيمة الى ولى قتيل الجارية لانها كانت مستحقة له وقد ماتت وأخلفت قيمة فهو أحق بقيمتها ثم يرجعهما على الفاصب لان استحقاق قيمتها من يده مجنايتها عند الفاصب كاستحقاق عينها فيرجع بقيمتها مرة أخرى

لتقوم مقام الجارية للمولى فارغة كما غصبها ثم يخير المولى فى العبد بين الدفع والفداء فان اختار الفداء أفداه بالدية ورجع بقيمته على الغاصب وهذا قياس قول أبىحنيفة رحمه الله فأما على قولهما ان اختار الفداء أفداه بالدية لولى قتيل الفلامولا يرجع بقيمته على الغاصبوان اختار الدفع دفعه الىولى قتيل الغلام والى الغاصب على أحد عشر سهما لان قيمة الجارية لما تقررت على الغاصب فقد ملكها بالضمان فظهر ان العبد المفصوب جنى على أمة الغاصب وهو هدر فى قول أبى حنيفة رحمه الله وفى قول أبى يوسف ومحمد رحمهماالله هومعتبر فاذا اختار الفداء وفداء العبد بالدية فقد استوجب هو الرجوع بقيمة العبد على الغاصب واستوجب الغاصب الرجوع عليه بقيمة الامة لاختياره الفداء أو اعتباره جناية العبد على الامة فيقع المقاصة لاستواء القيمتين فلهذا لا برجم على الغاصب بشي وان اختار الدفع فقد اجتمع في العبد جنايتان معتبرتان جناية على الحر فيضربونى الحرفيه بالدية وجناية على الامة فيضرب الغاصب فيه بقيمتها وهو ألف درهم فاذا جعلت كل ألف سهما كان العبد بينهما على أحد عشر سهما عشرة لولي قتيل الغلام وجزء للغاصب ثم يرجع المولي على الغاصب بقيمة الغلام لان الغلام استحق من يده بجنايته عند الغاصب فيدفع منها جزأ من أحد عشر جزأ الي ولي قتيل الغلام لان حقه كان يثبت فى جميع العبد فارغا عشرة وانما سلم منه جزاء وقد فات الجزء الواحد وأخلف بدلاً فأذا دفع ذلك اليه رجع به على الغاصب أيضا لانه أستحق بجنايته عند الغاصب فاذا رجع به صار فى يد المولي قيمة الغلام تامة وقيمة الجارية صار فى يد ولي قتيل الغلام، عشرة أجزاءمن أحد عشر جزأ من العبد وجزأ من أحد عشر من قيمته وصار في يدالغاصب من الغلامجزء من أحــد عشر جزأ وصار في يدولي قتيل الجارية قيمة الجارية فان كان الفاصب معسرا ولم يقدر عليه ليؤخذ منه قيمة الجاربة واختار المولى الدفع فان قال ولي قتيل الجاربة لا أضرب بقيمة الجارية في الغلامولكني أنظر فان خرجت قيمة الجارية أخذتها كان له ذلك لان لحقه محلين فله أن يختار أيهما ثم في قياس قول أبي حنيفة يدفع الغلام كله الي ولي قتيل الفلام لان جنابته على الامغير ممتبرة عنده كما بينا فأنها باعتبار الما للفاصب فاذا دفعه الي ولي قتيله رجع على الغاصب بقيمته وبقيمة الجارية فيــدفع قيمة الجارية الى ولى قتيلها ثهم يرجع بهعليــه فيصير في يده قيمتان فاما في قياس قول أبي يوسف ومحمد يدفع من العبد عشرة اجزاء من أحد عشر جزأ الىولى تتيل الغلام ويترك الجزء في يديه لان جنايته على الامة جناية معتبرة

وهذا الجزء الفائت في حقه ولكنهما لم يؤد قيمتها لا يتمكن من قبض هذا الجزء فيترك في بد المولى حتى اذا خرجت قيمة الجارية أخذها المولى فيدفعها الي ولى قتيلها ثم يرجع بها على الغاصب ثم يقال للمولى ادفع هذا الجزء الى الغاصب أوافده بقيمة الجارية فان دفعه رجع عليه بقيمة الغلام فيدفع منها الىولي قتيل الغلام جزأ منأحدعشرجزأ بدل مالم يسلم له من العبد وبرجع به على الفاصب وان فداه فانما يفـديه بقيمة الجارية والكنه يرجع بقيمة الغلام على الغاصب والقيمتان سواء فيكون أحدهما قصاصا بالآخرى ويدفع مكانذلك الجزء الي ولي قتيل الغلام جزأ من أحد عشر جزأ من قيمته لانه بطريق المقاصـة صار مسـتوفيا لقيمته كانهاستوفاه حقيقة ثم يرجع بقيمته على الغاصب لان استحقاق ذلك من يده كان بجناية العبد عند المفاصب وان قال ولى قتيل الجارية أنا أضرب فيالفلام بقيمتها دفع اليهما فيضرب فيه ولى قتيل الجارية بقيمتها وولى قتيل الغلام بالدية فيكرون بينهما على أحد عشر كما بينا فان قدر الغاصب أو أيسر أدى الى المولى قيمة الغلام وقيمة الجارية لانعلما الرد في الجارية أصلا ولانمدام سلامة الرد في الغلام فيـدفع من قيمة الغلام الي ولي قتيل الغلام جزأ من أحـد عشر جزأ من قيمته بدل مالم يسلم له من العبد ويرجع به علي الغاصب وقال وايس لولي قتيل الجارية الا مأأصامه من الغلام ولا يعطى من قيمة الجارية شئ وقد ذكر قبل هذا في المسئلة القصيرة أنه يعطي من قيمة الجارية إلى أولياء قتيلها تمام قيمتها ففي هذا الجواب روايتان وقد بينا وجــه تلك الرواية أن حقهم كان ثابتا في جميعها فيعطون من بدلها كمال حقهم وجــه هذه الرواية ان ما استوفى ولى قتيل الجارية من العبد كان بمقابلة الجارية فيكون استيفاؤه ذلك الجزء بمنزلة استيفائه جميع قيمتها فلا يكونله أن يرجع بشئ آخر بمد ذلك وهذا لانه كان مخيرا بين شيئين فاذا اختار أحدهمايمين ذلك له ولا سبق له في المحل الآخر حق كالمفصوب منه اذا اختار تضمين الغاصب الاول أو الثاني وان اختار المولى الفداء فداه بعشرة آلاف وبقيمة الجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة الغلام وبقيمتين في الجارية قيمة مكان القيمةالتي أداها الى أولياء جنايتها وقيمة أخرى بالغصب ليسلم له مكان الجارية وهذا قول أبى حنيفة فاما على قياس قولهما اذا أدى الغاصب قيمة الغلام وقيمة الجارية صار كا أن الجارية كانت له لتقرر ضمانها عليه فيقال للمولى ادفع جزأ من أحدعشر جزأ من العبد اليهأ وافده بقيمة الجارية وأي ذلك فعل لم يرجع على الغاصب بشئ لما بينامن حكم المقاصة فيما يرجع كل واحد منهماعلى

صاحبه هذا تمام بيان هذه المسئلة قال ولو غصب عبدا ثم أمره أن يقتل رجلا فقتله ثم رده الى مولاه فقتل عنده آخر ثم عفا ولى قتيل الاول عن الدية كان على المولى أن يدفع نصفه الي ولى قتيل الآخر أو يفديه بالدية لان حقه ما ثبت في العبد الا وهو مشــنول بالجناية الاولى فلم يستحقمن العبد الانصفه ثم بعفو الاول لا يزداد حق الثانى وسواء دفعه أوفداه لم يرجع على الفاصب بشي لان الردقد سلم في حق الفاصب فان لم يستحق شي من العبد بالجناية التي كانتعند الغاصب أو قد فرغ من تلك الجناية فهو كما كان مريضا فرده ثم برأ ولو دفعه اليهما قبل العفو ثمءنما الاول عما بتي له رجع الموليءلي الغاصب بنصف قيمتهوهو بدل ما أخذه ولى الجناية الاولى لانه استحق ذلك بجنايته عند الغاصب والعفو آنما ينصرف الى ما بقي لا الى ما اســتوفى فاذا أخــذ نصف القيمة لم يدفعه الى ولى الجناية الاولى لانه أسقط ما بقى من حقه بالمفو واذا سلم ذلك للمولى لم يرجع به على الغاصب مرة أخرى قال واذا اغتصب الرجل عبدا واستودع مولى العبد الغاصب أمة فقتل العبد قتيلا عند الغاصب ثم قتل الامة فانه يكون على الغاصب قيمة العبد لهلاكه عند الغاصب فاذا أخذها المولى دفعها الىأولياء القتيل لان العبد قدماتوأخلف القيمة وقد كانت نفسه مستحقة لاولياء القتيل ثم يدفع الغاصب قيمة أخرى الى المولى ليسلم له مكان العبد ثم يقال للمولى ادفع مثل الوديمة الى الغاصب أوافدها بقيمة العبدلان العبدبالضمان صار مملوكا للغاصب وجنابة الامة الوديعةعلى عبدالمودع معتبرة فيخيرمولاها بين الدفع أو الفداء ولو كانالعبد هو الذي قتل الامة مع قتله الحر فاختار المولى الدفع قسم العبد على دية القتيل وقيمةالامة في قول أبي حنيفة فيأخذ أولياء القتيل من ذلك ماأصاب الدية ويأخذ المولى ماأصاب قيمة الامة ويضمن له الغائب تمام قيمة الامة ويرجع المولى على الغاصب من قيمة العبــد بمثل ما أخذ أولياء القتيل لان العبد المفصوب جني على أمة المفصوب منه ومن أصلأبي حنيفةان جنايته على المفصوب منه وعلى ماله معتبرة فأما على قول أبي يوسف ومحمد لايضربالمولى بشيٌّ من قيمة أمته في العبد لان عندهما جناية المفصوب على مال المفصوب منة هدر وكون الامة أمانة للمفصوب منه في بد الغاصب ككونها فى يد المفصوب منه فانما يدفع المولى العبد كله الى أولياء الجناية ويرجم بقيمته على الغاصب قال ولو غصب فانما يدفع المولي العبد كلهالي أولياء الحرثم يرجع ساعا الغاصب فيكون له ثم يقول ادفع الولد الى الغاصب أوافده بقيمة الامة لأن الولد كأن أمانية

المممصوب منه في يده وقد ملك الامة بالضمان وقد بينا أن جناية الامانة على مال الامين معتبرة فيخير المولى بين الدفع أو الفداء لذلك قال ولو غصب رجلان عبدا فقتل في يدهما قتيلاً ثم قتل أحدها تيل للمولى ادفعه الى أولياء القتيلين نصفين فن قال من أصحابنا رحمهم الله قتيلاً ثم قتل أبى حنيفة رخمه الله جناية المفصوب على الفاصب معتبرة وانما لا يمتبر جنايته على مال الفاصب عا يستدل به في هذه المسألة فانه جعل جنايته على أحد الفاصبين كجنايته على الاجنبي حيث قال العبد بينهما نصفان ومن يقول جنايته على الفاصب هدر عنده يقول هذا الجواب قولهما فاما في قياس قول أبى حنيفة بنبغي أن يسلم ثلاثة أرباع العبد للاجنبي وربعه لولى الفاصب قولهما فاما في قياس قول أبى حنيفة بنبغي أن يسلم ثلاثة أرباع العبد للاجنبي وربعه لولى الفاصب المقتول لان الجناية عليه انما تمتبر عنده لان ضمان الفصب على أحد الشريكين خطأ ثم اذا دفع العبد الى أولياء القتيلين رجع على الفاصبين بقيمته لإن الديم النصف وقد فات النصف الاخر وأخاف بدلا ثم يرجع به على الفاصب الاول يمني الحي النصف وقد فات النصف الاخر وأخاف بدلا ثم يرجع به على الفاصب الاول يمني الحي منهما وفي مال الفاصب المقتول لان ذلك استحق بيده بجناية كانت عندهما فيكون ذلك له ولا يرجع فيها واحد من الفاصب المقتول لان ذلك استحق بيده بجناية كانت عندهما فيكون ذلك له ولا يرجع فيها واحد من الفاصبين بشيء لان حق الفاصب المقتول ما يثبت الا في النصف ولا يرجع فيها واحد من الفاصبين بشيء لان حق الفاصب المقتول ما يثبت الا في النصف المهدفانه جني عليه وهو مشفول بالجناية الاولى وقد سلموا له نصفه والله أعلم

مى بالكانب كان كه و

(قال رحمه الله) وأذا جنى المكاتب جناية خطأ فعليه أن يسمى فى الاقل من ارشها ومن قيمتها يوم جنى لان المحاتب أحق بمكاسبه بمنزلة الحر ولا عاقلة له وهذا بخلاف المدبر وأم الولد فان بجنايتهما تجب القيمة على المولى لان الحق فى كسبهما للمولى هناك يوضح الفرق أن المولى صار مانعا دفع الرقبة هناك بالتدبير السابق وها هنا المكاتب صار مانعا دفع رقبته بقبول عقد المكتابة فيكون عليه موجب الجناية فان قيل لا بل المولى صار مانعا دفع رقبته بالجاب الكتابة قلنا لا كذلك فأنه لا يتمذر دفع الرقبة بالجابه هاهنا وأعايت مكن دفعه بالجناية ثم لا يتمذر الدفع بمجرد عقد الكتابة بل باستبراء أمته لانه بعد الفسخ يمكن دفعه بالجناية واستبراء أمة المكاتب دون المولى فأن للمكاتب أن يعجز نفسه فيفسخ العقد وليس للمولى واستبراء أمة المكاتب دون المولى فأن للمكاتب أن يعجز نفسه فيفسخ العقد وليس للمولى

ذلك فلهـ ذا كان موجب الجناية على المكاتب ثم ان كان الارش أقل فبأدائه قد وصل الى المستنحق كمال حقه وان كانت قيمته أقل فهو ما منع الارقبته فلا يلزمه أكثر من قيمته يوم جنى لا نه لو كان بمحل الدفع استحق ولى القتيل نفسه حين جني فاذا كان الدفع متعذرا يعتبر قيمته يوم جني تم الاصل عندنا ان جناية الكاتب تتعلق برقبته وعند زفر موجب جنايته القيمة دينافيذمته ابتداء وآنما يتيسر هذآ في فصول أحدها اذا عجز قبل قضاء القاضي يسمى عندنا ويدفع بالحناية أو يفدي وعند زفر يباع في قيمته كمايباع في دين آخر لو كان عليه لان دفعه بالجناية ممتنع عند الجناية لحقه فيكرون موجب الجناية القيمة ابتداء كما فيالمدير وأمالولد وعندنا الدفعوان كان متعذرا في الحال ولكن لم يقع اليأس عنه بعد العجز فلتوهم الدفع تعلقت الجناية برقبتة فاذا عجز تقررت الجناية في رقبته فيدفع بها أو يفدى بخلاف المدبر وأم الولد وفي الحقيقة انما تنبني هذه المسئلة على أن مجرد الكتابة هل يوجب حق العتق للمكاتب عند زفر يوجب ولهذا لا يجوز اعتاقه عن الكفارة وعنـ دنا لا يوجب ولهذا جوزنا اعتاقه عن الكفارة فتتعلق الجناية برقبتــه وآنما يتحول الى القيمة عندنا باحــدى معان ثلاثة اما قضاء القاضي بالقيمة لان بقضائه يتجيقق معنى تعددر الدفع فيتحول الحق الى القيمة كما اذا قضي القاضي بالقيمة في المفصوب الآبق أو بعتق المكاتب لأنه يتحقق اليأس عن الدفع بالعين أو عوَّله عن وفاء لانه يؤدي كتابته وبحكم بعتقه في حال حياته فيتحقق اليَّاسَعن الدفع ويتقرر حق ولى الجناية في القيمة فاذا عرفنا هذا فنقول اذا جني المكاتب ثم جني فان كان القــاضي قضى الاول بالقيمة قبل الجناية الثانية فعليه أن يسمىلولى الجناية الثانية في الاقل من ارشها ومن قيمتها لان بقضاء القاضي تحول حقالاول الى القيمة دينا في ذمته وفرغت الرقبة منه فيثبت فيها حق ولى الجناية الثانية وكذلك في كلجنايته مجنها بعد القضاء عا قبلهاوان لم يكن القاضي فضي في الاول بشي فعليه الاقل من قيمته ومن ارش الجنابتين عند نالان حق الوليين فى الرقبة ممتبر حتى لو عجز دفع اليهما فلا يلزمه الا قيمة واحدة بجميع الرقبة وعندزفر هذا وما بعد القضاء سـواء لان حق كل واحد منهما ثبت في القيمة في ذمته ابتداء وفي الذمة سمة فان كانت الجناية نفسا وقيمته أكثر من عشرة آلاف سعى في عشرةالاعشرة دراهم لان قيمة الملوك بسبب الجناية لا تزيد على هذا المقدار فكذلك في الجنابة منه لان في الموضعين وجوب القيمة بسبب الجناية فان قتل المكاتب رجلا خطأ وقيمته ألف درهم ثم

تتل آخر خطأ وقيمته ألفان فانه يقضي عليه أن يسمى في ألفين ألف منها للآخر خاصة لان المعتبر قيمته حين جنى وقد جنى على الاول وقيمته ألف وجنى على الثانىوقيمته ألفان فالالف الثانية يختص ماولى الجناية الثانية أذ لاحق فيها لولى الجناية الاولى وفي مقدار ألف شبت حقهما فيقسم بينهما على تسعة عشر سهما قال واذا قتل المكاتب قتيلين خطأ فقضي عليه منصف الدية لاحدهما والآخر غائب تم قتــل آخر ثم عجز فاختار المولى الدفع فانه يدفع نصفه الى الثالث ويتبمه الاول بنصف القيمة فيباع ذلك النصف فيــه لان في النصف تحولتالجناية بقضاء القاضي الى القيمة دينا فى ذمته ثم جنى الجناية الثالثة يتعلق حق وليها بهذا النصفوقد اجتمع في هذا النصفجناية ودين فيدفع بالجناية أو لا ثم يباع في الدين لا بقاء الحقين ويدفع النصف الآخر الى الثالث والاوسط لان حقهما جميعا نتعلق بذلك النصف فاذا دفع اليهما ضربفيه الاوسط بعشرة آلاف لانه ما استوفى شيئا من حقه وضرب فيهالثالث بخمسة آلاف لان باستيفائه نصف العبد قد صار مستوفيا نصف حقه وانما بقي من حقه النصف فاذا ضرب بخمسة آلاف كان هذا النصف بينهما أثلاثا قالواذا جني المكاتب جناية ثم مات ولم يترك الامائة درهم ومكاتبته أكثر من ذلك ولم يقض عليــه بالجناية فالمائة لمولاه لانه مات عاجزًا وقد انفسخت الكتابة وكانت الجناية في رقبتــه فيبطلحق ولي الجنــاية عوته لفوات محل حقه والمائة كسبة فهي لمولاه وهي على قول زفر المائة لولي الجناية لان جنايته كانت دينا والدين يقضى من كسبه بعد وفاته ولو ترك وفاء بالجناية والمكاتبة كان عليه الاقل من قيمته ومن ارش الجناية لان عقد الكتابة يبقى هاهنا فيستوفى المولى المكاتبة ويحكم محريته بحياته فتصير جنابته دينا في ذمته مخلاف الاولولو كان عليه دىن مع ذلك مدى بالدين لان الدين أقوى فانه مطلوب به قبل المجز وبمدهمستوفيا من تركته سواء مات عن وفاء أو عن عجز بخلاف الجناية وعند الاجتماع يبدأ بالاقوى وروى عن قتادة انه قال قلت لسميد ابن المسيبأخطأ شريح وان كان قاضيًا وانمـا القضاءما قضي به ويبدأ به في تركمة المـكاتب مدينه قال نبم فاذا قضى الدمن بقيت الجناية وبدل الكتابة وفيها بقى وفاؤهمافيكون الحكم ما بينا في الفصــل الاول وان كانت الجناية قد قضي بها حاص وليها صاحب الدين بالتركة لانه صار دينا متاً كدا بقضاء القاضي كسائر الديون فالحاصل ان الدين أقوى الحقوق والكتابة أضعف الحقوق عليه منحيثانه لا محبس به فى حال حياته والجناية تتوسط بينهمامن حيث

انه يقضي بها عليه في حياته ويحبس لاجلهاولا تقضي من تركته بعد موته فلهذا بدأنا بالدين ثم بالجناية ثم بالكتابة الا أن تما كد الجناية بقضاء القاضي فحينيذ هي كالدبن وهذا بخلاف حال حياة المكاتب فأنه اذا قضي بكسبه مدل الكتابة كان ذلك سالمًا للمولى لان الحقوق في ذمته وذمته تنقوى بعتقه فكان التدبير اليهفي تقديم ما بينا من ذلك فاما بعد الموتالحقوق في ماله فيبدأ بالاقوى لهذا ولو مات المكاتب وتوك ولدا قد ولد له في مكاتبته من أمته وعليه دين وجناية قد قضي بها أو لم يقض بها سـمى الولد في الدين والجنابة والمكاتبة لان عقــد الكتابة يبقى ببقاء من يؤدىوما يبقى ببقاء مايؤدى به يصير الجنابة مالاثملا مجبر على أن يبدأ من ذلك بشيُّ لأنه خلف عن أبيه فكان بقاؤه كبقاء الاب وللاب في حال حياته أن يبدأ بأي ذلك شاء لانه بالبداءة بالكتابة محصل المين لنفسه وتنقوى ذمته وهذا المعني موجود فيحق الولد بخلاف المال فهذاك القاضي هو الذي يؤدي الحقوق من تركته فعايـــه أن يبدأ بالاقوى لهذا اذاعجز الولذورد فىالرق بعد ما قضى عليه بالجناية بيع وكان تمنه بين الغرماء وأصحاب الجناية بالحصص وانعجز قبل القضاء بالجناية بطلت الجناية لان الولدقائم مقامأ بيه وانفساخ الكتابة بمجزه كانفساخها بمجز الاب في حياته الا أن هناك الجناية متعلقة قبــل القضاءفيدفعها ثم يباع في الدينوههنا الجناية غير متعلقة برقبة الولد ولكن فات محل الجناية عوت الجانى حين ظهر العجز فلهذا بيع الولد في الدين خاصة فان كانت أم الولد حية حين مات المكاتب ولا دين على المكاتب وقد قضى عليه بالجناية أو لم يقض فان على الام والولد السعاية في الاقل من قيمة المكاتب ومن ارش الجناية مع بدل الكتابة لأنهما يستفيدان العتق بالاداء فيقومان مقامه بالسعاية فما عليه فان قضي عليهما بها أو لم يقضحتي قتل أحدهماقتيلا خطأ قضي عليه بقيمته لولى القتيل لان كل واحد منهما عنزلة المكاتب حين كان يسمى في بدل الكتابة ليعتق فيقضي عليه بقيمته في جنايته وهذا لا يشكل ان كان قضي عليهما مجناية المكاتب وكذلك أن لم يقض علمهما لان حق ولى الجناية المكاتب لا شعلق برقبتهما حتى لو عجزاً لم يدفع واحدمنهما بتلك الجناية فلهذا قضي على الجانى منهما بقيمتة لولى القتيل سوى ماعليهما لولى جنايةالمـكاتب فان عجز بعد ذلك بيم كل واحد منهما في جنايته خاصة فان فضل من تمنه شيءُ فالفضل لولي جناية المـكاتب لان دين نفسه في تعلقه عاليته أقوى من دين الفير فلهذا كانت البداءة بما وجب على كل واحد منهما بسبب جنايته فلو ماتت المكاتبــة وتركت مائة

درهم وابنا ولدته في مكاتبتها وعليها دين وقد قتلت قتيلا خطأ فقضي مها أولم يقض فانه يقضي على الابن أن يسمى في المكاتبة والدين والجنانة ثم تلك المائة بين أهـل الجناية والدين بالحصص لان المكاتبة غير عاجزة مادام لها ان يسمى في المكاتبة فتكون جنايتها دينافي هذه الحالة يقضي من كسبها كسائر الدبون وان استدان الابن دينا وجنيجناية فقضي عليه بذلك مع ما قضى عليه من دين أمه وجنايتها فعليه أن يسعى فى ذلك كله لانه بمنزلة المكاتب فان عجز بيع فى دينه وجنايته خاصة فان فضل من ثمنه شئ كان فى دبن أمه وجنايتها بالحصص لان دين نفسه في ثمنه مقدم على دين امه وان كان آنما عجز قبل أن يقضي عليه مجنايته دفعه مولاه بها أو فداه لان حق ولى جنابته في رقبته فيخير المولى بعد عجزه واذا دفعه تبعهدينه خاصة فبيـم فيه دون دين أمه وجنايتها فان فضل من تمنه شي لم يكن لصاحب دين الام وجنايتها عليه سبيل لانه ما تبيما شيء من ذلك في ملك المدفوع اليه بالجناية فان جنايته مقدمة في رقبته على الدين الذي لحقه من قبل امه مخلاف دين نفسه فانه يتبعه في ملك المدفوع اليه لان حقولي الجناية في ماليته غير مقدم على حق غريمه ولو فداه المولي فقد ظهر بالفداء من جنايته فيباع في دينه فان فضل من ثمنه شيء كان في دين أمه وجنايتها لان هذا الفضل باق على ملك المولى وفى ملك المولى دين الام وجنايتها يقضى من مالية الولد واذا جنى المكاتب ثم مأت قبل أن يقضي عليه مها وقدترك وفاء بالمكاتبة فقد بينا في المكاتبة ان الجنابة فيهذه الحالة تصير مالا فيستوفى صاحب الجناية من تركته حقه قبل الكتابة ثم يؤدى بدل الكتابة مما بتي منه وان مات المكاتب وعليه دين وترك عبدا تاجرا عليه دين آخر بيع العبد في دينه خاصة لأن دين نفسه في ماليته مقدم فان حق غريمه أسبق تعلقا بماليته من حق غريم المكاتب فان بقي من تمنه شيء كان في دين المكاتب لانه في كسبه وان لم يكن على العبد دين ولكنه كان جني جناية وليس للمكاتب مال غيره فأنه يخير المولى فان شاء دفعه هو وجميع الفرماء بالجناية ولا حق للغرماء فيه لما بينا ان حق ولي جنايته في نفسه مقدم على حق غرماء المكاتب فاذا دفع الجناية برضاهم لم يبق لهم عليه سبيل وان شاؤا فدوه بالدية ثم يباع في دين الفرماء لانه ظهر من الجناية الى الفداء فان كانءليه دين أيضافانه يخير مولاه فان شاء دفعه وأتبعه دينه فبيم فيه ولا شيء لغرماء المكاتبوان شاء فداهتم بيع في دينه خاصة فان فضل شيء كان لغرماء المكاتب لأن المولي متطوع في الفداء وقد ظهر العبديه من الجناية فكأنه لم يكن في رقبته

جناية ثم فى الفصل الاول شرط فى الدفع رضاء غرماء المكاتب وفى الفصل الثانى لم يشترط رضاءهم لازفى هذا الفصل إلمتناع الدفع لا يظهر حق غرماء المكاتب فى ماليته لانه المايياع فى دين نفسه فالهذالا يشترط رضاؤهم وفى الفصل الاول بامتناع الدفع يظهر حق غرماء المكاتب فى ماليته لانه يباع فى دينهم اذلا دين على العبد فالهذا الممنى اعتبر رضاؤهم فى الدفع والله أعلم فى ماليته لانه يباع فى دينهم اذلا دين على العبد فالهذا الممنى اعتبر رضاؤهم فى الدفع والله أعلم

- ﴿ باب جناية المكاتب بين اثنين كا -

قال رحمه الله واذا كان العبد بين اثنين فـكاتب أحدهما نصيبه بغير أمر صاحبه ثم جني جناية تم أدى يعتق فالمسألة تشتمل على حكمين حكم الكتابة وحكرالجناية أما بيان حكرالكتابة في هذا الجنسةد تقدم حكمه في كتاب العتاق والمكاتب وانما نبين حكم الجناية فنقول يقضي على المكاتب بالاقل من نصف قيمته ونصف ارش الجناية لان النصف منه مكاتب حين جني والبمض معتبر بالكل وقد تأكدحكم الكتابة بالاداء والمتق بالجناية وجناية المكاتب تلزمه بعد العتق الاقل من قيمته ومن ارش الجناية فـكذلك في هذا النصف والذي لم يكاتب ان اختار تضمين الشريك واستسماه في قيمة نضيبه وقبض هوضامن الاول من نصف قيمة المـكاتب ومن نصف ارش الجناية لان الجناية في نصيبة كانت متعلقة بالرقبة وقدفاتت وأخلف بدلا وهو ما قبض من نصف القيمة فيلزمه دفع ذلك الى ولي الجناية الا أن يكون نصف الارش أقل منه وكذلك ان أعتقه لانه صار متلفا بالاعتاق الا انه لم يصر مختارا لان الدفع كان متعذرا بما يفديه من العتق فكان ضامنا للاقل من نصف قيمته ومن نصف ارش الجناية وكذلك لوكاتبه باذن الشريك فهذا والاول في حكم الجناية سواء وأنما يفترقان في حكم الضمان واثبات حق الفسيخ وذلك من حكم الـكتابة دون الجناية ولو خوصم المكاتب في الجناية قبل أن يعتق وقضى القاضي عليه بالاقل من نصف قيمته و نصف الارش ثم عجز عن المكاتبة فانه يباع نصيب المكاتب منه فيما قضي به عليه لانه صار دينا في ذمته بقضاء القاضي ونقال للآخر ادفع نصيبك بنصف الجناية أو افده بنصف ارشها لان الجناية في نصيبه متعلقة بالرقبة فان القاضي لم يقض فيها بشيء فيخير المولي بين الدفع والفداء واذا كاتبأحدهما نصيبه تماشتري المكاتب عبدا فجني جناية ثم أدى المكاتبة فعتق فانه يخيرالمكاتب والذي لم يكاتب فان شَاآ دفعا وان شا آأفدياه بالدية لان العبد مشترك بين الذي لم يكاتب وبين المكاتب نصفين باعتبار ما يكاتب

منه وقد تقرر ملك المكاتب في نصيبه بالعتق وجنانة العبد الشــ ترك توجب للموايين الخيار بين الدفع والفداء فان كان هذا العبد الجاني ابن المكاتب وولد عنده من أمة له كان عليه أن يسعى في الاقل من نصف قيمته ومن أرش الجناية لان النصف منه كان مكاتبا مع ابنه وقد عتى باداء الاب فيلزمه في هذا النصف ما كان يلزم الاب لو جني بنفســه وليس على الذي لم يكاتب شئ حتى يمتق أو يستسمى ثم يضمن الاقل من نصف قيمته ومن ارش الجناية لانه انَ أعتق نصيبه فقــد صار مستهدكما على وجه ثم يصير مختارا وان استسماه فقد استوفى بدل نصيبه وحق ولي الجناية في نصيبه كان مقدما على حقه ولو كان هذا الابن جني على أبيه ثم أدي الاب فعتق فعلى الابن نصف قيمة نفسه فيسمى فيه للذى لم يكاتب ولاضان على المـكاتب في ذلك مخلاف الام فألم كاتب ضامن لنصف قيمتها للذي لم يكاتب لأنه صار متملكا نصيب الذي لم يكاتب منها حين صارت أم ولدله فيلزمه نصف قيمتها ولاسماية على أم الولد عال وهو لم يصر متملكا نصيب الذي لم يكاتب من الولد وأنما احتبس نصيبه عند الولد فللذي لم يكاتب الخيار بين أن يعتق نصيبه منه أو يستسعيه في فيمة نصيبه وأما جنابة الابن على الاب فقد جني حين جني و نصفه مكاتب مع أبيه و نصفه رقيق والاب كذلك فما كان في الاب من حصة الذي لم يكاتب فهو في عنق الابن يأخذه المولى من الابن يمني النصف الذي هو مكاتب من الاس حيث جنى على نصيب الذي لم يكاتب وما كان من جناية نصيب الذي لم يكاتب من الاس على النصف الذي هو مكاتب يوجب على الذي لم يكاتب الاقل من نصف قيمته ومن ربع قيمة المكاتب فقد وجب لكل واحد منهم على صاحبه مثل مالصاحبه عليه فيكون قصاصا ولا يكون لاحد على أحــد شيء واذا كانت أمة بين رجلين كاتــأحدهما حصته منها ثم ولدت ولدا ثم ازدادت خيرا أو انتقصت بعيب ثم أدت فمتقت فاختار الشريك تضمين المكاتب ضمنه نصف قيمتها يوم عتقت لان ملكه انما تلف بالمتق (ألاترى) ان قبل الاداء كان متمكنا من فسخ الكتابة واستيفاء حقه و أن لم يضف ما كتسب قبل أن يعتق ونصف ارش ما جني عليها ولو كان الضمان وجب بنفس الـكمّابة لم يكن له من ذلك شيُّ وللذي لم يكاتب أن يستسمى الابن في قيمة نصيبه لانه لما عتق نصيب المكاتب من الابن فقد احتبس نصيب الشريك عند الولد فيستسعيه في قيمة نصيبه منها ولوكاتب أحدهما نصيبه منها ثم ولدت ولدا فكاتب الآخر نصيبة من الولد ثم جني الولد على الامة أوجنت عليه جناية لا تبلغ النفس

أثم أديا فعتق والموليان موسران فللذي كاتب الولدان يضمن الذي كاتب الام نصف قيمتها ان شاء استسماها وان شاء اعتقها لانه أفسد نصيب الشريك منها عا صنع ولم يوجد من الشريك دلالة الرضاء في ذلك لان كتابة الولد لا تمكون رضي منه بكتابة الام ولا ضمان عليه للذي كاتب الام على شريكه في الولد لان نصيب الذي كاتب الام من الولد ما أفسد على شريكه نصيبه من الولد وجناية كل وأحد منهما على صاحبه على ما وصفت لك في العبد وأبيه من حكم المقاصة لان الجناية على نصف الولد الذي كاتبه المولي لا يبطل منها شي بالكتابة فكانوجود ذلك كمدمه فلهذاكان قصاصا ولاشيء لواحد منهما على صاحبه قال واذاكان العبدبين اثنين ففقاً عين أحدها وقيمته ألف ثم ان الذي فقنت عينه كاتب نصيبه منه ثم جرحه جرحاً آخر تم أدى فمتق تممات المولى بالجنايتين فنقــول في بيان حكم الجنايةان على الحي منهماأن يدفع نصف قيمة العبد الى ورثة الميت مجنايته سواء استوفى الضمان من شركة شريكه أو استسمى العبد أو أعتقه لان نصيبه جني عليه جنايتين أحدهما قبل الكنابة والآخر بعده وحكمهما سواء في حقه وهو آنه صار مستهلكا لنصيبه على وجه لم يصر مختارا فيلزمه نصف قيمته وعلى العبــد أن يســمي في الاقل من نصف قيمته ومن ربـم الدية لورثة الميت لان النصف الذي هو نصيب المجنى عليه جني جنايتين احداهما قبل الكتابة وهي هدر والاخرى بعدها وهي توجب موجبها على المكاتب عنزلة جنايته على أجنبي آخر فلهذا كان عليه الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية لورثة الميت من قبل الجناية قال واذا كانالعبد بينرجلين فجني على أحدهما ففقاً عينه أو قطم بده ثم ان الآخر باع نصف نصيبه من شريكه وهو يملم بالجناية ثم جني عليه العبد أيضا جناية أخرى ثم ان الذي باع ربعه اشترى ذلك الربع ثم كاتبه الحبى عليه على نصيبه منه ثم جني عليه جناية أخرى ثم أدى فمتق ثم مات المولى من الجنايات فعلى المكاتب الاقل من نصف قيمته ومن ربعالدية لانالنصف الذي هو مكاتب منه جني على مولاه ثلاث جنايات جنايتين قبل الكتابة وحكمهماسوا في أنه هدر وجناية بمد الكتابة وهي ممتبرة ولهذا كان عليه الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلي الذي لم يكاتب سدس وربع سدس دية صاحبه والاقل من نصف قيمة العبد ومن سدس وربع سدس الدَية ولا يؤدي هذا النصف حتى يعتق أو يستسعى أويضمن وقد بطل نصف سدس لأنه قد جري في نصف نصيبه البيح والشراء ولم يجر في النصف الاخير فلا بد من اعتبار ذلك فنقول أما نصف نصيبه الذي جري فيه البيع والشراء فقد أتلف ربع النفس بثلاث جنايات جناية قبل البيع وقد صارالمولي مختارا لذلك البيع وجناية بمدالبيم وذلك هدر لان جناية المملوك على المالك وجناية بمدالشراء وهي معتبرة فمن هذا الوجه يبطل ثلث الربع وهو نصف سدس الدية وأماالنصف الذي لم يجر فيه البيع والشراء جني على ربع النفس أيضا ثلاث جنايات احداهما قبل البيع وقد صار مختارا بذلك لان بيع البعض باختيار الفداء كبيع الكل ويتبين بعد البيع وحكمهماسواء فى حق التعلق بالرقبة فيتوزع هذا نصفان فالمذا قال على الذى لم يكاتب سدس الدية وربع سدس الدية مقدار ما صار مختارا له ببيع نصف نصيبه ومثل ذلك متملق بنصيبه وقد تمذر الدفع بكتابة شريكه على وجه لم يصر مختارا فيلزمه الاقل من نصف قيمة المبد ومن سدس وربع سدس الذية ولكن هذا الاستهلاك انما يتحقق اذا أعتقأو استسمى أوضمن فلهذا لايلزمه هذا النصف مالم بوجد أحد هذه المعانى قالواذا كان العبد بين اثنين فقطع يد رجل ثم باعه أحدهما من صاحبه وهو يعلم ثم اشتراه منه فقطع يد آخر وفقاً عين الاول ثم ماتا من ذلك قيل لشريك المشترى ادفع نصفك الىأولياء القتيايين نصفين أوافده يمشرة آلاف لان الجنايتين تعلقتا بنصيبه الذي كان له في الاصل ولم يوجد في ذلك النصف مايكون دليل اختيار فيخير بين دفعه اليهماوبين أن يفدى كل واحد منهما بنصف الدية ويقال للبائع أدفع ألفين وخسمائة الى ولى قتيل الاول لان نصيبه جنى على القتيل الاول جنايتين احداهما قبل البيع والاخرى بمد الشراء فيصير مختاراً لما كان قبل البيع حين باعه وهو يعلم بجنايته فلهذا يلزمه أن يدفع اليه الفينوخسمائة ثم يخير بمد ذلك بين أن يدفع نصيبه اليهما أو يفدمهما لولى القتيل الآخر بخمسة آلافولولى القتيل الاول ألفين وخمسمائة باعتبار جنايته عليهما بعدالشراء فاذا اختار الدفع كان هذاالنصف مقسوما بينهماأثلاثا ثلاثة لولى قتيل الاول وثلثاه لولي قتيل الآخر على مقدار ما بقي من حق كل واحد منهما قال واذا كانالمبد بين رجلين فجرح رجلا جرحا خطأ فكاتبه أحد الشريكين وهو يعلم بذلك تمجرحهأ يضاثم مات الرجل من ذلك كله فعلى الذي كاتب أو لاربع الدية لان نصيبــه من العبد حين جني ثلاث جنايات على نصف النفس احــداها قبل الـكتابة واثنان بعد الكتابة وحكمهما سواءفانقسم هذا النصف نصفين وذلك قد صار مختارا لهبالكتابة فعليه ربع الدية ونصف ذلك يكون على المكاتب وأما الذى كاتب آخر فنصيبه أيضا حين جني ثلاث جنايات جنايتين قبل الكتابة

وحكمهما سواء في حقه وجناية بعدالكتابة فيوزع أيضاهذا النصف نصفين نصفه على الذي كاتب آخر افيلزمه الاقلمن نصف القيمة ومن ربع الدية لان بكتابة نصيبه صارمستهلكا لا مختارا فقد كان الدفع متعذرا قبل هذا بكتابة شريكه فلهذا لزمه الاقلمن نصف القيمة ومن ربع الدية وعلى المكاتب الاقل من قيمته ومن نصف الدية لان كل نصف منه جنى بعدالكتابة وموجب ذلك عليه وانما تلف نصف النفس بالجنايات الموجودة منه بعد الكتابة فلهذا كان عليه الاقلمن قيمته ومن نصف الدية وهذا كله قياس قول أبى حنيفة بناء على أن الكتابة تتجزأ والله أعلم قيمته ومن نصف الدية وهذا كله قياس قول أبى حنيفة بناء على أن الكتابة تتجزأ والله أعلم

- ﴿ باب جناية المدر ﴾-

(قال رحمه الله) قد بينا ان جناية المـدبر لاتتعلق برقبته ولا تكون على عاقلة مولاه لانة مملوك وآنما توجب على الولى قيمته يوم جني المدبر لانه بالتــدبير السابق صار مانعا دفع الرقبة عند الجناية ولم يصر مختارا بذلك التدبير لأنه عند التدبير ما كان يملم أنه جني فيكون مستهلكا ضامناللقيمةولا يلزمه الاقيمةواحدةوان كثرت الجناية من المدىر لانهمامنع الارقبة واحدة ولكن تلك القيمة مشتركة بين أولياء الجنايتين سواء قربت المدة فيما بينهما أوبعدت آخر فعلى مولاه قيمته لاصحاب الجنايتين اثلاثا لانه لو كان محل الدفع كان يدفع اليهما أثلاثا فكذلك القيمة في المدىر والمدني أن كل واحد منهما يضرب مجميع حقه وحق ولي القتيل في الدية وحق الآخر في ارش المين فان اكتسب كسبا أو وهب له هبة لم يكن لاهل الجناية من ذلك شي لان حقهم في القيمة دينا في الذمة فكما لا يكون لهم حق في كسب المولى فكذلك ف كسب المدىر ولوقتل المدىر رجلا خطأ وقيمته ألف درهم ثم ذهبت عينه فعلي المولي قيمته يوم جني لان بذهاب العين فات نصفه ولومات بعد الجناية لم يسقط شيء من قيمته عن المولى فكذلك اذا ذهبت عينه وكذلك لو ازدادت قيمته لان حق أولياء الجناية لايثبت في تلك الزيادة فان الجناية ما تعلقت برقبته أصلا فان دفع المولي قيمته الى ولى الجناية ولم يحدث به عيب ثم قتل رجلا آخر خطأ فان كاندفع الى الاول بقضاء قاض فلا سبيل للثاني على المولى لآنه ماألزمه أكثر من قيمة واحــدة بجناياته ودفعها الى الاول بقضاء قاض كدفع القــاضي بفسه فلا سبيل للثاني على المولى ولكنه يتبع الاول فيأخذمنه نصف القيمةوان قد كان دفعها

بغير قضاء قاض على قول أبى يوسف ومحمد الجواب كذلك وعند أبي حنيفة للثانى الخيار ان شاءاتبع الأول بنصف القيمة وان شاء اتبع المولى بذلك فاذا أخـــذه منه رجع المولى به على الاول وجه قولهما في المسئلة أن المولى حين دفع القيمة الى الاول فقد فعل بنفسه غـير ما يأمره القاضي به لو رفع الامر اليه فيكون القضاء وغير القضاء سواء كما في الرجوع بالهبة وأخذالدار بالشفمة بمدوجومها وهذا لانهحين دفع ماكان لاحد في القيمة حق سوى الاول لانالسبب الموجب لحق الثاني وهو الجنابة لم يوجد بعد والحكم لايسبق السبب فلا يكون بهذا الدفع جانيا في حق الثاني فلا يضمن له شيأ وكيف يكون جانيا في حقه ولو أرادان يمنع بعض القيمة من الاول لمكان حق الثاني ما كان يتمكن من ذلك وأبوحنيفة يقولالقيمة انما نجب على المولى باعتبار منعالرقبة وانما منعها بالتدبير السابقوذلك فىحق أولياءالجنايتين جميعا سواء فيجمل في حق أولياء الجنانتين كأن دفع القيمة من المولى كان بمد وجوب الجنانتين جميعًا وهذاك أن دفع الى أحدهما جميع القيمة بقضاء القاضي لم يضمن للثانى شياً وأن دفع بغير قضاء القاضي كان للثاني الخيار فهذا مثله والدليل على أن المعتبر هذا ان للثاني حق المشاركة مع الاول في تلك القيمة ولا يكون ذلك الا باعتبار ما بينا وهو أن يجمــل كانه جني عليهما في حالة واحدة يوضعه از بذلك التدبير انعقدسـب ثبوت حق ولى الجنابة في القيمة دينا في ذمة المولى عند جنايته فهو يدفع القيمة نحو ذلك الحق من ذمته الي المــدفوع فان كان ذلك بقضاء القاضي تم التحويل لان للقاضي هذه الولاية وان كان بدون قضاء القاضي لم يتم التحويل لانه ليس للمولي هــذه الولاية فيبقى الخيار لولى الجناية الثانيــة ان شاء رضى بهذا التحويل واتبع الاول بنصف القيمة وان شاعلم يرض بهذاوا تبع الولي بنصف القيمة في ذمته ثم يرجم المولى على الاول لانه تبين انه استوفى منه زيادة على مقدارحقه وهو نظير الوصي اذا قضي دين أحــ د الفريمين من التركة ولم يعلم بالدين الآخر أوقضي دين الفريم ثم أحدث آخر بسبب كان وجد من الميت في حياته فان كان دفعه بقضاء القاضي لم يضمن للثاني شيآ ولكن الثانى يتبع الاول بنصيبه وان كان الدفع بغيرقضاء قاض كان للثانى الخياربين أن يتبع الاول بنصيبه وبين أن يضمن الوصى ثم يرجم الوصي به على الاول وامالولد بمنزلةالمدبر في جميم ماذكرنا لان دفعها بالجناية تعــذر بسبب لايحتمل الفسخ فتـكون كالمدبر فىحكم الجناية لان المولى أحق بكسبهما قال واذا قتل المدبر رجلا خطأ وقيمته ألف درهم ثم ازدادت قيمته

الى ألفين ثم قتل آخر خطأ ثم أصابه عيب فرجعت قيمتــة الي خمسمائة ثم قتل آخر خطأ فعلى مولاه ألفادرهم لانه جني على الثانى وقيمته ألفان ولو لم يكن منــه الا تلك الجناية لكان المولي ضامنا قيمته الفين ثم ألف من هذا لولى القتيل الاوسط خاصة لان ولي الاول انما ثبت حقه في قيمتــه يوم جني على وليه وهو ألف درهم فلاحق له في الالف الثاني فيسلم ذلك المولى قتيل الاوسط وخمسائة منها بينولي القتيل الاول وبين الاوسط لانه لاحق في هذه الحسمائة لولى قتيل الثالث وانما حقه في قيمته يوم جني على وليه فيقسم هـذه الخسمائة بين الاوسط والاول يضرب فيه الاول بمشرة آلاف والاوسط بتسعة آلاف لانه وصل اليه من حقه شئ ويضرب فيه الاول بعشرة آلاف الا ماأخذ لانه وصل اليـه من حقه مقدار المأخوذ فلا يضرب به وكذلك الاوسط لا يضرب بما أخذفي المرتين وأنما يضرب درهم فدفعه المولى بقضاء قاض ثم رجعت قيمته الى خمسمائة ثم قتــل آخر فان خمسمائة مما أخذ الاول للاول خاصة لان حق الثاني آنما شبت في قيمته عند الجناية على وليه وهي خمسمائة فبقيت الخسمائة الاخرى سالمة للاول بلا منازعة والخسمائة الباقية بينهمايضرب فيها الاول بعشرة آلاف الاخمسمائة والآخر بعشرة آلاف فتكون ذلك مقسومة بينهماعلي تسعة وثلاثين سبهما لانه يجمل كل خمسمائة منها سهما قال واذا اجتمع مدبر وأم ولدوعبد ومكاتب فقتلوا رجلا فكل واحد منهم أتلف ربع النفس فيقال لمولى العبد ادفعه أوافده بربع الدية ويسمى المكاتب في الاقل من قيمته ومن ربع الدية وعلى مولي المدبر الاقل من قيمته ومن ربيع الدية وعلى مولى أم الولد الاقل من قيمتها ومن ربع الدية اعتبارا بما لو انفر د كل واحدمنهم بجنايته ولو قتل المدبر قتيلا خطأ واستهلك مالا فعلى المولى قيمته لاولياء القتيل وعلي المــدبر أن يسمى فيما استهلك من المال لان مايستهلكه المدير من المال يكون دينا في ذمته يقضي من كسبه ولا يكون المولى ضامنا بسببه شيآ من قبل أزبحل قضاء الدين وذلك لايتغير بالتدبير ومحل موجب الجناية الرقبة وبالتدبير يتعذر دفعها فيجب على المولى القيمة لذلك (ألا ترى) ان المملوك يدفع بالجناية أو يفدي وانه يباع في الدين اذا لم يكن له كسب فبه يظهر الفرق ثم لايشارك أحد الفريةين الآخر فما يأخذ لان حقهما مااجتمع في محل واحـد فان حق أولياء القتيل في ذمة المولي وحق أصحاب الدين في كسب المدبر فمن أي وجه تثبت الشركة

بينهما فان مات المولى قبل أن يقضي شيأمن ذلك ولا مال للمولى غيره فان المدىر يسعى في قيمته فيكونأصحاب ديته أحق بها لان أصل الجنايه كان دينا في ذمة المولى وذلك يمنع سلامة شيء من الرقية للمدر لان التدبير وصية والوصية بعد الدين فيلزمه السماية في قيمته لرد الوصية ثم أصحاب دنته أحق بهذه القيمة من أصحاب جنايته لان دلهم في ذمته والسماية بدل ماليته وحق غرمائه في ماليته مقـدم على حق المولى وعلى حق غرماء المولى لان حق غرماء المولى أنما شبت في هذه المالية من جهة المولى فاذا استغرق دمنه هـذه المالية لم يكن للمولي فيها حق فكذلك لايكون لغريم المولي فيها حق وان كان. دينـــه أكثر من قبمته فعليه السماية في الفضل أيضا لان بالعتق يتقرر مابقي من الدين في ذمته وان كانالدين عليه آقل من قيمته فالفضل من القيمة على مقدار دينه يكون لاصحاب الجناية باعتباران ذلك الفضل حق المولى فيقضى به منه دين المولى ولا شي لهم عليه أكثر من ذلك لان حقهم انما يثبت من جهة المولى وكذلك لو كان القاضي قضي على المولى بالقيمة لاولياء الجنايه وعلى السدر بالسماية في الدين قبل موت المولي فهذا تقرير منه للحكم الذي كان ثابتا فلا يتقرر به الجواب وأما أم الولد فلا تسمى لابجاب الجناية في شيَّ لان عتقها ليس بوصية ولا يمتنع لمكان دين المولى وجناية المدير وأم الولد على المولى في نفس أو مادونها خطأ وعلى مماليكه هـــدر لانه لافائدة في اعتبارها فأنها لو اعتبرت أوجبت على المولى القيمة له الا ان المدىر يسمى في قيمته اذا قتل مولاه لانه لاوصية له فانه قاتل والقاتل عن الوصية والميراث محروم فعليه ردرقبته وقد تعذر ردها فلزمه السمانة في قيمته قال ولو قتل المدىر مولاه عمدا فعليه أن يسمي في قيمته لرد الوصية وعليه القصاص للقتل العسمد وللورثة الخيار ان شاؤا قتــلوا قصاصا في الحال وقد قوى حقهم فى السعاية الا أنهم رضوا بذلك وان شاؤا استسعوه في القيمة أولا فاذا استوفوا ذلك منه قتلوه قصاصاً لآن كل واحــد منهم خالص حتى الورية فالتــدبير في التقديم والتأخير في الاستسماء اليهموان كان له ابنان فعفا أحدهما عنه فعلى المدير أن يسمى في نصف قيمته للذي لم يمف لانه لزمه السماية في جميع قيمته لرد الوصية فيكرون. بمنزلة الكاتب عند أبى حنيفة وعندهما هو حر عليه دين وعند عفو أحــدهما انما ينقلب نصيب الا خر مالا في الحال وهو في الحال مكاتب أو حر من أهــل أن بجب عليــه المال لمولاه ولمن يخلفه من الورثة الا أن الوجوب بسبب جناية كانتمنه في حال الرق فيكون الواجب

من القيمة دون الدية فلهذا يسمى في نصف قيمته للذي لم يعف مع السـعاية في جميع القيمة لهما باعتبار رد الوصية فان كان على المولي دين بدئ بالدين من جميع ذلك لان ماوجب للمولى باعتبار أنه بدلنفسه أو بدل ملكه فيقضي دينه من جميع ذلك والباقى بين الوارثين أثلاثا لان الباقي يقسم بينهما على ما كان يقسم عليــه الـكل لولا الدين ولولا الدين لكان للذي لم يمف قيمة كاملةوللا خرَ نصف القيمة فكذلك ما بقي يقسم بينهما على ذلك أثلاثا ولو قتلت أمالولد مولاها عمــــذا ولا ولد لها منه فعليها القصاص ولا ســـعانة علمها لان عتقها ليس نوصية فلا يمنع ســبب القتل وأن كان لها منه ولد فلا قصاص عليها لان الولد ورث جزأ من القصاص على أبيه وذلك مسقط للقصاص عليها وعليها أن تسعى في القيمة من قبل الجناية لانالقصاص كان وجب فانه ما لم يجب لا يصير ميراثا لولدها وما لم يصر ميراثا لولدها لا يسقط فأنما تمذر استيفاءالقصاص باعتبار الولادةوهي حرة حين سقط القصاص فيجب أن يلحق المال لمولاهاولمن يخلف مولاها الاأذوجوبالمال بسبب جناتها في حالة الرق فلهذا يلزمها القيمة دون الدية و كمان نصيب سائر الورثة انقلب مالا فكذلك نصيب الولد لانه تعذر عليه استيفاء القصاص لا بمعنى من جهتهمع بقاء الحل قال واذا قتل العبد مولاه عمدا فعليه القصاص لان العبدف حكم الدممبق على الحرية والمولي من دمه كاجنبي آخر فيستحق دمه بالقصاص لما لم يكن مستحقا له بالمال فان كان له وليان فمفا أحدهما عنه بطل الدم كله وهو عنــــدهما وهو قول أبي حنيفة ومحمدوقال أبو يوسف على الذي عفا أن يدفع نصيبه الىالذي لم يمف أو يفــديه بربع الدية لانه صار مشتركا بينهما بالارث نصفين وبعفو أحدهما لنقلب نصيب الآخر مالا عندالمفو وعند العفو نصفه للعافى ونصفه للذي لم يمف ويجوز أن يستحقالذي لم يمف نصيب صاحبه بالجناية ولا مجوزأن يستحق نصيب نفسه فحين انقلب مالاكان نصف ذلك فى نصيبه فيهدرو نصفه فى نصيب صاحبه فيثبت ومخاطب بالدفع أو الفداء كما بينا في المدر وأم الولداذا انقلب القصاص الذي عليهما مالا بعد موت المولي وهما يقولان العبد بعد الموت مبقى على حكم ملك الميت ولهذا تقضي منه دنونه وتنفذ وصاياه ولو انقلب نصيب الآخر مالا بمد عفو أحدهما كان ذلك للميت أيضاحتي يقضي منه دبونه فانما يكونهذا امجاب المال للميت بالجناية فيملكه وذلك لا بجوزكما لو قتل العبد مولاه خطأ فان هناك لابجب شيء وان كان لو وجب أنما بجب بمد الموت وبعــد الموت الملك للوارث ولـكن قيل هو كالباقي على ملك

الميت حكما لانه ببقي للوارث الملك الذي كان ثابتا للمورث أو الوارث قائم مقام المورث فكما لابجوزان مجس للمورث بسبب هذه الجناية مال على العبد لابجوزان بجب للوارث بخلاف المدىر وأمالولد فقدعتقا بالموت وصارال كسب لهماعلي الخلوص فلوأ وجبنا المال عندتعذر استيفاء القصاص لا يكون ذلكواجبا للمالك في حكيما كمه وانما يكون واجباً له على معتقه وذلك مستقم ولو قتل المدىر مولاه عمدا وله وليان أحدهما ان المدىر فعلى المدىر أن يسعى فى قيمتين قيمة لردالوصية وقيمة بالجناية لان النه قد ورث بعض القصاص عليه فتمذر استيفاؤه وينقلب كله مالاوهو في هذه الحالة حرا أومكاتبا وقد بينا نظيره في أم الولد ولو حقر المدير بئرا فيالطريق فو قم فيها المولىفاتفلا شئ على المدىر لانهذا لا يكون أعلى ممااذا قتله خطأ وهناك لايجب على المدبر بالجناية شئ فهاهنا لا يحرم الوصية لانهمسبب وكما لامحرم المسبب المسيرات فكذلك رجل عين المدبر يغرم خمسمائة درهم ثم قتل المدبر رجلا آخر فان الخسمائة ارش العين للمولى لاحقلاولياء الجناية فيهلان الجناية لم تتعلق مرقبته وعلى المولي ألف درهم قيمته يومجنيعلي الاول خمسائة منها للاول خاصة لان حق الثانى أنما شبت فى قيمته يوم جنى على وليه وقد كانت قيمته خمسمائة فلرذاأ سلمت الخمسمائة للاول والخسمائة الباقية يضرب فيها الثانى بالدية والاول بالدنة الا الخسمائة لانه قد استوفى ذلك ولو كان الباقي عبدا فدفع به كان للمولي أيضًا لانحق ولي الجنالة أنما يثبت في رقبته فلا يثبت فيما يكون بدل جزء منه (ألاتري) ان المولي لو لم يأخــ ذ العبد في الجنامة أصــ لا أو أخذه وباعه أو وهبــه لم يضمن لاصحاب الجنالة لذلك شيأ وكان عليه قيمة المدبر صحيحا ولو استهلك المدير لرجــل ألف درهم فاعتقه مولاه لم يضمن لصاحب الدين شيأ لان حق صاحب الدين في كسبه وسماته ولم تعين ذلك باعتاقه اياه في ابائه ولو لم يمتقه ولكن رجلا قتل المدىر فغرم قيمته وقد جني المــدىر ثم مات المولى ولامال له غير ذلك فصاحب الذين أحق بالقيمة من صاحب الجناية لان بدل رقبته عنزلة كسبه فيوجوب صرفه الى الدين ولاندين نفسه مقدم على دين مولاه في مالية رقبته وحقصاحب الجنامة على مولاه فلهذا كان صاحب الدين أحق بالقيمة من صاحب الجنامة سواء كان المولى حيا أو ميتا قال واذا قتــل المدىر رجلين أحــدهما عمدا والآخر خطأ فعليه القصاص وعلي المولى قيمته لاصحاب الخطأ فانءفا أحد وايي العمد فالقيمة بين الذي لم يمف

وبين ولى الخطأ يقسم على طريق المول اثلاثًا في قول أبي حنيفة وفي قولهما على طريق المنازعة ارباعا وكذلك لو كان القاتل قنادفمه المولى وقد بينا نظير هــذه المسـئلة في المأذون وجميمها واضدادها ونظيرها في كتاب الدعوى فهما تقولان حق الذي لم يمف ثابت في النصف دون النصف فيسلم لولى الخطأ النصف الذي هو حصة العافي لفراغ ذلك النصف عن حتى الذي لم يعف والنصف الآخر حقهما فيه سواء فيكون بينهما نصفان وهذا مخلاف ما اذا قتل العبد أو المدير رجــ لا خطأ وفقاً عين آخر لان هناك حق صاحب المين ثابت في الـ كل بدليل أنه لو أنفرد كان المولى مخاطباً بدفع جميع العبــد اليه أو الفداء وكذلك في الدين يدفع اليه جميم القيمة الا أن يكونالارش أقل من ذلك وها هنا حق الذي لميمف فيالنصف دون النصف بدليل حالة الانفرادوأ بو حنيفة يقول أصل كل واحد منهمافي الارش وحق ولي الخطأ عشرة آلاف وحق الذي لم يعف من ولي الدم خمسة آلاف وانما وجب قسم ألفين بينهما بسبب حق الدين في الذمة فيضرب كل واحد منهما محقه عنزلةالغرماء في التركة وعنزلة صاحب النفس من صاحب العين وعلى هذا الخلاف لو قتل المدىر رجلا عمدا وله وليان فعفا أحدهائم قتل آخر خطأ فعلى المولى القيمة وقسمتها بينهما على الخلافالذي بينا وروى الحسن بن أبي مالك عن أبي توسف رحمهما اللهان لولى القتيل نصف القيمة وللذي لم يعف من ولي العمد ربع القيمة ويسقط ربع القيمة عن المولى بعفو العافىوهو قول زفر وهو القياس وقد بينا الخلاففما اذا جني العبد المغصوب عند الفاصب وعند مولاه فني المدبر الحكي على ذلك التفصيل أيضًا لان القيمة في جنابة المدير عنزلة الرقبة في جنابة القن يقول فان غصب رجل مديرا فقتل عنده قتيلا واستهلك لرجل مالا تمرده على المولى فقتــل عنده رجلين خطأ فعلى المولى قيمته بين أصحاب الجنايات اثلاثائم يرجع المولى على الغاصب بثلث القيمة وهو ما استحقه ولى القتيل الاول بجنايته عند الغاصب فيدفع ذلك الى الاول ثم يرجع بثلث القيمة أيضا فيدفعه الىالاولحتي يسلم له قيمة تامة كما استحقه ثم يرجع عثله على الغاصب فيدفع نصفه الي الثاني لان حق الثاني ثبت فى نصفالقيمة وقد سلم له الثلث فيدفع اليه نصف الثلث ولا يرجع به علي الغاصب لان هــذا استحق بجنايته عند المولي وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي بوسف رحمهمااللهوقال محمد رحمه الله يرجع بثاث القيمة فيسلم له ويسمى المدبر لصاحب الدين في دينه فاذا قضاه يرجع المولى بالأقل من قيمتــه ومن الدين علي الغاصب لانه انمـا قضي الدين من كسب ممـلوك للمولي

وكان استحقاق ذلك كان منه عند الفاصب فيرجم المولى به على الغاصب الا أن تكون قيمته أقل من ذلك فينئذ لا يرجع الا بقدر القيمة لان الغاصب انما يصير ضامنا باعتبار ان الردلم يسلم فيجمل كالهالك في مده قالواذا قتل المدير رجلاخطا ثم غصبه رجل فقتل عنده رجلاعمدا ثم رده الى المولى فانه نقتل قصاصا وعلى المولى قيمته لصاحب الخطأ بالجناية التي كانت منه عند المولي ويرجع على الغاصب بقيمته لانه قتل مجناية كانت منه عند الغاصب فلم يسلم الرد للمولى فان عَفَا أُحِدُ وَلِي العَمْدُ كَانْتَ القَيْمَةُ بِينْهُمُ ارْبَاعَا فَي قُولُ أَبِي يُوسُفُ وَمُحْدُوا ثَلَاثًا فَي قُولُ أَبِي حَنْيَفَةً ثم يرجع على الغاصب عاأخذه صاحب العمد منه لان ذلك القدر استحق بجنابته عندالفاصب ثم يدفع ذلك الى صاحب الخطأ لان حقه كان يثبت في جميع القيمة فلا يسلم للمولى شي من قيمته مالم يصل اليه كمال حقه ولو قتل عند الغاصب أولا رجلا عمدا ثم رده الي المولى فقتل عنده رجلا خطأ بعد ما عفا أحد وليي الدم فعلى المولى قيمته كما بينا ثم يرجع على الغاصب عا أخذه الذيلم يعف من ولي العمد فيدفعه الى صاحب العمد الذي لم يعف الى تمام نصف القيمة لان حقه لما ثبت في نصف القيمة فعليه أن يدفع اليهما يأخذه من قيمته حتى يصل اليه كمال حقه في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف ثم يرجع عثله على الغاصب لأن قبضه ينتقض فيما يستحق من بده مجنايته عند المولي أو عند الفاصبواذا غصب رجل مدبرا فأقر عنده نقتل رجل عمدا وزعم أن ذلك كان عند المولى أو عندالغاصب فهوسواء وأذا قتل بذلك بعد الرد فعلى الغاصب قيمته لانهمصدق في الاقرار غيرمصدق في الاسناد وأنما استحق نفسه بسبب كان منه عند الغاصب وهو الاقرار فيظهر به ان الرد لم يسلم للمولى ولو عفا أحد الوليين فلا شيُّ للا خر لان الآخر لو استحق المال أنما يستحقه باقراره واقرار المديّر والقن في الجناية التي توجب الارش باطل لان ذلك اقرار منه على مولاه ولو كان أقر عند الغاصب بسرقة أو ارتد عن الاسلام ثم أنه رده فقتــل في الردة فعلى الغاصب قيمته أو قطع في السرقة فعلى الفاصب نصف قيمته لان استحقاق ذلك باقرار كان منه عندالفاصب عنزلة استحقاقه عباشرة سببه عند الغاصب قال وقياس هذا عندي البيم لو باع عبدا مرتدا فقتل عند المشتري يرجم بجميـم الثمن وكذلك لو باعه وقد أقر بقتل عمدا في قول أبي حنيفة رحمــه الله وفي قول أبي يوسف ومحمد في البيع خاصة يقوم مرتدا أو غير مرتد وسارقا أو غير سارق فيرجم بحصة ذلك من الثمن وقد بينا الفرق لهما بين الغصب والبيم في كتاب البيوع ولو قتل المدبر عند

الغاصب رجلا خطأ أو أفسد متاعا ثم قتله رجل خطأ فعلى عاقلة القاتل قيمته لصاحب الدين لازبدل رقبته اذا قتل بمنزلة كسبه وعلى المولى قيمته لولى القتيل بسبب جنايته ويرجع بذلك كله على الغاصب لان استحقاق كل واحدة من الجنايتين بسبب كان منه عند الغاصب قال ولو غصب عبدا أو مدبرا فاستهلك عنده مالا ثم رده على المولى فمات عنده فلا شي الاصحاب الدين لفوات محل حقهم من ذلك الكسب أو مالية الرقبة ولا للمولي على الفاصب لان الرد قدسلم للمولى حين لم يستحق من بده بسبب كان عندالفاصب واعا هلك بسبب حادث عنده ولو مات غند الفاصب قبل أن يرده فعلى الفاصب قيمته لأنه تعذر عليه رد عينه فاذا أخذها المولي دفعها الى الغرماء لانه فات وأخلف بدلا ثم يرجع المولى على الغــاصب بمثــل ذلك لاستحقاق المقبوض من يده بسبب كان منه عنــد الغاصب ولو كان قتل عنــد المولى خطأ فقيمته لاصحاب الدبن على عاقلة القاتل يقبضها ألمولى ويدفعها اليهم تم يرجع بهاعلى الغاصب لانها استحقت من يده بسبب كان من المدير في ضمان الغاصب ولواستهلك المدير مالا عند المولى ثم غصبه رجل فحفر عنده بئرا في الطريق ثم ردهالي المولى فقتله رجل خطأ فغرم قيمته للمولى وأخذها أصحاب الدين ثم وقع فىالبئر داية فعطبت شارك صاحبهاأصحاب الدين الذين وصارت قيمتها دينا في ذمتــه عنزلة الدين الا خر فتكون قيمة نفسه بين غرمائه بالحصص ثم يرجع المولى بذلك على الغاصب فيدفعه الي صاحب الدين الاول لان حقه كان ثابتا في جميم القيمة فان وقع في البئر انسان آخر فمات فعلى المولى قيمة المدير لانه صار جانيا عليه بالحفر السابق وجناية المدبر على النفوس توجب القيمة على المولى سـواء كان بطريق السـبب أو المباشرة ثم يرجع بها على المولى ثم يرجع بها على الغاصب لان هذه القيمة لزمته لسبب كان فى ضمان الغاصب والله أعلم

حر باب جناية المدبر بين اثنين كه⊸

قال رحمه الله واذا كان المديريين رجلين فقتل أحد مولييه ورجلا خطأبدئ بالرجل قبل المولى فعلي المولى الباقى نصف قيمته وفى مال المقتول نصف قيمته ثم يكون لولى المقتول ربع القيمة والاخر الائة أرباعها وهـذا ظاهر عنـدها وكذلك عند أبى حنيفة لان مولى القتيل

لاحق له فيما ضمن فان جناية المدبر على مولاه خطأ هدر فكذلك النصف من القيمة يسملم لولي الاجني ولصاحب في النصف الآخر فيضرب هو فيه بخمسة آلاف والآخر مخمسة ا لاف فكان ذلك النصف بينهما نصفان وعلى المدىر أن يسمى فى قيمته نصفها لورثة المقتول لانهقاتلولا وصية له ونصفها للمولى الحي لانه لماعتق بسبب المقتول كان حقالمولى الحي باستسمائه في نصف قيمته ولو كان قتل المولى عمـدا والمسئلة محالها فعلى المولى الباقي وفي مال المقتول قيمته تامةلولى الخطأ لان حق ولى العمد فى القود فلا مزاحمة له مع ولى الخطأ فىالقيمة ويسمى المدير في قيمته بين الموليين لما قلنا ويقتــل بالعمد فان عفا أحد ولي العمد سمى المدير للذي لم يعف في نصف قيمته لانه حين انقلب نصيب الآخر مالا كان عنزلة المكاتب والحر فأنما يجب له نصف القيمة عليه فيستسعيه في ذلك ولا مزاحمة له في ولى الخطأ في القيمة الاولى قال واذاقتل المدىررجلاعمدا ولهوليان فمفا أحدهما تم قتل أحدمو لييهخطأفعلي المولميالباقي نصف قيمته فيكون نصف ذلك النصف لولي القتيل والنصف الباق من ذلك النصف بينه وبين الذي لم يعف من أصحاب العمد نصفين وفي مال القتيل ربع قيمة المدبر للذي لم يعف لان نصيب الذي لم يعف انقلب مالا وذلك نصف القيمة على الموليين فلهذا كان في مال الميت ربع القيمة للذي لم يمف وقد وجب للمولى الحي نصف قيمته بالجنانيين الا أنه لاحق للذي لم يعف في نصف ذلك النصف فيسلم لولى مولى القتيل وحقهما في النصف سواء فكان مينهما نصفين ويسمى المدير في قيمته تامة للحي ولورثةالميت لما قلنا قال واذا قتل المدير مو لييهمما خطأ سمى فى قيمتهما لورثتهما لرد الوصية ولا شئ لواحد منهما على صاحبه لان جنايته على كل واحد منهما في نصفه هدر وفي نصف صاحبه موجب بنصف القيمة عليه ولكن نصف القيمة قصاص ولوغصب المدىر أحد مولييه فقتــل عنــده قتيلا خطأ تم رده فقتل رجــلا عمداله وليان فعفا أحــدهما فعليهما قيمة تامــة لصاحب الخطأ ثلاثة أرباعها وللذي لم يمف من ولي نصف قيمة المدبر وهو مقدار ما غرم هو لولى الخطأ لانه انماغرم ذلك بجناية كانت عند المدبر في حال كون الشريك غاصبا له ضامنا ثم يرد على صاحب الخطأ من ذلك من قيمة العبد لان صاحب الخطأ استحق عليــه نصف قيمته فارغا وانما سلم له من جهته ثلاثة أرباع ذلك النصفوقد أخلف نصيبه عوضا فيرجع في الموض بما بتي من حقه وذلك من الجميع وهو

ربع نصف القيمة م يرجع هو بذلك على الغاصب لأنه استحق من بده مجناية كانت عند الغاصب قال واذا قطع رجل مد المدبر وقيمته ألف درهم فبرئ وزاد حتى صارت قيمته ألفين تم فقأعينه آخر ثم انتقض البرء فمات منهما والمدىر بين اثنين فعفا أحدهما عن اليد وما حدث منها وعنى الآخر عن المين وما حدث منها فللذي عفا عن اليد على صاحب العين ستمائة وخمسـون درهماعلي عاقلته ان كان خطأ وفي ماله ان كان عمـدا وللذي عفا عن العين على صاحب اليد ثلَّمائة واثنا عشر ونصف في ماله ان كان عمــدا وعلى عاقلتــه ان كان خطأ لان القاطع قطع يده وقيمته ألف فكان عليه نصف قيمته خمسائة ثبم فقأ الاخر عينه وقيمته ألفان فكان عليه نصف قيمته ألف فلما مات منهما صار صاحب اليد ضامنا لمائة وخمسة وعشر من من قيمته مع الخمسمائةالتيعليه لانه لا معتبر بالزيادة في حقه فكان الفافي فتء عينه وقيمته خمسمائة فصار به متلفا نصف ما بتي وانما الباقي مائتان وخمسون وقد تنف بالجنايتين فنصفهوهو مائة وخمسة وعشرون تلف بفمل صاحبه فلهذا صار هو ضامنا سمائةو خمسة وعشر ن و نصف ذلك للمافي فيسقط ونصفه للذي لم يمف وهو اللهائة والناعشر ونصف وأما العافي صار ضامنا مجنانته ألف وبسراية جنايته نصف ما بقي وذلك خمسمائة بينالموليين نصفين وقد سقط حق أحدهما بالعفو إذلاني لم يعف منهما عليه نصيبه سبعائة وخمسون وام الولد في حكم الجناية عنزلة المدسر على مأذ كرنا قال ولو قتات أم الولد مولاها عمدا ولا ولدلها فعفا أحد ابني المولي عنها سعت الآخر في نصف قيمتها لانهاحرة حين انقلب نصيب الآخر المالا الاان صل الجناية كان عفا أحدواي الدموهذالان المولي بالاعتاق لا يصير ضامنا شيئا لان حقهما كان في القصاص ولا يختلف ذلك بالرق والحرية قال واذا كاتب الرجل أم ولده أو مدىره ثبمقتات، ولاهاخطأ سعت في قيمتها من قبل الجناية لأنها جنت وهي مكاتبة وجناية المكاتبة على مولاها كجنايتها على غـيره لا موجب جنايتها في كسـبها وهي أحق بكسبها ثم قد بطلت عنها الكتابة لانها عتقت بموت المولى فان عتق أم الولد ليس بوصية فلا يمتنع بسبب القتل قال (ألا ترى) ابها لو استقرضت منه مالا ثم مات المولى بطلت عنها الكتابة ولزمها الدين واتما استشهد مهذا لسبب آنه وأن ألزمها القيمة بسبب الجناية فأن ذلك دمن عليها كسائر الدنون فلا عتنم بطلان الكتابة عنها بسبب العتق وأما المدبرة فعليها أن تسمى في قيمتها من قبل الجناية وتسمى

في قيمة أخرى لرد الوصية فان كانت مكاتبتها أقل من قيمتها سعت في مكاتبتها عنزلة ما لو كانت مدرته ثم مات وعليه دين يحيط عاله فانها تسمى في الاقل من مكاتبتها ومن قيمتها لان حق المولى في الأقل واذا أسلمت أم ولد النصر اني فاستسعاها في قيمتها فقتلته خطأ وهي تسمى فعليها قيمتها من قبل الجناية لانها عنزلةالمكاتبة وببطل عنها سراية الرق ولانها عتقت عوت المولى فان كان القتل عمدا فعليها القصاص وان كان لهامنه ولد صغير فلا شي و لولدها من ذلك لان الولد مسلم مع أبيه والمسلم لا يرث الكافر ولهذا كان عليها القصاص لورثة الاب واذا قتات أم الولد مولاها عمدا وهي حبلي منه ولا ولد لها فلا قصاص عليها من قبل أن ما في بطنها من جملة ورثته ومن قبل أن الحبلي لا تقتل بالقصاص حتى تضع فان ولدته حياوجبت القيمة عليها لجميع الورثة لان جزأ من القصاص صار ميراثا لولدها وان ولدته ميتا كان عليها القصاص اورثة الاب لانالذي ينفصل ميتا ليس من جملة الورثة فان ضرب انسان بطنها والقته ميتافقيه غرة لان الجنين الذي في بطنها كان حر اوالو اجب في الجنين الحر الغرة ولها ميراتهامن تلك الغرة لأنها عتقت بموتالمولى فهي وارثة حين وجبت الغرة بالضربة وتقتل هي بالمولى لان الجنين انفصل ميتا فلا تكون من جملة الورثة سواء كان انفصاله بالضربة أوبغير الضربة وايجاب الغرة لايكون حكما بكون الجنين حيا في ذلك الوقت فانوجوبها بسبب قطع السر ولهذا يستوى فيه الذكر والانثى ثم نصيبها من الغرة ميراث لبني مولاها لأنهم عتقا ولا بحرمون الميراث لانهم قتلوهامحقواللةأعلم

- اللطا كات في الخطا

(قال رخمه الله) واذا قتل المكاتب رجلا خطأ وله وارثان فقضى عليه القاضى لاحدهما بنصف القيمة ولم يقض للآخر بشيء ثم قتل الاخر فجاء الاخر فخاصم الى القاضى وهو مكاتب بعد وفائه فانه يقضى له بثلاثة أرباع القيمة لان النصف المقضى فيه الاول قد فرغ من الجناية الاولى فيتعلق بهحق الاخر فيقضى له عليه بنصف القيمة لذلك والنصف الباقي يقضى له بنصفه لانه اجتمع فيه حقه وحق الذي لم يقض له من ولى الجناية الاولى فان عجز المكاتب وجاء الاوسلط فانه يدفع اليه ربع العبد أو يفديه مولاه بنصف الدية لان حقه في نصف الدية والجناية في حقه باقية في ربع الرقبة لانعدام الحول الى القيمة وهو قضاء القاضى فالهذا الدية والجناية في حقه باقية في ربع الرقبة لانعدام الحول الى القيمة وهو قضاء القاضى فالهذا

يدفع اليه ربع المبد بمد المجز ويفدية مولاه ينصف الدية قال فلو قتل المكاتب رجلا خطأ ثم أعورًا ثم قتل آخر فعليه قيمته صحيحًا للاول نصفها لان حق الثاني آنما شبت في قيمته عند الجنالة عليه وهو أعور في هذه الحالة فلهذا كان نصف قيمته صحيحا للاول خاصة والنصف الآخريضرب فيــه الاول بالدية الا ما أخذ والآخر بكمال الدية فيكون بينهما على ذلك وكذلك لو فقأ عينه انسان أو نقصت قيمته من سعرا أو عيب لان المعتبر في حق كلواحد منهما قيمتة حين جني عليه قال ولو قتل رجــلا خطأ وحفر بئرا في الطريق فوقع فيها انسان فمات أو أحــدث في الطريق شيآ فقضي عليه بالقيمة للذي وقع في البئر ولولى القتيل وسمى فيها بينهما ثم عطب مما أحدث في الطريق انسان فمات فانه يشاركهم في تلك القيمة للذي وقع في البئر ولولى القتيل وسعى فيها لانه أحدثه في الطريق قبل أن نقضي عليه بالقيمة وانما صار جانيا بذلك التسبب وجنايات التسبب والمباشرة لا تلزمه الا قيمة واحدة ما لم يقض عليه مها وكذلك لو وقع في البئر انسان آخر فماتولو حفر بئرا أخرى في الطريق بعد ما قضي عليه بالقيمةفوقع فيها انسان فمات قضي القاضي بقيمة أخرى لانجناته بالتسبيب اتداء بعد القضاء بالقيمة في الجناية الاولى عنزلة جنائه بالمباشرة فيلزمه باعتبارها قيمة أخري لان الرقبة قد فرغت من قبل قضاء القاضي بالقيمة فيشغل بالجنابة المبتدأة بمد ذلك فيلزمه القيمة لاجلها ولو وقع في البئر الاول فرس فعطب كان عليــه قيمته دينا يسمى فيه بالغا مابلغ ولا يشاركه أهل الجناية ولا يشاركونه لان الواجب لصاحب الفرس ضمان مال وقد بيناأنه لامشاركة بين ضمان المــال وضمان النفس ولا مشابهة بينهما في الحـكم (ألا ترى)أنه لوقتل انساناخطأ فاستهلك مالا قضى عليه بالقيمة في القتل وبالمال بالغاما بلغ وكل من يكاتب على المكاتب فهو في حكم الجناية عنزلة المكاتب فما يلزمه من السماية وكذلك أم ولده التي ولدت منه في المكاتبة لان دفعها بألجناية متعذر بسبب الكتابة فهي عنزلة المكاتبة فيما يلزمها بالجناية ولوجني عبده خوطب المكاتب فيه بالدفع أو الفداء وهو عنزلة الحر فالتدبير في كسبه ولهذا لو كان القتل من العبد عمدا فصالح المكاتب على مال جاز صلحه لانه قصد به تخليص ملكه قال واذا أقر المكاتب بقتل عمدا تم أنه عفا أحد الوليين عنه قضى عليه بنصف القيمة للآخر فان عجز قبل أن يؤدي بطل ذلك عنه في قول أبي حنيفة رحمــه الله وفي قول أبي يوسف ومحمد اذا قضي عليه قبل أن يعجز صار دينا عليه يباع فيه وكذلك او قتل المكاتبرجلاعمدا ثم صالح عن نفسه

على مال فهو جائز ويلزمه المال مالم يعجز فاذا عجز قبل أداء المال بطل عنه المال في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسـف ومجمد هو لازم يباع فيه لان هـذا دين لزمه في حال الكتابة فيكون بمنزلةسائر ديونه ساع فيه بمد العجز الاأن يقضى المولى عنه وأبوحنيفة يقول لاتأثير لعقد الكتابة في اطلاق الحجر عنه في الجناية والصلح عن دم العمد فكان هو في حق المولى عنزلة العبد المحجور عليه الا أن في حال قيامه بالكتابة المال أنما يؤدي من كسبه وهو أحق بكسبه فكان اقراره معتبرا في حقه وكذلك قبوله بسبب الصلحفاذا عجز صار الحق لمولاه واقراره في حق المولي باطل وكذلك قبوله المال بالصلح عن دم العمد لانه ملتزم مالا لا بازاء مال وذلك غير صحيح في حق المولى فلا يطاب بشئ منه ولا ساع فيه مخلاف ساعر الدون فان ذلك لزمه يسبب صارهو بمقد الكتابة منفك الحجر فكذلك السبب في حق المولي قال واذا قتل المكاتب رجلا عمدا وله وليان فعفا أحدهما يسمى الآخر في نصف القيمة فان وقع رجل في بئر حفر هاالمكاتب في الطريق قبل القتل فعليه نصف قيمة أخرى لصاحب البئر لأنه قد غرم نصف القيمة وجناياته لا تلزمه الا قيمة واحدة فكان عليه نصف قيمة أخرى لصاحب البئر وشاول صاحب البئر صاحب القتيل فيأخذ منه نصفما أخذ في قول أبي توسف ومحمد تم ان المكاتب قتل ابنه وهو عبد وقتل آخر خطأ فعليــه القيمة يضرب فيها أولياء القتيل الآخر بالدية وأولياء قتيل الابن بقيمة الابن لان الجنايتين اذا حصلتامن المكاتب قبل قضاء القاضي لايلزمه الا قيمة واحدة وانما يضرب كل واحد منهما في تلك القيمة عقدار حقه وحق أولياء الحر في الدنة وحق أولياء قتيـل الانن كان في الدنة ولكن بجنانة الانن فأما بجنانة المكاتب فلا حق لهم قبله الا في قيمة الابن لان المكاتب ما جني على وليهم أنما جني على الابن الذي كان مستحقالهم مجنانته فلهذا ضربوا في فيمته بقيمةالدين قالواذا جني المكاتب جناية ثم اختلف المكاتب وولى الجناية في قيمة المكاتب وقد علم انهاازدادت أو نقصت فالقول في القيمة قول المكاتب لانكاره الزيادة وعلى المولي أنبات الزيادة بالبينة وانما شرط العلم بأنها زادت أو نقصت لانه اذا لم يعلم ذلك فني قول أبي يوسف الاول محكم نقيمته في الحال على قياس المدبر كما بينه في أول الجنايات وكذلك لوفقنت عين المكاتب فقال المكاتب جنيت بعد مافقنت عيني فالقول قوله لان المولي يدعي سبق الريخ في جنايته الى ما قبل فقء المينوهو منكر ولان

الولى يدعى ثبوت حقه فى المين المفقوءة والمكاتب منكر لذلك والقول قول المكر مع يمينه وعلى المولى اثبات مايدعيه بالبينة والله أعلم بالصواب

_ الجنايات 🕦 __

(قال الشيخ الامام الاجل الزاهد رحمه الله)ورضي عنه وعن أسلافه اعلم بان الجناية اسم لفعل محرم شرعا سواءحل بمال أونفس ولكمن فى لسان الفقهاء يرادباطلاق اسم الجناية الفعل فى النفوس والاطراف فأنهم خصوا الفعل في المال باسم وهو الغصب والعرف غيره فى سائر الاسامي ثم الجناية على النفوس نهامتهاما يكون عمدا محضافانها من أعظم المحرمات بعد الاشراك بالله تمالى قال الله تمالى من أجل ذلك كـتبتا على بني أسرائيل آنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الارض فكا تماقتل الناس جميما فقد جمل قتل نفس واحدة كمتخريب العالم ان لو كان ذلك في وسم البشر وأنما جمله كذلك لأن الواحد نقوم مقام الجماعة في الدعاء إلى الدينوفي الاعانة لكلمن استمان مه فان التعاون بين الناس ظاهر فالذي نقتل الواحد يكون قاطما لهذه المنفعة وأبد هذا قول النبي عليه الصـلاة والسلام لزوال الدنيا أهون على الله تعالى من قتــل امرئ مسلم وقال عليه السلام سيات المؤمن فسق وقتاله كفر وهذا وانكان تأويله قتاله لا يمانه فظاهره بدل على عظم الجناية في قتل المسلم ولهذا كان ابن عباس رضي الله عنه لايرى التوبة القاتل العمد ولم يؤخذ بقـوله حتى روى ان رجـلا سأله فقال ما تقول في من نقتل مؤمنا متعمدا فقال جزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعدله عذابا عظما فقال الا من تاب وعمل صالحا ثم اهتدى فقال وأنى يكون له الهدى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يؤتى بقاتل العمد يوم القيامة عندعرش الرحمن والمقتول متعلق بهويقول ياربسل هذا فيم قتاني وفي ذلك نزل قوله تمالي ومن نقتل مؤمنا متعمدا وما نسخها شيء بعد نبيكم ولمظم الجناية في قتل العمد لم ير علماؤنا الكفارة على قاتل العمد لان الوعيد المنصوص عليه لا يرتفع بالكفارة والذنب فيه أعظم من أن ترفعه الكفارة ويستوى فيه ان كان عمدا يجب فيه القصاص أولاً يجب كالاب اذا قتل ابنه عمدا والرجل اذا قتل من أسلم في دار الحرب ولم يهاجر اليناعمدا والشافعي نوجب الكفارة باعتبار القتل ولكن لانقول الأما يلحقه من الما تثم يرتفع بالكفارة وكيف يقول ذلك والوعيد منصوص عنده عليه واستدل لايجاب الكفارة

بالقتل بقوله تمالى ومن قتـل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة والمراد ايجاب الـكمفارة بالقتل لابصفة الخطأ لانه عذر مسقط وربما نقول المراد بالخطأ ما يضاد الصواب قال الله تعالى ان تتابِم كان خطأ كبيرًا أي ضد الصواب ويقال فلان أخطأ في مسـ ثلة كذا اذا لم يصب والممد ضــد الصواب فتتناوله الاية والدليل عليه قوله تعالى فان كان من قوم عدو لـكم الاية وانما يقتــل المرء عدوه عمــدا فمرفنا ان المراد انجاب الكفارة بقتل العمد وفي حديث واثلة اس الاسقع قال أتينا رسول اللهصلي اللهعليه وسلم بصاحب لناأوجبالقتل بالنار فقال عليه السلام اعتقواعنه رقبــة يعتق الله تعالي بكل عضو منها عضوا منه من النار وامجاب النار آنما يكون بقتل العمد والمعني فيه آنه قتل آدى مضمون فيكمو زموجبا للكفارة كالخطأ وشبهالعمد وهذا على أصله صحيح لان اثبات الكفارة بالقياس جائز والزيادة على النص بالقياس جائزة عنده وقياس المنصوص على المنصوص مستقيم عنده وشيء من ذلك لا يجوز عندنا صحيح علينا نفصل الخطأ على طريق الاستدلال وهو أن الكفارة انما وجبت على الخاطئ لانه نقص بفعله من عدد المسلمين أحدهم ممن كان يحضر الجمعة والجماعاة فعليهاقامة نفس مقامها وليس في وسعه ذلك بطريق الاحياء فالزمه الشرع ذلك بطريق التحرير لان الحرية حياة والرق تلف في حق أحكام الدنيا وفي هذا الممنى العامد والمخطئ سواء وحجتنا في ذلك قوله تعالى ومن يقتــل مؤمنا متعمدا فجزاؤة جهنم خالدا فيها فهذا يقتضي أن يكون المذكور في الآية جميـم أجزائه ولو أو جبنا عليه الكفارة لكان المذكور بعض جزئه فيكون فسخا لهذا الحكم ولا وجه لحمل الآية على المستحل لان المذكور في الآيةجزاء قتل العمدواذا حمل على المستحل كان المذكور جزأ لرده وتبين مهـذه الآية ان المراد نقولهومن قتل مؤمنا خطأ الخطأ الذي هو ضد القصد لانه عطف عليه العمد ولا يعطف الشيء على نفســـه ولانه قابله بالعمد ومتى قو بل الخطأ بالعمد فالمراد ما يضاد القصد قال الله تعالى وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولانه استثني الخطأ منالتحريم بقوله الاخطأ والاستثناء منالتحريم أباحة فلوحمل هذا على ضد الصوابأدى الى أن يكون القتل الصواب هو المحرم وهذا محال فعرفنا أن المراد الخطأ الذي هو ضد القصد فان أصل ذلك الفعل غير محرم لكونه رمي الى قصد الصيدأ و الحربي لكنه باتصاله بالمحل المحترم يصير محرما ولكن لا يلحقه اثم نفس الفعل لكونه موضوعاعنه كما قال تمالي ولاجناح عليكم فيما أخطأتم به وانما يلحقه به نوع مأثم بسبب ترك التحرز والكفارة

المزمه لمحو ذلك الاثم والاثم في حق قاتل العمد ليس من ذلك الجنس حتى تمحوه الكفارة ثم ان الله تمالى ذكر أنواع قتل الخطأ ما يكون منه بين السلمين وما يكون في دارالحرب لةوله تمالى قان كان من قوم عدو لكم أي في قوم عدو لكم وما يكون في حق أهل الذمة القوله وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق و نصعلي ايجاب الـكمارة في كل نوع ففيه أشاره الا أنه لامدخل للقياس فيه اذ لو كان للقياس مدخل لنص على الكفارة في نوع من الخطأ ليقاس عليه سائر الانواع وقال عليه السلام خمس من الكبائر لا كفارة فيهن ومن جملتها قتل نفس بغير حق والمشهور من حديث وائلة أنينا رسول اللهصلي الله عليه وسلم بصاحب لنا قد أوجب النار فيحتمل أن ذلك بسبب آخر غير القتل ولان صح قوله بالقتل فهو محمول على القنل بالحجر والعصا الكبير ثم مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم التطوع بالاعتاق عنه (أَلَا تَرَى) أَنَّهُ خَاطَبٍ بِهُ غَيْرِ القَاتِلِ وَالْكُفَارَةُ لَا تَجِبُ عَلَى غَيْرِ القَاتِلِ وَالْمُنِي فَيْهِ أَنْ هَذَا محظور محض فلا يكون سببا لابجاب الكفارة كالزنا والسرقة وتفسير الوصف انه حرام ليس فيه شبهة الاباحة وتأثيره أن الكفارة دائرة بين العبادة والعقوبة فسببهما ما يكون دائرا بين الحظر والاباحة فكها أن المباح المحض وهو القتل بحق لايصلح سببا للكفارة فكذلك المحظور المحض وانما السبب القتل الخطأ لانه باعتبار أصل الفعل مباح وباعتبار المحل الذي أصابه محظور فكأن جائزا وشبه العمد كذلك فان القصد به التأديب والتأديب مباح والقتل بالحجر الكبير عند أبي حنيفة ليس بمحظور محض أيضا من حيث أن الالة باعتبار جنسها ليس بآلة القتل فتتمكن فيه الشبهة ولهذا لم يجعله موجبا للقود ولا يدخل علي هذا قتل الاب ابنه عمـ ما فانه محظور تحض وأنما لم يكن موجبا للقصاص لانعدام الاهلية فيمن يجب عليه وكذلك قتل المسلم الذي لم يهاجر الينا محظور محض وأنما لا يكون موجبا للضمان لانمدام الاحراز بالدار وبه لا تخرج الفعل من أن يكون محظورا محضا وكذلك المسلم يقتل المستأمن عمدا فان الفعل محظور محض وانما لم يجب القصاص به لانعدام تمام الاحراز ثم قد بينا أنه لا مدخل للقياس في هذه المسئلة عندنا من الوجوه الذي بيناها وكلامه على طريق الاستدلال ممنوع فان الكفارة وجبت عندنا بطريق الشكر لان الشرع لما عذره بالخطأ وسلم له نفسه فلم يلزمه القصاص مع تحقق الفعل منه كان عليهأن يقيم نفسا مقام نفسه شكرا لله تمالي وذلك في أن يحرر شبحا ليتفرغ لعبادة الله تمالي فاذا عجز عن ذلك شغل نفسه بعبادة

الله فصام شهر من متتابعين وهذا المني لا يوحب في حق العامد فان الشرع ألزمه القصاص وما سلم له نفسه والدليل على أن المعنى ليس ما قلتم أنه لو قتل مســـتأمنا أو ذميا خطأ يلزمة الكفارة أيضا وما نفص بفعله من عدد المسلمين أحــدهم يوضعه ان في نفس المقتول حرمتان والمال فى الخطأ وجب باعتبار حرمة صاحب النفس فقط فتجب الكفارة باعتبار حرمة حتى الله تمالى فاما في العمد الواجب هو العقوية ولا تجب العقوية الا باعتبار الحرمتين جميمًا لأن الفعل ما لم يكن موجبًا للمقوبة أنما يكون حرامًا لمينه لمجموع الحرمتين فلا عكن اثبات الكفارة مع ذلك في أحكام الدنيا اذا عرفنا هـذا فنقول جنابة القتل أنواع ثلاثة عمد وخطأ وشبه عمد وقد يكون ذلك من الاحرار وقد يكون من الماليك وكذلك يكون على الاحرار تارة وعلى المهاليك تارة وقد ذكرنا في كتاب الدياتعامة أحكام هذه الانواع الا انه ذكر في هذا الكتاب بعضما لم يذكر هناك من الاحكام وفرع على بعض ماذكرنا من الاصول هناك فبدأ الكتاب بجناية المدبر وروى عن معاذ بن جبل ان أبا عبيدة بن الجراح رضى الله عنهما جمل جناية المدير على سيده وعن عمر بن عبد المزيز انه جمل جناية المدير على مولاه وعن ابراهيم وعن عامر رضى الله عنهما قالا جناية المدير على مولاه والمراد به ما يكون موجبًا للمال من جنايته كالخطأ والعمد فيما دون النفس فأما مايكونموجباللةصاص فعلى الجانى خاصة ليسعلى المولي منهشئ والمراد بايجابالقيمة على المولى بجنابة المدىر لابايجاب الدية على المدىرلان المدىر مملوك والمستحق بجنامة المملوك نفسه بدفع مها الا أنه بالتدبير السابق منع دفعه على وجه لم يصر مختار الآنه ما كان يعلم انه يجنى ولو منعه بالتدبير بعد الجناية على وجه لم يصر مختاراً بأن لم يكن عالمًا بالجناية كان عليــه قيمته فكذلك أن منعه بتدبير قبل الجناية وهذه القيمة فيمال المولي لا تعقله العاقلة لان وجوبها بجنابة مملوكه ووصلة الملك بين المملوك والمالك وهذه القيمة في ذمة المولي لا في ذمة المدير لان جناية القن لا تتعلق بذمته فكذلك جناية المدبر وعند كثرة قيمة المدبر لابجب على المولى أكثر من عشرة آلاف الاعشرة لان قيمته بمد الجناية عليه لا تزيد على هذا المقدار فكذلك قيمته عند الجناية منه ويستوى جنابته على النفس وما دونها لان فيما دون النفس الواجب على المولى الاقل من قيمته ومن ارش الجناية لانه لو كان ما كان الواجب دفعه أو فداهبارش الجناية فالقيمة هنا بمنزلة الدفعهمناك الا أن التخيير بين القليل والكثير في الجنسين مستقيم وفي جنس واحد لايستقيم عليه لخلوه عن

الفائدة فأوجبنا الاقل لهذا فان مات المدىر بعد الجناية فعلى المولى قيمته في ماله لان جنايته ماتعلقت بنفسه ولا بذمته وآنما أوجبت القيمة دينا على المولى فبقًاء المدير وموته في ذلك سواء وان اختلفوا في مقدار قيمته بعد موته فالقول قول المولى لا نكاره الزيادة وعلى ولي الجناية آتبات مابدعيه بالبينة وأذا اختلفوا في قيمته وقت جنانتهوهوحي وقيمته ألف فقال المولى لم تزلهذه قيمته منذجى وقال المولى كانت قيمته يوم الجناية أقل من هذه ولا يعلم متى كانت الجناية لم يصدق واحد منهما وأخذ بالقيمة على ما وجدعليه اليوم على قول أبى يوسف الاول وقال محمد اذا أقر الحجني عليه ان الجناية وقمت قبل اليوم في وقت لا مدرى كم كانت قيمته فيه فالقول قول السيد وهو قول أبي يوسف الاآخر ولو لم يسلم وقت الجناية عليه تجب قيمته للحال اضافةللحادث الى أقرب الاوقات ولو علم وقت الجناية وعلم انها كانت سابقة فعلى قول أبي يوسف الاول يحكم بقيمته في الحال ولا يصدق المولى في النقصان ولا في قيمته وفي قوله الاتخر وهو قول محمد اذا أقر المجنى عليه ان الجناية كانت قبل اليوم في وقت لا يدرى كم كانت قيمته يومئه ذ فالقول قول المولي وجه قوله الاول ان قيمته للحال معلوم وفيما مضي مسببه فيردالمسبب اليالمعلوم وبجعل في الحال شاهدا على مامضي باعتبار الظاهر فيكون القول قول من شهد له الظاهر كما اذا اختلف رب الماء مع المستأجر في انقطاع الماء في المدةفانه يحكم الحال فيه (ألا ترى) انه لو كان عجل الدفع كان مدفوعاً بالجناية في الحال فكذلك اذا لم يكن عجل الدفع كان الواجب على المولى قيمته في الحال الا أن يعلم ان قيمته وقت الجناية كانت دون هذا وجه قوله الآخر أن جنايته لا تتعلق برقبته وأنما يقو مفي الحال ليتبين به حكم متعلق برقبته ولكن موجب جنابته قيمته في ذمة المولى وقت الجناية وقيمته في الحال لا يكون دليلا على قيمته وقت الجناية اذ القيمة تزداد تارة وتنقص الاخرى فان بقي بينهم الدعوى والانكار فالمولي يدعى الزيادة فيما هو دين له في ذمة المولى والمولى ينكر ذلك فكان القول قول المولى كما في سائر الدعاوي ثم ذكر في الاصل في الدعاوي الجناية على طرف العبد وقد بينا هذا فى الزيادات فزاد ها هنا رواية عن أبى نوسف اذا قطع بدعبد كثير القيمة فصالح على عشرة آلاف فانى أردمن الصلح أحدعشر درهما وقال محمد لا نزاد يدل مدالعبد على خمسة آلاف الا خمسة وكان أبو نوسف يقول لما تمذر بدل نفسه بمشرة آلاف الا عشرة فلا بد من أن ينقص بدل طرفه عن بدل نفسه ولا نص في مقدار هذا النقصان فقدره بدرهم واجداعتبارا

الا دى ومحمد جعل بدل طرفه النصف من بدل نفسه كما في الحر وسوى هذا رواية عن محمد ان الواجِب في بدل طرف المملوك نقصان القيمة فقط وهو رواية عن أبي نوسـف أيضًا وعلى قول أبي حنيفة بدل طرف المملوك يتقدر بنصف بدل نفسه اذا لم شجاوز الدية الاان في رواية الحسن عن أبي حنيفة عم جميم الاطراف في ذلك وفي رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة استثنى الاذن والشمر كالحاجب وشمرالرأس واللحية فقال أستقبح اعتبار المملوك بالحر في هذا وأوجب نقصان القيمة وجه قول محمد ان طرف الملوك في حكم المال مدليل أنه لا يجرى فيهالقصاص محال وتتحمله العاقلة بالجناية عليه عنزلة الجناية على سائر الاموال في أنها توجب نقصان المالية بدلامقدرا وجه رواية الحسنءن أبى حنيفة رحمه الله أن الاطراف تابعة للنفس المملوك والحر في ذلك سواء فكما أن موجب الجناية على طرف الحرنصف بدل نفسه فكذلك موجب الجناية على طرف العبد وجه رواية أبى يوسف ان البدل المقدر في الحر تارة بجب لتفويت الزينة وتارة يجب لتفويت المنفعة ومعنى الزينة في المملوك غير المطلوب وانما المطلوب المنفعة ففي كل طرف تجب مدله باعتبار تفويت المنفعة كان العبد فيــ كالحر وفي كل ما يجب فى الحر باعتبار تفويت الزينة والجمال كالشمر وقطع الاذن المملوك فيه لا يلحق بالحر والكن يلحق بالمال فيجب النقصان وهذا لان المملوك يشبه الحر من وجه والمال من وجــه والسبيل فها ردد بين أصلين أن يوفر عليه حظهما واذا حفر المدير بئرا في الطريق فوقع فيها رجل فمات فعلى المولي قيمته لانه بالحفر السابق جان على من وقع في البئر بطريق التسبب فان دفع المولى قيمته الميوليه بقضاء قاض فوهب الولى نصف القيمة للمولي ثم وقع فيها آخر قال يدفع الولى النصف الذي في مده كله الى الآخر لانه تبين أن القيمة المقبوضة كانت مشتركة بينهما نصفين فهبة المولى النصف منصرف الى نصيبه خاصة دون نصيب شريكه فما بقي في بده كله نصيب شريكه ولانه صار مستهلكا كالقائم من القيمة اذ لا فرق بين أن يهب ذلك من المولى وبينأن يهب من أجنبي آخر ومااستهلكه كالقائم في يده حكما فعليه أن يدفع نصف قيمته ألى شريكه فان وقع فيها ثالث وقد غرم الواهب نصف القيمة للثانى بأس القــاضى فعلى الواهب لولي الثالث سدس القيمة لانه تبين أن القيمة الواجبة كانت بينهم اثلاثا وان حق الثالث في ثلث القيمة الا أن نصف ذلك في النصف الذي هو في مدالثاني ولاضمان على الاول فيه لانه دفعه بقضاء قاض فيرجع به على الثانى و يأخذ منه ثلث ما في بده و نصف حقه وهو سدس القيمة كان

في النصف الذي وهبه الاول وهومستهلك لذلك فلهذا يغرم له سدس القيمة ولا سبيل له على المولى لان المولى قد أدى ما عليه من القيمة وأنما علك الموهوب تملك صحيح من الواهب ولا سبيل لاحد عليه وان حفر المدر بئرا في الطريق فوقع فيها رجل فمات ثم كاتب المولى المدير ثم وقع فيها رجل آخر فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ولاشئ على المكانب لانه أنما صار جانيا بالحفر السابق وقد كانت تلك الجناية قبل الكتابة فلهذا لانجت على المكاتب شي (ألاترى) أنه لو أعتقه مولاه أو أدى بدل الكتابة فمتق تم وقع فيها رجل كانعلى المولي قيمته ولا شئ على الممتق ولا على عاقلته وعلى هذا يعتبر قيمته يوم الحفر لانه صار جانيا بذلك الحفر (ألاترى) ان عند الوقوع قد يكون المدبر ميتاً ولا تتحقق الجنابة من الميت وعلى هذا لو أعتقه المولى بمد الحفر ثم وقع المولى في البئر فمات كان دمه هدر الآنه صار جانيا بالحفر وهو كان مملوكا للمولى عندذلك وجناية المملوك على المالك فما وجب المال هدر وكذلك وقع فيها عبدالمولي عندذلك والمولى وارثه أوابنه أو بعض من لا يرثه الاالمولى فدمه هدر لانه لو اعتبر كان موجبا للمولى على نفسه الاالمكاتب فان على المولى الاقل من قيمة المكاتب يوموقع فيها ومن قيمة المدر يوم حفر البئر يؤدى من ذلك مكاتبته ومابقي فهو ميراث لان المكاتب اذا ترك وفاء فهو في حكم الاجنى عن المولي فتعتبر الجناية عليه في ايجاب الاقل من قيمته يوم وقع في البئر ومن قيمة المدبر نوم حفر ليؤديمنه المكاتبة فتحصل له الحرية ثم مابقي ميراث فان كان للمكاتب ولدحرفهو ميراث لهوالا فهو للمولى بالولاء ويستوى ان كان حفر المدبر البئر قبل أن يكاتب المولى هذا العبد أو بمده لانجنايته فيما اتصلت به حين وقع في البئر وهو مكاتب في هذه الحالة وان كان الواقع فيها ان المولي وله وارثغير المولي فهو ضامن حصة من يرثمه من تيمة العبد ويسقط حصته عنزلة دين آخر واجب الابن على الاب ثم مات الابن فانه يسقط حصته من ذلك ويؤدى حصة الابن الآخر ولو حفر المديرالبئر ثم أعتقه المولى ثم مات المولي ثموقع فىالبئر انسان فات كانت قيمة المدبر في مال المولي لان الحفر كان جنابة منه في حال كونه بملوكا للمؤلى وكان موجبهالقيمة على المولي اذا اتصل الوقوع به فيكون هذا نظير ما لو حفر المولى بنفسه تم وقع فيها دانة بعد موته فكما ان هناك قيمة الدابة تكون في تركة المولى فيها هنا قيمة المدير كذلك وان لم يترك المولى شيأ فلا شي على ورثته ولا على المعتقل ا بيناان موجب هذه

الجناية الدين في ذمة المولى وليس على الوارث قضاء دين المورث من مال نفسه ولا على المعتق شيء من دين المعتق مدبرقتل دابة رجلوأحرق ثوب آخر فعليه السعاية في قيمة ذلك كله لان جنانة على المال توجب الضمان دينافي ذمته يقضي من كسبه وسعاته ولكن يصير مهذا مأذونا له في التجارة حتى لا ننفذ سائر تصرفاته لان انفكاك الحجر منه يعتمد الرضا له من المولى به صر محا أو دلالةولم بوجد وحاله ها هنا كحال العبد الحجور عليه ياز مه دين بالاستملاك فلا يصير مه مأذونا ولكنه لو اكتسب كسبا أو وهبت له هبة فذلك كله مصروف الى دينه فان قضي مه دىن أحدهما كان الاخرأن يشارك فيه لان القاضي لما قضي لهما موجبا الدىن في ذمته فقد تملق حقهما بكسبه فلا عملك تخصيص أحدهما نقضاء دنه وابطال حق الآخر عنزلة العبد المحجور عليه مخص بعض غرمائه بقضاء الدين من كسبه وهناك حق الباقين حق المشاركة معه ولو أن رجلا أعتق عبدا في مرضه ولامال له غيره أو له مال غيره بخرج العبد من ثلثه تم ان العبد قتل سيده خطأ فعليه أن يسمى في قيمتين في قول أبي حنيفة احداهما رد الوصية فان العتق في المرض وصية ولا وصية للقاتل والاخرى لاجل الجنابة لان المستسمى في قيمة عبده مكاتب وجنابة المكاتب على مولاهخطأ كجناية الاجنبي فيلزمه قيمته كذلك وعند أبي بوسف ومحمد عليه قيمة واحدة لردالوصية والدية على عافلته لان المستسمى عندهما حر عليه دمن فجنانته خطأ تكون على عاقلته ولو أن عبدا جرحمولاه فاعتقه مولاه ثم مات من تلك الجراحة فان كان المولى صاحب فراش سعى العبد في قيمته لورثته وان كان المولى بجبيء وبذهب فالعبد حر لاسبيل عليه لانه اذا كان صاحب فراش فهو مريض والاعتاق منه عنزلة الوصية ولاوصيه لقاتل واذا كان بذهب ويجئ فهو عنزلة الصحيح بنفذ اعتاقه لا بطريق الوصية (ألاتري) ان رجلا لو جرح رجلاجر احةوأقر له مدين وهو بجيء وبذهب جاز وان كان صاحب فراش لم يجز وحصل ذلك عنزلة الوصية منه للقاتل ولو أن مديرة قتلت مولاها خطأ وهي حبلي ثم ولدت بمدمو له فلا سعاية على ولدها في شئ من قيمته لانه وجب عليها السعاية في قيمتها لرد الوصية فكانت كالمكاتبة عند أبي حنيفة والمكاتبة اذا ولدت ولدا فالولد بدخل في كتابتها ويعتق بعتقها وليس عليه شئ من بدل الكتابةوعندهما هي حرةوالولد لنفصل عنها حرا ولو جرحت مولاهائم ولدت ثم مات المولي من تلك الجراحة فعليها السمانة في قيمتها لرد الوصية ويعتق الولد من الثلث لان الولد انفصل عنها وهي مديرة فان المولي حي حين ولدتوهي أعا

تمتق عوت المولى وولد المديرة مدير ولم يوجد من الولد مايحرمه من الوصية فكان هـذا من الثلث مدبر تاجر عليه دين قتل مولاه خطأ فعليه أن يسمى في قيمة رقبته لغرماعه وما بتي من الدين عليه على حاله أما وجوب السعابة عليه في قيمة رقبته فلرد الوصية حين قتل مولاه تم غرماؤه أحق بهذه القيمة من المولى لان المولي صارضامنا لهم شيأ فانحقهم كان في كسبه (ألا ترى) أن المولى لو أعتقه في حياته لم يغرم لهم شيأ فكذلك إذا أعتق عو هولكن هذه القيمة بدل ماليته وغرماؤه أحق بمكاتبته من مولاه (ألاترى)انه لو قتل في حياة مولاه كانت قيمته لغرمائه دون مولاه وأماوجوب ما بقي من الدين عليه فلان في حال حياة المولى كان الدين واجبا عماملته فبتي بعدموت المولى على حاله وكذلك لوكان عبدا مأذونا عليه دين جرحمولاه ثم أعتقه المولى وهو صاحب فراش ثم مات من جراحه ولا مال له غيره لانه أعتقه وهو مريض فيكون ذلك عنزلة الوصية ولا وصية لقاتل وان أعتقه وهو يجيء وبذهب فان كان ترك مالافغرماء العبد بالخيار ان شاؤا أخذوا قيمة العبد من تركته لان المولى أتلف عليهم مالية رقبته بالاعتاق ويأخذون قيمتهمن تركته ويتبعون العبد ببقية دينهم وانشاؤا باعوا العبد بجميع دينهم لكن الدين واجب بمعاملته في ذمته ولا سعاية على العبد لورثة المولى لان المولى عتقه في صحته مدير ضرب مولاه ورجلا أجنبياخطأ بدئ باحدهماقبل الآخر الاان كانالاجنبي مات قبل المولى فلورثة الاجنبي قيمة المدر في مال المولي لانه صار قاتلاله وهو مدر فيجب قيمتــه دينا في ذمة المولى ويستوفي من تركنته بعد موته ويسعى المدير في قيمته لورثتــه لانه صار قاتلا لمولاه فصار محروما من الوصية فعليه رد قيمته للورثة لبطلان الوصية وكذلك لو مات المولى قبل الاجنبي لان المدبر أغاصارقاتلا للاجنبي بالضربة وقد وجدت منه في حال حياة المولي فيكون موجبهاالقيمة على الموتى (ألا ترى) أن مدبرا لو جرح رجلا ثم مات المولى بعد ذلك كانت القيمة في مال المولى وكذلك ان لم يعلم انهما مانًا أولًا لاان قد علمنا ان الجناية من المديرلان قيمته كانت دينا لهم على المولى وما يسمى فيه المدبر ملك المولى وحق غرمائه في ملكه مقدم على حق ورثته وان كان لرجلين مديران لكل واحــد منهما مدير فقطع كل واحد منهما بد صاحبه فيرثا جميما فان سيد كل واحــد منهما يضمن نصف قيمة مدىر صاحبه يوم جني عليه مديره الا أن يكون قيمة مديره أقل من ذلك لان موجب جناية المــدير الاقل من قيمته مدبرا ومن ارش الجناية فان ماتا جميما ضمن كل واحد منهم قيمة مدبره الاأن يكون قيمة مدىر صاحبه أقل فحيننذ يلزمه ذلك لأن كل منهما صار قاتلا لصاحبه نفعل كان منه في حياته فوته بعد ذلك لا بمنع وجوب القيمة على المولى وان مات أحدهما دون الاخر فعلى مولى الباق الاقل من قيمة مدبره ومن قيمة المقتول وعلى مولى المقتول الاقل من قيمة الميت ومن نصف قيمة الحي لانارش الجناية عليه هذا المقدار وانأعتقهما مولاهما بمد الجناية كان على كلواحد منهما الاقل من قيمة مديره وارش حنايته على صاحبه الى يوم أعتق الاخرسيده ولا يضمن الفضل الذي حدث في الجناية بمدالمتق لان اعتاق الحبى عليه عنزلة البر، في انقطاع السراية به لمعنى يبدل المستحق وقد بيناه في الديات مدبر بين رجلين أثلانا جنا جناية فعليهما قيمته على قدر حصتهما فيه لأن وجوب القيمة على المولي لمنعه دفع الرقبة بالتدبير السابق وانما منع كل واحد منهم نقدر ملكه فيلزمه من القيمة نقدر ذلك وكذلك لو كان أحدهما دبر نصيبه منه واختار الآخر تركه على حاله في قول أبي حنيفة لان التــدبير عنــده يتجزأ الا أن الآخر لايخاطب بالدفع أو الفداء في نصيبه لانمدبر البعض لا يحتمل التمليك كمعتق البعض فتيعذر عليه دفع نصيبه كما يتمذر عليه نصيبه مدير بين رجلين على أحدهما جناية فعلى الآخر نصف قيمته له لان قيمنه نصيب المجنى عليه فما يكون موجبا للمال عليه هدر وجناية نصيب صاحبه عليه ممتبره (ألا ترى) أنه لو كان محــل الدفع كان مخاطب صاحبه بدفع نصيبه اليه فكذلك يخاطب بدفع نصف القيمة اليه اذا كان نصيبه مدبرا فان أعطى ذلك بامر القاضي ثم جني المدىر على أجنى فعلى المولي المجنى عليه نصف قيمة المدير للاجنى لأن الجنابة الاولى لم تثبت في نصيبه فكانه لم يوجد من نصيبه الاأهـذه الجناية على الاجنبي فيغرم نصف قيمته له فيكون النصف الباقي فما أخذه المولي الحبي عليه من صاحبه يقتسمانه على مقدار انصاف جنانتهما لأنه اجتمع في ذلك النصف جنايتان والمولى لا يغرم بجنايات المدبر وان كثرت الاقيمة واحدة وقد غرم قيمة نصيبه للمجنى عليه مرة فلايغرم شيأ آخر ولكن ماغرم يكون مشتركا بينهمالان الاجنبي قد وصل اليه نصف حقه فان ما بقي نصف حقه والمولى المجنى عليه ما تثبت من الجنابة عليه الا نصفه فكان هذا النصف بينهما نصفان فانجني المدبر بعد ذلك جناية مالية لم يكن على الموليين بسب هذه الجناية شئ آخر لان كل واحدمنهماغرم قيمة نصيبه مرة ولكن الأخريب المولي المجنى عليه الاول فيكون ما أخــذه المولى والاول بينهما وبينهذا الآخر يضرب فيه كل واحدمنهم بنصف حقه ويكون ما أخذ الاول أيضامن المولى المجنى عليه بينه وبين هذا الاخر يضرب كل واحد منهما فيه منصف الجناية لاستواء حقهما فيه وكذلك ان جني بعد ذلك جنايةأخرى فهو على هذا القياس والمعنى الذي بينا يبم الفصول كلها واذا جني المدبر على أحد مولييه جناية تزيد على قيمته فغرم شريكه له نصف قيمته بامن القاضي ثم جني المدر على الاخر فغرم شريكه له نصف قيمته بامر القاضي ثم جني على اجنبي جناية فانه يضرب مع كل واحد من الموليين فما في مده منصف الجناية لان كل واحد من الموليين غرم قيمة نصيبه بجناية المدمر مرة فلا يغرم شيأ آخر ثمحق الاخر استوى مجق كل واحد من الموليين في النصف الذي وصل اليه من القيمة فكذلك نقسم كل نصف بينه وبين من في بده نصفان رجل مات وترك مديرًا لا مال له غيره فجني المدير جناية فعليه أن يسعى في الاقل من قيمته ومن ارشالجناية ويسمى المدىر في ثلثي قيمته في قول أ بي حنيفة لان بموت المولى عتق ثلثه بالتدبير ولزمه السماية في ثلثي قيمته والمستسمى عنزلة المكاتب عنده وجناية المكاتب توجب عليه في كسبه الاقل من قيمته ومن ارش الجناية وعلى قولهما حر عليه دىن فجنالته تكون على عاقلته وعاقلته عاقلة مولاه ثم عند أبي جنيفة حكمه في الجناية كحركم المكاتب حتى اذا جني جنايتين قبل أن يقضي القاضي عليه بشئ فليس عليه الاقيمة واحدة الاأن يكونالقاضي قضيعليه للاول بالقيمة تمجنيجناية أخرى فحينئذ تلزمه القيمة للثانى وعلى قول زفر لافرق بين ماقبل القضاء وبين ما بمده وهو قول أبي نوسف الاول وقد بيناهذا في الديات وفيــه اشـكال ها هنا فان في المـكاتــ جملنا جنايته في رقبته لتوهم دفعه بالجناية بعد العجز وهذا لا شحقق في معتق البعض فكان ينبغي أن يكون موجب جنايته القيمة فىذمته التداءسواء قضى مها القاضي أو لم يقض ولكنا نقول الدفع هاهنا متوهم أيضا فان من العلماء من يقول معتق البعض يستدام فيه الرق فيما بقي منه ويكون محتملا للتمليك والتملك فان اجتهد القاضي هذا القول حكم به عند عجزه عن الاداء بعد حكمه فلهذا تتعلق جنابته برقبته كما تتعلق مجناية المكاتب الا أنهما يفترقان في فصل وهو أن هذا المدىر لو مات بعد جنابته قبل أن يسعى في ثلثي قيمته للورثة وعليه دين فان ماتركه بين أصحاب الجناية وأصحاب الدين الذين لهم عليه بالحصص بخلاف المكاتب فقد بينا أن هناك اذالم يقض القاضى بالجناية على المكاتب حتى مات وعليه دين كان صاحب الدين مقدما على صاحب الجناية لأن هناك بموته عاجزا تنفسخ الكتابة ويبطل حق ولى الجناية فكان صاحب الدين أقوى من هذا الوجه وهذاالمعنى لا يوجد هنا فان بموته لاينفسخ السبب الموجب للسـماية

عليه ولكن تتحول حق ولى الجناية الى القيمة باعتبار الناس عن الدفع سواء كان قضي القاضي بالدفع أولم يقضفانهذا كانمساويا لصاحب الدىنولو ترك ولدا لهمن النه ولم يترك مالا يسمى الولد فيما على أبيه لا نه عنزلة ولدا لمسكاتبة وقد بينا أن الولد هناك بعد موت أبيه يسمى في مدل الكتابة وفيما كان على ابنه لا صحاب الدين والجناية فان كان المدبرقد سمى فيما قد كان للورثة ولم يقض القاضي عليه بالجنايةحتى مات الاب يسمى فى ثلثى قيمة أبيه لان هذا عنزلة بدل الكتابة وفيها على أبيـ لاصحاب الدين والجناية فان كان المدير قد سمى فيها قد كان للورثة ولم يقض القاضي عليه بالجناية حتى مات الاب لم يسم الابن في شيء لان الاب عتق باداء ثلثي قيمته الى ورثته والولدعتق بعتقه وآنما كان يجبعليه السماية لتنفيذ العتق بالاداء فاذا عتق بالاول في حياته لم يطالب بشئ من دمن أبيه كما لا يطالب به سائر ورثة أبيه رجل أوصي بمتق عبد له يخرج من ثلثه تم مات الموصى فجني العبد جناية بعد موته قال بدفعه الي الورثة وتبطل الوصية أو يفدونه متطوعين من أموالهم ويعتقونه عن الميت لان الوصية بالعتق لا تصير منفذة بدون التنفيذ فجني بعد موت المولى قبل أن يعتق كان هو عجل الدفع وهو مبقي على محل ملك المولى فيخاطب من يخلف المولى بالدفع واذا دفعه بطلت الوصية لفوات محلها فاذا اختار فداه فهومتطوع في ذلك في غير محله عليه فهو كما لو تبرع أجني بالفـداء عنه واذا ظهر عن الجناية يعتقء الميت كماكان يعتق قبل الجناية فان لم بكن له مال غيره وفدوه أعتق واستسمى فى ثلثى قيمته لان الوصية بالعتق انما تنفذ من ثلثه وجناية المدىر الذى عنزلة جناية مدبر المسلم لانه مانع دفع الرقبة بالتدبير السابق كالمسلم فان الذمي ملزم أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات فليس له أن يتبع مدبره كما ليسله أن يتبع أم ولده وسواء ما جنبي قبل اسلامه وما جني بعد اسلامه ما لم يقض عليه بالسماية لمولاه الذمي من أجل اسلام المدبر لان نفس الاسلام لايضرمالم يقض عليه بالسماية (ألا ترى) ان مولاه لو أسلم بقي مديرا له على حاله فيكرون موجب جنايته على مولاه فان قضى القاضي عليه بالسماية في قيمته ثم جني كان عليـه في كسبه الاقل من قيمته ومن ارش الجناية لانه صار عنزلة المكاتب بقضاء القاضي (ألا ترى) انمولاه لو أسلم بعد هذا بقي هوفى حكم المكاتب يعتقباداء القيمة الا ان يعجز عنها فيكون هوفى جنابته كالمكاتب وهذا بالاجماع أما عند أبي حنيفة فلان المستسمى بمنزلة المكاتب بقضاء القاضي وأما عندهما فلانه انما يسمى ليعتق بخلاف معتق البعض وأما مدبر

المبد الحربي المستآمن فان كان ديره في دار الحرب ثم جني العبد في دار الاسلام قيل للحر في ادفعه أوافده لان التدبير في دار الحرب باطل بمنزلة الاعتاق فان الحربياذا أعتق عبده في دارالحرب كان عتقه باطلا واذا أخرجه الى دار الاسلام كان له أن نتبعه فكذا اذا دىره فى دار الحرب كان له أن يتبعه في دار الاسلام وان كان بمحل التبع يخاطب مولاه في جنايته بالدفع أوالفذاء وان كاندبره فىدار الاسلامفهو بمنزلة مدير الذىملان تدبيره فىدارالاسلام صحيح كاعتاقه فيتعذر له دفع الرقبة ويلزمه القيمة بجنايته ديناعليه فان دبره فى دار الاسلام م لحق الحربي بدار الحرب والعبد في دار الاسلام م جني جناية لم يكن على العبد منها شي لان موجب جناية المدير القيمة دينا في ذمة مولاه والدين في ذمة الحربي لا تعلق له عدبره فان رجع الحربى بامان أو مسلماأو أسلمأهل دارهأخذه بقيمته كمايؤخذ بسائر الديون الواجبةعليه فان سي الحربي فالمدىر حر لان نفســـه "بـدلت بالسي من صفة المالــكية الى صفة المملوكية وذلك كموَّله حكمًا فيمتق به مديره لان الحرية حياة والرق تلف ولانه بالرق خرج من أن يكمون أهلا للملك فلا يبقى المدبر على ملكه ولا يحتمل النقل الى غيره فيعتق لهذا والجناية تبطل لأنها كانت دينا عليه والحربي اذا سي عليه دين يبطل وقد بينا هذا في المآذون وان قتل المولى ولم يسب أو مات فالمدر حر وليس عليه شئ من السعاية للمسلمين ولا لورثة الحربي لان حـك الامان باق في هـذا المدىر ولاحرمة لحق ورثته من أهل الحرب فلا يجب على المدىر السماية لحقهم ولكنه مدىرمات مولاه لاوارثله فيعتق كله من غير سماية واذا فقاً الحر عين مدبر أو أم ولد أو مكاتب أو قطع يديه أو أذنيه أو زجليه كان عليه نقصان ذلك لان ايجاب جميع القيمة على الجانى غير ممكن ها هنا فان شرط وجوب جميع قيمة الدية دفع الجثة بدليل أنه لو كان قنا فغرم الجانى جميع القيمة بهذه الجناية سلمت له الجثة واتخاذ هذا الشرط متعذر في هؤلاء فيكون الواجب نقصان المالية بمنزلة مالو جني على المملوك جناية ليس لها ارش مقدر فانه بجب نقصان ولو فمل ذلك بمبدبأن فقأ عينه أوقطع بديه كانعليه قيمته كاملة فاذا أخذها المولى دفع اليه الجثة عندنا وقال الشافعي ليس عليه دفع الجثة الى الجاني ولكن يأخذ منه القيمة ويسلم له الجثة لان القيمة بدل عن الفائت خاصة فان الجناية على الماليك عنزلة الجناية على الاحرار ولهـذا يقدر مدل طرفه بكمال بدل نفسه كما في الحريم الواجب في حق الحر يكون بدلاً عن الفائت دون القائم فكذا منه في حق العبد وهذا على أصله مستقيم فانه يجمل

طرف العبد مضمونابالقصاص بطرف الحر والأأجمنا على أنه لو قطم أحدى اليدين من العبد بغرم نصف القيمة ولا علك به شيأ من الجثة بل يكون ذلك بدلا عن الفائت خاصة فكذلك اذا قطع اليدين اعتبارا للكل بالبعض وأصحابنا يقولون يوفر على المولي كمال بدل ملكه وملكه محتمل للنقل فلا محتمل للبدل على نفسمه على ملكه كالفاصب إذا أخذ منه المفصوب القيمة بطريق الصاح بالاتفاق أو بقضاء القاضي عندنا وهذا لان البدل والمبدل لانجتمعان في ملك رجل والضمان انما يجب جبرا للفائت فم بقاء أصل ملكه فى العين لا يملك ايجاب الضمان بطريق الجبران ثم الدليل على أن الواجب هاهنا بدلءن جميع العبد لآن الواجب يقدر عالية العبد وان العبد صار في حكم المستهلك لفوات منفعة الجنس منه ولو كان مستهلكا حقيقة كان الواجب من القيمة بدلا عنه وكمذلك أذا صار مستهلكا حكما وأذا ثبت أن الواجب بدل عن الكل فيملك به ما يحتمل التمليك دونمالا يجتمله والجثة وان كانت مستهلكة حكما فهي عل التمايك كان ما اذا كانت مستهلكة حقيقة فأما في الحرلا يكن أن مجمل عقابلة الجثة اذلا قيمة للحربي الحر لانجمل القيمة بمقابلة الجثة انما مجمل ليتملك والحر لامحتمل ذلك فلو جملنا الدية عقابلة الجثة اغانجفل ليتمكن من اتلافه الجثة وهذا لا وجه له فأما اذا قطع احدى اليدين من العبد فهناك الجثة قائمـة حقيقة وحكما لبقاء منفعتها فيجمل الواجب عقابلة المتلف خاصة وهذا لان الواجب جزء من مالية المهتق والفائت جزء من المين فيه كن جمل الجزء عما المالة الجزء وها هنا الواجب جميع مالية المين والفائت جزء من المين حقيقة وجميـم المالية لا يمكن أن تجمل بمقابلة الجزء فلهذا جعلنا القيمة بمقابلة الكل يوضحه أنه اذا غرم نصف القيمــة بقطع احدى اليدين فأما ان ملك نصفا معينا من جانب اليد المقطوعة ولحيو ان لا محتمل ذلك أو نصفا شائمًا من جميع العبد فيكون ذلك ثلاثة ارباعه معنى لان اليد من الآدى نصفة وقد فات النصف وملك نصف مابقي فذلك ثلاثة أرباع ولا يجوز أن يسلم ثلاثة أرباءه بضمان نصف القيمة فأما هاهنا الواجب جميع مالية العين ولا يسلم له الاجميم مالية العين تمليكا واتلافا فان أبى المولى ان يدفع الجثة لم يكن له أن يرجع بشي على الجانى فى قول أبى حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله له أن يرجع بنقصان المالية وفى ظاهر المذهب عندنا الخيار ثبت للمولي بينأن يدفع الجثة ويأخذالقيمة وبين أن يمسك ويأخذ النقصان وكان أبو بكرالاعمش رحمه الله يقول الخيار للجانى بين أن يأخــذ الجثة ويغرم القيمة وبين أن يغرم النقصان

ولا يأخذ الجثة لان الضمان عليه فالخيار في مقدار مايلزمه من الضمان اليه والاصحهو الاول ووجه قولهما أن العبد في حكم الجنابة على أطرافه عنزلة المال حتى لانتملق القصاص بالجناية على أطرافه محال ولا تتحمله العاقلة وتجب بالغة ما بلغت فعرفنا انه عنزلة المال وفي الجناية على الاموال يثبت الخيار للمالك عنزلة ما لو خرق ثوب انسان خرقا فاحشا أو قطع بعض قوائم دابة الغير كان اصاحبها الخيار بين أذ يضمنه جميع القيمة ويسلم العين اليه وبين أن يضمنه النقصان فهذا مشله وهـذا بخـلاف الجنابة على الحر لانه لاعكن النقصان في بدل نفســه بالجنابةعلى طرفه وهاهناء كمن النقصان من مدل نفسه بالجناية على طرفه فيعتبر النقصان هاهنا (ألا ترى) أن في الجناية على المدير يعتبر نقصان المالية لتعذر الدفع فكذلك في الجناية على القن فاذا امتنع دفع الرقبة التحق بما لو كان الدفع متمذرا والدليل عليه أن البائع لو قطع مدى المبيع قبل القبض واختار المشـترى امضاء المقدفانه يسقط عنه من الثمن حصة نقصان المالية لهذا المنى ان يقطم اليدين النقصان في مدل نفسه فيعتبر ذلك النقصان من قيمة التمن فكذلك ها هنا وأبو حنيفة يقول الجناية على بني آدمان أوجبت كمال بدل النفس لا يكون موجب النقصان كما في الجناية على الاحرار وهذا لان كمال بدل النفس وجويه بالنص والنقصان انما يكون بطريق الاجتهاد والحذر والاجتهاد في غير موضـم النص فمم وجود النص لامـني لاعتبار النقصان وبهفارق المدبر لان ما وجب هناك جميع بدل النفس بالجناية على أطرافه (ألا ترى) انه ليس للمولى أن يأخذ القيمة فوجب اعتبار النقصان بطريق المصير الى الاجتهاد في غير موضع النص وكذلك في جناية البائم لان مع امضاء المشترى المقد لا يجب جميع بدل النفس مجناية البائع فاعتبرنا منها النقصان لذلك وحقيقة الممنى فيه وهو ان الجنايةعلى اطراف الماليك من وجه عنزلة الجناية على الاموال ومن وجه عنزلة الجناية على الاحرار (ألا ترى) أنه يجب جميع بدل النفس بقطع الطرف وأن الاطراف تابعة للنفس فاذا كان معني النفسية ممتبرًا في الجنالة على نفس المملوك فكذلك في الجناية على أطرافه وما تردد بينأصلين توفر حظه عليهما فلشبهه بالجناية على الاموال قلنا اذالم يكن محل الدفع بجب النقصان ولشبهه بجناية الاحرار قلنا اذا وجب كمال بدل النفس لا يعتبر النقصان فاذا تبت ان الواجب ها هنا هو القيمة دون النقصان عن شرط اســـتيفاء جميع القيمة تسلم الجثة فاذا منع المولى هذا الشرط باختياره لم يكن له أن يرجع بشي كما لو كسر قلب فضة لانسان فان لصاحب القلب أن يضمنه

قيمة القلب مصوغا من الذهب ويسلم اليه المكسور واذا أمسك المكسور لم يكن له أن يرجم عليه بشي لأنه منع ايجاد شرط سلامة القيمة له فيكون كالمبري، له عن ضمان القيمة فكذلك هاهنا رجل غصب مدىر رجل فقتل عنده قتيلا خطأتم رده على المولى فعلى المولي قيمته ويرجم مه على الغاصب لأن ذلك لزمه مجناية كانت عنده (ألا تري) أن المفصوب لو كان عبدا فدفعه المولي بالجناية رجع بقيمته على الغاصب وكذلك لو كانت جنايته على نفس عمدا فقتله عند المولي رجع على الغاصب تقيمته قنا كان أو مديرا لانه تلف بسبب كان عنده فان غصب المدير رجل آخر فقتل عنده قتيلا آخر خطأ فليس على المولى شي لانه غرم القيمة بسبب جنايته من ولكن ولى الجناية الثانيـة يتبع ولي الجناية الاولي فيأخذ منــه نصف تلك القيمة ثم برجع المولي على الغاصب الآخر بنصف القيمة وهو ما أخــــذه ولى الجناية الثانية فيدفعه الى ولي الجناية الاولى لانالاول استحق جميح القيمة فارغا ولان الثانى انما يستحق نصف الجناية على الاول بجناية المدبر عند الغاصب الثانى الاأن الرجوع بسبب الغصب وقد كان بين المولى والغاصب الثانى فهو الذى برجع بنصف القيمة وبدفعه الى ولى الجناية الاولى ولوغصب مديرا فقتل المدبر الغاصب أوعبده أو رجلا هو وارثه لم يكن على المولى المدبر من ذلك شيء في قول أبي حنيفة لأن المدير يضمن بالفصب وقد بينا في كتاب الديات ان جناية العبد المفصوب على الغاصب وعلى ماله هدر عنــد أبى حنيفة لان اعتبارها لا نفيد شيأ فقرار الضمان يكمون على الغاصب فكذلك المدبر ولو جني المدبر عندالغاصب على مولاه جناية ففي قول أبي حنيفة يمتبر جنايته فيجب الضمان على الغاصب وفي قول أبي نوسف ومحمد جنايته على مولاه وعلى مالءولاه هدر وقد بينا ذلك في الديات في العبد فكذلك في المدىر وكلامهما فيه أوضح فالمدير بالضمان لايصير مملوكا للغاصب وأم الولد فى جناياتها والجناية عليها منزلة المسدىر لانه تتعذر دفه ما بالجناية بسبب لم يصر المولى مه مختارا وفي وجوب ضمان أم الولد بالغصب اختلاف معروف بينأ فىحنيفة وصاحبيه رحمهم الله وكذلك فى وجوب السماية عليها بعد ماعتق نصيب أحد الشريكين منهاولو أن أمة بين رجلين دبرهاأحدهما ثم وطئها الآخر فجاءت بولد فادعاه الواطيء ثبت نسبه منه في قول أبي حنيفة لان التدبير عنده تجزأ فنصيب المستولد باقءلي ملكه وذلك كاف لثبوكنسب الولد منه بالدعوة وعليه نصف قيمة الولد ونصف قيمة عقر الاملانه وطئها وهي مشتركة ولم يتملك نصيب شريكه منها لاجل التدبير فيصير الولدمقصودا

بالاتلاف ولهذا يضمن نصف قيمة الولد مع نصف العقر لشريكه وجنايتها عليهما أو على غيرهما بمنزلة جناية مدبر هو بين اثنين في الحيكم فان مات الواطيء منهما عتق نصيبه منها ويسمى الدخر في نصف قيمتها مدرة لان الاستيلاد لم شبت في نصيب الشريك فان مات المدير منهما عتق نصيبه اذا كان يخرج من ثلثه ولا سعاية عايها للمستولد لان نصيبه أم ولد ولا سعاية على أم الولدلمولاها عنده وفي قول أبي يوسف ومحمدهي مدبرة كلها للاول لان التدبير عندهما لانتجزأ وعليه نصف قيمتها للواطىء لانه يملك نصيبها منه بالتدبير وجنايتها عليه وولدها له لم يثبت نسبه من الواطيء لانهانما استولد مدبرة الغير الاأن الحد يسقط عنه للشيهة فيلزمه العقر للمدبر ولا يثبت نسب الولد من الواطيء واذا جني المكاتب جنايات ثم أعتقه سيده فعلى المكاتب الاقل من قيمته ومن ارش الجناية دينا في ذمته لان جناياته كانت متعلقة برقبته وقد محولت الي ذمته لوقوع الناس عن دفعه بسبب العتق الا أن المولي لا يصير ضامناشيأ لانه مأأتلف على أولياء الجناية شيأ فانهم قبل العتق كانوا يطالبونالمكاتب بالاقل من قيمته ومن ارش الجناية في كسبه وذلك باق لهم بعد العتق فان قضي عليه بذلك فرضي بعضهم جاز ما فعل ولم يشركهم الآخرون في ذلك لان دين كلواحد منهم في ذمته وهو حر والحر يملك تخصيص الفرماء بقضاء دينه وهو كدين آخر على المكاتب لاناس وكذلك او فعل ذلك وهو مكاتب لانحق كل وأحد منهم في ذمته وهو قضاء ديونه من اكسابه بمنزلة الحر ولو لم يقض عليه بالجناية حتى عجز فأعتقه المولى وهو يعلم بهاكان مختارا لانه بعد العجز كان مخيرا بين الدفع والفداء فاذا منع أحدهماصار مختارا للآخر اذا كان عالما مها وان لم يكن عالما فقدصار مستهلكا للرقبةفعليه قيمته وكذلك لو جني وهو مكاتب ثم عجز قبل القضاء فجني جناية أخرى فهما سواءفيه لانجنايته متعلقة برقبته فيخلص المولى يدفع الرقبة اليهما قبل الاعتاق ويدفع القيمة بعد الاعتاق ان كان لا يعلم بالجناية وان كان يعلم بها فهو مختار للارش فيها مكاتبة جنت جناية تم جنى عليها بعد ذلك ثم عجزت قبل أن يقضى عليها وليها فالمولي بالخيار ان شاء دفعها وان شاء فداها فان فداها فقد ظهرها عن الجناية فيتبع الجاني عليهما بالارش ان كازذلك لم يأت على جميع قيمتها وان أتى على جميع قيمتها من نحو فقء العينسين أوقطع اليدين أو جدع الانف وقد برات من ذلك فالمولي بالخيار ان شاء دفعها الى الجاني وأخذمنه قيمتها وان شاء أمسكها ولا شيء عليه في قول أبي حنيفة وفي قولهما يرجع عليه بنقصان قيمتها وقد بينا هذا

وان اختار دفعها الى الحبى عليه قام المجنى عليه في الجناية عليها مقام المالك فيتبع الجاني بارش الجناية أن كان لا يأتي على جميع قيمتها وأن كان يأتي على جميع ذلك فهو بالخيار أن شاء دفعها اليه وان شاء أخذ قيمتها وان شاء أمسكها ولا شيء له بمنزلة عبــد جني على رجل جناية ثم جني عليه جناية ثم دفعه المولى بجنايته كانت الجناية على العبد المدفوع اليه العبدفكذلك في المكاتب والارش مخالف للولد فان المكاتبة لو ولدت بعــد الجناية ثم عجزت فدفعها المولي كان الولد للمولى وارش الجناية يكون للمجنى عليه لان الارش بدل جزء وكان تملق حق المجنى عليـه به وحكم البدل حكم المبدل والولد ليس ببدل عن شئ تعلق به حق المجنى عليه ولكمنه زبادة تولدت علىملك المولى فيكون سالما للمولى واذاجني المكاتب جناية فقضي عليه بها تم جني أخرى فلم يقض عليه بهاحتى عجز أو جناها بمد العجز وعليه دين قان المولى مدفعه بهذه الجناية ويتبعه صاحب الدين والجناية المقضى بها فيباع فيهما لأن جنايته متعلقة برقبته مالم يتصل به القضاءوقدصارت الاولى دينا في ذمته بالقضاء ققد اجتمع بعدالعجر دين وجنابة فيبدأ بالدفع بالجناية ثم يباع فيالدين لمراعاة الحقين وجناية المكاتب على مولاه وعلى الاجنبي سواء ما لم يسجز لان موجب جنايته في كسبه والمولي في كسبه كأجنبي آخرةبــل المجز فاذا عجز بطلت جنابته على المولى لان المولى صار أحق بكسبه فلا يجوز أن بجب له الحق في كسبه بسبب الجناية (ألا ترى) انه لوجني عليه بمد المجز كان هدرا فكذلك اذا جني قبل المجز ثم عجز فان كِان قد قضي عليه بجناية المولي والاجنبي وهما سواء ثم عجز بيم نصفه في جناية الاجنبي العبد لان حقكل واحد منهما كان في نصف القيمة دينا عليه وبالعجز يسقط نصيب المولى لان المولي لا يستوجب على عبده دينا والكن لا يزداد به حق الاجنبي فيباع نصفه في دين الاجنبي لهذا الا أن يقضي المولي عنه نصف القيمةوان كان قضي بجناية المولى عليه ثم جني على الاجنبي فقضي بها أيضائم عجز بيعت رقبته كلما في جناية الاجنبي لان كل واحد منهما استوجب جميم القيمة دينا في ذمته وبالعجز يسقط دين المولى ويبقى دين الاجنبي فيباع فبه الاأن يقضى المولى عنه رجـل قطع يد مكاتبه فقضى عليه بذلك والمكاتبة الى أجل ثم جنى المكاتب جناية على رجل فقضي عليه بها ثم عجز فرد في الرق قال لا تبطل جناية المولى على المكاتب ويباع المكاتب في جناية الاجنبي فان لميف، أو قطع بهارجع فما على المولي لان نصف القيمه كان دينا له على المولي عنزلة كسبه وكسبه بعد العجز لا يسلم للمولي ما بقي عليه

دين والقيمة لولي جنايته دين عليه فيباع فيه فاذا لم يف ثمنه بالقيمة رجع بمابتي على المولى وهو عَنْزُلَةً مَكَاتَبِ اسْتَهِلَكَ لَهُ مُولَاهُ أَلْفُ دَرْهُمْ وَعَلَيْهُ دِينَ أُولِيسَ عَلَيْهُ دِينَ ثُمُ استدان بعد ذلك دينا ومكاتبتــه الى أجل ثم عجز أو مات اتبع المولى بذلك فكان بين سائر غرمائه بالحصص لأن كسبه لا يسلم لمولاه مِا لم يفرغ من دينه فان كان المكاتب جني على أجنبي وقضي عليه بذلك تم جنىعليه المولى جناية فقضي عليه بهاشم عجز بيم العبد فيدين الاجنبي فان وفي والا نظر الى ما نقص من قيمة العبديوم جني المكاتب فيضمن المولي الاجنبي الاقل منه ومن ارش جناسه لان المولي مجنايته أتلف جزأ قد تعلق بهحق وليالجناية وبقضاء القاضي صارت القيمة دينا في ذمته لولى الجناية فيقضي من عنهوكسبه وما وجب على المولى بمنزلة كسبه فاذا لم يف أمنه بدينــه ضمن المولى ذلك إلولى الجناية (ألا ترى) ان عبــدِا لو جني جناية ثم جني عليه المولى وهو لا يعلم بجنايته تم اختار دفعه ضمن ما جني عليه واستوضح هذا كله بمكاتب عليــه دين ألف درهم واستهلك له مولاه ألف درهم ثم استدان بمد ذلك القائم مات ولم يترك مالا غير الدين الذي على مولاه أتبع الغرماء جميما الاولون والآخرون المولى تلك الالف حتى يأخذونها فيقسمونها ولوكان الدين يبطل فيما سبق عن المولى لم يكن على المولى في هذه الفصول شيأ الا للغرماء الاولين فهذا يوضح لك جميع ماسبق رجل جني على مكاتبه جناية ثم مات المكاتب وترك ولداولد في المكاتبة ولم يدع شياً فانه يرجم على الابن من المكاتبة بقدر ارش الجناية لان ذلك كان دينا على المولى للمكاتب وقد بقيت الكتابة لما خلف ولدا فيصير المولى مستوفيا ذلك القدر من بدل الكتابة بطريق المقاصة لان في حال حياة المكاتب انما كان لاتقم المقاصة لمكان الاجل في مدل الكتابة وعوته سقط الاجل في المال الذي خلفه كمالو ترك وفاء واذا صار المولى مستوفيا ذلك كان على الولد ان يسمى فيما بقي من بدل الكتابة فان كان على المكاتب دين يقضي على المولى بالارش فيؤخذ منه ويؤدى الى غريم المكاتب لان ماعلى المولى بمنزلة كسب المكاتب والدين في كسبه مقدم على بدل الكتابة بعد موته فيمنع ذلك وقوع المقاصة ولكن يأخذه الغريم من المولى ويسمى الولد فيما بقي من الدين والمكاتبة لانه قائم مقام أبيه فيماكان واجباعلي أبيه ولوجني المكاتب علىمولاه جناية فقضي عليه بقيمته والجناية كشر من القيمة ثم أعتق المولي نصفه فهذا وما لو أعتق كله سواء ولو أعتق كله بعـــد القضاء عليه بالجناية بقي ذلك دينا عليه يسمى فيهلمولاه لأنه قبل المتقكان يسمى فيه فلا يزيده العتقالا

وكادة فكذلك اذا أعتق نصفه ويسمى في قول أبي حنيفة مع ذلك في الاقل من نصف القيمة ومن نصف المكاتبة لان المتق عنده يتجزأ فيجب اخراج الباقي الى الحرية بالسماية وانما يلزمه الاقل لانه هو المتيقن به واذا قتــل العبد رجلا خطأ ثم كاتبه المولى فالكتابة جائزة ان علم المولي بالجناية أولم يعلم لانه باق على ملكه بعدالجناية والمولى متمكن من التصرف فيه (ألا ترى) انه لو وهبه أو باعه بعد ذلك منه لم تكن الجناية بعضها فكذلك اذا كاتبه فان كان المكاتب يملم بالجناية فهو ضامن للارش لانه منع بالكتابة دفع الرقبة فيصيربه مختارا للارش ويستوى ان عجز المكاتب أولم يمجز وعن أبي يوسف قال ان لم يخاصم في الارش حتى عجز كان للمولى أن يدفعه بالجناية بخلاف مااذاخوصِم وقضىالقاضىبالارشلان الكتابة لاتزيل ملك المولي وهو يعرض الفسخ ففيــه لا يكون اختيارا للارش وانما يتم به الاختيار اذا تأكد بقضاء القاضي لان المنم من دفع الرقبة انما يتحقق بعد المطالبة فاذا عجز قبل القضاء صارت الكتابة كان لم تكن والكتابة كانت تمنعه من دفعه بالجناية واقدامه عليه مع علمه بالجناية يكون اختيارا للفداء لبيعه رقبته من انسان فانه وان فسيخ البيع بقضاء القاضي لم يسقط الارش عن المولي وان كان كاتبه وهو لا يعلم بجنايته فعجز قبل الخصومة في الجناية خير المولى بين الدفع والفداء لان المولى ما صار مختارا شيأ هاهنا وانما ينرم القيمة لاستهلاك الرقبة فاذا ارتفع المانع من الدفع قبل قضاء القاضي فقد القدم الاستملاك فيخير بين الدفع والفداء بمنزلة مالو باعه وهو لايعلم بالجناية ثم فسخ البيع بسبب هو فسخمن كل وجه قبل أن يخاصم فىالجناية فانه يخير بين الدفع والفداء وان كاتبه بعد ما قضى به لاصحاب الجناية قبل أن يقبضوه كان باطلاً لان بقضاء القاضي تحول الى ملك ولى الجناية فانمــا كاتبما لا يملك (ألا ترى) انه لو أعتقه أو باعه في هذه الحالة كان باطلا فـكـدلك اذا كاتبه ولو كاتبه وهو لايملم بالجناية فلم يقض بها حتى مات المكاتب ولم يدع شيأ فلاضمان على المولى لانه لماأشرف على الموت تحقق عجزه عن اداء بدل الكتابة فانفسخت الكتابة فزال المانع من الدفع فخرج المولى من أن يكون مستهلكا وصار بمنزلة ما لو عجز في حال حياته ثم مات بعد ذلك فيبطل حق ولي الجنابة لفوات محلحقه ولو مات عن وفاء كانتعليهالقيمةلانعقد الكتابة يبتى بعد موته فيتحقق الكتابة لان عقد الكتابة يبقي ببقاء الولد كما يبقي باعتبار مال خلفه فان عجز فرد في الرق لم

تبطل القيمة عن السيد قال لا في الزمتها اياه ومراده اذا عجز بعد ما قضي القاضي بالقيمة على الولد فأما اذا عجز قبل قضاء القاضي بالقيمة فقد بطلت الجناية لانااولد قائم مقام أبيه وقد بينا أن الاب او مات عاجزًا قبل قضاء القاضي بالقيمة يبطل حقولي الجناية مخلاف ما اذا مات دمد القضاء فكذلك أذا عجز الولد وليس في عنق الولد شيٌّ من حق ولي الجناية لما بينا أن حق ولي الجناية لا يسرى الى الولد واذا كان العبـد بين رجلين فجني جناية فكاتبه أحدهما بغير اذن شريكه فأدى الية المكاتبة تم جاء أصحاب الجناية فان كان علم بالجناية فهو ضامن لنصف الأرش ولو لم يعلم فهو ضامن نصف قيمة العبد لانه في نصيبه كان مخيرا بين الدفع والفداء وكتابته فى نصيبه تنفذفى حق ولي الجنايةو تأكد بإداء البدل فهو وما لو كان العبد كلهسواء وأما الذي لم يكاتب فلا شي عليه لأنه ما أحدث بعد جنابته شيئا يصير به مختارا ولكنه يرجع على شريكه بنصف ما قبض من بدل الكتابة لانه كسب عبد مشترك بينهما ويضمنه قيمة نصيبه أيضا أن كان موسرا ويسمى العبد فيه أن كان ممسرا ثم مدفع ذلك الى أصحاب الجناية لان نصيبه من العبد فات وأخلف مدلا فيدفع الى ولي الجناية الأأن يكون الارش أقل من ذلك وان أعتق نصيبه ضمن نصف القيمة لاصحاب الجناية لانه صار ذلك متلفاً عليهم باعتاقه ولا سبيل لاصحاب الجناية على ما أخذه من المكاتب من نصف ما قبض من مدل الكتابة لان ذلك كسب نصيبه وليس اولى الجناية على كسب الجاني سبيل وان كاتب كل واحد منهما وهما يملهان بالجناية أو كاتبه أحدهما باذن شريكه وهمايملهان بالجناية فكذلك الجواب عندأبي بوسف ومحمدلان الكتابة عندهما لانتجزأ وعندأبي حنيفة الكاتب يصير مختار النصيبه فأما الآذن لا يصير مختارا لان الكتابة عنده تتجزأ في نصيبه فكان هذافي حكالجناية وما لو كاتبه بغير اذن شريكه سواء رجل كاتب عبدا وقد جني جناية ولم يعلم مها تمجنى جناية أخرى فقضي عليه بهائم عجزتم حضر أصحاب الجناية الاولي قال يدفعه المولي اليهم و سبيمه صاحب الجناية الثانية المقضى بها فيباع له فيها لان الجناية الاولى باقية في رقبته بعد عقد الكتابة فان المولى لم يكن عالما بها (ألا ترى) انه لو عجز قبل القضاء دفع مها فكان وجود تلك الجناية قبل الكتابة وبمده شواء وقد تحول حق ولي الجناية الثانية-لان القيمة بقضاء القاضي فحين عجز كان عبدا قد أجتمع في رقبته دين وجنا ية فيدفع بالجناية أو لأنم يباع فى الدين لمراعاة الحقـين وان لم يقض القـاضي بشئ حتى عجز خـيرالمولى بين أن يدفعه بالجنايتين أو يفديه بالارشمنهما واذاقتل المكاتب رجلا خطأتم قتل رجلا آخر خطأثم جاء ولي أحدهما فقضى له بقيمةالعبد ولم يدلم بالجناية الاخرى ثم عجز المكاتب فان نصف قيمة المبد دين للمقضى له في نصف المبد وجميع الجناية الاخرى في النصف الباقي فان شاء مولاه فداه وان شاء دفعه لانالجنانتين اجتمعتا عليه في حالةالكتابةفيكون حق كل واحد منهما في نصف القيمة وآنما قضى القاضي للاول مجميع القيمة لجهله بالجناية الثانية فحين علم بها تبين ان قضاءه فيما زاد على النصف للمقضى له كان باطلافكانهما قضى له الا بنصف القيمة فاذا عجز كان نصف القيمة دينا له في نصف العبـ د'يباع فيـ ه وحق ولى الجنابة الثانيـة في النصف الثانى لانمدام المحول الى القيمة وهو قضاء القاضي فيخير المولى فيه بين الدفع والفداء ولو لم يدجز وأخذ القضى له فيه جميع القيمة ثمحضر الآخر فانه يقضي للآخرعلىالمكاتب بنصف القيمة ويرجع المكاتب على الاول بنصف القيمة لآنه تبين آنه استوفى منه فوق حقه فان حقه كان في نصف القيمة والنصف الآخر للثاني مخلاف ما اذا كانت احدى الجناتين قبل الكتابة وقد غرم المكاتب ما كان منه قبل الكتابة لان هناك موجب الجنابة الاولى على مولاه وموجب الجناية الثانية على المكاتب فلم يجتمعا في حق المكاتب ولهـذا كان قضاء القاضي للثانى بجميع القيمة صحيحا وها هنا موجب الجنابتين على المكاتب والمكاتب لا يلزمه بجناياته الا الاقل من قيمته ومن أرش الجنابة * مكاتب قتل رجلا خطأ ثم قتل رجلا آخر خطأ فةضي عليه باحدى الجنايتين ثم قتل آخر خطأ فانه يكون للمقضى له نصف القيمة التي قضى له مها لان عند القضاء كان الموجود منه جنايتين فحق كل واحد من الموليين في نصف القيمة وقد تحول حق المقضى له الى نصف القيمة بقضاء القاضيثم قضي للثالث بنصف قيمة العبد خاصة لأن نصف القيمة فرغ من الجنابة بتجويل القاضي حق الثاني الي نصف القيمة فيتعلق حق ولي الجناية الثانية بذلك النصف فلهذا يقضى له بنصف القيمة ويقضي أيضا بنصف القيمة للذي لم يقضله بشي بينه وبين الثالث اثلاثًا ثلثاه للاوسط وثلثه للثالث لان في هذا النصف اجتمع حق الاوسط وحق الثالث فان المحول لم يوجد وفي حق كل واحد منهماجني الأأن يقضى لهما بنصف القيمة الا أن الثالث قد وصل اليه نصف حقه فلا يضرب في هذا النصف الاعا بقي له والاوسط ماوصل اليه شي من حقه فهو يضرب بجميع حقه في هذا النصف فلهذا كان النصف بينهما أثلاثا ولو عجز قبل القضاء بالجناية الثالثة فاختار دفعه كان

نصفه بين الثالث والاوسط اثلاثا ثلثاه للاوسط وثلثه للثالث ويكون النصف الباقي للثالث خاصة ويكون حق المقضى له دينا في هـذا النصف لان حق الاول تحول الي ذمته في هذا النصف فتملق به حق الثالث فعند العجز اجتمع في هذا النصف دين وجناية فيدفع بالجناية ثم يباع بالدين في النصف الآخر فقد اجتمع في هــذا نصف وحق الاوســط فيدفع اليهما ويضرب فيه الاوسط بجميع حقه والثالث بنصف حقه لأنه قد وصل اليه نصف حقه فلهذا كان النصف بينهما أثلاثا * مكاتب قتل رجلا خطأ ثم فقاً عين رجل فقضي للمفقوءة عينه بثلث القيمة عليه شمءجز قال يباع الثاث في دين المفقوءة عينه ومدفعه المولى الى ولى النفس أو يفديه بجميع الدية لان حقهما كان تملق له أئلاثا فانحق المفقوءة عينه في خمسة آلافوحق ولي النفس في عشرة آلاف (ألا ترى) أنه لو كان يمحل الدفع كان يدفع المهما أثلاثا فكذلك القيمة في المكاتب يكون بينهما اثلاثا ثمالمحول وهو القضاء وجد فيحق المفقوءة عينه فيصير الشالقيمة دينا له في مالية المث الرقبة يباع فيه بعدالمجز والثلثان حق مولى النفس ولم يوجد المحول فيه حتى عجز فيخاطب المولى بان بدفع اليه ثلثيه أو بفديه بجميم الدية فان لم يعجز حتى قتل رجلا خطأتم عجز فاختار دفعه فاما المقضى له فله ثاث القيمة دينا في ثاث العبد وقد تعلق حق ولي الثالث مذلك الثاث فاجتمع في ذلك الثاث دمن وجناية فيدفع في الجناية ثم يباع في الدمن وأما الثلثان فقد اجتمع فيهماحقولي الاولوحقولي الآخر ولم يوجدالمحول في حقواحد منهما فيدفع اليهما تم يضرب فيه الاول بالدية والآخر بثاثي الدية لانه قد وصل اليه ثلث حقه فانما يقسم ثلثا الرقبة بينهما أخماسا على قدر حقهما ولوجني المكاتب جنايتين فقضي لاحدهما بنصف القيمة فاداها اليه المكاتب ثم قضى للاخر وسلم ما استوفى لا شركة للثانى مع الاول فما قبض لان حق أحدهما تميز عن حقالآخر (ألا تري) آنه تحول حق القيمةالي القيمة وحقالآخر فى نصف العبدحتي لوعجز قبل القضاء بدفع اليه نصفه فلا يكون لهحق مشاركة المستوفى فيما استوفى سواء مات المكاتب أو لم يمت عجز أولم يعجز * مكاتبة قتلت رجلا خطأ ثم فقأت عين آخر ثم ولدت ولدا فقضى عليهاللمفقوءة عينه بثلث قيمتها ثم عجزت فان حق ولى النفس فى ثلثي رقبة الام يدفع أو نفدى لان المحول وهو القضاء لم نوجد فى حقه ويباع الثلث في دين المقضي له فان لم يف الثلث بحقه بيع ثاث الولد فيه أيضا لأن حق الغريم حق قوى فى الامفيسرىالى الولد (ألا ترى) ان أمة مديونة لو ولدت بيم ولدها معها فى

الدين بخلاف حق ولى الجناية وحق المفقوءة عينه صار دينا نقضاء القاضي في الثلث فيثبت في ثلث الولد أيضا فهو نظير مكاتبة عجزت وعليها دين وقد ولدت في مكاتبتها فبيعت في دينها فلم يف تمنها به بيع ولدها فيه أيضًا مخلاف حق ولى النفس ﴿ والذي يوضح الفرق أن حق صاحب الدين يثبت في الكسب فكذلك يثبت في الولد بخلاف حق ولى الجناية وأن كان أنما قضي لولى المقتول على المكاتبة بالسماية في ثلثي قيمتها تم عجزت وقدولدت في مكاتبتها فحق المفقوءة عينه في ثلث رقبتها ان شاء دفعه وان شاء فداه ولا سبيل له على شيء من ولدها ويباع ثلثها للمقضي له فان وفي والابيع ثلثا الولد لان حق صاحب الولد صار دينا بقضاء القاضي والدين يسرى الى الولد وحقصاحب المين في الجناية لم يصر دينا بعد فلا يسرى الى الولد *مكاتب قتل رجلا خطأ فقضى عليه بها ثم جني جنايتين فقضي عليه باحداهما تبرعجز والجنايات مستوية وكلواحدة منهاتأتي على قيمته فان القيمة للمقضى له دين في جميع الرقبة لانه حين تحول حق الاول الى القيمة بقضاء القاضي لم يكن في رقبته جناية سواها فيثبت حقه في جميع القيمة دينا في جميع الرقبة ثم لا يتغير ذلك الحكم بما يكون له من الجناية ونصف القيمة للمقضى له الآخر دىن في نصف الرقبة لان الجنايتين الاخريين تملقتا برقبته فيكمون حق كل واحد من الموليين في النصف وقد تحول حق المقضي له الي نصف القيمة بقضاء القــاضي وبقي حقالاً خر في نصف العبد فيخاطب المولى مدفعه الى من لم يقض له أو الفداء فان فداه طهر هذا النصف عن حق الثالث وانما بقي فيه حق الاول في نصف قيمته فيباع هذا النصف له خاصة وأما النصف الآخر فقدوجب فيه دينان دىن المقضى له الاول ودين المقضى له الثاني فيباع هذا النصف ويقسم التمن بين الاول والثانى أثلاثا لان الاول يضرب فيه بخمسة آلاف فقدوصل اليه نصف حقه والثاني يضرب فيه بعشرة آلاف فانه لم يصل اليه شي مكذا ذكره الحاكم رحمه الله في المختصر قالوالاوضح عندي ان هذا النصف بينهما نصفان لانحق كل واحد منهما بقضاء القاضي حول الى نصف القيمة في هذا النصف فكانا مستويين في ذلك فيكون عُن هذا النصف بينهما نصفين وان دفع المولى نصفه بالجناية بيع النصف المدفوع في دين الاول خاصة لانه اجتمع في هذا النصف دين وجناية فيدفع أولابالجناية ثم يباع في الدين وبيع النصف الباقي للآخرين نصفين لما بينا أن حقهما في هذا النصف تحول الى القيمة وهما مستويان فيه وبهذا تبينان ما ذكره الحاكم في الفصل الاول من القيمة بينهما أثلاثا غلط ولو كان قضي

للآخرين أيضا بقيمــة العبد ثم عجز يبع العبد فكان نصفه تمنه للاول ونصفه للآخرين لان حق الاول ببت في جميم القيمة وحق الآخرين بقضاء القاضي أنما ثبت في قيمة واحدة أيضام مكاتب قتل ثلاثة أنفس خطأ فقضي لاحدهم بثلث قيمته ثم ان أحدالآخرين وهب جنايته للمكاتب ثم عجز المكاتب قال باع ثلثه في دين المقضى له لان حقه بقضاء القاضي تحول الي ثلث القيمة دينافى ثلث المالية ثم يباع الثلث في دينه بعد العجز ويدفع المولي ثلثه الى الثالث ويبقى ثلثه للمولي لاحق لهما فيه لان القـاضي حين قضي لاحــدهم بثلث القيمة فقد قضي بالقيمة بينهم أثلاثا الا أن حق الثاني لم يتحول الى القيمة بعد فان عجز دفع المولى اليه من العبد عقدار حقه وهو الثلث والثلث منه كان حق الواهب وقد اسـقطه بالهبة فيبقى للمولى (ألاتري) أن عبد الوجني جنابتين فعفا أحدهما عن جنابته كان نصفه للسيد لهذا المعني اذحق كل واحد منهما في نصفه فحصة العافي تسلم للمولى وفي حصة الآخر يخاطب المولى بالدفع أو الفداء وكذلك أن كان المكاتب جني جنايتين فعفا أحــدهما عنه وقضي للاخر محقه ثم عجز بيم للا خر نصفه في دنــه منــه ويبق العبد سالما للمولى وهو حصة العافي وكذلك ان كان في بد المكاتب مال يني بدين المقضى له قضى دينه وسبقي سالما للمولى ان كان الآخر قد عفا وان لم يكن عفا خوطب المولى بدفع نصيبه اليه أو الفداء وان كانما في يده لايني بحق المقضى له بذلك ثم بيع بقدر نصيبه ثلثا كان أو نصفا فما بقي له من الدين فان كان عليه دين سوى ذلك تحاصا في هذا المال لاستواء حقهما فيه ثم بباع ما بقي من المبد في دين صاحب الدين لان دينه تعلق مجميع الرقبة فلا يسلم شيء من الرقبة للمولى ما لم يصل الي الغريم كمال حقهواذا ولد للمكاتب في كتابته من أمة له ولدفقتله رجل خطأ كانت قيمته للمكاتب لان من دخل في كتابته صارتبعاله(ألا ترى)أنه أحق بكسبه يأخذه فيقضي نه من دين الكتابة فكذلك هو أحق سبدلرقبته واذا كان للمكاتبة ولدولدته في المكاتبة فجني الولد جنايةقضي عليـــه بالجناية ولم يلحق الام منها شي لان الولد لما دخل في كتانتها صار مكاتبا للمولى لانه لو أعتقه سفذ عتقه فيه وجناية المكاتب توجب عليه الاقل من قيمته ومن أرش الجنابة ولا بقال ان الام أحق بكسبه فينبغي أن يكون موجب جنابته عليها لأنها انما كانت أحق بكسبه لتؤدي منه مدل الكتابة فتجمل المتق لنفسها وله حتى أن ما وراء ذلك من الكسب يكون للولد عنزلة مكاتب آخر للمولى وضمان المكاتبة ديناعلى المكاتب باطل في رقهافان عتقت جاز ذلك الضمان

عنزلة العبد اذا ضمن مالا عن انسان تمءتق أخذ بذلك الضمان وكذلك ان ضمنت دينا آخر على الولد منه لم يصح ضمانها في حال رقها فان عتقت كان ضمانها صحيحا لزوال المانع وهوالرق واذا كانالعبد وامرأتهمكاتبين كتابة واحدة فولدتولدا ثم قتلهالاب فعليه قيمته للام لان الولد دخل في كـتابتها فانه جزء منها بتبعها في الرق والحرية فكذلك بدل الرقبة وكذلك في الكتابة وجنايةالابعلى الولد كجناية أجنبي آخر ولو فتلهأجنبي آخركان عليه قيمته للام لان بدل الرقبة عنزلة الكسب وكسب الولد للام دون الاب فكذلك بدل الرقبة وكذلك لوأديا فعتقا فانه لا يسقط عنه شئ من ذلك لانه واجب عليه لها وبالعتق يتأكد حقيها قبله وكذلك لو قتل الاس أباه كان الضمان في قيمته لانه صار مكاتباً للمولى تبعاً لامه فجنايته على أبيه كجناية مكاتب آخر فيلزمه السماية في قيمته وليس على الاممن ذلك شي وليس عليه من بدل الكتابة شئ لانه تبع للام في الكتابة فان أدت الام عتقوا جميعًا وكانت القيمة الواجبة عليه ميراثًا عن الاب عنزلة سائر أكسامه ولو لم يقتل الولدالاب ولكن الام قتلت الولد لم يلزمها شيء لان الولد جزء منها ولو قتله غيرها كانت القيمةواجبة لها فاذا كانت هي الذي قتلته لو وجبت القيمة وجبت لنفسها على نفسها وذلك لا مجوز وكذلك لو قتل الولد الام فليس عليه بسبب الجناية شئ لانهجزء منها فجنابته عليها كجنابته على نفسه الاأنه يلزمه الكتابة بمنزلة مالوكانت الام باقية ولانه قائم مقامها فان الكتابة تبقى عوتهاحتي يؤدي البدل فعليه أن يسمى فيما كانت الام تسمى فيه وان قتل الاب الوالد كان عليه الاقل من قيمته ومن قيمة أبيه بسبب جناسه وليس عليه من بدل الكتابة ثبئ لانه ما كان داخلا في كتابة أبيه فلا يقوم مقامه بمد موته والام حية تسعى فىالكتابة فلاحاجة للولد الي السعاية فيما على أبيه فان أدت الامجميم الكتابة عتقا جميما والسماية الواجبة على الولد بجنايته على الاب تكون ميراثا عنه تأخذالام حصتهافما أدت عنه بمنزلة كسب آخر يخلفه الاب ومابقي هو ميراث لورثة الاب ليس لهذا الولدمنه شي لانه قاتل الا أن يكون صغيرا فحينئذ لا يحرم الميراث بقتله عندناوقد بيناهذا في الديات وأن حرمان الميراث بسبب القتل أنما يثبت في حق من ينسب الى تقصير في التحرز وذلك لا يتحقق في حقالصي والمجنون ولان حرمان الميراث جزاء الفعل المحظور وذلك ينبني على الخطاب فلا يثبت في حق الصبي وعندالشافعي الصبي بمنزلة البالغ في حرمان الميراث بسبب القتلكم هو بمنزلةالبالغ في الكفارة على مذهبه ولو أن رجلاكاتب عبدين مكاتبة واحدة

فولد لاحدهما ولد من أمته ثم جني الاب على ولده أو جني عليـ ه فالجناية باطلة لانه دخل في كتابة أبيه فكان مانعاله فجناية كل واحد منهما على صاحبه بمنزلة جنايته على نفسه لانهما كشخص واحدفي حكم الكبتابة فلو اعتبرنا جناية أحدهما على صاحبه عنزلة جنايته على آخر كانت القيمة واجبة على واحد منهماوذلك لا يجوز ولو جني المكاتب الآخر على الولدلزمته الجنابة الاب لان المكاتب الآخر من هذا الولد كاجني آخر ولان المكاتب الآخر او جني على الاب كانت جنايته معتسبرة فكذلك ان جني على الولد الذي لم يبع له في الكتابة واذا ولدت المكاتبة ولدائم أقرت عليه بجناية أو دين لم تصدق عليه لان الولد صار بمنزلةالمكاتب للمولى حين دخل في كتابتها واقرارها على مكاتب المولي بالدَّين والجناية باطل وكذلك ان أدت فعتقت لان الولد ازداد بعد اعنهافان مات الولد قبل أن تؤدي من ماله أخذت باقر ارها من ذلك المال لانها أحق بالمال الذي خلفه الولد وقد أقرت أن ذلك المال مشغول محق صاحب الدين والجناية وأن حقهما مقدم على حقها فتؤاخذ بافر ارهاوتجمل كأنها جددت الاقرار بدين بعد موتالولد كمن أقر على مورثه بدين في حياته شممات فصار المال مير اثاله وكذلك لو قتل الولد فاخذت قيمته لان قيمة نفسه بمنزلة كسبه في انه يسلم لها اذا فرغ من دينه وجنايته فيكون اقرارها صحيحاً فيه أذا خلص الحق لها (ألا ترى)ان الدين لو كان ثابتاعلي الولد بالبينة كان الغريم أحق بكسبه وقيمته اذا قتل ولو أقر الولد على الام بجناية أو دين لم يصدق لانه لو جاز كان على الام دونه ولا ولاية له على أمه في أنه يلزمها دينا فان ماتت الام عن مال بدئ بالكتابة فقضيت لان اقرار الام كما لا يصح في حق الولدلا يصخ في حق المولي وحق استيفاء بدل الكتابة من تركتها بعــد موتها فاذا قضت الكتابة وحكم بعتقها كان الباقي ميراثا منها للابن فيؤاخذ باقراره فيما ورثه كمالو جدد الاقرار عليها بذلك بعد ماصار المال ميراثاله وان لم تدع الام شيأ فقضي على الولدأن يسمى فيما على أمه من الكتابة وهومقر اليوم بالجناية التي كان أقر بها على الام فأنه يقضي عليها بالسماية فيها أيضا لان المقريمامل في حق نفسه كأن ماأقر به حق والثابت بالاقرار في حق المقر كالثابت بالمعاينة ولو ثبت في الكسب القائم في يده. ولو ثبتت الجناية بالبينة كان على الولد السعاية بعد موتها في الاقل من قيمتها ومن ارش الجناية مع مدل الكتابة فان عجز وقد أدى بمض الكتابة لم يستر دما أدى ويبطل مابقي لان بالمجز صاركسبه ورقبته حقاللمولى واقراره في حق المولى غير صحيح الا أنه لا يستردمن القابض ماأدي

لان حق المولى عند عجزه أنما ثبت في الكسب القائم في بده وذلك خرج من ملكه الي ملك القابض بسبب صحيح فلا شبت فيه حتى المولي ولو أقرت المكاتبة على ولدها مدىن وعلى الولد دىن ببينة وفي مده مال قدا كتسبه فصاحب البينة أحق عاله لان دىنه ثابت محجة هي حجة في حق الكل ودن الآخر أنما ثبت باقرار المكاتبة واقرارها ليس محجة على غيرها فان قضي صاحب البينة وفضل شئ كان للذي أقرت له الام لان الولد عنزلة عبـدها من حيث انها أحق بكسبه اذا فرغ من دينــه وقد أقرت بان حق المقر له فيه مقدم علىحقها فان عجزت أوعتقت لم يلزم رقبــة الولد من اقرارها شيء لان بالمجز صار الولد عبدا للســيد فلا يجوز اقرارها عليه وبالعتق صار الولدحرا ولم يبق لهاحق في كسبه فلا مجوز اقرارها عليه في ذمته ولا في كسبه ولو قتل الولد وهي مكاتبة وأخـذت قيمته صرفت في الدين عنزلة كسب خلفه الولد لانها أحق مجميم ذلك فان صرفت في الدين ثم عجزت لم يسترد من ذلك شيء من المقر له لما بيناأن حقالمو لى أنما ثبت بعد عجزها فيما بقي في مدها فأما المصروف الىالدين فقد خرج من ملكما الى ملك المقر له فلا شبت حق المولى في شيَّ منه ﴿ وَاوْ غَصِبُ الْمُكَاتِبُ عِبْدًا فهلك عنده ضمن قيمته بالغة ما بلغت وكذلك سائر الاموال لانضان الغصب عنزلة ضمان العقد من حيث أنه يوجب الملك في المضمون والمكاتب في ذلك عنزلة الحر بخلاف ضمان لجناية فانه لايجب على المكاتب بسبب الجناية الا الاقل من قيمته ومن أرش الجناية اعتبارا للمكاتب بالقن وضان المال بسبب الغصب والاستملاك بجب على القن في ذمته بالغا ما بلغ وضمان الجناية لا يوجب على المولى الا دفع الرقبة ما فكذلك في حق المكاتب فان غصب المكاتب عبدا قيمته ألف درهم فصارت قيمته فى يده ألفين ثم قتله وقتل آخر خطأ فمولي العبد بالخيار لانه وجد من المكاتب في عبده سببان موجبان للضمان الفصب والقتل فكان له أن يضمنه باى السببين شاء فان اختار تضمينه بالقتِل قضى على المكاتب بقيمته وأقتسم المولى العبد المفصوب وولى آلحر يضرب فيه المولى بالني درهم قيمته وقت القتل وولى الحر بالدية لانه لما اختار تضمينه بالقتل فقد أبرأه عن ضمان الفصب فيجمل كما لو قتله في بد مولاهوان أراد المولى أن يضمنه بالفصب ضمنه قيمته يوم غصبه ألف درهم وقضى عليه لولى الحر بقيمة المكاتب بسبب جنايته على الحر ولا يشتركان في ذلك لان ماوجب بسبب الفصب يكون دينًا في ذمته وما وجب بسبب القتل يكون في رقبته فلا تتحقق المشاركة بينهما فيــه مخلاف

الاول فهناك الواجب عليه لهما بسبب الجناية فيشتركان في القيمة الواجبة على المكاتبة بقدر حقهما وكذلك او كانت قيمته يوم غصب أكثر القيمتين فهذا والاول في التخريج سواء پرجل كاتب نصف عبدله فاستلك العبد مالا لرجل فذلك دين في عنقه يسمى فيه ولا يباع شئ منه في الدين لان عنه دهما صار الكل مكاتبا وعند أفي حنيفة رحمه الله النصف منه مكاتب ومكماتب النصف لايحتمل البيع كمكاتب الجميع فيكون عليه ولو ان مكاتبا قتل عمدا ولهوارث في كسبه غيرالمولى أو ليس له وارث غـيره ولم يترك وفاء في قيمته ولا وفاء بالمكاتبـة فلا قصاصفيه لان في ايجاب القصاص ضررا على المكاتب وفي انجاب القيمة توفر المنفعة عليه لأنه يؤدى عنه كتابته فيحكم محريتــه وحق المقتول في بدل نفسه مقــدم على حق غــيره فامجاب ما ينتفع بهالمقتول أولي من ايجاب القصاص الذي لامنفة فيه للمقتول ولا لمن له القصاص بسببه اذا ترك وارثا غير المولى واشتباه من له القصاص عنم وجوب القصاص وان ترك وفاء وله ولدحر فلا قصاص فيــه أيضا وان اجتمع في طلبه الولى والولد لاشتباه المستوفى كان على قول على وابن مسعود رضي الله عنه يؤدى كتابته فيحكم بحربته والقصاص لولده وعلى قول زىد ىن ثابت رضى الله عنه عموت عبدا فيكمون القصاص لمولاه واختلاف الصحابة بورث الشبهة ولان المولى يأخذ مدل الكتابة من تركته فيحكم بحريته فباعتبارا بتداء القتل القصاص للمولي لانه جنانة على ملكه وباعتبار الماآل القصاص للوارث لانه محكم عوته حرا فلاشتباه المستوفي كذلك وكذلك أن اجتمعا على استيفاء القصاص لآن أصل الفعل لم يكن موجباً للقصاص فباجتماعها لايصيرموجبا وان لم مدع المكاتب شيأ فلا قصاص في هذا الوجه للمولى ومراده من هذا الفصل اذا لم يكن في قيمته وفاء بالكتابة أما اذا كان في قيمته وفاء ما فقدذ كرقبل هذا أنه لا بجب القصاص أيضا وان ترك وفاء ولا وارث له غير المولى فللمولي القصاص في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لانه متمين للاستيفاء مات حرا أوعبدا وفي قول محمدر حمه الله لا تصاص فيه لاشتباه السبب وقد بينا المسئلة في كتاب المكاتب ورجل قطم يدمكاتب ثم جني المكاتب على القاطع جناية ثم عجز فعلى الحر أرش الجناية للمولى ويدفع المولى عبده مقطوعاً أو يفديه لان ما وجب على الحر مجنايته عنزلة كسب المكاتب وكسـبه للمولي بمدالمجز ثم حق المجنى عليه تعلق بالعبد مقطوعاً لأن الجناية وجدت منه وهو أقطع اليد فيخاطب مولاه بالدفع لذلك بعد العجز أو الفداء وان كانت جناية المكاتب على الحرقبل

جنايته عليه قيل لامولى ادفعه أوافده فان دفعه بطلت جناية الحر عليه لانه جني على الحر وبده صحيحة فيتعلق حق ولي الجناية بيده ثم محول الى مدله بالجناية عليمه فاذا اختار المولى دفعه كان عليه ان مدفع ارش البيد . مه لو كان الجانى أجنبيا آخر فاذا كان هو المجنى عليه فقدملك ما عليه من ارش اليد فيسقط ذلك عنه وان فداه أخذ الولى من الحر أرش جنائه على العبد لانه وصل الى الحبني عليه كمال حقه وطهر العبد من الجنأية فيكون ارش يده خالص حق ااولى * رجل كاتب نصف عبده ثم قطم رجل بدية فعليه ضمان النقصان لان مكاتب النصف مكاتب الكل في أنه يتعذر تسليم الجثة الي الجاني وقد بينا في الديات ان ذلك يمنع وجوب ضان جميع القيمة على الجانى فأنما يلزمه ضمان النقصاد ثم نصف ذلك للمولى و نصفه للمكانب لان النطف منيه مكاتب والنصف مميلوك للمولى غيير مكاتب في قول أبي حنيفة وضمان النقصان بمنزلة كسب أكتسبه المكاتب فيكون نصفه لمولاه ونصفه للمكاتب واذا قتسل عبد المكاتب رجلا خطأ فاختار المكاتب فداءه بالدية وقضى عليه مهافهو دين في عنق المكاتب لان الكاتب في عبده عنزلة الحروفي اختيار الفداء منفعة له وهو استخلاص عبده عن الجناية فيكون هو فيه كالحر وتكون الدية عليه دينا بقضاء القاضي بمنزلة سائر ديونه ويطالبه به في حال الكتابة وان عجز بيع فيه الا أن يؤديه المولى عنه وعلى هذا لو أقر المكاتب على عبده بجناية جاز اقرار معليه ويخير المكاتب فيه بين الدفع والفداء عزلة الحريقر على عبده بذلك وكذلك لوصالح من جناية على عبده فهو في ذلك منزلةالحر وقد بينا حكم هذا فيما اذا حجز وأدى في الديات * رجل كاتب نصف عبده تم جني المكاتب جناية ضمن المولى نصفها وسمى المكاتب في لصفها لان الكاتب أحق بنصف كسبه فيكون موجب الجناية عليـه في ذلك النصف والولى أحق بنصف كسبه باعتبار ملكه فيكون موجب الجناية عليه فى ذلك النصف وانمايلزمه الاقل من نصف القيمة ومن نصف الارش لانه صار مانما دفعهذا النصف بالكتابة السابقة ولم يصرمختارا بذلك فيكمو ن مستهلكا ضامنا للقيمة كما فى جناية المدىر وأم الولد فان قضى بذلك عليهما ثم عجز بيع نصفه فى النصف الذي قضى به عليه وكان النصف الآخر دينا على المولى لان الحق بقضاء القاضي محول من نصف نفسه الى نصف القيمة دينا في ذمته فيباع ذلك النصف فيه بعد عجزه فاما النصف الآخر فانما قضي به دينا في ذمة المولى فلاتنفير ذلك بمجزه لانه حين قضي به كان السبب القضاء وهو تمذر الدفع قائمًا فان لم يعجزولكن قتل آخر خطأفانه

يقضي على المكاتب بنصف قيمة أخرى لأنه في النصف هو مكاتب فيهوقد تحول حق الاول الى القيمة بالقضاء فيتعلق حق الثاني بهذا النصف فيقضى عليه منصف قيمة لهذا ومدخل الثاني مع الأول في نصف القيمة الذي قضى به على المولى لان المولي مامنع بالكتابة السابقة الا نصف الرقبة فلا يغرم باعتبارهالا نصف القيمة وقد أدى ذلك النصف الى الاول فليس عليه شئ آخر ولكن الثاني يشارك الأول فما قبض من المولى من نصف القيمة وان عجز قبـل أن نقضي للثاني قيل للمولى ادفعه الى الثاني أوافده لان الجناية الثانية تمقلت برقبته باعتبار توهم الدفع بعد العجز فان دفعه تبعه الاول بنصف القيمة دينا في ذمته لانحق الاول تحول الى نصف القيمة بقضاء القياضي فاجتمع في ذلك النصف دين وجناية فيهدفع بالجناية ثم باع في الدين ويكو ن الإول على المولى نصف القيمة لقضاء القاضي له مذلك *رجل كاتب نصف أمته ثم ولدت ولدا فجني الولد جنالة فانه يسمى في نصف جنانه ويكون نصفها على المولى لان الولد عنزلةالام نصفه مكاتب ونصفه مملوك للمولى ففي النصف الذي هومكاتب موجب جنايته وعليه وفي النصف الآخر موجب جنايته على المولى الاأن الدفع للمولى متعذر بسبب الكتابة السابقة فعليه نصف قيمته فان أعتق السيد الام بعد ماجني الولد عتق نصف الولد وسمى في نصف قيمته للمولى لان نصف الولد كاذمكاتبا تبما لامه فيعتق بعتقها والنصف الآخر كان مملوكا للمولى وقد تمذر اســتيفاء الملك له يسببءتق النصف فعليه السعانة في نصف القيمة للمولي ونصف الجنابة على الولد باعتبار أن نصفه كان مكاتبا وقد تأكد ذلك بالعتق وكذلك حكم الجناية اذا أعنق الولى الولد الا أنهناك لاسماية على الولد لانه أنما عنق باعتاق المولى اياه وفي الاول انما عتق بحكم السعاية في الكتابة وذلك كان في النصف منه دون النصف ولو لم يعنق أحدهِ منهما ولم بجنياءلي الاجنى ولـكن جني أحدهما على الآخر لزم كل واحد منهما من جنايته الاقل من قيمته ومن نصف الجناية باعتبار الكتابة في النصف ثم نصف ذلك على الولى باعتبار أن النصف مملوك له وهو مستملك بالكتابة الساعة وونصفه على الجانى للمولي باعتبار أن المجنى عليه نصفه مملوك للمولى غير مكاتب فيصير بمضه بالبمض قصاصا لآنه وجب لكل واحد منهما على صاحبه مثل مالصاحبه ولو جنت الام ثم ماتت قبل أن يقضي عليهاولم تدع شيآ فولدها ممنزلتها يسمى في نصف الجنابة والكتابة لان نصف الولد مكاتب ممها ولو كان الكل تبما لها كان يقوم مقامها في السماية فيما عليها من بدل الكتابة وموجب الجناية

فكذلك اذا كان دما في ذمة المولى التداء فلا يسقط ذلك عوتها كجناية المدرويستوى ان كان قضى عليها بالجنابة أولم يقض أما في النصف الذي هو على المولى فغير مشكل وفي النصف الذي هو عليها فلان الكتابة بقيت ببقاء من يؤدي البدل وتصير جنايتها دينا عوتها عمن يؤدي كما تصير دينا عوتها عمن يؤدي لهبدل الكتابة فكان القضاء وغير القضاء فيه سواء فان جني الولد بعد ذلك جناية تم عجز وقد كان قضيعليه مجناية أمه فان الذي قضي به عليه من جناية أمه دين في نفسه غير أن للمولى ان بدفعه مجناته لان حقولي جناته تعلق برقبتة وزال المانع من دفعه بمجزه قبـل القضاء فيكون للمولي أن مدفعـه مجنانته وان شاء فداه فان فداه بيع نصفه في الدين الذي على أمه وازدفعه لم يتبعه في هذا الدين لأنه دين أمهوحق ولي جنايته مقدم على حق صاحب دين أمه فلهذا لم يتبعه المقضى له بنصف القيمة في ملك المدفوع اليه * رجل كاتب نصف عبده فجني جناية ثم كاتب النصف الباقي فجني جناية أخرى ولم يكن قضي الاول فان على الاول نصف الجناية الاول ويقضى على المكاتب بقيمتـــه لانه حين جنى على الاول كان النصف منه مملوكا للمولى غير مكاتب فكان الدفع منه متمذرا فوجب على المولى نصف قيمته لولي تلك الجناية ديئا ذمته ثم جني على الثانى وهو مكاتب كله فيقضي عليه بقيمته وتكون نصف هذه القيمة لولى الجناية الثانية خاصة لان الذي كوتب منه آخرا مأتبت فيه الاحق ولى الجناية الثانية فقيمة هـ ذا النصف عند قضاء القاضي تكون له خاصة والنصف الآخر وهوالذي كوتب منة أو لا قد تعلق به الجنابتان جميعاً فقيمة ذلك النصف أذا قضي به القاضي يكون بينهما نصفين لاستواء حقهما فيه فقد وصل الى كل واحد منهما نصف حقه وانما بقي له نصف حقه فإن عجز قبل قضاء القاضي دفعه اليهما أو فداه فإن كان قضي عليــه بالجناية الاولى قبل أن يجني الثانية ثم عجز فان للمقضى له نصف ماقضي له على المولى و نصفه دىن في نصف العبد وبدفع العبد الي الثاني أو بفديه لانه حين جني على الثاني كانت الرقبة فارغة عن الجناية الاولى فيتملق حق ولي الجناية الثانية له فيدفع اليه بمــد المجزأو لفدى بالدية فان دفعه تبمه الاول فيباع له في نصف قيمته لما قلنا ان نصف القيمة صار دينا في ذمته بقضاء القاضي فيتبعه ذلك في ملك المدفوع اليه ويباع فيه الا أن يقضيه عنه ولو كاتب نصف عبده فجني جناية ثم كاتب النصف الباقي فجني جناية تم عجز عن المكاتبة الاولى يرد ذلك النصف لى الرق لان كل نصف بمنزلة شخص على حدة فالمجز في النصف الاول لا يوجب المجز

في النصف الثاني و أعالنفسيخ الكتابة فيما تقرر فيه سببه تم يقضي على المولى الاول خاصة بنصف جنانته و نصفه الينه و بين الثاني يضرب كل واحد منهمافيه بنصف جناته لان الجناية الاولى كان قدأوجب على المولى نصف القيمة لائه حين جني تلك الجناية كان النصف منه للمولى ملكا فلا تنهير ذلك الحكير لمجزه وفي النصف الآخر كأنت الجناية على الاول متعلقة منصف الرقبة وقد تملق أيضا جنانته على الثانى بذلك النصف وكان على المولى دفع ذلك النصف بالجنايتين بمد عجزه عن المكاتبة الاولى لولا الكتابة الثانية وهو بالكتابة الثانية صار مانما دفع ذلك النصف على وجمه لم يصر مختارا فعليه نصف القيمة بين ولمي الجنابتين نصفين وعلى المكاتب نصف القيمة أيضا لولى الجناية الثانية لانه جني عليه والنصف الباقي مكاتب فموجب جنابته عليه في هذا النصف مابقيت الكتابة وهي باقية وأن عجزعن المكاتبة الثانية خاصةولم يمجزعن الاولى فعلى الولى هنا الاقــل من نصف تيمته ونصف الجنابة الاولي وهو للاول خاصة ونصف الجنالة الاخيرة فيضرب كل واحد منهما بنصف جنايته ويقضي على الكاتب في النصف الذي كو تب أخيرا بالاقل من نصف قيمته ومن انصاف جنايتهما وهذا كله على قياس قول أنى حنيفة رحمه الله فاما عندهما اذا كاتب الرجل نصف عبده فهو مكاتب كله والحكم في جنابته كالحيكم في جناية المكاتب على ماسبق * رجل كاتب عبدين له مكاتبة واحدة ثم جني أحدهما جناية سعى في الأقل من قيمته ومن أرش الجناية ولم يلزم صاحبه منها شيء انعاش هـ ذا أو مات لان كل واحـ د منهما مقصود بعقد الكتابة عقابلة بعض البدل فامحاد العقد واختلاف العقد فيما يلزم كل واحد منهما بالجناية والدبن سواء ولوكوتب كل واحد منهما بعقد على حدة لم يلزم أحدهما شيءمما على صاحبه من جناية أو دين فكذلك اذا كو تبا بعقد واحد وأنما صاركل واحدمنهما مطالبا مجميع مدل الكتابة لاجل الضمان ولانه لا يتوصل الىالمتقالا باداء جميع البدل وهذا الممنى غيرموجو دفى الدىن والجناية وعلى هذا لو قتل أحدهما صاحبه خطأ وقيمتهما سواء فعليـه قيمة المقتول عنزلة مالوكانا مكاتبين في عقدين ثم الحيي منهما يسمى في جميم الكتابة وتبقى الكتابة في حق اليت لانه مات عمن يؤدي البدل ولان المقد واحد فلا عكن فسخه في حق الميت مع ابقاعه في حق الحي ولا بد من ابقاء المــقد في حق الحي وهذا لا يتوصل الى الحرية الا باداء جميع البدل واذا أداها عتق واستوجب الرجوع على صاحبه بما يؤدي عنه من حصته فيصير ذلك قصاصا بما لصاحبه عليه من القيمة

ويؤدى فضـلا أن بقي عليه وبرجم بفضل أن كان بقي له ولو كاتب أمتين له مكاتبة واحدة فولدت احداهما ولدا ثم جني الولد على الاخرى فادت أمه المكاتبة عتقوا فان الامرجم على صاحبتها عصتها من الكاتبة لانها أدت ذلك عنها بحكم صحيح بأمرها ويسمى الولد في الجناية لان الولد كانِ مكاتباً وجناية المكاتب تلزمه الاقل من قيمته ومن أرش الجناية ويتقرر ذلك عليه بالعنق لوقوع الناس عن الدفع به فان كان في يد الولد مال حين عنى كان ذلك الام ان لم يكن قضي بالجناية على الولد لان جناية المكاتب قبل المتق لاتصير دينا الا بقضاء القاضي لتوهم الدفع بعدد الدجز وكسب الولد المولود في الكتابة سالم لها بشرط الفراغ عن دمنه لما قلنا ان في حركم الكسب ولدها عنزلة عبدها والجناية أنما صارت دينا عليه بمد المتق فلا يكون ذلك مانعا من سلامة الكسب لها الا أن يكون قضي عليه بها قبل العتق فحينذذ موجب الجناية من قيمة أو أرش بمنزلة دين آخر على الولد ودينه في كسبه مقـــدم علي حق أمه بمنزلة دين العبد فيؤخذ الدين أولا من ذلك المال فان فضل شيٌّ فهو للام ولو كانت الاخرى جنت على الولد كان أرش ذلك عليم اللام لان ارش الجناية عليها بمنزلة كسبه والمعنى فيهما أن الولد انما يجمل ملكما للمولى ضرورة التبمية في الكتابة كما يكون خارجا من حمكم الكتابة لا تتحقق فيه هذه الضرورة فجمل ذلك لها وارش طرفه خارج من الكتابة وكذلك كسبه فيسلم ذلك كاه للام بمنزلة كسبها وارش طرفها فان أدت في الكتابة صار ماأدت عن صاحبتها قصاصا بالارش ويتراجمان بالفضل لانه استوجب الرجوع على صاحبتها بارش الجناية وصاحبتها استوجبت الرجوع عليها بما أدت عنها من بدل الكتابة فتقم المقاصة كذلك عبدبين رجلين جني جناية فكاتبه أحدهما وهو لا يعلم والآخر يعلم فبلغ المولىالذى لم يكاتب كتابة صاحبه فاجازها لم يكن مختارا بالاجازة وهو لايملم بالجناية فلا يصير به مختارا وأما المجبز فقد كان الدفع متعذرا في نصيبه قبل الاجازة لما بينا ان عقد الكتابة في النصف كمقد الكتابة في الكل في المنع عن الدفع بالجناية فان قيل لا كذلك فالحبيز قبل الإجازة كان متمكنا من فسخ الكتابة ودفع نصيبه بالجناية وانما يتمذرذلك باجازته الكتابة فينبغي أن يصيرذلك مختارا للارش *قلنا هو بالاجازة أسقط حقه في الفسخ فلا يتصرف في الحل المستحق بالجناية والاختيار انما يحصل بتصرفه في المحل المستحق بالجناية على معنى أنه مخير بين شيئين فاذافوت أحدهما تمين الاخر وهذا غيرموجود هنا فانه ماتصرف فى نصيب نفسه بشئ وانماأسقط حقه فىفسخ

كتابة صاحبه في نصيبه وما كان دفع نصيب صاحبه مستحقا عليه فلهذا لايجمل بهذه الاجازة مختاراً للفداء ولكن يكون عليهما الاقل من قيمته ومن ارشالجناية عنزلة مالو كاتباه وهما لايمايان بالجناية عد جي على حر بقطع بده تم قطم بد العبد رجل حر ولا يعلم أي الجنايتين قبل فقال الحركانت جناية العبد على قبل الجناية عليه وقال المولى بلكان ذلك بعد الجنلية عليه فالقول قولاالولى في ذلك لان سبب استحقاق المولي ارش بد العبد ظاهر وهو ملكه رقبته والمجنى عليه بدعى استحقاق ذلك عليه بدءواه سبق جناية العبد عليه فعليه اثبات ما مدعي بالبينة وان لم يكن له بينة فعلى المولى اليمين لان الحر مدعى تاريخا سابقا في جناية العبد عليه وهذا التاريخ لايثبت الاببينة فاذا لم يكن له بينة وحلف المولى خير فان شاء دفع المبد الي الحجني عليه وان شاء فداه بجميع الارشقال (ألا ترى) ان عبداً لو قطع بدحر وجرح المولى عبده فقال المولي فعلت ذلك قبل جناية عبدى عليه وقال الحبني عليه بل فعلته بعد ذلك كان القول قول المولي لأن المجنى عليه مدعى اختيار الفداء والمولى منكر لذلك فالقول قوله مع عينه فكذلك ماسبق وان التتي عبد وحر ومع كلواحدمنهما عصافشج كل واحدمنهما صاحبه موضحة فبرئا جميما ولايدري أيهما بدأ بالضربة نقال الولي للحر أنت بدأت بالضربة وقال الحر بل العبد مدأ مها فالقول قول المولي لما بينامن المعنيين ان الحريدعي سبق تاريخ في جناية العبد عليه ويدعى استحقاق ارش الجناية على العبد فاذا حلف المولى كان على الحر نصف عشر قيمة العبد للمولى أرش الموضحةويدفع المولى عبده مجنانته أو نفديه وكذلك ان كازمع العبد سيف فمات العبد وبرآ الحر لانه لا قصاص على العبد ها هنا فأنه لاقصاص بين العبيد والاحرار فها دون النفس والحر أنما جني على المبد بالقصاص فلا عجب عليه القصاص فان مات العبد من ذلكَ فكان الواجب الارش كما في المسئلة الاولى واذا تُبت أن القول قول المولى في انكار التاريخ كان على عاقلة الحرجميع قيمة العبــد لان نفس العبد تحمله العاقلة فيكمون مقدار ما تقتضيه ضربة الحرفي قيمته الي الوقت الذي ضرب العبيد الحروهو الوقت الذي يفـديه المولى ذلك يكمون للمولى ويكون في الباقي أرش جنابتــه على الحر لان الحر استحق نفسه بجنايته عليهوقد مات وأخلف بدلافيقوم البدل مقامه ويؤمر المولى بدفع ذلك القدر الى الحر الا أن يكونأرشجنايته عليهأقل من ذلك فينئذ يدفع اليهمقدار ارشجنايته والباقي للمولى وان كان السيف مع الحر والمصامع معبد وقد مات العبد وأرش جراحة الحر

أكثر من قيمة العبد فقال المولى أنت مدات فضربت عبدى وقال الحربل العبد مدأ فضربني فالقول قول المولى لانه منكر سبق التاريخ في جناية عبده عن الحر يكون له أن يقتل الحر قصاصًا لانه قتل عبده بالسيف ويطل حق الحر لان المستحق له مجنانة العبد نفس العبد وقر ماتولم مخلف بدلا عكن استيفاء حقهمنه لانه أعاأ خلف القصاص وأبقاء موجب جنايةالعبد على الحر فما دون النفس من القصاص غير ممكن * فان قيل كان منبغي أن لا بجب القصاص على الحر لانه ان كان الحر جني على العبد أولا فقداستحق نفسه مجنايته ثم أقدم على قتل نفس هي مستحقة له بالجنالة فصير ذلك شبهة في السهاط القود عنه في الوجهين * قلنا لا كذلك فان عبد الوجني على الحرثم جني الحر عليه وقتله بجب عليه القصاص لان موجب جنالة المبد على مولاه على مابينا أن جناية الخطأ تتباء_د عن الجانى وتتعلقَ باقرب الناس اليــه وأقرب الناس الي العبد مولاه ولهذا خير المولى بينُ الدفع وبين الفداء وحق الحجي عليه في العبدحق ضعيف حتى لا يمنع بقود شيء من تصرفات المولى فيه ومثل هذا الحتى الضعيف لايعتبر شبهة في اسقاط القود فان أقام الحر البينة على العبدانه بدأ فضر به فهذامثل الاول لما بينا أن حقه في العبد بسبب جنايته حق ضييف فلا يمنع ذلك وجوب القصاص عليه بقتله اياء وقد فات محل حتى الحر فبطل حقه «ولو التقي عبد وحر ومع كل واحدمنهما عصا فاضطر بافشج كل وأحد منهما صاحبه موضحةفبرآ منها واتفق المولي والحر انهما لا بدريان أبهما كدأ فان المولي بدفع المولى أو يفديه لان جناية العبد على الحر معلومة وهي تثبت الخيار للمولى فان دفعه رجم على الحر بنصف أرشجناية الحرعليه لانجناية الحرعليه انسبقت فللمولي الارشوان تأخرت فليس للمولى عليه شئ لان الارش مدفوع معالعبد بجنايته فلاعتبار الاحوآل قلنابرجع على الحرينصف أرش جنايته على العبد وان فداه رجع على الحر مجميع ارش جنايته على العبد لأنه بالفداء طهره عن جنايته وارش جناية الحر عليه سالم له بعد الفداء وان تقدمت جناية العبد على الحر *ولو كانا عبدين فشج كل واحد منهما صاحبه مماو برآخير مولى كل واحد منهما فان شاء دفعه وان شاء فداه مجنانة مملوكه على مملوك صاحبه فان اختار الدفع صار عيد كل واحد منهما للا خر فلا يتراجعان بشي سوى ذلك لان كلواحد منهما وصل الى ما كان مستحقا له وان اختارالفداء أدى كلواحد منهماأرش جنالةالآخر تاما وان سبق أحدهما بالضربةقيل لمولى البادي بالضرية ادفعه أوافده لان عبده سبق بالجنانة فيخير هوأولافان دفعه صار العبد

للمدفوع اليه ولا برجم الدافع عليه بشئ لاته لو رجع بشئ لزمه دفع ذلك اليه مع عبده عن الجناية فتبقى جناية عبد الآخر عليه معتبرة فانمات البادى من الضربة وبرىء الأآخر وقيمة كل واحد منهما خمسة آلاف فازقيمة الميت في عنق الحي يدفع بها أو يُفدى فان فداه بقيمة الميت رجم في تلك القيمة بارش جنابة عبده لان حقه كان ثابتا في رقبه ق الميت باعتبار جنايته على ملكه وقد مات وأخلف بدلا فيكمون له أن يرجــم فيذَّلك البدل بارش جراحة عبده وان دفعه رجع بارش شعبة عبده في عنقه وبخير المدفوع اليه بين الدفع والفداء لان الجناية من عبده كانت بعدالشجة فلا يتعلق حق مولى الحبى عليه بارش تلك الشجة وقد كان قبل جناينه مولى الحبني عليه مخيرا بين الدفع والفداء فكذلك بمد جنايته (ألا ترى) أن عبدا لوشج عبسدا موضحة ثم جاء عبد آخر فقتل الشاج خطأ خير مولاه بين الدفع والفداء فان فداه كان أرشجر احة المشجوج في ذلك الفداء واندفعه خيرمولي العبد الميت فانشاء دفعه على ما سبق وقد أعاد جواب هذا السؤال بعد هذا باسطر وقال مولى الميت بالخيار ان شاء دفع ارش جنالة الحي مكان قيمة عبده في عنق الباقي ونخير مولاه فان شاء دفعه وان شاءفداه وانأبي أن يدفع المولي ارشجناية الحي فلا شيَّ له في عنق الحي لان عبده هو البادي بالجناية فلا يكونله في عنق الحيشيء حتى يؤدي ارش جنايته (ألا نري) أن عبده او كان حيا مدى به فقيل له ادفعه أو افده فيكذلك اذا كان ميتا ولو رأ الاول ومات الاخر من الجناية خير مولى الاول بين الدفع والفداء لان عنده هو الذي بدأ بالجناية فان فدي عبده كان ارش جناية عبده في الفداء بعدما بدفع منه أرش موضحة العبد الآخر لان العبد الآخر جني على عبده وهو مشجوح فلا يتعلق به حقه بارش الشجة وأنما كان حقهفي المبد مشجو جا وقدمات وأخلف عوضاً وأن دفع عبده فلا شي له عليه لأن حقه بالدفع يسقط عن أرش جناية العبد الآخر على عبده فاذا استوفى ذلك لزمه دفعة مع عبده فلا يكوناستيفاؤه مفيداشيآن ولوتضارب العبد بالمصا فشج كل واحد منهما صاحبه موضحة فبرآ والبادىء معروف ثم ان عبد الرجل قتل الباديء منهما خطأ قيــل لمولاهادفعــه أوافده فان فــداه بقيمته أدى مولاه من تلك القيمة أرش جراحة العبد الباقي والفضل له من قبل أن مولى البادى هو المخاطب أولا وحكمجناية مملوكه أنما يتبين باختيارمولى العبد الثالث الدفع أو الفداء فلهذا مدى مه ولما اختار الفداء فقد اختلف البادى قيمته فلمولى العبد الباقى في تلك القيمة ارش الجناية على عبده والفضل لمولى

البادي ثم يرجع مولى البادي بارشجراحة عبده في عتق العبد الباقي فيدفع بها أو يفدي لأنه قد وصل الي مولى العبد الباقى كمال حقه وا ندفع مولى القاتل عبده قام المدفوع مقام المقتول وقد بينا ان المقتول لو كان الباقى كان يخيرمولاه أولا فاندفعه لم يكن له على المولي المدفوع اليه من ارش جراحة عبده شي وان فداه رجم في عنق صاحبه بارش جراحة عبده فكذا هنا ولو كان المبد الثالث قتل الآخر منهمافدفعهمولا وقام المدفوع مقام المقتول فان فداه بقيمته خير مولى البادي بين الدفع والفـداء فان دفعه اليه شيء له على مولى المقتول ولا في قيمته لان عند اختياره الدفع يكون حق مولى المقتول ثابتا في ارش الجناية على العبد البادى فلا نفيد رجوع مولاه عليه شيآ لان ماقبضه منه يلزمه رده عليه وان فداه فقد طهر عبده من الجنالة وقد فات المقتول وأخلف قيمة فيرجع فى تلك القيمة بارش جراحة عبده وان مات المبد القاتل خير مولي المبد البادئ فان شاء دفع ارش شجة المقتول وان شاء دفع نفســه وأبهما فعل فقد بطل حقه لان حقه كان فى المقتول مشجوجا وقد فات ولم يخلف عوضا لان عوضه كان العبد القاتل وقد فات وصار كان لم يكنولو مات البادئ بالضربة من شي آخر وبتي الآآخر فان مولى البادئ بالخيار ان شاء دفع الى مولى الثاني ارش جناية عبده ويتبغ عبده بارش جناية عبده لان بالفداء طهر عبده عن الجناية وقد جني العبد الاخر على عبده فيتبعه بارش ذلك ويخير مولى العبــد بين أن يدفع عبده بذلك أو يفــديه وان أبى أن بدفع الارش فلا شي له في عنق المبد الحي لما بينا أنه كان هو المخاطب ابتداء لبداءة عبده بالجنالة وشرط وجوب الجناية بوجه الخطاب له على مولى الباق أن يدفع ارش جناية عبده عليه فاذ ا انمدم هذا الشرط باباعه لم يكن له أن يرجع عليــه بشئ كما قال أبو حنيفة رحمه الله في مولي المفقوءة عيناه أذا دفع الشجة لم يكن له أن يرجع على الباقى بشيُّ * ولو أن عبدين التقيا ومع كل واحد منهما عصا فشج كل واحد منهما صاحبه موضحة وأحدهما بدأ بالضربة وهو مملوم فمات الضارب الاول منهما من ضربةصاحبه وبرأ الآخر فمولي العبد الميت بالخيار ان شاء دفع ارش جناية الحي فكانت قيمة عبـده في عنق الحي وخير مولاه بين أن يدفعه أو يفديه لانه بالفداء طهر عبده وأنشاء قتل العبدالباقي وبخير مولاه بين الدفع والفداء ولانتعلق حقه مذلك لان المبدالباقي أنما قتل الضارب الاول وهو مشجوج وأن أبي مولى الميت أن يدفع أرش جناية الحي فلا شيُّ له في عنق الحي لتفويته شرطه كما بينا ولو كانا برئا من الموضحتين تمان

اليادي منهما قتــل الآخر خطأ خــير مولاه فان شاء دفعــه وان شاء فداه بارش الموضحة وبالقيمة لانه تخلل بين الجنانتين برء فتكون جنابته الثانية على المجنى عليه الاول بمنزلة جنابته على غيره فاذا فداه فلا شي له لان عنداختيار الدفع يلزمهأن بدفع ارش الجنابة على عبده معه فلا بكون استيفاؤه مفيدا شيأ واذفداه كانأرش شجة المقتول لمولاه خاصة ويكون ارش شجة الحيفهذه القيمة المقبوضة بأخذهمو لاهمنها لان حقه كان ثابتا في المقتول وقد فات وأخلف قيمة فيثبت حقه في تلك القيمة وذلك بقدر ارش شجة الحي وان كان الآخر هو الذي قتــل البادي خطأ فانه يخــير مولي المقتــول فان شاء أبطل جنابتــه ولا شي لواحد منهما على صاحبة وان شاء فداه بارش موضعة الحي ثم يخير مولي الحي بين أن يدفع عبده أو يفديه بقيمة المقتول وهذا نظير ماسبق على معنى أن مولي البادى هو المخاطب أولا وشرط ثبوت حق الرجوعله ان يفدى عبده بموضحة العبد الحي فان وجد منه هذا الشرط يكون له أن يطالب مولي الحي عوجب جناية عبده على عبده فان أبي انجاد هـ ذا الشرط كان مبطلا حقه فلا شيُّ لواحد منهما على صاحبه وان اختار مولي العبد الآخر دفع عبده فدفعه فان ارش الشجة التي شجها الاول في عنقه فان شاء المدفوع اليـــه فداه وان شاء دفعه المولى الى المدفوغ فهو قائم مقام المقتول وسواء دفعه أو فداه لم يكن للاول شئ لان الجناية من الآخر على الاول كانتوهو مشجوج فلا يتعلق حقءولى الاول ببدل تلك الشجة قال الحاكم رحمه الله أراد أن الآخر يسبق الى الدفع قبل أن يختار الاول شيأ فالحكم ما بينه أولا وان كان لايمر فالبادئ من العبدين بالضربة ثم قتل أحدهما صاحبه بعد مابر نا فانه يخير مولى القاتل فان شاء دفع عبده وان شاء فداه قيمة المقتـول المشجوج صحيحاً لانًا تيقنا جناية القاتل على المقتولوكنا قد علمنا أن المقتول كان صحيحا واشتبه حاله وقت القتل فيجب التمسك بما كان معلوما فلهذا يفديه بقيمة صحيحا أن اختار الفداء فأن دفعه كأن له نصف أرش شجته في عنقه باعتبار الاحوال كما بينا فان شاء فداه المدفوع اليه بذلك وان شاء دفع منه حصة قيمة العبد مشجوجاً من العبد الذي دفعه أو يفديه فان فداه بقيمته رجع عليه بارش الشجة في الفداء الذي دفعه بعد ما يدفع العبد المقتـول نصف ارش شجته لأن ذلك القدر لا يتعلق به حق الذي فدى عبده بقيمته باعتبار الاحوال فيه فيسلم ذلك لمولى العبد المقتول من الفداء أو يرجم فيما بتي منه بارش شجةعبده * ولو التتي عبدانوتضاربا فقطع كل واحد منهما يد صاحبه معا

فبرنًا فانه نخير مولي كل واحد منهما فان شاء دفع عبده وأخذ عبد صاحبه وان شاء أمسك عبده ولاشئ له في قول أبي حنيفة وقد تقدم بيان هذه المسئلة في الحر اذا كان هو القاطع ليد المبد فكذلك في المبدىن ولو أن أمة قطمت بد رجل ثمولدت ولدا فقتلها ولدها خطأً فان المولى بالخيار ان شاء دفع الولد الى المقطوعة يده وان شاء فداه وأيهما فعل خير مولي المقطوعة يده بين دفع الاقل من ذية العبد ومن قيمة الام لان حق المقطوعة بده كان تابتا في الام والولد ما انفصل عنها عنزلة عبد آخر جني عليها فتعتبر جنابته لحق صاحب اليد ومخير كما بينا ولو أن عبدا قتل رجلا خطأ ثم ان عبد الرجل قطع بد هذا المبد خطأ فبرآ فمولي القاطع بالخيار ان شاء دفع عبده وان شاء فداه وأبهما فمل خير مولى المقطوعة مده فان شاء دفع عبده وما أخذ بجنانته ممه وان شاء فداه لان عبده كان صحيحًا حين قتل الرجل فحق وليه كان ثابتا في الجزء الفائت منه نقطع العبد بده الى بدل فيثبت حقه في بدله أيضا فاذا اختار دفعه فعليه دفع بدل ذلك ولم يكن هذا اختيارا للآخر لان نفس كل واحد منهما أنما استحقت بجنابته وأحدهما منفصل عن الآخر فكان هذا وما لو كانتجناتهما على شخصين سواء فلا بكون اعتاقه أحدهما اختيارا في حق الآخر لانه لا تتمذر دفع الآخر مجنانته بسبب هذا الاعتاق وهذا مخلاف ما سبق فانالمولى لو أعتق العبد المدفوع باليد المقطوعة كان ذلك منه اختيارا للفداء لان دفعهما كان باعتبار جناية واحدة وفي الجنالة الواحدة اختياره في البعض يكون اختيارا في الكل * ولو أن رجلا قطع بد رجل فأعتقه مولاه قبل أن يبرأ وهو يملم بذلك أولا يعــلم فلا شئ له فى قول أبى حنيفة وله أن يرجع بنقصان قيمة عبــده فى قولهما وهذا بناء على ما سبق فانه بالاعتاق فو"ت بتسليم الجثة ولو منع ذلكعند أبى حنيفة لم يرجع بشئ فكذلك اذا فوته وعندهما له أن يمتنع عن تسليم الجثة ويرجع بنقصان القيمة فكذلك أذا فوت ذلك بالمتق * أم ولد بين رجلين كاتباها فقتلت أحــد الموليين خطأ فعليها الاقل من القيمة ومن الدية لان جناية المكاتبة على مولاها كجنايتها على أجنبي آخر وقد جنتوهي مكاتبة فعليها الاقل من قيمتها ومن أرش الجناية فان قتلت الآخر بعــده فعلى عاقلتها الدية لانهاعتقت حين قتلت الاول منهما على اختلاف الاصلين لان عندهما وان لزمها السعاية في نصيب الآخر فالمستسمى حر وعندأ فى حنيفة لاسماية على أم الولد لمولاهافمر فنا أنها قتلت الآخر منهما وهي حرة فعليها الدية وعليها كفارتان لان الكفارة بالقتل تجسعلي الملوكة كما

مجب على الحروان قتلتهما معا فعليها قيمتهما لانها جنت على كل واحد وهي مكاتبة وانماعتقت بعد ذلك ولو جنت على أجنبيين ثم عتقت كان عليها قيمتها لهما فكذلك ان جنت على مولييها واذا قطع الرجــل يد عبــد قيمته ألف درهم فلم يبرأ حتى زادت قيمته فصارت ألنى درهم ثم قطم آخر رجله من خلاف ثم مات منهما جميعاً قال على الاول ستمائة وخمسـة وعشرون درهما وعلى الآخر سبمائة وخسوندرهما قال الحاكم رحمه الله وفي جواب هذه المسئلة نظر وأنما قال ذلك لأنه أجاب في نظير هذه المسئلة في كتاب الديات مخلاف هذا وقد بينا عمامه *قال الشيخ الامام الاجل الزاهدي رحمه الله وعندي ماذكر هاهنا صحيح وتأويله أن قيمته صارت ألني درهم صحيحا لامقطوع اليد فعلى هذا التأويل الجواب ماذكره في الكتاب من قبل أن الاول حين قطع يده وقيمته ألف لزمه بالقطع خمسائة ثم الثانى بقطع الرجل أتلف نصف مابقي فيلزمه أيضا خمسائة لانه اذاكان قيمته صحيحا ألني درهم فقيمته مقطوع اليــد ألف درهم وقد أتلف نصفه نقطع الرجل وهو مقطوع اليد فيلزمه خسمائة فحين مات منها فقد صاركل واحــد منهما متلفا نصف ما بقي منه بسراية جنايته الا أن في حق الاول لا ممتبر بزيادة القيمة فيكون عليه نصف هذا من القيمة الاولى والقيمة الاولى كانت ألف درهم وربع تلك القيمة مائنان وخمسون فعليه بالسراية نصفذلك الربع وهومائةوخمسةوعشرون فاذا ضممت ذلك الى خسمائة يكون ستمائة وخمسة وعشر بنوقد أوجب على الاول هذا المقدار والآخر منهما لزمه بالسراية قيمة ماتلف بسراية فعله وذلك معتبر من قيمته وقت جنايتــه ألني درهم وربــع تلك القيمة خمسمائة فنصف الربــع مائـتان وخمســون وقد وجب عليه باصل الجناية خمسائة وبالسراية مائيتان وخمسون فذلك سبعائةوخمسون درهما والله أعلم بالصواب

- الماقل كاب الماقل كاب

قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الأثمة أبو بكر محمد بن سهل السرخسي رحمه الله املاء يوم الاربعاء الرابع عشر من شهر ربيع الآخر سنة ست وستين واربعائة الاصل في ايجاب الدية على العاقلة في الخطأ وشبه العمد قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على ماروى في حديث حمل بن مالك أن النبي عليه السلام قال لاولياء الضاربة قوموا فدوه قال أخوها

عمرن بن عويمر الاسلمي أندي من لا عقل ولا صاح ولااستهل ولاشربولا أكل ومثل دمه بطل فقال عليه السلام أسجع كسجع الكهان أو قال دعني وأراجيز العرب قوموا فدوه فقال ان لها بيتا هم سراة الحي وهم أحق بها مني فقال بل أنت أحق بها قم فده وشيٌّ من المعقول بدل عليه وهوأن الخاطئ معذور وعذره لايعدم حرمة نفس المقتول ولكن يمنع وجوب المقوبة عليه فأوجب الشرع الدية صيانة لنفس المقتول عن الهدر وفي ايجابالكل على القاتل اجحاف به واستئصال فيكون عنزلةالعقوبة وقدسقطت العقوبة عنة للعذر فضم الشرع اليه الماقلة لدفع معنى العقوبة عنه وكذلك في شبه العمد باعتبار أن الآلة آلةالتأديب ولم يكن فعله محظورا محضا ولهذا لايجب عليه القصاص فلا يكون جميع الدية عليه في ماله لدفع معني العقوبة عنه ولكن الشرعأوجب الدية هاهنا مغلظة ليظهر تأثير معنى العمد وأوجبهاعلى العاقلة لدفع منع المقوية عن القاتل ثم هذا الفصل لا يحصل الابضرب استهانة وقلة مبالاة وتقصير في التحرزوانما يكون ذلك بقوة يجدهاالمرءفي نفسه وذلك بكثرة أعوانه وأنصاره وانما ينصره عاقلته فضموا اليه في إيجاب الدية عليهم وان لم يجب لهذا المعنى وكل أحدلا يأمن على نفسه أن يبتلي بمثله وعند ذلك يحتاج الى اعانة غيره فينبغيأن يمين من ابتلي ليمينه غيره اذا ابتلي بمثله كما هو المادة بين الناس في التعاون والتوادد فهذا هو صورة أمة متناصرة وجبلة قوم قوَّامين بالقسط شهداء لله متعاونين على البر والتقوى وبهأمر الله تعالى الامة هذه ثم كانت للمرب في الجاهلية أسباب للتناصر منها القرابة ومنها الولاء ومنها الحلف ومنها بمسالحة العسدو وقد بقي ذلك الى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكونوا حلفاء له كما كانوا حلفاء لجده عبد المطلب ودخل بنو بكر في عهد قريش ليكونوا حلفاء لهم الحديث فكانوا يضلون عن حليفهم وعديدهم ويعقل عنهم حليفهم وعديدهم ومولاهم باعتبار التناصر كا يعقلون عن أنفسهم باعتبار التناصر فلما كان فى زمن عمر رضى الله عنه ودونالدواوين صار التناصر بينهم بالديوان فكان أهل ديوان واحد ينصر بعضهم بعضا وان كانوا من قبائل شتى فجمل عمر العاقلة أهل الديوان بيانه في الحديث الذي بدأ به الكتاب فقال بلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرض المقل على أهل الديوان لانه أول من وسع الديوان فجمل المقل فيه وكان قبل ذلك على عشيرة الرجل في أموالهم وبمدا أخد علماؤنا رحمهم الله فقالوا العقل على أهل الديوان من الماقلة وأبي الشافعي ذلك فقال هو علي المشيرة فقد كان عليهم في عهد رسول الله صلى الله عليه

وسلم ولانسخ بعد رسول الله ولكنا نقول قد قضي به عمر رضي الله عنه على أهل الديوان محضر من الصحابة ولم يذكر عليه منكر فكان ذلك اجماعاً منهم * فان قيــل كيف يظن بهم الاجماع على خلاف ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم * قلنا هذا اجتماع علي وفاق ماقضي به رسول الله صلي الله عليه وسلم فانهم علموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضي به على المشيرة باعتبار النصرة وكان قوة المرء ونصرته يومئذ بمشيرته ثم لما دون عمر رضي الله عنه الدواوين صارت القوة والنصرة بالديوان فقد كان المرء تقاتل قبيلته عن ديوانه على ماروی عن على رضى الله عنه أن يوم الجمل وصفين جمل بازاء كل قبيلة من كان من أهل تلك القبيلة ليكونوا هم الذبن يقاتلون قومهم فلهذا قضوا بالدية على أهل الديوان ثمالشافعي يقول الزام الدية العاقلة بطريق الصلة والصلة الماليـة مستحقة بوصلة القرابة دون الدبوان كالنفقة والميراث ويحن نقول الوجوب عليهم بطريق الصلة كما قال وامجامه فما هوصلة أولي وأهل ديوان واحد فيما يخرج من الصلة لهم بمين العطاء كنفس واحدة وابجاب هذه الصلة فيما يصل اليهم بطريق الصلة أولي في ايجابه من أصـول أمُّوالهم ثم لا شك ان المتبر النصرة ففي حتى كل قاتل يمتبر ما به تتحقق النصرة وتناصر أهل الديوان يكون بالديوان فان كانالقاتل من قوم يتناصرون بالحلف فذلك هو المعتبر لان المعنى متى عقل في الحريج الشرعي تمدى الحريم نذلك الممنى الى الفروع ثم القاتل أحد العواقل يلزمه من الدية مثل ما يلزم أحد العاقلة عندناوعند الشافعي ليس على القاتل شيء من الدية لان الخطأ مرفوع قال الله تعالي وليس عليكم جناح عليه شيء من الدية ثم هذا الجزء كسائر الاجزاء فبالمعنى الذي نوجب سائر الاجزاء على العاقلة من نصرة أوصلة نوجب هذا الجزءعليهم أيضاولكنا نقول الايجاب على العاقلة لدفع الاجحاف والاستئصال عن القاتل والتخفيف عليه وذلك في المكل لا في الجزء ثم الوجوب عليهم باعتبار النصرة ولا شك أنه منصر نفسه كما منصر غيره وكما أنه معذور غير مؤاخذ شرعا فالعاقلة لا يؤاخذون نفعله أيضا قال الله تعالى ولا تزروا زرة وزر أخرى ومن لم يجن فهو أبعد من المؤاخذة من الجانى الممذور فاذا أوجبنا على كل واحد من العاقلة جزأ من الدية فلأن نوجب عليــه مثل ذلك أولى وهذا لأن محل أداء الواجب العطاء الذي يخرج لهم بطريق الصـلة وهم في ذلك كنفسواحدة فكما يخرج العطاء لغير القاتل بخرج للقاتل وذكر عن المعرور بنسويدقال

فرض عمر بن الخطاب رضي الله عنه الدبة تؤخذ في ثلاث سنين فالنصف في سنتين ومادون الثلث في سنة ومه نأخــ ذ فنقول جميع الدية متى وجبت بنفس القتل كانت مؤجلة في ثلاث سينهن سيواء كانت على الماقلة أو في مال القاتل كالاب تقتيل النه عمدا وقد بيناهذا في الديات واذا كان جميم الدبة في ثلاث سنين فكل ثلث منه في سنة ومتى كان الواجب بالقتل ثلث بدل النفس أو أقل من ذلك كان في سينة واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك الى تمام الدية فى السنة الثالثة وهذا لآن تقومالنفس بالمال غير معقولوانما عرف ذلك شرعا والشرع انما وردبابجاب الدبة مؤجسلة في ثلاث سنين فعلينا اتباع ذلك واتباع الاجزاء بالجملة في مقدار ما شبت فها من الاجل والشافعي بجعل التأجيل لمعنى التخفيف كالابجاب على العاقلة معنى التخفيف معقول فأما في التأجيل فمعني تقصان المالية لان المؤجل في المالية أنقص من الحال وبسبب صفة العمدية بخرج من أن يكون مستحقا للتخفيف ولكن ليس لهذه الصفة تأثير في ايجاب زيادة على قيمة المتلف ولو أوجبنا الدبة عليه حالًا كان ذلك زيادة *فان قيل أليس في شبه العمد أن الدية تجب مغلظة وفيــه ايجاب زيادة المالية باعتبار صفة العمد؛ قلمنا ثم ولـكمنا أنما ننكر أنجاب الزيادة بالرأى فما لامدخل للرأى فيه وتلك الزيادة انما أوجيناها بالنص كاصل المال عقابلة النفس أوجبناه بالنص مخلاف القياس وعن أبراهيم قال في دية الخطأ وشبهالعمد في النفس على العاقلة على أهل الديوان في ثلاثة أعوام في كل عام الثلث وما كان من جراحات الخطأ فعلى العاقلة على أهل الديوان اذا بلغت الجراحـة ثلثي الدنة ففي عامين وان كان النصف فكذلك وان كان الثاث ففي سُــنة واحدة وذلك كله على أهل الدنوان ونه نقول فان الواجب من الارش متى بلغ نصف عشر بدل النفس في حق الرجل أوفى حق المرأة يكون ذلك على العاقلة وما دون ذلك عنزلة ضمان المال يكون على الجانى والشافعي يسوى بين القليل والكثير والقياس فيه أحـــد السببين أما التسوية فكما ذهب اليه الشافعي في ايجاب الكل على الماقلةوالتسوية فيأن لا يوجب شيءً على العاقلة كما في ضمان المال ولكنا تركنا القياس بالسينة وانما جاءت السينة في أرش الجنين بالابجاب على عاقلته وارش الجنين نصف عشر مدل الرجل فيقضى بذلك على العاقلة وفيما دونه يو خذ بالقياس وفي حديث ابن عباس رضي الله عنه مو قو فا عليه ومرفوعا الي رسول الله صلى الله عليه وسلملا تعقل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا ولامادون أرش الموضحة

وارش الموضحة نصف عشر مدل النفس ففيما دونه يؤخذ بالقياس وهذا لان الايجاب على العاقلة كان لمني دفع الاجحاف عن الجانى وذلك في الكثير دون القليل فلهذا أوجبنا الكثير على العاقلة دون القليل وألفاضل بينهما يكون مقدرا وأدنى ذلك ارش الموضحة قال وليسعلي النساء والذرية بمن كان له عظاء في الدنوان عقل لانه بلفنا عن عمر رضى الله عنه قال لا يمقل مع الماقلة صيولا امرأة وانما جمل الفضل فيما يؤدي والله أعلم على عشيرة الرجل ولم يجيؤا على وجه المون لصاحبهم لأنهم أهل يد واحدة ونصرة واحدة على غيرهم وهذه النصرة أعا تقوم بالرجال دون النساءفبنية المرأة لاتصلح لهذه النصرة وكذلك النصرة لا تقوم بالصبيان (آلا ترى) أن الشرع نهي عن قتل النساء والصبيان من أهــل الحرب لانهم يقاتلون لدفع من يقاتلهم وتناصرهم فيما بينهم وذلك لا يحصل بالنساء والصبيان وكذلك الجزية التي خلت عن النصرة لم توجب على النساء والصبيان فكذلك تحمل العقل وعلى هذا لو كانت المرأة هي القاتلة أو الصي لم يكن عليهما شي من الدية يخلاف الرجـل لان وجوب جزء على القاتل باعتبار أنه أحد المواقل وهو لا يوجد في النساء والصبيان ولا ينظر اليمالهم من فرض المطاء في الديوان لان ذلك ليس باعتبار النصرة بل باعتبار المؤنة كما فرض عمر رضي الله عنه لازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم المطاء فى الديوان فكان يوصله لهن فى كل سنة ﴿ وَاذَا قَتْلَ الرجل خطأ فلم يرفع الى القاضي حتى مضت سنون ثم رفع اليه فانه يقضي بالدية على عاقلته في ثلاث سنينَ من يوم يقضى لأن ثبوت الآجل ببنى على وجوب المال والمال آنما يجب نقضاء القاضي فاما قبل القضاء فالمال ليس بواجب لان ضمان المتلفات يكون بالمثل بالنص ومثل النفس نفس الا أنه اذا رفع الى القاضي فيتحقق العجز عن استيفاء النفس لما فيــه من معنى المقوبة وتحول الحق نقضائه الىالمال كمافى ولد المغرور فان قيمته انما تُجِب على المغرور بقضاء القاضى وان كان رد عينه متعذرا قبل القضاء ولكن في الحكم جعل الواجب رد العين الى أن يحوله القاضي الى القيمة نقضائه لتحقق العجزعن رد المين ولهذا لو هلك الولد قبل القضاء لم يضمن شيأ واعتبر قيمة الولد يوم القضاء لهذا وهو نظير الاجل في حق المين فأنه لايعتبر مامضي من المدة قبل الخصومة وأنمايكون ابتداء التأجيــل من وقت قضاء القاضي فـكذلك هاهنا التداء التأجيل يكون منوقت قضاء القاضي فان كانوا أهل ديوان قضي بذلك في اعطياتهم فيجمل الثلث في أول عطاء بخرج لهم بعد قضاعه وان لم يكن بين القتل وقضاعه وبينخروج

أعطياتهم الاشهرأو أقل من ذلك لان التأجيل فيحق العاقلة كان لمعنى تأخر خروج العطاء ويحل قضاء الدية منه العطاء فانما يمتبر خروج العطاء بعد القضاء (ألا ترى) أنه لو لمخرج سنين لم يطالبو ابشي فكذلك اذا خرج بعد قضاء القاضي بشهر أو أقل يؤخذ منه ثلث الدمة والثلث الثاني في المطاء الآخر اذا خرج ان أبطأ بعد الحول أو عجل قبل السـنة وكذلك الثاث الثالث فان عجل للقوم العطاء فخرجت لهم ثلاثة أعطيــة مرة وهي أعطية استحقوها بمد قضاء القاضي بالدية فان الدية كلم ا تؤخذ من تلك الاعطية الثلاثة لوصول محل اداء الدية منه الى يد الماقلة قال ولا يقضى بالدية على القوم حتى يصيب الرجل في عطائه من الدية كلها أربعة دراهم أو ثلاثية أو أقل من ذلك عنه دنا وقال الشافعي مايقضي به على كل واحد منهم لا يكون أقل من نصف دينار لانها صلة واجبة شرعا فيمتبر بالزكاة وأدنى مايجب في الزكاة نصف دينار أو خمسة دراهم فقد كان ذلك بمنى نصف دينار في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلمولكنا نقولاالابجاب عليهم للتخفيف على القاتل وانما بجب على وجه لا يتعسر ذلك عليهم وذلك في ايجاب القليل دون الكثير تم هذه صلة يوعمرون بادائها على وجه التبرع فلا يبلغ مقدارها مقدار الواجب من الزكاة بل ينقص من ذلك (ألا ترى) أنه لا تجب هذه الصلة في أصـول أموالهم وانما تجب فيما هو صلة لهم وهو العطاء فمرفناأ نهمبني على التخفيف من كل وجه وقد ظن بهض أصحابنا رحمهم الله ان التقدير بثلاثة دراهم فيما يؤخذمنهم في كلسنة وذلك غلط فقد فسرها هنا فقال حتى يصيبالرجل في عطائه من الدية كلها أربعة دراهم أو ثلاثة دراهم فعرفنا أنه لايؤخذ في كل سنة من كل واحد منهم الادرهم أو درهم وثلث فان قلت الماقلة فكان يصيب الرجل أكثر من ثلاثة دراهم أو أربعة ضماليهم أقرب القبائل فى النسب من أهل الديوان حتى يصيب الرجل في عطاعه ما وصفنا وهذا لان ابجاب الزيادة عليهم اجحاف بهم فلا يجوز فلذلك ضماليهم أقرب القبائل كماضممناالعاقلة الى القبائل للتحرز عن الاجحاف بهم ولانه متى حزبهـم أمر ولا يتمكنون من دفع ذلك عنهم بانفسهم فانمــا يستعينون باقرب القبائل اليهم فاذا كانوا فى بمض الاحـوال يستنصرون بهم عنــد الحاجة فكذلك يضمون اليهم في محمل العقل عند الحاجة قال ولا يستحقون العظاء عندنا الابآخر السنة فلذلك قلنا آدًا خرج العطاء بعد القضاء بشهر أو أقل أخذمنه ثلث الديةومعني هذا أن المطاء انما يخرج لهم في المادة في كل سنة واستحقاق ذلك عند تمام السنة لانهم يستحقون

ذلك بطريق الصلة والتبرع الي آخر المدة في حكم المعاوضات دون الصلات وانما يكون استحقاق الصلة عند تمام المدة ولا يثبت الملك فيما الا بالقبض عنزلة الجزية ولهذا قلناان من مات من أهل الذمة أو أسلم لم يكن عليه شئ من الجزية وفى حق أهل الديوان ان من مات منهم قبل خروج العطاءوقبل تمام السنة لم يصر عطاؤه ميراثا لورثته فعرفنا ان وجوبه باعتبار آخر السنة فمتى كان يجيء ذلك الوقت بعد القضاء كان العطاء الواجب باعتبار ذلكالوقت محلا لآخــذ الدية منه وأذا لم يقض عليهم بالدية حتى مضت سنو ن ثم قضي بهاولم يخرج للناس أعطياتهم الماضية لم يكن فيها من الدية شي لان وجوب هـنه الاعطية باعتبار مدة مضت قبل قضاء القاضي وقد بيناأن وجوب الدية بقضاء القاضي فمحل الاداء الاعطيات التي تجب بعد القضاء فلهذا لايستوف من الاعطيات الماضية شيء من الدية ويستقبل بصاحب الدية الاعطية المستقملة بعد القضاء ولو كانت عاقلة الرجل أصحاب رزق يأخذونه في كل شهر قضي عليهم بالدية في ارزاقهم في ثلاث سنين في كل سنة الثلث لان الرزق في حقهم قائم مقام العطاء فان العطاء أنما كان محلا لقضاء الدية منه لانه صلة يخرج لهممن بيت المال ولاجله اجتمعوا وانبتوا أسهاءهم في الديوان وهذا موجود في الرزق اذا كانوا أصحاب رزق ثم ينظر ان كانت أرزاقهم تخرج فی کل سنة فـکلما خرج رزق یؤخذ منه الثلث وان کان مخرج فی کل شهر فرقدار نصف سدس الثاث يؤخذ من كل رزق حتى يكون المستوفي في كل سنة مقدار الثلث يؤخذ من كل رزق وان خرج الرزق بعد قضاء القاضي بيوم أو أكثر أخــذ من رزق ذلك الشهر بحصة الشهر كما بينا فان كانوا يأخذون الارزاق في كل ستة أشهر فخرج لهم رزق ســـتة أشهر بعد القضاء أخـــ منهم ســـ دس الدية وان كانت لهم أرزاق في كل شهر ولهم أعطية في كل سنة فرضت عليهم الدية في أعطياتهم دون أرزاقهم لان الارزاق انمـا كانت خلفا عن الاعطيات ولا يمتبر الخلف مع وجود الاصل وهذا لان الارزاق لهم لكفاية الوقت فاخذ شئ من ذلك منهم يؤدى الى اضرار بهم وبعيالاتهم فيشق ذلك عليهم عادة فأما الاعطيات فليست الكفاية الوقتولكن لتألفهم حتى يكونوا مجتمعين في الديوان يقومون بالنصرة فلا يشق عليهم الاداء من الا عطيات فلهذا قلنا عند الاجتماع بفرض الدية من الاعطيات دون الارزاق ومن جني عليهم من أهل البادية وأهل الثمن الذين لاديوان لهم فرضت الدية على عواقلهم في أموالهم في الاتسنين على الاقرب فالاقرب منهم يوم يقضي القاضي بالدية لان تناصرهم

بالقرب وانما يمتبر ذلك عند القضاء بالدية كما في حق أهل الدوان ويضم اليه أقرب القبائل في النسب حتى يصيب الرجل من الدية في السنين الثلاثة ثلاثة دراهم أوأربعة دراهم لتحقق معنى التخفيف عليهم وهذا المعنى هنا أولي بالاعتبار منه في حق أهل الدنوان لان المأخوذ من أموالهم هاهنا والاداء من الاعطيات يكون أيسر من الاداء من أصول الاموال ومن أَقر نقتل خطأً ولم ترتفعوا الى القاضي سنين ثم ارتفعوا قضي عليــه بالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضي لانماشبت بالاعترآف لاتتحمله العاقلة لقوله عليه السلام ولا صلحاولا اعترافا وهذا لان اقراره في حقه محمول على الصدق وفي حق عاقلته محمول على الكذب لكونه متهما في حقهم ثم موجب الجناية في الاصل على الجاني ثم تحمل العاقلة للتخفيف عليه فاذا لم يثبت التسبب فى حق العاقلة ففي الواجب عليه باعتبار الاصل والتأجيل فيه من وقت القضاء لامن وقت الاقرارلان الثابت بالاقرار من القتل لا يكون أقوى من الثابت ُ بالمعامنة وفي القتل المماين الدية انما تجب بقضاء القاضي فيهاأ ولاولو أقر انه قتل ولى هذا الرجل وأقر أنه خاصمه الى قاضي بلدكذا فقامت بذلك البينة فقضى به القاضى على عاقلته من أهل ديو ان الـ كموفة وصدقه ولى الجناية في ذلك وكذبه الماقلة فلا شي على العاقلة لان تصادقهما ليس مججة على العاقلة ولم يكن عليه شيُّ في ماله لانهما تصادقا على أن الواجب نقضاء القاضي تقرر على العاقلة وبعد تقرره على العاقلة لا سبقى عليه و تصادقهما حجة في حقهما مخلاف الاول فهناك السبب الموجب للدية على العاقلة هو قضاء القاضي ولم يوجد أصلا فيقضي لها في مال المقر قال الا أن يكون له عطاء ممهم فتكون عليه حصته من ذلك لانه في مقدار حصته يقر على نفسه وفي حصة عواقلهم نقر عليهم فيؤخذ بما أقر به على نفسه وهذا ببين أن القاتل انما يكونأحد المواقل عندنا اذا كان له عطاء في الدُّوان فأما اذالم يكن فليس عليه من الدَّية شيُّ لان الدِّية تؤخذ من الاعطيات * فازقيل لما كان أصل الوجوب عليه وقد تحول مزعمه الى عاقلته نقضاء القاضي فاذا توى ذلك على العاقلة بجحودهم ينبغي أن يقضي بالكل عليهم كما اذا توى الدين على المحال عليه بجحوده عاد الدين الى ذمة المحيل؛ قلنا هذا مستقيم فيما اذا كان أصله دينا لدفع التوى عن مال المسلم وهذاأيضًا لم يكن دننا عليه وآنما كان بطريق الصلة لصيانة دمالمقتول عن الهدر وبعد ماتقرر على العاقلة نقضاء القاضي لا تتحول اليه محال سواء استوفى من العاقلة أو لم يستوف والعمد الذي لا قود فيه يقضي بالدية من مال القاتل في ثلاث سنين من يوم يقضي بها القاضي لقوله

عليه السلام لاتمقل الماقلة عمدا ولان ذلك للتخفيف ودفع الاجحاف عن القاتل والعامد لا يستحق ذلك ولو قتل عشرة رجلا فعلى عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلاث سنين لانمايجب على كل واحد منهم بدل النفس وبدل النفس يكون مؤجلا في ثلاث سنين فيعتبر الجزء منه بالكل ولا يعقل أهل مصر عن أهل مصر آخروانما يربد به اذا كان لاهل مصر ديوان على حدة أوكان تناصرهم باعتبار القرب فىالسكنى وأهل مصر أقرب اليه من أهل مصر آخر ويعقل أهل كل مصر عن أهل سوقهم وقراهم لانهم اتباع لاهــل المصر فاذا حزبهم أمر استنصروا مهم فأهل مصر يعقلون عنهم باعتبار معنى القرب والنصرةومن كان منزله بالبصرة ودنوانها بالكوفة عقل عنهأهل الكوفة لانه انما استنصر باهل ديوانه لانجيرانه (ألا ترى) أن القرب في السكني لا يكون أقوى من قرب القرابة * ولو أن اخوين لاب وأم دىوان أحدهما بالكوفة ودىوان الآخر بالبصرة لم يمقل أحدهما عن صاحبه وأنما يمقل عن كل واحــد منهما أهل دنوانه فـكذلك ما سبق ولو أن قوما من أهــل خراسان أهل ديوان واحد مختلفين في انسابهم منهم من له ولاء ومنهم القربي ومنهم من لا ولاء له جني بعضهم جناية عقل عنه أهــل رايته وأهل فنائه وان كان غيره أقرب اليــه في النسب لان استنصاره باهل رانته أظهر ومن كان من أهل الديوان لا يرجم في استنصاره الى عشيرته عادة ولان عطاء أهل راية واحدة انما يخرجمن بيت المال جملة واحدة فهم في ذلك كـنفس واحدة وان كان عدد أهل رايته قليلا ضم اليهم الامام من رأى من أهل الديوان حتى يجملهم عاقلة واحدة لدفع الاجحافِ عن أهل رايته وانما يضم اليهم الامام من يكون أقرب اليهم فى معنى النصرة اذا خربهم أمر في ذلك وانما يعرف ذلك الامام فجعل مفوضا الي رأيه لهذا ومن لاديوان له من أهل البادية ونحوهم تعاقلوا على الانساب وان تباعدت منازلهم واختلفت الباديتان لان تناصرهم بالانساب ولان حالهم في معنى الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بينا أنهقضي بالمةل على الاقارب ولا يمقل أهل البادية عن أهل الامصار الذين عواقلهم في العطاء لان أهل الامصار انما يقوم بنصرتهم والذب عنهم أهـل العطاء من أهل ديوانهم لا أهل اخوة البادية وهم انما يتقوون بأهل المطاء وكذلك لايعقل أهل المطاءا عن أهـل البادية لأنهم يتقوون بهم ولا ينصر بمضهم بمضا وان كانوا اخوة لاب وأم وانما ينصر كل واحد منهم أهل العطاء ومن جنى جناية على أهل المصر وليس فى عطاء وأهل البادية

أقرب اليه ومسكنه المصر عقل عنه أهل الديوان من ذلك المصر لأنهم من الذين يقومون نصرة أهل المصر والدفع عنهم ولا يخصون بذلك من كان له في المصر عطاء دون من لاعطاء له فلهذا كانوا عاقلة لجميع أهل المصر وكذلك لا يعقل عن صاحب العطاء أهل الباديةوانكان فيهم نازلا وأصحاب الارزاق الذين لا اعطيات لهم بمنزلة أهل العطاء في جميع ذلك لكون الارزاقخلفاعن الاعطيات في حقهم *وان كان لاهل الذمة عواقل ممروفة يتماقلون بهافقتل أحدهم قتيلا خطأ فدينه على عواقلهم بمنزلة المسلم لانهم التزموا أحكام الاسلام في المعاملات ومعنى التناصر الذي يبني عليه العقل يوجد في حقهم كما يوجد في حق المسلمين وان لم يكن لهم عاقلة ممروفة يتماقلون بها فالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضي بها عليه لما بيناأن أصل الوجوب على القاتل وانما يتحول عنه الى العاقلة اذا وجدت فاذا لم توجد نقيت عليه بمنزلة مسلم في دار الحرب قتل مسلما خطأ وهما أجنبيان منها فانه يقضي بالدية عليه في ماله لان من يكون في دار الحرب فأهل دار الاسلام لا يعقلون عنه وتمكنه من هذا الفعل لم يكن بنصرتهم ولا يعقل مسلم عن كافر ولا كافر عن مسلم والكفار يتماقلون فيما بينهم وان اختلفت ملتهم لان التماقل ينبني على الموالاة والتناصر وذلك ينمدم عند اختلاف الملة قال الله تمالى والذين كهروا بعضهمأولياء بمضهم وقال والذين آمنوا ولميهاجروامالكم من ولايتهم من شي حتى يهاجروا فلما انقطعت الموالاة بين من هاجر ومن لم يهاجر حين كانت الهجرة فريضـة كان ذلك قطعًا للموالاة بين الكفار والمسلمين وحكم الميراث والنفقة يؤيد ما ذكرنا * ولو كان القاتل من أهل الكوفة وله بها عطاء فلم يقض بالدية على عاقاته حتى جمل ديوانه الى البصرة فانه يقضي بالدية على عاقلته من أهل البصرة وعلى قول زفر يقضي على عاقلته من أهل الـكوفة وهو رواية عن أبي يوسف أيضا لان الوجب للمال الجناية عند قضاء القاضي وقد تحققت منه وعاقلته أهل ديوان الكوفة وبعد ماتحول الي ديوان البصرة لم يوجد منه جناية وانما تعقل الماقلة عند جناته (ألا ترى) ان القاضي لو قضي بالبينة على عاقلته بالكوفة تم تحول الى ديوان البصرة قبل استيفاء شيء كانت الدية على عاقلته من أهل الكوفة فكذلك قبل قضاء القاضي لوجهين ، أحدهما ان وجوب الدية في القتل الخطأ ثابت بالنص فيستوى فيه القضاء وغير القضاء . والثاني على أن الدية * العاقلة بطريق الصلة والصلات لا تصير دينا بقضاء القاضي قبل الاســتيفاء كـنفقة الاقارب • وجــه قولنا أن المال لا يجب لنفسالقتــل وأنمــا بجب نقضاء

القاضي على مأقررنا أن المجز عن استيفاء المثل أنمايتقرر بقضاء القاضي ثم أصل الوجوب على القاتل وبعد ماوجبعليه تتحمل عنه عاقلته (ألاتري) آنه لو أقر بقتل خطأ كانت الدية عليه خاصة ولو كان الوجوب على العاقلة ابتداء وجبت عليــه بذلك عنــد الاقرار فاذا ثبت ان الوجوب عليه عنــد قضاء القاضي فانما تتحمل عنه من يكون عاقلة له عند القضاء وهم أهل ديو ان البصرة بخلاف مااذا قضى بهاعلى عاقلته بالكروفة لان هناك قد تقرر الوجوب عليهم فلا يتحول الي غيرهم بدلد ذلك ثم اذا تحول بعلم قضاء القاضي تؤخذ منه في عطائه بالبصرة حصته لان في مقدار حصته محل الاداء وعطاؤه من ديوان البصرة عند الادا. فيؤخذ ذلك القدر منه وفيما زاد على ذلك محل الاداء عطاء أهل الكوفة لان ذلك التقدير عليهم بقضاء القاضي ولو قلت العاقلة بعد القضاء عليهم وتمذر الاخذ منهم ضم اليهم أقرب القبائل في النسب حتى يعقلوا ممهم لدفع الاجحاف عنهمولا يشبه قلة العاقلة بعد القضاء تحول الرجل بمطائه من بلد الى بلد لازالذين يضافون اليهم عاقلة واحدة وهذه عاقلة مستقلة يمني ازالذين يضمون اليهم يكونون عنزلة الاتباع لهم فلا تتبدل العاقلة باعتبارهم * يوضحه ان الضم لدفع الاجحاف عنهم وذلك عند الاداء فيصار فيه الى وقت الاداء وأما القضاء على الماقلة فني حكر وجوب الدية وذلك يثبت بقضاء القاضي فيعتبر فيه وقت القضاء ولوكان رجل مسكنه بالكوفة فقتل رجلا خطأ فلم يقض عليه حتى تحول عن الـكموفة واستوطن البصرة فانه يقضي بالدية على عاقلته بالبصرة ولوكان قضي بها بالبصرة على عاقلته بالكوفة ولم ينتقل عنهم لان من لاعطاء له اذا كان يسكن مصرا فعاقلته أهل ديوان ذلك المصر بمنزلة من له عطاء وكذلك البدوي اذا التحق بالديوان بعد القتل قبل قضاء القاضي فانه يقضي بالدية على أهـــل الديوان وان كان ذلك بعد القضاءعلي عاقلته بالبادية لم يتحول عنهم لأن الجناية لم تجنها العاقلة وأنما جناهاالرجل فاعًا يكون على عاقلته أذا قضى بها عليهم (ألا ترى) أن التأجيل في الدية يعتبر من وقت قضاء القاضي ولو قلنا تتحول بتحويله الى ديوان آخر بعــد القضاء لكان اذا تحول بعد مضي سنة يؤخذ الثلث من الديوان الذي انتقل اليهم حالا وذلك ممتنع وفي اعتبارا لاجل من وقت قضاء القاضي دليل ظاهر على أن الجناية انما توجب المال بقضاء القاضي ولو أن قومامن أهل البادية قضي عليهم بالدية في أمو الهم في ثلاث سنين فأدوا الثلث أو الثلثين أو لم يؤد وأشياء حتى جمامهم الامام في المطاء صارت الدية عليهم في أعطياتهم وان كان قد قضي بها أول مرة

في أموالهم لان العطاء من أموالهم فليس في أخذ ذلك من العطاء يمتبر القضاء الاول لان المطاء محل الاداء فيكون المعتبر فيه وقت الاداء لا وقت القضاء والاخذمن المطاء عمني التيسير عليهم فهو عنزلة أقرب من القبائل اليهم عندقلتهم فانه يمتبر فيه وقت الاداء لا وقت قضاء القاضي ولكنه نقضي عليهم في اعطياتهم ما كان قضي عليهم بالبادية حتى ان كان قضي بالابل لم يتحول عن ذلك لان في القضاء بشيء آخر ابطال القضاء الاول وذلك لا يجوز وليس في القضاء به في اعطياتهم ابطال القضاء الاول *واذا قتل ابن الملاعنة رجلا خطأ فعقلت عنه عاقلة الام ثم ادعاه الاب وثبت نسبه منه فرجعت عاقلة الام عما أدت على عاقلة الاب فى الاث سنين من يوم قضى القاضي لعاقلة الام على عاقلة الاب بها لان النسب كان التامنه بالفراش وقد انقطعت النسبة عنه بقضاء القاضى ولكن بقى أصل النسب موقوفا علي حقه حتى اذا ادعاه غيره لم يثبت منه واذا ادعاه هو ثبت النسب منه مع كو نه مناقضا وان كذبته الام في ذلك وأنما يثبت النسب من وقت العلوق لامن وقت الدعوى فتبين أنه عقل جناية كانت على عاقلة أبيه وعاقلة الام ماكانوامتبر عين فيماأدوا بل أجبروا عليه بقضاء القاضي فيثبت لهم حق الرجوع على عاقلة الاب ويصير حالهم مع عاقلة الامكحال ولى الجناية وقد بينا ان ولي الجناية لو كان هو المقضى له بالدية عليهم كان التأجيـل فيـه معتبرا من وقت قضاء القاضي لا من وقت الجناية فكذلك اذا قضى به لماقلة الام عليهم يمتبر التأجيــل فيه من وقت قضاء القاضى لامن وقت دءوى الاب وهذا لان التأجيل لتأخر المطالبة وذلك بمد تقرر الوجوب عليهم وانما يتقرر بقضاء القاضي وكذلك اذا مات المكاتب عن ولد حرووفاء فلم يؤد البكتابة حتى جنى ابنه وابنه من امرأة حرة مولاه لبني تميم والمكاتب لرجل من همدان فمقل عنه جنايته قوم أمه ثم أدى الكتابة فان عاقلة الام يرجمون بما أدوا على عاقلة الاب لان عتق المكاتب عند اداء البدل يستند الى حال حياته فتبين أنه كان للولد ولاء من جانب الاب حين جني وان موجب جنايته على موالي أبيـه وموالى أمه ما كانوا متبرعين عنه في الاداء فيرجمون بالمؤدى على موالي الاب * وكذلك رجل أمر صبيا أن يقتل رجلا فقتله فضمنت عاقلة الصبي الدية رجمت بها على عاقلة الا مر لان الآمر متسبب متمد فانه استعمل الصي في أمر لحقه فيه تبعة فيثبت العاقلته حق الرجوع بما أدوا على الآمر غير انه ان كان الآمر يثبت الامز بالبينة فرجوعهم على عاقلة الآمر لان التسبب فى الجناية لايكون فوق المباشرة وان

كان الآمرنبت باقراره فانهم يرجمون عليه في ماله في الاتسنين من يوم يقضي بها القاضي على الآمرأو على عاقلته فان اقراره ليس بحجة على العاقلة وان كانوا اجتمعوا في أول الامر وقضى القاضى بها لولي الجناية على عاقلة الصبي ولماقلة الصبي على عاقلة الاآمر لان القضاء باعتبار السبب والسبب هو الجناية وذلك قد وجدمن الصي فيقضي للمولى على عاقلةالصي ثُمَالرَجُوعَ على عامّاة الآمر بسبب الأمر وذلك بين الآمر والصي فيقضى لماملة الضبي على عاقلة الآمزمثـل ذلك فكلما أخذ ولي الجناية من عاقلة الصبي شيأ أخذت عاقلة الصبي من عاقلة الآمر بمثل ذلك لان الرجوع لدفع الغرم عن عاقلة الصبي وأنما يتحقق الغرم بالاداء فيرجعون بقدر ما أدوا عنزلة رجوغ الكفيل على الاصيل اذا كان كفل عنه بامره ﴿ولو أن ابن الملاءنة قتل رجلا خطأ فقضي القاضي بالدية على عاقلة الام فأدوا الثلث ثم أدعاه الاب وحضروا جميما فانه يقضى لعاقلة الامبالثلث الذى أدوا على عاقلة الابلانهم ما كانوا متبرعين فى ادا. ذلك ويبدأ بهم في ستة مستقبلة قبل أهل الجناية ويبطل الفضل عن عاقلة الام ويقضى بالثاثينُ الباقيين على عاقلة الاب في السنتين بعدالسنة الأولى ولا يسترد من ولي الجناية ماأخذ من عائلة الام لانهملك ذلك بسبب صحيح فان القاضي قضى بذلك على عاقلة الام فكان قضاؤه ذلك حقا يومئذ وانما يبطل الفضل عن عاقلة الاملانه تبين بالقضاء بثبوت نسبه من أبيهأن جنايته على عاقلة أبيه لاعاقلة أمه ولافائدة في استيفاء مابقي من عاقلة الام ثم القضاء بالرجوع لهم على عاقلة الاب بل يستوفى ما بقي من عاقلة الاب بخلاف ما تقدم في مسئلة الآمر مم الصبي فأن هناك السبب بين ولي الجناية وبين الآمر وهنا السبب بين ولى الجناية وعاقله الآب قد ظهر بدعوى السبب فلهذا قضي بالباقي عليهم ثم في السنة الأولي بعد القضاء ليس لولي الجناية أن يستوفى منهم شــياً لانه قد ثبت لماقلة الاُم حق الرجوع عليهم بما أدوا فى هذه السنة وحقهم مقدم فانهم يرجمون بما استوفاه ولي الجناية فلو قلنا بأن ولى الجناية يستوفى منهم في هذه السِنة أيضا شيأ أدى الىأن يستوفي منهم ثلثي دية واحدة في سنة واحدةوفيه اجحاف بهم وعلى هذا ابن المكاتب الذي وصفناه لانه عنزلة ابن الملاعنة حين استندت حرية ابنه الى حياة أبيه واذا كانت المرأة حرةومولاه لبنى تميم تحت عبدلر جلمن همدان فولدت غـــــلاما فماقله الابن عاقلة أمه لانه لاولاء له من جهة أبيه فانه عبدوالولاء كالنسب فيتبع الولد فيه أمه اذا انمدم من قبل الاب كما في النّسب فان جني جناية فلم يقض بها القاضي

على عاملة الامحتى عتق الاب فان القاضي يحول ولاءه الى موالي أبيه لانه ظهر له ولا، في جانب الاب وهو الاصل كما في النسب ثم يقضي القاضي بالجناية التي قد جناها على عائلة أمه ولا محولها عنهم *وكذلك لو كان حفر بئرا قبل عتق أبيه ثم سقط فيها انسان بعد عتق أبيه وما خاصم فى ذلك حتى قضى بالدية على عاقلة الام ان كان بالغا وان كان صغيرا فأبوه لان مباشرة السبب كانت منه فهو الخصم بالقضاء بالسبب عليه والحريم يبني على السبب ثم انما يقضي هاهناعلى عاقلة الام بخلاف ماتقدم في أبن الملاعنة وابن المكاتب لانهذا ولاء حادث حدث بمدالجناية ولم يستند الى وقت سابق فلم يتبين به آنه عند جنايته لم تكن علي عاقلة موالى أمه وفي مسئلة النسب لم يثبت من وقت الدعوى وانمـا ثبت من وقت العلوق وكذلك عتق المكاتب الميت عند أداء بدل الكتابة لايثبت مقصوراعلى حالة الاداء بل يستند الى حال حياته فلهذا كان القضاء هناك على عاقلة أبيه وهاهنا على عاقلة الاموكذلك في مسئلة حفر البئر لان عند الوقوع أنمايصيرجانيا بالحفر السابق وقد كانت عاقلته في الوقت قوم أمه، ولو أن امرأة مسلمة مولاة لبنى تمبم جنت جناية أو حفرت بئرا فلم يقض بالجناية حتى ارتدت ولحقت بدار الحرب ثم سبيت فأعتقها رجل من همدان ثم وقع في البئر رجل فمات قضي بتلك الجناية على بني تميم لانه انما حدث لهاولاء بسبب الاعتاق بعد الجناية أو الحفر فلا أثر لهذا الولاء في الجناية التي كانت منها قبل ذلك كما في المسئلة المتقدمة وعلل في الكتاب فقال لان الحالة الثانية غير الحالة الاولى يمني ان حالها تبدل بالسبي والعتق فكانت في حكم شخص آخر وانما يقضي بالجناية الاولى على عاقلة الجانيــة وعاقلة الجانية بنو تميم فاما همدان فعاقلة امرأة أخرى في الحركم لانها تبدل حالها حين صارت في حكم امرأة أخرى * حربي أسلم ووالي مسلما في دار الاســــلام ثم جنى جناية عقلت عنه عاقلة الذي والاه فان ولاء الموالاة عنــــدنا بمنزلة ولاء المتق في حكم عقل الجناية وقد بينا هذا في كيتاب الولاء ثم لايكون له أن يتحول بولائه بعد الجناية لأنها تأكدت بفعل الجناية فان عقلوا عنه أولم يقض بها حتى أسر أبوه من دار الحرب فاشتراه رجل وأعتقه جرولاءابنه لانولاءالمتقأقوى من ولاء الموالاة فبعد ماظهر لابيه ولاء عتق لا يبقي ولاء الموالاة في حقه بل يلغي حكما وتأكده لايمنع من ذلك بمنزلة الولد الثابت ولاؤه لموالى أمه عليه ثم لا ترجع عاقلة الذي كان والاه علي عاقلة موالى الاب بشئ فلا تزول تلك الجناية عنهم وان لم يكن قضى بها عليهم لان هذا ولاء حادث بسبب

جديد وهو اعتاق الابفلا يظهر أثره في الجنالة الثانية وكذلك لو حفر بئرا قبلأن يؤسر أبوه تموقع فيها انسان بعد عتق الاب فان ذلك على عافلة الذي والاه دون عافلة أبيه والخصومة في سببه مع الجانى لان مباشرة السبب كانت منه * ذى أسلم ولم يوال أحدا حتى قتل قتيلا خطأً فلم يقض به حتى والى رجلا من بني تميم ثم جنى جناية أخرى فاله يقضى بالجنايتين على بيت المال وبجمل ولاؤه لجماعة المسلمين وتبطل موالاته مع الذي والاه لان الذي أسلم ولميوال أحدا فولاؤه ابيت المال حتى يكون ميرائه لومات ابيت المال فاذا جني جناية تعقل وجب على بيت المال وتأكد به حكم ذلك الولاء ولا يصح منه عقد الموالاة بمد ذلك مع أحد فلهذا كان موجب جنايته على بيت المال ﴿ وكذلك لو رمى بسهم أو حجر خطأ قبل أن نوالى أحدا فلم تقع الرمية حتى والى رجلائم وقعت فقتلت رجلا كانت موالاته باطلة لانه بالرمى جان (ألا ترى) ان المعتبر حالة الرمى حتى لو رمى الى صيد وهو مسلم ثم ارتد فأصابه السهم حل "نناوله واذا كان بالرمى جانيا وذلك حصل منه قبلُ الموالاة تأكد به الولاء لبيت المال*ولو حَفَر بَثْرًا فِي الطريقَفلِم يقع فيها أحدحتي والي رجلائم وقع فيها رجل فمات فان دية القتيل عليه في ماله وولاء الذي والاه صحيح ولا يشبه هذا مامضي قبله من الرمية والجناية لان مجرد الحفر ليس بجناية بجب مهاأرش حتى يعطب فيها انسان فقد والى وليس في عنقه جناية فصحت الموالاة والرمية كانت جناية منه فانما والاه وفي عنقه جناية وبيان هــذا الفرق أن الرامي مباشر ولا تتحقق المباشرة الاباعتبار فعله (ألا ترى) انه بالرمي ملتزم القود اذا كان عمدا والكفارة اذا كان خطآ فمرفنا انه جان حين رمى وأما الحافر فليس بمباشر للقتل ولهذا لاتلزمه الكفارة ولا يحرمالميراثولكنه متسبب وأعايتم هذا السبب عند وقوع الواقع في البئر فقد والى وليسفى عنقه جناية فصحت الموالاة ثم دية هذا الواقع في البئر لاتكون على من والاه لانه عند الوقوع صار جانيا عليه بالحفر السابق وقد كان ذلك قبل الموالاة ومن والاه لم تتحمل عنه موجب أفعاله قبل الموالاة ولا يعقل عنه بيت المال لانه أن جعل ذلك على بيت المال بطل ولاؤه ولا وجه لابطال الولاء الحكوم بصحته فلناان وجب عليــه دية القتيل في ماله بمنزلة من لاعاقلة له وكذلك الرجل يسلم ويوالي رجــ لا ثم يجني أو يرمي أو يحفر بئرا ثم منتقل بولا ممه فهو عنزلة ماتقدم لان الاول في المدنى تحول بالولاء فانه كان مولى لبيت المال فلا فرق بين أن يتحول بولاء كان ثابتا عليه لبيت المال وبين أن يتحول بولاء

كان ثابتا عليه لانسان بعقده (ألا ترى) أن حافر البئر لو لم يقع في البئر أحد حتى تحوّل بولائه الى رجل فوالاه وعاقده ثم جنى جنايات كثيرة كان عقامًا على عاقلة المولي الآخر علم بالحفر أو لم يملم لانه لم يدر آنه يقع في البئر انسان أولا يقع فيكون ولاؤه مع الثاني صحيحاً وعقل جنايته عليه فبعد ماعقلوا اذا وقع في البئر رجل لو قلنا بان ديته على عاقلة المولى الاول أو على بيت المال بطل هذا كله وذلك لا يستقيم ثماشتغل فى الكتاب بالـكلام معزفر رحمه الله فقال ان قال قائل فكيف لم يشتبه الولاء المنتقل بعتق الاب قبل القضاء للعاقلتين اللتين تكون احداهما عاقلة ثم لاتتحول الى العاقلة الاخرى وقد قلت اذا تحول من ديوان الى ديوان قبل قضاء القاضي أنه يقضي بالدية على أهل الديوان الذي انتقل اليهم ثم أشار الي الفرق فقال أذا انتقل من ولاء الى ولاء صارت الحالة الثانية في حقه غير الحالة الاولى فيكون ذلك عنزلة نفسه ونظيره مابينا في المرأة الجانيةاذا ارتدت فسبيت وأعتقت وصاحب العاقلتين لم يتحول حاله بل خاله واحدة وان تحولت عاقلته تحوله من ديوان الى ديوان فلهذا كان المعتبر عاقلته وقت القضاء واستوضح هذا ما بيناان نفس القتل الواجب عليه النفس فأنما تتحول الى الدبة نقضاء القاضي وعند القضاء العاقلة يتحملون عنه فمن ضرورته أن يكمون الوجوب عليه أولا والدليل عليه ماذكرنا من الاقرار بقتل الخطأ ثم استوضح هذا بمسئلة مبتدأة فقال كان أبو حنيفة رحمه الله يقول لو أن رجلا قتل رجلا خطأ فلم يقض عليه بالدية حتى صالحه علىءشرين َ الف درهم أو على ألني دينار أوعلى مائتي بمير أو ثلاثة آلاف شاه أو ثلثمائة بقرة لم بجز ذلك ورد الى الدية ولو قضى القاضي عليه بالف دينار فصالح على عشرين ألف درهم أو على ما ثنى بعير باعيانها كان جائزا فبهذا يتبين أن النفس أغا تصيير ما لا بقضاء القاضي فالقضاء ما يقم عليه الصلح بدل النفس وبدل النفس شرعا مقدر بعشرة آلاف درهم أو مائة من الابل فالصلح على أكثر من ذلك باطل وبعد قضاء القاضى بالدنانير قد وجبت الدنانير فانما يقم الصلح بعد ذلك من الدنانير على الدراهم أو الابل ثم هذه المُسئلة لايستقيم جوابها على أصل أبى حنيفة فانءنده البقر والغنم ليسا بأصلفي الدية ولا يدخلهما التقدير فينبغي أن يجوز الصلح عنده على أىمقدار كان منها وقيل بل هو مستقيم لان عنده القاضي لوقضي في الدية بالبقر والغنم كان قضاؤه نافذا فيهايقضي بالغي شاة وما ثتى بقرة لان ذلك مجتهد فيه فينفذ قضاء القاضي بهوكذلك اذا اصطلح الخصان لان صلحهما في حقهما كقضاء القاضي به ولو قضي الفاضي في الدية بثلاثة

آلاف شاة أو ثلْمَائة بقرة لم يجز قضاؤه فكذلك اذا اصطلح الخصمان علىذ لك * ولو أقر رجل بقتل رجل خطأ عند القاضي وأقام ولى الجناية عليــه البينة قضي بالدية على العاقلة لان الولى محتاج الى هذه البينة فوجب قبولها وبه يتبين ان المال لايجب مدون القضاء لان الاقرار موجب بنفسه فلو وجب المال به عليه لا يستقيم قبول البينة من الولى بمده والقضاء به على الماقلة فان قال الولى بعد الا قر اربه لا أعلم لي بينة فاقض لي بها عليه في ماله فقضي القاضي بها في مال المقر ثم وجد ولي الجناية بينة فاراد أن بحول ذلك الى الماقلة لم يكن لهذلك لان المال قد وجب عليه بقضاء القاضي فلا يكمون للولى أن ببطل قضاءه ببينته فتحول ذلك الى العاقبة ولو قال الولى لا تعجل بالقضاء في ماله لعلى أجد بينه فاخره القاضي ثم وجــد بينة قضي له على الماقلة لما بينا * ولو أن رجـ لا من أهل البادية حفر بئرا في الطريق ثم ان الامام نقل أهل البادية الى الامصار فتفرقوا فيها وصاروا أصحاب أعطية تموقع في تلك البئر انسان كانت الدية على عاقلته يوم وقع الرجــل في البئر لان عند الوقوع في البئر يصير جانيا بالحفر السابق وأورد هذا النوع لايضاح ماسبق من الفرق بين هذا الحفر وغيره «قال وكذلك لوحفر وهو من أهل المطاء ثم أبطل الامام عطاءهم وردهم الى انسامهم فتعاقلوا عليها زمانا طويلا ثم مات انسان في البئر كان عليه اليوم الذي وجب المال فيه لما بينا ان الرجــل لم يخرج من نسبه وان أثبت له في الديوان عطاء ولم يتحول الى حالة أخرى وانما انتقات عاقلته فلا تتبدل به نفسه * ولو ان أهل عطاء الكوفة جني رجـل منهم جناية وقضي بها على عاقلته ثم ألحق بقوم من قومه من أهـل البادية أو من أهل المصر لم يكن لهم ديوان وجعلوا مع قومهم عقلوا معهم ودخلوا فيما قضي بهمن الجناية ولم يدخلوا فيماأدوا قبل ذلك وهذا عنزلة ما لو قلت العاقلة حتى ضم الامام اليهم أقرب القبائل في النسب والاصل في هذا كله أن حال الجاني اذا تبدل حكما وانتقل من ولاء الى ولاء بسبب حادث لم تنتقل جنايتـــه عن الاولى كان قضي بها أو لم قض وان ظهرت حالة حقيقية مثل دعوى الملاعنة حولت الجناية الى الاخرىوقع القضاء مها أو لم يقم ولو لم تختلف حالة الجاني والكن العاقلة تبدلت كان الاعتبار في ذلك الوقت بالقضاء فان كان قضي على الاولى لم ينتقل المهالثانية وان لم يكن قضي بها على الاولى فانه يقضي بها على الثانية واذا كانت الماقلة واحدة فاحقها زيادة أو نقصان اشتركوا في حكم الجناية قبل القضاء وبمده الافيا سبق أداؤه *ولو أن رجلا من أهل البادية من أهل الابل جني جناية فلم يقض

بها حتى نقله الامام وقومه فجعلهم أهل عطاء وجعل عطاءهم الدنانير ثم رفع الى القاضى قضي عليهم بالدنانير دون الابل لان وجوب المال بقضاء القاضي وعند قضاء القاضي مالهم عطاء فيقضى بالدية من جنس ذلك ولو كان قضى عليهم بمائمة من الابل ثم نقله الامام وقومه الى المطاء وجعل عطاءهم الدنانير أخذوا بالابلأو بقيمتهاوان لم يكن لهممال غير المطاء أخذت تيمة الابل من اعطياتهم قلت القيمة أوكثرت لان الابل تعينت دية بقضاء القاضي والحيوان لا شبت دينا في الذمة ثبوتا صحيحا بل يتردد بينه وبين القيمة فلا يتغير حكم ذلك القضاء بصيرورتهم من أهل العطاء والكنهم يؤخذون بما قضى به عليهم فى أموالهم فان لم يكن لهم مال غير العطاء أخذت قيمة الابل من اعطياتهم لان ذلك مالهم وقد ذكر قبل هذا اذا قضى عليهم بالدية ثم جعلهم الامام أهل العطاء صارت الدية عليهم في اعطياتهم ومن أصحابنا رحمهم الله من بين في هذه المسئلة روايتين كاتباهما في هذا الكتاب ومنهم من وفق فقال هناك أبهم الجواب انه يؤخذ من اعطياتهم للتيسير عليهم ولميبين ماذا يؤخذ تُم فسر ذلك هاهنا فقال تؤخذ قيمة الابل من أعطياتهم وتأويل ماذكر هناك انه قضي من جنس العطاء عليهم بالدية ولم يمين جنسا منها نقضائه حتى صاروا أهل عطاء وانما يمين عليهم بعد ذلك ماهومن جنس العطاءو يأخذه من المطاء وهاهنا عين الجنس عند قضائه وقضى علمهم عائمة من الأبل والعطاء ليس من جنس الابل فيكون الرأى اليهم ان شاؤا أدوا الابل من أموالهم وان شاؤا القيمة فاذا لم يكن لهم مال غير العطاء تو خذ القيمة من أعطياتهم "ولو أن ذميا أسلم ووالي رجلا ثم جني جناية خطأ فلم يقض بها القــاضي على العاقلة بشيُّ حتى أبرأ أولياء المجنى عليه الجاني من الجناية فللجاني أن يتحول بولائه عن الذي والاه لان بابرائه سقط موجب الجناية ولمجبشي على الذي والاه لان ألوجوب عليه بقضاء القاضي ولو كان الابراء بعد ما قضي القاضي على العاقلة بالدية لم يكن له أن يتحول بولائه لاز بقضاء القاضي وجبت الدية على الماقلة لتأكد الولاية ثم بسقو طهءن الماقلة بالابراء وسقو طه بالاستيفاءسواء ومعنى هذا الفرق أن موجب الجناية قبل القضاء على الجانى فالابراء يكون اسقاطا عن العاقلة وهدنا بخلاف ما تقدم اذ لم يوجد الابراءولا القضاءحتى تحول ولاعمالي غيرهلان هناك موجب الجنابة الاولي الباقية فاعا يقضي القاضي به على عاقلة الاولى فلا يمكن أن يتحول حتى لو كان أقر الجاني بالجناية كان له أن يتحول سواء قضى بها عليه في ماله أو لم يقض لان موجب الجناية الثانية باقراره يكون عليه

لا على عاقلته فلم يوجد فى حق العاقلة ما يتاً كد به الولاء ولو لم يجن ولكنه التحق معهم فى ديوانهم فحى بعضهم فعقل عنه معهم لم يكن له أن يتحول بولائه عنهم لان الذى والاه ليس له أن يحوله اذا عقل عنهم فكذلك لا يكون له أن يتحول عنهم (ألا ترى) ان المولى بعد ما عقل عنه لم يكن له أن يترول بالولاء عنه وقد كان قبل العقل ما عقل عنه لم يكن له أن يتحول بلولاء عنه وقد كان قبل العقل لدكل واحدمنهماذلك فاذا لم يكن لاحدهماأن يتحول بعدعقل الجناية لم يكن للآخر أن يحوله أيضا ولو أخذ معهم العطاء ولم يعقل عنهم كان له أن يتحول عنهم لان بأخذ العطاء لا يتاً كد حكم الولاء بينه وبينهم انما يتاً كد ذلك بعقل الجناية اعتبارا لولاء الموالاة فان ذلك انما يتاً كد بعقل الجناية حتى ان عقل عقل الجناية لدكل واحد منهما أن يتحول بولائه وليس له ذلك بعقل الجناية من جانب واحد أو من جانبين والله أعلم بالصواب

- الوصايا -

(قال) الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الائمة أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمة الله عليه إعلم بان الوصية عقد مندوب اليه مرغوب فيه ليس بفرض ولا واجب عند جمهور العلماء وقال بعض الناس الوصية للوالدين والاقر بين اذا كانوا ممن لا يرثونه فرض وعند بعضهم الوصية واجبسة على أحد ممن لم يرثوه واستدلوا بقوله تعالى كتب عليكا اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين والمكتوب علينايكون فرضا وقال عليه السلام لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر اذا كان له مال يريدالوصية فيه ان يبيت ليلتين الاووصيته مكنوبة عندرأسه وحجتنا في ذلك أن الوصية مشروعة لنالاعلينا قال عليه السلام ان الله تصدق عليكم بثلث أموالكم في آخر أعمار كم زيادة في أعمالكم فضهوه حيث شئم أو قال حيث أحبيتم والمشروع لنا مالا يكون فرضا ولا واجبا علينا بل يكون مندوبا اليه عنرلة النوافل من العبادات ثم التبرع بعدالوق وأما الآية فقد اتفق أكثراً هل التفسير على مندوب اليه وكذلك التبرع بالوصية بعدالموت وأما الآية فقد اتفق أكثراً هل التفسير على أن ذلك كان في الابتداء قبل أن ينزل آية المواريث ثم انتسخ وتكلموا في ناسخه وكان أبو بكر الرازى رحمه الله يقول اغا انتسخ بقوله من بعد وصية يوصي بها أو دين فانه فص على الميراث بعد وصية منكرة فلوكانت الوصية للوالدين والاقربين ثابتة بعد نرول هذه الآية الميراث بعد وصية بعد وصية بعد وصية بعد والم هذه الآية المورث من الميراث بعد وصية بعد وصية بعد والم الآية بعد نرول هذه الآية الميراث بعد وصية منكرة فلوكانت الوصية للوالدين والاقربين ثابتة بعد نرول هذه الآية

لذكر الارث بمد الوصية المعرفة لان تلك وصية منهودة وهذا قول الشافعي أيضا بناءعلى مذهبه أنه لابجوز نسخ الكتاب بالسنة والرازى كان لابجوز نسخ الكتاب الا بالخبر المتواتر وأكثر مشابخنا رحمهم الله تقولون انما انتسخ هذا الحكم بقوله عليه السلام ان الله أعطى كل ذي حقحقه ألا لاوصية لوارثوهذا حديث مشهور تلقته العلماء بالقبولوالعمل مهونسيخ الكتاب جائز عثله عندنا لان ماتلقته العلماء بالقبول والعمل به كالمسموع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو سمعناه يقـول لا تعملوا بهذه الا ية فان حكمها منسوخ لم مجز العمل مها ولا جل شهرة هذا الحديث مدأ الكتاب مهورواه عن أبي قلابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلمةال لاوصية لوارث وفي بمض الرواية قال الا أن مجيزه الورئة وفي هذه الزيادة بيان انالمراد نفي الجواز لانفي التحقيق ومن ضرورة نفي الجواز نفي الفرضية والوجوب والحديث مرسل بالطريق الذي رواه ولكن المراسيل حجة عندنا كالمسانيدأو أقوى من المسانيدلان الراوى اذا سمع الحديث من واحد لا يشق عليه حفظ اسمه فيرويه مسندا واذا سمعه من جماعة يشق عليه حفظ الرواية فيرسل الحديث فكان الارسال من الراوي الممروف دليل شهرة الحديث فاما الحديث الذي رواه فهو شاذ فيما تم به البلوى والوجوب لا يثبت عثله ثم هو محمول على ما كان ابتداء قبل نزول آية المواريث أو المراد أن ذلك لا يليق بطريق الاحتياط والاخذ بمكارم الاخلاق لقوله عليه السلام لايحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر ان يبيت شبعانا وجاره طاوالي جنبه والمراد مابينا ثم الوصية تتقدر بقدر الثلث من المال وهي مأخوذةمن الدين لحديث على رضي الله عنه قال انكم تقرؤن الوصية قبل الدين وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدأ بالدين قبل الوصية وهكذا نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما فهذا منهما اشارة الى معنى التقديم والتأخير في الآية ثم قضاء الدين من أصول حوائج المرءلانه تفرغ به ذمته والوصية ليست من أصول حوائجهوحاجته مقدمة في تركبته (ألا ترى) انه يقدم جهازه وكفنه لحاجته الى ذلك فكذلك قضاءالدين ثم زعم بعض أصحابنا أن الوصية بمد الدين تقدم على الميراث لظاهر الآية وأكثرهم قالوا التقديم لا يظهر في الوصية بل الوارث يستحق الثلثين ارثا في الوقت الذي يستحق الموصى له الثلث بالوصية والمراد من الآية تقديم الوصية على الميراث في الثلث لانه محل للارث اذا لم يوص فيه بشئ فاذا أقضى كانت الوصية فى الثلث مقدمة على الميراث والدليل على أن محل الوصية النافذة شرعاً ثلث

المال مارواه من حديث سعدين مالك قال يارسول الله أوصى عالى كله فقال لاقال فبنصفه قال لأقال فبثلثه قال الثاث والثلث كثير الكان تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم فقراء يتكففون الناس وفىرواية تكفكفون وأصل هذا الحديث ماروىأن سعدا رضي اللهعنه مرض عكة عام حجة الوداع فدخل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوده فقال بإرسول الله أخلف عن دار الهجرة فأموت عكمة فقال اني لارجو أن يبقيـك الله ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون لكن البائس سعدين خولة يرتى له ان مات عكمة قيل هذا من النبي عليه السلام اشارة الى ماجري من الفتوح على بد سعد في زمن عمر رضى الله عنه شمقال يارسول اني لا ير ثني الا ابنة لي أفأوصي عالى كله الحديث وفيه دليل على أنه لا ينبغي للمرء أن يوصي باكثر من تنثه لان النبي عليه السلام ذم المعتدين في الوصية والتمدي في الوصية مجاوزة حدها قال الله تمالي ومن يتمد حدود الله فاولئك هم الظالمونوفي الحديث الحيف في الوصية أكبر الكبائر والحيف هو الظلم والميل وذلك بمجاوزة الحد المحدود شرعا بان يوصي لبعض ورثته أو يوصى بأكثر من ثاث ماله على قصد الاضرار يورثته والدليل على أن محل الوصية الثلث ماروينا من قوله أن الله تصدق عليكم شاث أموالكم ثم بين المعنى بقوله أنك أن تدع عيالك أغنياء معناه ورثنك أقرب اليك من الاجانب فترك المال خير لك من الوصية فيه وفي هذا دليل أن التعليل في الوصية أفضل وذلك مروى عن أبي بكر وعمر وقال لان يوصي بالخمس أحب الينا من أن يوصي بالربع ولان يوصي بالربع أحب الينا من أن يوصي بالثاث وعن على رضى الله عنه مثل ذلك وزاد وقال من أوصى بالثلث فلم يترك شيأ يمنى لم يترك شيأ مما جمل له الشرع حق الوصية فيه فعر فنا ان القليل في الوصية أفضل لان ذلك أبعد عن وحشة الورثة فانه اذاأوصي بجميع الثلث قال الوارث لامنة له على فانهما توك الوصية بما زاد على الثلث الالعجزه تتصدق وأنت صحيب شحيح تأمل العيش وتخشى الفقر حتى اذا بلغ هذا وأشارالي التراقي قلت لفلان كذا ولفلان كذا كان ذلك وان لم يقل وانما يحل الوصية بالثلث شرعا لمن يترك مالا كثيرايستغنى ورثته بثلثيهاما لكثرة المال أو لقلة الورثة هكذاروي ان عليا استأذنه رجل في الوصية لمن يترك خيرا يريدةوله تعالى اذترك خيرا ثم يستدل بظاهرهذا الحديث من يقول بان الغني الشاكر أفضل من الفقير الصابر فان النبي عليه السلام قدم صفة الغني لو ارتة سعدفقال

آنك انتدع عيالك أغنياءولكنا نقول قدم صفة الغني لهمواختارالفقر لنفسه والافضل مااختاره رسول الله صلى اللهعليه وسلم لنفسمه ثم آنما قدم الغنى على الفقير الذى يسأل كما قال من أن تدعهم فقراء يتكففون الناس أى يلحون في السؤال ونحن أنما نقدم الفقير الصابر دون الذي يسأل كما وصفهم الله بقوله تعالى يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لايسألون الناس الحافا وهذا لان الفقر مع الصبر أسلم للمرء وأزين للمؤمن قال عليه السلام الفقر أزين للمؤمن من العذار الجيد على جلدالفرس فأما الغنى فسبب للطغيان والفتنة قال الله تعالى كلا ان الانسان ليطغي أن رآه استغنى وروى أن حمزة بن عبد المطلب أوصى الى زيد بن حارثة يوم أحد وان عليا رضي الله عنه أوصى الي الحسن رضي الله عنهم وفيه دليل ان للمرء أن يوصى الىغيره في القيام محوائجه بمد وفاته وهذا من نظر الشرع له أيضا فقديفرط في بمضَ حوّائجه في حياته أوتخترمهالمنية فيحتاج الى من يقوم مقامه في القيام بحوائجه بعد موته والايصاء الى الغيركان مشهورا بين الصحابة رضىاللةعنهم فان أبابكررضياللةعنه استخلف عمروأوصيالى عائشةرضي الله عنها في حوَائجه وعمر أوصى الى لحفصة وتكلم الناس في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هل أوصى الى أحد والصحيح عندنا انه لم يوص الى أحد بشئ انما أمر أبا بكر أذيصلي بالناس وبه استدلوا على خلافته فقالوا ما اختاره لأمرديننا الا وهويرضي به لامر دنيانا وينبغي أن يوصي الى من هو أقرب اليـه اذا كان أهلا لذلك كما أوصى على الى ولده الحسن رضي الله عنه وأوصى حمزة الي زيد بن حارثة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد آخي بينهما حين قدم المدينة وذكر عن ابن مسمود انهسئل عن انسان أوصى بسهم من ماله فقال هو السدس و به أخذ أبو حنيفة رحمه الله تعالى فقال مطلق لفظ السهم في الوصية والاقرار ينصرفاني السدس وهو مروى عن جماعة من أهل اللغة منهماياس بن معاوية قالوا السهم السدسوأنو نوسف ومجمدر حمهما الله قالاللموصى لهسهم مثل أخسسهام الورثةوروى ذلك في الكتاب عن شريحلان ماله يصير سهاما بينورثته فذكر السهم ينصرفالي ذلكوأخس السهام متيقن فيه الا أن يجاوز السهم فحينئذ لاتنفذ الوصية فيما زاد على الثلث بدون اجازة الورثة وأبو حنيفة يقول هــذا ان لو ذكر السهم معرفا وقد ذكره منكرا بقوله أوصيت الج بسهم من مالي فينصرف الى مافسر أهل اللهــة السهم به * و بيان المسئلة يأتى في موضعه وغن عمر رضى الله عنمه قال اذا أوصى الرجل بوصيتين فالأخيرة منهما أملك وبظاهره

أخذ الشافعي فقال الوصيةالثانية بالثلث أو بالعتق للذى أوصى بهلغيره يكون دليل الرجوع عن الوصية الاولى ولكنا نقول المراد وصيتان بينهما منافاة بأن يوصي ببيم عبده من انسان ثم يوصى بعتقه أو على عكس ذلك فان بين هاتين الوصيتين في محل واحد منافاة فالثانية منهما دليل الرجوع عن الاولي فأما اذ أوصى الى انسان بعبد بعينه ثم أوصى لآخر بذلك العبد فلا منافاة بين الوصيتين في المحل ومراده ان يكون كله لاحدهما ان لم يقبل الآخر الوصية أو لم يبق الىما بعد موت الموصى وان لم يكن مشتركابينهما ان قبلا جميعاالوصية فلا تكون الثانية منهما دليــل الرجوع عن الاولي وأن لم يستحق الموصى له الاول الترجيح بالسبق فلا أقل من أن يزاحم الموصي له الثاني وعن ابراهيم في الرجل يموت ولم يحيج قال ان أوصى أن يحج عنه فمن الثلث وان لم يوص فلا شئ وبهذا نأخذ وقد بينا المسئلة في كـتاب المناسـك فنقول فيما يجب حقا لله تمالى خالصا كالزكاة والحج لايصير دينا في التركة بمدالموت مقدما على الميراث ولكنه ينفذ من الثلث ان أوصي به كما ينفذ بسائر التبرعات وان لم يوص به فهو يسقط بالموت في أحكام الدنياوان كان مؤاخذا في الآخرة بالتفريط في الاداء بعد التمكن منة وعلى قول الشافعي يصير ذلك دينا في تركته مقدما على الميراث أوصى به أو لم يوص وقد بينا المسئلة في كـتاب المناسك والزكاة وعن ابراهيم في الرجل يوصي بثلث ماله يحبج به عنه أو يمتقبه رقبة فلم تتم الحجة ولا الرقبة قال يتصدقعنه ولسنا نأخذ بهذا فاين تنفذ الوصية تجب على ما أوجبه الموصى بحسب الامكان والتحرز عن التبديل واجب بالنص قال تعالي فن بدله بمد ماسممه الآية وانما يجبج بثلثه من حيث يبلغ وان كان الثلث لقلته بحيث لا يمكن أن يحج به عنه فهو لورثته وكان ابراهم ذهب في ذلك الى ان مقصود الموصى التقرب الى الله تمالى بثلث ماله و نيل الثواب في ذلك القدر من المال فيجب تحصيل مقصوده بحسب الامكان وذلك في التصدق به ولكنا نقول اعتبار التعبير في ألفاظ الشرع بجب لانها لاتخلو عن حكمه حميدة فاما في أوامر العباد فيعتبراللفظ (ألا ترى) انه لو أمرانسانا بان يطلق امرأته للسنة فطلقها بغير السنة لم يقع والشرع أمر بإيقاع الطلاق للسنة ومن طلق امرأته لغير السنة كان طلاقه واقما وعن ابراهيم قال لا بأس بأن يوصي المسلم للنصرانى أو النصرانى للمسلم فيما بينه وبين الثلث وهكذا عن شريح وبه نأخـذ فان الوصـية تبرع بعد الوفاة بمـقد مباشرة فيعتبربالتبرع فى حياته ولا بأس بعقد الهبة بين المسلم والذمى في حال الحياة والاصل فيه قوله

تمالى لا ينهاكم الله الى قوله أن تبروهم وتقسطوا اليهم وأن أراد بهذا بيان الفرق بين الوصية والميراث فان الارث لايجرى مع اختلاف الدين لأن الارث طريقه طريق الولاية والخلافة على معنى أنه سبق للوارث المال الذي كان للمورث واختلاف الدين يقطع الولاية فاما الوصية فتمليك بعقد مبتدأ ولهذا لا برد الموصى له بالعيب ولا يصير مغرورا فما اشــتراه الموصى بخلاف الوارث وعن ابراهيم في الرجل يستأذن ورثته في الوصية فيأذنون له ثم يرجمون بهــد موته قال لهم ذلك ان شــاؤا رجموا وبه نأخــذ فان الاجازة من الورثة معتــبرة في الوصية بما زاد على الثلث أوفى الوصيةللوارث وأنما تمتبر اجازتهم بعد موت الموصى فأما في حياته فلا تعتـبر لان الاجازة اما أن تكون بمنزلة التمليك منهم أو بمنزلة اسقاط الحق وانما ثبت ذلك كله لهم بعد موتالموصى فتمليكهم قبل أن يملكوا أواسقاطهم لحقهم قبل أن يتقرر وجوب الحق لهم يكون لغوا ثم اجازتهم في حالة الحياة لا تكون دليل الرضي منهم بهذا بل الظاهر أنهـم كارهون له الا أنهـم احتشموا المورث فلم يجاهروه بالاباء فلو لزمهم حكم الاجازة في حالةالحياة تضرروا بخلاف ما بعد الموت فاجازتهم بعد الموت دليل الرضى منهم وعن ابراهيم في رجل أوصى لغير وارث بدين أو أقر به قال هو جائز ولو أحاط بماله ومراده الاقرار بالدين لا الوصية وانما سماه وصية لذكره اياه فيما بين الوصايا وفى موضع الوصية ومهذا نأخذ فنقول الاقرار لنير الوارثبالدين صحيح وان أحاط عاله وهو مروى عن ابن عمر رضى الله عنهوقد روى مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبيناه فى كتاب الاقرار وعن الشمي أنه سئل عن رجـل له ثلاث بنين فأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم قال له الربيع وبه نأخذ لان مثمل الشئ غيره فهو جمل نصيب أحد البنين معيارا لما أوجب الوصية فيه وجمل وصيته يمثل ذلك فاما أن يقال يصير الموصى لهبالا يجاب كابن آخر لهمم البنين الثلاثة فله الربع أو يقال ينظر في نصيب أحد البنين فيزاد على أصــل السهام مثل ذلك للموصى له والمال بين البنين الثلاثة على ثلاثة أسهم لكلواحد منهم سهم فاذا زدنا للموصىله سهما علي الثلاثة كانت السهام أربعة ثم نعطيه ذلك السهم فيكون له الربع ولا يجوز له أن يعطى الثلث مذا الابجاب لانذلك حينئذ منفذ الوصية له في نضيب أحد البنين لافي مثل نصيب أحدهم وهو أنما أوصى له بمثل نصيب أحدهم وعن ابراهيم والشعبي قالاً في رجل أوصى لرجلين بالنصف والثلث فردواالى الثلث أن الثلث يينهم على خمسة أسهم لصاجب النصف ثلاثة ولصاحب

الثاث اثنان وهذا قول أبي بوسف ومحمد وابن أبي ليلي رحمهم الله فأما عند أبي حنيفة رحمه الله فالثلث بينهما نصفانوالاصل عندأبي حنيفة أنالوصية عازادعلى الثلثعند عدماجازة الورثة لبطل في حق الضرب بها في الثاث وبيانه اذا أوصى لرجــل مجميع ماله ولا آخر بثاث ماله فلم تجز الورثة أو أوصي لرجــل بجميع ماله ولا خر بنصف ماله فلم تجز الورثةفمند أبي حنيفة الثلث بينهما نصفان في الفصلين جميما وعندهما في الفصل الاول يكون الثلث بينهما ارباعاعلي أن يضرب الموصى له بالجميع بالثاث في سهام جميّع المال الثلاثة والموصى له بالثاث بسهم واحد وفى الفصل الثانى يكون الثلث بينهما أثلاثا على أن يضرب الموصى له بالجميم بسهمين والموصى له بالنصف بسهم فها يقولان ما توجبه الموصى بعدمو تهممتبر عا أوجبه الله تعالى من السهام للورثة بمد الموت والله تعالي أوجب للزوج النصف وللاخت النصف وللأم الثلث فكان موجب استحقاق كل واحد منهم عا أوجب له عند الانفراد والضرب مجميم ما سمى له بالوصية في محل الميراث عند المزاحمة فكذلك فيما أوجب الموصى المقصود اســـتحقاق كل واحــد منهما لما أوجبه له عنــد الانفراد واجازهالورثة * بوضحه أن الموصى قصد سلامة ما سمى لكل واحــد منهما بكماله وتفضيل أحــدهما على الآخر ففي أحد الحـكمين تمذر تحصيل مقصوده عند عدم اجازة الورثة وفي الحكم الآخر ماتمذر تحصيل مقصوده فيجب تحصيله كما او قال أوصيت مهذه الالف لفلان منها بستمائة ولفلان منها بسبعهاعة تعتبر تسميته لكل واحد منهما وفي القدر الذي سمى التفضيل بينهما وان تعذر اعتباره في استحقاق جميع السمى لكل واحد منهما لضيق الحل ثم وصيته بالنصف والثلث ينصرف كل واحد منهما الى جزء شـائعفى جميع ماله وفيها ذهباليه أبو حنيفة تنفذ وصية أحدهمابجميع الثلث الذى له أن يوصي به وجمل الزيادة فيما أوصى لاحدهما شلث ماله للآخر خاصة حتى سطل بمدم اجازة الورثة وذلك خلاف ما أوجبه الموصى (ألا ترى) آنه لو أوصى لاحدهماشات ماله ولآخر بسدس ماله ولاحدهما بالثلث وللآخر بالربم أن لكل واحد منهما أن يضرب مجميم مأأوصى به له في الثلث وكذلك لو أوصى لاحدهما بالف درهم وللآخر بالفين وثلث ماله ألف ضرب كل واحد منهما في الثلث مجميع ما سمى له وكذلك لو أعتق في مرضه عبدا قيمته ألف وعبدا قيمته ألفان وثلث ماله ألف أو باع من انسان عبدا وحاباه بالف وباع من أحد شيأ وحاباه بالفين ضرب كل واحد منهما في الثاث بجميع ماحاباه وان كان أكثر من ثلث

ماله فكذلك فيما سبق ولا بي حنيفة رحمه الله طريقان أحدهما أن الوصية بما زادعلي الثاث عند عدم اجازة الورثة مفسوخة بتغيير الوصية المفسوخة كالمرجوع فلا يستحق ألضرب بها كالوصية عال الجار وانماقلنا ذلك لانها كانت موقوفة على اجازة الورثة فتنفسخ بردهم كالبيم الموقوف على أجازة المالك ينفسخ برده وتأثيره ان حتى الضرب فيه بناء على صحة الامجاب وقد بطل ذلك بالانفساخ فلا معنى للضرب به في مزاحمة وصية الايجاب فيها صحيح ولهذا فارق المواريث فان ما أوجبه الله تمالى لكل وارث صحيح قطما ويقينا فمرفدا ان المراد المضاربة بها عند ضيق المحل لعلمنا ان المال الواحد لايكون له نصفان وثلث ومه فارق الوصية بالثاث والسدس لان كل واحد منهما انجاب صحيح لا ينفسخ برد الوارث فان كل واحد منهما انجاب تتسمية بوجد ذلك فيما هو محل الوصية وهو الثلث فاما هذا فانجاب تسمية لاتوجد تلك التسمية الا فيماهو حق الورثة فيبطل بردهم الايجاب فيما يتناول حقهم وكذلك الوصية بالالف والالفين فأنها ماوقعت في حقّ الورثة مهذه التسمية لان حق الورثة في أعيان التركة دون الالف المرسلة (ألا ترى) أنه تنصور "نفيذ جميم هذه الوضية على ماسمي الموصى من غير اجازة الورثة بان يكثر مال المورث فكذلك في مسئلة العتقفان ذلك وصية بالبراءة عن السعاية والسعاية عنزلة الالوف المرسلة (ألا ترى) انه تتصور تنفيذ الوصية لكما, واحد منهما بدون اجازة الورثة بان يكثر مال الميت وكذلك في مسئلة المحاباة فالوصية بالمحاباة تكون من الثمن وذلك عنزلة المال المرسلحتي يتصور تنقيذه لكل وأحد منهما بدون أجازة الورثة عندكم بمرة المال ﴿ فَان قيل هـذا فاسـد فان الخلاف ثابت فيما اذا أوصى بعبد بعينه لانسان قيمته ألف وبعبد آخر بعينه لانسان قيمته ألفان ولا مالله سواهماوهنا يتصور تنفيذ الوصية لكل واحد منهمافي جميع ماسمي له بنير اجازة الورثة بان يكثر مال الميت فيخرج المبدان من الثاث * قلناً لم ولكن وصيتهمابعين التركة حق الورثة فكانت تلك الوصية واقعة في حق الورثة (ألا ترى) أنها لا تصح الا بعد قيام ملكه في المين عندالوصية بخلاف الوصية بالالف المرسلة فأنها صحيحة أن لم يكن في ملكه مال عندالوصية والطريق الآخر لابي حنيفة أنالوصية بما زادعلي الثاث وصية ضعيفة حتى لأبجب تنفيذها الاباجازة الورثة والوصية بالارث وصية قوية ولا مزاحمة بينالضعيف والقوى في الاستحقاق ولكن الضعيف في مقابلة القوى كالممدوم بمنزلة الوصيةللوارث مع الوصية الاجنبي فانه لا تثبت المزاحمة بينهما والمضاربةعند

عدم اجازة الورثة وبه فارق المواريث فقد استوت السهام في القوة وكذلك الوصايا في الثلث فقد استوت في القوة لمصادفة كل واحد منهما محل الوصية وكذلك التركة اذا كانت ألفا وفيها دين ألف ودين ألفان لان الدينين استويا في القوة وكذلك الوصايا في الالوف المرسلة والعتق والمحاباة فأنها استوت فيالقوة حين لم تصح فيحق الورثة على مابينا وقول الموصى قصدتيين فلنا الفصيل بناء على صحة الابجاب في حق الاستحقاق وقد بطل ذلك بالرد على الطريق الاول وهو ضميف على الطريق الثاني فلايزاحم القوى وبه فارق مسئلة الالف لان مطلق الاضافة اليهما بعقبه تفسير وهو ماسميمن السمائة لاحدهما والسبعائة للآخر فيكون الحكم لذلك التفسير استواء الايجاب في القوة وما قالوا أن الايجاب ينصرف الى جزء شائع هاهنا فاسد فانه اذا أوصي بثلث ماله لا بنه استحق الموصى له جميع الثلث ولو انصرف الايجاب الى ثلث شائم في جميع المال صارله ثلث الثلث لان ذلك القدر صادف محل الوصية وحيث استحق جميم الثلث عرفنا ان تسمية الثلث مطلقا تنفيذ محل الوصية لتصحيح الجاله في جميعه كالعبدالمشترك بين اثنين ببيع أحدهما نصفا مطلقا فانه ينصرف البيع الينصيبه خاصة فهذا مثلهوعن أبيعاصم الثقنى قال سألنى ابراهيم عن رجل أوصي بنصف مالهو ثلثه وربعه فأجازوا قلت لاعلم لي بها قال لى خذ مالاً له نصف وثلث وربع وذلك أثنا عشر فخذ نصفها ستة وثلثها أربعة وربعها الاثة فاقسم المال على ذلك وهذا قول أبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة رحمه الله تخلاف ذلك ولم يزد على ذلك حتى اختلفوا في تخريج المسئلة على قول أبي حنيفة وهذه مسئلة معروفة تدعى الثقفية وربما يمتحن من يدعى التحرز في المقدرات من أصحابنا فأماتخريج قولهما فظاهر لان القسمة عندهما على طريق العول والمضاربة فالموصى له بالنصف يضرب بنصف المال ستة من ا انبي عشر والموصى له بالثاث يضرب باربعة من انبي عشر والموصى له بالربع يضرب بثلاثة فمبلغ هذه السهام ثلاثة عشر فينئذ اجازه الورثة يقسم جميع المال بينهم على ذلك وعند عدم الاجازة يقسم الثلث بينهم على ذلك وأما عندأ بى حنيفة فقسمة المال بينهم عند اجازة الورثة على طريق المنازعة فخرج أبو يوسف رحمه اللة قوله على طريق ومجمد رحمه الله على طريق آخر والحسن رحمه الله على طريق آخر وكل واحد منهماروي طريقه عنه وطريق الحسن أوجه فأما طريق أبى يوسف فهو ان الموصى له بالنصف فضـل الموصى له بالثلث بسهمين لان تفاوت ما بين النصف والثاث سهان ولا منازعة في هذين السهمين لصاحب الثاث والربع فيأخذهما صاحب

النصف تم لامنازعة لصاحب الربع فيما زاد على الربع الى تمام الثلث وهو سهم وصاحب الثلث والنصف كل واحــد منهما يدعى ذلك وفي المال سعة فيأخذ كل واحد منهما سهما ففي ثمانية استوت منازعتهم فيها يكون بينهم اثلاثا فانكسر بالاثلاث فيضرب أصل المال اثنا عشرفي ثلاثة فيكون ستة وثلاثين صاحب النصف أخذ مرةسهمين ومرة سهما وقد ضربنا ذلك لكل واحد منهم تمانية فحصل لصاحب الربع تمانيةمن ستة وثلاثين ولصاحب الثلث أحدعشر ولصاحب النصف سبعة عشر وأما تخريج محمد لقول أبي حنيفة فقريب من هذا ولكنهقال لما أخذ صاحب النصف سهمين بلامنازعة تراجع حقه الى الثلث فوصاياهم جميعا بعد ذلك اجتمعت في الثلث ومن أصل أبي حنيفة أن الوصايا متى وقعت في الثلث فالقسمة بين أربابها على طريق المول فيضر بصاحب النصف عا بقي من حقه وهو أربعة من اثني عشر وصاحب الثلث باربعة أيضاوصاحب الربع بثلاثة فيكمون بينهم على أحد عشر فالسبيل ان تضرب أصل المال اثني عشر في احدى عشر فيكون مائمة واثنين وثلاثين كان قد أخــذ صاحب النصف سهمين وضربناسهمافي أحد عشر وذلك اثنان وعشرون بتي بعد ذلكماءة وعشرة لصاحب الربع من ذلك ثلاثون واصاحب الثلث أربعون واصاحب النصف كذلك فجملة ما حصل الصاحب النصف اثنان وستون ولصاحب الثلث أربعون ولصاحب الربع ثلانون فاما تخريج الحسن رحمه الله لقوله فهو آنه اجتمع هاهناوصيتان وصية في الثلث ووصية فيما زاد على الثلث وأبو حنيفة يرى القسمة على طريق العول في الوصايا في الثلث والقسمة على طريق المنازعة في الوصايا فمازاد على الثاث فيعتبر كلواحد منهما ويبدأ بقسمة الثلثلان القسمة على طريق العول تكون عن موافقة فهو أقوى مماينبني على المنازعة ولان الوصية في محلمها أقوى مما اذا جاوزت محلماً فنقول يضرب صاحب النصف في الثلث بجميع الثلث وهي أربعــة وصاحب الثلث بمثله وصاحب الربع بينهم فيضرب الثلث بينهم على أحد عشر فيكون جميع المال على ثلاثة وثلاثين ثم يأتى الى القسمة بطريق المنازعة فنقول صاحب النصف حقه في النصف من جميع المالوذلكستة عشر ونصف وقد وصل اليه أربعة بتى له من حقها ثنا عشر ونصف وصاحب الثلثكان حقه فى أحد عشر وصل اليه أربعة بقى لة سبعة فمازاد على سبعة الي تمام اثنى عشر ونصف لامنازعة فيه اصاحب الثلث فيأخذه صاحب النصف وذلك خمسة ونصَف عمصاحب

الربـم كان حقه فى الربع وذلك ثمانية وربع وصل اليه ثلاثة بتى له خمسةوربع فما زاد على خمسة وربع الى تمام سبعة لا منازعة فيه اصاحب الربع فصاحب الثاث والنصف كل واحد منهما مدعيه وفي المال سعة فيأخذ كل واحد منهما سهما وثلاثة ارباع بلامنازعة فجملة ما أخذا من آئنين وعشرين وهو ثلثا المال تسمة مرة خمسة ونصف ومرتين سهم وثلاثة ارباع وذلك ثلاثة ونصف والباقى ثلاثة عشر استوث منازعتهم فيه فيكون بينهم اثلاثا فانكسر بالاثلاث وكان قدانكسر بالانصاف والارباع الاأن الربع يجزىءن النصف لان النصف يخرج من مخرج الربع فالسبيل أن يضرب ثلاثة في أربعة فيكون اثني عشرتم يضرب أصل المال وذلك ثلاثة وثلاثون في آني عشر فيكون ثلْمَاعَة وستة وتسمين الثلثمن ذلك مائة وآننان وثلاثون كان الصاحب النصف من ذلك أربه مضروبة في اثني عشروذلك عمانية وأربعون واصاحب الثلث صاحب النصف من الثلاثين بلامنازءة خمسة ونصف مضروبة في أثني عشر فذلك ستة وستون وما أخذه صاحب النصف وصاحب الثلث ثلاثة ونصف مضروبة في اثني عشر وذلك اثنان وأربعون بينهما نصفان لكل واحد منهما أحدوعشرونوكان الذى لايستقيم بينهم ثلاثة عشر مضروبة في اثنى عشر فيكون ذلك مائة وستة وخمسين بينهم لكل واحد منهم اثنان وخمسون فصاحب الربع ماوصل اليه من الثاثين الا اثنان وخمسون وصاحب الثاث أخــ ذ مرة اثنين وخمسين ومرة أحدا وعشر من وذلك الائة وسبعون وصاحب النصف أخذمرة اثنين وخمسين ومرةأحدا وعشرين ومزةستة وستين فيكون ذلك مائة وتسعة وستين فاذا جمعت بين هذه السهام بلغت سمام ثلثي المال مائتين وأربعة وستين فاذا ضممته الى الثلث الذي اقتسموه على طريق العول كانت الجملة ثلمائة وستة وتسمين فاستقام التخريج وعن ابراهيم رحمه الله قال اذا أوصي الرجل وأعتق بدىء بالعتق وبه نأخه وهو مروى عن ابن عمر رضي الله عنه وههذا لان المتق أقوى سببا من سائر الوصايا فانه لا يحتمل الفسخ وهو اسقاط للرق والمسقط يكون متلاشيا وسائر الوصايا يتحمل الفسخ والرجوع عنهاوثبوت الحكم محسب السبب ولا مزاحمة للضميف مع القوي تم أبو يوسف ومحمد رحمهما الله أخــذا بظاهر هذا الحديث فقد ما العتق على المحاباة المتقدمة وأبو حنيفة رحمه الله خص المحاباة من سائر الوصايا باعتبار انها أقوى سببا فسببها عقد الضمان وعقد الضمان أقوىمن التبرع وقوة العتق باعتبار حكم السبب

فعندالبداءة بالمحاباة يترجح بالسبق وبقوة السبب فقال يبدأ بها وعند البداءة بالمتق يستويان من حيث ان للمنتى قوة السبق وقوة الحكم وللمحاياة قوة السبب والممتبر أولا السبب فان الحكرينني على السبب فيتحاصان وسيأتي بيان السئلة في موضعها وعن الراهم في رجل بوصي الى رجل فيموت الموصى اليه فيوصى الى رجل آخرفان وصيتهما جميعا صحيحةونه نأخذ فان الوصى بمد موت الموصى قائم مقام الموصي في ولايته في المالوقد كانت ولايته في ماله ومال الموصى الاول فيخلفه وصيه في التصرف في المالين لان بعسد قبول الوصية التصرف في مال الوصى الاول من حواثج الوصى كالتصرف فى مال نفسه وانما نقيم الموصى مقامه فما هو من حاجته وعن ابراهيم في الرجل يوصي لام ولده في حياته وصحته فيموت قال هو ميراث وان أوصي عندموته لها نوصية فهو لها منالثلثوالمراد نوصيته لها في صحته الاقرار والهبة لا الوصية المضافة الى ما بعد الموت لان حالةالصحة وحالة المرض في ذلك سواء وبه نأخذ فنقول الهبة لام الولد والاقرار لها بالدين باطل من المولى لانها باقيــة على ملكه وكسبها له بمنزلة القنة فأما وصيتــه لها مضافة الى ما بعد الموت فصحيحة لانها تعتق بالموت ووجوب الوصية يكون بعد الموت فالوصية لهاعنزلة الوصية لجاربة أجنبية وعن ابن عمر رضي الله عنه قال اذا أقر الرجل عند موته بدين لوارث فانه لامجوز الا ببينة وان أقر لغير وارث بالدين جاز ولو أحاط مجميم ماله وبه نأخذ في الفصلين وقد روى في بعض الروايات مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بينا ذلك فيالاقرار وعن ابراهيم في المرأة يضربها الطلق قال هي بمنزلةالمريض في الوصية والتبرع والطلق اسم لوجع الولادة ويسمي ذلك مخاضااً يضا قال الله تمالى فأجاءها المخاض الى جذع النخلة ومتى أخذهاوجم الولادة فهي عنزلةالمريض لانها أشرفت على الهلاك الا أنه قد يأخذها الوجع ثم يسكن فباعتبار ذلك الوجع لاتصير في التبرعات كالمريضة عنزلة مرض يعقبه مرء وأنما تصير كالمريضة آذا أخذها الوجع الذي يكون آخره انقصال الولد عنها من سلامتها به أو موتها لان المتبر مرض الموت ومرض الموتمايتصل مهومن أوصى بأكثر من ثاثماله لم يجزفىالفضل على الثلث الا ان يجيزه الورثة بمدموته وهم كبار لانحتهم تملق عاله عرضه ولكن الشرع جمل الثاث محلا اوصية الموصى ليتدارك به مافرط فىحياته فما زاد علىذلك اذا أوصى به فقد قصد الاضرار بورثته باسقاط حقهم عما تعلق حقهم به وايثار الاجنبي علي من آثره الشرع وهو الوارث فللوارثأن يردعليه قصده بأن يأبى الاجازة ولامعتبر باجازته فيحياة الموصى عندنا وقال ان أبي ليلي تصم اجازته في حياته وليسله أن ترجع بمد وفاته لانه سقط حقه بالاجازة وبالمرض قد تملق حقه عاله فيصح اسقاطه وفقه هذا أن حتى الوارث انما شبت في ماله بالموت ولكن سبب موته المرض فلما أقيم هذا السبب مقام حقيقة الموت في منع المورث من التصرف المبطل لحق الوارث فكذلك قام مقامه في صحة اسقاط الحق من الوارث بالاجازة والكنا نقول استقاط الحق قبل وجود السبب لا بجوز ويعتبر المرض بسبب تعلق حقـه عاله بل السبب مرض الموت ومرض الموت ما شصل به الموت فقبل اتصال الموت لا يكون سببا وهذا الاتصال موهوم فيكون هذا اسقاط الحق قبل تقرر السبب ثم الاجازةمن الوارث أنما تعمل لوجود دليل الرضيمنه بتصرف المريض واجازته في حياة الموصى لاتدل على ذلك بل الظاهر أنه احتشم المورث فلم يجاهره بالردمن غير أن يكون راضيا بوصيته بخلاف مااذا أجازه بعد الموت وفي الاجازة بعد الموت أن لم يكن الوارث من أهله بأن كان صغيرًا فهو باطل أيضًا لانهاسقاط الحق بطريق التبرع فأما اذا كان كبيرا فاجازته صحيحة ويسلم المال للموصي له بطريق الوصية من أاوصي عند ناوعند الشافعي صحيحة بطريق التمليك من الوارث ابتداء منه حتى لا يتم الا بالقبض على قوله وعندنا يتم من غير قبض الموصى له والشيوع لا يمنع صحة الاجازة وليس للوارث أن يرجم فيه ٠ وجه قوله أن بنفس الموت قد صار قدر الثلثين من المال ملكا للوارث لان الميراث يثبت من غير قبول الوارث ولا مرتدبال دفاجازته تكون اخراجا للمال عن ملكه بغير عوض وهذا فيه لايتم الا بالقبض كما لو أوصى بمال جاره فاجازه الجار بعدموته ولكنا نقول تصرف الموصى صادف ملكه وامتنع نفوذه بقيام حق الغير فيــه اجازة من له الحق تكون اسقاطا كاجازة المرتهن بيع الراهن وكذلك ان أجازوا وصية الوارث واو أوصى بالف درهم من مال رجل أو بعبدأو توب فاجاز ذلك الرجل قبل موته أو بعده فله أن يرجع عنه مالم يدفعه الى الموصى له فاذا دفعه اليه جاز لانوصيته من مال غيره عنزلة الهبة كانهوهب مال غيره فلا يصح الا بالتسايم والقبض كما لووهب مال نفسه يخلاف الوصية من مال نفسه بأكثر من الثلث لانه أوصى بمال نفسه الا أنه لم ينفذ لحق الورثة فاذا أجاوزوا فقد أبطلوا حقهم وجاز من قبل الوصى جواز الوصية فلم يكن التسليم من شرط صحتها وجوازها واذا أوصى الرجل لرجل بمبد ولاخر بثوبولآخر بدار والثلث يبلغ الف درهم والوصية تبلغ

ألفا وخسمائة أصاب كل واحد منهم ثاثى وصيته وبطل الثلث لانه لابد من ابطال الفضل على الثاث وليس أحــدهم بابطالها أولى من الآخر وقد استووا في استحقاق الثلث فكذا في الطاله فينةص من وصية كل واحد منهماً ثلثها ووجه ذلك ان ينظر الي مبلغ الوصايا والى ثلث ماله فان كانت الزيادة مقدار الثاث ينقص من نصيب كل واحد منهما الثاث وان كان نصفا النصف وتفسيره اذا أوصي لرجل بعبد قيمته ألف درهم ولاآخر بثوب قيمته ثلثما تةدرهم ولآخر بدار قيمتها مائتان فذلك كله ألف وخسمائة وثلث ماله ألف فالزيادة مقدار الثلث فينةص من وصية كل واحد منهم مقدار الثاث فلصاحب العبد ثلثا العبد ولصاحب الدارثلثا الدراهم ولصاحب الثوب ثلثا الثوب فاستقام الثاث والثلثان واذا أوصى لذوى قرابته بالثلث فان ذوی قرابته کل ذی رحم محرم منه * قال رضی الله عنه هنا خمسة ألفاظ اما ان يوصی لذوى قرابتــه أو لاقاربه أو لانسابه أولا رحامه أو لذوى أرحامه فأبو حنيفة يعتبر خمسة أشياء ذا رحم محرم واثنين فصاعدا ما سوى الوالد والولد ومن لا يرثوالاقرب فالاقرب وفي قول أبي يوسف الاول يدخل فيها جميم ذوى رحم محرم منه الاقرب والابعد في ذلك سواء ثم رجع فقال كل من يجمعه وأباه أقصى أب في الاسلام ويدخل في الوصية ذو الرحم وغير ذي الرحم المحرم كلهم ســواء وهو قول محمد والاختلاف في موضعين أحــدهما أنه يصرف الىذوى الرحم المحرم ولايصرف الى غيرهم عند أبي حنيفة وعندهما ذو الرحم المحرم وغيره سواء والثاني انه يصرف الى الاقرب فالاقرب عنده وعندهما يستوى فيه الاقرب والابعد واتفقوا آنه لايدخل فيها الوصيةلوارث لقوله عليه السلام لاوصية لوارث وكذلك يمتبر الاثنان بالاتفاق لان ذوي لفظ جم وأقل الجمع اثنان في الميراث (ألا ترى) ان الاخوين ينقلان الام من الثاث الى السدس فكذلك في الوصية أذ هي أخت الميراث فلذلك لا يصرف الى الولد لانهما يسميان قرامة لقوله تمالى ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين من بينهما فتبين ان الوالدين غير القرابة فاذا خرج الابمن أن يكون قريبا للان خرج الابن من أن يكون قريبا الاب وهل يدخل فيها الجدود وولد الولد ففي الزيادات انه مدخل ولم مذكر فيه خلافاً وروي الحسن عن أبي حنيفة ان الجد وولد الولدلا مدخلان في الوصية وكذا روى عن أبي يوسف لان الجديمنزلة الاب وولد الولد بمنزلة الولد وأنما اعتبر أبوحنيفة ذا الرحم المحرم لان الموصى قصد بالوصية صلة الرحم لانه مأمور بها قال الله تمالى ان الله يأمر بالعدل

والاحسان وايتاء ذي القربي وقال جل وعلا وتقطعوا أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله فلها كان مأمورا بصلة القرابة وانما تجب الصلة ممن كان ذا رحم محرم منه فانصر فت الوصية اليه دون غيره لان القرابة المطلقة قرابة ذي الرجم المحرم لاختصاصهاباحكام مخصوصة من عدم جواز المناكحة والعتقءندالملك وعدمالرجوع في الهبة ووجوبالنفقة عند العشرة فانصرفت الوصية اليه وأنما اعتبر الاقرب فالاقرب لأن كل من كاذأقرب اليه فهو أشبه بهذا اللفظ فكان أولى كما فىالمصبات وذوى الارحام في الميراث والاقرب في الشفعة .وجه قول أبي يوسف الأول أنه ينصرف إلى كل ذي رحم محرم منه الاقرب والابعد منه سواء لانهم في استحقاق الاسم سواء (ألا تري)انه لو أوصى لاخوته وله اخوة بعضهم لاب وأم وبعضهم لاب وبمضهم لام أنهم في الوصية سواء ولا يمتبر الاقرب .وجه قوله الآخر وهو قول محمد انه يدخل فيه ذو و الرحم المحرم وغير ذي الرحم المحرم ويصرف الى كل من يجمعه وأباه أقصى أب في الاسلام ان هذا اللفظ في الا بمدين أكثر استمالًا من الاقربين (ألا تري) انه لايقال الاخ أوالعمهذا قريبي فيدخلون كلهم في الوصية (ألا ترى) الىماروي في الخبر لمانزل قوله تمالى وأنذر عشيرتك الاقربين جمع رسول الله صلى الله عليه وسلمأقر باءمسبمين نفسا وقال لهم انی نذیر لکم بین یدیءذابشدید و کان فیهم ذو رحم محرم وغیره فثبت ان کلهم فى الوصية سواء الآأنه لا يمكن أن يدخل فيهجميع أولاد آدم عليه السلام فيجمل الحد فيه من بجممه واياهم أقصى أب في الاسلام لانه لما ورد الاسلام صارت المعرفة بأهل الاسلام وكان قبل ذلك يدرف بقبائل الجاهلية وهماانماقالا ذلك في زمانهما لان في ذلك الوقت ربما يبلغ الى ثلاثة آباء أو أربمة آباء ولا يجاوز ذلك فتتبين أقرباؤه أما في زماننا فلا يمكن أن يعتبر ذلك لان النسبة قد طالت فتقع الوصية لقوم مجهولين فان ترك عمين وخالين وهم ليسوا بورثة فعنسد أبي حنيفة الوصية للعمين دون الخالين لان اليم أقرب من الخال لانه من قبل الاببدليل الولاية وعندهماالثلث بينهم بالسوية واوكان لهمم واحد وخالان كان للم النصف والنصف للخالين عنده لانه أوصى بلفظ الجمع وهو قوله ذوي وأقل الجمع فى الوصية اثنان ويصرف النصف الى الخالين لانهما يستحقان اسم القرابة فاذا خرج العممن الوسط صاركانه لم يترك الا الخالين قال محمد رحمه الله اذا أوصى بثلث ماله لقبيلة دخل الموالي فيه لانهم ينسبون الى تلك القبيلة وقد روى عن النبي عليه السلام أنه قال مولي القوم منهم هذا أذا كانوا يحصون فان كانوا لا يحصون فالوصية باطلة لان المقصود من هذه الوصية الصلة (ألا ترى) انه يستوى فيــه الغني والفقير فاذا كانوا لا تحصــون صاروا مجهولين فبطلت وجه الاحصاء ذكرناه في الشرب والشفعة ولا خـلاف في المسئلة الا أنه نص على قول محمد وقال أو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا أوصى لفقراء أهل بيته فلكل من ينسب الى أقصى جد في الاسلام من قبل الرجال وكذا لمحتاجي أهل بيتهأي اذا أوصى لاهل بيته فان كان الموصى من أولاد المباس فكل من كان نسبه إلى العباس من قبل الاب دخل فيه سواء كان هو بنفسه ذكرأو أنثي بعد أن يكونا منسوبين اليه من قبل الآباء ومن كان نسبه اليه من قبل الام لامدخل فيه لانه لايسمى من أهل ميته وانما يسمى من أهل بيت آخر بن وكذلك الوصية لجنس فلان أو لمحتاجي جنسه لان الجنس وأهل البيت سواء وسواء كانوا محصون أو لا محصون لان هذا سبيل الصدقة لانه حصر الفقراء والحتاجين وجهالة المتصدق عليه لاتمنع الصحة فان قابض الصَدقة هو الله تعالى وهذا عندهم الاأنءندأبي حنيفة يعتبر الاقرب فالاقربولا يعطى غير ذي الرحم الحرم وعندهما تصرف الى الكل ﴿ وَلُو أُوصَى بِثَاثُ مَالُهُ لَاخُو تَهُولُهُ سَتَّةً اخوة متفرقين وله ولد يحوز ميرا ثه فالثلث بين اخو ته سواء لان الاستحقاق بالاسم وهم في استحقاق الاسم سواء بخلاف مالو أوصي لاقرباء فلان عند أبى حنيفة لانه يصح أن يقال هذا أقرب من فلان ولا يصح أن يقال هذا أكثر اخوة من فلان بل كلهم في استجمّاق الاسمسواء هذا اذا كان له ولد يحوز ميراثه فان لم يكن فلا وصية للوارث والآخوين لاب ثلث ذلك لانهما لابرثان * فان قيل وجب أن يصرف جميع الثلث اليهما أذا لم تصح الوصية لهم كما لو أوصى لحي وميت * قلناالاضافة كانت صحيحة الى الاخو بن لاب وأمين ولاخو بن لام (ألا ترى) انه لو أجازتالورثة جازت الا أنهم خرجوا بمــد الدخول في الوصية فلا نزداد حق الاخ لاب (ألاتري) انه لو أوصى لثلاثة نفر فمات اثنان قبل موته كان للباقي ثلث الثلث لصحة الاضافة (ألا ترى) أنه لو قال الثلث الذي أوصيت به لفلان فقد أوصيت بهلوارثه فانه يكون رجوعا مخلاف مالو قال لفلان وفلان وأحدهما ميت لان الميت ليس عحل بوجهما فلا يدخل تحت اللفظ (ألا ترى)انه لو قال الثلث الذي أوصيت به لفلان فقد أوصيت مه لفلان الميت لا يكون رجوعا واذا أوصى غلثه لبنى فلان فهذا لايخلو اما أن يكون الاب هو قبيلة مثل تمم وكليبووائل أولا يكون قبيلة بلأب خاص فان كانت قبيلة خاصة دخل فيه الذكور والاناث لان المرادالنسبة والمرأة تقول أنا من بني فلان كما يقول الرجل لانه لاحقيقة لهذه النسبة وأنما ينسب اليهامجاز افيتناول جنس من ينسب اليها حقيقة كان أو مجازا (ألاترى) أنهلو مدخل فيه الحليف والخليل واذا كانوا محصون فان كانوا لا محصون فهي باطلة لان في القبيلة أغنياء وفقراء والوصية للاغنياء صلة والصلة للمجهول باطلة أما اذا كان فلانأب صلب فان كانوا ذكورا دخلوا في الوصية لان لفظ البنين للذكورحقيقة فينصرف اليهما أمكن وان كن " انانًا الابدخل فيه ذكور واحدة منهن لان اللفظ لا يتناولهن وان كانوا ذكورا واناثا فعند أبى حنيفة وأبى يوسف الوصية للذكور دون الاناث وعند محمد مدخل فيه الذكوروالاناث وهو أحدى الروايتين عن أبي حنيفة رواه يوسف بن خالد السمين لا بي يوسف وأبي حنيفة فعندا بي حنيفة وأبي يوسف ان البنين جمع لابن يقم على الذكور لانه حقيقة (ألا ترى) أنهم لو كانوا كلهم انانا لم يدخلوا في الوصية ومحمد يقول البنين اذا ذكروا مظلقاً يقع على الذكور والآناث عند اشتراكهم قال الله تمالي يابني آدمولم يقصر اللفظ على الذكر خاصة لان النسب الى الجد بمنزلة النسب الى الاب في الحقيقة لان أكثرالناس ينسب الي الجد ليمرف دون الاب (ألا ترى) ان ابن أبي ليـلي ينسب الى جده وكذلك أبو نصر من سلامة ينسب الى جده لان سلامة جده لاأبوه واذا كان ينسب الي الجد صار الحركم أن الصلب والجدسواء ولو أوصى بثلثه لولد فلان وله بنون وبنات كان الثلث بينهم سواء لان الولد اسم لجنس المولود ذكراكان أو أنثي واحداكان أو أكثر ولو كانت لهام أة حامل دخل مافي بطنها في الوصية لانه دخل تحت تسميةالولد (ألا ترى) أنه برث فيدخل تحت الوصية أيضا فان كانت له بنات وبنو ابن فالوصية لبناته دون بني ابنه لان لفظ الولد يتناول ابنه حقيقة ويتناول أولاد الاس مجازا فهما أمكن صرفه الى حقيقته لايصرف الى مجازه ولا يدخل أولاد البنات لانهم من قوم آخرين وليسوا من أولاده لان النسب للآباء ولو كان له ولد واحد ذكر أوأنثي فجميم الوصية له لانه هو المستحق الاسم على الحقيقة فلا يصرف الي مجازه والولداسم جنس بتناول الواحدفصاعدا واذا أوصى لفخذ فلانأو لبطن فلان فالجواب قيهمثل الجواب في قوله لقبيلة فلان يدخل فيه البنون والبنات وهذا اذا كانوا يحصون فأما اذا كانوا لايحصون فالوصية باطلة لانه للمجهول الا اذا قال لفقرائهم فحيننذ يجوز لان المقصود به التقرب الى الله تمالى فان كانوا يحصون يدفع الي جميعهم لانه بمنزلة التسمية لهم وأن كانوا

لايحصون يجوز أن يدفع الى بهضهم دون بمض غير أن عند أبي حنيفة وأبي بوسف رحمها الله بجوزصرفه كله الى فقير واحدوعند محمد لابجوز الاأن يصرفالى اثنين لانالوصية أخت الميراثوالجمع في بابالميراث أثنان فصاعدا ولهماان الفقر اسم جنس والجنس يتناول الواحد فصاعدا دل عليه قوله تمالى أنما الصدقات للفقراء الآبة ولو دفع الى فقير واحد جاز ولهذا لو قال أن تزوجت النسـاءفعبدي حر فتزوج أمرأة وأحدة يعتق* ولو أوصى نثلثه لفلان وفلان أو بني فلان وفلان ثم مات الموصى فالمسئلة على ثلاثة أوجه اما أن بموت أحدهماقبل موت الموصى أو بعد موته أو كان ميتا وقت الوصية أما اذا مات بعد موته فانه يكون التلث بين الحي والميت نصفين ولان الموصى لما مات أولا فقد وجبت الوصية لهما فاذا مات أحدهما صار نصيبه لورثته وان مات أحدهما قبل موته صار نصف الثلث للحي ونصفه مردودا الى ورثة الموصى لانه مات قبل وجوب الوصية له لان الوصية عملك بمد الموت وقد مات قبل الملك وأعايكون للحي نصف الثلث لان الاضافة اليهما كانت صحيحة وكان لبكل واحدمنهما نصف الثلث فلا يزاد حقه بموتالآخر فكان لورثةالموصي وأما اذاكان أحدهما ميتاوةت الوصية فان كان الموصى قال بني فلان وفلان فللحي نصف الوصية ولا شئ لورثة الميت لان كلة بين كلة تقسيم وتجزئة فصاركانه أوصى لكل واحد منهما بنصف الثلث واذا بطل نصيب الميت رجم الى وربَّة الموصى ولا يكون للحي الا النصف واو قال لفلان وفلان وأحــدهما ميت فالوصية كلها للحي سواء علم بموته أو لم يملم وبروى عن أبي يوسف أنه قال ان كان الموصى علم بموته فالثلث كله للحي وأن لم يملم فللحي نصفه لانه أذا لم يملم بموته كان قصده عليك نصف الثلث لكل واحد منهما فلا يثبت الاذلك بخلاف ما اذا علم بموته لانه قصد صلة الحي منهما وجه ظاهر الرواية أنه أضاف الوصية الي آئين أحدهما تصلح الاضافة اليه والآخر لا تصلح فبطلت الاضافة إلى من لا تصلح اليه الاضافة وتثبت إلى من تصلح الاضافة اليه (ألا ترى) انه لو قال ثلث مالي لفلان ولهذه الاسراء ولهذه الاسطوانة كان الثلث كله لفلان واو قال ثلث مالي لفلان ولمقبه فالثلث كله لفلان لأن الاضافة الى العقب فاسدة لان عقبه من يعقبه فاذا كان هو حيا لا يكون له عقب واذا بطلت الاضافة إلى العقب ثبت ثلث المال اليه ولو قال ثلث مالى لفلان وللمساكين كان نصفه لفلان ونصفه للمساكين عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد ثلثه لفلان وثلثاه للمساكين بناء على ماذكرنا أن عنده

المساكين اسم جمع فيتناول الاننين وعندهمااسم جنس فيقع على الادنى وكذا لوقال ثلث مالى لفلان وللحج كان نصفه لفلان ونصفه للحج لان الوصية للحج وصية لله تعالي فصار كانه أوصى لاننين واذا قال حجوا عنى حجة وأعتقوا عنى نسمة منفذ من الثلث لان الوصية نفاذها من الثاث فاذا كان لا يسمها ينظر ان كانت الحجة حجة الاسلام بدى بها وان أخره الميت لان حجة الاسلام أقوي من نسمة التطوع ويملم أن اسقاط الفرض أهم اليه من غيره الا أنه أخره ليقبل قلبه وان كان حجه تطوعاً وايس أحدهما باولى من الآخر فيبدأ بما بدأ به الميت لانه أهم عنده هذا اذا أوصى بعتق نسمة منه بغير عينها اما اذا كانت النسمة بمينها فأنهما يتحاصان في الثلث لان الوصية بالعتق وصية للعبد اذا كان معينا والوصية بالحج وصية لله تعالي فصار عنزلة وصيتين مختلفتين فيتحاصان مخلاف ما اذا كانت النسمة يغير عينهالانهما وصيتان لله تمالى واذا أوصى بالثاث لبني فلان وهم أربعة فمات منهم آثنان وولد للاب ولد آخر ثم مات أأو صي فالثاث لولده يوم يموت الموصى لان الوصية تمليك بعد الموت فانصرف الى الموجودين بعد الموت (ألا ترى) أنه يعتبر ماله يوم الموت لا يوم الوصية وكذا لو قال ثلث مالي لموالي فلان وفلان المربى ثم مات منهمميت وأعتق فلان منهم عبدا شممات الموصى فالثلث لمواليه يوم مات لما ذكر نا ولو كان لفلان موالى أعتقهم وموالى أعتقوه فان لم يكن من العرب ولم يبين لاى الفريقين أوصى فالوصية باطلة لان الموصى له مجهول لان المولى بذكر ويراد به المولى الاسفل وبذكر ويراد به الاعلى ولا يمكن الجمع بينهما لاختـ الاف المقصود لان المقصود من الوصية الاسفل زيادة انعام ومن الوصية الاعلى الشكر على النعمة وهما متضادان لايمكن الجمع بينهما وروىءن أبى حنيفة أن الثلث للمولى الاسفل لان قصده بالوصية البروالناس يقصدون بالبر المولى الاسفل دون الاعلى (ألا ترى) انه لو وقف على مواليه كان الاسفل دون الاعلى كذلك هنا وروى عنه أيضا ان الثلث بين الفرىقين نصفان لان الاستحقاق بالاسم وهم في استحقاقه سوا. (ألا ترى) انه او أوصى لاخوته وله أخلاب وأم وأخ لاب وأخ لام ان الثلث بينهم لاستحقاق الاسم كذلك ها هنا ولوأوصى بثلث ماله لفلان وله مال فهلك ذلك المال أو لم يكن له مال ثم اكتسب ما لا فله ثلث ماله يوم عوت لان الوصية تمليك عند الموت ولان الرجل لا يكون ماله أبدا على حالة واحدة فرعا يستفيدوريما يهلك فلما أوصى بثلث ماله مرسلا ولم يقيده صاركانه قال الهلان ثلث مالم الذي

يكونوقت الموت (ألا ترى) أنه لو ربح فىالمال رمحا أو زاد فى المال شيأ ان له ثلث جميع المال *وافر أوصى له بثاث غنمه فهلـكت الغنم قبل موته أو لم يكن له غنم من الاصل فالوصية باطلة وكذا المروض كلما لان الوصية تعلقت به فالهلاك ببطلها وكذلك ان لم يكن موجودا فاستفادلانه علقه بالمين وأنها غير ، وجودة وكذا لو قال شاة من غنميأو قفيز من حنطتي ثم مات وليس له غنم ولا حنطة فالوصية باطلة اذا لم يكن له في الاصل غنم ولاحنطة ومثلهلو قال شاة مر ن مالي أو قفيز حنطة من مالي أوثوب من مالي فالوصية جائزة ويعطى له قيمة شاة لآنه أضافها الى ماله فالمال اسم للجنس يتناول الدراهم والدنانير والمروض ونحوها والشاة ليست من أجزاء هذا المال فعلم أنه أراد قيمة شاة من ماله ﴿ولو أوصي له بشاةولم يقل من غنمي ولا من مالي فمات وايس له غنم لم تذكر في هذا الكتاب وينبني أن يعطي له شاة أو قيمة شاة وقد ذكر في السير الكبير مسئلة تدل على هـ ذه الحالة قال اذا قال الامام من قتل قتيلا فله جاريةمن السبي فان كان في السبايا جارية فأنه يمطي له وأن لم يكن فأنه لا يعطي له هنا؛ ولو أوصى لرجل بثوب ثم قطعه وخاطه ڤيصا فهذا لايخلو اما أن ينيره عن جنسه أو نزيد فيه أو ينقصه أما اذا غيره عن جنسه كان رجوعاً كما اذا أوصى له بثوب تم قطعه وخاطه هيصا أوأوصي له يقطن تم غزله أو بغزل ثم نسجه أو بحديدة ثم صاغ منها آناء أو سيفاأو يفضة ثم صاغ منها خاتما أو غيره كان رجوعا لانه لما غيره عن حاله استدل به أنه أرادالرجوع اذا لو كان من قصده البقاءعلي الوصية لما كان يغيره عنحاله فالذي أوصي به لم يوجد والذي وجد لم يوص به لانه صار شيأ آخر وأما اذا زاد فيه فان كانت زيادة لها قيمة مثل الثوب اذا صبغهوالسويق اذالته بالسمن أو أوصى له ىدار وليس فيها بناء فبنىفيها كان ذلك رجوعا لان الموصى له لابتوصل اليه الا ببذلوقد جمل وصيته بغير بذل فلما لمتوصل اليه الاببذل يستدل مه أنه أيطل الوصية وأما اذا زاد شيأ بتوصل به اليه بنير بذل كما اذا أوصى بدارتم جصصها أو طينها فذلك لا يكون رجوعا لان ذلك تحسين وتزيين ويتوصل اليه بغير بذل فلم يكن رجوعاً وكان ذلك دليل البقاء على الوصية*وكذلك لو أوصى له بثوب ثمغسله لم يكن رجوعاً لانه ليسبزيادة وانماذلك لازالة الدرن والوسخ وأما اذا نقصة فان كان نقصانا يبقى الغير مع ذلك النقصان لا يكون رجوعا كما اذا أوصى له بثوب ثم قطمه ولم يخطه لان الشي لم يتغير عن

حاله لكن انتقص وان كان لا يبقى مع ذلك النقصان كان رجوعا كما اذاأ وصي له بشاة ثم ذبحها لانالاجم لايبقى الي وقت الموت والانسان وان مرض مرضا شديدا فانه لاينقضي أجله فلما كان عنده أن اللحم لا يبقى الى وقت موته فقد قصد الرجوع عن الوصية * واو أوصى له بقطن تم حشابه قباء أو ببطانة ثم بطن مها أو بظهارة ثم ظهر مها نوبا فذلك رجو ع لان هذا يعد استهلا كامن طريق الحكر ألا ترى) أن الغاصب لو فعل هذا انقطع حق المالك فالاستهلاك بدل على الرجوع * ولو أوصى له بعبد أو بثوب ثم باعه ثم اشتراه فبيعه رجوع عن الوصية لانه لما باعه صار بحال او أوصى به فى هذه الحالة لايصح لانه وصية بملك الغير فكان يبعه دليلا على الرجوع * ولو أوصى لرجل بعبد لا يملكه ان يشترى له ثم تملكه الموصى بهبة أو ميراث أو وصية ثم مات فهو جائز من ثلثه لا نه أوصى بشراً، ذلك العبد وبدفعه الى فلان فاذا ملكه بوجه من أسباب الملك دفع بموته الشراء عن الورثة وليس هذا كمااذا قال أوصيت مهذا العبد لفلان والعبد لغيره ثمملكه أنه لا تنفذ وصيته لانه لو لم يشتر في تلك المسئلة لا يجب على الورثة شراؤه فان ذلك ممنزلة هبة عبد الغير ان أجاز صاحبه جازوا لافلا أما في مسئلتنا فلو لم يشتر ينفسه يجب على الورثة شراؤه ان قدروا عليه ودفعه اليه فلما اشترى بنفسه أو ملكه بوجه آخر وجب عليهم نصفين لانه أوصى لكل واحد منهما بجميمالمبـــد الا انه لما تضايق عن حقهما نقضي بينهما لاستوائهماهذا كدار بيعت ولهاشفيمان ثبت حقالشفعة لكل واحد منهما على الكمال الا أنه يقضى بينهما لضيق المحل كذلك هنا قال في الأصل أنهمتي سمى الوصية الاولى وأوصىبها للثانى كان رجوعا عن الوصية الاولى ومتىسمىالوصية بهولميسم الوصية الاولى لم يكن رجوعاً وكان ذلك بينهما * وبيانه اذا أوصى بعبده لرجل ثم قال العبد الذي أوصيت به لفلان أوصيت به لفــلان آخر كان رجوعاً لانه سمى الوصية الاولي واستآنف الوصية للثاني فكان رجوعاً واستثنافا للوصية للثاني وكذلك لو قال العبد الذي أوصيت به لفلانهو لفلان آخر وكذا لو قال العبدالذي أوصيت به لفلان قد أوصيت به لفلان آخر لا نه سمى الوصية الاولى وأستأنف الوصية للثانى محرف قدلانه للايقاع والابلاغ فىالاستثناف فكان رجوعاً وكذا لو قال العبد الذي أوصيت به لفلان فقد أوصيت به لفلان آخر واو قال العبد الذي أوصيت به لفلان وقد أوصيت به لفلان كان بينهمانصفين ولم يكن رجوعا لان الواو للمطف والجمع فقد جمع بينهما في الوصية ولم يستأنف الوصية للثاني أما اذا سمى الموصى

أوصي به لآخر لما ذكرنا واو لم يوص به لاحد ولكنه جحد وصية الاول وقال لم أوص له فهـذا رجوع هكذا ذكر هنا وذكر في الجامع اذا قال اشـهدوا أنى لم أوص له لا يكون رجوعا وهذه المسئلة على قياس تلك المسئلة ينبغى أن لايكون رجوعا وبمضهم فرق لاختلاف الوضع أما من جمل في المسئلة روايتين فوجه من قال انه رجوع أن الوصية تحتمل الرد والنقص فكان الجحود رجوعا كما اذا جحدالموكل الوكالة كانحجرا على الوكيل والمتبايمين اذا جحدا البيع كان اقالة منهما ووجه الرواية التي لاتكون رجوعا أن الوصية وجوبها بالموت بدليل انه يمتبر القبول والرد بعد الوفاة فاذا قال لم أوص له بشئ فهو صادق في مقالته على معنى أنه لم يوجب له الوصية بعد فلا يكون رجوعاً ومن فرق لاختلاف الوضع قال هنا جحد الوصية فكان رجوعاً وفي الجامع لم يجحد ولكن قال اشهدوا اني لم أوص له بشي فقد أمر الشهو دأن يكذبوا عليه فلا يكون رجوعا والاصبح ماذكره المعلى في نوادره أنعلى قول أبى يوسف الجحود يكون رجوعا عن الوصية وعلى قول محمد لايكون رجوعا فما ذكر هنا قول أبي يوسف وما ذكر في الجامع قول محمد . وجه قوله أن الرجوع فسخ ورفع للعقد الثابت وجحود أصل العقد لايكون تصرفا فيه بالرفع كما ان جحود النكاح من الزوج لا يكون رفعاً له بالطلاق .وجه قول أبي يوسف انه بالجحود يبقى العقد في الماضي ومن ضرورته نني المـقد في الحال والثابت بضرورة النص كالثابت بالنص وهو علك نني المـقد في الحال ان كان لا علك نفيـه في الماضي وبه فارق النكاح من الاصل يقتضي أني وقوع الطلاق عن الحل الا انه يقتضي القاع الطلاق على المحل في الحال * ولو أوصى له بثلث غنمـه أو ابله أو طعامه أو شي مما يكال أو يوزن من صنف واحــد فاستحق الثلثان من ذلك أو هلكو بقي الثلث وله مال كشير بخرج الباقي من ثلثه فللموصى له جميع مابقي وقال زفر في الاستحقاق كذلك وفي الهـ لاك للموصى له ثلث مابقي لانه بالاستحقاق تتبين أنه عند الوصية ماكان علك الا الثلث وأن تصرفه تناول ذلك الثلث لان وصيته بالمين لاتصح الا باعتبار ملكه في المحل فأما بالهلاك فلا يتبين ان الهالك لم يكن على مليكه وقت الايجاب وانماوجب له الثاث شائما فماهلك مهلك على الشركة ومالم يبقى يبقى على الشركة ولكنا نقولان تنفيذ الوصية بعدالموت وعندذلك محل الوصية هوالباقي فىالفصاين

جميمافيستحق جميع مابقي وهذا لانالموصي جمل خاجته فيهذه المين مقدمة على حق ورثته بقــدر ماسمي للموصي له فـكان حق الورثة فيــه كالتبع وأنما يجعــل الهالك من التبع لامن الاصل وهذا بخلاف مااذا أوصى له شلث ثلاثة أجناس من المال فاستحق جنسان أوهلك جنسان قبل موت الموصى فان للموصى له ثلث مابقي لان هناك الموصى له لايستحق جميم مابتي يما أوجبه له محال (ألا ترى) إنه لو نقيت الاجناس لم يكن له أن مجبر الورثة على أن يقسم الكل قسمة واحدة فيعطونه أحد الاجناس وفي الجنس الواحدهو مستحق لجميع مابتي عا أوجبه حتى اذا لم يهلك منــه شيُّ كان له أن بجبر الورثة على القسمة ليأخذ الثلث والباقي هو الثلث * ولو أوصى له شاث ثلاثة وشلائة من الرقيق واستحق البعض أو هلك لم يكن للموصى له الاثلث الباقي ومن أصحابنا من تقول هو عند أبي حنيفة رحمه الله لا نه لا برى قسمة الجبر في الدور والرقيق فهي عنده كالاجناس المختلفة فاما عندهما فينبغي أن يكون للموصى له جميع ما بقي لانها بمنزلة جنس واحد عندهما في أنها تقسم قسمة واحدة والاصح قوطم جميما لانهما لا تقولان بقسمة لجبرفي الدور الاأن ري القاضي المصلحة في ذلك فلا يكون الموصى له مستحقا للدار الباقية بما أوجب له الموصى وكذلك لا بريان قسمة الجبر في الرقيق الاعند التساوي في الماليـة ولا يكون ذلك الا نادرا فالتفاوت في بني آدم كثير في الظاهر فلهذا لا يكون للموصىلهالاثلثمابتي ولو أوصىلرجل بعبد قيمته خمسائة ولآخر يثوب قيمتهمائة ولآخر بسيف قيمته مائتان ولهسوى ذلك ألف درهم أو عروض بقيمة ألففان الورثة ان لميجيزوا فلكل واحدمنهم ثلاثة ارباع وصيته لان مبلغ الوصايا تمانمائةدرهم وثلث مال الرجل ستمائة فكان الثلث من مبلغ الوصايا بقدر ثلاثة ارباعه فعند عدم الاجازة ببطل من وصية كلواحد منهم الربع فيسلم لصاحب المبدد ثلاثة ارباع العبدأوقيمته ثلمائة وخمسة وسبعون ولصاحب الثوب الائة ارباع الثوبوقيمته خمسة وسبعون ولصاحب السيف الاثة أرباع السيف وقيمته مائةوخمسون فجملة مانفذت فيه الوصية ستمائة وحصل للورثة ألف درهم وربع العبد قيمته مائمة وخمسة وعشرون وربع الثوب قيمته خمسون ذلك ألف ومائتان فاستقام الثلث والثلثان *ولو أوصى لرجل بسيف قيمته مائة ولاآخر بسدس ماله وله خسمائة درهم سوى السيف كان لصاحب السيف أحد عشر سهمامن اثني عشر سهما من السيف في قول أبي حنيفة رحمه الله لأنهاجتمم فى السيف وصيتان وصية بجميعه ووصية بسدسه والقسمة في هذا عند أبي حنيفة

على طريق المتازعة فخمسة أسداس السيف تسلم لصاحب السيف بلا منازعة وقد استوت منازعتهما فى السدس فكان بينهما نصفين وتبين أن سهامالسيف صارتعلى اثنى عشر لحاجتنا الى سدس ينقسم نصفين وقيمة السيف مائة فكل مائة من الخسمائة يكون على اثني عشراً يضا فذلك ستون سهما للموصى له بالسدس سدس ذلك لانه أوصى له بسدس ماله فيستحق مه السدس من كل مال وذلك عشرة فتبين أن للموصى له بالسدس أحدعشر سهما عشرة من الحسمائة وسهم من السيف ولصاحب السييف أحدد عشر فقد بلغت سهام الوصايا اثنين وعشرين وذلك دون الثلث لانسهام المال اثنان وسبعون والسالم للورثة خمسون فكان التخريج مستقيماوفي قول أبىحنيفة ومحمد قسمة السيف بين الموصى لهما على طريق العول فيضرب فيه صاحب السيف بستة وصاحب السدس بسهم فيكمون السيف بينهما على سبعة أسهم والخسمائة الأخرى تجمل كل مائة على سبعة أيضافذلك خمسة والاثون للموصى له بالسدس سدس ذلك وذلك خمسة وخمسة أسداس سهم فقدنفذت الوصية له في هذا القدر من الخسمائة وفي سهم من السيف وذلك ستة وخمسة أسداس ولصاحب السيف ستة من السيف كاما فذلك اثنا عشر وخمسة اسدداس وجملة سهام المأل اثنان وأربعون فكانت الوصية بأقل من الثلث فلا حاجة الى اجازة الورثة ولو كان أوصى مع هــذا أيضا بالثلث كان الثلث بينهم يضرب فيه صاحب السدس بسدس خسمائة وثلث سددس السيف وصاحب السدس شلث خمسمائة وخمسة أسداس سدس السيف وصاحب السيف مخمسة اسداس السيف الاسدسسدس السيف فما أصاب صاحب السيف كان في السيف وما أصاب صاحب الثلث كان في الدراهم وفيها بقي من السيف وكذلك ماأصابصاحب السدس في قياس قول أبي حنيفة وهذا لانه اجتمع في السيف ثلاث وصايا وصية بجميعه ووصية بثلثه ووصية بسدســـه فتكمون القسمة على طريق المنازعة وفي الحاصل تصير سهام السيفعلي ستة وثلاثين لحاجتنا الى سدس ينقسم آثلاثا فلصاحب الجميم ثلثاه بلا منازعة أربعة وعشرون وسدس وهو سيتة لامنازعة فيه لضاحب السدس فهو بين صاحب الثلث والجميع نصفان لكل واحد منهما ثلاثة وقداستوت منازعتهم في السدس فيكون بينهم ستين أثلاثا لكل واحد منهما سهمان فحصل للموصى له بالسيف بلا منازعة أربعة وعشرون وبالمنازعة خمسة فذلك تسعة وعشرون وهو خمسة أسداس السيف الاسدس سدسه لان كل سدس منه ستة وحصل لصاحب الثلث بالمنازعتين

خسة وذلك خسة أسداس سدس السيف وحصل لصاحب السدس سهمان وهو ثلث سدس السيف كما قال في الكتاب ثم المال الآخر وهو خمسمائة تجمل كل مائة منه على ستة وثلاثين فيصير جملته مائةوثمانين للموصى لهبالثلث ثلثذلك وهو ستون وللموصىله بالسدسسدس ذلك الااون فكان لهما تسعون وظهر انمبلغ سهام الوصايا مائة وستةوعشرونوهو أكثر من الثلث فالسبيل فيه أن يجعل ثلث المال بينهم على هذه السهام والثلثان صَمف ذلك فجملة المال ثلثمائة وتمانية وسبعون السيف من ذلك سدسه وذلك ثلاثة وستون يأخـــذ صاحب السيف من ذلك تسعة وعشرين مقدار حقه وصاحب الثلث خمسة وصاحب السدس سهمين وببقي للورثة من السيف سبعة وعشرون تم يأخذ صاحب الثلث من سهام الخسمائة مقدار حقه ستين وصاحب السدس ثلاثين فجملة ما نفذت فيه الوصية لهم مائة وستة وعشرون وحصل للورثة ضعف ذلك مائنتان وأثنائ وخمسون مائنتان وخمسة وعشرون من الخسمائة وسبمة وعشرون من سهام السيف فاستقام الثلث والثلثان ولم يذكر تخريج قولهما في الكتاب وعنــدهما القسمة على طريق العول فيضرب صاحب السيف في السيف بستة وصاحب الثاث بسهمين وصاحب السدس بسهم فكان السيف بينهم على تسمة وكل مائة من الحمسمائة الباقية تكون على تسعة أيضا فذلك خمسة وأربعون للموصى لهبالثلث ثلث ذلك خمسة عشر وللموصى له بالسدس سدس ذلك سبعة ونصف فكان جملة سهام الوصايا احد وثلاثون ونصف وذلك فوق الثلث فيجمل الثاث بينهم على احد وثلاثين ونصف والثلثان ضعف ذلك فيكرون جملته أربعةوتسعينونصف السيف من ذلك السدس وذلك خمسةعشر وثلاثة أرباع للموصى له بالسيف ستة كله من السيف وللموصى لهبالثاث سهمان وللموصى له بالسدس سهم وبقي للورثة من سهام السيف ستة وثلاثة أرباع يأخـــذ الموصى له بالثلث مما بتي خمسةعشر والموصىله بالسدس سبعة ونصف فاذا جمعت بين ذلك حصل تنفيذ الوصية لهم في احــد وثلاثين ونصف وحصل للورثة ضعف ذلك ثلاثة وستون فاســـتقام الثلث والثلثان فاذا أردت ازالة الكسر فلا طريق فيه سوى التضعيف *قال رحمه الله وقد خرج شيخنا الامام الحلواني رحمه الله قولهما على طريق آخر وهو أن السيف لما صار بين الموصى لهم على تسمة باعتبار المول فكل مائة من الخسمائة الباقية تكون على ستة لانه لاعول في الحسمائة الباقية فسهام الخسمائة الباقية اذن ثلاثون للموصى له بالثلث عشرة وللموصي له

بالسدس خمسة فذلك خمسة عشر فاذا ضممت ذلك الي سهام السيف تسمة كان أربمة وعشرين فيجمل الثلث بينهم على أربعة وعشرين وجميه المال آننان وسبعون السيف من ذلك إثنا عشر لصاحب السيف ستة ولصاحب الثاث منه سهمان ولصاحب السدس منه سهم يبقي ثلاثة من تسمة للورثة وسهام الخسمائة ستون للموصي لهبالثلث عشرة وللموصى لهبالسدس خمسة يبقى للورثة من ذلك خمسة وأربعون فجملة ما ســلم للورثة من المال عمانية وأربعون وقد نفذت الوصية في أربعـةوعشرين فاستقام الثلث *قلتهذا واضح ولكنه غير مستقيم على طريق أهل الحساب لان القسمة الواحــدة مع تفاوت مقدار السهام لا تكون فاذا كان السيف وقيمته مائةعلى تسمة أسهم ثم تجعل كل مائة من الحمسمائة على ستة أسهم بينالسهام تفاوت في المقدار فكيف تستقيم قسمة الكل بينهم بهدا الطريق قال هو كذلك ولـكن صاحب المذهب نص على هـذا الطريق وعليـه خرج المسائل الى آخر الباب تأمل فى ذلك تأملته فوجدته كما قال ومن تلك المسائل قال لو أوصى لرجل بالثاث ولآخر بعبد قيمته الف درهم وله ألفا درهم سوى ذلك فان صاحب الثلث يضرب فيه بثلث الالفين وسدس العبد ويضرب صاحب العبد مخمسة أسداس العبد فما أصاب صاحب العبد فهو في العبد وهو النصف وما أصاب الثلث فهو فما بتي من العبد والمال فيكون له خمس مابتي من العبد وخمس المال في قول أبى حنيفة لانه اجتمع فى العبد وصيتان وصية بجميعه وبثلثه فيسلم ثلثاه لصاحب الجميع بلا منازعة والثاث بينهما نصفان لاستواء منازعتهما فيه واذا صار العبدعلي ستة فكل ألف من الالفين كذلك فهما آننا عشر للموصي له بالثلث أربعة فبلغت سهام الوصايا عشرة فيجعل ذلك ثلث المال وجميع المال ثلاثون العبد من ذلك عشرةهو للموصيلة بالعبدخمسةوهي نصف العبدوللموصى له بالثلث خمسة أسهم سهم من العبد وهو خمس مابقي منه وأربعـة أسهم من سهام الالفين وذلك خمس العشرين وحصل للورثة من الالفين ستة عشر سهما ومن العبد أربعة أسهم فاستقام الثلث والثلثان وفى قول أبى حنيفه ومحمد يكون لصاحب الثلث ما بقي من العبدوهو سدس العبد وسدس الالفين وانما يستقيم هذا الجواب عندهماعلي الطريق الثانى لان الموصى له بالعبد يضرب في العبد بستة والموصى له بالثلث من ذلك بسهمين فسهام العبد تمانية وكل واحـــد من الالفين على ســـتة باعتبار الاصـــل للموصى له بالثلث من ذلك أربمة فبلغت سهام الوصايا اثنى عشر وذلك الثلث وجميع المال ستة وثلاثون العبد منه اثنا عشر

للموصي له بالعبد ستة نصف العبد وللموصى له بالثاث من العبد سهمان وهو ثلث ما بتي منه وسدس جميم المبد وله من الالفين أربعة من أربعة وعشرينوهو السدس فاستقام التخريج على هذا الطريق ثم قال في الاصل فأى هذين القولين قات فهو حسن وهو اشارة الى أن بين الطريقين في المعنى تفاوتًا وبهذا اللفظ يستدل من يزعم أن مذهب المتقدمين من أصحابنا ان كل مجتهد مصيب وليس كما زعموا لانه أراد به أن كل واحد من الطريقين طريق حسن فى التخريج عند أهل الحساب لاأن يكون كل واحد من المجتهدين مصيبًا للحكم باجتهاده حقيقة ولو أوصى بثلث ماله لرجل وبجميع المال لآخر فان لم تجز الورثة فالثلث بينهما نصفان عند أبي حنيفة رحمه الله وقد بينا هـذا وان أجازوا فجميع المال بينهما اسداسا في قول أبي حنيفة على مارواه أبو يوسف ومحمد باعتبار طريق المنازعة لانه يسلم الثلثان لصاحب الجميع وقد استوت منازعتهما فى الثاث فكان بينهما نصفين فحصل لصاحب الجميع خمسة أسداس المال ولصاحب الثاث سدس المال وعندهما القسمة بظريق العول فلصاحب الجميم الاثة أرباع المال ولصاحب الثاث ربع المال قال الحسن وهو الصحيح عنــد أبى حنيفة أيضا على طريق المنازعة لا كما روى أبو يوسف ومحمد رحمهما الله لانه سدأ نقسمة الثاث بينهما وقد استوت منازعتهما فيه فكان بينهما نصفين ثم يأتى الي الشلائين وقد بقي من حق صاحب الثلث السدس فما زاد على ذلك وهو نصف المال يسلم لصاحب الجميم وفي مقدارالسدس أستوت منازعتهما فكان بينهما نصفين فحصل لصاحب الثلث مرة السدس ومرة نصف السدس فذلك ربه المال والدليل على فساد ماذهب اليه من تخريج قوله أنه يؤدى ذلك الى أن يكون ما يسلم للموصى له بالثلث عند الاجازة وعدم الاجازة سـواء والاجازة كما تؤثر في الزيادة فى حق صـاحب الجميـم فكذلك فى حق صاحب الثاث ويؤدى ذلك أيضا الى أن يكون نصيب صاحب القليل عند عدم الاجازة فوق نصيبه عند الاجازة لانه اذا أوصى لاحدهما بجميع ماله وللآخر بسدس ماله فمندعدمالاجازة الثلث يكون بينهما أثلاثافيصيبصاحب الثاث تسع المال وعند وجود الاجازة يأخذصاحب الجميع خمسة أسداس المال بلا منازعة ثم السدس بينهمانصفان فنصيبه نصف سدس المال وذلك دون تسم المال ومن المحال أن يسلم له عند عدم الاجازة أكثر مما يسلم له عند الاجازة فظهر أن تخريج الحسن لقول أبي حنيفة رحمه الله أصح * ولو أوصى لرجل بنصف ماله ولا خر مجميع ماله ولا خربثلث ماله فأجاز ذلك

الورثة فالنصف لصاحب الجميم وصاحب النصف نصفان والثاث بينهم أثلاثا في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد القسمة على طريق العول بينهم على أحمد عشر سهما اصاحب الجميع ستة ولصاحب النصف ثلاثة ولصاحب الثلث سهمان وهو قياس ما تقدم *ولو كان له عبدان قيمتهما سواء ولا مالله غـيرهما فأوصى **لر**جل بأحدهما بعينه ولآخر بثلث ماله فان الثلث يقسم بينهما على سبعة أسهم لصاحب الثلث ثلائة في العبدين جميعا اثنان في الذي لا وصية فيه للآخر وواحد في الذي فيه الوصية للآخر ولصاحب العبد أربعة أسهم فى قول أبى حنيفة لانه اجتمع في العبد الموصى بعينه وصيتان بجميمه و بثلثه فللموصى له بالجميم خمسة اسداس على طريق المنازعة وللموصى له بالثلث سدسه والعبد الآخر يصير على ستة أيضا للموصي له بالثلث منــه سهمان فكان جملة سهام الوصايا ثمانية الا أن وصية الموصى له بالعبد زادت على الثلث لان جميع المال اثناءشر والثلث منه أربعة ووصيته خمسةفما زاد على الثاث تبطل وصيته فيه عند عدم الاجازةضر با واستحقاقا كما هو أصل أبى حنيفة في الوصية بالمين فيبقى حقه في أربعة وحق صاحب الثاث في ثلاثة سهممنه في العبد الموصى بعينه وسهان في العبد الآخر فالهذا قال يقسم الثلث بينهما على سبمة وعلى قول أبى يوسف ومحمدالثلث بينهما على خمسة أسهم وهذا أنما يستقيم على الطريقة الثانية لهمافان العبد الموصى بمينه يضرب الموصى له بجميعه بثلاثة فيهوالموصيله بالثلث بسهم فيكون بينهما على أربعة والعبد الآخرعلى الاثة أسهم لأنه لاعول فيـه للموصى له بالثلث سهم فحصل له سهمان في المبدن ولصاحبه الاله كلها في المبد الموصى بعينه فلهذا كان الثلث بينهما على خمسة أسهم * ولو أوصى لرجل بعبد وبثلث ماله لآخر وبمبده ذلك أيضا لآخر وبسدس ماله لاآخر وقيمة العبدألف درهم وله ألفان سوى ذلك فان الثلث يقسم بينهم على أثنين وسبعين سهما يضرب فيه صاحبا المبدباً حد والاثين سهما وصاحب الثلث بسبعة وعشر بنونصف وصاحب الثلث بثلاثة عشر ونصف في قول أبي حنيفة لأنه اجتمع في العبد أربع وصايا والقسمة عنده على طريق المنازعة فيه فثلثا العبد بين صاحبي العبد نصفان وســدس بينهما وبين صاحب الثلث أثلاثا والسدس الباقي بينهما أرباعا فعند تصحيح هذه السمام ينتهي الحساب الي آنين وسبغين سهما لحاجتنا الي حساب ينقسم سدسه آثلاثا وأرباعا فيسلم للموصى لهما بالعبد الثلثان ثمانية وأربمون والسدس وهو اثنا عشر بينهما وبين صاحب الثلثأثلاثا والسدس الآخر بينهم أرباعا لكل واحد منهم ثلاثة يحصل لكل

واحد من صاحى العبد أحــد وثلاثون واصاحب الثاث سبعة ولصاحب السدس ثلاثة ثم صار كل ألف من الالفين على اثنين وسبعين فالالفان مائة وأربعة وأربعون سهما لصاحب الثاث من ذلك الثلث ثمانية وأربعون ولصاحب السدس أربعــة وعشرون فاذا جمعت ذلك كله بلغت سهام الوصايا ما مَّة وأربعـة وأربعين فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك فجملة المال أربعائة واثنان وثلانون العبد من ذلك مائة وأربعة وأربعون لكل واحد من صاحى العبد من ذلك مقدار حقه واحد وثلاثون كلهافى العبد ولصاحب الثاث من العبد سبعة ومن الالفين عَمَانِيةً وأربِمُونَ فَذَلَكُ خَمْسَةً وخَمْسُونَ ولصاحبُ السِّدْسُ مِنَ الْمُبَدُّ ثَلَابَةً وَمِن الآلف أربعة وعشرون وذلك سبعة وعشرون * وفي الكتاب خرجه على النصف من ذلك لانه جوز الكسر بالانصاف وجمل الثلث آنيين وسبمين وحصل لصاحى العبدأحد وثلاثون لكل واحد منهما خمسة عشر ونصف ولصاحب الثلث سبعة وعشرون ونصف ولصاحب السدس ثلاثة عشر ونصففاستقامالتخر بجعلي ماقلناهوفي قول أبى يوسفومحمد الثلث بينهم على أحد وعشرين سهما لانالعبد الموصى بمينه يضرب كل واحد منهما فيه بسهام جميعه ستة والموصى له بالثلث يضرب فيه بسهمين والموصى لهبالسدس يضرب فيه بسهم فيكون بينهم على خمسة عشر وكل واحدمن الالفين يكون على ستة باعتبار الاصل فللموصى له من الالفين الثلث أربعة من أنبىءشر وللموصى له بالسدس سهمان وان ضمنهاهذه الستة الى سهام العبد خمسةءشر كان الكل أحدا وعشر من فلهذا كان الثلث بينهم على أحد وعشر من «ولو أوصى لرجل بعبده ولا خر منصفه ولاخر بثلث ماله والعبد يساوى ألفاوله ألفان سوى ذلك ولم يجيزوا قسم الثلث بينهم على ثلاثين سهما لصاحب العبد اثنا عشر ونصف في العبد ولصاحب النصف ثلاثة ونصف فيه واصاحب الثلث أربعة عشر فما بقي من العبد والمال في قول أبي حنيفة لان نصف العبد يسلم لصاحب المبدبلا منازعة والسدس بينه وبين صاحب النصف نصفان والثاث بينهمأ ثلاثا فبلغت سهام العبدستة وثلاثين للموصى له بالعبدمرة تمانية عشر ومرة ثلاثة ومرة أربعة فذلك خمسة وعشرون وللموصى له بالنصف منة ثلاثة ومرةأريمة فذلك سبعة وللموصى له بالثلث أربعة تم كل ألف من الالفين يصـير على ســتة وثلاثين أيضا فسهام الالفين اثنان وسبعون ولصاحب الثلث ثاثذلك وهو أربعة وعشرون فبلغت سهام الوصايا ستين فيجمل الثاث بينهم على ذلك والثلثان ضعف ذلك وجملة المال مائة وثمانون* وفي الكتاب خرجه على

النصف من ذلك فقال يقسم الثاث بينهم على ثلاثين لصاحب العبد اثنا عشر و نصف ماأعطيتاه وهو خمسة وعشرون ولصاحب النصف ثلاثة ونصف نصف ماجملناه له وهو سبعة كلما في المبدولصاحبالثاث أربعة عشر نصف ما أعطيناه وهو ثمانية وعشرون وهذه الاربعة عشر له فيما بقي من العبد والمال سدس ذلك في العبد والباقي في المال *قال عيسي رحمه الله هذان الحرفانالاخيران خطأ وانما ينبغي أن يجمع مابقي من العبد والمال فيقسم ذلك بين الموصى له بالثلث والورثة على أربعة وسبمين سهما فما أصاب أربعة عشر ذلك فهو للموصى له بالثلث وما أصاب سستين سهما فهو للورثة لان الموصى له بالثاث شريك الورثة فىالتركة فيضرب هو فيما بقي من التركة بسهام حقه والورثة بسهام حقهم وان اعتبرنا الاصل فينبغي أن يكون للموصى له بالثلث بما بقى من العبد سبع حقه لاسدسه لانه كان له من العبد سعمان ومن الالفين اثنا عشر فاذا جمعت الكل كان ماله من العبد سبم حقه ﴿ ولوأُ وصى لرجل بعبد قيمته أكثر من الثلث ولآخر بعبدتيمته أقل من الثلث ضرب صاحب الاقل بقيمة عبده وضرب الآخر عقدار الثلث من قيمة عبده في قول أبي حنيفة وفي قولهما يضرب كل واحد منهما بجميع قيمة عبده وهو بناء علي اختلافهم في بطلان الوصية فيما زادعلي الثلث عند عدم الاجازة في حق الضرب * ولو أوصى لرجل بمائة درهم بعينها ثم وهبها لآخر وسلمها اليه ثم رجم فيها ومات فالوصية باطلة لانها تعلقت بعين المائة وقدأخرجها عن ملكه بالهبة والتسليم فصار به راجما والوصية متى بطلت بالرجوع لاتمود الا بالتجديد ولو كان غصبهاغاصب ثمرجمت اليه بعينها لم تبطل الوصية لانها باقية على ملك الموصى وان كانت في بد الغاصب واستهلكها الغاصب فقضي عليه بمثلها بطلت الوصية لانها كانت مقصورة على المين فلا مجوز تنفيذها من محل آخر بخلاف مااذا استهلكها مستهلك بعد موت الموصى لان حق الموصى له تأكدفيها بالموت فيثبت في مدلها وما كان حقه متأكدا فيها قبل موته يبطل بفوات العين ولا يتحول الى البدل كالموهوب قبل التسليم اذا أتلفه انسان يبطل حق الموهوب له فيه مخلاف مابعد التسليم ولو كان اشترى بها عبدا فاستحق العبد ورجعت اليه المالية بعينها فالوصية باطلة لانها خرجت عن ملكه فان بدل المستحق مملوك بالقبض فصارت المائة مملوكة لبائع العبد وان استحق العبد ولهذا كان عينا بعدتصرفه فيه بعد الاستحقاق والوصية بعد ما بطلت لاتمود الا بالتجديد والله تعالى أعلم بالصواب

۔ ﴿ باب الوصية في الحج ﷺ

(قال رحمه الله)واذا أوصى الرجل أن يحبج عنه بمائمة درهم وثلثه أقل منمائمة فانه يحبح عنه بالثلث من حيث سلغ لان محل الوصية الثلث وللموصى له الوارث المنفعة وهو قصد مهذه الوصية صرف المائة من ماله الى هذا النوع من القربة فيجب تحصيل مقصوده عسب الامكان كما لو أوصى أن تصدق عائة من ماله وثلثه أقل من مائة متصدق عنه بقدر الثلث ولو أوصى أن يحج عنه حجة بمائة درهم وهي ثلثه فاحج الوصى بها فبقي من نفقة الحاج وكسو ته واطعامه شئ كان ذلك لورثة الميت لان الحاج عن الغير له أن ينفق على نفسه من ماله في الذهاب والرجوع ولاحق له فيما يفضل من ذلك على ما بينا في المناسك ان الاستئجار على الحج لا يجوز فما يفضل بمدرجوعه فهو من مال الميت وقد فرغءن وصيته فيكون لورثته فان جامع ففسد حجه فعليه الكفارة ورد ما بق من النفقة والكسوة ويضمن ما أنفق لانه أذن له في الانفاق بشرط أن يؤدى بسفره حجة صحيحة وقد فوت هذا الشرط بالافسادفعليه رد مابقي وهو صامن لما انفق لانه تبين انه اتفق بغير رضي الموصي ثم ذكر ما لواعتمر قبل الحج أوقرن أو اعتمر عن آخر وقد تقدم بيان هذهالفصول فى المناسك ولو استأجر وارجلاليحج عنه فحج كان عليه أن يرد مايفضل فى مده من النفقة لان الاستنجار لم يصادف محله فكان باطلا ومنى بطلت الاجارة بقي مجرد الاذن كما في استنجار النخيل لترك الثمارعليهاالي وقت الادراك فعليهأن مُرد ما فضل في مدهوليس عليه شيء ممأأ نفق لانه أنفق باذن صحيح وان عجزت النفقة عنه كان عليهم أن يكملوا له نفقة مثله وما لا مد منه له وتجزى الحجة عن الميت عنزلة ما لو أمروه بان يحج عن الميت من غير استنجار * واذا أوصى أذيحج عنه فالافضل أن بحجمن قدحج لانه أقدر على أداء الافعال وأبصر بذلك وهو أبمد عن خلاف الملماء واشتباه الا آثار وانحج عنه صرورة جاز عندنا خلافا للشافعي وقد بيناهفي المناسك وان أحجوا عنه امرأة فانه بجزيهم ذلكلانالخثعمية حيناستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أن تحيج عن أبيهاأذن لها فى ذلك واستحسن ذلك منها فدل على أنه يجوزاحجاج المرأة عن الرجل وقد أساؤا فىذلك لنقصانحال النساء فى باب الاحرام حتى أن المرأة تلبس المخيط في احرامهاولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل في الطواف ولا تسعى في بطن الوادى وتترك طواف الصدر بعذر الحيض ولاضرورة لهم في احجاجها عن الميت لان فيمن يحبج عن الرجال كثرة وان كانت المرأة هي الموصية فأحجوا عنها رجلا أجزأها لان

الظاهرأن ذلك مجزئ كان مقصو دهاأولم يكن مقصودها واذا أوصى بالحج فانه يحج عنه من بلده لأنه لو عزم على الخروج بنفسه للحج كان بخرج من بلده ويتجهز السفر الحج من بلده فكذلك اذا أوصى به بعد موله فالظاهر ان مقصوده بجهيز من يحج عنه من بلده وان مات في الطريق فان كانخرج للتجارة فانه يحج عنه من بلده أيضا وانخرج هو يربد الحج فمات في الطريق يحج عنه من حيث مات وفي الجامع ذكر القياس والاسـتحسان في المسئلة ففي القياس تحج عنه من بلده وفي الاستحسان وهو قولهما محج عنه من حيث مات . وجه الاستحسان أنه باشر بمض العمل بفسه ولم ينقطم ذلك بموته فييني عليه كما اذا وصي بأتمامه وبيان هذا أن خروجه على قصد الحج قربة وطاعة قال الله تمالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله الآية ولم ينقطم ذلك عوته لما روى ان الذي عليه السلام قال من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة وهذا يخلاف ما اذا خرج للتجارة فان سفره ذلك ليس لاداء الحج فلا يصير به مؤديا شياً من الاعمال وبخــلاف ما اذا مات بعــد ما أحرم لان احرامه انقطع بالموت ولهذا يخمر وجهه ورأسه ولا يمكن البناء على المنقطع* يوضحه ان في اعتبار هذا الطريق تحصيل مقصوده وفي الاخذ بالقياس تفويت مقصوده لان الذي يحج عنه من بلده ربما يموت فيحتاج الى أن يحج آخر من بلده أيضا حتى يفني في ذلك ماله قبل أن يحصل مقصو ده.وجه قول أبي حنيفة ان عمله قد انقطم عوته ولا بناء على المنقطع كما لو أحرم ثم مات وأوصي أن يحج عنه وبيان هذا من وجهين أحدهما ان النبي عليه السلام قال كل عمل ابن آدم ينقطع عوته الا ثلاثة والخروج للحج ليس من هــــذه الثلاثة فينقطع بالموت ثم خروجه أغا يكون قربة بطريق موصل الى اداء الحج وقد تبين أن هذا الخروج ما كان يوصله الى ذلك والدليل عليه الهظهر بموته ان سفره كان سفرَ الموت لاسفر الحج لما روى ان النبي عليه السلام قال اذا أرادالله تعالى قبض روح عبد بارض جمل له اليها حاجة فكان هذا في المعنى وخروجه للتجارة سواء تم هناك محج عنه من بلده فهنا كذلك وان كان له أوطان مختلفة فمات وهو مسافر وأوصى بالحج عنه فانه يحج عنمه من أقرب الاوطان الى مكة لانه هو المتيقن به وعطلق اللفظ لايثبت الا بالتيقن عا هو كامل في نفسه لان الاطلاق يقتضي الكمال فان لم يكن له وطن فمن حيث مات لائه لو تجهز بنفسه للحج أنما يتجهز من حيث هو فكذلك اذا أوصى وهذا لان من لاوطن له

فوطنه حيث حل وازأحجوا عنه من موضع آخرفان كان أقرب الى مكة فهم ضامنون وان كان بعد فلاضمان عليهم لأن في الاول لم يحصل مقصوده بصفة الكمال والاطلاق نقتضي ذلك وفي الثاني حصلوا مقصوده وزيادة وان أوصى أن محجوا عنه فأحجوا رجلا فسرقت نفقته في بعض الطريق فرجع عليهم أن يحجوا آخر من ثلث ما بقي في أيديهــم من حيث أوصى الميت في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ان بتي من ثلثماله مايكن أن يحبج به من حيث أوصى فكذلك الجواب في قول محمد أن لم يبق شي من ثلث عزل للحج تبطل الوصيةوعلى هذا الخلاف لو قال أعتقوا عني نسمة بمائة درهم فاشتروها فماتت قبل أن تمتق كان عليهــم أن يمتقوا من ثلثما بقي في أيديهم وفي قول محمد بطلت الوصية لان الوصي قائم مقام الوصى والورثة كذلك يقومون مقام المورث في تنفيـــــذ وصـــيته فـكان تعيين الموصي والورثة بمض المال لوصيته كستعيين الموصي ولو عينـــه بنفســـه فهلك ذلك المال بطلت الوصية فكذلك الوصى أذا عين ذلك المال لوصيته وقاسم الورثة تم هلك بطلت الوصية والدليــل عليــه ان مقاسمة الوصى مع الموصى له على الورثة يصح فلان تصح مقــاسمته مم الورثة عن الموصى كان أولى لان الموصى أقامه مقام نفسه باختياره والورثة ماأقامو دمقامهم بإختيارهم وأبو يوسف يقــول محل الوصــية الثاث فمقاسمة الموصى مع الورثة في تمييز محل البراث من محل الوصية تصح فأما مقاسمته في تمييز محل الوصية عن البعض لا يجوز فما بقي من الثلث شئ فقد بقي محل الوصية فيجب تنفيذ الوصية باعتبار ما بقي وهو نظير مقاسمة الوصى عن الصنير مع الكبير تصح ومقاسمته بين الصفار لتمييز نصيب بعضهم عن بعض لا تصح وأبو حنيفة يقول مقصود الموصى لم يكن المقاسمة وانما كان لتحصيل القرية له بالمتق وبجمل الهالك على التركة كان لم يكن فتنفذ الوصية في هذه القسمة من ثاث ما يقى وفيه جواب عمـا قاله محمد رحمـه الله أن الوصى انما يقوم مقام الموصى فيما فيه تحصيل مقصوده خاصة وهذا بخلاف مقاسمته مع الموصي له لأن فيه تحصيل مقصوده فان مقصوده تنفيذ الوصية وفي هذه القسمة تنفيذ الوصية وهذه المسئلة في الحقيقة نظير الاولى في الممنى فان السفر كان مقصوده فيدور معذلك المقصود جعل ذلك أبو حنيفة وجوده كعدمه وها هناالتعيين والقسمة لمقصود فاذا لم يحصل ذلك المقصود كان وجود القسمة كمدمهاولو كان الموصى له بالثلث غائبا فقاسم الموصي الورثة على الموصى له لم تجز قسمته عليه حتى اذا هلك في يده مأعزله للموصى له كان له أن يرجع على الورثة بثاث ما أخذوه بخلاف ما اذا قاسم على الورثة مع الموصى له لان الورثة يخلفون المورث في المين يبقى لهم الملك الذي كان للمورث ولهذا برد الوارث بالميب ويصير مغرورا فيما اشتراه مورثه والوصى قائم مقام الموصى فيكون قائمًا مقام من يخلفه في ملكه وأما الموصى له فيثبت الملك له بايجاب مبتدأ حتى لا يرد بالعيب ولا يصير مغرورا فيما اشــتراه الموصى فلا يقــوم الموصى مقامه فى تعيين محل حقه ولكن ما هلك مما عزله يهلك على الشركة وما بقى يبقى على الشركة والعزل انما يصح بشرط أن يسلم المعزول للموصى له واذا أوصى أن يحجوا عنه وارثا لم يجز الا أن يجيزه الورثة لانفيــه ايثاره بشي من ماله لنفقته على نفسه وكما أنه لايجوز أيثاره بشئ من المال تمليكا منه بدون أجازة الورثة فكذلك اباحتــه له لنفقته على نفسه *ولو أوصي بان يحج عنه بمائة درهم وأوصى بما بقى من ثلثه لفلان وأوصي بالثلث من ماله لآخر والثلث بمائة درهم فنصف الثلث للحج ونصفه اصاحب الثلث لاستواء الوصيتين في القوة والمقدار ولا شي اصاحب مابقي لانه لم يبق من الثاث شئ والانجاب بهذا اللفظ يتناول ما بقى واذا لم يبق من الثلث شئ بطل الايجاب لانعدام المحل وهو بمنزلة العصبة مع أصحاب الفرائض فان للعصبة ما بقى بعد حق أصحاب الفرائض واذا لم يبق شيء لم يكن له شيء بقول فان مات الموصى له بالثلث قبل موت الموصى فما بقى من الثلث للموصى له بما بقى لأن وصية الوصى له بالثات بطلت بموته قبل موت الموصى فكأنها لم تكن ولكن لايصح هذا الجواب على ماوضعه عليه في الابتداء ان الثلث مائة درهم لانه أوصى أن يحبح عنه بمائة فيجب تنفيذ هذه الوصية أولا ثم لا يبقى من الثلث شي لان ذلك لا يكون له بما بقي الا أن يكون الثلث أكثر من مائة فينئذ يحبج عنه بالمائة والفضل للموصى له بما بقي واذا كانت الوصايا لله تمالي لا يسمها الثلث مثل الحجة والنسمة والبدنة بدئ بالذي بدأته ما خلا حجة ذلك ودع القياس فيه وقد تقدم في ترتيب الوصايا من البيان ماهو كاف والله أعلم بالصواب

- الوصية للوارث والاجنى والقاتل الهام

(قال رحمـه الله) قد بينا أن الوصية للوارث لا تجوز بدون اجازة الورثة لقوله عليه السلام لاوصية لوارث الى ان يجيزه الورثة فان أوصى لبعض ورثته ولاجنبي جازت حصة

الاجنى وبطلت حصة الوارث لان الاعجاب تناولها مدليل ان عند اجازة الورثة ثم الاستحقاق لها فيطلانه في حصة الوارث بمدم الاجازة لا يبطل حصة الاجنبي ولا يزيدفي نصيبه تخلاف الوصية لحي وميت فالايجاب في حق الميت غـير صحيح أصلا وهذا مخلاف الاقرار لوارثه ولاجنبي لان الاقرار اخبار عن واجب سابق وقد أفر بالمال مشتركا بينهما ولا مكن اثباته بهذه الصفة لما فيه من منفعة الوارث والوصية انجاب مبتدأ وانما يتناول انجابه نصف الثلث في حق كل واحد منهما فأمكن تصحيحه في نصيب الاجنبي كما أوجبه الوصي له وعلى هذا الوصية للقاتل وللاجني مع الاقرار لهما لان صفة القتل في المنع عن الوصية والاقرار كصفة الوراثة على ما نبينــه ولو أوصى له بشيء وهو وارث يوم أوصى ثم صار غير وارث أو كان غير وارث يوم الوصية تم صار وارثا ومات الموصى انما ينظر الى يوم يموت الموصى فان كان الموصى لهوارثه لم تجزالوصية وان لم يكن وارثه جازتالوصية لان الوصية عقد مضاف الي ما بمد الوت وانما محقق الوجوب له عند الموت ولان المانع صفة الوراثة ولا يعرف ذلك الا عنداا و تلا نصفة الوراثة لا تكون الا بعد هاء الوارث حيا بعد موت المورث وكذلك الهية في المرض والكفالة فانذلك في حكم الوصية حتى تعتبر من الثلث في حق الاجنى ولا يصح للوارث أصلا وقد بينا الفرق بين هذًا وبين الاقرار في كتاب الاقرار ان هناك ان صار وارثا بسبب تجدد الاقرار كان الاقرار صحيحا وان ورثه بسـب كان قامًا وقت الاقرار لم يصح الاقرار * واذا أوصى لمكاتب وارَّبه أو لعبد وارثه فهو باطل من أجل أن ذلك ينتفع به الوارث فان المولى عملك كسب عبده وله حق الملك في كسب مكاتبه * ولو أوصى لمكاتبه وقد كاتبه في مرضه أو في صحته جازت الوصية لانه ليس في هذا منفعة لبمض الورثة دون البعض فانه ان عتق فالوصية سالمة له وهو أجنى وان عجز فرقبته وكسبه يكون ميراً الله بين جميع الورثة قال وبلغنا عن على من أبي طالب رضي الله عنه أنه لم مجمل للقاتل ميراثا وعن عمر رضي الله عنه مثله وعن عبيدة السلماني رضي الله عنه قال لا يورث قاتل بعد صاحب البقرة والوصية عندنًا عنزلة ذلك ولا وصية لقاتل أما الكلام في نفي الارث للقاتل فقد بيناه فى الديات وأما الوصدية للقاتل فلا تصح عندنا سواء أوصى له قبل الجراحة أو بعدهاوقال مالك تصح الوصية له في الوجهين وقال الشافعي أن أوصى له قبل أن بجرحه بطلت الوصية بقتله اياء وان أوصى بعد ماجرحه صحت الوصية وجه قول مالك ان هذا تمليك المال بالعقد فالقتل

لا ببطله كالتمليك بالبيع والهبة وبان كان يبطل الارثلا يستدل على أنه يبطل الوصية كالرق واختلاف الدين فأنه ينفى التوريث ولا يمنع الوصية والفرق للشافعي من وجهين أحدهماانهان كان الجرح بعد الوصية فالظاهر أن الموصى نادم على وصيته راجع عنها واذا كانت الوصية بعد الجرحفلم يوجدبمد الوصية مايدل على الرجوع عنها بل الظاهر أنه قصدالا نتداب الي ماندب اليه وهومقابلةالسيئة بالإحسان والثانى آنه اذا جرحه بعد الوصية فالموصى له قصدالاستعجال نفهل محظور فيماقب بالحرمان كالميراث فأمااذا أوصى لهبمد الجراحة فلم تتوهم قصد الاستمجال فى تلك الجراحة ولا بمد الوصيةفبقيت الوصية على حالها وجه قولنا ظاهر قوله عليه السلام ليس لقاتل شئ وبدخل الوصية والميراث جيعافي عموم هذا اللفظ وقال ولاوصية لقاتل ولان الملك بالوصية ثبت بعد الموت فيكمون معتبرا بالملك الثابت بالميراث ولا فرق بينهما في المعنى لان بطلان الوصية للوارث لدفع المغايظة عن سائر الورثة وبطلان الوصية للقاتل لهذا المعنى أيضا فانه يغيظهم أن يقاسمهم قاتل أبيهم تركة أبيهم بسبب الارث أو بسبب الوصية وفي هذا الممنى لافرق بين أن تتقدم الوصية على الجرح أو تتأخر عنهومه فارق الرق والكفرفان الحرمان بهما لانعلما الاهلية للولايةلا لدفع المفايظة عن سائر الورثة ولا معتبر بالاهلية للولاية في الوصية ومخلاف سائر عقود التمليكات لانها لاتشابه الارث صورة ولاممني وكذلك لو كان القاتل وارثا فأوصى له لم تجز الوصية وهذا تجوز في العبارة فان القاتل لا يكون وارثا وان كان وارثا كالصي والمعتوه والوصية لمثل هذا القاتل تصعح تم الوجه فيه انه اجتمع فيه وصفان كل واحد منهما بانفراده مجزئ الوصية فاجتماعهما أولى فان أجازت الورثة الوصية للقاتل جازت في قول أبى حنيفة ومحمد ولم تبجز في قول أبى نوسف ذكر قوله في الزيادات لان الوصية أخت الميراث ولا ميراث للقاتل وان أوصى به الورثة فكذلك الوصية وهذا لان الحرمان كان بطريق العقوية حقا للشرع فلا يتغير ذلك يوجود الرضي من الورثة والدليل عليه انه او أوصى لحربي في دار الحرب لم تجز الوصية لتباين الدارين وان أجازت الورثة وانما المتنمت الوصية للحربى لكونه محاربا حكما والقاتل محارب له حقيقة فلأن لا تنفذ الوصية له باجازة الورثة كان أولى وجه قولهما ان الوصية للقاتل أقرب الى الجواز من الوصية للوارث لان الامر في نفس الوصية للوارث مشهوروفي نفي الوصية للقاتل مسبور والعلماء اتفقوا على أن لا وصـية للوارث واختلفوا في جواز الوصية للقاتل ثم باجازة الورثة تنفيذ الوصية

للوارث فكذلك للقاتل والمعنى فهما واحــد وهو ان المفايظة تنمدم عند وجود الرضى من الوارث بالاجازة في الموضمين جميما مخلاف ميراث القاتل فان ثبوت الملك بالميراث بطريق الحكم حتى لا يتوقف على القبول ولا يرتد بالرد والاجازة اعا تعمل فها يعتمد القبول وبرتد بالرد ومخلاف الوصية للحربي في دار الحرب لان بطلانها لانعدام الاهلية في جانب الموصى له فان من في دار الحرب في حقمن هو في دار الاسلام كالميت ولهذا "نقطم المصمة بتباين الدارين حقيقة وحكما والميت لا يكون أهلا للوصية له ولا تأثير للاجازة في اثبات الاهلية لمن ليس باهل وكذلك الوصية لعبد القاتل أو لمكاتبه فأنها كالوصية للقاتل لما يثبت له من حقيقة الملك أوحق الملك في الموصى به وقال في الاصل اذا كانت الوصية لمولاه أو لعبده أيطلناها وقال الحاكم تأويله عندنا اذا كان المولى هو القاتل فأوصى له أو لعبده فأما اذا كان المبد هو القاتل فالوصية لمولاه وصية صحيحة (ألا ترى) أن عبد الوارث أذا قتل المورث لا يحرم المولي ميراثه وهذا لانه لاحق للمبد في ملك مولاه وليس في حق المولى مايحرمه الارثوااوصية لابن القاتل وأبوبه وغيرهم من قرابته چائزة وكذلك لماليك هؤلاء من عبيدهم ومكاتبيهم ومدريهم وأمهات أولادهم على قياس الارث فان ابن القاتل وأبويه يرتون المقتول وأن لم يرثه القاتل وهذا لآنه ليس للقاتل في ملك هؤلاء حتى الملك ولا حقيقة الملك واذا أقر لقاتله بدين فان كان مريضا صاحب فراش حتى مات لم يجزوان كان بذهب ويحيئ فهو جائز لان الجرح وان كان سبب الملاك ولكن لا يصير به في حكم المريض مالم يصر صاحب فراش فان الريض أعا باين الصحيح مهذا لان الانسان لا يخلو عن نوع مرض وان كان صحيحا فاذا لم يصر صاحب فراش كانهو في حكم الصحيح واذا كان صاحب فراش فهو مريض وان تكلف لمشيه الى بمض حوائجه وكذلك الهبة اذا قبضها للقاتل وهو مريض فان تصرف المريض كالمضاف الى مابعد الموت فأما اذا كان بذهب ويجي فهو صحيح ينفذ تصرفه في الحال مع القاتل كما ينفذ مع غيره وهكذا الجواب في الاقرار للوارث والهبة له واذا ضربت المرأة الرجل بحديدة أو بغير حديدة فأوصى لهاثم تزوجها فلا ميراث لها ولا وصية وأغالها مقدار صداق مثلها من المسمى وما زاد على ذلك في معنى الوصية فيبطل بالقتل واو اشترك عشرة فى قتل رجل أحدهم عبده وأوصى لبمضهم بمد الجناية وأعتق عبده فالوصية باطلة لان كل واحد منهم قاتل له على الكمال (ألا ترى)انه يلزمهم القصاص اذا كان عمدا

والكفارة اذا كان خطأ كما لوتفردبه وانكل واحد منهم يحرم عن الميراث فكذلك الوصية الا أن العتق بعد ما تعذر لا عكن رده فيكون الرد بالجاب السمالة عليه في قيمته والعفو على القاتل في دم العمد جائز لان الواجب القصاص والقصاص ليس عال (ألا ترى) أن متلفه بالشهادة باطلة والاكراه على المفولا يكون ضامنا وأنهلا يعتبر من الثاث محال فيكون صحيحا للقاتل وجعل المفو في الانتهاء بمنزلةالاذن في الابتداء أو أقوى منه ولو كان خطأ فعفا عنه كان هذا منه وصية لماقلته فيجوز من الثلث لان الواجب في الخطأ الدبة على الماقلة وهو مال قلنا أصل الوجوب على القاتل والعاقلة يتحملون عنه فتكون هذهوصية للقاتل قلنا باعتبار المال الوصية تكون للماقلة وهم المنتفعون مهذه الوصية فان قيل جزؤ من الدية على القاتل ففي ذلك الجزء الوصية منه تكون للقاتل قلنا أمم والكُن تتعذر الوصية في ذلك الجزء لأن كل جزء من بدل النفسيتقرر وجويه على القاتل ففي ذلك الجزء الوصية تتحمله العاقلة كما لو اشــترك ألف نفس في قتل رجل فالجزءالواجب على كل واحد منهم مع قلته يتحمله العاقلة وكذلك ان كان القاتل عبدا لان الوصية بالعفو تقع لمولاه فان موجب جناية العبد على المولى وهو الذي بخاطب مدفعه أو فدائه (ألا ترى) ان بمدعتق العبد لا يطالب بشي واذا أوصى لعبده بثلث ماله صحت الوصية لان رقبته من جملة ماله فيكون موصيا له مجزء منها فان قتــله العبد فوصيته بإطلةغير أنه يمتق ويسمى في قيمته لأنه تمذر رد المتق فيكون الرد بانجاب السمالة وعلى هذا المدير اذا قتل مولاه عمدا أو خطأ فعليه أن يسمى في قيمته لرد الوصية وعليه في العمد القصاص فان كانالمقتول وليان فمفي أحدهما عنه أنقلب نصيب الآخر مالافعليهأن يسعى في نصف قيمته للآخر لانها أنما صارت مالا بعد ماعتق وصار أحق ممكاسبه الا أن الواجب بسبب جنالة كانت منه في حال رقه فيكون الوجوب عليه من القيمة دون الدلة بخلاف مااذا قتل مولاه خطأ لانه حين وجب المال بسبب الجنابة كان المولي أحق بكسبه وموجب جنالته على غيره يكون على المولى فلا نجب مجنالته على مولاه شيٌّ من ذلك لانه لو وجب وجبعلي نفسه وأمالولد اذا قتلت سيدها خطأ فليس عليها سعاية فيشئ لان عتقهاليس نوصية وموجب جنايتها على غير المولى يكون على المولي فلا يلزمه بالجنابة على مولاها خطأ شيءوان قتلته عمدا وليسلما منه ولد كان علماالقصاص فان عنى أحد الوارثين سمت للآخر في نصف قيمتها لاز نصيب الآخر انما انقلب مالا يمدماعتقت وصارت أحتى بكسبها وان كان لما منه

ولد بطل عنما القصاص اصديرورة جزء منه اولدها وعليها أن تسمى فيقيمتهالان القصاص آنما آنقلب مالا بمد موتالمولىحين ورث ولدها جزأ منه واذا أوصى لقاتله بالثاث وأجاز ذلك الورثة بعد موته جازوان اجازته قبل موته فهو باطل عنزلة الوصية للوارث وقدتقدم بيأنه واوأوصى لرجل بوصية فقامت البينة عليه أنه قاتل وصدقهم بذلك بعض الورثة وكذبهم بعضهم فانه يبرأ من حصة الذين كذنوا من الدية وتجوز وصيته في حصتهم من الثلث ويلزمه حصة الذين صدقوامن الدين وتبطل وصيته في حصتهم من الثلث لان في حق كل فريق مجمل كأن الفريق الآخر في مثل حاله اذ لاولا ية لبمضهم على البمض واذا قامت عليه بينة بالقتل وأبرأه الميت فابراؤه عَهُو منه فيصح من الثلث ان كان القتل خطأ ولا وصية له َّبِمد ذلك لان القتل ثبت عليه بالبينة فان في حق الذين كذبوهم حتى لو كذب الورثة الشهود جازت الوصية له بمد واذا جرح الرجل في مرضه جراحة عمدا أو خطأ فقال المجروح لم يجرحنىفلان ثم مات من ذلك كان القول قوله ولا سببيل للورثة على القاتل لانهم يخلفو نه وبعد ماقال لم يجرحني لا سبيل له عليه في دعوى القتل فكذلك لورثته ولن أقام ورثته البينـةعلى القتل لم تقبل بينتهم لان قبول البينة ينبني على صحة الدعوى منهم وبعد قول المجروح لم يجرحني فلان لايصح كما لايصح الدعوى منه قبل مو ته مخلاف ما اذا قال لاجراحة لي قبل فلان ثم ادعى عليه القتل وأثبته بالبينة جازت لآنه نني موجب الجرحودءواهموجبالنفسلاتنافيما أبقاه من موجب الجرحوفي الاول نني أصل الجرح ومن ضرورته نني القتــل اذ القتل بدون الجرح لاتصور لهاما ظاهـرا أو باطنا واذا أوصى الرجل لرجلين نوصية وأقام كل واحدمن ورثته البينة على أحد الموصى لهما أنه قتل صاحبهما خطأ كان على كل واحد منهاخمسة آلاف للذى أقام عليه البينة ولا وصية له في حصة الذي أقام عليه البينة بالقتل وتجوز له الوصية في حصة الآخر بالحساب لان كل واحد منهما يثبت الحق على المشهود عليه لنفسه ولصاحبه وصاحبه مكذب لشهوده فيخرج كل وأحــد منهما من ان يكون قاتلا في حق من كذب المشهود عليــه ويبقي قاتلا في حق الآخر في حركم الدية والوصية جميعا واذ أوصى الرجل لرجلين لكل واحد منهما بالثلث وأوصى لآخر بعبد فشهد الموصى لهما بالثلث على الموصى له بالعبد آنه قاتل فشهادتهما باطلة لانهما بجزآن الثلث الى أنفسهماويسـقطان مزاحمة الموصى له بالعبد معهما في الثلث ويلزمه الدية أيضاً ولهما من ذلك الثلث فكانا شاهدين لانفسهما والموصى لعبالثلث شريكالوارث

في التركة فهذه الشهادة لا تقبل من الورثة للتهمة فكذلك من الموصى له وكذلك لو شهدا على وارث أو على أجنبي انه قتله خطأ لان المهى في الكل سواء واذا أعتق الرجل في مرضه صبيا صغيرا لامال له غيره ثم قتل الصبي مولاه عمدا فعليه أن يسعى في قيمتين يدفع له من ذلك الثلث وصية له ويسمى فيا بقي لان الصبي لا يحرم الارث بسبب القتل فكذلك لا يحرم الوصية وعلى الوصية الثلث فيلزمه السماية فيا زاد على الثاث والممتق في المرض ما دام عليه شيء من السماية فهو ممنزلة المدكات فلهذا ألزمه السماية في قيمته بسبب الجناية وفي قيمته بسبب المعتق في المرض بعدأن يسلم لهمن ذلك الثاث ولو كان كبيرا فقتل مولاه خطأ سمى في قيمتين للورثة ولا وصية له لانه قاتل وهذا أقوى وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله فأما عندهما عليه السماية في قيمته لم د الوصية والدية علي الماقلة لان المستسمى حر عندهما ولو قتل غير مولاه خطأ كانت الدية على عاقلته وكذلك اذا قتل مولاه وعند أبي حنيفة هو بمنزلة المكاتب فعليه السماية قيمته لاجل الجناية وكذلك اذا قتل مولاه وعند أبي حنيفة هو بمنزلة المكاتب فعليه السماية قيمته لاجل الجناية وكذلك قولهما في الصبي أن الدية تجب على عاقلته كما لو قتل غير مولاه وان كان كان عليه السماية الميات والما في الصبي أن الدية تجب على عاقلته كما لو قتل غير مولاه وان كان قاتلا والله أعلم

ـه ﴿ باب الوصية بالغلة والخدمة ۗ ♦٥٠

(قال رحمه الله) والوصية بخدمة العبدأو غلته أو سكنى الدار وغلتها تجوز عندنا وعلى قول ابن أبي ليبلي لا يجوزشي من ذلك موقتا ولاغير موقت لان الموصى يملك له بإيجابه وذلك لايصح منه فيها ليس عملوك له والمنفعة والغلة التي تحدث بعد مونه ليست بمملوكة له وبايجابه لا يتناول المنفعة والغلة التي تحدث في حال حياته فيبطل وصيته بها ولكنا نقول المنفعة تحتمل التمليك ببدل وبنسير بدل في حال الحياة فيجمل التمليك بعد الموت أيضا وهذا لان الموصي تبقي العين على ملكه حتى يجعله مشغولا بتصرفه موقوفا على حاجته فانما يحدث المنفعة على ملكه فاذا ثبت هذا في المنفعة فكذلك في الغلة لانها بدل المنفعة والوصية بخلاف الميراث فالارث لا يجرى في الخدمة بدون الرقبة لانالورائة خلافة و تفسيره أن يقوم الوارث مقام المورث فيما كان ملكا للمورث وهذا لا يتصور الا فيما يبتي وقتين والمنفعة لا تبقي وقتين فالمنالوصية المجاب ملك بالعقد بمنزلة الاجارة والاعارة فيما أبقي فان أوصي بخدمة عبده سنة فاما الوصية المجاب ملك بالعقد بمنزلة الاجارة والاعارة فيما أبقي فان أوصي بخدمة عبده سنة

وليس له مال غيره فان العبد بخــدم الورثة يومين والموصى له يوما حتى يستـكمل الموصى له سنة لان الوصية لا تنفذ في أكثر من الثلث وفي زمان الخدمة تكون بد الورثة مقصورة عن العبد فلا يمكن قصر يدهم عن جميم المال بسبب الوصية والعبد لا محتمل القسمة في نفسه قتكون القسمة بطريق المهاياة في الخدمة وحق الورثة في سهمين وحق الموصى له في سهم فيخدمهم يومين والوصى له يوما حتى يستكمل الموصى له سنة وصارت الوصية بالخدمة ما لم يستوف الموصى له كمال حقه عنزلة الوصية بالرقبة ولو أوصى بسكني دار سنةولامال له غيرها فانه يسكن ثائما سهنة ويسكن الورثة الثلثين لان الدار يمكن قسمتهابالاجزاء وهذا النوع من القسمة أقرب الى المعادلة لان كل واحد منهما يستو في نصيبه من السكني في الوقت الذي يستوفيه صاحبه مخلاف ما اذا تهايا عن الزمان فان هناك يسبق أحدها بالاستيفاء فلا يصار اليه الاعند تمذر قسمة السكني بالاجزاء ولكن ليس لاورثة أن يبيعو امافي أيديهم من ثاثى الدار الافى رواية عن أبى يوسف يقول ان ذلك حقهم على الخلوص فينفذ بيمهم فيـــه واكمنا نقول حق الموصى له بالسكني ثابت في سكني جميعها بدليل أنه لو ظهر للميت مال آخر كخر ج الدارمن ثلثه كانهو أحق بسكني جميمها ولو خربما في يده من الدار كان له ان مزاحم الورثة فيما في أمديهم وفي البييم ابطال حقه فـكانوا ممنوعين من ذلك ولو أوصى له بغلة عبده سنة وليس له مال غيره كان له ثلث غلته تلك السينة لان الغلة عين مال محتمل القسمة فأعا تنفذ الوصية في مقدار الثلث من الغلة في سنة واحدة كخلاف الخدمة فالها لا تحتمل القسمة بالاجزاء فللموصى له أن يستوفي الخدمة بطريق المهايأة الى أن يكون ما يستوفيه خدمة سنة كاملة كما أوصى لزيد وكذلك ان أوصى له به وكذلك ان أوصى له بغلة داره فهذا وغلة العبد سواء لان الغلة في الموضعين جميعا تحتمل القسمة فلا يسلم للموصى له الا ثلث الغلة في سينة واحدة وان أراد الموصى له قسمة الدار بينه وبين الورثة ليكون هو الذي يستغل اللها لم يكن له ذلك الا في روانة عن أبي بوسف فانه يقول الموصى عنزلة الشريك فما بجب تنفيذ الوصية فيه فكما ان للشريك أن يطالب بالقسمة ليكون هو الذي يستغل نصيبه فكذلك الموصى له بالغلة هاهنا ولكنا نقول القسمة تبنى على ثبوت حق الموصي له فيما تلاقيه القسمة ولا حق له في عين الدار أنما حقه في الذلة وقسمة الدار لا تكون قسمة للغلة فلا يكون له أن يطالب ماوليس للموصى له بسكني الدار وخدمة العبد أن يؤاجرهما عندنا وقال الشافعي

له ذلك لان عليك المنفعة بعقد مضاف الى ما بعد الموت كتمليك المنفعة في حال الحياة ولو تملك المنفعة بالاستئجار في حال الحياة ملك الاجارة من غيره فكذلك اذا تملك المنفعة بالوصية بعد الموتوهذا لان المنفعة معتبرة بالعين والعين سواء تملكها ببدل أو نغير بدل تملك الاعتياض عنه مع غيره فكذلك المنفعة مخلاف المستمير فالهلا يتملك المنفعة عندى ولكن الاعارة في حكم الاباحة ولهذا قلت المستمير لايمير من غيره والدليل على الفرق أن الاعارة لا تتعلق بها اللزوم والوصية بالمنفعة نتعاق مها اللزوم كالوصية بالعين وحجتنا في ذلك أن الموصى له علك المنفعة شعلق بها اللزوم كالوصية بالمين وحجتنا في ذلك أن الموصى له ملك المنفعة بغير عوض فلا علك تمليكما من الغير بموض كالمستمير وهذا لان المستمير مالك للمنفعة فان التمليك في حال الحياة أقربالى الجوازمنه بمد الموتواذا كانت المنفعة تحتمل التمليك بعدالموت بغير عوض فلان تحتمل ذلك في حال الحياة أولي و تصح بلفظ التمليك حتى لو قال ملكتك منفعة هذه الدار كانت عارية صحيحة وأنما لا يتعلق لهذا اللفظ اللزوم لكونها متعرية عن البدل وكذلك الوصية الاأن غير الموصى لا يتمكن من الرجوع بمدموت الموصى والموصى ماتت فلا يتصوررجوعه فيه وهذالان المنفعه ليست عال وفي تمليكها عال احداث معنى المالية فيها فانما تثبت هذه الولاية فيهالمن علمها تبعالملك الرقبة أولمن علكها بعقد المعاوضة حتى يكون مملكا لها بالصفةالتي تعلكها فأمااذا تملكها مقصودة بغير عوض ثم ملكها بعوضكان مملكا أكثر مما علك معني وليس لهأن يخرج المبد من الكوفة الاأن يكون الموصى له وأهله في غيرالكوفة فيخرجه إلى أهله للخدمة هنا لك اذا كان يخرج من الثلث لان الوصية "نفذ على مايمر ف من مقصود الموصى فاذا كان الموصى وأهله في موضع آخر عرفنا أن المقصود له أن يحمل العبد الى أهله ليخدمهم واذا كانوا في بصرة فمقصوده الى تمكنه من خدمة العبدمن غير ان يلزمه مشقة السفر فلايكون له ان مخرجه من بلدته وقد بينا هذه المسئلة في كتاب الصلح وما فيهامن اختلاف الروايات ولو أوصى له تخدمة عبــده وللاخر برقبته وهو يخرج من الثلث فالرقبــة لصاحب الرقبة والخدمة كلها لصاحب الخدمة لانه أوجب لكل واحدد منهما شيأ معلوما وما أوجبه لكل واحد منهما بجتمل الوصية بانفراده فبعطف احدى الوصيتين على الآخرى لايتحقق بينهما مشاركة فيما أوجبه لكل واحــد منهماتم لما صحت الوصية لصاحب الخدمة فلو لم يوص في الرقبة بشئ لصارت الرقبة ميراثا للورثة مع كون الخدمة للموصى له فكذلك اذا أوصى بالرقية

لانسان آخر لان الوصية قياس الميراث من حيث ان الملك يثبت بها بعد الموت (ألاترى) أنه لو أوصى بأمة لرجل وعا في بطنها لآخر وهو يخرج من الثلث كان ذلك كما أوصي ولاشي اصاحب الامة في الولد ولو أوصى لرجل بخاتم ولا آخر بفصه كان كما أوصى ولا شيء لصاحب الخاتم من الفص ولو قال هذه القوصرة لفلان وما فيها من الثمر لفلان كان كما أوصى فأما اذا فصل أحد الايجابينءن الآخر في هذه المسئلة فعلى قول أبي يوسف الجواب كذلك وعلى قول مجد تكون الامة للموصى له بهاوااولد بينهما نصفان وكذلك الخاتم والفص والقوصرة والتمر . وجه قول أبي يوسف ان بايجابه في الـكلام الثاني يبين أن مراده من الـكلام الاول ايجاب الامة للموصىله بها دون الولد وهـذا البيان منـه صحيح وأن كان مفصولا لان الوصية لاتلزمه شيأ في حال فيكون حالة البيان الموصول فيه والمفصول سواء كما في الوصية بالرقبة والخدمة فانهناك المفصول والموصول سواء في الحكم ومحمد يقول اسم الخاتم يتناول الحلقةوالفص جيمافاسم الجارية يتناولها وما فى بطنها وفى القوصرة كذلك ومن أصلنا أن المام موجبه بوت الحكم في كل ما يتناوله على سبيل الاحاطة بمنزلة الخاص فاجتمع في الفص الوصية لكل واحدمنهمابايجاب على حدة فيجمل الفص بينهما نصفين ولا يكون ايجاب الوصية للثانى فيه دليل الرجوع عن الأول كما لو أوصى بالخاتم للثاني بخلاف الخدمة مع الرقبة فاسم الرقبة لايتناول الخدمة ولكن الموصى له بالرقبة أنما يستخدمها لان المنفعة تحدث على ملكه ولا حق للنيرفيه فاذا أوجب الخدمة لنيره لايبقي للموصى لهبالرقبة حق بخلاف ا اذا كان الـكلام موصولاً لأن ذلك عنزلة دليـل التخصيص أو الاستثناء فتبين أنه أوجب لصاحب الخاتم الحلقة خاصة دون الفص فاذا جني العبد الموصى له يخدمته ورقبته جنابة فالفداءعلى صاحب الخدمة لان فيما هو المقصود بالمبد وهو الاستخدام هو المختص به كالمالك وبالفداء تسلم الخدمة له ولا يسلم لصاحب الرقبة شي في الحال فاذافداه خدمه على خاله لا نه طهره عن الجناية وانمات صاحب الخدمة انتقضت الوصية لان الحق للموصى له في الخدمة لا محتمل التوريث لانهالاتبتي وقتين فلا يتصورأن تكون مملوكة للمورث ثمللوارث فتبطل الوصية بموته عندنا خلافاللشافعي فانه يرى توريث المنفعةوقد بينا هذا فيالاجارات تم يقال لصاحب الرقبة ادّ الى ورثته ذلك الفداءلانه ظهر أن صاحب الرقبة هو المنتفع بذلك الفداء فان خدمة العبد تسلم له وقد كان الموصى له مضطرا الي ذلك الفداء فلا يكون متبرعا فيه فان أبي أن يرد الفداء

على ورثته بيع فيه المبد وكان عنزلة الدين في عتقه لأنه أنما جني العبد بذلك الفداء ولولاه لكانت نفسه مستحقة بالجنانة واذا أبي صاحب الخدمة في أول الامر أن يفدى لم مجز على ذلك لانه لا علك شيأ من الرقبة وقد رضي ببطلان حقه في الخدمة حين أبي أن يفدي و شال لصاحب الرقبة ادفعه أوافده فأمهما صنع بطلت وصية صاحب الخدمة لآنه أن دفعه فقد فات محل وصيته وان فداه فانما يفديه بما أسلمِلهمنخدمته والموصيله حين أبي أن يفديه فقد رضى بصيرورة العبد مستهلكا فيما لحقه من الجناية والغرم ولو قتل رجل العبد خطأولم بجن المبد فعلى عاقلة القاتل قيمته يشترى بها عند عدم صاحب الخدمة لان القيمة قاءةمقام الرقبة وقد كانت الرقبة للموصى له بها مشغولة محق الموصى له بالخدمة فيها فكذلك ما نقو ممقامها ولا يقال حق الموصى له بالخدمة في المنفعة والمنفعة لا تتقوم بالاتلاف لان الوصية بالخدمة وان تملقت بالمنفعة فالاستحقاق ما شعدى الى المين ولهذا يعتبر خروج العين من الثلث والقيمة بدل المين فيشترى بها ما يقوم مقام المين الاولى ويثبت فيه حق صاحب الخــدمة كما كان ثابتًا في الاولي وأن كان القتل عمدًا فلا قصاص فيه الأأن يجتمع على ذلك صاحب الرقبة وصاحب الخدمة أماصاحب الرقبة فلانههو المالك للعبد وولايةاستيفاءالقصاص تثبت علك الرقبة وأما صاحب الخدمة فلان في استيفاء القصاص ابطال حقه في الخدمة وهوحق لازم له فلا مجوز ابطاله بنير رضاه فان اختلفا فيــه تعذر استيفاء القصاص فوجب قيمته في مال القاتل يشتري بها عبدا فيخدمه مكانه لان في استيفاء المال مراعاة الحقينولو فقاً رجل عينيه أو قطع مده دفع العبد وأخذت قيمته صحيحا لان هذه الجناية استهلاك له حكما فيعتبر باستهلاكه حقيقة فيوجب قيمته صحيحا من الجانى بدلم تسليم الجثة اليه وبشترى بها عبدا مكانه ولو قطعت بده أو فقئت عينــه أو شج موضحة فادى القاتل ارش ذلك فان كانت الجنابة تنقص الخدمة اشترى بالارش عبدا آخر يخدم صاحب الخدمة مم العبد الاوللان الارش بدل الفائت بالجنابة وقد كان حق الموصى له بالخدمة ثابتا في ذلك الجزء ولما كان فواته ينقص الخدمة فيثبيت في بدله أيضا أو يباع العبــد فيضم ثمنــه أيضا الى ذلك الارش ويشترى مهما عبد ليكون قائمًا مقام الاول ولكن هذا اذا اتفقا عليــه فان اختلفا في ذلك لم يبهم العبد لان رقبته لاحــدهما وخدمته للآخر فلا يجوز بيعه الابرضاهما ولكن يشترى بالارش عبد يخدمه معه فان لم يوجد بالارش عبد وقف الارشحتى يصطلحاعليه فان اصطلحا

على أن يقتسماه نصفين أجزت ذلك بينهما لان الحق لايمدوهما فاذا تراضيا فيه على شيء كان لماذلك ولا يكون ما يستوفيه الموصى لة بالخدمة من نصف الارش بدلا عن نقصان الخدمة لانه لا علك الاالاعتياض عن الخدمة ولكن يكون اسقاطا لحقه ذلك بالمال الذي يستوفيه عنزلة ما لو كان العبد قامًا على حاله فصالح الموصى له بالرقبة على مال يستوفيه منه ليسلم العبد اليه فان كانت الجنامة لاتنقص الخدمة فالارش اصاحب الرقبة لانه مدل جزء فات من ملكه وظهر أنه لم يكن لصاحب الخدمة حتى في ذلك الجزء حين لم ننتقص الخدمة نفواته وكل مال وهب للمبدأ و تصدق به عليه أو اكتسبه فهو لصاحب الرقية لان الكسب علك علك الرقية وهو المختص علك الرقبة ولو كان مكان العبد أمة كان ماولدت من ولد لصاحب الرقبة لانه تولد من عينها وعينها ملك صاحب الرقبة ونفقة العبد وكسوته على صاحب الخدمة لانه انما تمكن من استخدامه اذا أنفق عليه فان العبد لايقوى على الخدمة الا بذلك وهو أحق مخدمته فيلزمه نفقته كالمستمير فانه لنفق على المستمار ولنتفع به وان أبي أن لنفق رده على صاحبه فيلزمه نفقته فهذا كذلك أيضا فان كان أوصى تخدمة عبدصغير ومرقبته لآخر وهو مخرج من الثاث فنفقته على صاحب الرقبة حتى مدرك الخدمة فاذا خدم صارت نفقته عل صاحب الخدمة لان بالنفقة عليــه في حالة الصغر تنمو المين والمنفعة فى ذلك لصاحب الرقبة واذا صار محيث مخــدم فهو بالنفقة يتقوى على الخدمة والمنفعة في ذلك لصاحب الخدمة فلهذا كانت النفقة عليه ثم نفقة المملوك على المالك باعتبار الاصل الاأن يصير معدا لانتفاع الغير به فحينئذتكونالنفةة على المنتفع كالمولى اذا زوج أمته ولم ببؤها بيتا كانت نفقتها على المولىفان بوأها مع الزوج بيتا كانت نفقتهاعلى الزوجولو أوصى مدابةلرجلوبظهرها ومنفعتها لآخر كانت مثل العبد سواء لاستوائهما فىالمعنى واذا كان لرجل اللانة أعبد فاوصى برقبة أحدهم لرجل وبخدمة آخر لرجل آخر ولامال له غيرهم وقيمة الموصى بخدمته خمسائه درهم وقيمة الموصى ترقبته ثلثمائمة وقيمة الباقى ألف فالثاث بينهما على ثمانية أسهم خمسة لصاحب الخدمة في خدمة العبد الموصى بخدمته فيكون لهمن خدمته ثلاثة أيام وللورثة بوم ويكون للاخر من رقبة عبدهما تتان وخمسة وعشرون لان الوصية بالخدمة في الاعتبار من الثلث والمضاربة بها عنزلةالوصية بالرقبة وجملة المال ألف وتماعائة فوصية كل واحد منهما كانت بآقل من الثلث فيضرب كل واحد منهما بجميع وصيته وقيمة العبد الموصى بخدمته خمسمائة درهم فيضرب

صاحبها في الثلث مذلك وصاحب الرقبة شلث ماله فاذا جعلت كل ماعمة سهما كان الثلث مينهما على ثمانيـة ثم ثلث المال نقدر ثلاثة ارباع الوصيتين لان ثلث المال ستمائة ومبلغ الوصيتين ثمانمائمة ويقدر لـكل واحــد منهما ثلاثة ارباع وصيته في الحال فيجتمع في العبد الموصى بخــدمته حتى الورثة وحتى الموصى له بخــدمته حقه في ثلاثة ارباعه وحتى الورثة في الربع فلهذا قال مخدم الموصى له مخدمته ثلاثة أيام والورثة يوما ولصاحب الرقبة ثلاثة ارباع رقية عبده وذلك مائتان وخمسة وعشرون فاذا ماتصاحب الخدمة استكمل صاحب الرقبة عبده كله لان الوصية بالخدمة قد بطلت وجميع المبد للآخر خارج من الثلث وزيادة وكذلك ان مات العبد الذي كان يخدم لان عوله بطلت الوصية بالخدمة وصار الميت كان لم يكن فيبقى السالم للورثة عند التساوى ألف درهم فيمكن تنفيذ الوصية في عبد يساوي ثلثمائة درهم لان ذلك دون الثلث ولو كانت قيمة العبد سواء كان لصاحب الخدمة نصف خدمة العبد ولصاحب الرقبة نصف رقبة الاخر لان حقهما في الثلث سواء والثلث بقدر رقبة واحدة فينفذ لكل واحدمنهما الوصية في نصف الثلث مما أوصى لهولوأوصى بالعبيد كلهم لصاحب الرقبة وبخدمة أحدهم لصاحب الخدمة لم يضرب صاحب الرقاب الابقيمة واحدمنهم ويضرب الأخر بقيمة الاخر فيكون هذا كالباب الذي قبله وهو قول أبي حنيفة بناءعلى أن الوصية بالمين فيمازاد على الثلث عند عدم الاجازة من الورثة تبطل ضربا واستحقاقا ولو كانوا مخرجون من الثلث كان لصاحب الرقبة ما أوصى له به من الرقاب ولصاحب الخدمة ما أوصى له به لاتساع محل الوصية ويجتمع في العبد الواحد الوصية رقبته وبخدمته فاذا مات صاحب الخدمة رجع ذلك الى صاحب الرقبة واو لم يكن له مال غيرهم فأوصى شاث كل عبد منهم لفلان وأوصى بخدمة أحدهم بعينه لفلان فأنه يقسم الثلث بينهما على خمسة اصاحب الخدمة ثلاثة أخماس الثلث في خدمة ذلك المبد والآخر خمسا الثلث في المبدين الباقيين في كل واحد منهم خمس رقبة لأن حق الموصى له بالخدمة في العبد الموصى بخدمته تقدم على حتى الآخر (ألا ترى) أنه أو كان العبد واحدا فأوصى بخدمته لرجل وبرقبته لآخر لاتثبت المزاحمة لصاحب الرقبةمع صاحب الخدمة فيه فكذلك هاهنا الموصى له ثاث كل عبد لا يزاحم الموصى له بالخدمة في النلث بشي من وصيته في هذا المبد وانما يزاحمه وصيته في العبدين الآخر بن وقد أوصى له مثلث كل واحد منهما فاذا جملنا كل ثلث سعما كان حقه في سهمين وحق الموصى له بالخدمة في ثلاثة

فلهذا كان الثلث بينهم على خمسة والثلث بقدر رقبة واحدة فللمُوصى له بالخدمة ثلاثة أخمساس ذلك كله في العبد الموصى بخدمته واجتمع فيه حقه وحتى الورثة وذلك في خمسة فلهذا كانت المهاباة في الخدمة على خمسة أيام يخدمالورثة نومين والموصى له ثلاثة أيامويكون للآخر خمسا الثلث في العبدين الباقين فيسلم له من كل واحد منهما خمس الرقبة ولو كان أوصى بثلث ماله الصاحب الرقاب ومخدمة أحدهم بعينه لصاحب الخدمة ولا مال له غيرهم قسم الثلث بينهما نصفين لان الموصى له بثاث مال يزاحم الموصىله بالخدمة في الثلث بوصيته في العبد الموصى مخدمته (ألاتري) آنه او كان العبد واحدا فأوصى مخدمته لانسان وبثلث ماله لا آخر تثبت المزاحمة بينهما في العبد توصيتهما وهذا لان الخدمة نتناولها الوصية بثلث المال كما تتناول الرقبة لان ذلك من ماله بخلاف الاول فان الوصية بالرقبة لا تتناول الخدمة بحال لان الخدمة غير الرقبة اذا تبت هـذا فنقول حقهم في الثلث على السواء فيةسم الثلث بينهما نصفين فما أصاب صاحب الخدمة فهو في العبد الموصى مخدمته وذلك نصفه وماصاب صاحب الثاث وهو نصف العبد كان له والعبيد الثلاثة في كل عبد ثلث ذلك الثلث فيكون دون الخدمة في العبد الموصى تخدمته في كل ستة أيام بخدم الموصى له بالخدمة ثلاثة والورثة بومين والموصى له بالثلث يوما حتى عوت صاحب الخدمة فاذا مات بطلت وصيته فزالت مزاحمته فيكون الموصى له بثلث المال جميع وصيته وهو ثلث كل عبد من العبيد الثلاثة واذا أوصى مخدمة عبده لرجل وبغلته لا خر وهو يخرج من الثلث فانه محدم صاحب الخدمةشهر آ ويغل على صاحب الغلة شهر ا لاستواء حقهما فيه الا انه في الخدمة جمل المناو بةبالايام لتيسر ذلك وفي الاستغلال جمل النوبة بالشهور لان استغلال العبد لايكون عادةفما دونالشهر ويتعذر استغلاله فى كلنوبة اذا جملت بالايام وفي كل شهر طمامه على من له منفعتــه لان الغرم مقـــا بل بالغنم وبالنفقة يتوصل الميالخدمة والعمل وكسوته عليهما نصفان لاستواء حقهما فيه وتعذر تجدىدالكسوة في كلنوبة وان جني العبدجنالة قيل لهما أفدياه لان تمليكهمامن استيفاء حقها يكون بالفداء فان أبيا ففداه الوارث بطلت وصيتهما لانهماحين أبيا الفداء فقد رضيا بدفعه وصار في حكم المستهلك في حقهما بمنزلة ما لو دفع بجنايته ولو أوصى لرجل من غلة عبده كل شهر بدرهم والآخر بثلث ماله ولا مال له غير العبد فثلث العبدد بينهما نصفان في قول أبي حنيفة لان الوصية بغلة العبد كالوصية برقبته في الاعتبار-من الثاث فالموصى له بالغلة موصى له بجميع

المال ومن أصل أبي حنيفة ان الوصية بما زاد على الثلث عند عدم الاجازة تبطل في حق الضرب فلهذا قال الثلث بينهما نصفان فما أصاب صاحب الثلث فهو له وما أصاب صاحب الغلة استغل بحسب غلته وينفق عليه منها كل شهر درهم كما لو أوصى وانما تحبس جميم تلك الفلة لجوازأن يمرض أو يتمطل فلا يعمل في بعض الشهور ويحتاج الى الأنفاق عليه مما هو محبوس لحقه فان مات وقد بقي منهاشئ رد على صاحب الثلث ويرجع عليه أيضا مما محبس على صاحب الغلة من رقبة العبد لأن وصيته بطلت عوته فان حقه في بدل المنفعة وهي الغلة وقد بينا أن وارثه لا يخلفه فيما له من الحق في المنفعة فكذلك في بدلهاو هذا لا نه لم يصر مملوكا له ولكن ثبت له حق يستحق ان لو بقى حيا ومثل هذا لا يورث واذا بطلبوصيتهوزالت مزاحمته سلم جميم الثلث اصاحب الثلث والمحبوس من الغلة بدل منفعة جزء من الثلث فيكون للموصى له بالثلث ولو أوصى لرجل بغلة داره ولا مال له غيرهافاحتاجت الورثة الي سكناها قسمت الدار اثلاثا ويكمون للورثة ثلثاها واستغل ثلثها صاحب الغلة لان الدار تحتمل القسمة وثلثاها خالص حق الورتةفيجب تمكينهم من صرف نصيبهم الى حاجتهم وهو السكني وانما يكمون ذلك بالقسمة ولو أوصي لرجـل بغلة داره ولآخر بعبد ولا خر بثوبفان ثلثمال الميت يقسم بينهم يضرب فيه كل واحــد بما سمى له فما أصاب صاحب الدار كان له غلة ذلك لان الموصى أوجبه لهفيصرف اليه الى أن يموت صاحب الغلة فحينئذ تبطل وصيته وتقسم الثاث بينهم وبين من بقي من أهـل الوصية لزوال مزاحمته الآأن ها هنا ان كان حصل من الغلة شئ قبل موتَّه فهو لورثته لانه صار مالكا لما حصل من الغلة حتى تمكن من استيفائها في الحالوهوعين فيخلفه وارثه فيهاولوأوصى بغلة داره وعبده في المساكين جاز ولا يجوز ذلك في السكني والخدمة الا لانسان معلوم لان الغلة عين مال يتصدق به وهذا وصية بالتصدق على المساكين فأما السكني والخدمة لا يتصدق بهما بل تعار العين لاجلهما والاعارة لاتكون الا من انسان معلوم ثم المساكين محتاجون الى مايســـدخلتهم ومحصل ذلك لهم بالغلة وقل ما يحتاجون الى الخدمة والسكني وقبل ينبغي أن بجوزا على قياس من يجيز الوقف فان هذا فى ممنى وقف على المساكين ومن أوصى بظهر دابته لانسان معلوم يركبها فى حاجتهما عاش فهو جائز لانه وصَية بالاعارة منه ولو أوصى بظهرها للمساكين أو في سبيل الله تمالي كان باطلا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال ممد هو جائز وهذا لان من أصل أبي حنيفة ان

الوقف لابتملق به اللزوم وان وقف المنقول لانجوز وانكان مضافا الى ما بعد الموت وهو قول أبي يوسف فأما عند محمد وقف المنقولجائز فيما هو متمارف بين ذلك في السير الكبير وروى فيه ازان عمر رضي الله عنه مات عن المائة فرسو نيف وما ثتي بمير مكتوب على الخاذها حبس لله تمالي فجوزذلك استحسانا ولولم يوص به لانسان بمينه وهيا أبطلا ذلك الا أن يوصي به لانسان بمينه فيجوز حينئذ لحاجته ولو قال في صحته غلة داري هذهأو عبدي هذا صدقة في المساكين فان ردت بعد مونى فهي وصية من ثلثي تباع ويتصدق ثمنها جاز ذلك لآنا قد بينا أن ان أبي ليـلي لا بجوز الوصـية بالنلة أصـلا فلا يأمن الموصيمن أن رفع ورثتــه الى قاض يعتقد قوله فيبطل وصيته فيحرز عرم ذلك عا ذكر من الوصية الثانية وعلقها برد الاولى والوصية تحتمل التعليق وهذا التعليق فيه فائدة ابقاء الاولى لان الورثة لايحتالون في ابطال الاولى اذا علموا أنهم لايستفيدون بذلك شيأ ثم المملق بالشرط عند وجود الشرط كالمتجز فاذا ردت الاولى وجب تنفيذ الوصية الثانية فيباع اذا كان يخرج من ثلثه ويتصدق ثمنه واو أوصى بداره أو بارضه فجملها حبسا على الاخر والاخر من ورثتــه لايباع أبطلت ذلك وجعلتها ميراثاللحديث لاحبسءن فرائض الله تعالى ولانهذا في معنى الوصية للوارث ولانه أن جمل في معنى الوقف فالوقف على بعض ورثته بعــد موته لا بجوز والتأبيد من شرط الوقف ولم يوجد ذلك ولو أوصى بغلة داره لانسان وبسكناها لآخر وبرقبتها لآخر وهي الثلث فهدمها رجل بعد موت الموصى غرم قيمة ماهدم من بنائها وتبني مساكن كما كانت فتؤجر ويأخذ غلتها صاحب الغلةويسكنها الاخر لان حقه كان تعلق بالبناء الاول فيحول الى البدل وهو القيمة وطريق ابقاء حقهما منه أن تبني مساكن كما كانت ليكون الثاني قاعامقام الاول وكذلك البستان اذا أوصى بغلته فقطع رجل نخله أو شجره والحاصل أن الوصية بغلة البستان تتناول التمار بغلة الدار والعبد متناول الاجرة وكذلك بغلة الارض تتناول الاجرة والحصـة من الخارج اذا وقعت مزارعة وبفلة الامـة يتباول الاجرة دون الولد حتى أنها لو ولدت لا يكون الولد للموصى له بالغلة وان ما تولد من عينها كا لثمار ولكن يستحق بمطلق الاسم ما يطلق عليه اسم الغلة في كل شي عادة واسم الغلة يطلق على الثمار ولا يطلق على أولادها ولو أوصى لرجل بثلث ماله ولآخر بغلة داره وقيمة الدار ألف وله ألفان سوى ذلك فلصاحب الغلة نصف عَلة الدارلانه موصى له بالثلث معنى كالموصى له الا خر بالثلث بينهما

نصفان نصفه اصاحب الغلة كله في الدار فلهذا كان له نصف غلة الدار واصاحب الثلث نصف الثلث فيما بقي من المال والدار ان شئت قلت خمس ذلك في الدار وأربعة أخماسه في المال لانه شريك الورثة فيقاسم الورثة بحسب المال والمال المقسوم بينه وبين الورثة نصف الدار وقيمته خمسمائمة وألفان فاذا جملت كل خمسمائة سهما كانت أخماسا وان شئت قلت ثلثا ذلك في المال وثلثه في الدار لان مزاحمة الموصىله بالنلة قد انمدمت في نصف الدار وحق الموصى له بالثلث في ثاث الدار بدليل أنه لولا وصية الآخر لكان يسلم له ثلث الدار فاذا فرغ من حق الآخر مقدار حقه وزيادة أخــذ جميم حصته من الدار وهو الثلث مما يستوفيه فاذا مات صاحب الفلة فلصاحب الثلث ثلث الدار والمال لان وصية صاحب الفلة قد يطلت فان استحقت الدار بطلت وصية صاحب الغلة لانها كانت وصية بالمين فلا تبقى بعد استقحاق المين وان لم تستحق ولكنهااتهدمت قيل لصاحب الغلة الن نصيبك منها ولبني صاحب الثلث نصيبه والورثة نصيبهم ليتمكن كلواحد منهممن الامتناع بنصيبهم وأيهم أبى أن يبنى لم يجبر علىذلك ولم يمنع الآخر من أن يبني مايصيبه من ذلك ويؤاجره ويسكنه لان الابي منهماً قصد الاضرار منفسه وبغيره وله أن يلزم الضرر في حق نفسه وليس له أن يلزم الضرر غـيره ولو أوصى لرجل بسكني داره أو بغلتها فادعاها رجل وأقام البينة أنها له فشهد الموصى له بالفلة أو السكني اله أقر أنها للميت لم تجز شهادته لانه بجر الي نفسه بذلك نفعاً وهو أنه عهد محل حقه وكذلك لو شهد للميت بدين أو عال أو بقتل خطأ فشهادته باطلة لانه له في مال الميت نصيبا وهو متهم في هذه الشهادة فانمال الميت كلما كثر كان خيراً له وفي وصيته (ألاتري)أنه لو ظهر على الميت دين كان يقضى من المشهود به ويسلم له وصيته فلهذا لا تقبل شهادته والله أعلم بالصواب

و تم الجزء السابع والعشر ون من كتاب المبسوط ﴾ (ويليه الجزء الثامن والعشرون وأوله باب الوصية بغلة الارض والبستان)

﴿ فهرست الجزء السابع والعشرين من مبسوط الامام السرخسي رحمه الله ﴾

صيفة

٧ باب الناخس

٦ باب ماعدث الرجل في الطريق

٨ باب الحائط المائل

١٤ باب البئر وما يحدث منها

٢٢ باب النهر

٧٧ باب مايحدث في المسجدوالسوق

٢٦ باب جناية العبد

٤٦ باب جناية العبد في البئر

٥١ باب الجنايات بالكنيف والميزاب

٥٢ باب الفصب في الرقيق مع الجناية

٦١ باب جناية المكاتب

٦٦ باب جناية المكاتب بين اثنين

٧٠ باب جناية المدر

٧٨ باب جناية المدر بين أننين

٨١ باب جناية المكاتب في الخطأ

٨٤ كتاب الجنايات

١٧٤ كتاب الماقل

١٤٢ كتاب الوصايا

١٧٢ باب الوصية في الحج

١٧٥ باب الوصية للوارث والاجنبي والقاتل

١٨١ باب الوصية بالغلة والخدمة

﴿ الجزء الثامن والعشرون من ﴾ وكتب ظاهر الروايه أتت * ستا وبالا صول أيضا سميت صنفها محمد الشيباني * حرر فيما المذهب النعاني الجامع الصغير والكبير * والسير الكبير والصغير ثم الزيادات مع المبسوط * تواترت بالسند المضبوط ويجمع الست كتاب الكافى * للحاكم الشهيد فهو الكافي أقوى شروحه الذي كالشمس * مبسوط شمس الامة السرخسي ﴿ تنبيه ﴾ قد باشر جع من حضرات أفاضل العلماء تصعيم هذا الكماب عساعدة جمع من ذوى الدقة من أهل العلم والله المستعان وعليه التكلان (أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل)

﴿ حقوق الطبع محفوظة للملتزم ﴾

مطبعالسعاده بحوامعا فطقضر

- ﴿ بَابُ الوصية بِنَلَةُ الأرضُ والبِستَانَ ﴿ وَ-

(قال رحمه الله) واذا أوصى لرجل بغلة بستانه ولا خر يرقبته وهو ثلث ماله فالرقبة لصاحب الرقبة والفلة لصاحب الغلة مابقي لان الوصية بالغلة في البستان كالوصية بالخدمة في العبد والسكني في الدار وقد بينا هناك أن يقدم حق صاحب الخدمة والسكني على حق صاحب الرقبــة وان لـكل واحد منهما ما أوصى له به فهذا مثله وكذلك ان قال ثمر ته لفلان ثم مات ولا ثمرة فيه فالحاصل أن الوصية بالبغلة تنصرف الى الموجود والى مامحدث سواء قال أمدا أولم نقل لاناسم الغلة حقيقة للموجود والحادثجيما فأما الثمرةاسم للموجو دحقيقة ولا تتناول الحادث الامجازا فاذا أوصىله بثمرة بستانه ولم يقل أبدا فان كان في البستان ثمرة حين بموت الموصى فانما يستحق الموصى له تلك الثمرة ولاحق له فمامحدث بمل د ذلك لان اللفظ اذا صار مستعملا في حقيقته ينتني الحجاز عنه واذا لم يكن في البستان ثمرة عند موت الموصى فلم يستعمل اللفظ في حقيقته فيجب استعاله في الحجاز ويكون له ما يحدث من الثمار ماعاش بمنزلة الغلة فان كان قال أمدا فلهالموجود والحـادث.أمدا جميمًا في الفصـلين لانه في التنصيص على التأبيد غم الابجاب الحادث والموجود والسـقى والخراج ومايصلحه وعلاج ما يصلحه على صاحب الفلة لانه هو المنتفع بالبستان ولو أوصى له بصوف غنمه أو بالبانها أو بسمنها أو باولادها أبدا لم يجز الا ماعلى ظهورها من الصوف وما في ضروعها من اللبن ومن السمن الذي في اللبن الذي في الضرع ومن الولد الذي في البطن يوم يموت الموصى وما حدث بعد ذلك فلا وصية له فية وهذا والغلة والتمرة في القياس سواء ولكني أدعىالقياس فيه واستحسن ذلك قيـل مراده ان القياس في الثمرة والغلة أن لايستحق الا الموجود فيه

عند موته كما في الاولاد لانه أما علك بالوصية ما هو مملوك للموصى والمين الحادث بمل موته لاتكون مملوكة له فلا يستحقها الموضى لهولكنه استحسن فقال الثمار التي تحدث بجوز أن تستحق بامجامه بعقد من العقود كالمعاوضة على قول من مجنزها فكذلك بجوز استحقاقها بالوصية عند التنصيص على التأبيد لآن الوصيةأو سع العقودجوازا مخلاف ما فى البطن فان مايحدث بما ليس عوجود في الحال لا بجوز استحقاقه بشئ من المقود والوصية نوع من المقود وقيل بل مراده ان القياس في مسئلة الصوف واللبن والولد أن يستحق الموجود والحادث عندالتنصيص على التأبيد لان المحل الذي محدث منه هذه الزوائد بجمل مبتى على ملك الميت حكم الاشتغاله بوصيته والوصية فمأ محدث منها تصير كالمضاف الي حالة الحدوث فيصح ذلك كما في الثمار ولكنه استحسن فقال مافي بطون الحيو ان ليس في وسم البشر ايجاد ما ليس بموجود منه فلا يصح ايجابه للغير بشيء من العقو د مخلاف التمار فان لصنع العباد تأثير افي ايجاده ولهذا جاز عقد المعاوضة وهو شركة في الخارج فيصح انجابالوصية فمّا محدث منه عند التنصيص على التأبيد والدليل على الفرق أنه لو أوصى بيد عبده لانسان أو لرجل حياته لا تصحالوصية ولو أوصى بقوائم الخلاف أوسعف النخل صحت الوصية فكان الفرق هذا ان سعفالنخل وان كان وصفا للنخل فانه محتمل التمليك ببمض المقود تخلاف اطراف الحيوان فاذا ظهر هــذا الفرق فما هو موجود منهما فكذلك فيما يحــدث وكذلك لو أوصى له بولد جارته أبدا فانه لايستحق الا الموجود في البطن عنـــــــ موته حتى اذا ولدت لاقل من ستة أشهر بعد موَّله فهو له من الثلث واذا ولدَّله لا كـثر من ستة أشهر لم يكن للموصى له فيه حقولاً فها تلد بعده لانه لايتيقن وجوده عند الموت وفي الوصية بالثمرة اذا استحق الحادث ثم مات الموصى له فان مات قبل أن تحدث الثمرة بطلت وصيته لان الثابت له حتى الاستحقاق وذلك لابورْث عنهوان كان موته بمد ما أثمر البستان فتلك الثمرة لورثته لان تلك المين صارت مملوكة له فیخلفه وارثه فیها (ألاتری) آنه لو کان باعه فی حیاته وأخذنمنه جاز بیعه وکان الثمن لورثته بعد موته واذا أوصى بغلة نخله أمدا لرجل ولآخر مرقبتها ولم يدرك ولم تجمل فالنفقة فىسقيها والقيام عليهاعلى صاحب الرقبة لان مهذه النفقة نمو ملكه ولا ننتفع صاحب الغلة بذلك فليس عليه شئ من هذه النفقة فاذا أعرت فالنفقة على صاحب الغلة لأن منفعة ذلك ترجع اليه فان الثمرة به تحصل فان حمات عاماتم أحالت فلم تحمل شيأ فالنفقة على صاحب الغلة لان منفعة ذلك

الصاحب الغلة فالاشجار التي من عادتها أن تحمل في سنة ولا تحمل في سنة يكون عمارها في السنة التي تحمل فيها وجود وأكثر منها اذا كانت تحمل في كل عام وهو نظير نفقة الموصى بخدمته فانه على الموصى له بالخدمــة بالليــل والنهار جميما وان كان هو شام بالليل ولا يخدم لانه اذا استراح بالنوم بالليل كان أقوى على الخدمة بالنهار فان لم يفعل وأنفق صاحب الرقبة عليهاحتي تحمل فانه يستوفى نفقته من ذلك لانه كان محتاجا الى الانفاق لكيلا تنلف ملكه فلا يكون متبرعا فيه ولكنه يستوفىالنفقةمن الثمار وما ببق من ذلك فهو لصاحب الغلة ولو أوصى لرجل بثلث غلة بستانه أبدا ولا مال لهغيره فقاسمهم البستان فأغل أحد النصيبين ولم يغل الآخر فأنهم يشتركون فما خرج من الغلة لان القسمة في ذلك باطلة فان الموصى له بالغلة لا علك شيأ من رقبة البســتان والقسمة لتمييز ملك أحدهما من ملك الآخر وذلك لا يتحقق هاهنا فتبطل القسمة وماحصل من الغلة يكمون مشتركا بينهم بالحصة وللورثة أن سبيعوا ثلثي البستان لانه لاحقالموصي لهشات الغلة في ثاثي البستان فاذا نفذ بيعهم قام المشــتري مقامهم فيكون شريك صاحب الغلة ولو أوصى بغلة بستانه الذي فيه لرجل وأوصى بغلته أمدا له أيضا تهمات الموصى ولا مال له غيره وفي البستان غلة تساوى مائة والبستان يساوى ثلثمائة فللموصى له الله الغلة التي فيه واللث مايخرج من الغلة فيما يستقبل أبدالان الوصية "نفذ من الثلث وطريق تنفيذها من الثلث هو أن يعطى ثلث الغلة الموجودة وثلثاها للورثة ثم يصير كانه أوصى له بغلته وليس فيه غلة فيكمون له ثلث ما محدث من الغلة أبدا ولو أوصى بعشر من درهما من غلته كل سنة لرجل فاغل سنة قليلا وسنة كـثيرا فله ثلث الغلة كل سنة يحبس و منفق عليه كل سنة من ذلك عشرون درهما ماعاش هكذا أوجبه الموصى وربما لاتحصل الغلة في بعض السنين فالهذا يحبس ثلث الغلة على حقه وكذا لو أوصى بان ينفق عليه خمسة دراهم كل شهر من ماله فأنه يحبس جميع الثلث لينفق عليه منه كل شهر خمسة كما أوجبة الموصى وعن أبي وسفّ انه قال يحبس مقدار ماينفق عليه في مدة يتوهم أن يميش اليها في العادة فأما مازاد على ذلك فلا يشتغل تحبسبه لان الظاهر أنه عوت قبل ذلكوشرط استحقاقه نقاؤه حيا فأنما شبت هذا الشرط بطريق الظاهر لما تعــذر الوقوف على حقيقته فأما في ظاهر الروالة قال لتوهم أن تطول حياته الى أن ينفق عليه جميع الثلث أو بهلك بعض الثلث قبل أن ينفق فيحتاج الى مابقي منه للانفاق عليه فلهذا يحبس جميع الثلث ويستوىان أمر بان ينفق عليه في كل شهر منسه

درها أو عشرة دراهم ولو أوصى أن ينفق عليه كل شهر أربعة من ماله وعلى آخر كل شهر خمسة من غلة البستان ولا مال له غير البستان فثلث البستان بينهما نصفان لاستواء حقهما فيه (ألا تري) ان كل واحد منهما لو انفرد استحق جميع الثلث بوصيته ثم يباع سدس غلة البستان لكل واحد منهمافيوقف ثمنه على يد الموصىأو على يد ثقةان لم يكن لهوصي وينفق على كل واحد منهما من نصيبه ماسمي له في كل شهر فان مانا جميما وقد بقي من ذلك شي ود على ورثةالموصى لبطلان وصيته بالموت وكذلك لو قال ينفق على فلان أربعة وعلى فلان وفلان خسـة حبس السدس على المنفرد والسدس الآخر على المجموعين في النفقة لانهما كشخص واحد فيها أوجب لهما ولو أوصى بغلة بستانه لرجل وبنصف غلته لآخر وهو جميع ماله قسم ثلث الغلة بينهما نصفان عند أبي حنيفة في كل سنة لان وصية كل واحــد منهما فيما زاد على الثلث "بطــل ضربا واستحقاقا فان كان البســتان بخرج من ثلثه كان لصاحب الجميع ثلاثة ارباع غلته كل سينة وللاآخر ربعها القسمة على طريق المنازعة كما هو مذهبه وعندهما القسمة على طريق العول فان لم يكن له مال سواه فثلثه بينهما اثلاثا وان كان يخرج من ثلثه فالكل بينهدما اثلاثا على أن يضرب صاحب الجميع بالجميع والآخر بالنصف ولو أوصى لرجــل بغلة بستانه وقيمته ألف ولآخربغلة عبــده وقيمته خمسمائة وله سوي ذلك ثلثمائة فالثلث بينهما علي أحد عشر سهما فى قول أبى حنيفة لان جميع ماله ألف وتمانمائة فثلثه ستمائة والموصى له بغلة البستان تبطل وصبيته فيما زادعلى الثلث ضربا واستحقاقا فانما يضرب هو بستمائة والآخر بخمسائة وقيمة العبد فاذا جعلت كل مائة سهما كان الثلث على آحد عشر سهما بينهما لصاحب العبد خمسـة أسهم في العبد ولصاحب البستان ستة في غلته ولو أوصى لرجل بغلة أرضه وليس فيها نخل ولا شجر ولا مال له غـيرها فانه تؤاجر فيكمون له ثلث الغلة وان كان فيه شجر أعطى ثلث ما يخرج منها لانه يستحق بمطلق التسمية في كل موضع ما يتناوله الاسم عرفاواذا أوصى أن تؤاجر أرضه من رجل سنين مسماة كل سنة بكذا ولا مال له غيرها فان كان سمى أجرة مثلها جازله وان كان أقل منه حسب ذلك من الثلث لان الحاباة في الأجرة عنزلة الحاباة في التمن فيكون من ثلثــه وهذا لان المنفعة تأخذ حكم المالية بالعقد بدليل أنه لو أجر أرضه ولم يسم الاجر كان لهأجر مثل مااستوفى المستأجر من المنفعة كما في البيـم اذا لم يذكر الثمن ولو أوصى لرجــل بغلة أرضه ولا تخر برقبتها وهي تخرج من

الثلث فباعها صاحب الرقبة وسلم صاحب الغلة البيع جاز وبطلت وصيته ولا حق له في الممن لان الملك لصاحب الرقبة وحق صاحب الغلة في المنفعة فاجازته البيع تكرون ابطالا لحقه في المنفعة ويسلم الثمن لصاحب الرقبة كما لو باع الآخر العين المستأجرة ورضى به المستأجر ولو أوصى له بغلة بستانه فاغل البستان سنين قبل موت الموصي ثم مات الموصي لم يكن للموصى له من تلك الغلة شي الا مايكون في البستان حين يموت أو ما يحدث بعد ذلك لان وجوب الوصية بالموت وانما يضاف الى البستان من الغلة عند الموت مايكون موجودا فيه أو مايحدث بعد ذلك فان اشترى الموصى له البستان من الورثة بعد موته جاز الشراء وبطلت وصيته كما لو باعوه من غيره برضاه وكذلك لو أعطوه شيأ على أن يبرأ من الغلة فكذلك جائز لانه أسقط حقه بما استوفى منهم من العوض ولو أسقط حقه بندير عوض جاز فذلك بالعوض وكذلك في سكنى الدار وخدمة العبد اذا صالحوه منه على شيء معلوم فهو جائز لانه أسقط حقسه بعوض واسقاط الحق عن المنفعة يجوز بالعوض وغدير العوض وان كان لا يحتمل الممليك بعوض اذا ملكه أو بغير عوض على ماسبق بيانه واللة أعلم

- ﴿ باب الوصية في العتق ڮ۞-

(قال رحمه الله) واذا أوصى بمتق عبده بعد موته أو قال أعتقوه أو قال هو حر بعد موتى بيوم وأوصي لانسان بالف درهم تحاصا في الثاث وليس هذا من العتق الذي يبدأ به وانما يبدأ به اذا قال هو حر بعد موتى عنهما أو أعتقه في مرضه ألبته أو قال ان حدث لى حدث من مرضى هذا فهو حر فهذا يبدأ به قبل الوصية وكذلك كل عتق يقع بعد الموت بغير وقت فانه يبدأ به قبل الوصية بلغنا عن ابن عمر وابراهيم قالا اذا كان وصية وعتق فانه يبدأ بالعتق وكان المعنى فيه ان العتق الذي يقع بنفس الموت سببه يلزم في حالة الحياة على يبدأ بالعتق وكان المعنى فيه ان العتق الذي يقع بنفس الموت سببه يلزم في حالة الحياة على وجه لا يحتمل الرجوع عنه بخلاف الوصية بالعتق فانه يحتمل الرجوع عنه ولكن هدذا لا يستقيم في قوله ان حدث لى حدث من مرضى هذا فان هدذا يحتمل الفسخ ببيع الرقبة ولو قال هو حر بعد موتى بيوم فان سببه لا يحتمل الفسخ بالرجوع عنه ومع ذلك لا يكون مقدما على سائر الوصايا ولكن الحرف الصحيح ان يقول ما يكون منفذا عقيب الموت من عراجة الى التنفيذ فهو في المعني أسبق مما يحتاج الي تنفيذه بعد الموت لان هدذا بنفس غير حاجة الى التنفيذ فهو في المعني أسبق مما يحتاج الي تنفيذه بعد الموت لان هدذا بنفس غير حاجة الى التنفيذ فهو في المعني أسبق مما يحتاج الي تنفيذه بعد الموت لان هدذا بنفس

الموت يتم والآخر لايتم الا بتنفيذ من الموصي بعد موت الموصى والترجيح يقع بالسبق * يوضحه أن المتقاللنفذ بعد الموتمستحق استحقاق الديون فانصاحب الحق ينفرد باستيفاء دينه أذا ظفر محبس حقه وهمنا يصير مستوفيا حقه بنفس الموت والدين مقدم على الوصية فالعتق الذي هو في معنى الدين يقدم أيضا فأما مامحتاج الى تنفيذه بعد الموت فهو ليس في معنى الدين فيكون بمنزلة سائر الوصايا ولو أعتق أمته في مرضه فولدت بعد العتق قبل أن يموت الرجل أو بعد مامات لم يدخل ولدها في الوصية لانها ولدت وهي حرة وهذا التعليل مستقيم على أصاهما لان المستسعاة عندهما حرة عليها دين والعتق في المرض نافذ عندهما كسائر التصرفات وكذلك عند أبي حنيفة ان كانت تخرج من ثلثه وان كان الثاث أكثر من قيمتها فعليها السمالة فيما زاد على الثلث وتكون عنزلة المكاتبة ما دامت تسعى وحق الغرماء والورية لا يثبت في ولد المكاتبة لان الثلث والثلث ين لا يمتبر من رقبتها أنما يمتبر من بدل الكتابة فلا يثبت حق المولى في ولدها حتى يمتبر خروج الولد من الثلث فان ماتت قبل ان تؤديما عليها من السعاية كان على ولدها أن يسمى فما على أمه في قياس قول أبي حنيفة بمنزلة ولد المكاتبة وعندهما لاشئ على الولد لانه حر فلا يلزمه السماية في دين أمه بعد موتها ولو دبر عبدا له وقال انحدث لىحدث من مرضى هذا فانت حر ثم مات من مرضه تحاصافي الثلث لانهما استويا في معنى الاستحقاق بعد الموت على معنى ان كل واحد منهما في مرض موته فيتحاصان في الثلث واو أوصى لمبده بدراهم مسهاة أو بشي من ماله مسمى لم بجز كما لو وهدله في خال حياته وهذا لان الكسب علك الرقبة فني حياته الملك له في الموصى به والموصى له بعدمو ته الملك لور ثته في جميع ذلك فهذه الوصية لا تفيدشياً والعقود الشرعية لاتنعقد خالية عن فائدة قال ولو أوصى له ببعض رقبته عتق ذلك المقــدار وسمى في الباقي في قول أبي حنيفة بمنزلة مالو وهب له بعض رقبته في حياته لان العتق عند أبي حنيفة يتجزأ واو أوصى له برقبتــه كلما عتق من الثاث وكذلك لو وهب له رقبته أو تصدق بها عليه في مرضه عتق من الثلث ولو أوصى له بثلث ماله جاز لان هذه الوصية تتناول ثلث رقبته فان رقبته من ماله فيعتق ذلك القدر منه بالموت ويصير عنــدهما حراً وعنداً بي حنيفة عنزلة المكاتب فتصح الوصية له بالمال فاذا بهي له من الثلث شيء أكمل له ذلك من رقبته وأعطى مافضل على ذلك أن كان في المال وأن كان في قيمته فضل على الثلث سغى فيه للوريَّة بعدموته

ولو أوصى بمبده لرجل ثمأوصي بذلك العبدأن يعتق أو يدبر فهذا رجوع عن الوصية الأولى لان بين الوصيتين في محل واحد منافاة يمني التمليك والعتق بعدمو تهفالاقدام على الثانيةمنه دليل الرجوع عن الاولى ولانه صرفه بالوصية الثانية الى حاجته واستثنى ولاء لنفسه ولو صرفه الىحاجته فيحياته كانبه راجما عن الوصية الاولى أرأيت لو لم يكن راجعا فأعتق الوصى نصفه عن الميت كان يضمن للموصى له النصف الباقى من تركة الميت أو يستسمى الغلام فيه أو يكون شريكا في الغلام هذا كله مستبعد قال ولو أوصى بعبده لرجل ثم أوصى أن يباع من آخر بثمن سمى حط عنه الثلثولا مال له غيره فللموصى له بالبيعأن يشترى خمسة أسداس العبد بثلثي قيمته أن شاء أو بدع لان الوصيـة بالمحاباة عنزلة سائر الوصايا وقد استوت الوصيتان من حيث استغراق كل واحد منهما الثلث بينهما نصفان لصاحب البيع نصفه وهو السدس وللآخر نصف الثلث وهو سدس الرقيه ولا يقال ينبغي أن يباع جميع العبــد من الموصى له بالبيع بخمسة أسداس قيمته لان الوصية بالرقبة وصية بالمين فلا يمكن تنفيذها من محل آخر بسوى العينوان أبى الموصي له بالبيع ازيشتريما كان للموصى له بالعين ثاث الرقبة لان الوصية بالمجاباة كانت فيضمن البيغ وقد بطات الوصية بالبيم حين ردها الموصي له فيسلم الثلث للموصى من ذلك له بالرقبة ولو أوصى بمتقه ثم أوصي له أن يباع وعلى عكس هذا قال آخر بالآخر لان هاتين الوصيتين لايجتمعان في محل واحد والثانية منهما دليل الرجوع عن الاولى فهو كالتصريح بالرجوع واذا أوصى بعبده ان يباع ولم يزدعلى ذلك أو أوصى بان يباع بقيمته فهو باطل لانه ليس في هذه الوصية معنى القرية فيجب تنفيذها بحق الموصى ولا حق فيها للعبد أيضا لان صفة المملوكية فيه لا تختلف بالبيع أنما يتغير النسبة من حيث أنه ينسب الي المشترى بالملك بعد ماكان منسوبا الى البائع ولا يمكن تنفيذهالحق الموصىلة وهو المشترى لانه مجهولجهالةنسبة ولو أوصي أن يباع نسيئة صحت الوصية بنسبة البيم للمتق بان يحسن المبدّ خدمة مولاه فيرغب في اعتاقه ولا يتمكن من ذلك لغلة ماله فيبيعه نسيئة ومحط من تمنه عمن يمتقه ليحصل به ماهو مقصود وهو تخليص العبد عن ذل الرق وهو معنى قوله عليه السلام لبعض أصحابه فك الرقبة وأعتق النسمة الحديث في تنفيذ هذه الوصية حق الموصي وحق العبد فيجب تنفيذها لذلك ثم يباع كما أوصى وبحط من ثمنه مقدار الثلث ان لم يجد من نزيدهم على ذلك ولان معدن الوصية الثلث وفى تنفيذ هـذه الوصية حق الموصى فيجب

تنفيذها من معدن هو خالص حقه وهوالثلث واو أوصى أن يباع من رجل بعينه ولم يسم غنافانه يباع منه بقيمته لاينقص منه شئ لان تنفيذهذهااو صية لحقالمشترىوهو معلومواغا آوصي له مالمين بموض يمد له فكان تنفيذ هذه الوصية سيمه منه عثل القيمة فان شاء أخذ وان شاء ترك ولو أوصى بان يمتق عبده وأبى العبد ان تقبل ذلك فانه يمتق،من الثلث لان تنفيذ هذه الوصية لحق الموصى فأنه استثنى ولاءه لنفسه ولو أوجب العتق له لم يرتد برده بياع عبدا آخر من فلان بكذا وحط من قيمته مقدار الثاث فالثلث بينهما نصففان لأنهما استويا في القوة من حيث ان كل واحد منهما يحتمل الرجوع عنه ومحتال الى "نفيذه بعــد الموت فان كان أعتق العبد ننفسه فابي عتقه تم باع العبد الاآخر وحط عنه الثاث من جميع المال قبل للمشترى بحط عنك نصف الثلث وادّ مابقي ان شئت ويسمى المعتق في نصف قيمته وان بدأ بالبيع ثم أعتق سلمت المحاباة للمشترى وعلى العبد السماية فى قيمته وهذا قول أبى حنيفة رحمـه الله فانه يقول اذا بدأ بالمحاباة تم بالمتق تقـدم المحاباة وآذا بدأ بالمتق تحاصاوان كانتا محاباتين أو عتقين محاصا وفي قول أبي نوسف ومحمد رحمهما الله سبدأ بالعتق في الوجوه كام اولا محط شئ من القيمة عن المشترى الا أن يفضل شي من الثلث وفي قول زفر رحمه الله ان ما بدأ به منهما ببدأ به لان لكل واحد منهما نوع قوة وقوة المحاباة من حيث ان سببه بجارة وهو غير محجور عن التجارة بسبب المرض وقوة العتق من حيث آنه لا محتمل الفسيخ بعد وقوعه فلما استويا في القوة سِداً مما بدأ به منهما بمنزلة واجبين أو تطوعين وأبو بوسف ومجمد قالا الحِاباة عنزلة الهبة حتى لا تصع من لا تصع منه الهبة كالاب والوصى والعتق مقدم على الهبة وان أجره فكذلك المحاباة وهذا لان المحاباة إما أن تكون تمليك المين بغير عوض أو اسقاطاً للموض فان كان اسقاطاً فهو كالابراء عن الدين وان كان تمليكا فهو كالهبة والمتق مقدم على كلواحد منهما لان المعنى الذي لاجله قدمنا العتق على الهبة ان الاستحقاق مهيثبت بنفسه والهلا يحتمل الفسيخ بعد وقوعه بخلاف الهبةوهذا المعنى موجود في الحاباة لانه يحتمل الفسخ كالهبة يوضحه ان الوصية بالمحاباة ثابتة بطريق البيمولهذا لو فسخ البيعملا تبتى الوصية بالمحاباة وما يكون مقصودا بنفسه فهو أقوي مما يكون ثانتا تبعاوأ وحنيفة نقول المحاباة أقوى سبباً من المتق لأن بسبب الحاباة التجارة فان البيم بالمحاباة عقد تجارة حتى يجب الشفيم

الشفعة في الكل والشفعة تختص بالمعاوضات دون التبرعات ولهذا قلت أن البيع بالمحاباة يصح من المبد المأذون والصي المأذون وبالمرض لايلحقه الحجرعن التجارة فاما المتق تبرع محض وبالمرض يصير محجورا عن التبرعات فمن هذا الوجه المحاباة أقوى ومن حيث الحكم المتق أقوى لأنه لايحتمل الفسخ غير ان السبب يسبق الحكم لان الحكم يثبت بالسبب فلهذا مدأ بالحاباة قلنا يبدأ بها لبداية الموصى ولقوة السبب فاذا بدأ بالعتق فالعتق يقدم سببه على المحاباة حسا وسبب المحاباة أقوى حكما فيقع التمارض بينهما فيقوة السبب فقلنا بأنهما بتحاصانواعا بدأ ما بدأ بهالموصى اذا كانا لمستحق واحــد فاما اذا كانا لمستحقين فــلا كما لو أوصى بثلثه لانسان ثم أوصي بثلثه لآخر ولا يستدل عليهم الابما قالوا ان الوصية بالمحاباة بيع فان مايثبت ضمنا للشي يمنبر حكمه بذلك الشي كالبيع الذي يثبت ضمنا للمتق بجمل عنزلة المتق حتى لايتوقف على القبول وهذا لما ثبت ضمنا للتجارة يجمل عنزلة التجارة وانما لايحتمل المتق الفسيخ لفوات المحل فان المسقط يكون مثـلا شيأ وتمذر الفسيخ عند فوات المحل ثابت في البييم والهبة أيضا يوضح ماقلنا ان المحاباة تستحق استحقاق الديون لان استحقاقها بعقد ضمان فمن هذا الوجه هي كالديون ومن حيث انه لا تقابله بدل مقصود كان عنزلة التبرع فيو فرحظه عليهما فلشبهه بالتبرع يعتب من الثلث ولشبهه بالديون يكون مقدما على ما هو تبرع محض اذا حصلت البداية مها فان بدأ بالبيم وحابي بالثلث ثم أعتق عبدا وهو الثلث ثم باع وحابي بالثلث فللبائعالاول نصف الثلث ونصف الثلث بين المعتق والمشترى الآخرلانه لامزاحمة للمتق مع المحاباة الاولى فيجمل فى حقها كالممدوم ويقسم الثلث بين المحاباتين نصفين تمالنصف الذى يصيبالمشترى الاخر يزاحمه فيه الممتقلان الممتق مقدم عليه وآنما كان الممتق محجورا لحق صاحب المحاباة الاولى وقد خرج الوسط حين استوفى حقه ففما بقي يعتبر حقصاحب العتق وصاحب المحاماة الاخرى فلهذا كان الباقي بينهما نصفين قال واذا اشترى الرجل ابنه فى مرضه بالف درهم وذلك قيمته وله ألف درهم ســوى ذلك فانه ابنه يعتق ولا ســعاية عليــه و ر به في قول أبى حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يسمى في جميع قيمته ويقاص بها من ميرائه لان العتق في المرض وصية ولا وصية لوارث والابن وارث هاهنا بالاتفاق فيلزمه رد رقبته لبطلان الوصية له وقد تعذر رده فيلزمه السمالة في قيمته وهو بناء على أصلهما أن المستسىحر عليه دين فبوجوب السماية عليه لايخرج من أن يكون وارثا وأبو حنيفة يقول

لو أوجبنا عليه السمامة في قيمته كان مكاتبا لان المستسعى في بدل رقبته عنده مكاتب والمكاتب لارثفيجب تنفيذ الوصيةلهواذا أنفذنا الوصية لهوأسقطنا عنهالسمانةصار وارثا لابزال بدور هكذا وقطع الدور واجب فيجمع له بين الميراثوالوصية لضرورة الدور لان ثبوت الوصية للوارث أسهل من ابطال ميراته (ألا ترى) ان الميراث لا رتد برد أحدفانه واجب بامجاب الله نعالى والوصية للوارث تصحعنداجازة الورثة فلهذه الضرورة جمعنا له بين الوصية والميراث وهو نظير جواز تنفيذ الوصية فما زاد على الثلث لضرورة الدور وقد بينا ذلك في كتاب الهبة آنه قد تنفذ الهمة في ثلث المال لضرورة الدور والوصية للوارث عنزلة الوصية للاجنى عا زاد على الثلث ولو اشترى ابنه بالف درهم وقيمته خمسمائة وأعتق عبداً له آخر يساوي خمسمائة ولا مال له غيرهما فني قول أبي حنيفة المحاباة تقدم لانه بدأ بها وقد استغر قت الثلث فيجب على كل واحد من العبد بن السعامة في قيمته ولا يرث الابن شياً لما عليه من السعامة وعندهما العتق مقدم الا أن الابن وارث فلا وصية له ولكن يمتق العبد الآخر محاباة ويسمى الابن في تيمته ويطالب البائم بالرد فبما زاد على قيمته من الثمن فيكون ميرائا بينهم على فرائض الله تعالى ولو كان قيمة الابن ألفا فاشــتراه بالف وأعتق عبــدا آخر يساوى ألفا على قول أبى حنيفة شحاصان في الثلث ويسمى الانن فيما زاد على حصته ولا ميراث له لانه مستسمى في بمض تيمته فلا يكون وارثا وعنسد أبي نوسف ومحمد الابن وارث فعليه أن يسعى في جميع قيمته ونقاص بها من ميرانه قال واذا أعتق الرجل أمته ثم تزوجها وهو مريض ثم دخل بهاو قيمتها ألف درهم ومهر مثلها مائة فان كانت قيمتها ومهر مثلها يخرج من الثاث جعلت لها الميراث والمهر وأجزت النكاح وان كانت قيمتها ومهر مثلها لا يخرج من الثلث دفع لهــا مهر مثلها والثلث بما بقي بعد المهر ثم سعت فيما بقى من قيمتها ولا ميراث لها وهذا قول أبى حنيفة وقد طعن عيسى رحمه الله في اشتراطه خروج القيمةومهر المثل من الثلث قال كيف يستقيم هذا والمهر دين يمتبر من جميع المال والقيمة وصية تمتبر من الثلث ولكن نقول مزاده من ذلك خروج القيمة من الثلث بعد دفع مهر المثل من المال لانمهرالمثل دين فيعتبر فيبدأ به تم اذا كانت القيمة بخرج من ثاث ما بقي فقد عرفنا نفوذ العتق وصحـة النكاح وثبوت الميراث لها ولكن يجمع على أصله لها بين الميراث والوصية لضرورة الدور وان كانت قيمتها ومهر مثلها لايخرج من الثاث فقد علمنا بوجوب السعاية عليهافى بعض قيمتها وأنها كالمكاتبة والمولى أذا

تزوج مكاتبته لا يصح النكاح ولكنه لما دخل مها يلزمه مهر مثلها للشبهة فيأخذ مهر مثلها أولا ثم لها الثلث بمـا بقي بطريق الوصـية ويسمى فيما بقي من قيمتها وفي قول أبي يوسف ومجمد النكاح جائز على كل حال لان المستسماة عندهما حرة عليها دبن فيكون لها مهر مثلها والميرآث وعليها السعامة في قيمتها لأنها حين ورثت لم يكن لها وصية فيحاسب بالقيمة التي عليها من مهرها وميرائهـ الأنه لا فائدة في قبض ذلك منها حين وجب ردها علمها فان بقي شيء اداه الي الورثة وان كان زادها شيأ على مهر مثلها بطلت الزيادة لانها وارثة له ولو أعتقأمته وقيمتها ألف ثم استدان منها مائة درهم ثم تزوجها ثم مات ولم يدخل بها وترك ألفينسوي ذلك عندهماهذا والاول سواء والنكاح جائز وترثولهامهرها لانتهاء النكاح بالموت ولها دينها الذي استدأن منها الكون ببينة معاينة وعليهاالسماية في قيمتها لانها لا وصية لها وعند أبي حنيفة النكاح باطل لانهاتستوفى دينها من المال ثم لها ثلث مابتي بطريق الوصية وقيمتها ومهر مثلها يزيد على الثاث فلذلك بطل النكاح ولو أعتقها وليس له مال غيرها ثم تزوجها فاستدان منها ماثتي درهم فانفتهاعلى نفسه وذلك في مرضه ثم مات فالنكاح باطل في قول أبي حنيفة ولا ميراث لها ولا مهراذا لم يكن دخل بها وعليها السعاية فىثلث مابقي بعد الدين ولو أعتقها في مرضه ثم تزوجها وليس له مال غيرها ثم اكتسب مالا تخرج هي ومهرها من ثلثه فان النكاح جاعز ولها المهر والميراث ولاسمامة عليها لان المعتبر عند الموت فان وجومه الوصية يكون عنــد موته وعنــد ذلك رقبتها تخرج من الثاث بعد المهر فلا تسعى في شي وتبين ان النكاح كان صحيحا بينهمابالموت فلها المهر والميراث وبجمع لها بين الميراث والوصية لضرورة الدور واذا أشهد الرجلعلي وصيته في كتاب شهودا ولم يقرأها عليهم ولم يكتبها بين أيديهم فان ذلك لا يجوز لانهم لم يمرفوا مافي الكتاب والشهادة على ماقال في الكتاب لاعلى الكتاب وبدون علم الشاهد المشهود به لايصح الاشهاد وان قرأها عليهم فقالوا نشهد عليـك بذلك فحرك رأسه بنم ولم ينطق فهذا باطل لانهم لم يسمعوا اقراره وتحريك الرأس من الناطق لا يكون اقرآرا اذ هو محتمل في نفســه بجوز ان يكون لاســتبعاد الشي وبجوز أن يكون للرضي به وان كتبها بين أيديهم وقال اشهدوا إنها وصية أو قرأها عليهم فقال اشهدوا انهذا وصية فهو جائز لانهم سمعوا اقراره وعلموا بماكتبه بين أيديهم أو قرأه عليهم وكذلك لو قالوا نشَهد انهذه وصيتك قال نعرفهو جائز لانه أخرج كلامه مخرج الجواب فيصير ماتقدم

كالمعاد فيه قال تمالى فهل وجدتم ماوعد ربكم حقا قالوا نعم واذا شهد الشاهدان آنه أعتق أحد عبديه في وصيته وقالا سماه لنا فنسيناه لم تجز شهادتهم لانهم لم أثبتوا الشهادة وقد أقروا على أنفسهم بالففلة وبأنهم ضيعوا الشهادة وان شهدوا انه أعتق أحد عبيده الاربعة بغير عينه فهذا والاول سواء في القياس ولكني استحسن هذا وأجيزه فيعتق من كل واحــد منهم ربعهان كانت قيمتهمسواء ويسعى كل واحدفي ثلاثة ارباع قيمته وقد تقدم بيان هذا في المتاق فان كانت قيمتهم مختلفة أخــذا قلهم قيمــة وأكثرهم قيمة فجمعنا قيمتهما ثم أخذنا نصف ذلك وقسمناه بينهم عليقدر قيمتهم حتى اذا كان قيمة أحدهم ألفا وقيمة الثانى ألفين وقيمةالثالث ثلاثة آلاف وقيمةالرابع أربعة آلاف فانه بجمع بين أقلهم قيمة وأكثرهم قيمة وذلك خمسة بالفين والآخر منلانة آلاف والآخر بأربعة آلاف فاذا جعلت كل ألفسهما بلغتالسهام عشرة فللاؤل عشر ألفين وخممائة وذلك مائتان وخمسون ربع قيمته وللثاني عشرآن وذلك خمسائة ربع قيمته وللثالث ثلاثة اعشار وذلك سبمائة وخمسون ربع قيمته فان قيمته ثلاثة آلاف وللآخرأربعة اعشار وهو ألف درهمربع قيمته فان كان له عبدان فشهد الشاهدان انه قال هذا حر وهذا فانه يعتق من كلواحد منهما ثلثهان لم يكن له مال غيرهما فان كان له مال غـيرهما يخرج من ثلثــه عتــق من كل واحــد منهما نصــفه وليس للورثة أن يعتقو ا أحدهما ويمسكوا الآخر لان المتق بالموت يشيع فيهما وآنما ينفذ من ثلث ماله ولو شهدوا آنه قال لفلان عبدي هذا أو عبدي هذا الآخر وصية وهما يخرجان من الثلث كان للورثة أن يعطوه أيهما شاؤا لانالمستحقواحد وهو الموصى لهوالاقل متيقن به فللورثة أن لايمطوه الزيادة على ذلك مخلاف العتق وهناك العتق شاع فيهما بالموت لان المستحق مختلف وليس أحدهما بالتقــديم بأولى من الآخر ولو شهدوا انه أعتق عبده هذا وهو يخرج من الثاث ثم شهد آخران من الورثة أنه أعتق عبــدا آخر ســواه فشهادتهما جائزة ويتحاصان في الثلث لانه لا تهمة في شهادة الورثة فان فيه ابطال ملكهم عن العبد و تأخير حقهم الى خروج السماية فكانوا في هذه الشهادة كالاجانبوقد ثبت حق كلواحد منهما بمثل ماثبت به حق الآخر فيتحاصان في الثلث ولو شهد الاجنبيان انهأوصي لفلان بالثلث واجازه القاضي ثم شهدالوارثان انه أعتى عبده هذا في مرضه وهو الثلث جاز اعتاقه من الثلث وبطلت الوصية بالثلث لان

أثبوتهما بالبينة كثبوتهما بالمعاينة والعتق المنفذ في الثلث مقدم على سائر الوصايا وذكر في الزيادات أن شهادة الوارثين لاتقبل هاهنا لان ألموصيله بالثلث استحق الثلث عليهما نقضاء القاضي فهما مهذه الشهادة سطلان استحقاقه وماقضي به القاضي عليهما مهذه الشهادة فلا تقبل ولكن يمتق المبد لاقرارهما بفساد رقه وعليه السماية في قيمته لأن المتق في المرض نفذمن الثلثوقد بيئا أن الثلث كله مستحق للموصىله بقضاء القاضي ولو شهد الاجنبيان أنه أوصى ان بمتق عبده سألم وهو الثلث وشهدا وارثان آنه رجع عن ذلك وأوصى بمتق عبدر زياد وهو الثلث جازت شهادتهما لانه لا منفعة في هـذه الشهادة للورثة اذ لا فرق في حقهم بين أن يكون الاولهو المستحق للثلث عليهمأو الآخر ولا نهما يشهدان للآخر على الاول فهو عنزلة مالو أوصى لرجل بااثلث فشهدوارثانانه قدرجع عنه وجعله لهذا الاخر أو انه أشركه معه فيه ولو كانت قيمة العبدالثاني أقل من الثلث أجزت شهادتهما للآخر فأعتقه ولاأصدقهما على الفصل الذي في الاول لانهما بشهادتهما على الرجوع عن وصيته مجران الي أنفسهمامنفعة ولا تقبل شهادتهما على ذلك ولكن يثبتعتق الاآخر بشهادتهما لان أحد الحكمين لنفصل عن الآخر ولا تهمة في هذا فينفذ العتق للعبدين من الثلث بالحصص ولو شهد شاهدان أنه أعتق عبديه هذين في مرضه وقيمة أحدهما ألف وقيمة الاخر خسمائية ولامال له غيرهما فالثلث بينهما اثلاثا لان الوصية لكل واحد منهما بالبراءة عن السعاية فيضرب بجميع ماأوصي له به في الثلث وان كان أكثر من الثلث ولو كان أوصى بأحــدهما لرجل وبالآخر لآخر فكذلك عند أبي يوسف ومحمد الجواب وعند أبي حنيفة الثلث بينهما نصفان لان الموصى له بالمين تبطل وصيته فيما زاد على الثاثعند عدم الاجازة ضربا واستحقاقا واذا قال الرجل فى مرضه لعبد له ومدر أحد كما حرثم مات ولا مال له غيرهما وقيمتهما سواء فللمدر ثلثا الثلث وللا خرثلثه لان قوله أحد كما حر يتخيرا العتق وهو معتبر في حق المدير لحاجته الى ذلك فيجبله حرية رقبته ويشيع فيهما بالموت قبل البيان فكان ألقن موصي له ينصف رقبته والمدير موصىله بجميع رقبته لا يزاد على ذلك شيء بما أصابه من المتق في المرض لان المتق في المرض وصية كالتدبير فيضرب المدبر في الثلث بجميع رقبته والقن بنصف رقبته فكان الثلث بينهما اثلاثا ولو كان قال في الصحة سمى المدير في ســدس قيمته والاتخرفي نصف قيمته لان المتق في الصحة من جمع المال فاذا فات البيان بالموت عتق من كل واحد منهما نصفه من جميع المال

وأعامالالميت رقبة واحدة والمديرموصي له بالنصف الباقي من رقبته فتنفذ وصيته من الثلث فيسلم له بالمترق البات نصف الرقبة وبالتدبير ثلث الرقبة ويسنى في سدس القيمة وانما يسلم للقن نصف رقبته بالعتق البات فيسمى في قيمته ولو شهد شاهدان أنه در عبده فلانا ان قتل وانه قد قتل وشهد شاهدان انه مات موتّا فاني أجيز العتق من الثلث لان في احدى الشهادتين اثبات العتق والقتل وفي الاخرى نفيهما والمثبت من البينتين أولى وكذلك لو شهدا انه أعتقه ان حدث به حدث في مرضه أو سفره هذا وانهقد مات في ذلك السفر أو المرض وشهد آخران انه رجع من ذلك الســفر ومات في أهله فاني أجيز شهادة شهود العتق لان في شهادتهما أتبات العتق واثبات تاريخسابق في موته وان شهدهذانالا خران انه قال ان رجمت من سفرى هذا فمت في أهلي ففلان حر وانه قد رجم فمات في أهله وجاؤا جيمًا الى القاضي فاني لا أجيز شهادة اللذين شهدا على الرجوع وأجيز شهادة اللذين شهدا انه مات في أهله ذلك لانهما أثبتا موته تناريخ سابق ولا بد من القضاء عوته في ذلك الوقت لانمدام الممارض بم الموت لايتكرر عادة فيبطل شهادة الآخرين جميما ضرورة (ألا ترى) ان الرجـل لو قال ان مت في جمادي الآخر ففـلان حر وان مت في رجب ففلان حر لعبد آخر فشهد شاهدان آنه مات في جمادي الآخر وشهد آخر أن آنه مات في رجب أخـذنا بقول الشاهدين على الموت الاول لهـذا المنى ولو شهدا انه قال ان مت من مرضى هذا ففلان حر وقالا لاندرى مات أم لا فقال الغلام مات منه وقال الوارث صح منه ثم مات فالقول قول الوارثمع عمينه لان الفلام يدعي شرط العتق والوار ثمنكر لذلك فالظاهروان كانيشهد للغلامولكن ثبوت الشرط ظاهرا لا يكني لثبوت الحرية لان الظاهر مدفع به الاستحقاق ولا شبت به الاستحقاق وان أقاما جميعا البينة فالبينة بينة العبد لانه هو المثبت للشرط والعتق وان قال ان مت من مرضى هذا ففلان حر وان برأت منـــه ففلان آخر حر فقال العبد قد مات منه وقال الوارث قد برأ فالقول قول الوارث لما بينا فان أقام الالخر البينةعلى ما بدعى اعتقته أيضا لانه يثبت العتق ببينة لنفسه وان قامت البينتان لهماأخذت ببينة الذين شهدوا على الوقت الاول انه مات من مرضه وأبطلت الاخرى لانه لا عوت رتين واذا أمته في الاول بطل الآخر ضرورة لان الميت لاعوت والله أعلم

- ﴿ باب عتق النسمة عن الميت كان

فلان بن فلان وصي فلان بن فلان بن فلان اشترى مملوكا بقال له فلان الفلاني وهو رجل قد اجتمع بكذا در هما نسمة كان فلان بن فلان أوصى أن يشتريه بها له فيعتقهاعنه ثم يكتب التقابض وما بعده على الرسم والحاصل ان الصك حكاية ما جرى والمقصود النوثيق فينبغي أن يكتب على أحوط الوجوه فالنسمة هي الرقبة التي تشري للمتق وينبغي للوصي اذا لم يمين الموصى رقبة أن يشترى رجلا مجتمعالان معنى التقرب اعايتم باعتاق مثله فان الصغير والمجنون عاجزان عن الكسب والانثى كذلك فيصير بمد المتن عيالا على غيره واذا كان رجـــــلا قد اجتمع يتخلص من ذلك الرق ويتفرغ للعبادة والتكسب للانفاق على نفسه فانما يتم معنى الرقبة في أعتاق مثله وقصد الموصى التقرب وصفة الاطلاق تقتضي الكمال واذا أوصي أن يعتق عنه نسمة عائة درهم فلم يبلغ ثلث ماله مائة درهم لم يعتق عنه في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمَّد يعتق عنه بالثلث رقبة ما بلغت لأن وجوب تنفيذ هذه الوصية لحق الموصى وهو قصده التقرب ولهذا صحتوصيته من غير تعيين النسمة فيجب تنفيذ وصيته من محلها ويحصل مقصوده بقدرالامكان كما لو أوصي أن يحج عنه بمائة درهم فلم يبلغ الثاث الاخمسين درهما يحيج عنه من حيث يبلغ بالثلث وكذلك لو أوصى أن بصدق له من ماله بمائة وأبو حنيفة يقول تنفيذ الوصية لغير من أوجبها له الموصى لامجوز وهو أنما أوجبالوصية بنسمة قيمتها مائة درهم والتي قيمتها خمسون غير التي قيمتها مائة فلو قلنا بأنه يشتري بثلث ما يوجد كان هذا تنفيذ الوصية لغير من أوجب له الموصى ثم للموصى في تقدير التمن غرض صحيح وهو التحرز عن اعتاق الحديث والتقرب باعتاق أفضل الرقاب على ما روى أن النبي عليه الصلاة والسلام سئل عن أفضل الرقاب فقال أعلاها عناو أنفسها عند أهابها والانسان قد برغف في ولاء عبد كثير القيمة ويتحرز عن ولاء قليل القيمة ففي تنفيذ هدده الوصية من الثلث ابطال مقصود الموصى والزام ولآلم يرض بالتزامه وبهذين الحرفين يتضع الفرق بين هــذا وبين الصدقة والحج وأنما نظير هذا من مسئلة الحج لو أن صحيحا أمر رجلا أن يحج عنـــه رجلا عائة درهم فأحج عنه رجلا بخمسين درهما وهناك يصير مخالفا ضامنا فكذلك هاهنا وعلى

هذا الخلاف لو أوصى أن يمتق نسمة بجميع ماله فلم يجز الورثة ذلك فالوصية تبطل في قول أبي حنيفة وفي قولهما يشترى له بالثلث نسمة فتعتق عنهواستكثرمن الشواهد لهما في الاصل قال أرأيت لو أوصى أن يعتق عنه نسمة عائتي درهم مائة من ماله ومائة من مال فلان لرجل أجنى أكنت أبطل وصيته من أجل انه سمى مال الاجني أرأيت لو أوصى أن يشترى له نسمة بمائة درهم أو بخمر أو خنزير أو بانسان حر أو يزاد مع هذه المائة شيء لا يصلح من ماله أكنت أيطل الوصية لاأبطلها وهي جائزة من ثلثه وأرأيت لوأوصي أن يمتق عنه نسمة بمائة درهم بمينها فاذا فيها درهم ستوقة أو أكثر لاينفق أماكنت آمره أن يشترى بما بقي أرأيت لو تجوز بهذا البائم أما كنت آمره أن يشترى بها أرأيت لو استحق منها درهم أو هلك منها درهم أكنا نبطل الوصية قيـل هذا كله على الخلاف ومن عادة محمد رحمه الله الاستشهاد بالمختلف على المختلف لايضاح الكلام وقيــل بل أبو لحنيفة رحمــه الله يفرق بين هذه الفصول فيقولاذا أوصى أن يشترى نسمة بجميع ماله فلو أجازتالورثةلكان المشترى كله والمتق يكون من جهته وولاؤه لهواذا لم بجيزوا لو قلنا يشترى ثلثه كمنا نلزمه ولولم برض بالتزامه وأما في مسئلة ماله ومال غيره لو أجاز الغير هناك لا يكون المشترى كله له ولا لنفذ المتق في جميمه من جهته فليس في تنفيذ وصيته في ماله الزام شيء لم يرض بالتزامه واذا أوصى أن يعتق عنه نسمة وأوصى لآخر بالثلث فثلث ماله يقسم على الثلث وعلى أدنى ما يكون من قيمة النسمة لان عطلق التسمية لا يثبت الا الادنى فأنه هو المتيقن به وأنما بجب قسمة الثلث على مقدار ما يثبت من كل وصيته فما أصاب قيمة النسمة يمتق به النسمة وما أصاب الثاث فهو للموصى له بالثلث ولو أوصى أن يشـترى عبـد فلان فيعتق عنه فأنه يشــترى من ثلثه لان تنفيذ الوصية محلما الثلث واذا امتنع صاحبه من البيع بالثلث أوقف الثلث حتى سيمه صاحبه لانه مشغول بالوصية فما دام فيه رجاء التنفيذ يجب أن يوقف الثلث عليه فان مات المبد فقد انقطع رجاء تنفيذ هذه الوصية لفوات محلها فيرجع الىالوارث ذلك ان كان سمى مایشتری به من الثلثولو أوصی الی رجل أن یشتری له نسمة بهذه المائة بعینها فیعتقها من الثلث عنه فان اشترى مهانسمة فأعتقها عنه ثم استحق رجل تلك المائة أو بمضها أو لحقه دىن والمائمة أكثر من ثلثه فالوصى ضامن لتلك المائة لأنه هو المشترى فالثمن مضمون في ذمته حتى يسلمهاللمشترى ثم بما ظهر "بين ان الوصى مخالف لانه اشترى باكثر من الشمال الميت

ولا عكن "نفيذ وصيته في أكثر من المثه فصار مخالفًا مشتريًا لنفسه فالثمن دين عليه وأعاقضي عال الميت دينا عليه فيضمن مثلها ويكون العتق عن نفسه لانه أعتق ملك نفسه فانخرج للميت مال لم يعلم به من دبن أو عين يكون عن النسمة الثاث من ذلك برئ الوصى من الضمان لان عا ظهر من المال تبين أن الوصى غير مخالف وأنه نفذ الوصية في محلما فلا يلحقه عهدولاضمان واذا أوصيأن يباع عبده ويشترى ثمنه نسمة فتعتقءنه فباع الوصى العبد واشترى ثمنه لسمة فأعتقها وهو الثلثتم ردالمبد من عيب بعد ذلك ضمن الوصى التمن لانه هوالمشترى فنتعلق حقوق العقد به وذلك رد التمن عند رد المبيع عليه بالعيب تم يقال بع العبد فان بلغ ذلك التمن فالعتق جائز عن الميت كما كان لانه تبين انه غير مخالف في شراء النسمة والعتقءن الميت بل هو منفذ الوصية في محلها وان نقص عنه أو زاد عليه فالمتق عن الوصي لانه مخالف في الوجهين أما اذا نقص ثمن العبد عما اشترى به النسمة فظاهر وكذلك اذا زاد عليه لانه انما أمره أن يعتق عنه نسمة يشتريها بثمن العبدوهذه نسمة اشتراها ببعض المثن فكان غير ما تتناوله الوصية فلمذا كان مشتريا لنفسه في الوجهين والمتق عنه ويشترى بالتمن نسمة أخرى فيعتقها عن الميت ولو لم يرد العبد بالعيب ولكن استحق رجم المشترى على الوصى بالثمن لانه هو الذي قبض منه محكم البيع الثمن فكان المتق عن الوصى نفسه لانه تبين بطلان الوصية وان اشترى الوصى النسمة لا عكن تنفيذها عن الميت فكان مشتريا لنفسه على ماهو الاصل انه متى تعذر تنفيذ الشراء على من اشترى له ينفذ على العاقد وكان العتق عن الوصى نفسه ولا برجع على الورثة فى نصيبهم بشي من المال لان الميت لم يوص ف ذلك المال بشي فكيف يرجم الوصى به • أرأيت لو اشتري شيأ لليتنبم من ميراثه أو باع له فلحقه غرم وليس لليتيم مال أكان يرجم في حصة غيره من الورثة ولوأوصى بأن يشتري من ثلثي ماله نسمة تعتق عنه وماله ثلثما ته فاشترى الوصى عائبة نسمة فأعتقها وأعطى الورثة مائبتين فاستحقتالنسمة وردت فى الرق وقبض الوصى المائة ليشترى بها نسمة أخرى فتلفت منه مائة يرجع على الورثة بثلث ماأخذوا ليشترى به في قول أبى حنيفة وما تقدم من المقاسمة باطل ما لم يحصل مقسود الموصى وفي قولم ا مقاسمة الوصى الورثةجائزة ولايرجع فيما أصاب الورثة بشئ وقد بطلت الوصية وهذا نظير ماتقدم بيانه في الحج ولوأوصي أن يشتري له نسمة بعينها فتعتق عنه فاشتراها الوصي ثم ماتت فقد بطلت الوصيةلانها وقعت لشخص بعينه فلا يمكن تنفيذهالشخص آخر وقدفات محل الوصية

فتبطل الوصية وكذلك لوجنت جنابة قبل أن تعتق فدفعت بها بطلت الوصية لفوات محلها وهو ملك الموصى واو فداها الورثة كانوا متطوعين في الفداء وتعتق عن الميت لانها طهرت عرب الجنالة وبقيت على ملكه محـلا لوصيته والورثة ما كانوا مجبورين على الفـداء فـكانوا متبرعين فيه لان النسمة باقية على ملك الموصى حكما فكانهم فدوها من الجنالة في حياة الموصى ولو أوصي بمتق أمة له تخرج من ثلثه كان حالها كذلك فانولدت النسمة أو الامة قبل أن تعتق فالولد رقيق للورثة لان الوصية بالعتق لاتسرى الى الولد فان فيــه الزامَالميت الولاء وأنما التزم الميت ولاء الامة لاولاء ولدها والامة قبل أن تعتق مبقاة على حكم ملك الميت فيفصل منها الولدلذلك الا أن الورثة لا علىكونها لكونها مشغولة بوصية الميت وذلك غير موجود في الولد فكان الولد للورثة وان كانت النسمة والام ذات رحم محرم من الورثة لم تعتق مذلك حتى تعتق عن الميت لأن اشتغالها بالوصية عنم انتقالها الى الوارث بل هي مبقاة على حكم ملك الميت ولهـ ذا كان ولاؤها له اذا عتقت عنه ولو أعتقها بمضالورثة عن نفسه كان المنق عن الميت لان العتق في هذه المين مستحق عن الميتوما يكون مستحقا على المرء في عين بجهة فعلى أي وجه أتى ته يقع عن الوجه المستحق وتصر محه مخلافه باطل وكذلك لو قال أنت حرة ان دخلت الدار أو قال بعد موتى لم تكن مديرة ولكنهاتمتق عن الميت ان دخلت الدارومات القائل لأن الوارث في حركم المالك لها مدليل أنه علك مدلها وزوائدها وكسبها الاانه لا بجعل مالكافها فيه ايطال وصية الموصى فأما فيه تنفيذ وصيته فيحمل الوارث كالمالك فيصح منه تعليق عتقها عوثهأو بشرط آخر وعند وجود الشرط بجعل كالمنجز لمتقمًا فيمتق عن الميت و مه فارق الوصى فأنه اذا علق عتقمًا بالشرط لم يصح التعليق لأن الوصى غير مالك لها وآنما يتصرف محكم التفويض والمفوض اليه ينجز العتق والمأمور بالتنجيز اذا علق المتق بالشرط كان ذلك منه بأطلا ولو قال لها الوارث أنت حرة على ألف درهم ان قبلت فقبلت فهي حرة بغير شي لأنهالا تعتق لوجو دالشرط واعاتعتق مجهة الوصية عن الميت وكان ذلك بغير جعل ولو أوصى أن تعتق نسمة عن شيء واجب عليه من ظهار أو غيره فأنها تعتق من ثلثه لانه لابجب الاعتاق عنه يعد مو ته بغيروصية فاذا أوصى كان معتبرا من ثلثه كالتطوعات وكذلك الزكاة وحجةالاسلام وقد بينا هذا فيما سبق ولو أوصى بمتق نسمةفاشتريت له أو بعتق أمة له تخرج من الثلث فجني عليها جناية فالارش للورثة لان الارش عنزلة الولد في كونه

فارغا عن الوصية فالوارث بمنزلة المالك لهما فيما هو فارغ عن وصية الميت فكان كسبها للورثة لهذا المهنى ولو زوجوها لم يجز لان ولاية التزويج تثبت لملك الرقبة وهم لا يملكون رقبتها لكونها مشفولة بالوصية فان دخل بها الزوج سقط الحد للشبهة ووجب المهر وكان ذلك بمنزلة ولد ولدته فيكون للورثة ولو أوصي الى رجل ببيع عبده هذا ويتصدق بثمنه على المساكين فباعه الوصى وقبض الثمن فهلك عنده ثم استحق العبد كان أبو حنيفة من يقول يضمن الوصى ولا يرجع على أحد بشئ لان الوصية قد بطلت باستحقاق العبد والوصى هو الذي قبض الثمن فيضمن مثله للمشترى ولا يرجع على الورثة بشئ لان الميت ماأوصى بشي مماوصل الى الورثة تم رجع وقال يرجع الوصى بما يضمن من الممن في مال الميت وهو قولهما لان الوصي في هذا البيع كان عاملا للميت فما يلحقه من المهدة بسبب عمله يرجع به على الميت ويكون ذلك بمنزلة الدين له يستوفيه من جميع ماله وروى ابن سماعة عن محمد رحمهما الله انه يرجع بقدر ثلث ماله مما يغرم لانه ألما لحقه هذا الغرم باعتبار وصية الميت ومحل الوصية الثلث يرجع بقدر ثلث ماله مما يغرم لانه ألما لحقه هذا الغرم باعتبار وصية الميت ومحل الوصية الثاث فالهذا بقتصر رجوعه على ثلث مال الميت والله أعلم

۔ ﴿ باب الوصي والوصية ﴾ و

(قال رحمه الله) ويكتب في كتاب وصيته تركته لان الكتاب للتوثق والرجوع الدلمة عند المنازعة وأكثر ما تقع فيه المنازعة التركة التي تصدير في يد الموصى فينه في أن يذكرها في الكتاب ان كتب فيه انه يعمل كذا ان مات من مرضه هذا أو في سفره هذا فرجع من ذلك السفر وبرأ من ذلك المرض بطلت تلك الوصية لانه علقها بشرط وقد فات والوصية الي الغيرا ثبات الخلافة أو الاطلاق وهو يحتمل التعليق بالشرط كالوكالة أو هي اثبات الولاية بمنزلة تقليد القضاء فيحتمل التعليق بالشرط واذا أوصى الى رجلين فمات أحدهما جمل القاضى مكانه وصيا آخر والكلام ها هنا في فصول ثلاثة وأحدها أن أحد الوصيين لا ينفرد بالتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد وحمهما الله الافي أشياء معدودة استحسانا وفي قول أبي وسف ينفرد كل واحد منهما بالتصرف وجه قوله ان الوصايا تثبت الولاية للوصى في التصرف وكل واحد من الوليين يتصرف بانفراده كانه ليس معه غيره كالاخوين في النكاح والابوين وهذا لان الولاية لا تحتمل التجزى وبتكامل السبب في حق كل واحد منهما

بانفراده يثبت الحكم بخلاف الوكيلين فان الوكالة انابة وانما جملهما نائبين عنه في التصرف فلا تثبت الانابة لكل وأحدمنهما بانفراده وبيان انثبوت حقالته رفالفرق للموصى لايكون الابعد زوالولاية الموصى والانابة تستدعى قيام ولاية المنوب عنه وتبطل سقوط ولايته كالوكالة وأماالولاية بطريق الخلافة فتستدعى سقوط ولاية من هو أصل ليصير الخلف قائما مقامه كالجد مع الابوأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله قالا سبب هذه الولاية التفويض فلا بد من مراعاة سبب التفويض وأنما فوض اليهما حق التصرف وكل واحد منهما في هذا السبب عنزلة شطر العلة وشطر العلة لا يثبت شيأ من الحكم بخـ لاف الاخوين فالسبب هناك الاخوة وهي متكاملة في حتى كل واحد منهما * بوضحة أن ولاية التصرف للوصي بعد موت الموصى باعتبار اختيار الموصىورضاه بهوهو آنمارضي ترأى المثنى فرأى الواحد لايكون كرأى المثني ومقصودة توفير المنفعة عليه وعلى ورثته وذلك عند اجتماع رأيبهماأظهر فأشبرت من هذا الوجه الوكالة فأما الإشياء المعدودة فهو مجهيز الميت وشراء مالا بدمنه للصفير وقضاء الدبن ورد الوديمة وتنفيذ الوصية في العين وقبول الهبة والخصومة والقياس في هذه الاشياء ان لا منفرد أحدهما به لما قلنا ولكنا استحسنا لان التجهيز لا يمكن تأخيره وربما يكون أحدهما غائبا ففي اشتراط اجتماعهما الحاق الضرر لاتوفير المنفعة عليه وكذلك شراء مالا بد للصيمنه فان ذلك لحاجته فلا محتمل التأخير والظاهر ان الموصى رضى برأى كل واحد منهما على الانفراد فيه عند تحقق الحاجة وأما قضاء الدين فلان صاحب الدين يستبد باستيفائه من غير حاجة فيه الى فعل أو رأى من الوصى فرد الوديهــة كذلك والوصية بالمين اذا كانت تخرج من الثلث كذلك فالوصىله أن يأخذه فكذلك لاحدهما أن يمينه على ذلك بالتسليم والخصومة بمالا يتحقق اجتماعهما عليه (ألاتري) انهما وانحضرالم يشكلم الأأحدهما لانهما لوتكالم جميعا لم يفهم القاضي كلام كل واحد منهما ولهذا ملك أحدالو كيلين الخصومة والتفرد بها اماقبول الهبة والصدقة فانه لا يستدعي الولاية (ألا ترى) ان الصبي يقبل بنفسه ومن يموله وان كان أجنبيا له ان نقبل الهبة له فأحدالوصيين بذلك أولى فاما اقتضاء الدين واسترداد الوديمةفهو على الخلاف لان هـذا يقبـل التأخير ويتحتق اجتماعها عليه وفيه توفير المنفعة لان حفظ الواحد لايكون كحفظ المثنى وأنما رضي الموصى محفظهما ولم بذكر في الكتاب فأما اذا أوصى الى كل واحد منهما على الانفراد وقد قال كثير من مشايخنا أن هاهنا ينفرد كل وأحدمنهما

بالتصرف بمنزلة الوكيلين اذا وكل واحد منهما على الانفراد ولكن الاصح أن الخلاف في الفصلين لان وجوب الوصية يكون عند الموت وعندالموت أغالثبت الوصية لهما معا يخلاف الوكالة وهـ ذا لان بالايصاء الى الثاني يقصد اشراكه مع الاول وهو علك الرجوع عن الوصية الى الاول فيملك اشراك الثاني ممه وقد يوصي الانسان الى غيره على ظن أنه يتمكن من أتمام مقصوده وحده ثم يتبين له عجزه عن ذاك فيضم له غيره فكان بمنزلة الوصية اليهما مما بخلاف الوكيلين فان رأى الموكل قائم هناك واذا عجز الوكيل يمكن الموكل من المباشرة بنفسه فلم يكن قصده ضمالثاني اليالاول وانماكان قصده آنابة كلواحد منهمامنا بهبانفراده فانمات أحدهما جمل القاضي مكانه وصيا آخر أماعندأ بيحنيفة ومحمد فلان الالخر عاجزعن التفرد بالتصرف والقاضي قائم مقام الميت في النظر فيعجزه بنفسه عن النظر فيضم اليه وصيا آخر وعند أبي يوسف الحي منهما وان كان يقدر على التصرف فانما كان الموصى قصد أن يخلف متصرفين في حقوقه و تحصيل مقصوده بنصب وصي آخر هاهنا لان رأى الميت منهما باق حكمًا برأى من نصبه وروى الحسن عن أبي يوسف أن الحي لا ينفر د بالتصرف هاهنا لان الموصى ما رضى برأيه وحده ولا يكون الوصى أن يرضى بما يملم ان الموصى لم يرض به يخلاف مااذا أوصى الى غيره واذا مات وأوصى الى آخر فهو وصيه في تركته وتركة الميت الأول عنــدنا وقال الشافعي لا يكون وصيا في تركة الميت الاول محال وقال ابن أبي ليـلي لا يكون وصيا في تركة الميت الاولالا أن يوصي اليه يوصية الاول وجه قول الشافعي ان الوصى عنزلة الوكيل لآنه مفوض اليه بوصية الاول التصرف بعد الموت بعقد فهو كالمفوض اليه التصرف في حالة الحياة بالعقد وهو الوكيل ثم الوكالة تنقطع بموت الموكل ولا علك الوكيل أن يوكل به غيره فكذلك الوصى اذا مات ولا معنى للفرق لان حقالتصرف للوصى انما شبت بعد سقوط ولاية وصي لإن حق التصرف أنما يثبت له في الوقت الذي فوض اليه التصرف في الوجهين جميماً وأنما تصح الوصية باعتبار قيام ولاية الموصى حكما كما تصح الوصية له بالمال بمد موته باعتبار قيام ملكه فيه حكما وفقه ما بينا ان الموصى رضي برأيه والناس في الرأي يتفاوتون فلا يكون ذلك منه رضا برأي غييره ولهذا لا يوكل الوصي أيضا عندي وحجتنا في ذلك الوصى يتصرف يولاية منتقلة اليه فيملك الايصاء الى الغير كالجدوتقريره ان الولاية التي كانت ثابتة للموصى تنتقل في المال الى الوصى في النفس والى الجد في النفس ثم الجد فيما ينتقل اليــه قائم مقام الاب فكذلك الوصي فيما انتقل اليــه لانه خلف عن الاول وباعتبار هذه الخلافة بجمل الاول قائما حكما والخلف يعمل عمل الاصل عنسد عدم الاصل ومن شرط ثبوت الخلافة اعدام الاصل * يوضعه ان مقصود الموصى ان يتدارك برأيه مافرط فيه بنفسه ولما استعان به في ذلك مع علمه آنه قد تخترمه المنية قبل تتمبم مقصوده فقد صار راضيا بايصائه الى الغيير في ذلك لما قيمه من محصيل مقصوده وبه فارق الوكيل لان الموكل هناك قائم بمكنه أن يحصل مقصوده بنفسه فلا يضمن لوكيله الرضا يوكيل غيره أو الايصاء الى غيره عنـــد موته فأما ابن أبي ليــلى فيقول هو بمطلق الايصاء يجمل الوصى خلفا عنه فيما هو من حوائبه وحقَوقه التي فرط فيها وهذا مقصور على تركـته فاما التصرف في تركة الموصى فليس من حوائبجه في شيَّ فلا يملك الوصى ذلك الابالتنصيص عليه ولكنا نقول لعد قبوله الوصية وموتالموصى صارالتصرف في تركة الاولوأولاده الصفار من حوائجه فيما هو مستحق عليه عنزلة التصرف في تركه نفسه «بوضحه انهجمل الثاني خلفا عنه قاعمامه فى كل مكان علىكه منفسه مما يقبل النقل الى الغير بعدمو ته وقد كان ملك التصرف في التركـتين جميعاً في حال حياته فيخلفه الوصى الثاني فيهما جميما عطلق الايصاء وعن أبي بوسف رحمه الله كذلك الى أن يخص تركته عند الايصاء الىالثاني فحينئذ يممل تخصيصه لانه نظر لنفسه في هذا التخصيص وهو أنه لا تتحمل وبال التصرف في ملك الغير حياً وميتا وأذاقبل الوصي الوصية في حياة الموصى ثم أراد الخروج منها بعد موته فليس له ذلك والوصية لعلازمة لان المقصود توفير المنفعة على الموصى ودفع الضرر عنه وبعد ما قبل الوصي لو جازله الردبمد الموت تضرر به الموصى لانه ترك النظر والايصاء الى الغير اعتمادًا على قبوله ويصير هذا الوصى بالقبول كالغار لهوالغرورحراموالضرر مدفوع بخلاف الوصية بالمال فان هناك وان قبله فى حياته فلهأن يرده بعد موته لان المقصود هناك توفير المنفعة على الموصيله وليس فى رده معنى الضرر والفرور حق الموصى لانه اذا رده لا يضيع المال بل يصير الي وارثهوذلك خيرَ للموصي شرعاً فأما أذا لم يقبل الوصي حتى مات الموصي فهو بالخيار أن شاء قبله وانشاء رده لا نه متبرع بالتصرف في حق الغير فلا يلزمه ذلك بدون قبوله كالوكالة وليس في رده هنا غرور منجهته وأعاللو صي هو الذي اغتر حين لم يعرف عن حاله أنه يقبل الوصية أم لافان رده في وجه الموصى فقال الموصي ما كان ظني بك هـ ذا فمن يقبـل وصيتي اذا أمكث حتى

مات الموصى ثم قبل لم تكن وصية لان برده في وجهه بطلت الوصالة فلا عكن قبولها بمد ذلك ولو أنه ردها في غير وجه الموصيثم قبلها بأن سمع كلامالناس في ذلك فانه لا يكون وصيا عندنا وقال زفر رحمه الله يكون وصيا لان زده في غير وجه الموصى انما يتم اذا بلغ الموصى فاذًا لم يبلغه حتى قبل صار كأن الرد لم يوجد ولكنا نقول قبل القبول هو ينفرد بالرد في وجه الموصى وفي حال غيبته فيبطل المقد برده ولا يعتبر القبول بعد ذلك ولو قبلها بعــد موته ولم يكن ردها في حياته فقد لزمته الوصية عنزلة ما لو قبلها في وجهه بل أولى لان أو ان ولا يته بعد الموت فالقبول في هذه الحالة يكون ألزم منه قبل أوانه ثم دليل القبول كصريح القبول حتى لو باع بعض تركـة الميتأو اشترى للورثة بعض ما محتاجون اليه أو اقتضى مالاأوقضاه لزمته الوصية لوجود دليل القبول والرضى به كالمشروط له الخيار اذا وجد منــه ما يدل على الاجازة أو الفسخ كانذلك عنزلة التصريح بذلكوالاصل فيذلك توله عليه الصلاة والسلام لبريرة ان وطئك الزوج فلا خيار لك واذا اشتكى الورثة أو بعضهم الوصى الى القاضى فأنه لا يُنبغي له أن يمز له حتى تبدو له منهخيانة لان الموصي اختاره ورضي بهوالشاكي قديكمون ظالمًا في شكر أه فما لم يتبين خياته لا يحتاج القاضي الى النيابة عن الميت في النظرله و الاستبدال به فإن علم منه خيانة عزله عن الوصية لان الموصى اعتمد في اختياره أمانته والظاهر أنه لوعلم بخيانته عزله والقاضي بعد موته قائم مقامه نظرا منه للميت وان كان الوصي هو الذي شكي الى القاضي عجزه عن التصرف فعلى القاضي أن ينظر في ذلك فان علم عدالته وعجزه عن الاستبداد ضم اليه غيره لانه لولم يفعل ذلك فاما أن يتصرف الوصى بالعجز عن التصرف في حقوق نفسه أو يُترك التصرف في حوائج الموصى فيتمكن الخلل في مقصوده ويرتفع هذا الخلل بضم غيره اليه وإن ظهر عنـــده عجزه عن القيام بالوصية استبدل له لانه مأمور بالنظر من الجانيين ولو ظهر عنه الموصى في حياته عجزه استبدل به فكذلك من قام مقامه في النظر وهو القاضي واذا أوصى الى عبـد غيره فالوصية باطلة وان أجاز مولاه لان الوصية ولاية والرق ينفي ولايتمه على نفسه فيمنع ولايته على غيره ولانه عاجز عن تحصيل مقصود الموصى لان منافعه لمولاه فالظاهر أنه عنمه من التبرع به على غيره وكذلك بمد اجازته على غيره لان هذا عنزلة الاعارة منــه للمبد فلا شعلق به اللزوم فاذا رجم عنــه كان عاجزًا عن التصرف وكذلك ان أوصى الى عبــده والورثة كبار أو فيهم كبــير فللـكبير أن يمنمه من

التصرف وله أن يبيع نصيبه منه فيمنعه المشترى من التصرف فان كانت الورثة صغارا كابهم فالوصية اليه جائزة في قول أبي حنيفة ولا بجوز في قول أبي يوسف ومحمد وهوالقياس لان الرق الذي سنى الولاية قائم في عبده كما هو في عبد غيره ولانه صار مملوكا للورثة واثبات الولاية للمملوك على المالك من أيمد ما يكون كما لو كان فيهم كبير وأبو حنيفة تقول أوصى الى مخاطب مطلع فيجوز كما لو أوصى الى مكاتبه أو مكاتب غيره ومعنى قولنامطلع أي مستبد بالتصرف في حواثج الموصى على وجه لا علك أحد منعه عن ذلك ولا اكتساب سبب عنعه واو كان الرق عنع الايصاء اليه لم بجز الوصية الي المكاتب لقيام الرق فيه الا أنهما نقولان الكاتب لا يصير مملوكا للوارث فلا يؤدى إلى اثبات الولاية للمملوك على المالك وأبو حنيفة نقول الصغار من ألورثة وانكانوا علكون رقبة العبـد فلا علـكون التصرف عليــه فيحوز آبات ولاية التصرف له في حقوقهم مخلاف ما اذا كان فيهم كبير وانما استحسن أبو حنيفة هذا لمارأى فيه من توفر المنفعة على الميتوعلى ورثته فان من ربى عبده وأحسن اليه فالظاهر أن شفقته على الصفار من أولاده بعد موته أكثر من شفقة الاجنبي ولهذا اختاره للوصية فلتوفير المنفعة عليه جوز الوصاية اليــه أستحسانًا كالوصية الى مكاتبه فان عجز المــكاتب عن المكاتبة عادقنا فيكون الجواب فيه كالجواب فى العبد واذا أوصى المسلم الىذى أو الىحر بى مستأمن أو غير مستأمن فهو باطل لان في الوصية اثبات الولاية للوصي على سبيل الخلافة عنه ولا ولاية للذي ولا للحربي على المسلم ثم الوصى يخلف الموصى في التصرف كما أن الوارث يخلف المورث في الملك بالتصرف ثم الكافر لا يرث المسلم فكذلك لا يكون وصيا للمسلم وكذلك أن أوصى الذي الى الحربى لم بجز لهذا المعنى ولو أوصى الذي الى الذي فهو جائز لانه يثبت لبمضهم على البعض ولاية بالقرابة فكذلك بالتفويض وأحدهما رشصاحبه فيجوز أن يكون وصياله أيضا ولو أوصى الي رجل مسلم أو الى امرأة أو أعمى أو محدود في قذف فهو جائز لان هؤلاء من أهل الولاية والخلافة ارنا وتصرفا ولو أوصى الى فاسق منهم متخوف على ماله فالوصية باطلة لان الايصاء الى الغير انما يجوز شرعا ليتم مه نظر الموصى لنفسه ولاولاده وبالايصاء الي الفاسق لايتم معنى النظر ولم يرد يقوله الوصية اليه باطلة أنه لا يصير وصيًا بل يصير وصيًا لكون الفاسق من أهــل الولاية والخلافة ارثًا وتصرفًا حتى لو تصرف نفذ تصرفه ولكن القاضي بخرجـه من الوصية وبجمل مكانه وصيا آخر لانه لم

محصل نظر الموصى لنفسه وكان عليــه أن تتدارك ذلك واذا لم يفعل حتى عجز عن التظر لنفسه بالموت أناب القاضي مناىه في نصب وصي آخر له عنزلة ما لو أوصي مكانه وصيا آخر لهذا واذا أوصى الى رجل بماله فهو وصى في ماله وولده وسائر أسباله عندنا وقال الشافعي لا يكون وصيا الا فما جعله وصياً فيه لانه تفويض التصرف الى الغير فيختص بما خصه به المفوض كالتوكيلولئن سلمنا أنالوصي تثبت له الولاية فيثبت هذه الولاية امجابالموصى وقيل نقبل التخصيص كولاية القضاء لما كان سبب التقليد كان قابلا للتخصيص وهذا لان الايصاء الى الغير مشروع بحاجة الموصى وهو اعلم بحاجته فريما يكون التفريط منه في نوع دون نوع فنجمله وصيا فيما فرط فيـ وربما يؤتمن هذا الوصى على نوع دون نوع أو يمرف هدايته في نوع من التصرف دون نوع وربما يمرف شفةة الام على الاولاد ولا يأتمنها على ما لهم فيجمل الغير وصيا على المال دون الاولاد للحاجة الى ذلك فكان هذا تخصيصا مقيدا فيجب اعتباره ووجه قولنا أنه ينصرف بولاية منتقلة اليه فيكون كالجد وكما أن تصرف الجدلا يختص منوع دون نوع لانه قائم مقام الاب عند عدمه فكذلك تصرف الوصي فما تقبل النقل اليه ودليل صحة هذه القاعدة أن الايصاء يتم بقوله أوصيت اليك مطلقا ولو كان طريقه طريق الآنابة لم يصح الا بالتنصيص على ما هو المقصود كالتوكيل فأنه لو قال وكاتك عالى لا علك التصرف وكذلك لو قال جملتك حاكما لا علك تنفيذ القضاء مالم شبين له ذلك وهمنا لما صمح الايصاء اليه مطلقا عرفنا أنه اثبات للولانة بطريق الخلافة والدليل عليه أن ولايته بعد زوال ولاية الموصى تخلاف التوكيــل والتقليد فى الحكومةوائن سلمنا أن الايصاء تفويض والكن لما كان هذا التفويض انما يعمل بمد زوال ولاية الموصى وعجزه عن النظر كان جو ازه لحاجته والحاجة تتجدد في كلوقت فهو عند الايصاء لايعرف حقيقة ما يحتاجون فيه الي النائب بعده فلو لم يثبت للوصى حق التصرف في جميع الأنواع تضرر له الموصى والظاهر أنه مهذا التخصيص لم يقصد تنفيذ ولايته عا سمى وأعاسمي نوعاً لأن ذلك كان أهم عنده والانسان في مثل هذا يذكر الاهم وهـذا مخلاف الوكالة لان رأى الموكل قائم عند تصرف الوكيل فاذا تجددت الحاجة أمكنه أن منظر فيه بنفسه أو بتفويضه اليه أو الى غيره وكذلك في التقليد فان رأى المقلد قائم فيمكنه أن يفصــل بنفسه أو يفوض ذلك اليه أو الى غيره عند الحاجة ولو أوصى بماله الممين الى رجــل وبتقاضى الدين الى آخر

فهما وصيان في المينوالدين جميعا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمدرحمه الله كل واحد منهما وصي فيما سمى له خاصة وهو رواية عن أبي نوسف أيضا وجه قوله أن الموصى أحسن النظر لنفسه ههنا حين اختار التصرف في العدين عن يكون أمينا قادرا على التصرف فيه واختار لتقاضي الدين من يكون مهتديا الي ذلك وفي الفصل الاول انما قلناتعدي الوصاية من نوع الى نوع لان به تمام النظر للميت وتمام النظر ههنافى أن مختص كل واحد منهما عا سمى له فانما يختار ليتقاضي الى الناس وللتصرف في المين أمين الناس * بوضحه أن هناك التصرف في بعض الانواع للوصى منصوص عليه وفي البعض مسكوت عنه فيلحق بالمنصوص عليه وههنا التصرف لكل واحد منهما فيما سمى له منصوص عليه فلا يلحق غير المنصوص بالمنصوص وفي اثبات الشركة بينهما قصر ولاية كل واحد منهما عما سمى لهلانه لا ينفرد بالتصرف عند أبي حنيفة إذا ثبتت الشركة بينهما وأبو حنيفة يقول الايصاءالي الغير مملوك للموصى شرعا والتقييد بنوع دون نوع غير مملوك له بدليل أنهلو قيد تصرفه بنوع ونهاهءن التصرف في سائر الانواع ولكن لم يوص الى غـيره في ذلك كان له أن تتصرف في الكل عرفنا أن التقييد غيير مملوك له فانما يعتبر من كلامه ما يكون مملوكا له وذلك الايصاء اليهما *بوضحه أن فيحق كلواحد منهما أحد النوعين منصوص عليه والآخر مسكوت عنهوقد بينا في الواحد اذا نص له على نوع تتعدى ولا يته الي سائر الانواع فكذلك ههنا والدليل عليه أنه او ذكر لكل واحد منهما نوعا خاصا ولم تتعرض لسائر الانواع نثبت لهماولاية التصرف في سائر الانواع على سـبيل الشركة فكذلك في النوع الذي سمى لكل واحد منهما لان الولاية بطريق الوصية لا تقبل التمييز في الانواع على أن يكون نائبه في بعضها على وجه الاختصاص وفى بمضها على وجه الشركة ولو قال فلان وصيحتى يقدم فلان ثم الوصية آلي فلان فهو كما قال لانه قد يحتاج الي هذا لكون من مختاره لوصيته غائبا فيحتاج الى نصب غيره لكيلا يضيم ماله الى أن يقدم الغائب ثم اذا قدم فهو المختار للوصية وهذا لان الوصية الخاصة الى الوصى الاول قد أنتهت يقدوم الثاني فهو كالمنتهى ببلوغ الولد وقدجمل الوصية للثانى معلقة بقدومه والوصية تقبل التعليق ثمبهذا الفصل يستدل محمدرحمه الله فيقول التقييد الرة يكون من حيث الزمان والرة يكون من حيثِ النوع تم لما صح النوع له أن يقيد بصرف كل واحد منهما بزمان فكذلك يصح تقييده بالنوع بخلاف ما اذا سمى نوعاً ولم يذكر سائر

الانواع لانه لو سمى جزأ من الزمان كالوصية اليه شهرا أو سنة كان وصيا بعد ذلك الوقت الى أن بدرك الولد ثم اذا نص لكل واحد منهما على جزء من الزمان كان الامرعلي ما نص عليه ولكن قد روى عن أبى حنيفة رحمه الله أنه قال اذا قدم فلان فهما وصيان فعلى هذا يندفع السؤال لان الوصية في حق الثاني تنضاف الى ما بعد قدومه وفي حق الآخر مطلقة فيتصرف الاول الي أن نقدم فلان لان المضاف الى وقت أوالمعلق بالشرط لا يكون موجودا قبله فاذا وجـد الشرط صار الثاني وصيا والاول وصي فيشـتركان في التصرف ولو سلمناه فالفرق ما ذكرنا من حيث ان همنا لا تثبت الشركة بينهما بحال فان العقد في حق أحــه هما مطلق وفي الآخر معلق فاماهمنا فتثبت الشركة بينهما فها ســوى النوعين اللذين نص عليهما والعقد في كل واحد منهما مطلق ولان نبوت الخلافة لهما واحد وهو عند موت الموصى فلهذا تثبت الوصية لكل واحد منهما في النوعين جميما وكذلك لو أوصى ببعض ولده وميرائهم الي رجل وببقية ولده وميراثهم الى آخر فهما وصيان فى جميم المال والولد استحسانا فيقول أبي حنيفةوأبي يوسف لان ولاية الموصى كانت ثابتة فيالسكل وهي مما تقبل النقل الى الغير بالايصاء فيقومان مقامه بعد موته في جميع ذلك وأذا اختلف الوصيان في المال عند من يكون فانه يكون عند كل واحد منهما نصفه وان اختلفااستو دعاه رجلا وان أحباكان عنسدهما لان حفظ المال اليهما وتنعذر اجتماعهما على حفظه آناء الليل والنهار لانهما نقطعان بذلك عن أشفالهما فيكون ايكل واحد منهما أن محفظ نصفه كالمو دعين فها محتمل القسمة وان أحبا استو دعاه رجلا لان الوصى لو كان واحدا كان له أن يودع المال من غيره لأنه قائم مقام الموصى فما له من ولا نه التصرف في المال والانداع بدخل في هذا وقد يمجز الوصى عن الحفظ منفسه لكثرة أشغاله فاذا جاز للوصى الواحد أن يودع المال جازللوصيين ذلك وانأحبا أن يكون عندهما جاز لانهما لما جاز لهما أن ودعاه غيرهما فلأن بجوز لهما أن مودعاه أحدهما وهو أقرب الي موافقة رأىالموصى كان أولى قال وللوصى أن يتجر بنفســه بمال اليتم ويدفعــه مضاربة ويشارك به لهم وعلى قول ابن أبي ليـلي رحمه الله ليس له أن نفعل شيئًا من ذلك سوى التجارة في ماله ننفسه لان الموصى جمله قامًا مقامه في التصرف في المال ليكون المال محفوظا عنده وأنما محصل هذا المقصود اذا كانهو الذي يتصرف منفسه فلا يملك دفعه الى غيره للتصرف كالوكيل ولكنا نقول هو قائم مقام الموصى فى ولايته فى

مال الولد وقد كان للموصى أن يفعل هذا كله في ماله فكذلك الوضى وهذا لان المأمور به ما يكون أصلح لليتيم وأحسن قال الله تمالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن وقال تمالى ويسئلونك عن اليتامي قل اصلاح لهم خير وقديكون الاحسن في تفويض التصرف في ماله الى غيره سمض هذه الاسباب لعجزه عن مباشرة ذلك بنفسه اما لكثرة أشفاله أو لقلة هدايته وقال محمداذا لم يشهد الوصيعلي نفسه أنه يعمل بالمال مضاربة كان ما اشترى للورثة وهذا قولهم جميما لان الوصى في التصرف في مالهم قام مقامهم ولو تصرفوا بألفسهم كان الربح لهم لانه عاء ملكهم فكذلك الوصى اذا تصرف تم هو كتب أعمل فيه مضاربة بريدأن يتملك عليهم بعض الربح الحاصل وهو ليس بأمين في ذلك الا أن يشهد قبل العمل أنه يعمل بالمال مضاربة لانه مذا الاشهاد لا علك شيأ من مالهم عليهم بل يبقى بعض ما يحصل بعمله على ملكه وبجمل بعض ذلك لهم باعتبار مالهم فلا تتمكن التهمة في تصرفه فلهذا يجوز ولو أوصى بالثلث والورثة صغار فقاسم الوصى أهل الوصية فأعطاهم الثلث وأمسك الثلثين للورثة فهو جائز لانهقائم مقام الورثة فان الموصى أثبت لهمذه الخلافة لحاجة ورثته الىذلك وليكون قائمًا مقامه في النظر لهم الى أن يتمكنوا من النظر لا نفسهم فجازت مقاسمته مع أصحاب الوصية كما تجوز مقاسمة الورثةممهمأن لو كانوا بالنين فانها كمتحصة الورثة في بد الوصي لم يرجموا على أهل الوصية بشئ لأن الهلاك بمدعام القسمة يكون على من وقع الهلاك في قسمه فان كان الوارث كبيرا وصاحب الوصية صغيرا فأعطى الوصى الوارث الثلثين وأمسك الثلث لصاحب الوصية لم تصح هذه القسمة على الموصى له حتى اذا هلك الثلث في بدالوصى كان لصاحب الوصية أن برجم على الوارث بثلث ما بقى في يده وهذا لان الوصى لا ولاية له على الموصى له فلا يقوم مقامه في المقاسمة مع الورثة ثم الموصى له يتملك المال ابتداء بالمقد الا أن يبتى له ما كان من الملك للميت في القاسمة ولا ولاية للوصى في تميز الملك الثابت له تقبوله بعقد جديد فاما الوارث فيخلف الموروث في ملكه ويبقى له ما كان ثابتا للموروث ولهذا برد بالعيب فيقوم الوصى مقامه في تمييز ذلك الملك باعتبار أنه خلف عن الميت واذا ثبت أن القسمة لم تصح همنا فما هلك من المال يهلك على الشركة وما يبقى يبقي على الشركة ولو كانت الورثة صغارا فقال الوصى أنفقت عليهم كذا درها فان كان ذلك نفقة مثلهم في تلك المدة أو زيادة شيء قليل فهو مصدق فيه وعليه اليمين ان الهموه لانه أمين فالقول قوله في المحتمل مع اليمين

ثم هو مسلط على الانفاق عليهم بالمعروف وبالقليل من الزيادة لا مخرج انفاقه من أن يكون بالمعروف لان التحرز عن ذلك القدر غير ممكن والمسلط على الشي اذا أخبر فما سلط عليه عالا يكذبه الظاهر فيـ ه بجب قبول قوله كالمودع مدعى رد الوديمة وان الهموه فعليه الممين لدفع التهمة وآذا كان فى الورثة صغير وكبير فقاسم الوصى الكبير وأعطاه حصته وأمسك حصةالصنير فهو جائز لانه قائم مقام الصنير في التصرف في ماله والمقاسمة مع الكبير من التصرُف في ماله لانه تميز به ملكه عن ملك غيره فيكونفعله كفعل الصغير بعد بلوغه واذا كانت الورثة صغارا فقال الوصى أنفقت على هذا كذا وعلى هـذا كذا وكانت نفقة أحدهما أكثر فهو مصدق فما يعرف من ذلك لان النفقة للحاجة ورعا تكون حاجة أحدهما أكثر لان كان أكبر سنا أو لان الناس تفاوتون في الاكل فباختياره مع التفاوت لا يزول احتمال الصدق في كلامه ولا يخرج الظاهر من أن يكون شاهدا له فيقبل قوله في ذلك واذا قال الوصى لاوارثين وهما كبيران قد أعطيتكما ألف درهم وهو الميراث فقال أحدهما صدقت وقال الآخركذبت فان الذي صدقه ضامن لمائتين وخمسين درهما يؤديها الى شريكه بعدما كلف شريكه ما قبض الخسمائة ولاضمان على الوصى فىذلك لانه أمين أخبر باداء الامانة وقد أقر الذي صدقه نقبض خمسائة وأنكر الاخرأن يكون قبض وقول الوصي غير مقبول عليه في وصول الخسمائة اليه وان كان مقبولا في براءته عن الضمان وانما بتي من التركة الحسمائة التي أقر المصدق بقبضها فيلزمه أن يدفع نصفها الى شريكه بعد أن يحلف شريكه ما قبض شيئا لان المصدق يدعي الاختصاص مذه الخسمائة والوصى يشهدله مذلك ولا يثبت الاختصاص بقولهما ومازاد على هذه الخسمائة من التركة كالبادى واذا قسم الوصى التركة بينالورثة وهمصغار وعزل لكل انسان نصيبه أو كانوا صغارا وكبارا وذلك منه بغير محضر من الكبار لم يجز وما هلك بهلك منهم جميعًا لأن القسمة لتمييز الانصباء والواحد لا ينفرد بذلك ثم الوصى لا ينفرد بالتصرف في مال اليتامي مع نفسه الا لمنفعة ظاهرة تكون لهم وبالقسمة لا يحصل ذلك لكل واحد منهم فكانت قسمته باطلة وما هلك مهلك على الشركة وما بقي يبقى على الشركة واذا قضي الوصى دينا على الميت بشهود فلا ضمان عليه وان كان قضي ذلك بغير أمر القاضي لأنه قائم مقام الموصى في حوائجه وتفريغ الذمة نقضاء الدين من حوائجه وقد كان لصاحب الدين أن يأخذ دينه اذا ظفر بجنس حقه من التركة فللوصى أن

يعطيه ذلك أيضاوان لم يأمزه به القاضي وان لحق الميت دمن بعد ذلك فهو ضامن لحصةالغريم الآخر لآنه خص بعبض الغرماء نقضاء دينه وليس للوصىذلك فانحق الغرماء تعلق بالتركة وفي التخصيص ابطال حق بمضهم ولا ولاية للوصى على واحدمنهم في ابطال حقه فيكون دفعه جناية في حق الغريم الآخر وان كان أعطى الاول بأمر القاضي فلاضان عليه لان دفعه بأمر القاضى كدفع القاضي ولكن الغريم يتبع القابض والقاضي بهذا لا يصير ضامنا شيئا فالمأمور منجهته بالدفع كذلك ولكن الغريم يتبع القابض بحصته لآنه ظهر أن المقبوض كان مشغولا بحقيهما ثم ليس في الدفع بأمر القاضي ابطال حق الاخر عن المدفوع لأنه اذا كان ذلك معلومًا للقاضي فالقابض لا يتمكن من الجحود وأما اذا دفع بنير أمر القاضي فذلك منه ابطال لحق الآخر أو بنير نص كذلك لان القابض رعا مجحدالقبض فيكون القول قوله في ذلك فلا تتمكن الفرح الآخر من آتباعه قال ولو كان أوصى الى رجلين فدفعا الى رجل دينا وشهدا أنه له على الميت ثم لحق الميت دين بعد ذلك بشهادة غيرهما فهما ضامنان لجميع ما دفعا لان شهادتهما بالدين على الميت غيير مقبولة في هذه الحالة لتمكن التهمة فيها فقد صارا ضامنين لما دفعا الى الطالب من غير حجة وانما قصدا بشهادتهما اسقاط الضمان عن أنفسهما فاذا بطلت شهادتهما مذلك بقي دفعهما المال المدعى جنالة في حق من أثبت دمه بشهادة غيرهمافكانا ضامنين لجميع مادفعاولولم يكونا دفعاحتي شهدا عند القاضي فقضي القاضي بالدين الاول فهما في ذلك كغيرهما من الاجانب وانما دفعا بعد ثبوت الدنن بشهادتهما وأمرهما بالدفع تم قامت بينة على دين بعد ذلك لم يكن عليهما ضمان لانه لا تهمة في شهادتهما بالدين الاول فهما في ذلك كغيرهما من الاجانب وأنما دفعا بعد ثبوت الدىن بأمر القاضي فلاضمان عليهما ولكن الغريم يتبع المقضى حتى يأخذ منه حصته لآنه تبين أن المقبوض كان مشغولا محقهما قال ولو شهد وارثان بدين على الميت جازت شهادتهما وهي كشهادة غييرهما لانه لا منفعة لهما فى هذه الشهادة بل عليهما فيها ضرر والوصى مصدق في كفن الميت فما يكفن له مثله لانه مساط على ذلك أمين منصوب له ولو اشترى الوصى الـكفن من مالهونقد له التمن كان له أن يرجع في مال الميت لانه كفن ومعنى هذا أن الكفن لا عكن تأخيره وقد لا يكون مال الميت حاضرا يتيسر الاداء منه في الحال فيحتاج الوصى الي أن يؤدي ذلك من مال نفسه اليرجع بهمن مال الميت وكذلك الوارث قد يحتاج الى ذلك فلا يكون متبرعا فيما أداه من مال

نفسه وكذلك لو قضى الوصى أو الوارث من ماله دينا كان على الميت بشهود فلهأن برجم مه في مال المبيت لانه هو المأخوذ وهو الذي يخاصم في دين المبيت معناه قد ثبت عليه الدين في حال لا تتيسر عليه أداؤه من مال الميت فيحتاج الى الاداء من مال نفسه ليرجع مه في مال الميت ولا فرق في حق الميت بين ادائه من مالهو بين ادائه من مال نفسه ليرجع به في ماله وكذلك الوصى يشترى لليتم الطعام والكسوة من ماله بشهادة الشهود أو يؤدي من مال نفســه خراجهم بشهود فله أن يرجم بذلك في مال الميت لان شراء ما محتاج اليه الصي لا تقبل التَّاخير وفي الخراج بعد ما طو لب بالاداء لا تمكن من التَّاخير فيؤدى من مال نفسه لعدم تيسر الاداء من مال الميت في ذلك الوقت فلا يصدق على اداء الخراج ولا شراء شيء من ماله الا بشهادة شهود على ذلك لا له مدعى لنفسه دينا في مال الميت وهو لم مجمل أمينا في ذلك وان كانلاميت عندهمال فقال أديت منه وانفقت منه عليه فهو مصدق على ذلك بالمعروف لآنه أمين فيما في مدهمن المال فهو ينفي الضمان عن نفسه عا بخــبر به مماهو محتمل فيقبل قوله فى ذلك وهو نظير المودع اذا أمره المودع نقضاء دنه من الوديعة فزعم الدقد قضى صاحب الدين دينه كان القول قوله مع اليمين في براءة نفسه عن الضمان بخلاف ما اذا أمره نقضاء دله من مال نفسه فقال قد قضيت لا نقبل قوله في اثبات حق الرجوع له عليه الابينة واذا قبض الوصى دينا كان للميت على انسان كتب له البراءة عاقبض ولم يكتب البراءة من كل قليل أوكثير لانه لا مدرئي لعل للميت مالاسوى ذلك فيكون عايكتب عليه البراءة من كل قليل وكثير مبطلا لحق الميت ولانه أمين فما نقبضه فانما يكتب لهالبراءة عما هو أمين فيه وهو ما وصلت اليه بده ولو أقر الوصى أن هــذا جميم ماله عليــه لم يصدق على الورثة لأنه مجازف في هـ دا الاقرار لا طريق له الى معرفة كون المقبوض جميع ماله للميت عليه مخلاف ما اذا أقر الموصى بذلك لا نه عالم عا أقر به ولا نه مسقط لما وراء ذلك من جهته وهو علك الاسقاط فاما الوصى فلا علك اسقاط شيُّ من حق الورثة وأنما علك الاستيفاء ثم هذا من الوصى اقرار على الغير ومن الموصى اقرار على نفسه وكذلك الراء الوصى الغريملا بجوز الاأن نقول برئت الآن من المال الذي كان عليهك فحينئذ هو اقرار بالقبض لأنه ببراءته نفعل من المطلوب متصل بالطالب وذلك أنفاء المال وفى قوله رئت كذلك الجواب عند أبي يوسف وعند محمد هو لفظ الراء كما بيناه في الكفالة واذا أخــــذ الصي مال الورثة

الى رجل لم يجز عليهم وان كانوا صفارا وكذلك انحط شيأ عن الفرم لان هذا اسقاط في الدين الواجب لا بعقد هو تابت في الاستيفاء فيكمون في الاسقاط كاجني آخر والتأخير اسقاط المطالبة الى مدة فهو بمنزلة الابراء فاذا احتال به على انسان أملاً من الغريم فهو جائز لانه ليس فيه اسقاط حقهم بل فيه تصرف على وجه النظر لهم لان الدين في ذمة المليء يكون أقوى منه فى ذمة المفلس فهو بمنزلة ما لو اشترى لهم عينا وان كان الذى احتال عليه مفلسا والغريم ملياً فالحوالة باطلة والمال على الاول على حاله لانه لامنفعة لهم فى هذا التصرف بل فيهضرر عليهم وهو مأمور بقربان مالهم على الاصاح والاحسن وكذلكاذا صالح على حق اليتبم فان كان الصلح خيراً له يوم صالح فهو جائز وان كان شراً له لم يجز معناه اذا كان الدين لليتم ولا حجة لهعلى ذلك فصالح الوصى علىمال يستوفيه لليتيم خير لهمن يمين المدعى عليه وانكان لليتيم بينة فالصلح شرله لما فيه من اسقاط بعض حقه مع عَكنه من اثباته فان مبنى الصلح على الحط والتجوز بدون الحق وكذلكان ابتاع لنفسهمن متاعهم شيأ فان كان ذلك خيرا لهمفان ابتاع باكثر من ثمن مثله جاز وانكان ثمن المثلأو دون ذلك لم يجن في تول أبي حنيفة وأبي بوسف الآخر وفي قوله الاول وهو قول محمدوزفر رحمه الله لابجوز بحال وكذلك الخلاف فها اذا باع مال نفسه من مال اليتيم فان كان بمثل قيمته أو أكثر لم يجز وان كان أقل من قيمته فهو على الخلاف فأما الاب اذافعل هذا مع نفسه يجوز في قول علما ثنا الثلاثة رحمهم الله عثل قيمته ُّو بغبن يسير وفي قول زفر لايجوز لان الواحد لايتولى طرفي العقد من الجانبين في البيـم والشراء كالوكيل وهذا لانه يؤدى الى تضاد الاحكام لانه يكون مستزيدا مستنقصا مسلما متسلما طالبا مطالبا ثم في حق نفسه هو متهم وليس اللاب والوصى أن يتصرف في مال اليتهم على وجه يؤدىالىالتهمة (ألاترى) انه لا يعامل الاجنبي بغبن فاحش لاجل التهمة فكذلك لايمامل نفسه فيذلك * وجه الاستحسان أنالاب غيرمتهم في حق ولدهلان له من الشفقة عليه ما يؤثره على نفسه ويكون تصرفه مع نفسه و تصرفه مع أجنبي آخر سواء في انتفاءالهمة تم في هذا التصرف يكون نائبًا محضًا في جانب الصفير ولهذا لو بلغ الصفير كانت المهدة عليه لان الاب يمكنه التزام سبب الزام المهدة اياه بأن يأذن له في التجارة فاذا صار نائبا في جانبه لايؤدى إلى تضاد الاحكام بخــلاف الوكيــل وأما وجه قول محمــد فى الوصيين أغا تركـنا القياس في الاب لمعنى وفور شفقته وذلك لا يوجــد في حق الوصى فيؤخــذ فيه بالقياس

(ألا ترى) أنه لا علك التصرف مع نفسه عثل قيمته لهذا ولو كان هو مالكا للتصرف مع نفسه لملك مثل قيمته كما يملك ذلك مع الاجنبي وأبو حنيفة وأبو يوسف استحسنا اذا كان للصى فى تصرفه منفعة ظاهرة لانه قد ظهر منه ما يدل على وفور الشفقة وإيثاره الصي على نفسه فما هو المقصود بالتصرف لانه لامقصود فيهسوى المالية فباعتبار هذا المني يلتحق عن هو وافر الشفقة وهذا لانه يمكن أن يجمل نائبا في جانب الصبي لانه يملك أن يلزمه المهدة بالاذن له في التجارة كالاب كلاف مااذا كان تصرفه بشل القيمة لأنه لم يظهر منه ماينفي التهمة عنه ولا ما يكون جائزًا لنقصان تفويت المقصـود بالمين على الصي واذا نفذ الوصي أمور الميت وسلمالباقيالى الوارث وأرادأن يكتبعلى الوارث كـتاب براءةللوصى من كل قليل أو كشير فللوارث أن يمتنع من ذلك لانه لايدرى آنما سلم اليه جميـم حقه فلمله أخفى بمض ذلك أو أتلفه فإن الخيانة من الاوصياء ظاهرة واداء الامانة منهم نادر فلا بجب على الوارثأن يكتب له البراءةالا مما أخذ منه بمينه فهذاهو المدل بينهما لان على طريقة القياس من استوفىحق نفسه لايلزمه أن يكتب البراءة لغيرهوا كمن لاجل النظر للوصى يأمرهأن يكتب له البراءة وأما يكتب على وجه لايتصور هو مه وذلك في أن يكتب البراءة مما أخذ منه بمينه قال واذا أعطى الوصى أحد الورثة وهوكبير نصيبه مما وصل اليهمن الميراث وهو ألف درهم ثم جحد وقال لم يكن عندى غير هذا فهو ضامن لألف أخرى حصة الصغير لانه قد نقدم منه الاقرار بوصول الالفين اليه لأن من ضرورة دفعه ألفا الى أحدهما اقراره ان المدفوع نصيبه اقراربان عنسده مثل ذلك للصغير فالثابت بضرورة النص كالثابت بالنص فكان في الجحو دبعد ذلك مناقضا فلا يقبل قوله ويضمن للصغير ألفا أخرى واذا كان في الورثة صــفير كانالوصي أن يبيع المقار وسائر الميراث وكذلك لو كان على الميت دين أو أوصى نوصية وهذا قول أبى حنيفة وقال أبو بوسف ومحمد ليس له أن يبيع حصة الكبار منالعقار وانما يبيع حصة الصفار خاصة وكذلك لا يبيع الا بقدر الدين من العقار وهو قول ابن أبي ليلي والقياس هذا لان ولايته على نصيب الصغير دون نصيب الكبيراعتبارالحالةالاختلاط كالة الانفراد وكذلك ولايته باعتبار الدين فيتقدر بقدر الدين وفيما زاد على ذلك يجمل كأنه لادىن على الميت ولا صغير فى ولايته فلا يكون لهأن ببيع المقار وأبو حنيفة استحسن فقال لما ثبتت له الولاية في بيع البعض تُبتت في الحل لان الولاية بسبب الوصاية لاتحتمل التجزي

وهــذا لان في بيع البعض اضرارا بالصــفير والــكبير جميما لانه شبت به نصيب الـكبير والاشقاص لايشترى بما يشـترى به الجل فكان في بيع الكل توفر المنفعة عليهم وللوصى ولاية في نصيب الكبير فيما يرجع الى توفير المنفعة عليه (ألا ترى) أنه عملك الحفظ وبيم المنقولات حال غيبته لمافيه من المنفعة له * قال واذا أوصى بالثلث في أشياء يشترى به ويتصدق بها والورثة كلهم كبار فللوصيأن يبيع العقار كله فى قول أبى حنيفة لما فيه من توفير المنفعة على الورثة وعندهما ليس له أن يبيع من العقار غير الثلث لان ثبوت الولايةله بسبب الوصية فيقتصر على معدن الوصية وهوالثلث فان كانت الورثة كبارا كلهم وليس عليه دين ولم يوص بشيُّ فان كانت الـكمبار غيبا أو بمضهم كان للوصى أن يبيع الحيوان والعروض لانه يملك حفظ التركة الى أن يحضروا فيقتسموا وبيع الحيوان والمروض من الحفظ لانه يخشىعليها التلف وحفظ الثمن أيسر وليس له ولاية بيعالعقار لانها مختصة بنفسها فبيعها ليسمن الحفظ وان كانوا حضوراً لم يكن له أن يبيع شــياً من ذلك ولـكن يســلم الـكل اليهم لينظروا فيــه لانفسهم بالبيع أو القسمة بينهم لانهم يمكنون من النظر لانفسهم اذا كانوا حضورا فلا حاجة الى نظر الوصى لهم وان كانو اغيبا فأجر الوصى عبدا أودامة فهو جائز لان هذا من باب النظر والحفظ فان المنفعة أقرب الى الهلاك من المين لانها لاتبقي وقتين ففي استبدال ذلك بما يبقى لهم وهي الاجرة توفر المنفعة عليهم وما اشترى الوصي للرقيق من الـكسوة فلا ضمانعلي الوصي فيه لانه أمين حافظ لهم محق فهلاكه في يده كهلاكه في أيديهم واذا قسم الوصى المال بينهم وهم كبار فأعطى نصيب الحضور منهم وأمسك نصيب الغائب فهو جائز لانه في المروض يملك البيع فى نصيب الغائب فيملك القسمة أيضا وهذا لان فى قسمته معنى الحفظ فى حق الفائب لانه يتميز بالقسمة ملكم من ملك غيره واذا قسم الوصيان مال الورثة وأخذ كل واحد منهما طائفة فقال أحدهما الذي عندي لفلان خاصة والذي عندك لفلان فقسمتهماباطلة لان الوصيين في التصرف كوصى واحــد والوصي الواحد لو قاسم نفسه لم تجز القسمة فكذلك الوصيان وهذا عند أبى حنيفة ومحمد ظاهر لان كل واحد منهما لايستبد بالتصرف عندهما وأما عند أبي يوسف فيستبدكل واحد منهما بالتصرف مع الاجنبي فاذا اجتمعا في تصرف كانا في ذلك كشخص واحــد وقد اجتمعا في هــذه القسمة فهما فيه كوصي واحــد ولو غاب أحد الوصيين فقاسم الآخر الورثة وأعطى الكبار حصتهم وأمسك حصة الصغير فان

ذلك لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد حتى اذا ضاعت حصة الصغير كان له أن يرجع فيما قبض الكيار محصته وفي قول أبي يوسف تجوز هذه القسمة وهذا بناء على ماسبق من يع أحد الوصيين وشرائه لليتيم بدون رضا صاحبه واذا كان للميت وديمة عند رجل فامره الوصى أن يقرضها أو يهيها أو يسلفها فأمره باطل لانه لايملك مباشرة هذه التصرفات بنفسه فلا يمتبر أمره به ويكون الضمان على الذي فعل ذلك لانه هو المستهلك للهل بدفعه الى الفيرعلى وجه الممليك منه وان أمره أن يدفعها الى رجل فدفعها اليه جاز وبرئ منها لان الوصى بهذا يصير موكلا للقابض بالقبض وهو يملك القبض بنفسه فيملك أن يوكل غيره * يوضحه أنه لو قبض بنفسه ودفعه الى هذا الرجل وديعة كان ذلك صحيحا منه فيكذلك اذا أمر من في يده بان يدفعه اليه ولو أمره الوصى بان يعمل بالمال مضاربة أو يشترى به متاعا كان ذلك جائزا لان هذا تصرف يملك الوصى مباشرته بنفسه فيمتبر أمره فيه ويكون بمنزلة شراء الصبي بعد بلوغه والله أعلم

۔ ﴿ باب اقرار الوارث ﴿ -

(قال رحمه الله) واذا أقر الوارث أن أباه أوصي بالثلث لفلان وشهدت الشهودان أباه أوصى بالثلث لآخر فانه يؤخذ بشهادة الشهود ولاشئ للذى أقر له الوارث لان الشهادة حجة في حق المقر خاصة فوصية المشهود له ثابتة في حق المقر له ووصية المشهود له ثابتة في حق المشهود له وعل الوصية الثلث واذا صار الثلث مستحقا للمشهود له نقضاء القاضي لم يبق للمقر له شئ لان الوارث انما أقر له بالثلث وصية والاستحقاق بالوصية لا يكون الا في محلها قال ولوأ قر الوارث ان أباه أوصى بالثلث لفلان ثم قال بمد ذلك بل أوصي به لفلان أو قال أوصي به لفلان لا بل لفلان فهو الاول في الوجهين جميعا ولا شئ الآخر لان الاول استحق الثلث باقرار الوارث له على وجه لا يملك الوارث ابطال استحقاقه بالرجوع عنه وقوله لا بل لاستدراك الناط بالرجوع عنه لا الأول واقامة الثاني مقامه ولم يصح رجوعه وما بني الثلث مستحق اللول لا يملك المقر ايجابه لنيره فاقراره للثاني صادف على عستحق لفيره فكان الاول أحق به * قال ولو أقر اقرارا متصلا فقال أوصى به للالذن وأوصي به لفلان جملت الثاث بينهما نصفين لا به أشرك الثاني مع الاول في الثاث

والمطف للاشراك وهو صيحمنه لان الكلام المتصل بعضه ببعض اذا كانفى آخرهمايفير موجب أوله يتوقف أوله على آخره ويصير هذا عنزلة مالو أقر لهما معا بخلاف مااذا لم يكن كلامه متصلاً لأن البيان الممير له عنزلة الاستثناء يصح موصولًا لامفصولًا وقد بيناه في الاقرار * قال واذا أقر أنه أوصى به لفلان ودفعه اليه ثم قال لا بل لفلان فهو ضامن! حتى يدفع مثله الى الثاني ولا يصدق على الاول لانه بالكلام الثاني أقرأن الثلث كان مستحقا للثاني دون الاول وقد دفعه الي الاول باختياره فصار مستهلكا للمدفوع ويجمل ذلك كالقائم فيحقه فيلزمه دفع مثله الى الثانى ولا يقب ل قوله فى الرجوع عن الاستحقاق الذي أقر به للاول واو كاندفمه الى الاول بقضاء القاضي لم يضمن للثاني شيأ لانه ما استهلك شيئا من المال فان الدفع كان بقضاء القاضي ومحل الوصية تمين فيها قضى به القاضى الاول فيكون هو شاهدا للثاني على الاول والشاهد اذا ردت شهادته لم يغرم شيئا بخـ لاف الاول فهناك هو الذي دفع بنفسه فكان مستهلكا وتميينه في حق الثاني غير صحيح فيجمل في حق الثاني كان محل الوصية في بده على حاله ولو أقرلوجل بوصية ألف بعينها وهو الثلث ثم أقر لا خر بعد ذلك بالثلث ثم رفع الى القاضي فانه ينقدالالف للاوللانه أقر له والمال فارغ عن حق الغير وبفضاء القاضي يتمين المدفوع الى الاول محلا للوصية ولا يكون للثاني على الوارث شئ لانه لم يبق شئ من محــل الوصية في يده ويتبين أن الوارث في الكلام الثاني كان شاهدا للثاني على الاول لا مقرا له على نفسه وشهادة الورثة على الوصية جائزة كما تجوز شهادة غير الوارث لانه لا منفعة له في هذه الشهادة بل عليه فيها ضرر * قال واذا شهد وارثان أن الميت أوصى لفلان بالثلث فدفعا ذلك اليه ثم شهدا أنما كان أوصى بهلآخر وقالا أخطأنا فأنهما لا يصدقان على الاول لانهمارجما عن شهادتهما بعد عام الاستحقاق الاول فلا يعمل رجوعهما في حقه وهما ضامنان للثلث يدفعانه الى الاخر لان اقرارهما على أنفسهما صحيح وقد أقرا أنهما استهلكا محل حقالثاني بالدفع الى الاول فكانا ضامنين له ولو لم يكونا دفعا شيئا أجزت شهادتهما للآخر وأبطلت وصية الاول لانهما يشهدان للاول على الآخر فان محل الوصية ما ثبت مستحقا للاولوقد شهدا ان استحقاق ذلك المحل للثاني دون الاول فوجب قبول شهادتهما لانتفاءالتهمة عنهما خلاف الاول فقد صارا ضامنين هناك لانها متهمان في حق الاول من حيث أنهما قصدا بشهادتهما للثاني اسقاط الضمان عن أنفسهما * قال واذا كانت الورثة الائة والمال الائة آلاف

فَأَخْــٰذَ كُلُّ انسانَ أَلْهَا ثُمَّ أُتَّر أَحــدهم أَن أَباه أُوصَى بِالثَّاثُ لَفَلانَ وجِحد الآخران ذلك فانه يمطيه ثاث ما في بده استحسانا وفي القياس يمطيه في الفصل الثاني نصف ما في يده وفي الفصل الاول ثلاثة أخماس ما في يده وجه القياس أن المقر في حق نفسه كان ما أُتر به حق ولا يصدق في حق غيره فاذا كانا اثنين فالمقر يزعم أن حقه في التركة وحق المقر له سواء لانه يقول له الثلث وصمية والثلثان بيني وبين آخر نصفان واذا كان يزعم أن حقهما سواء يقسم ما في يده بينهما نصفين كما لو أقرا بأخ آخر وهذا لانهما يزعمان أن حق الجاحد في ثلث المال وقد أخذ نصف المال فما أخذه زيادة على حقه كالتاوي فلا يكمون ضرر ذلك على أحدهما دون الآخر وكذلك في الفصل الاول المقر يزعم أن للمقر له الثلث والثلثان بيننا أثلاثا وحقه في ثلاثة من تسعة وحتى في سهمين فيجمل مافي يده بينهما أخماسا باعتبار زعمه وجه الاستحسان أن الجاحد مع ما أخذ يجمل كالممدوم وكأن جميع التركة ما في يد المقر وهو الوارث فانما يلزمه أن يدفع الثاث الى المقر له بطريق الوصية * يوضحه أنا لو أخذنا بالقياس فأمرناه أن يدفع اليه نصف ما في يده ثم أقر الابن الآخر بالوصية بالثلث الآخر فانه يدفع اليه نصف مافي يده أيضا فيؤدي الى تنفيذ الوصية في نصف المال والوصية لاتنفذ في أكثر من ثلث المال فلهذا أخذنا بالقياس ولو كان المال ألفا عينا وألفا دينا على أحدهما فأقر الذي ليس عليه دمن أن أباهما أوصى لهذا بالثلث أخذ منهذه الالف ثاثها وكان للمقر ثلثاها لان في زعم المقر أن حق المقر له في ثلث كل ألف وكان منعه الابن المديون حقه في الدين لا يلزمه أن يدفع اليه من العين زيادة على حقه فلهذا يعطيه ثلث العين الذي في مده وفي القياس يمطيه نصف ذلك لاقراره أن حقهما في التركةسواء ولو كان المال كله عينافأخذ كل واحد منهما ألفا ثمأقر كل واحدمنهما على حياله الرجل غيرالذي أقر له صاحبه أزالميت أوصى له بالثلث فان كل واحد منهما يأخذ ثلث ما في بدالذي أقر به وهذا يدلكعلي أن ترك القياس أحسن من القياسوأن القياس في هذا فاحش قبيح يمني أن القول بهيؤدى الي تنفيذ الوصية في نصف المال (ألا ترى)أن الميت لو ت**رك ا**مرأة وابنا فأخدْت المرأة النمن ثم أقرت أن الميت أوصى لهـــذا بالثلث فان المقر له يأخذ ثلث ما في يدها ولو أخذنابالقياس لكان يأخذ أربعــة أخماس ما في يدها لانها تزعم أن حق الموصي له في أربعة من اثني عشر وحقها في واحد وهو نمن ما بقي فبهذا ونحوه تبين أن الأخذ بالقياس همنا قبيح * قال ولو ترك اثنين

وعشر تن درهما فاقتسماها نصفين ثم غاب أحدهما فأقام رجل البينة على الحاضر بوصية بالثلث أخذ منه نصف مافي بده لا نهأثبت باليينة أن حقهما في التركة على السواء فأخذنا بالقياس ههنا بخلاف مسئلة الاقرارلان همنا وصية المشهودله ثبتت فيحق الحاضر والغائب حتى اذا رجع الغائب كان لهما أن برجما عليه بما أخذاه زيادة على حقه فلا يجمل هو مع ملافي يده كالممدوم بخلاف مسئلة الاقرار * يوضحه أن همنا لو أقام آخر البينة على الوصية بالثلث أيضا على الغائب ثم اجتمعا لم يكن لهما الا الثلث بينهما نصفين فلا يؤدي هذا الى تنفيد الوصية في أكثر من الثلث بخلافالا قرارعلي ما بينا*واذا أقرالوارث وصية لرجل تخرج من الثلث أو بمتق ثمأقر بدين بعد ذلك لم يصدق على ابطال الوصية والعتق وكان الدين عليه في نصيبه لان محل الدين الفرق فيمااذا أقر أحد الابنين بدين على الميت فانه يؤمر بقضاء جميع الدين من نصيبه بخلاف الوصية وقد أوضحنا هوذا في كتاب الاقرار فان أقر الوارث بدين ثم أقر بدين ببدأ بالاول لان صحة اقراره على الميت بالدين باعتبار ما في بده من التركة وقد صار ذلك مستحقاً للاول وهوفارغ حين الاقرار لهوانما أقر للثاني والمحل مشغول محق غيره فلايصح اقراره مالم نفرغ الحل من حق الاول كالراهن اذا أقر بالمرهون لانسان فان أقر لهما في كلام متصل استويا لان في آخر كلامه ماينير موجب أوله واذا قال الوارث لفلان كذا من الدين ولفلان كذا من الوديمة والوديمة بعينها وهوجميحما ترك الميت فانهما بتحاصان فيها لانه حينأقر بالوديمة فقد أقر هناك بدين شاغل لما في بده من التركة فيكون هذا عمني اقراره بوديمة مستهلكة فكأنهاستهلكها نتقدح الاقرار بالدىنعليها والاقرآربوديعة مستهلكة اقراربالدين وكانه أقر بدينين في كلام موصول وان بدأ بالوديمة ثم بالدين بدئ بالوديمة لانه أقربها ولا دين هناك فصارت عينهامستحقةللمقر له ثم الاقرار بالدين آنما يصح في تركة الميت لا فيما تبين أنه ليس من تركته واذا أقر بوديمة بمينها ثم بوديمة أخرى بكلام متصل بدئ بالاول لان الاول استحق ذلك العدين بنفسه بنفس الاقرار والاقرار الثاني لا يصح في المحل الذي استحقه الاول وهذا مخلاف الدينين لان موجب ثبوت الدينين الشركة بينهما في التركة فكان في آخر كلامهما يغيرموجب أوله وههنا ليس موجب ثبوت الوديعة بأعيانهما الشركة بين المقر لهما فىشى ً بل كلواحد منهمايستحق ما أقر له به بعينه فليس فى آخر كلامه ما يغير موجبأوله

فلهذا كانالتصل والمنقطع في هذا سواء حتى أنه أذا أقر بوديمتين بغير أعيانهما فهو والاقرار بدنين سواء * قال واذا أقرأحد الورثة بدين وأنكر ذلك بقيتهم لزمه في نصيبه جميم الدين عندنا كالاف الوصية وفي الحقيقة لا فرق فانا نجمل في موضعين الجاحد مع ما في بده كالمعدوم وكان الوارثهو المقر والتركة ما في بده ولو كان كـذلكُ لـكان يؤمر بقضاء جميـم الدين مما في يده اذا كان بني بذلك ولا يؤمر بأن يدفع اليه بالوَّصية الا الثلث وهذا لان الموصى له شريك الوارث والدين مقدم على الميراث من حيث أنه لاميراث له الابعد قضاء جميم الدين ولو كان الوارث واحدا فقال هذه الوديمة لفلان لا بل لفلان أو قال هي لفلان تم قال بعلم ماسكت ولفلان معه فانها للاول دون الثاني لان الاول استحقها على وجه لا عملك الوارثالرجوع عنه ولا الاشراك لنيره فيه ولو قال هي وديمة لفلان ودفعها اليهتم أقر أنها كانت لهذا الآخر وأنه قد أخطأ فهو ضامن للثاني مثلها لانه قد استهاكها بالدفع الىالإول نزعمه واذا لم بدفع فهو غير مســـتهلك شيئا وأنما هو شاهد للثاني على الاول وعلى الميت وقد رذت شهادته فلا يَكُون ضامنا شيئا * قال ولو قالأوصى الىهذا بالثاث ولهذا على أبي دين ألف درهم فى كلام متصل والدين يستغرق جميع المال أجزت الدبن وأبطلتالوصية لان الدين مقدم على الوصية وفي آخر كلامه مايغير موجب أوله لان موجب أول كلامه استحقاق المقرلة ثاث التركة في الوصية مطلقا وموجب آخر كلامهأن يكون استحقاق الوصية مؤخرا عن الدين والبيان معتبر صحيح اذا كان موصولا (ألا ترى) أنه لوقال أوصى الى فلان بالثلث وأعتق هذا العبد وهو الثلث صدقته فىالعتق وأبطلت الوصية لانهابيان معتبر فالعتقاللنفذ مقدم في الثاث على سائر الوصايا وان فصل من الاقرارين أجزت الثلث الاول لان البيان عنزلة الاستثناء لا يصح مفصولا فيبقى محل الوصية مستحقا الاول وقد فسد رق العبد باقراره فعليه ان يسمى في جميم قيمته لان سقوط السماية عنه باعتبار الوصية ولم يبق شيء من محل الوصية فعليه السعامة في قيمته ولو أقر الوارثان أباه أوصى لفلان باكثر من الثلث وانه قد أجازه بمد موت أبيه ثم ماتالوارث قبل أن نقضيه الموصى لهوعليه دىن فان الوصية يبدأ بها من مال أبيه قبل دين الوارث لان ما أقر به الوارثمن الوصية والاجازة كالمماينة فأنه غير متهم في ذلك حين أقر في صحته واسـتحقاق الموصى له عند اجازة الوارث يكون بطريق الوصية من جهة المورث فتم استحقاقه بنفس الاقرار به تم اقراره بالدين انما يشغل

تركته لاما كان مستحقا بعينه لغيره فان كان الوارث قداستهلك مال أبيه فهو دمن فهاترك الوارث عاص صاحبه صاحب دين الوارث لان اقراره بذلك بعد ما استهلكه اقرار بالدين على نفسه ومن أقر مدين ثم مدين ثم مات تحاص الغرماء في تركته وقال واذا شهد وارثان على الوصية جازت وشهادتهما على جميع الورثة لانه لا تهمة في شهادتهما فان كانا غير عدلين أو أقرا ولم يشهدا بالحصة فشهادتهما في نصيبهما لان اقرارهما ليس محجة على غيرهما وكذلك شهادتهما بدون صفة المدالة لا تكون حجة على غيرهما وأنما هي حجة عليهما ولايقال أذاشهدا في الابتداء وهما عدلان فهما متهمان في اخراج الكلام مخرج الشهادة لانهمالولم يذكرا لفظة الشهادة لزمهما في نصيبهما خاصة وهذا لان في الوصية لا يتأتى هذا الاشكال فانهمالو شهدا أو أقرالم يلزمهما الامقدار حصتهما وانما هذا الاشكال في الدين ومع هذا تقبل شهادتهما لأنه لم يلزمهما قبل الشهادة قضاء شيء من نصيبه لتمكن التهمة في اخر اجهما الكلام خرج الشهادة ولو شهدا وهما عدلان على الوصية وعلى بقية الورثة أنهم أجازوها بمد الموتجازت شهادتهما لأنهما لم يجران مهذه الشهادة الى أنفسهما شيئا ولو شهد شاهدأن أنه أوصي بالثلث لهذا الرجل وشهد وارثان أنه رجم عن الوصية بالثاث لهذا وجعله لهذا الآخر جازت شهادتهما لانهما يشهدان للثاني على الاول ولا بجران الى أنفسهما شـيئا ولو لم يشهدا على الرجوع ولـكن شهدا بالثاث للآخرتحاصا في الثاث لانه لا "بهمة في شهادتهما فانه لا فرق في حقهما بين أن يكون المستحق للثاث عليهما واحدا أو مثني ولو شهد شاهدان أنه أوصي لهــذا الاجنبي وشهد وارثان أنه أوصى بالثلث لهذا الوارث وأجازتالورثة فالثلث للاجنى لان استحقاق الاجنبي الثلث سببه أقوى من حيث أنه غير محتاج الى اجازةالورثة ولانه لما ثبت استحقاق الثلث للاجنبي ثبت أنه لا حق للوارث فيه فشهادتهما على اجازة الورثة ليست بشيء ومدون الاجازة لا مزاحمة للوارث مع الاجنبي في محل الوصية «قال ولو شهد وارثان أنه رجم عن وصيته للاجنبي وجعلهالهذا الوارث وأنهما معجميع الورثة قد سلموا له ذلك بعد الموت كان ذلك جائزا في قول أبي يوسف رحمه الله الاولوفي قوله الاخر لا تقبل شهادة الوارثين على ذلك وهو قول محمد رحمه الله وجه قوله الاول أن الورثة بالاجازة قد أخرجوا الثاث من حق أنفسهم فهذه شهادة بالاستحقاق للثاني على الاول فلا تمكن فيه التهمة كما لو شهدا بذلك للاجنبي وجهةولهالآخر أن الاجنبي استحقالثاث عليهما فهما يبطلان ذلك الاستحقاق

بشهادتهما على الرجوع فيتهمان فى ذلك وهذا لانهما يوجبان للثانى مع ذلك الاستحقاق حتى يكون تحويلا من الاول الى الثانى لان الاستحقاق للاول ثابت من غير اجازتهم والاستحقاق للثانى لا يثبت الا باجازتهم ولان الاستحقاق للثانى مع اجازتهم مختلف فيه فمن العلماء من يقول لا وصية للوارث وان اجازت الورثة ولو قضى القاضى بذلك معتمدا على ظاهر الخبر ينفذ قضاؤه فمن هذا الوجه يجران الى أنفسهما شيئا بخلاف ما اذا شهدا بها لاجنبي آخر

- ﴿ باب اقرار الوارث بالمتق ﴾ -

(قال رحمه الله) واذا ماترجل وترك وارثا واحدا وثلاثة أعبد قيمتهم سواء لا مال له غيرهم فقال ذلك الوارث أعتق أبي هذا في مرضه ثم قال بمد ذلك لا بل هذا ثم قال لا بل هذا فأنهم يمتقون جميما لانه حين أقر الاول عتق كله اذ ليس فى قيمته فضل على الثلث ثم بالكلام الثانى رجع عن الاقرار الاول وأقر للشانى ورجوعه باطل ولكنمه زعم أنه استهلك الاول باقراره فيجمل ذلك كالقائم في حقه فيمتق الثاني كله باقراره وكذلك الثالث وانما هذا عنزلة اقراره بالثلث لفلان وصية ودفعه اليه ثم أقر بهاللاجنبي لان المتق لا محتاج فيه الى التسليم فنفس الاقرار به بمنزلة التسليم في المال ولو قال في كلام متصل أعتق أبي هذا وهذا وهذا سمى كلواحد منهم في ثلثي قيمته لان في آخر كلامه ماينير موجب أوله فيتوقف أوله على آخر ويصير كانه أقر لهم في كلام واحد فقال اعتقهم الميت فيعتق ثلث كل واحد منهم ويسمى فى ثلثى قيمته * ولو قال أعتق أبى هـنا ثم سكت ثم قال وهذا ثم سكت ثم قال وهـذا عتق الاول كله ونصف الثاني وثلث الثالث لانه أقر بالثلث للاول في الـكلام الاول فيعتق كله ثم فىالـكلام الثانى أقرأن الثلث بينه وبين الاول نصفان فيكون اقراره للثاني بنصف الثلث صحيحا فيعتق نصفه وأبطاله استحقاق الاول في النصف غير صحيح بل يجمل هو في حق الثاني كالمستهلك لذلك النصف ثم أقر في الكلام للثالث أن الثاث بينهم اثلاث فيصح ايجابالثاث للثالث ولا يصح رجوعـه عن شيء عما أوجبـه للاولين بل بجعل هو كالمستهلك لمازادعلى مقدار حق الاولين في حق الثالثولو أقر أن أباه أعتق هذا في مرضه وهو الثلث وشهد الشهود أنه أعتق هــذا الآخر وهو الثلث فالذي أقام البينة حر ويسمى الذي أقر له الوارث في قيمته لان الوارث انما أقر له بطريق الوصية وقد صار محل الوصية

كله للذى أقام البينة ولو أقر الوارث أن أباه دبر هـذا العبد فى مرضه ثم سكت ثم قال وأعتق هذا الآخر فى مرضه فان المدبر يعتق كله من الثلث ويعتق من الثلث بعـد موته فى لان اقراره بالتدبير له واقراره بالعتق فى مرضه سواء فانه يعتق من الثلث بعـد موته فى الوجهين وقد بينافى كتاب المتق أن الاول يعتق كله وأنه يعتق من الثانى نصفه وكذلك لوشهد الشهود على اقرار الوارث فى حياة أبيه أو بعد موته أن أباه أعتق عبده هـذا وهو ينكر أخذ بذلك لان الثابت من اقراره بالبينة كالثابت بالمهايئة ولو عاينا اقراره بذلك كان مؤاخدا به سواء أقر بذلك قبل موت أبيه أو بعده وكذلك لو شهد أحد الشاهدين أنه أقر بذلك قبل موت أبيه فالشهادة جائزة لانه اقرار كله يعنى أن الاقرار قول والقول فيما يعاد ويكرر وحكم الاقرار قبل الموت وبعـد الموت واحد فى حقه فهو بمنزلة شاهدي الاقرار اذا اختلفا فى المكان أو الزمان وذلك لا يمنع قبول الشهادة فهذا قياسه

ـه 🎉 باب الوصية بالمتق على مال أو خدمة 💸 –

(قال رحمه الله) وإذا أوصى الرجل لعبده بأن يؤدى كذا وكذا وينتق فهو جائز على ما قال إن كان الذى شرط عليه أداؤه أكثر من قيمتها أو مثلها أو دونها بمقدار ثلث ماله فان كان النقصان عن القيمة أكثر من ثلث ماله حط عنه ثلث المالويسمى فيا بقي اعتبارا لما أوصى به عالى نقده في مرضه وهذا لان هذا في معنى الوصية بيعه من غيره ولو أوصى ببيعه من مملوم بثمن مسمى وجب تنفيذ وصيته فان حط شيئا من الثمن في قيمته بجعل ذلك من ثلث ماله وكذلك إذا أوصى بأن بباع من نفسه بل أولى لان في هذه الوصية منفعة الموصى أيضا من حيث الولاء وإعا جعلنا هذا في معنى البيع لانه شرط عليه اداء ما يقوم مقام مالية رقبة في توفر المنفعة على الورثة ودفع الضرر عنهم فان حقهم في المالية وذلك يسلم لهم بهذا الطريق فان أعتق مع هذا عبدا على غير جعل بدئ بالمتق من غير جعل ثم أعتقنا هذا الآخر عا بقي من الثلث على ما يبنا لان ما نفذ من المتق في حال حياته مقدم على ما أوصى به بعد موته عتقا كان أو غيره فان ما بعده صار محيث لا محتمل الفسخ ولا يحتاج فيه الى التنفيذ وماأوصى به ليس بهذه غيره فاهذا قدمنا العتق المنفذ في ثلثه واذا أوصى أن يخدم عبده بعدمو ته ورثه سنة ثم يعتق لم يجز في في خاله المنفة فلهذا قدمنا العتق المنفذ في ثلثه واذا أوصى أن يخدم عبده بعدمو ته ورثه سنة ثم يعتق لم يجز فله فلهذا قدمنا العتق المنفذ في ثلثه واذا أوصى أن يخدم عبده بعدمو ته ورثه سنة ثم يعتق لم يجز

الا أن بجنزه الورثة لان الوصية مخدمة العبد لبعض ورثته عنزلةالوصية بالرقبة وذلك باطل الا أن يجيزه الورثة ثم الوصية بالمتق للعبد صرتبة على الوصية بالخدمة متأخرة عنهافاذا بطلت الاولى لمدم اجازة الورثة تبطل الثانية لفوات شرطها فاذا صحت الاولى باجازة الورثة بمدالموت وهم كبار بجب تنفيذ الاخرى جزما على خدمة العبد سنة كماأوصى به ولو أوصى بأن مخدم جميع الورثة سنة ثم هو حر فهذا جائز لانه ليس في هذه الوصية ايثار بعض الورثةولكنه الفاء ما كان من استخدام الورثة اياه سنة بعد موته ثم أوصى بعتقه بعد ذلك فيجب تنفيذ لا يطريق الوصية والارث لا بردُ لكر اهة الورثة فان قيل الخدمة لا تورث قلنا نعم مقصودا ولكنها تورث تبما لملك الرقبة ولما لم يجب تنفيذ الوصية بالعتق في الحال صارت الرقبـة مم الخدمة مملوكة لهم ارثا على أزيماد الىالميت حكما عند الاعتاق وهو بعد مضى السنة لتسلم الولاء له ثم مقصود من كره منهم ابطال الوصية بالمتق والوارث لاعملك ذلك في محل الوصية وهو الثلث فان أوصى أن يخدم فلانا سنة ثم هو حر وفلان غير وارث فهو جائز من الثلث لانه جمع بين وصيتين تصح كل واحدة منهما منفردة فيصح ترتب احداها على الاخرى أيضًا فان أبي أن يقبِــل الخدمة لم يجبر على ذلك لان الخدمة ههنا تسلم للموصى له بالوصية وللموصى له حتى الرد فى الموصى به على مأنبينه فى الوصية بالرقبة بعد هذا واذا بطلت الوصية الاولي برده يطلتالثانيةحكما لانهأوجبهامرتبة علىالاوليوقد فات شرطها حينرد الوصية بالخدمة وكذلك لو قتل تم مات قبل سنة لان الوصية بالخدمة تبطل عوت الموصى لهفان الارثلا بجرى في مجرد المنفعة فوارث الموصىله لا مخلفه في ذلك وكذلك لوقال اذا خدم فلاناسنة أو أن خدم سنة فهو حَر فان الشرط يفوت عوت فلان قبــل مضى السنة فتبطل الوصية بالمتق لفوات الشرط فان كان فلان غائبًا فقدم بعد موته بسنة فالخدمة تكون له من يوم قدم لان الموصى ذكر سنة منكرة ولا حاجة الى تميين السنة التي تمقب موته لان الجهالة في الموصى به لا تمنع صحة الوصية ولو قال بخدم فلانا هذه السنة تم هو حر فلم يقدم حتى مضت السنة بطلت الوصية بالخدمة لفوات محلما فانه عين الوصية للمنافع التي تحدث في السنة التي عينها وذلك يفوت بمضيها وببطل العتق أيضا لفوات شرطه ولو قال مخذمفلاناسنة تمهو حر ولا ماللهغير دفانه بخدم فلانا بوماوالورثة بومين فاذا مضت للاتسنين عتق لان

الوصية تنفذ من الثلثوفي تسليم العبد الى الموصى له ليخدمه في جميع السنة قصر يد الو أرث عن جميع التركة لمكان الوصية وذلك لا مجوزوحق الورثة ضعف حق الموصى له فقلنا يخدم الموصى له يوما والورثة يومين حتى بمضى ثلاث سنين فيصير مستوفيا كمال حقه في الوصية بالخدمة ويتم به شرط الوصية بالعتق فيعتق ثلثه وعليــه السعاية في ثلثي قيمته للورثة ولو أوصى أن بخدمور ثته سنة تم هو حر فصالحوه من الخدمة على دراهم وعجلوا عتقه جاز لان الخدمة مستحقة لهم بالميراث فيجوز الاعتياض عنه بالمال وبجمل وصول البدل اليهم كوصول المبدل بأن مخدمهم سنة فيعتق منه ثلثه ثم هم أسقطوا حقهم عن الخدمة بعوض واو أسقطوه بغير عوضوعجلوا العتق جاز لان الميت صار راضيا بالتزام ولائه فكذلك اذا أسقطوه بعوض ولوأوصى أن يمتق عنه هذه الجاريةبعد موته بسنة فولدت ولدا وأغلت عليه قبل السنة أو بعدها فذلك للورثة وتمتق هي من الثاث وقد بينا فما سبق أن الوصية بالعتق لا تسري الى الولد ولا الى الكسب والنـلة والورثة عنزلة الملك لهما فيما هو فارغ عن الوصية لان سبب الملك لهم فيها قد تقرر والباقى لملك الميت كـذلك الا أنا نجملها كالباقية على ملك الميت حكما لضرورة الحاجة الى تنفيذ وصبتها وفما وراء ذلك هي مملوكة للورثة وان جنت جناية فذلك الى الوارث ان شاء دفعها بالجناية وأبطل العتق وان شاء فـــداها بالارش وأعتقها عن الميت لانه بمنزلة المالك لها في حكم الجناية فان اختار دفعها دفع به محل الوصية بالعتق وهو ملك الميت وان اختار الفداء فقد طهرت عن الجنابة وبقيت محلا للعتق عن الميت كما كانت والوارثمتبرع في الفداء لأنه غير مجبور على ذلك واذا أعتقها أحد الورثة عن نفسه قبل مضي السنة فهو حر عن الميت لان الوارث عنزلة المالك فلا مد من تنفيذ عتقه ثم عتقها مستحق عن الميت وما استحق في عين بجهة فعلى أي وجه أتى به يقع عن المستحق عليه وعليه حصة من بقي من الورثة من قيمة الخدمة لاحتباس ذلك عنده حتى نفذ العتق فيه من بعض الورثة وذلك متقوم فيماهو بينة وبين الورثة على مابينا واذا كان أعتقه بعد مضي السنة فلا شيء على أحد اذا كان يخرج قيمتها من الثلث لان هذا تنفيد للوصية وأحد الورثة بمنزلة جماعتهم في تنفيذجيم وصية الموصى فى العتق بعد موته وان دبرها وارث عن نفسه ثم مات فهي حرة عن الميت عنزلة ما لو علق عتقها بشرط آخر وقد نوجد الشرط وان لم يمت فتدبيره باطل لانه لا يملك اعتاقها عن نفسه فلاعلك تدبيرها عن نفسه أيضا وليس في التدبير تنفيذ وصية الميت

وكذلك لو قال الوصى لانسان بعد مضى السنة اعتقها عن الميت فأعتقها أو احتضر الوصى فأوصى الى آخر أن يمتقها عن الميت جاز ذلك تخــالاف المأمور بالمتــق في حالة الحياة اذا أمرغيره مهلان المأمور نائب محضوالآمر ما أنامه مناب نفسه في الوصية اليالغيروللوصي ولانة تحصيل المقصود ننفسه وفي أمره غيره نذلك وايصائه اليه بعد موته تحصيل مقصود الموصى فيصح ذلك من الوصى واذا أوصى بعتق ما فى بطن جاريته بعد موته بشهر فهو جائز لان ما في البطن كالمنفصل في حكم مقصود المعتق فيه فان أعتق الام بمض الورثة فهي حرة عنه ومافى بطنها حرعن الميت لان الجنين تابيع للام في المتق الذي أوجبه الممتق فيها ولو أعتق الجنين أحدهما عتق عن الميت فكذلك اذا أعتق الامأحدهم وقدصارت الام مشتركة بينهم بالميناث لانها فارغة عن الوصية فاذا أعتقها أحدهم يخير شركاؤه كما هو قول أبى حنيفة في عتق أحد الشركاء المملوك المشترك وان دىرها قبل أن تلد فتـــدبيره جائز لانه علك نصيبه منها ومن ضرورة نفوذ التــدبير منه في نصيبه منها نفُّوذه في نصيبه من الولد لان الجنــين لا ينفصل عنها في حكم التدبير كما لا ينفصل في حكم المتق فانه عنزلة جزء منها وتبطل وصية الميت في الجنين لفوات محله وهو أن يكون المملوك ناقيا على ملك الموصى حكما ليمتق عنه فيكمون ولاؤه له وينفذ التدبير من الذي دبر في بعض الجنين عن نفسه يتقرر ملكه ويستحق ولاءه ضرورة فيفوت به محل الوصية ولو أوصى أن يعتقءنه جارنته فلانةىمد موته يسنة وهي الثلث فباعها الورثة فبيعهم باطل لانها باقيـة على ملك الميت حكما مشــفولة بجاجتــه فبيمهم اياها في هذه الحالة كبيمهم اياها قبل موت الموصى أو كبيم الورثة التركة المستغرقة بالدين وذلك باطل فهذا أيضا كذلك بل أولى لان في البيم ابطال الوصية بالعتق أصلا فان ولدت من المشترى فالولد ولده والمشتريمغرور من جهة الورثة حيث لم يعلم بالوصية حين اشتراها وولد المغرور حر بالقيمة الاأنهمنا لا قيمةلها لأنها لو وجبتوجبت للورثةوللمشترى أن يرجع بها عليهم لاجل الغرور فلا فائدة في انجابهاوعليه العقر لهم لانه وطئها بشبهة وانجاب المقر مقيد فان المشـترى لا يرجع بما يغرم منالعقر على البائع بسبب الغرور ويردون عليه لبطلان البيم وتؤخذ الجارية وتمتق عن الميت بمد سنة كما أوصى ولو أوصى بمتق جارته وقيمتها ألف وله ألفان فهلكت الالفان قبل أن يمتقها الوصى فان الجارية يعتق ثلثها وتسعى فى ثلثى قيمتها لان ما هلك من المال قبل استيفاء الورثة صار كأن لم يكن وهو والهالك قبل

موت الموصى سواء فلم يبق الا الجارية فلا تنفذ الوصية فى أكثر من الثلث فيعتق ثلثها وتسمى فى ثلثى قيمتها والله أعلم

- ﴿ بَابِ الوصيةِ اذا لم يقبلها الموصى له ﷺ -

(قال رحمه الله) قد بينا أنه لا حكم لقبول الموصى له ورده في حياة الموصى لان أوان وجوب الوصية ما بمد موته ولا معتبر بالقبول والرد قبل أوانه فاذا مات الموصى فان قبل الموصى له الوصية فالملك له في الموصى به قبضه أو لم قبضه لان عجرد القبول يلزم المقد على وجه لا علك أحد الطاله فيثبت حكمه وهو الملك مخلاف الهبة بعد القبول قبل القبض وان رد الموصى له الوصية بطلت برده عندنا وفي قول الشافعي لا تبطل وهو احدى الرواتين عن زفر لان الملك بالوصية عنزلة الملك بالارث على معنى أنه عقب الموت ثم الارث لا يرتد برد الوارث فكذلك الوصية وهذا لان الملك ها هنا يثبت بطريق الخلافة وهوأن الموصى له صار خلفاً عن الموصى في ملك الموصى به كالوارث في التركة وجه قول علماً ثنا رحمهم الله أن هذا تمليك المال بالمقدفلا بثبت الا بالقبول أو مما نقوم مقامه كالتمليك لسائر المقود وهذا لان الملك شبت للموصى له المداء ولهذا لا برد بالعيب ولا يصير مفرورا فيما اشتراه الموصى والملك المتجدد يستدعى شيئا مبتدأ واحد لايملك تتميم سبب الملك لغيره بغير رضاه بخلاف الميراث فانه سبقي للوارث الملك الذي كان ثابتا للمورث حتى يرده بالعيب ولا يصير مفرورا فيما اشــتراه المورث والبقاء لا يستدعي سببا مبتدأ أو لان أحدا لا ثبت له على غيره ولانه ادخال الشيء في ملكه قصدا من غير اختياره وفي الميراث الملك ثبت من غير اختيار من المورث (ألا ترى) انه لوأراد أن عنعه لا يتمكن من ذلك وللشرع هذه الولاية فأما ما هنا فان الملك شبت بابجاب الموصى مدليل أن لهأن عنمه من ذلك بالرجوع عن الوصية قبل مو"له ولا شبت الا بالقبول من الموصى له لانعدام ولاية الموصى عليـــه ولان تنفيذ الوصية لمنفعة الموصى له ولو آثبتنا الملك له قبل قبوله تضرر به فانه لو أوصى له بعبدآعمي بجب عليه نفقته اذا أُنبت الملك له ولو أوصى مدنان مسكرة أو نزبل اجتمعت في دارهولو ثبت الملكلة بغير قبوله وجب عليه نقلها شاء أو أبي وفي هذهمن الضرر عليه مالا بخني وكذلك لو أوصى له بآنية أو بمملوك له ذي رحم محرم منه أو مملوك قد حلف بمتقه ان ملكه لو دخل في ملكه

من غير قبوله لكان يمتق عليه ويلزمه ولاؤه وليس لاحد أن يلزمهالولاء من غير اختياره ولو أوصى له نزوجته أو ملـكما بدون قبوله نفذنكاحه وليس للموصى ولانة افساد نكاحه فلهذا قلنا بانه لا يثبت له الملك مالم تقبل وكذلك ان أوصى بأم ولده فما لم يقبلها لا تصير أم ولدله فان لم يعلم الموصى له بالوصية بعــد موت الموصى حتى مات ففي القياس ورثته بمنزلته لايجبرون على القبولوهو احدى الراويتين عن زفر رحمه الله لان الورثة انما يخلفونه بالقيام في الملك الذي كان ثابتاله في حياته وهاهنا الملك ما كان ثابتا له في حياته قبل قبول الوصية وانما كان الثابت لهحق القبول وهوحق متا كدلاعلك غيره ابطاله فيقوم وارثه فيــه مقامه فلا يثبت الملك مالم يقبل الوارثوهذا لازموتالموصي له مناف للوصية لامتمم له ألا ترى) نه لو مات في حياة الموصى بطلت الوصيةوهاهناالوصية ما كانت تامة قبل موته ويستحيل أن يكون الموت الذي ُهو المنافي متمماً للوصية ولكنا ندع القياس في هذا ونجملها من مال الموصى له استحسانا حتى اذا كانت أمولده تعتقواذا كانتغير أمولده تصير مملوكة لورثنه لان سبب الملك قديم من جهة الموصى على وجه لا شمكن هو ولا من يقوم مقامه من إيطاله وانما بقي حق الرد للموصى له وذلك يبطل بمو ته كالمشترى اذا شرط الخيار لنفسه ثم مات في مدة الخيارتم الملك لان الثابت له حق الرد ولم يبق بعد موته فيتم الملك فهذا مثله وهذا لان حتى الرد أنماكان ثابتًا له لحاجته الى دفع الضرر عن نفسه وقد انتهت حاجته بمو ته ولو كان المودى له حيالم يعلم بالوصية وكان يطؤها بالنكاح حتى ولدت لهأولادا ثم علم بالوصية فهو بالخيار لان اقدامه على وطئها قبل العلم بالوصية لا يكون دليل القبول والرضا منه بالوصية والنكاح كان قاعًا بينهما قبل القبول وحل الوطء ثابتله بحكم النكاح فلهذا نفي خياره في القبول اذا علم بالوصية فان قبلها كانت أم ولد له لانه ملكها وله منها ولد ابت النسب وأولاً ده أحرار ان كانو الخرجون من الثلث لانهم حدثوا بعد عمام الوصية من جهة الموصى وبعد عمام السبب الموجب للملك قبل ثبوت الملك فكانوا عنزلة الولد الحادث في مدة الخيار اذا تم الملك للمشتري وان رد الوصية فهي وأولادها لاورثة والنكاح بينه وبينها قائم ونسب الاولادمنه ثابت ولو أوصى رجل لرجلين يثلثه فرد أحدهما الوصية بعدموته كان للاخر حصته من الوصية اذا قبل لان في حقال ادمنهما بطلت الوصية برده ولو بطلت بسبب آخر بان كان وارثا جاز في حصة الآخر فكذلكاذا بطلت برده وهذا لان الشيوع لا يمنع صحة الوصية بخلاف الهبة فان القسمةمشر وطة في الهبة ليِّيم القبض والقبض ليس بشرط لوقوع الملك في الوصيةواذا أوصى رجل بوصية فقبلها بمد موته ثم ردهاعلى الورثة فرده جائز اذا قبلوا ذلك لان الرد عايهم فسخ للوصدية وهم قائمون مقام الميت ولو تصور منه الرد على الميت كان ذلك صحيحا اذا قبله فكذلك اذا ردها على الورثة الذين يقومون مقامه وهذا لان فسنخ العقد معتبر بالعقد فاذا كان أصل هذا المقد يتم بالايجاب والقبول كذلك يجوز فسخه بالتراضي وبهــذا فارق الصدقة والهبة فان ذلك التداء التمليك والشيوع فيما يحتمل القسمة مع صحته وهذا فسخ الوصية والشميوع لايؤثر في فسخ الوصية كما لا يؤثر في أصل الوصية وان ردها على بمض الورثة دون البعض فني القياس هذا باطل لان هذا تمليك منه لمن ردها عليه فيكمون التملك بلفظ الهبة والاعطاء ولكنا نستحسن فنجمل ذلك كالردعلي جماعتهم وكال بينهم على فرائض الله تمالي لان أصل العقد كان بينه وبين الموصى والرد فسخ لذلك العقد فيجوز بينه وبين الموصى أيضاً وأحد الورثة يقوم مقام الورثة في حقوق كجماعتهم فكان الرد على أحدهم عنزلة الرد عليهم أوهذا فسخ لقبوله وهو ينفرد بفسخ القبول في حق نفسه واعا كان لايثبت في حق الورثة اذا أبوا ذلك دفعاً للضرر عنهم وعن مورثهــم فاذا رضوا بذلك أو رضي به أحدهم وهو قائم مقامهم في فسخ القبول منهم وصار كأنه رده قبل أن بقبل فيكون ميراثا الورثة وكذلك لو كان على الميت دين فوهبه الطالب للورثة أو لبعضهم فهو هبة لهم كلهم كأنه وهبه للميت لانأصل المنفعة بهذه الهبة للميت وانه يبرئ ذمته لها وأحد الورثة يقوم مقامه فيا هو من حقه ولوأوصي له بخادم ثم مات الموصى فوهب انسان للخادم ألف درهم والخادم هى الثاث ثم قبل الموصى له الوصية فله الخادم وثلث الالف لان السبب من جَهة الموصى قديم لكن لم يثبت الملك للموصى له لانعدام القبول منه والكسب الحادث بعد عام السبب يثبت فيه حكم السبب فاذا قبل فله الخادم وثلث الالف لأنه لو خرج جميم الالف من الثلث سلمت له في كذلك يسلم له المثنها وكذلك لو ولدت ولدا فان هلك بعض المال فله الخادم من الثلث غان بقي شيء من الثلث فله ذلك من الولد والهبة في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو بوسف ومحمد الثرث من الخادم وولدها وما وهب لها بالحصة لا يقدم شي من ذلك على شي لان حدوث ذلك بعد عمام السبب وقبل عمام الملك عنزلة المقترن باصل السبب (ألا تري)أن المبيعة قبل القبض اذا ولدت جعل الولد كالموجود عند العقد في اقتسام التمن عند القبض

فكذلك هاهنا ولو كان جميع ذلك موجودا عند المقد وأوصى بالكل كان يسلم للموصى له بالثاث من الكل بالحصة والدليل عليه أن التركة بعد الموت قبل القسمة مبقاة على حكم الميت وكذلك ااوصى بهبعد الموتوقبل القبول ثبوت حكم الوصية فى الولد والكسب ليس بطريق التبعية لأن حكم التبعية لا به بعد الانفصال ولا تعتبر السراية لأن السراية الى غير متولد من الاصل لاتكون والكسب غيرمتولد من الاصل فعرفنا أن ثبوت الحكيف الولدوالكسب باعتبار أنه بجعل كالموجود ويصيير كأن الوصية تناولته قصدا وأبو حنيفة يقول الجارية هي المقصودة بالوصية والكسب والولد تبع فأنما يبدأ من محل الوصية ماهو المقصود بالوصية لان استقرار الحكم يكون في محله فيكون هو فيما هو المقصود وبيان ذلك أن وجوب الوصية بالموت وعنمد الموت الموجود أم فقط والموجب آنما أوجب الوصية فيها ثم يثبت حكم الوصية فيما محدث من الكسب والولد بعد ذلك بطريق التبعية والانفصال لا ينافى التبعية (ألا ترى) أن ولد البيعة قبل القبض يكون مملوكا تبعا ولهلذا لا يمنع رد الاصل بالعيب والدُليل عليه ان حكر الوصية لا يثبت في الكسب والولدالحادث قبل موتهلان ثبوت الحكم بطريق التبمية لا يكون الابمد ثبوته في الاصل فاذا ثبت هذا فنقول الوصية فمازا دعلي الثاث أضعف من الوصية بالثلث وما يثبت حكم الوصية فيه تبعا يكونأضعف مما يثبت حكم الوصية فيه مقصودا فيتمين للةوى محل أقوى وللضميف محل يليق به * يوضحه انا لوأخذنا بما قال أبو يوسف ومحمد أدى الى أن تبطل الوصية في الاصل لمكان البيع فانه اذا كان الثاث بقدر قيمتها قبل أن تلديجب ننفيذ الوصية في جميعها ثم اذا ولدت ولدا قيمته مثل قيمتها تنفذ الوصية فى نصف الام ونصف الولد أو فى ثاثى الام وثلثى الولد فيؤدى الى أن تبطل الوصية في بمض الاصل لاجل تنفيذ الوصيةفي التبع ولا يجوز أن يكون التبع مبطلا للحكم الثابت في الاصل محال والله أعلم

- الوصية عثل نصيب أحدهم كان

(قال رحمه الله) واذا كان لارجل خمس بنين فاوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم وثلث ما بقى من الثلث فالفريضة من أحد وخمسين سهما لصاحب النصيب ثمانيـة أسهم ولصاحب ثلث ما بقي ثلاثة ولـكل ابن ثمانية فتخريج المسـئلة على طريق الكتاب أن تقول السـبيل

أن يأخذ كل واحدمن الخسة البنين عانية وتزيد على ذلك سهما ثمانية لانه أوصى له عثل نصيب أحدهم ومثل الشيء غيره تم يضرب بمدذلك في الائة لاجل وصيته له بثلث مابقي من الثلث فيكمون تمانية عشر تم تطرح السهم الذي زدته بقي سبمة عشر فهو الثلث والثلثان ضمف ذلك فيكمون جيع المالأحدا وخمسين وانما طرحنا هذا السهم الزآئد لتبيين مقدار الثلث والثلثين ولا وصية فىالثلثين فلاءكمن اعتبار السهم الزائد فيه فلهذا طرحناه فاذا عرفتأن ثلث المال سبعة عشر فطريق معرفة النصيب من ذلك أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة ثم في ثلاثة فيكمون تسعة تم تطرح من ذلك سهما كما طرحت في الابتداء يبقي ثمانية فهو النصيب فاذا رفعت ذلك من سبعة عشر يبقي تسعة فللموصى له ثلث ما يبقى و ثلث ذلك ثلاثة يبقى ستة نضيفها الى ثلثى المالوذلك أربمة وثلاثون فيكون أربمين بين خمسة بنين لكل الن ثمانية مثل النصيب فاستقام والعامة يسمون هذا طريق الحشو على معنىأن مجمدا رحمه الله حشا به كتبه والحساب يسمونه طريق اليتم واليتم هو الاصل واكن كل ما يعتمدونه في كتب الحساب لكثرة مايقم فيه من الاختلاف ويحتاج الى تغيير بمض الشرط في كل نوع فزعموا أن الطريق الذي أحكم فيهشرط واحد يخرج عليه أنواع المسائل أولى بالتأمل وأرادوا بذلك الطريق الجبر فاما المتقدمونمن أصحابنا فاختاروا هذا الطريق لانه أليق بكلامالفقهاء وطريق الدينار والدرهم يعتمده أهل الحساب وهو في المني مثل طريق الجبر ولكنه أقرب الي فهم من يكون مبتدئا في علم الحساب وبيان بخريج المسئلة عليه أربجهل المث المال دينارا أو الائة دراهم لحاجتك الى الحساب اذارفعت منه النصيب يكون لما بقي ثلث صحيح فيعطى بالوصبية بالنصيب دينار وبالوصية بثلث ما يبقى درهما يبقى من الثلاثة درهمان يضم ذلك الى ثلثى المال وهو دينار أو ستة دراهم فحصل فيدك ديناران وثلاثة دراهم وحاجتك الىخسة دنانير لآنك جملت النصيب دينارا فينبخى أن يكون لكل ابن دينار فتجمل الدنانير مثلهما قصاصا يبقى في بدك عانية دراهم تعدل بعدل ثلاثة دنانير فاقلب الفضة فاجمل آخرالدراهم آخر الدنانير وآخر الدنانير آخرالدراهم فصار كل دينار بممنى عانية وكل درهم بممنى ثلاثة تم عد الي الاصل وقل قد جملت الثلث دينارا وذلك تمانية والائة دراهم فجملته سبمة عشر أعطينا بالنصيب دينارا وهو تمانية والمث فالث يبقى درهم وهو ثلاثة وحصل في يد الورثةديناران كل دينار ثمانية فذلك ستة عشر وثمانية دراهم كل درهم بثلاثة فذلك أربعة وعشرون اذا جمعت بينهما يكون الكل أربعين بين خمسة بنين لكل

ابن عمانية مثل النصيب؛ وأماطريق الجبروالمقابلة وهو الذي يعتمده الحساب فهي أن تأخذ ثلث مال مجهول فتعطى بالوصية بالنصيب شيئنا سقى معك ثلث مال الأشيء فتعطى بالوصية بثلث مايبقي الشذناق وذلك تسم مال الا الماشئ يبقى من الثلث في بدك تسما مال الا الما شيء يضم ذلك الى المثى المال فيصير عمانية الساع مال الا الثي شيء وذلك يعدل خمسة أشياء لانا جملنا النصيب شيئًا فينبغي أن يكون لكل ان شي فاجبر ثمانية اتساع مال بثلثي شي وزدعلي مايقابله وهو خمسة أشياء ثلثي شيء فصارمهنا عمانية انساع مال يمدل خمسة أشياء وثلث شيء غير أن المال ناقص تسمه وهو ثمن مامعنافز بدعليه مثل ثمنه ويزيد على خمسة أشياء وثلثي شيء مثل ثمنه أيضًا وليس لذلك ثمن صحيح فانكسر بالاثمان فاضرب خمسة أشياء وثلثي شيَّ في ثمانية فيكون خمسة وأربعين وثلثا لانخمسة في عمانية باربعين وثلثين في عمانية بخمسة وثلث زد على ذلك مثل تمنه وذلك خمسة وثلثان فيكون أحدا وخمسين فظهر أن المال الكامل أحد وخمسون فالثلث من ذلك سسبعة عشر ومعرفة النصيب أنا جملنا النصيب شيأ وضربنا كل شيءٌ في عَانية فتبين أن النصيب عانية اذا رفعتها من سبعة عشر بقي تسعة للموصى له بثلث ما يبتي ثلاثة بقي ستةتضمها الي ثلثيالمال أربعة وثلاثين فيكون أربعين بينخسة بنين لكل ابن عانية مثل النصيب*فأما بيان طريق الخطائين وتسمى طريق التقدير أيضًا أن بجمل الثلث أربمة اسم ويعطى بالوصية بالنصيب سهما وبالوصية بثلث ما يبقى سهما يبقي سهمان يضمهما الى الثي المال عمانية يكون عشرة وحاجة البنين الى خمسة لانا جملنا النصيب سهما فظهر الخطأ بالزيادة خمسا فعد انى الاصل واجعل الثلث خمسةأسهم ثم أعط بالنصيب سهمين وبثلث مايبقي سهما يبقى من الثلث سنهمان ضمهما الي ثنتي المالء شرة كان اثني عشر وحاجتنا الى عشرة الاأنا جملنا النصيب سهمين فظهر الخطأ الثاني نزيادة سهمين وكان الخطأ الاول بالزيادة خمسا فلما زدنا سهما أذهب الخطأ بثلثه وبقى من الخطأ سهمانوقد علمنا ان كل سهم يؤثر في ثلثه فالسبيل أن يزيد مايذهب الخطأ سهمين وذلك ثلثا سهم فيجعل الثاث خمسة وثلاثين يعطي بالنصيب سهمين وثلين وثاث مايبقي سهم ويضم السهمين الباقيين الى ثلثي المال وهو أحد عشر وثلث فيصير الاثة عشر والث بين خمسة بنين لكل ابن سهمان والثان مشل النصيب فان أردت تصحيح الحساب قلت قد انكسر بالاثلاث والسنبيل أن يضرب خمسة والآثين في الله فيصـير سـبعة عشر فهو الثلث وقد كان النصيب سهمين وثلثين ضربت ذلك في ثلثه فهو

عَانية وكان المقسوم بين البنين الحسة ثلاثة عشر وثلثا ضربت ذلك في ثلاثة فيكرون أربعة بين خمسة بنين لكل ابن تمانية مثل النصيب وطريق الجامع الاصمر وهومن فروع الخطأين وهو أنه لما ظهر أن الخطأ الاول كان نريادة خمسة والخطأ الثانى كان بزيادة سهين فأضرب المال الاول وهو أرتعة في الخطأ الثاني وهو سهمان فذلك ثمانية واضر بالمال الثاني وذلك خمسة في الخطأ الاولوهو خمسة فيكون خمسة وعشر من ثم اطرح الاقلمن الاكثر فاذا طرحت ثمانية من خمسة وعشرين بقي سبعة عشر فهو ثلث المال؛ ومعرفة النصيب أن يأخذ النصيب الاول وهورواحد ويضرىه فى الخطأ الثانى فيكون اثنين ويأخذ النصيب الثانى وذلك اثنان يضربهما في الخطأ الاول وهو خمسة يكون عشرة ثم اطرح الاقل من الاكثريبقي عمانية وهو النصيب والتخريج الح كما بينا*وطريق الجامع الاكبر وهو من فروع الخطأين أيضاانه لما ظهرأن الخطأ الاولكان بزيادة خمسة فالسبيل أن تضعف المال سوى النصيب فيكرون الثلث سبعة أعط بالنصيب سهما يبقى سنة للموصى له بثلث مايبقى ثلث ذلك سهمان يبقى أربعة يضم ذلك الى ثلثي المال أربعة عشر فيكمون ثمانية عشر وحاجتنا الىخمسة لانا جعلنا النصيب سهما فظهر الخطأ الثانى بزيادة ثلاثة عشر فيضرب المال الاول وهو الاربعة في الخطأ الثاني وهو ثلاثة عشر فيكون اثنين وخمستين فيضرب المال الثانى وهو سبعة في الخطأ الاول وخمسة فيكون خمسة وثلاثين ثم اطرح الاقل من الاكثر فاذا طرحت خمسة وثلاثين من آثنين وخمسين يبقي سبعة عشر فهو ثلث المال ﴿ومعرفة النصيبِ أَن يطرح أقل الخطأين من أكثرهما بلاضرب وأقل الخطأين خمسة وأكثرهما ثلاثة عشر فاذا طرحت خمسة من ثلاثة عشر بقي تمانية فهو النصيبوالتخريج الى آخره كما ذكرناً ﴿ وَطَرِيقِ السَّطُوحِ وَهُو برهان الجبر بعمل المهندسين أن تأخــذ مربعا مستوى الاضلاع والزوايا فتخط في طوله خطين فيصير ثلاثة سطوح تمف عرضه ثلاثة خطوط فيصير في كل سطح أربعة ثم تبدأ بالسطح الذي على يمينك وتدفع البيت الاول من النصيب وتتم ذلك وتدفع البيت الثاني منه بثلث مايبقي وسم ذلك قطعة بقي من هــذا السطح بيتان هما قطعتان وتجمعهما الي السطحين الآخريين فيكمون ذلك نصيبين وثمان قطاع وحاجتنا الى خمسة أنصباء فيعطي نصيبينالى اثنين ويبقي تمان قطاع بين ثلاثة بنين لكل ابن قطعتان وثلثا قطعة فظهر أن النصيب عمنى قطعتين وثلثى قطعة وانا حين أعطينا الموصى له النصيب بيتا كان ذلك بمعنى قطعتين وثلثي قطعة وان الذى

حصل فى يد الورثة نصيبان كل نصيب قطعتان والثاقطعة فذلك خمسة قطاع مع عمان قطاع فيكون الاثة عشر قطعة والله قطعة مشل فيكون الاثة عشر قطعة والله قطعة مشل ما أعطينا بالنصيب فاستقام وهذا صورته

نصيب	نصيب	نصيب	ثم الحاصل بقد هـذا أن تخرجها على طريق الكتاب وعلى طريق
CONTRACTOR STREET, STR	ACCUSED AND STREET, ST	\$256 AND SOLD STREET, \$250 ST.	الجبر وهو الاصل عند أهل الحساب وتدع ما سوى ذلك للتحرز
äæbë	قطعة	قطمة	عن التطول والاشتغال بما ليس فيه كبير فائدة «ولو كان أوصى بمثل
قط.ة	قطمة	قطمة	نصيب أحدهم وبربع مايبقي منالثاث الآخر فالفريضة من تسعة

وستين لصاحب النصيب أحد عشر ولصاحب ربع مابقي ثلاثةولكل ابن أحدعشر وبيانه على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين وهم خمسة فتزيد عليه سهما بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك فى أربعة لمكان الوصية بربيع مايبقى فيصير أربعة وعشرين ثم تطرح منه سهما يبقى ثلاثة وعشرون فهو الثلث والثلثان ضعف ذلك فتكون الجلمة تسعة وستين فهو المال والثلث ثلاثة وعشرون ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهوواحد وتضربه في أربعة ثم في ثلاثة فيصير اثني عشرتم تطرح منه واحدا يبقى أحدعشر فهو النصيب فاذا رفعت من ثلاثة وعشر من أحدعشر بقى اثنا عشر للموصى لهبربهما يبقي ثلاثة يبتى تسعة تضم ذلك الى ثلثي المال ستةعشر وأربهين فيكرون خمسة وخمسين بين خمسة بنين لكل الن أحد عشر مثل النصيب *وطريق الجبر في ذلكأن تأخذ ثلث مال مجهول وتعطى بالوصيةبالنصيب شيأوبالوصية بربع ما يبقى ربع مابقي وهو ربع الثلث الا ربع شيَّ بقي ممك ثلاثة أرباع الثلث الا ثلاثة ارباع شيء فتضم ذلك الى ثلثى المال فيصير أحد عشر جزأ من اثني عشر جزأ من مال الا ثلاثة أرباع شي. وذلك يعدل خمسة أشياءفاجبر بثلاثة أرباع شيء وزد على ما يقابله ثلاثة أرباع شيء فيصير أحد عشر جزأ من اثني عشر جزأ من مال يعدل خمســة أشياء وثلاثة أرباع شيء فالمال ناقص فأكمله بآن تزيد عليــه جزأ من أحد عشر وزد على ما يقابله مثل ذلك وليس لحسة أشياء وثلاثة أرباع جزء من أحد عشر جزء صحيح فاضرب خمسة وثلاثة أرباع في أحد عشر فيكمون اللائة وستين وربع فان خمسة في أحــد عشر خمســة وخمســون واللائة أرباع في أحد عشر عانية وربع بم زد عليه مشل جزء من أحــد عشر جزأ منهوذلك خمسة والاثة أرباع فيكون

تسعة وستين وهو المال الكامل «ومعرفةالنصيب انا جعلناالنصيب شيأ وضر شاهفأحدعشر فتبين ان النصيب أحد عشر والتخريج الى آخره كما بينا * ولوكان أوصى له بمثل نصيب أحدهم والآخر بخمس ما ستى من الثلث فالفريضة من سبعة وتمانين لصاحب النصيب أربعة عشر وللآخر ثلاثة ولكل اننأر بعة عشر فأما تخربجه على طريق الـكتاب فأن تزيد على عددالبنين واحدا للوصية بالنصيب فيكون ستة ثم تضربذلك في خمسةلوصيته يخمس ما بقي فيكون ثلثين تم تطرح مازدت وهو واحد يبقى تسعة وعشرون والثلثان تمانية وخمسون فيكون جملة المال سيمة وثمانين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وذلك واحد وتضربه في خمسة ثم في ثلاثة فيكون خمسة عشر ثم تطرح منها واحدا يبقى أربعة عشر فهو النصيب فاذا رفعت ذلك من الثلث تسمة وعشرين يبقى خمسة عشر للموصى له بخمس ما بقى خمس ذلك ثلاثة يبقى اثناعشر تضمه الى المثنى المال تمانية وخمسين فيصير سـبعين بين خمسة بنين لكل ابن أربعة عشر مثل النصيب وطريق الجبر فىذلك أن يأخذ ثلث مال مجهول وتعطى بالوصية بالنصيب شيأ يبقى ثلث مال الا شئ ويعطى بالوصية الاخرى خمس ذلك وهو خمس الثلث الا خمس شيء بتي أربمة أخماس الثلث الا أربمة أخماس شيء ويضم ذلك الي ثلثي المالفتصير الجملة أربعة عشر جزأ من خمسة عشر جزأ من المال الا أربعة أخماس شيء وذلك يعدل خمسة أشياء فاجبره بأريمة أخماس شيء وزد على ما يمدله مثله فيصير أربمة عشر جزأ من خمسة عشر جزأ ثم زد على ما يدله مشل ذلك وليس لخسة وأربعة أخماس جزء من أربعة جزء صحيح فتضرب خمسة وأربمة أخماس في أربمة عشر فيكون ذلك أحــد وتمانين وخمساً لان خمسة في أربعة عشر سبمون وأربعة أخماس فىأربعة عشر أحد عشر وخمس ثم زدعليه جزأ من أربعة عشر جزء منه وذلك خمسة وأربعة أخماس فيكون سبعة وتمانين فهو المال الكامل الثلث منه تسمة وعشرون * ومعرفة النصيب أناجملنا النصيب شيأ وضربنا في كل شيءأربعة عشرفتيين أن النصيب أربعة عشر ثم التخريج الى آخره كما بينا ﴿ ولو أوصى عثل نصيب أحدهم الا ثلث ما يبقى من الثلث بعد النصيب فالفريضة من سبعة وخمسين النصيب عشرة والاستثناء ثلاثة ولكل ابن عشرة *وتخريجه على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين خمسة فتزيد عليها سهما بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون عمانية عشر ثم تزيد عليها سهما مثل ما زدت أولا فيكون تسمة عشر فهو ثلث المال وثلثان ثمانية وثلاثون فالجملةسيمة وخمسون ومعرفة

النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة فيكون تسعة ثم تزيد عليه سهما كما فعلته في أصل المال فيكون عشرة وهو النصيب الكامل اذا رفعته من تسعة عشر بقي تسعة استرجع بالاستثناء من النصيب مثل ثلث ما بقى وهو ثلاثة وضم ذلك الى تسمة فيكون اثنى عشر تم تضم ذلك الى ثلثى المال تمانية و ثلاثين فيكمون خمسين بين خمسة بنين لكل ابن عشرة مثل كامل ﴿ وطريق الجبرفيه أن تأخذ مثل ثلث مال مجهول فتعطي بالوصية بالنصيب شيأ ثم تسترجم بالاستثناء مثل ثلث ما بقى وذلك ثلث الثاث الا ثلث شئ فيصير ممك أربعة أتساع مال الاشيا وثاث شيء تضمه الي ثاثى المال فيكون الجملة مالا وتسع مال الاشيأ وثاث شيءوذلك يمدل خمسة أشياء فاجبر مبشي وثاث شي وزد على ما يمدله مثله فصار مالا وتسع مال يمدل ستة أشياء وثلث شيء والمال زائد بعشرة فاطرح منه عشرا واطرح مما يعدله العشر أيضا وليس لستة وثاث عشر صحيح فاضربستةوثاثا فيعشرة فيكون ثلاثة وستينوثاثاطرح منه عشر هوهوستة وثاث بتي سبعة وخسون فظهر أن المال الكامل سبعةو خمسون *ومعرفة النصيب أنا جعلنا النصيب شيأ وضر شاكل شيء في عشرة فتبين أن النصيب الكامل عشرة والتخريج كمابيناولوقال الاربع مايبقي من الثلث بعدالنصيب كانت الفريضة من خمسة وسبعين النصيب منها ثلاثة عشر والاستثناء بثلاثة ﴿وَتَحْرَجِه عَلَى طَرِيقَ الْكَتَابِ أَنْ تَزْيِدَ عَلَى عَدْد البنين سهما للموصى له بالنصيب ثم تضرب ذلك فيأربعة الوصية بربع ما يبقى فيكمون أربعة وعشرين ثم تزيد عليه سهما فذلك خمسة وعشرونوهو ثلث المال والثلثان خمسون فالمال كلهخمسة وسبعون ومعرفة النصيب أن تضرب النصيب وهو سهم من أربعة في ثلاثة فيكون اثني عَشَر ثم تزيد عليه سهما فالنصيب الكامل الائة عشر اذا رفيتها من خمسة وعشرين مع اثنى عشر فتسترجع بالاستثناء مثل ربع ها بقي وهو ثلاثة فتضم ذلكالى اثنى عشر فيكون خمسة عشر ثم تضم ذلك الثي المال وهو خمسون فيكون خمسة وستين بين خمسة بنين لكل ابن ثلاثة عشر مثل نصيب كامل ﴿ وطريق الجبر فيهأن تأخذ ثلث المال وتعطى بالوصية بالنصيب شيأثم تسترجع بالاستثناء مثل ربع ماقيي فيصير ممك خمسة أجزاء من اثني عشر جزآ من مال الاشيا وربع شئ تضمه الى الثي المال فتكون الجملة مالا واانى عشر جزأ من مال الاشيا وربع شئ وذلك يعدل خمسة أشياء فاجبره بشيء وربع شيء وزد على ما يعد له مثله فصار مالا وجزأ من اثني عشر يمدل ستة أشياء وربع المال زائد فاطرح من الجملة جزأ

من ثلاثة عشر لتبيين المال الكامل واطرح مما يعــدله مثــل ذلك وليس لســتة وربع جزء ثم اطرح منــه جزأ من ثلاثة عشر وهو ستة وربع يبقى خمسة وسبعون فهو المال ومعرفة النصيب أنا جملنا النصيب شياً فضربنا كل شيء في ثلاثة عشر فتبين أن النصيب الكامل ثلاثة عشر والتخريج كما بينا *واذا مات الرجل وترك النتين وأما وامرأة وعصبة وأوصى عثل نصيب احدى المتيه وثاث ما بق من الثاث فالفريضة من ستة وستين والنصيب ستة عشر وثلث ما بقى اثنان والسبيل في تخريج المسئلة أن نصحح الفريضة الاولى بدون الوصية فنقول أصل الفريضة من ستة للابنتين الثلثان أربعة وللام السدس سهم وللمرأة ثمن ثلاثة أرباع سهم والباقي للمصبة فتكون القسمة من أربعة وعشرين لمكان الكسر باعتبارنصيب المرأة الاان في معرفة حك نصيب المرأة لاحاجة النافي ذلك فبجمل أصل الفريضة من ستة تم نزيد عليها مثل نصيب احدى الانتين وذلك سهمان لوصيته بالنصيب فيكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون أربعة وعشرين ثم تطرح مازدت وذلك سهم بقى اثنان وعشرون فهوالثلث والثلثان أربعة وأربعون والمال ستة وستون وممرفة النصيبان تأخل سهمين وتضرب ذلك في ثلاثة يكون ستة تُم في اللاَّنة فيكون ثمانية عشر ثم تطرح منها سهمين يبقى ستة عشر فهوالنصيب اذا رفعت ذلك من الثلث اثنين وعشرين يبقى ستة للموصى له بثلث ما بقى ثلث ذلك اثنان بقى أربعة تضمها الى ثلثى المالأربعة وأربعين فيكون عمانيةوأربعين للابنتين الثلثان آثنان وثلاثون لكما واحدة منهما ستة عشر مثل النصيب وللام السدس ثمانية وللمرأة الثمن ستة والباقي وهو سهمان للمصبة∻وعلى طريق الجبر فالسبيل أن تأخذ ثلث مال وتعطى بالوصية بالنصيب شيأ وبالوصية بثلث مايبقي ثلث المال الباقى يبقى معك تسعامال الا ثلثي شئ تضمه الى ثاثى المال فيكون عانية أتساع مال الا التي شيء الباقي وذلك يمدل الالله أشياء لانا جملنا النصيب شيأو نصيب احدى الابنتين ثلث المال فيظهر أن خاجتناالي ثلاثة أشياء فاجبر تمانية أتساع مال بثلث شيء وزدعلي ما يمدله ثلاثةمثل ذلك وليس لثلاثة وثلاثة أشياءجزء صحيح والمال ناقص فزدعليهمثل ثمنه وزدعليه ما يمدله مثل ذلك وليس لثلاثة وثلاثين ثمن صحيح فاضرب ثلاثة أشياء وثلثى شىء فى ثمانية فيصير تسعة وعشرين وثلثا ثم زدعليه مثل ثمنه وهو ثلاثة وثلثان فيكمون ثلاثة وثلاثين فهو المال الكامل الثلث من ذلك أحد عشر *ومعرفة النصيب انا جعلنا النصيب شيأ

وضر منا كل شيء في عانية فتبين أن النصيب عمانية اذار فعته من أحدعشر يبقى الائة للموصى له بثلث ما بقي سهم تم يضم ما بقي وهو سهمان الى ثلثي المال وهو اثنان وعشر ون فيكون أربعة وعشر ىن بين الورثة للانتين الثلثان ستةعشر لكل واحدة منهما ثمانية مثل النصيب وللامالسدس أربعةوللمرأة الثمن ثلاثة والباقي للعصبة فخرج على هذا الطريق مستقيما على النصف مماأخرجه محمد رحمه الله ولو أوصى عثل نصيب احدى الابنتين الاثلث مايبقي من الثلث بعد النصيب فالفريضة من ستمائة وأربعة وعشر سوالنصيب مائة وستون وثلث الباقي ستة عشر فقد طول محمدر حمه الله الحساب في هذه المسئلة ليخرج ميراث المرأة مستقما ولا حاجة منا الى ذلك في ممرفة الوصية والمسئلة تخرج من دون هذا الاصل الذي ذكرنا أن الفريضة من ستة تُم تز بدللموصى له بالنصيب مثل نصيب احدى الابنتين سهمين فيكمون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلانة فيكمون أربمة وعشر من ثم تزيدعليه سهمين كهاهو الاصل في مسائل الاستثناء فيكون ستة وعشر من فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك اثنين وخمسين فيكون جملة المال ثمانية وسبعينومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب سهمين وتضرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة فيكون ثمانية عشرتم تزيد عليه سهمين فيكون عشربن فهو النصيب الكامل اذا رفعته من الثلث سبقى ستة فتسترجع بالاستثناء مثل ثلث ما يبق وذلك سهمان فيصير معك من الثلث عمانية تضمها الى ثلثي المال اثنين وخمسين فيكمون ذلك ستين بين الورثة للاننتين الثلثان أربعون لـكمل واحدة منهما عشرون مثل النصيب الكامل وللام السدس عشرة وللمرأة الثمن الاأنه ليس للستين نمن صحيح فلهذا ضرب محمد رحمه الله أصل الحساب ثمانية وسبعين في ثمانية فيكون ستمائة وأربعة وعشرين وخرج المسئلة من ذلك لاجلها «وطريق الجبر فيه أن تأخذ ثلث مال فتعطى بالنصيب شمياً وتسترجع بالاستثناء مثل ثلث ما يبقى من ذلك ثلث الثلث الاثلث شئ فيكون ممك أربعة اتساع مال الاشيا وثلث شئ تضمه الي ثلثي المال فتصير الجملة مالا وتسع مال الاشيا وثلث شي وذلك ثلاثة أشياء لانا جعلنا النصيب شيأ ونصيب احدى الابنتين ثلث المال وجبره بشيء وثلث شئ وزد على مايمد له مثله فكان مالا وتبسم مال يمدل أربمة أشياء وثلث شيء والمالزائد فاطرح الزيادة وهو عشر الجملة واطرح مايمد له مثــل ذلك أيضا وليس لاربمــة وثلاثة عشر صحيح فاضرب أربمــة أشياء وثلثا في عشرة فيكون ذلك ثلاثة وأربمين وثلثائم اطرح منه عشره وذلك أربعة وثلث يبقى تسعة

و ثلاثون فهو المال الكامل الثاث منه ثلاثة عشر «ومعرفة النصيب اناجعلنا النصيب شيأ فضربنا كل شيء في عشرة فتبين أن النصيب الكامل عشرة أذا رفعتها من ثلاثة عشر يبقى ثلاثة فتسترجم بالاستثناء مثل ثلث ما نقى سهما فيضير ممك من الثاث أربعة تضمها الى ثلثي المال سية وعشرين فيصير ذلك ثلاثين مقسومة بين الورثة للانتين الثلثان عشرون لكل واحدة عشرة مثل النصيب الكامل وللام السدس خمسة وللمرأة الثمن وذلك ثلاثة وثلاثة ارباع للعصبة فاستقام التخريج من نصف ماأخرجنا على طريق الكتاب ولوكان أوصى عثل نصيب المرأة وثلث ما بتي من الثلث فالفريضة من مائتين وأربعة وثلاثين والنصيب أربعة وعشرون وثلث الباقى تمانية عشر والتخريج على طريق الكتاب أن تصحيح الفريضة هاهنا من أربعة وعشرين لانه أوصى عثل نصيب المرأة فلا بدمن معرفة نصيب المرأةمستقمافتجمل الفريضة من أربعة وعشرين للابنتين الثلثان ستة عشر وللام السدس أربعة وللمرأة الثمن ثلاثة والباقى وهو سهم للعصبة ثم تزيد على ذلك مثــل نصيب المرأة ثلاثة لوصــيته عثل نصيبها فيكون سبعة وعشرين تضرب ذلك في ثلاثة لوصيته بثلث ما بقي فيكون احدى وتمانين تم تطرحما زدنا وهو ثلاثة بقى تمانية وسبعون فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك مائة وستة وخمسون فيكون جملةالمال مائتين وأربعة وثلاثين ومعرفة النصيب أن تأخذالنصيب وهو ثلاثة وتضربها في ثلاثة فيكون تسعة ثم في ثلاثة فيكون سبعة وعشرين ثم تطرح ثلاثة يبقى أربعة وعشرون فهو النصيب اذا رفعت ذلك من الثلث عمانية وسبعين يبقى أربعة وخمسون للموصى له شاث ما بقي ثلث ذلك وذلك ثمانية عشر ببقى ستة وثلاثون تضمها الى ثلثي المال مائة وستة وخمسون فيكونجلته مائة واثنين وتسمين للمرأة ثمن ذلك وذلك أربعة وعشرون مثل ما أعطينا الموصى له منصيبهما وقسمة الباقي بين الورثة معلومة كما بينا ﴿ وطريق الجبر فيه أن تأخذ ثلث مالوتمطي بالوصية بالنصيب شيأ وبالوصية الاخرى ثلث ما بقي يبقي معك تسعا مال الا ثلثي شيء تضمه ألي ثلثي المال فيكون ثمانية أتساع مال الا ثلث شيء وذلك يعدل ثمانية أشياءلانا جعلنا النصيب شيأ ونصيب المرأة الثمن فعرفنا انحاجة الورثة الي تمانية أشياء فاجبر ثمانية أتساع مال بثلثي شيء وزدعلي ما يمدله مثلهفيصير ثمانية اتساع مال يمدل ثمانية أشياء وثلثى شئ والمال ناقص فزد عليه مثل ثمنه وزدعلي مايعدله مثله وليس لثمانية وثلاثين تمن صحيح فاضرب عمانية أشياء وثلثي شيء في تمانية فيكمون سبعة وستين وثلثا ثم زد عليه مثل تمنه

وذلك عمانية والاثون فيصير المال عمانية وسبعين فهو المال الكامل الثلث من ذلك ستة وعشرون ومعرفة النصيب أنا جعلنا النصيب شيأ وضربنا كل شيء في تمانية فعرفنا أن النصيب عمانية اذا رفعتها من ستة وعشر بن بقيت ثمانية عشر للموصىلة بثلث مابقي ذلك بتي اثنا عشر يضم ذلك الى ثلثي المال اثنين وخمسين للمرأة التمن تمانيةمثل النصيبوالتخريج فيالميراث كما بينا «ولو كان لرجل خمس بنين فأوصى لاحدهم بكمال الربع بنصيبه و بثلث مابقي من الثلث لا خر فأجازوا فالفريضة من اثني عشر النصيب اثنان ويكمله الربيع واحد وثلث ما بقي من الثلث واحد ﴿ وَتَحْرِيجِ المسئلة على طريق الكتاب أن نقول المال لولا الوصية بين البنين الخسة على خمسة لكل واحدمنهم سهم فاذا أوصى لاحدهم بكمال الربع بنصيبه فهذه وصية منــه للوارث ولا يصح ذلك الاباجازة الورثة فاذا أجازوا فالسبيل أن يطرح نصيب الابن الموصي له وهو سهم يبقى أربعة ثم يضرب ذلك في ثلاثة لوصيته بثلث مايبقي من الثلث فيكون اثنيءشر فهو المال الثلث من ذلك أربعة والربع ثلاثة *ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد فتضربه في ثلاثة فيكون ثلاثة ثم تطرح منه واحدا يبقي اثنان فهوالنصيب فاذا دفعت الى الابن الموصى له كال الربيم وهو ثلاثة واسترجمت منه مقدار النصف وذلك اثنان بقى واحد فمر فناأن وصيته بتكملة الربع واحد فاذا رفعت ذلك السهم من ثلث المال أربعة بقي ثلاثة للموصى له بثلث ما سقى ثلث ذلك وهو سهم يبقي سهمان يضمهما الى ثلثي المال ثمانية فيكون عشرة بين خمسة بنين لكل ابن سهمان مثل النصيب فأذا ضم الابن الموصى له هذين السهمين الىالسهم الذي أخذه بالوصية حصل له ثلاثة وذلك كمال ربع المال بنصيبهوطريق الجبر في ذلك أن تأخذ بلث مال فتعطى الابن الموصى له ثلاثة أرباعه لانه أوصى له بكمال الربع بنصيبه ونحن نعلمأن الربع ثلاثة أرباع الثلث فلهذا تعطيه ثلاثة ارباع الثلث ثم تسترجع منه بالنصيب شيأ فتضمه الى مايتي من الثلث وتعطى الموصي له الآخر ثلث ما يبقى وهو ثلث شئ وثلثي ربع الثلث بقي معنا ثلثا ربع الثلثو ثلثا شيُّ فتضم ذلك اليثلثي المال فيصير ثمانية اجزاء وثلث جزء من اثني عشر جزأً من مال وثاثي شيء وذلك يعدل خمسة أشياء لانا جعلنا النصف شيأ فقلنا شيءقصاص بمثله ببقي عَانية مَمَنَا أَجِزَاءَ وَثَلْمًا جِزَّءَ مِن اثني عَشَر جِزَا مِن مَالَ يَعْدَلُ ذَلِكَ أُرْبِعَةً أَشْيَاءً وَثَلْمًا وأَرْبِعَةً وثلث مثل نصف ثمانية وثلاثين فيتبين أن كل جزء بمعنى شيء واحد وأنافي الابتداءأعطينا الأبن الانة أجزاء ثم استرجعنا منه بالنصيب شيأ وذلك بمعنى جزء يبقى له بالوصية بالتكملة جزء واحد فكان الباق من الثاث ثلاثة اجزاء أعطينا الموصى له بثلث ما يبقى جزأ واحـدا يبقى جزء وان ضممنا ذلك الى ثلثى المال ثمانية أجزاء فيكون عشرة بين خمسة بنين لـكل ابن جزآن مثل النصيب الذى جعلناه مستثنى وهو الشيء والله أعلم

۔ و اب العين بالد بن كام

(قال رحمه الله) واذا مات الرجل وترك ابنين له على أحدهما دين عشرة دراهم وترك عشرة عينا ولا مال له غير ذلك ولا وارث له غيرهما وأوصى بالثلث فان الفريضة من ثلاثة الثلث واحد ولكل وأحد من الابنين واحد فاطرح نصيب الذي عليه الدين واقسم العين على سهمين للموصى له خمسة والابن خمسة وفي تخريج المسئلة طريقان أحدهماأن حق الموصى له بالثلث في سهم من ثلاثة وحق كل ابن في سهم والابن المديون مستوف حقه مما عليــه وزيادة فهو لايزاحم الآخرين في قسمة العين ولكن المشرة العين بين الموصى له وبين الابن الذي لادمن عليه نصفان لاستواء حقيهما فيالتركة فاذا أخذ الابن الذي لادمن عليه خمسة تمين أن الابن المدرون صار مسمتوفيا مثل ذلك مما عليه خمسة وأن المتعين من التركة خمسة عشر أعطينا الموصيله بالثلث ثلثذلك خمسة فاستقام الى أن يتيسر خروج مابقي من الدين فاذا تيسر ذلك أمسك الابن المدنون تمام نصيبه مما عليه وذلك ستة وثلثان وأدى ثلاثة وثلثا فكان ذلك بين الابن الذي لا دبن عليه وبين الموصى له نصفين كما كانت العشرة العبن فاخذ الموصى له مرة خمسة ومرة درهما وثلثين وذلك ستة وثلثان ثلث المشرين وسلم لكل ابن ستة وثلثان *وطريق آخر أن الدين في حكم التاوي ما لم يخرج فلا يمتبر في القسمة ولـكن العشرة المين تقسم أثلاثا فيأخـذ الموصى له ثلثها ثلاثة وثلثا والابن الذي لا دين عليه مثـل ذلك وسبق ثلاثة وثلث نصيب الابن المديون الا أنه لا يعطى له ذلك فان لهما عليــه مذا المقدار وزيادة وصاحب الدين متى ظفر بجنس حقه من مال المدنون يكونله أن يأخذه فهما يأخذان ذلك بهذا الطريق فيقتسمانه نصفين لاستواء حقيهما في ذمته فحصل لكل واحد منهما خمسة الاأن نتيسر خروج ما بقي من الدين تم القسمة كما بينا ﴿ وطريق الجبر فيه أن جزأ من الدين قد تمين باعتبار أنه نصيب الابن المدنون وحاجتنا الي مهرفة مقدار ذلك فالسبيل أن تجمل الخارج من الدين شيأ وتضمه الى العشرة العين فتقسم ذلك أثلاثا للموصي له الثلث وذلك ثلاثة دراهم وثلث ثلث شيء ولكل واحد من الاثنين مثل ذلك وحاجتنا الي شيئين لانا جعلنا الخارج من الدين شيأ وهو نصيب أحد الاثنين فكانحاجتنا الىستينوثلثى شيءقصاص بمثله يبقى في يد الاثنين سية وثلثان وذلك يعدل شيأ وثلث شيء واذا كانت ستة وثلثين يعدل شيأ وثلث شيء عرفنا أن الذي يعدل الشيء من الدراهم خمسة وانا حين جعلنا الحارج من الدين شيآ كان ذلك عمنى خمسة دراهم ثم أعطينا الموصى له ثلثالمشرة وثلثشيء وذلك خمســة دراهم ثم التخريج الى آخره كما بينا وكذلك لو كانت الوصية بثلث المين والدين لان المتعين من الدين قدر الثلث وزيادة فيجب تنفيذ وصية الموصى له باعتبار ماتمين من الدين فكان هذا والوصية بثلث المال سـواء ولولم يوص لهبالثاث ولكنه أوصيله بربع ماله فالعين بين الموصىله وبين الابن الذي لادين عليه على خمسة لان أصل الفريضة من ثمانية لحاجتنا الى الحساب اذا رفمنا الطريقين تطرح سهام الابن المديون وتقسم العين بينالموصي له والابن الاخر على مقدار حقهما فيضرب الابن فيهابثلاثة والموصى له بسهمين فكانت القسمة على خمسة للموصى لهخسا العشرة وهو أربعة دراهم وللابن ثلاثة اخماسها ستة وظهر أن المتعين من الدين ستة باعتبار نصيب الابن المديون فيكون المتمين في الحاصل ستة عشر وقد نفذنا الوصية في ربعها أربمة الى أن يتيسر خروج ما بقي فيمسك الابن المدنون تمام نصيبه مما عليه وذلك سبعة ونصف ويؤدى درهمين ونصفا فيقسم ذلك بين الموصى له والابن الاخر على خمسة خمسهاوهو درهم للموصى له فقد أخذ أربعة مرة ومرة درهما وذلك خمسة كمال ربع العشرين وحصل للابن الآخر مرة ستة ومرة درهم ونصف وذلك سبعة ونصف وسلم للابن المديون مما عليه مثل ذلك فاستقام ﴿ وعلى الطريق الآخر لا يعتبر الدين في القسمة و تقسم العين بينهم على عمانية للموصى له ربمها وذلك درهمان ونصف وللابن الذي لا دين عليــه ثلاثة أعانها وثلاثة أرباعها وللابن المدنون مثل ذلك الا أنه لا يعطى له ذلك لانعليه لهما فوق ذلك فيستو فيان ذلك من حقهما ويقتسمانه أخماسا على مقدار حقهما في ذمته خمسا ذلك وهو درهم ونصف للموصى له فحصل له أربمة وثلاثة أخماسه درهمان ونصف وربع للابن الذي لادين عليه يحصل له ستة الى أن يتيسر خروج قية الدين تم القسمة كما بينا ﴿وعلى طريق الجبر يجمل الخارج من الدين شيأ ويضم العشرة الميالعين فيقسم بينهم للموصىله ربعهادرهمانونصفوربع شىء وللابنين مابقي وحاجة

الابنين الى شيئين لانا جملنا الخارج من الدين شيأ وفي يدهما ثلاثة أرباع شيء فيجمل ذلك قصاصاعثله ببتى فى يدهما سبعة دراهم ونصف يعدل شيأ وربع شيء فظهر أن الدين يعدل من الدراهم ســـة وانا حين جعلنا الخارج من الدين شيأ كل ذلك بمعنى ســـة دراهم ثم التخريج كما بينا ولو كانأوصي له بالحنس كان له ثلث العين والابن ثلثاء لان أصل الفريضة من خمسة لحاجتنا الى حساب لهخمس صحيح وأقل ذلك خمسة للموصى له سهم والباق وهو أربعة بين الاثنين نصفين فعلى احدى الطريقيين يطرح نصيب الابن المديون ويقسم العين بين المورصي له والا بنالاً خر فيضرب الابن فيها بسهمين والموصيله بسهم فله ثلث المشرة العين وللابن ثلثاهافظهر أن المتعين من الدين ثلثاها أيضاستة وثلثان وأن جملة العين ستةعشر وثلثان أخذالموصى له خمس ذلك ثلاثة وثلثا الى أن يتيسر خروح بقية الدين فيمسك الابن المديون حصته مما عليه وذلك ثمانية دراهم ويؤدى درهمين فيكون بين الاخرين على الاثة للموصى له الثلث وهو ثلثا درهم فقد أخـــذ مرة ثلاثة وثلثا ومترة ثلثى درهم فذلك أربـــة خمس المشرين والباقي وهو ستة عشر بين الاثنين نصفان لكل واحد منهما ثمانية وقدأخذ الابن مرةستة وثلثينومرة درهماوثلثا وذلك عانية كمال حقه وعلى الطريق الاكخر الدبن تاو فتقسم المين بينهما أخماسا يأخذ الموصى له خمسها درهمين والامن خمسها أربمة دراهم وذلك مشال نصيب الابن المديونالا أنهلا يعطى ذلك والكنهما يأخذ انها قصاصا ممالهماعليه فيقتسمان ذلك أثلاثًا على مقدار حقيهما فله ثلث ذلك وهو درهم وثلث للموصى له فقد أخذ مرة درهمين ومرة درهما وثلث ذلك ثلاثة وثلث وأخذ الابن مرة أربعة ومرة درهمين وثلثين وذلك ستة والمثان شمالتخريج كما بينا* وعلى طريق الجبر بجمل الخارج من الدين شيأ فتضمه الى العشرة العين وتعطي الموصى له خمس ذلك درهمين وخمس يبقى فى بد الاثنين عمانية دراهم وأربعة الخماس وحاجتنا اليشيئين وأربعة الخماس شيَّ فيجمل أربعة الخماس شيُّ قصاصا بمثلها يبقى في يدهما ثمانية دراهم يمدل شيأ وخمس شئ فظهر أن الدين بمدل الشيء ستة وثلثان وانا حين جعلنا للمتعين من الدين شيأ كان ذلك ســـتة وثلثين ثم التخريج كما ذكرنا ولو كان أوصى له بدرهم أو باكثر الى خمسة دراهم أخذ وصيته كام امن العين لان الوصية بالدراهم المرسلة تنفذ من الثلث مقدمًا على حق الوارث وقد بينا أن ثلث ما تعين من المال خمســة لان جميم المتعين خمسة عشر واذا كانت الوصية بخمسة دراهمأوأقلأمكن تنفيذها في الحال من ثلث

المين فكذلك وجب ننفيذها مخـ لاف الاول فالموصى له بالثلث شريك الوارث في التركة ﴿ أَلَّا تَرَى ﴾ إن هناك يزداد حقه نزيادة التركة وينتقص ينقصانها فلهذا كانت القسمة كما بينا ولوأوصي بالثلث وبالربع كان للابن نصف العين ونصف العين بين صاحبي الوصيةعلى سبعة لصاحب الثلثأربعة ولصاحب الربع ثلاثة لان الوصيين حازا الثلثولكن الوصية لا تنفذ في أكثر من الثلث المتمين من المال وقد بينا أن الثلث المتمين خمسة دراهم نصف المين فيمزل ذلك لتنفيذ الوصيتين ثم يضرب كل واحد منهما بجميع حقه فيحتاج الى حساب له ثلث وربع وذلك اثنا عشر فثلثها أربمة وربعها ثلاثة فاذا ضرب كل واحد منهما محقه كانت القسمة بينهما على سبعة أسهم لصاحب الثلث أربعة ولصاحب الربع الانة ﴿ وَلُو أُوصَى لَرْجُلُّ بِثَاثُ المين ولآخر بربع المين والدين كان نصف المين بين صاحبي الوصية يضرب فيها صاحب الممين بثلاثة وثلث وصاحب ربع العين والدين بخمسة لانه قد تعمين من الدين مقدار خمسه فالموصى له بربع العين والدين يضرب في عل الوصية بجميع حقه وذلك خمسة دراهم والموصى له بثلث المين يضرب بجميع وصيته وذلك ثلاثة دراهم وثلث فيقسم محل الوصية وهو نصف العين بينهما على عانية وثلث ثم محتسب الابن المديون نصيبه مماعليه ستة وثلثان ويؤدى ما بقي فيآخذ الابن نصفه وصاحب الوصية نصفه فيقتسمان ذلك بينهما على ثمانية وثلث كما فعلاه في القسمة الاولى ولو أوصى بربـم العين لرجــل وثلث العين والدين لا خر فان لاهل الوصية نصف الدين يضرب فيهاصاحب ربع المين بجميع وصيته درهمين ونصف وصاحب ثلث المين والدين مجميع وصيته سيتة والاثين لأن المتمين من الدين فوق الشها فيكون محل الوصية بينهما على تسمة وسدسالى أن يتيسر خروج ما بقي من الدين ثم التخريج كما بينا ولو لم يوص بهذا ولكنه أوصى بنصف المال كله الدين والمين وأجاز الابن المدنون ولم يجز الاخر فان العين بين الابن وصاحب الوصية نصفان لأنه لا معتبر باجازة الابن المديون في قسمة المين والابن الآخر لم بجز الوصية فكان الموصى له بالنصف في المقاسمة معه كالموصى له بالثلث فلهذا يقتسمان العين نصفين الىأن يتيسر خروج الدىن فحينئذ بحتسب الابن المديون نصيبه مما عليه خمسة لانه مجيز للوصية فيجمل فى حقه كأنهما أجازًا واو أجازًا كان للموصى له نصف المال عشرة وكل اس خسة فلهذا محتسب الابن المدبون خمسة ويؤدى مما يقي وهو خمسة فيأخذ الابن منها درهما وثلثين لانه لم يجز الوصية فيجمل فى حقه كأنهما لم يجيزا

وتمام حقهستة والمثان وقدوصل اليه خمسة فيأخذ الاب درهما والمثين كمال حقه ويأخذصاحب الوصية ثلاثة وثلثا فحصل للموصى له ثمانية وثلث سبعة وثلثان بلامنة أحد لانه ثلث جميع المال ودرهم وثلثان حصة الحيز فضل ما بين الثلث والنصف لآن ذلك الفضل ثلاثة وثلث فحصة الحبيز نصفهادرهم وثلثان * ولوثرك الناوام أة وعشرة دراهم عيناوعشرة على امرأته ديناوأ وصي لرجل بدرهمين ولآخر بمابقي من الثلث ولآخر بالربع فأبوا أن يجيزوا فان الفريضة من اثني عشر الثلث أربعة وللمرأة الثمن بعدالثلث وذلك سهم فاطرح نصيبها لان عليها فوقها وافسم المين على أحد عشر سهما سبعة الانن والاربعة لاهل الوصية فاذا تبين محل الوصية مهذه القسمة يضرب فيها صاحب الدين بدرهمين وصاحب الربع عاأصاب ثلاثة ولم رد بقوله بضرب صاحب الربع ثم ما أصاب ثلاثة دراهم وانما راد به ثلاثة أسهم من سهام الفريضة فقد سمى له الربع وذلك ثلاثة أسهم من اثنى عشر وقد فسره فى كتاب العين والدين كذلك الى أن يتيسر خروج الدين فينئذ المرأة محسب نصيبها مما عليها وذلك درهم وخسة اثمان وثلث لان الوصايا قد استفرقت الثلث فان ميراثها نمن الثلثين وثلثا المال ثلاثة عشر وثلث وثمن ذلك درهم وخمسة أثمان وثلث بمن أوثمن ثلث درهم فهما سواء ويؤدى ما بقي فيكمون بين الابن وصاحب الوصية بالربم وصاحب الوصية بالدرهمين مقسوما على محو ما بينا فى المشرة العين ولا شيء لصاحب الوصية عما بقي لانه لم يبق من الثلث بعدالوصيتين شيء فثلث المال ستة والمثان واحدى الوصيتن درهمان والاخرى الربع خمسة فذلك سبعة فعرفنا أن الوصيتين جاوزتا الثلث فلا يكون اصاحب ما بقى شي و او ترك ابنين وعشرة عينا وعشرة على أحد المنيه دينا وأوصى لرجل بثلث العين ولآخر بربع الدين فان العين تقسم أثلاثا فيأخذ صاحب ثلث العين ثلثها والابن الذى لآدين عليه ثلثها ويبقى ثلثها نصيب الابن المديون فلا يعطى ذلك بل يضرب فيها الابن عابقي له وصاحب الوصية بالدين بردم الدين لائه قد تمين من الدين ربعها وزيادة فيضرب هو بجميع وصيته ويقسم نصيب الابن المدبون وذلك ثلاثة وثلث بينهما على هذا ولا شيء للموصى له بثلث العين من هذا لا نه قد استوفى كمال حقه فاذا تيسرخروج الدىن أمسك الامن المدمون نصيبه تماعليه وذلك سبعة وقيراط لانه أوصى بثلث العين وهو الانة والشور بعالدين وذلك درهان ونصف فيكون خمسة وخمسة أسداس وذلك دونجيم المال فيعطى كل واحد منهما كمال حقه يبقى أربعة عشر درهما وسدس بين الابنين نصفين

الحل واحد منهماسبعة وقيراط والقيراط نصف السدس فلهذا قال يمسك للاس المدون نصيبه مما عليه سبعة وقيراط ويؤدي ما بقي فيقتسمه صاحب ربع الدين والابن الذي لادين عليه على ما نقى لكل واحد منهما كما كانا اقتسما ثاث العين بينهما على مقدار حق كل واحد منهما فقد خرج جواب هذه المسائل في كتاب العين والدىن مخلاف هذا وما ذكرنا هناك ادق نبين ذلك اذا انتهينا اليه أن شاء الله *ولوترك ابنين له على أحــدهما عشرة دراهم دينا وترك عشرة عينا وترك رجلين غريمين على كل واحد منهما عشرة دراهم فاوصى لكل واحد من الذريمين بما على صاحبه وأوصى لآخر شات المين فجاء أحد الذريمين بما عليه فاداه والاخر لا شئ له فان هـذه العشرة العين والعشرة التي على الابن عين كام ا تقسم على ستين سهما فيأخذ أهل الوصية ماأصاب ثلاثة عشر وثلثا ويأخذ الابنان ما أصابا ستة وأربعين وثلثين لكل ابن الأنَّة وعشرونو الث ، والوجه في تخريج المسئلة أن نقول وصيته لكل واحدمن الذريمين بما على صاحبه ووصيته لكل واحد منهما بما عليه سواء لانه لا فائدة في أن يأخذ كل واحد منهما من صاحبه مثل مايعطيه فلان حق كل واحد منهما دس في ذمة صاحبه وقد ظفر كل واحد منهما بجنس حقه مما هو لصاحبه وهو ما فىذمته ولو كان فى ىده كان له أن يأخذه قضاء من حقه فاذا كان في ذمته تتملكه أيضا قضاء لحقه اذا عرفنا هذا فنقول حين أدى أحدهما ماعليه فقد صار المال العين عشرين فتبين أن جميع الدين الذي على الابن الآخر قد تمين لان الوصية لا تنفذ في أكثر من الثلث واذا ضممنا ماعلي الابن الى العين كان ثلث الجملة عشرة ونحن نتيقن أن مقدار الثاث يسلم للابن المديون فلهذا تعين جميع ماعليه ثم حق الموصى له بثلث العين في ثلاثة وثلث حق كل واحــد من الغريمين في عشرة وذلك ثلاثة وعشرون وثملث وأذا صار الثلث بين أصحاب الوصايا على ثلاثة وعشرين وثلثفالثلثان ستة وأربعون وثلثان فالجملة سبعون الاأنه يطرح نصيب الغريم المفلس لان عليه فوق حقهوزيادة فلهذا جملت القسمة فيما بتى وهو ستة وأربعون وثلثان بين الابنين لصفين لكل واحد منهما ثلاثة وعشرون وثلث فيحسب الابن المدبون مما عليه ويستوفى الفضل من العين ومحسب للغريم المقدم نصيبه مما عليه فيحصل تنفيذ الوصية فى ثلاثة وعشرين وثلث والاختصاروجه بإن يجمل كل ثلاثة وثلث سهما فيكرون حق أصحاب الوصايا سبعة أسهم والجملة على أحد وعشرين وثلثين ثم يطرح نصيب المقدم ثلاثة ويقسم الثلثان على ثمانية عشر سهما فيكمون كل سهم من

ذلك درهما وثلثين فيحصل للموصى له ثلث العين درهم وثلثان وللموصى له المؤدى خمسة دراهم ولكل واحد من الابنين أحد عشر فيستوفى الابن الذي لادين عليـــه أحد عشر وثلثين فيستوفى المدنون درهها وثلثين فيسلم له ماعليه وهو عشرة ويحسب للموصى له المقدم كما عايه خمسة أيضا فيحصـل تنفيذ الوصية في أحد عشر والمثين ويسلم للابنيين ضعف ذلك الى أن يتيسر خروج ما بقي من الدين فحينئذ يقسم الكل على أحد وعشرين سهما فيمسك الذريم المــــديون نصيبه مما عليه ويؤدى ما بقي فيقتسمه أهل الوصية والورثة على ما اقتسموا عليه قبل ذلك * ولو ترك ابنين وعشرة دينا على أحــدهما وعشرة عينا وأوصى لرجل شاشى الدين فنصيب العين للابن الذي لا دين عليه والنصف الآخر هو نصيب الذي عليه الدين فكانه خرج عليه مما عليه فيبدأ بصاحب الوصية ويأخذ الخمسة كلما لان الوصية في محــل غير مقدم في التنفيذ على حق الورثة أذا كان يخرج من الثاث وها هنا مقدار الخمسة بخرج لا فائدة فى أن يدفع ذلك الى المديون ثم يسترده باعتبار دينه قبله فاذا تيسر خروج مِا على المدنون محسب الذي عليــه الدين نصيبه مما عليــه ستة وثلاثين فيؤدى الفضــل ثلائة وثلثا ويقتسمانه نصفين كما اقتسما العشرة العين فيحصل للموصى له ستة وثلثان مقدار ثلثي الدس وهو ثلث جميع المال ويسلم لكل ابن ستة وثلثان ولو أوصى مع هــذا بثلث العين لآخر فان نصف العين بين صاحبي الوصية لان الوصية انما تنفذ من الثلث وباعتبار ما تعين من الدين ثلث المال نصف العين ثم يضرب فيه صاحب ثلث العين بثلاثة وثلث وصاحب ثلثى المال بثلاثةوثلث فيقتسمانه نصفين ويجب للذىعليه الدبن نصيبه مماعليه ستة وثلثان ويؤدى ثلاثة وثلثا فيأخذ الابن نصفها وصاحب الوصية نصفها بينهما نصفان قال الحاكم الجليل رحمهالله وهذا الجواب على هذا السؤ الغلط لانه أوصى لاحدهما بثلثى الدىن فاما أن يضرب مجميم وصيته ستة وثلاثين أو بما تمين من الدين خمسة فاما أن يضرب بثلاثة وثلث كما يضرب به صاحب ثلث المين فهذا لا ممنى له وقد أجاب عثله في كتاب المين والدين واذا كانت الوصية بثلث الدىن وهو صوابلان ثلث الدىن وثلث العين سواء لكن مشابخنا رحمهم الله على تصويب الحاكم فما ذكر «قال رحمه الله ولما ذكره في الكتاب وجه صحيح أيضافان نصف الدين صار في حكم المتعين ولو تمين جميعه لكان الموصى له بثلثي الدين يضرب في محل الوصية

ا بستة وثلاثين فاذا تعين نصفه فانما يضرب بثلاثة وثلين * يوضحهأن المتعين من الدين في حق وصية صاحِب الدين لا يزيد على ستة وثاث لان وصية الموصى له بثلث العين في ثلث العين مقدم وأعايبتي للامنين ثلثا العين بينهما نصفين لكل واحــد منهما ثلاثة وثلث والمتعين من الدين في حق الموصى له بالدين قدر نصيب الاين المديون من المين وذلك ثلاثة والمث فلمذا قال بضرب بثلاثة وثلث في محل الوصية كما يضرب الموصى له بثلث العين ولكن هذا مستقيم قبل أن يخرج مابقي من الدين فبعد خروج الدين لاوجه للقسمة بينهما مناصفة الا أن تكون المسئلة على ماذكره في كتاب العين والدين ﴿أُوصى لاحدهما بثاث الدين ولا خربثاث العين ولو ترك مع هذا نوبا قيمته خمسة دراهم فاوصى لرجل بثلثمالهوأوصى لآخر بالثوب فان نصيب الثوب من الثوب أربعة غير ربع ونصيب صاحب الثلث أربعة غير ربع ويكون ثلث ذلك في الثوب وثلثاه في المشرة ويأخذ الابن الذي لادين عليه سبمة ونصفا ويأخذ مانقي من الثوب وتمامسبمة ونصف بما بقي من العشرة ويحسب للذي عليه الدين نصيبه ثمانية وثلثا الى آخرهووجه تخريج المسئلة ان نقول اجتمع فى الثوب وصيتان وصية بجميعه وبثلثه فتكون القسمة على طريق المنازعة عندأ في حنيفة رحمه الله ويكون الثوب بينهما على ستة خمسة للموصى له بالثوب وسهم للموصى له بالثلث ثم كل خمسة من العشرة العـين تـكون على ستة وذلك أثنا عشر للموصى له بالثلث من ذلك أربعة تبلغ سهام الوصايا عشرة وحق الورثة في ضعف ذلك عشرين الا أنه يطرح سهام الابن المديون في الحال ويقسم العين وهو خمسة عشر درهما فى الحاصل سبعة ونصف للابن الذي لادبن عليه والثوب مع درهمين ونصف بين الموصى لهما نصفان نصفذلكوهو ثلاثة وثلثوثلاثةارباع للموصى له بالثوب كله فى الثوبونصفه وهو ثلاثة وثلثوثلاثةأرباغ للموصى له بثلث المال ثلث ذلك في الثوبوثلثاه في العشرة على حساب أصل حقه فى الثوب والعشرة فيسلم له من العشرة درهمان ونصف ومن الثوب قدر درهم وربع الى أن يتيسر خروج الدين هـذا كله مستقيم الاحرفا وقع فيه الغلط من جهة الكتاب وهو أنه قال يأخذ الابن الذي لادين عليه مابقي من الثوبوتمام سبعة ونصف مما بقى من العشرة ولم يبق من الثوب شي لان ثلاثة أرباع الثوب أخدده الموصى له بالثوب وربعه أخذه الموصى له بثاث المال على ما بينا من تخريج قول أبى حنيفة وكذلك عندهمالو قسمنا الثوب على طريق العول يكون الثوب بينهما هكذا فاى ثيُّ بقي من الثوب حتى يأخذه

الابن فمرفنا ان الصحيح أنه يآخــ نـ سبعة ونصفا من العشرة المين فاذا "بيسر خروج الدين فنقول جملة المال خمسة وعشرون وانما تنفذ الوصية في ثلثها وذلك ثمانيةوثلث ويكون نصيب كل ان ثمانية وثلثاً يضا فيحسب للان المدون نصيبه مما عليه ويؤدى درهما وثلثين تم يستقبل القسمة في الثلث وهو ثمانية وثلث بين صاحى الوصية ويضرب معه فيها صاحب الثوب مخمسة اسداس الثوب وذلك أربعة دراهم وثلث ويضرب معه الآخر بسبعة ونصف وذلك ثلث العشرين ستة وثلثان وسدس الثوب خمسة اسداس الثوب فيكمون سبعة ونصفا فما أصاب صاحب الثوب كان في الثوب وما أصاب الآخر كان في الثوب له من ذلك خمس ما بقي منه والباق من نصيبه في الدراهم لانحقه في الاصل كان في الثوب في ثلاثة مقدار ذلك درهم وثلثان وفى المال ستة وثلثان فاذا جملت كل درهم وثلثين سهما يكون ذلك أربعة فعرفنا ان أصلحقه فيالحلين أريمة أخماس خمس نصيبه فيالثوب وأربعة اخماسه في الدراهم وانشئت قلت يأخذ من الثوب مثل ثاث ماأصاب صاحب الثوب ويأخذ ما بقي مِن الدراهم وهذا والاول في المعنى سواء إذا تأملت وان مثل ثاث ما أخذه صاحب الثوب خمس حق صاحب ثلث المال واذا ترك ابنين ومائتي درهم عينا وثلثمائة درهم على أحد ابنيه دينا وسيفا قيمته مائة فأوصى لرجل بالسيف ولأخر بثلث المين فلاهل الوصية نصف المين يضرب فيه صاحب السيف مخمسة أسداس السيف وصاحب الثلث بسدس السيف وثلث المائتين الى آخر ولان قسمة السيف بنيهما على طريق المنازعة عند أبي حنيفة وقيمة السيف على ستة خمسة اسداسه لصاحب السيف وسدسه لصاحب ثاث المين ثم صاركل ماعة من المين على سنة أيضا فذلك اثنا عشر للموصى له بالثلث ثلث ذلك أربعة فتكون سهام الوصيتين عشرة واذا صار الثلث عشرة فالثلثان عشرون ثم يطرح سهام الابن المديون لان عليه فوق حقه وتقسم المين بين الابن الذي لادين عليه وبين الموصى لهما نصفين للموصى لهما بالسيف وقدر الخسين من المائتين والابن الذي لا دبن له قدر مائة وخمسين من المين ويحسب للمديون مثله مما عليه فيستقم الثلث والثلثان ثم المعزول لتنفيذ الوصية بين الموصى لهما نصفان لاستواء حقهما نصف ذلك وذلك خمسة وسبعون للموصى لهما بالسيف كله في السيف وذلك ثلاثة أرباع السيف ونصف ذلك للموصى له بثلث العين ثلث ذلك في السيف وذلك خمسة وعشرون وثلثاه في المائتين وذلك خمسون على مقدار أصل حقه في المحلين الى أن يتيسر خروج الدين فينئذ يحسب اللابن

المديون نصيبه بما عليهما تتادرهم لان جملة المال خسمائة والسيف وقيمته مائة وذلك ستمائة تنفذ الوصية فى ثلثها ويسلم لكل ابن ثلثهاوذلك ماثتا درهم ويؤدى مائة فاذا أداها اقتسموا الثلث بينهم فيضرب فيه صاحب السيف بخمسة اسداس السيف وصاحب الثلث بسدس السيف وثلث خسمائة فما أصاب صاحب السيف كان في السيف وما أصاب صاحب الثلث كان في السيف أو نقول الابن الآخر يأخــذ من هذه المائة ما بقي من حقه وذلك خمسون درهما لآنه وصل اليه مائة وخمسون وحقه في مائتين لم يستقبل قسمة الثلث ببن صاحبي الوصية على نحو ما ذكره * قال الحاكم الجليل رحمه الله قوله يضرب شلث خسمائة خطأ بين لانه أعا أوصى له بثلث المين فكيف يضرب بثلث العين والدين وقوله يضرب بسدس السيف أيضا غير ســـديد لان الوصــية بثلث العــين لا تقع على العروض وأنما تقع على النقد خاصة وقد ذكرنجو هذه المسئلة في كـــتابالمين والدين فقال لو أوصى له بثلث المين وبثلث كذا وسمي تلك المروض واذا حمل على ذلك وجب تنفيذ وصيتهما اذا خرج من الدين ثلاثة وثلاثون وثلث لان وصيتهما تخرج الآن من ثلث مايمين من المال أماطعنه في اللفظ الاول فهو على ماقاله وأما طعنه في اللفظ الثاني ففيه نظر لان اسم العين فيما هو متمين بمنزلة اسم المال فيما هو متمول واسم المال في الوصية يقم على كل مايتمول مال الزكاة وغيره فيه سواء وان كان في بمض المواضع يختص عال الزكاة فكذلك اسم العين في الوصية يقع على كل متعين النقد والنسيئة فيه سواء وكانه بالغ في البيان في كتاب المين والدين فسمي ذلك العروض لازالة هذا الابهام وأما قوله اذا خرجمن الدين الائة والاثون والمث فقد وجب تنفيذ وصيتهمافهو مستقيم وبيأنه أن جملة المين من المال ثلثمائة درهم وثلاثة وثلاثون وثلث وانما يمزل ذلك لتنفيذ الوصيتين اللتين كانتا بالسيف وقيمتهمائة وشاث المائتين وذلك ستة وستون وثلثان فعرفنا أن بخروج ثلاثة وثلاثين وثلث من الدين بجب تنفيذ الوصيتين وأنه يتعين بما بتي من الدين مشل نصف المين بسبب الابن المديون * ولو ترك ابنين وامرأة وعلى امرأته عشرة دينا وعلى أحد ابنيه دين عشرة وترك ثوبا يساوى خمسة وأوصى بالثوب لرجل فان الثوب يقسم بين الموصى له والابن الذي لادين عليه على خمسة عشر سهما لصاحب الوصية تمانية وللابن سبعة لان الفريضة أغا تستقيم من أربعة وعشرين للموصي له ثمانية وللمرأة نمن مابقي سهمان ولكل ابن سبعة ثم تطرح سهام الابن وسهام المرأة لان عليها فوق ذلك يبقى الثوب فيضرب فيه الابن الذي لادين عليه بمقدار حقه وهو سبعة والموصى له بنمانية فيكون بينهماعلي خمسة عشر سهما وبحسب للابن المديون نصيبه مما عليه وكذلك للمرأة نصيبها بما عليهافتستقيم القسمة الي تيسر خروج الدينين فحينئذ يسلم لصاحب الثوب جميع الثوب لأنه موصى له بالمين وقيمته دون الثلث فيكون حقه فيه مقدمًا على حق الوارث ويبقى المال عشر من درهما للمرأة الثمن درهمان ونصف يمسك ذلك مما عليها ويؤدى سبعة ونصفا ولكل ابن نمانية وثلاثة أرباع فيمسك الان المديون بما عليه نصيبه ويؤدي درها وربما فيحصل فيد الان الذي لا دين عليه ثمانية وثلاثة أرباع مثل ما حبسه المدنون فاستقام ﴿ولو مات وترك النينوامرأتين على احداهما مائة درهم وعلى أحد انبيه مائة درهم وترك خادما تساوي مائة درهم فأعتقها عند الموت فان الخادم تسمى في نصف قيمتها لان المتق في مرض الموت وصية فتنفذ من الثلث وثلث ماله نصف المين وهو نصف رقبتها فيسلم لها ذلك وتسمى في نصف قيمتها للمرأة من ذلك ثمنه والابن سبعة أثمانه فتصير المرأة المديونة مستوفية مما عليها مثل ما وصل الى المرأة الاخرى والابن المديون مستوف مما عليه مثل ما وصــل الى الابن الآخر فيستقيم الثلث والثلثان الى أن يتيسرخروج الدينين فينئذ يردعلي الخادم ما أخذ منها من السعاية لانه تبين أنجيم المال ثلثما ئة وقيمتهاما ئة فهي خارجة من الثلث فيرد عليها ما أخذ منها والمال المقسوم بين الورثة مائتا درهم نمن ذلك للمرأتين وذلك خمسة وعشرون لكل واحدة منهما اثنا عشير ونصف فتمسك المدنونة بماعليها مقدار حقها وتؤدى سبعة وثمانين ونصفاالي الابن الذي لادين عليه ويمسك الابن المدون نصيبه مما عليه سبعة وتمانين ونصفا ويؤدى ما بقي اثنا عشر ونصف الي المرأة التي لا دين عليها فقد وصل الى كل واحد منهما كمال حقه * قال واذا ترك ابنين على كل واحد عشرة وترك رجاين على كل واحد منهما عشرة وأوصى لكل واحد من الرجلين بما على صاحبه وأوصى لآخر بالثلث ثم أدى أحــد الرجلين فان هذه المشرة والعشرين التي على الابنين يجمع كله فيقسم بين ألورثة وبين صاحب الثلث والذي أدى المشرة على الائة وأربمين سهما لانوصيته لكل واحد منهما بما على صاحبه ووصيته بما عليــه سوا. وباداء أحدهما صار ما على الابنين في حكم المتمين أما من حيث الظاهر فلان الوصية تنفذ من الثاث والثلثان يسلم لهما وذلك مقدار ما عليهما فمن حيث الحقيقة نصيب كلواحد منهما بالقسمة أكثر بما عليه وبيان ذلك أن العشرة التي أدى أحد الغريمين صارت بين الموصى له

بالثلث وبين المؤدى أسداسا فباعتبار القسمة على طريق المنازعة عند أبي حنيفة له الســدس وللمؤدى خمسة وللآخر بما عليه مثل ذلك خمسة للموصى له بالثلث سهم وكذلك ما كان على كل الن يصير ستة فذلك اثنا عشر للموصى له بالسدس أربعة فجملة ما للموصى له بالثلث ستة ولكل واحد من الأخوين خمسة فذلك ستة عشر هذا مبلغ سهام الثلث والثلثان ضعف ذلك آثنان وثلاثون الا أن نصيب الغريم الذي لم يؤد يطرح وذلك خمسة يبقى الاخوين أحدعشر سهما وللورثة اثنان وثلاثون وذلك ثلاثة وأربعون سهما أحــد عشر من ذلك لاصحاب الوصيتين لصاحب الوصية بالثلث ستة ولصاحب المشرة خمسة وللورثة اثنان والاثون ونحن لعلم أن اثنين وثلاثين من ثلاثة وأربعين أكثر من ثلاثة فتبين أن نصيب كل واحد منهما فوق ما عليه فلهذا جمل ما عليهما كالمتعين في القسمة فاذا قدر الآخر على الاداء يحسب له نصيبه بما عليه وذلك أن يقسم المال أربعين درهما على عمانية وأربعين سهما فيمسك نصيبه بما عليه خمسة ويؤدى ما بقي فيقسم بينهم على الاثة وأربعين سهما كما بينافي القسمة الاولى* ولو مات وترك ابنين وامرأة وخادما يساوى مائة درهم وترك على رجــل مائة درهم وأوصى للرجل بما عليه وأوصى أن يمتق الخادم فان الخادم يمتق منها خمسهاوتسمى في أربعة أخماسها للورثة لان الوصية بالمتق تقدم بالتنفيذ على سائر الوصايا فوصية الخادم مثل وصية الرجل الآخر لان قيمتها مثل ما أوصى به للا خر فكان الثلث بينهما على سهمين والثلثان أربعة الا أنه يطرح سهم المديون لأن عليــه فوق نصيبه وييقي الخادم فتضرب هي بسهم فيها والورثة بأربمية فلهذا يمتق خمسها وتسمى للورثةوتسمىفي أربعةأخماس قيمتها فاذا أدى المديون ما عليه يحسب له نصيبه مما عليه وذلك في الحاصل ثلث ما عليه نصف ثلث جميع المال ويؤدى ما عليــه ويدفع من ذلك الى الخادم تمام الثلث من قيمتها ويأخــذ الورثة الفضــل فحصل للورثة من جهة كل واحد منهماستةو ثلاثون وثلثان ونفذ بالوصية لهما في ستةوستين وثلثين لكل واحد منهما وثلاثة وثلاثون وثلث هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله فأما قول أبي حتيفة رحمه الله فبخلاف هذا ذكره في كتاب المين والدين فقال ان الخادم يسمى في عشرة أجزاء من ثلاثة عشر جزأ من قيمتها لانمن أصله أنالموصي له بمازاد على الثلث عند عدم اجازة الورثة لا يضرب بما زاد على الثلث من وصيته والموصى له بالمتق يضرب بجميم وصيته في الثلث وههنا أوصى لكل واحد منهما بنصف المال والمديون انما يضرب في الثلث

جمات كل ثلاثة وثلاثين وثلث سهما صار ذلك خمسة أسهم للخادم ثلاثة وللمدبون سهمان والثلثان عشرة ثم يطرح نصيب المديون ويضرب الورثة في الخادم بعشرة والخادم شلاثة فلهذا قال تسمى في عشرة أجزاء من ثلاثة عشرجزاً من قيمتها الى أن يتيسر خروج الدين فحينئذ تكون القسمة بينهم على خمسة عشر فاذا قسمت الديون يصيبه مما عليه ستة وعشرون وثلثان لان له سهمين من خمسة عشر فاذا قسمت المائتين على خمسة عشر كان كل سهم من ذلك ثلاثة عشر وثلثا فلهذا يمسك ستة وعشر من وثلثين ويؤدي مابقي فاذا أداه ردعلي الخادم الي تمام أربعين درهما لان حقه في خمس المال في الحاصل وذلك ثلاثة من خمسة عشر وخمس المائتين أربمون فقد نفذنا الوصية لهما في ستة وستين وثلثين وأخذ الورثة من الخادم ستين درهما ومن المدمون ثلاثة وسبعين وثلثا فذلك مائة وثلاثة عشر وثلث ضعف ما نفذنا فيه الوصية فاستقام ﴿ وَلُو تُوكُ اسْيِنُ وَالْفَينَ عَيْنَا وَأَلْفَا دَمَّا عَلَى رَجِلَ وَأُوصَى اصاحب الدَّن مَا عَلَيْهِ وأوصى لاآخر بالف من المين فانه يآخذ الموصى له بالمين أربيها تمة لان الثلث بينه وبين الموصى له المديون على سهمين فتكون الفريضة من ستة يطرح سهم المحديون وتقسم العيرب بين الاثنين والموصي له بالعين على خمسة للموصى له بالعين خمسها وخمس العين أربعائة فاذا خرج الدين فالموصىله المديون يحبس مماعليه مقدار حقه وذلك خمسما تةدرهم نصف الثلث ويؤدى ما بقي فيقسم بينه وبين الورثة على خمسة له الحمس منه حتى يصير مستوفيا الحمسانة كالحقه ويحصل تنفيذ الوصية لهما في ألف ويسلم للورثة ألفان ولو كان أحــد الالفين دينا على أحد الابنين كان لصاحب الوصية من الالف العين ثلثها لان الابن المديون مستوف حقه مما عليه فيطرح نصيبه وذلك سهمان يبقى للابن الآخر سهمان وللموصىله بثلث العين سهم فكانت القسمة في الالف العين بينهما على ثلاثة ثلثها الىأن تتيسر خروج الدينين فحينئذ بحسب اللابن المديون نصيبه بما عليه وهو تمانمائة درهم ويؤدى ما يبقى فيكون بينهما على ثلاثة فيآخذ الموصى له نصيبه من ذلك والموصى له الآخر عسك نصيبه مما عليه خمسمائة ويؤدى ما بقي فيكون بينهم علي خمسة للابنين أربعة وللموصى له بثلث العين واحد فيسلم فى الحاصل لكل واحد من الابنين ألف درهم وقد نفذنا الوصية لهما في ألف لكل واحد منهما خمسمائةوانما جمل نصيب الابن المديون مما عليه ثمانمائة قبل أداء الموصىله المديون لان ماعليه يضم الىالانف

العين ثم يقسم بين الموصى له بالثلث وبين الابنين على خمسة فللابن المديون خمسا ذلك وذلك عناعائة فلهذا قال يحسب له تمانمائة ويؤدي مائتين والله أعلم بالصواب

- الدعوى من بهض الورثة للوارث الح

(قال رحمه الله) واذا مات الرجل وترك اخين فادعى أحــدهما أختا يعني بنتا للميت وكذبه الآخر فان الاخت تأخذ من المقربها ثلث مافي بده عندنا وقال ابن أبي ليلي خمس مافى بده لانها آغا تأخــذ منه الفاضل على نصيبه بزعمه بما فى يده وأصــل التركة بزعمه على خمسة لكل أبن سهمان وللاخت سهموفى يده نصف المال سهمان ونصف فالفاضل على نصيبه نزعمه نصف سهم من سهمين و نصف و ذلك خمس ما في بده تو ضحه أنه أقر لهابسهم من جميع التركة نصف ذلك السهمف مده ونصفه في يد أخيه والاخ يظلمها بالجحود فليس لها أن تأخـــــــ شيأ مما لها في يد الجاحد وانما تأخذ من المقر مقدار مالها من الحق في مده وذلك نصف سهم خمس ما في يده* وجه تو لنا ان الذي في مد المقر جزء من التركة وفي زعمها ان حقها في التركة في سهم وحق المقر في سهمينوزعمه معتبر فيحقه فيضرب كل واحدمنهما فما في يده محصته فيكمون بينهما أثلاثا وهذا لان الجاحد استوفىزيادة على حقه فيجمل ذلك فى حقه عَنزلة ما لو غصبه غاصب فلا يكون ضرره على بعض الورثة دون البعض والحاصل انه بجمل الجاحد مع مافي بده في حق المقر كالمعدوم فكأن جميع التركة مافي بد المقر وهو الوارث خاصة فيقسم ذلك بينه وبين أخته *أثلاثاولولم يقر باختوأقر بزوجة لابيه أعطاها سبمي مافيده لانه زعم أنالميت ترك انبين وامرأة فتكون الفريضة من ستةعشر للمرأة سهمان ولكل ان سبعة فتضرب هي فيما في بده بسهمين وهو بسبعة فيعطيهاسمي مافي بده وعند ابن أبى ليلي ما فضل نصيبه مما في بده وذلك نصف الثمن ولو كانت له امرأة ممروفة سواهافان المقريمطي هذه التي أقربها ممافي بده لان نرعمه الفريضة من ستة عشر الكل امرأة سهم ولكل ابن سبعة فهو يضرب فيما هو في يده بسبعة والمقر لهايسهم فيعطيها عن مافي بده *ولو ترك ابنا وبنتا وزوجة فادعت الابنة أختالها أعطتها نصف مافي بدهالانها تزعم أنحقهما في التركة سواء فان كانت أقرت باخ لها أعطت ثلثي مافي يدها لانها تزعم أن حقه في التركة ضعف حقها ولو تركت زوجا وأماوأختا فادعت الاخت أخاوأقر بذلك الزوج وجحدت

الام فالفريضة من عشرين لان الفريضة بزعم الام تستقيم على عمانية وأصلها من سـتة للزوج النصف ثلاثة وللام الثاث سهمان وللاخت النصف ثلاثة فتكون القسمة من عمانية لها سهمان وهو الربع وعلى زعم الزوج والاخت الفريضة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللام السدس سهم والباقى بين الاخ والاختأثلاثا لايستقىم فانكسرت بالاثلاث فاضرب ستةفى ثلاثة فتكون ثمانية عشر للام ثلاثة ولازوج تسعة وللاخ أربعة وللاخت سهمان فاقرار الاخ والاخت لا يكون معتبرا في حق الام وجحودهالا يكون معتبرا في حقها فتجمل في حتى المقربن القسمة على الفريضة الثانية فحقها خمسة عشر وفي حتى الام تجمل القسمة على الفريضة الاولي وحقها ربع المال فالسبيل أن يضم الى خمسةعشر مثل ثلاثة حتى لايكون المضموم ربع المبلغ وهو نصيب الام ومثل ثلاثة خمسة فاذا ضممت خمسة الى خمسة عشر كان عشرين للام خمسة فاذا أخذت نصيبها قسم ما بقى وهو خمسة عشر على مااتفقوا عليه للزوج سبعة وللاخأربعة وللاخت سهمان «ولو تركت زوجا وأختا فاقر الزوجأن لها أخا وجحدت الاخت فان الزوج يمطيه خمسي مافي بده لان يزعمه الفريضة من ستة له ثلاثة وللاخ سهمان فيقسم مافى يده بينهما باعتبار زعمه فالهذا يأخذخسي مافي يده وكذلك لو أقر باخت مثل الاخت الممروفة لاب وأم أولاب أعطاهاخمس مافى يده وكذلك لوأقر باخت مثل الاخت الممروفة لاب وأم أولاب فالفريضة من ستة للزوج ثلاثة وللاختين الثلثان أربعة يعول بسهم وهو يزعم أن حقها في سهمين وحقه في ثلاثة فيمطيها خس مافي بده * ولو توكت زوجا وأختا لاب وأم فأقر الزوجباخت لاب أعطاها ربع مافى يدهلانهاخلفت نزعمهزوجا وأختا لاب وأم وأختا لاب فللزوج النصف ثلاثة وللاخت لاب وأم ثلاثة وللاخت لاب السدس تكملة الثلثين سهم فهي تضرب فما في يده بسهم وهو بثلاثة فلهذا يعطيها ربع ما في يده وكذلك لو أقر باخ أوأخت لام لان نصيب المقرُّ له سهم بزعمه وهو السدسوان أقر مهمالام أعطاها خمسي مافي مده لانه نقول تركت زوجا وأختا لاب وأم وأخا واختا لام فيكون لهما الثلث سهمان من ستة ويعول بسهمين فحقهما نرعمه في سهمين وحقه في ثلاثة فلهذا يعطيهما خمسي مافی یدهولو ترکت زوجاً وأختا لاب فاقر الزوج بام فانه یعطیها خمسی مافی یده لانحقهما بزعمه الثلث سهمان من ســتة وحقه في ثلاثة * ولو تركت زوجا وأختا لاب فاقر الزوج بأختلاب وأم أعطاها نصف مافى يده لانه يزعم أنحقها في التركة سواء لكل واحد منهما

ثلاثة من سبعة * ولو ترك النين وامرأة فاقر أحد الالنين بامرأتين أعطاهما أربعة من خمسة وعشرين سهما بما في بده لانه يزعم انه خلف الاكنسوة وانتين فللنسوة الثمن بينهن أثلاثا لايستقيم والابن سبعة بينهما نصفان لا يستقيم فيضرب ثلاثة فى اثنين فيكون ستة ثم يضرب عمانية في ستة فيكون عمانية وأربعين منه تصح القسمة لكل امن أة سهمان ولكل ابن أحد وعشرون فهو يزعم أنحقها فىأربعةأسهم يضربان بذلك فيما في يده وهو واحدوعشرون فلهذا أعطاهما أربعة من خمسة وعشرين مما في يده «ولو ترك النين وأوين فأقرت احدى الانتين بامرأة أعطتها ثلاثة من أحدعشر ممافي بدها لان الفريضة زعمها من أربعة وعشر س للانتين الثلثان ستة عشر والانوينالسدسان ثمانية وللمرأةالثمن ثلاثة فتعول الىسبمة وعشرين وهي المنبرية التي أجاب فيها على رضي الله عنه على المنبر على البديهة فقال انقلب تمنها تسما فاذا هي تزعم أن حق المرأة ثلاثة وحقهافي ثمانية فيقسم ما في بدها بينهما على ذلك *ولوترك امرأة والنة وأبوين فأقرت المرأة بامرأة أخرى أعطها نصف مافي يدها لان نصيب النساء من التركة في بدها وقد زعمت أنحقها في التركة في ذلك سواء فان أقرت لها احدى الابنتين أيضا فانهاتأخذ نصفمافي مد المرأةولا تأخذمن الابنة شيأ لان ميراث النساء الثمن واحدة كانت أو اثنتين وذلك الثمن في بد المرأة وهي مقرة للاخرى بنصيبها من ذلك فلاتأخذ من الابنةشيأ لذلك؛ ولوترك النتين وألوين فأقر تاحدى الالنتين بامرأة وصدقتها الام فالفريضة من تسعين سهماللابنتين ستون والانوين الاثون فخذ نصيب الام خمسة عشر ونصيب الابنة ثلاثين وذلك نصف المال من الحاصل واعط المرأة من ذلك تسمة وللابنة أربعة وعشرين وللام اثنى عشر وقد طول هذه المسئلة وهي تخرج من خمسة عشر لانهما يزعمان ان المرأة لها ثلاثةوالابنة عَانية والامأربعة بما في أيديهما وهو نصف المال يقسم بينهما على ذلك تضرب فيه المرأة بثلاثةوالامباريعة والابنة بْمَانيةفتستقيم من خمسة عشر ﴿ولو جعدت الام ولم تقر قسمتمافى يدالابنة على ثلاثة وثلاثين وهو تطويل غير محتاج اليه أيضا فقد بينا أن القسمة تستقيم من أحدعشر ولو لم تقر الابنة بالمرأة وأقرت الام قسمنا مافى يدها على أحد وعشرين للاما ثناعشر وللمرأة تسعة وهذا أيضاتطويل فان القسمة تستقيم من سبعة لانها تضرب فيما في يدها فحقها أربعة والمرأة ثلاثة فيكون بينهما على سبعة *ولو تركت زوجاوأخا فادعى الزوج ابنة كبيرة لها من غيره قاسمها ما في يده على أربعة ونصف للزوج سهم ونصف وللابنة ثلاثة

لانه يزعم أن حقه الربع سهم ونصف مرف ستة فيقسم مافي يده على اثني عشر وفي الحاصل تعطيه ثلثي ما في مدها لانه يزعم أنحقه في عانية وحقها في أربعة فيعطيها ثلثي ما في يدهاواذا كان الورثة اننين فأقر أحدهما على ابنة للابن بشركة أو بوديمة بعينها أو مجهولة وكذبه الآخر فانه يستوفيه كله من نصيب المقر عندنا وقال ابن أبي ليـلي يأخذمنه بقدر حصته وهو قول الشافسي ومذهبنا مذهب على رضي الله عنه وقد تقدم بيان المسئلة في الاقر ار، قال ولو أقر بشركة كانت بينه وبين ابنه فان كان أقر بشركة النصف أخذ من حصته الثلثين لانه يزعم ان المال على أربعة أسهم للمقر له سهمان ولكل ابن سهم فهو يضرب فيما في يده بسهم والمقر له بسهمين فيمطي ثلثي ما في يده وان كان أقر بالثلث أخذ منهالنصفلانهيزعم ان المال على الانة أسهم للمقر له سهم ولكل ابن سهم فحقه فيما في بده مثل حق المقر له زعمه فلهذا أخذ منه نصف ما في يده قال واذا كان للميت ابنان وعبدان لامال له غير هما قيمة كل واحد منهما ثلاثمائة فأتر أحد الابنينان أباهما أعتق هذا بعينه فى مرضه وأقر الآخر أنهأعتق أحدهما لامدرى أمهما هو فان الذي أقر له بعينه يعتق منه ثلثا نصيبه ويسدعي له في الثلث الآخر في نصف قيمته ويعتق من نصيب الآخر الثاث منهما جميعا ويسعيان له في ثلثي نصيبه لان كل واحد من المبدين صار مشتركا بينهما نصفين والعتق في المرض وصية فالذي أقر بالعتق لاحدهما بعينه فقد أقر أنه عتق منــه بقــدر الثلث من مال الميت وذلك ثلثا ٍرقبته واقراره نافذ في نصيبه غير نافذ في نصيب شريكه فيعتق ثاثا نصيب ويسمى له في ثلث نصيبه والنصف من الآخر مملوك له وقد تمذر عليــه اســتدامة الرق باقرار شريكه فيسمى له الآخر في نصف قيمته وقد أقر الآخر بالثلث مبهما لان العتق المبهم بالموت يشيح فيهما فينفد أقراره في نصيبه مبهما فيعتق ثلث نصيبه من كل واحد منهما ويسعى كل واحــد منهما له في ثلثي نصيبه وان أقر أحدهما أنه أعتق هذا بعينه وأقر الآخر أنه أعتقهذا بعينه سعى كل واحد منهما للذي أقر له في ثلث نصيبه منه وللذي أنكر عتقه في جميع نصيبه منه لان اقراره حجة عليه دون صاحبهوقد تمذراستدامة الرق في نصيبه من الآخر باقرار صاحبه ولوقال أحدهما أعتق أحدهما في مرضه ولا بدري أمهما هو وأنكر الآخر عتق من نصيب المقر من كل واحد منهما ثلث نصيبه لاقراره والثلث لهما ويسعى كل واحد منهما للآخر في نصيبه كاملا لانكاره عتقهما جميعا ولو شهدا أنه أعتق هذا بعينه وقال أحــدهما أعتق هذا الآخر أيضا

عتق ثلثا الذي شهدا له ويسمى الآخر في جميع قيمته لهما لان الذي شهدا له أولى بالثلث من الآخر فان شهادتهما له حجة بمنزلة شهادة غميرهما ولو شهد أجنبيان بالمتق لاحدهما كان هو أولى بالثاث من الذي أقر له الوارث لان رقالآخر يفسد باقراراً حدهما بعتقه ولم يبق من الثلث شيء فتلزمه السعاية في جميع قيمته لهما ولو شهد أحدهما انه أعتق هذا بعينه في صحته وشهد الآخر أنه أعتق هذا الآخر في مرضه عتق نصيب الشاهد من الذي شهد له في الصحة من جميع المال فهو مقر بحر بته واقراره حجة عليه في نصيبه له في المرض من ويسمى للآخر في نصف قيمته لا نكاره عتقه ويعتق ثلثا نصيب الذي شهد له في المرض من الذي شهد له ويسمى له في المثن نصيبه ولاخيه في جميع نصيبه لانه أقر بالثلث لهذا الآخر واقراره في نصيبه صحيح وفي زعمه أن شريكه صار متلفا لنصيبه من الآخر فيكون ذلك محسوبا عليه وان مال الميت رقبتان فالثلث منه ثلثا رقبة فلهذا يعتق ثلثا نصيبه والله أعلم بالصواب

- ﷺ باب اقرار المزيض وأفعاله ﷺ -

(قال رحمه الله) واذا كان على المريض دين في الصحة ففصب في مرضه من السان شيأ ثم قضاه فهو جائز لانه لو رد عين الفصوب لم يكن لغرماء الصحة عليه سبيل فكذلك اذا ردعليه مثله أو قيمته لان ذلك يحكى عينه وهذا بدل مال وصل الى المريض فهو عنزلة ما لو اشترى شيأ عثل قيمته و نقد عمنه فلا يكون لغرماء الصحة على البائم سبيل لان المريض ما أتلف عليهم شيأ حين وصل اليه ما تكون مالية ما أدى و كذلك ما أخذه فأنفقه ما أتلف عليهم شيأ حين وصل اليه ما تكون مالية مثل مالية ما أدى ثم حاجته في ملسوته وطعامه ودوائه ثم قضاه فانه قد وصل اليه ما تكون ماليته مثل مالية ما أدى ثم حاجته في ماله تقدم على حق غرمائه بهولواستأجر أجيرا أو تزوج امرأة وأعطاها ذلك لم يجز وكانا أسوة غرماء الصحة فيه لانه لم يصل اليه مثل مايكون ماأدى في صفة المالية فكان هذا البطالا منسه لحق غرماء الصحة عن ذلك المال وتخصيص بعض غرمائه بقضاء الدين والمريض ممنوع عن ذلك المال وتخصيص بعض غرمائه بقضاء الدين والمريض ممنوع عن ذلك المال وجب لهما بسبب لاتهمة فيه فكان أسوة غرماء الصحة في مأله الدين والمريض أن دينه الذي على هذا الرجل لفلان فان ذلك لا يجوز حق المستوفي غرماء الصحة دينهم لان اقراره في المرض بدين له على الفسير كاقراره بعين له في يستوفي غرماء الصحة دينهم لان اقراره في المرض بدين له على الفسير كاقراره بعين له في يعده أو في يد غيره وذلك غير صحيح منه في حق غرماء الصحة وهذا بخلاف مااذا أقر باستيفاء بده أو في يد غيره وذلك غير صحيح منه في حق غرماء الصحة وهذا بخلاف مااذا أقر باستيفاء

الدين من غريمه وهو غير وارث وقد كان الدين في الصحة لانه مسلط على الاستيفاء وقد ثبت للفرىمحق براءةذمته عند اقراره بالاستيفاء منه فلا يتغير ذلك عرضه وهو غير مسلط على الاقرار بالدين الواجب له أولنيره بل هو ممنوع من ذلك لحق غرماً الصحة كما هو ممنوع من تمليكه منه بالهبة وقد ذكر نا في كتاب الشفعة بيع المريض من الاجنبي بالمحاباة وغير المحاباة وما بجب فيهمن الشفعة للوارث وغير الوارث وما ذلك من اختلاف الروايات وأن بيعه من وارثه غير صحيح أصلا عند أبى حنيفة وعندهما وابن أبى ليلي اذاباع بالقيمة أو باكثر جازقال ولو أوصى رجل الى رجل بثلثه يضعه حيث أحب أو مجعله حيث أحب فهما سواء وله أن مجعله لنفسه ولمن أحب من ولده لانه قائم مقام الموصى في الوضع والجمل والموصى له وضعه فيه أو في ولده أو جمله له جاز ذلك فكذلك الوصى اذا فعل ذلكلان الوضع والجمل يتحقق منه في نفسه كما يتحقق في غيره وليس له أن يجعله لاحد من ورثة الميت لانه قائم مقام الموصى فانجعله لبعض ورثته فهو باطل ويردعلي جميع الورثة وليس له أن يعطيه بمدذلك أحدا لانه ممتثل أمرالموصي فينتهي مه ما فوض اليه ويصير فعله كفعل الموصى ولو فعله الموصى لبعض ورثته كان ذاك باطلا وكان مردودا على جميم الورثة فهذا مثله ولو أوصى بثلثه اليه أن يمطيه من شاءفليس له أن يعطيه نفسه لأنه مأمور بالاعطاءمن جهة الموصى وهو لا يكون معطيا نفسه كما يكون جاعلا لها واضما عندها ألا ترى أن من عليه الزكاة أو صدقة الفطر ليس له أن يضمه في نفسه لانه مأمور بالايتاء والاداء ولا يحصل ذلك بالصرف الي نفسه ومن وجد ركازاله أن يضم الخمس في نفسه اذا كأن مصر فا له لان الواجب جمل الحمس لمصارف الحمس ووضعها فيهم وقد جمل ذلك ولو أوصى الي رجل فقال قد جعلت ثلثي لرجل سميته فصدقوه فقال الوصي هو هذا وخالفه الورثة لم يصدق الوصى على ذلك لانهأوصي بما هو خلاف حكم الشرع وهو اثبات الاستحقاق بشهادة شاهد واحد لان الوصي هاهنا عنزلة الشاهد وشهادة الواحد لا تكون حجة بخلاف الاول فان هناك أوصى اليه بالوضع والواضع يكون متسببا بالتصرف على وجه النيابة لاشاهدا فلم يكن ذلك وصية بما مخالف الشرع وعلى هذا أو قال للوصى اعتق أى عبيدى شئت كان له أن يعتق أيهم شاء ولو قال قد أعتقت عبدى فسميته للوصى فصدقوه في ذلك لم يصدقولوأوصي الى رجلين أن يضعا ثلثه حيث شاء أو يعطياه من شاء أو اختلفا فقال أحدهماأعطيه فلانا وقال الآخر لا بل فلانا لم يكن لواحد من الرجلين شيء لان الوصيين

لم يجمعا على واحد منهما وانما فوض الموصى الرأى فى الوضع اليهما وهذا شى عناج فيه الى الرأى لاختيار المصرف ورأى الواحد لا يكون كرأي المثنى ولو قال قد أوصيت بملى لفلان وقد سميته للوصيين فصدة وها فقال هو هذا وشهدا له بذلك جازت شهادتهما خلوها عن التهمة وشهادة المثنى حجة تامة وان اختلفا فى ذلك أبطلت قولهما لان كل واحد منهما يشهد بغيرما شهد به صاحبه ولو أوصى بعبده أن يعتى ثم أوصى له أن يباع أو على عكس ذلك فهذا رجوع عن الوصية الاولى للمنافاة بين التصرفين فى محل واحد وكذلك لو أوصى بان يعتى نصفه بعد ما اوصى ببيعه من رجل أو على عكس ذلك كانت الثانية رجوعا عن الاولى فى جيم العبد وان أضاف الثانية الى نصفه لان بين التصرفين فى المقدالواحد منافاة وان أوصى به لرجل ثم أوصى به أن يباع لرجل آخر تحاصا فيه وكذلك ان بدأ بالبيع ثم بالوصية لان كل واحد منهما تمليك احدها بعوض والآخر بفير عوض والجمع بينهما فى عبد واحد صيح فلا يكون اقدامه على الثانية دليل الرجوع عن الاولى واذا شهد شاهد ان بعد موته أنه المقال في حياته لعبديه احدكما حر جازت الشهادة اما عندها فلان الدعوى ليست بشرط فى عتى فى حياته لعبديه احدكما حر جازت الشهادة اما عندها فلان الدعوى ليست بشرط فى عتى العبد وعند أبى حنيفة العتى المهم يشيع فيهما بالموت فتتحقى الدعوى منهما ومجعل الثابت من قراره بشهادتهما كالنابت بالمعاينة ولو سمعا ذلك منه ثم مات عتى من كل واحد منهما فصفه غيذا مثان والله والم والبة والم بالمواب

- وهي باب الشهادة في الوصية وغيرها كان

(قال رحمه الله) واذا شهد الوصيان أنه أوصى الى هذا معهما فان كذبهما ذلك الرجل فشهادتهما باطلة لانهما متهمان فيهاوأنهما يثبتان بشهادتهما من يعينهما على التصرف وان ادعاها الرجل جازت شهادتهما استحسانا وفي القياس لا تجوز لاجل التهمة ولكنه استحسن فقال لوسألا من القاضى أن يجعل هذا الرجل وصيا معهما والرجل راغب في ذلك كان على القياس للقاضى أن يجيبهما الى ذلك فلا يتهمان في اخراج الكلام مخرج الشهادة في هذه الحالة فأمااذا كان الرجل مكذبا لهما فهما متهمان في اخراج الكلام مخرج الشهادة لانهما لوسألا ذلك من القاضى لم يجبهما اذا لم يكن الرجل راغبا فيه ثم اذا كذبهما الرجل أدخات معهما آخر لان في ضمن شهادتهما أقرارا منهما بوصي آخر معهما للميت واقرارهما حجة عليهما فلا يتمكنان من ضمن شهادتهما أقرارا منهما بوصي آخر معهما للميت واقرارهما حجة عليهما فلا يتمكنان من

التصرف بمد ذلك عنزلة ما لومات أحد الاوصياء الثلاثة وكذلك لو صدقهما وقال لا أقبل الوصية كانله ذلك لانه لم يسبق منه القبول ولكن تتعذر على الوصيين التصرف بدونرأي الثالث فيدخل القاضي معهما وصيا ثالثا وهذا القياس والاستحسان في فصول أربعة.أحدها مايينا. والثاني اذا شهد ابنا الميت انأباهما أوصى الى هذا ففي القياس لاتقبل شهادتهما لأنهما منصبان نائبا عن أبيهما ومن يتصرف لهما ولو شهدا أن اباهما وكلهذا الرجل فيحياته والاب غائب لم تقبل الشيادة فكذلك اذا شهدا بالوصية وفي الاستحسان اذا كان الرجل مدعياللوصية تقبل شهادتهما لخلوها عن التهمة فانهما لوسألا من القاضي أن مجمل هذا الرجل وصيا والرجل راغب فيه أجامهما القاضي الى ذلك مخلاف ما اذا لميكن الرجل مدعيا للوصيةو مخلافالوكالة غانهما لوسألاه أن يوكل هذا الرجل عن أبيهما لم يفعل ذلك وهذا لانه ليس للقاضي ولا ية في مال أبيهما .والثالث الموصي لها إذا شهدا أن الوصي أوصي الي هذا فهو القياس والاستحسان لان الموصى له بالثاث شريك الواوث فهو في هذه الشهادة كالوارث. والرابع غرعان لهما على الميت دين لو شهدا أنه أوصى الى هذا الرجل في القَياس لاتقبل الشهادة بمنزلة ما لو شهدا في حياته أنه وكل هذا الرجل نقضاء دونه وهذا لان في هذه الشرادة منفعة لحما فانهما يطالبانه نقضاء دنهما وفي الاستحسان اذا كان الرجل مدعيا للوضية قبلت الشهادة لان للقاضي أن ينصب وصيا بالتماسيما من غير شهادة فلا يتهمان في اخراج الكلام مخرج الشهادة * ولو أن غريمين للميت عليهما دئن شهدا أن الميت أوصى الى هذا جازت شهادتهما قياسا واستحسانا خلوها عن التهمة فأنهما منصان بشهادتهما من يطالبا بقضاء الدبن فتقبل الشهادة لخلوها عن التهمة ولو شهدا بنا الميت الموصىأو أبوه ورجل آخر أن الميت أوصى اليه أبطلته لانه يشهد للوصى بثبوت ولاية التصرف له والولادة عنم قبول شهادة أحدهما للآخر وكذلك لو شهد ابنا أحد الوصيينأن الميتأوصي الى أبنهماوالى هذا الآخر فشهادتهما باطلة لانهما يشهدان لا بيهما والمشهود به كلام واحــد ذاذا بطل في حق أبيهما بطل في حق الآخر وشهادة ابني الوصيين على أن الموصى عزله وأوصى الى رجل آخر جائزة لانهما يشهدان على أبيهما بالعزل ويشهدان الاجنى ولانة التصرف * وكذلك شهادة ابني الفرعين أو غرعيــه على أنه عزل هـذا وأوصى بولاية التصرف الى الآخر جائزة لانهما يشهدان شبـوت الولاية للثاني وينقسل ولاية التصرف من الاول إلى الثاني فلا تتمكن التهمة فيهما واختسلاف الشاهدين

على أنه أوصى اليه في الوقت والمكان لا تفسد الشهادة لأن الايصاء الى العدين قول تكرر فلا تختلف المشهود به باختلافهما في المكان والزمان، ولو شهد أنَّه قال هو وكيهل فيما تركت بعــد موتى جعله وصيا له لان النائب بعد الموت وصى سواء شهد بلفظة الوصانة أو بلفظة الوكالة قال ولا تجوز شهادة الوصى للموصى للميت لانهمتهم في شهادته باثبات حق القبض لنفسه وكذلك لو شهد الوصى للميت شهادة بعد أن بدرك ورثته ويقبضوا مالهم لمأجز شهادته لانه لو قبض ذلك جاز قبضه عليهم فكان هو الخصم في ذلك فلا شهادة له فها كان خصما فيه ولو شــهد الوصي لوارث كبــير أوصنير على الميت بدين لم تجز شهادته له في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي تولهما وابن أ في ليـلي رحمهم الله تجوز شهادته للـكبير ولا تجوز شهادته للصغير لانه اذا شهد للصنير فهو الذي يقبضواذا شهد للكبير فليس له حق القبض فيما للـكبير الحاضر فلا تتمكن التهمة في شهادته وأبوحنيفة يقول كان هو الخصم فيما شهديه حين كان هذاالكبير صغيرا فلا يكون شاهدا فيه * وقد بينا المسئلة في الشهادات وأما فما ليس من الميراث فان شهادة الوصى للصغير لا تقبل على الصغير لانه هو القابض وتجوز للكبير لانه أجنى في ذلك فأنه أنما صار خصما نقبوله الوصالة فما هو من جملة ميراث الميت فاما فماللو ارث الـكمبير على الاجنى لا بطريق الارث فهو أجنى * واذا شهد شاهدان لرجل على الميت مدىن وشهد رجلان للشاهدين على الميت بدين فهو جائز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف تبطل شهادتهم وهذه ثلاثة فصول أحدها لاتقبل الشهادة بالاتفاق وهو أن يشهد رجلان لرجلين بوصية الميت لهما بالثلث ويشهد المشهود لهما للشاهدين بالوصية بالثلث وهذا لان الثاث مشترك بين الموصى لهم فشهادة كل فريق لاقت محلامشتركا بين الشاهدوالمشهود له وفي الوجه الثاني الشهادة مقبولة بالاتفاق وهو أن يشهد الرجلانأن الميت أوصى لهما مهذا العبد ويشهد الآخرأن الميت أوصى للشاهدين مهذه الجارية فالشهادة تقبل لان كل واحد من الفريقين يثبت الحق للمشهود عليهما في محل لاشركة لهمافي ذلك المحل والفصل الثالث على الخلاف وهو فصل الدين فأبو يوسف يقول حق الفرماء بمدالموت يتملق بالتركة ولهذا لا شبت الملك للوارث ولا ينفذ تصرفه فيه اذا كان الدمن محيطا بها فشهادة كل فريق تلاقى محلا مشتركا فهو نظير مسئلة الوصية بالثاث وهذا لان المقصود من اثبات الدىن بعد الموت الاستيفاء من التركة وباعتبار المقصود تتحقق الشركة بينهم فيــه وأبو حنيفة ومحمد قالاكل

فريق أعا يشهد للفريق الآخر بالدين في ذمة الميت ولو شهدا بذلك في حياته كانت الشهادة مقبولة فكذلك اذا شهدوا به بعد موته وهذا لان الدين بالموت لا يتحول من الذمة إلى التركة (ألاترى)أن التركة لو هلكت لا يسقط شئ من الدين وأن للوارث أن يستخلص التركة لنفسه بقضاء الدمن من محل آخر فلا تتمكن الشركة بينهم همنا بخلاف الوصية بالثلث فانحق الموصى له ثبت في عينالتركة حتى لا يبقى بعد هلاك التركة *ولو أراد الوارث أن يستخلص التركة لنفسه ويقضي حق الموصى له من محل آخرلم يكن له ذلك فكانت الشركة بينهم ثابتة في التركة باعتبار شهادتهما وكذلك لو شهد بذلك ابنا هذين لهذين وابنا هذين لهذين فهذا والاول في الفصول الثلاثة سواء لان الشركة كما تمنع قبول شهادة الشريك لنفسه تمنع قبول شهادة ابنه له ولو شهد الميت أو غيرهما بدين لرجلين على الميت ثم شهد هذان الرجلان بدين لآخر على الميت فهو جائز لانهما يضران أنفسهما فان دينهما قد ثبت فيهاو بشهادتهما يثبتان من يزاحهما في التركة وهذا مخلاف الاول على قول أبي يوسف لان هناك تمكن تهمة المواضعة بين الفريقين لنفع كل واحد منهما صاحبه بشهادته ولا تمكن مثل ذلك همنا واذا شهدالوصيان بدين على الميت أو يوصية فشهادتهماجائزة لخلوها عن التهمة فان دفعا ذلك قبل أن يشهدا مه تم شهد فشهادتهما باطلة لانهماصارا ضامنين لما دفعا بغير حجة فهما بشهادتهما بدفعان الضمان عن أنفسهما وكذلك شهادة ابنيهما أو أبويهما لا تقبل بَعدالدفع لانهما يدفعان الضمان بشهادتهما عن أبيهما أو ابنيهما والله أعلم

- واب الاستثناء كاب

(قال رحمه الله) واذا أوصى رجل لرجل بدينارا لا درهما أو بمائمة درهم الا دينارافهو كما قال يعطى تمن ثلثه دينار الا درهما وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف فأما عند محمديعطى ماسمى له أولا والاستثناء باطل وقد بينا المسئلة فى الاقرار أن الاستثناء بخلاف الجنس لغو عند محمد رحمه الله لانالاستثناء لاخراج ماوراءه ولو لاه لكان الكلام متناولا له ولا يتحقق ذلك مع اختلاف الجنس فلا يكون هذا استثناء على الحقيقة بل يكون استثناء منقطعا بمعنى لكن فهناه أوصيت له بالدينار ولكن لم أوص له بدرهم فلا يكون رجوعا على شيء وهما يقولان المجانسة فى المقدار ثابتة معنى من حيث انها ثبتت فى الذمة ثبو تا صحيحا وانما كان الاستثناء عبارة

عما وراء المستثنى بطريق الممني دونالصورة فكاناعتبار المهني فيه مرجحا فلهذا صعراستثناء المقدر من المقدر واللميكن من جنسه صورة فعلى هذا لوقال كر حنطة الا درهما أو كرشمير الا مختوم حنطة نقص من الشمير قيمة ذلك وكذلك لو قال له دارى هذه أو عبدى هذا الا مائة درهم فعندهما يبطل من ذلك قيمة مائة درهم ويجوزله ما بقي من الثلث وهذا مشكل فان الدار والعبد ليسا عقدور سنولكنهما يشترطان أن يكون المستثنى مقدرا والمستثني هنا مقدر وكأنهما يعتبران الاستثناء فاعتبار المالية في المقدرات يمرف بالتسمية فيصح استثناء القدرمن خلاف جنسه مقدرا كان أو غير مقدر أويقولهذا في معنى وصية بببع الداروالعبد منه عائة فكانه يقول جملت ملك هذه الدار وماليتها محاماة الابقدر مائة درهم فانى لاأخلفها له بعوض واو كانت الدار قيمتها ألفا فأوصى ببيعها منه بمائة جازت المحاباة من الثلث فهاهنا كذلك الا أن هناك التمليك مضاف الى جميع الدار وههنا الى ماوراء المستثنى معنى وقيمة مائة درهم من الدار يكون للورنة والباقى للموصى له * ولو قال أوصيت له عا بين المشرة والعشرين أومن العشرة-الى العشرين أو ما بين العشرة الى العشرين فهوسواء وله تسمة شر درهما في قول أبي حنيفة وعندهما له تمام العشر بن استحسانا وروى زفر عن أبي حنيفة أن له ثمانية عشر وهوقول زفر وكذلك لو قال عا بين المائمة الي المائمتين فمند أبي يوسف ومحمد بدخل الفايتان استحسانا فله المائتان وفي رواية زفر لا مدخل الغايتان فله تسعة وتسعون وفي قول أبي حنيفة تدخل الغاية الاولى للضرورةولا تدخل الغايةالثانيةفله مائة وتسعة وتسعون وقد بينا المسئلة في الاقرار *ولو أوصى له بمشرة دراهم في عشرة فله عشرة وعلى قول زفر عشرون باعتبار أن حرف في بمعنى حرف الواو أو بمعنى حرف مع وعند الحسن من زياد له ماءته بطريق الحساب فانك اذا سألت واحدًا من الحساب كم عشرة في عشرة نقول مائةولكنا نقول له عشرة لانحرف فى للظرف والعشرة لا تصلح ظرفا للعشرة فيلغو آخر كلامه ويجمل بمعنى الواو ومع مجازا وبالمجاز لا شبث تمليك المال كما لا شبت بالسك والضرب من حيث الحساب تكثر السمام لا أصل المال فمشرة دراهم وان ضربتها في عشرة أو في مائة تكثر السهام فيها ولا يزداد وزنها * ولو قال بمشرة أذرع في عشرة أذرع من داره أو أرضه جملت له مائة ذراع . كمسرة لان لذوى الساحات طولا وعرضا فقوله فيها عشرة في عشرة لبيان الطول والمرض وذلك لا يتناول الا مائة ذراع مكسرة بخلاف الدراهم فليس فيها لا طول ولا عرض وانما يمرف

مقدارها بالوزن و بأول كلامه صار مقدار الوزن معلوما فيكون آخر كلامه غاليا عن الفاعدة * ولو أوصى له بثوب سبع في أربع جملت له ذلك مًا قال لاز للثوب طولا وعرضا فاعام اده بهذا اللفظ فيه بيان الطولوالمرضعلىأن يكون الاكثر لبيان طوله والاقل لبيان المرض وهذا لان اسم الثوب لا يتغير بزيادة الطول والعرض ونقصائهما واعا يتغير الوصف فكان قولة سبعا فيأربع بيانالصفة ما أوصى له به من الثوب بخلافالدراهم فبزيادة المقدار يتبدل الاسم لانه لا يقال للمائة عشرة دراهم بحال وكذلك لا يقال لها عشر مرات عشرة في المادة فلريبق الا الغاء آخر الكلام فيه «ولو أوصى له بحنطة في جو التي أعطيته الحنطة دون الجو التي لأنه أوجب له مظروفاً في ظرف فانما يستحق المظروف خاصة وذكر الجوالق لتعميين محل الجوالق وهذا لان حرف في للظرف وأنما يقال أوصى له بكذا ولا يقال أوصى له في كذا فانما يتناول الوصية بهذا اللفظ ما اتصل به حرف الباء وهو الحنطة دون ما اتصل به حرف في وهو الجوالق ولو أوصى له بهذا الجراب الهروى أعطيته الجراب وما فيه لانه أوصل حرف الباء بالجراب والجراب الهروى اسم للجراب المملوء بيانا دون الجراب فارغا * ولو أوصى له بهذا الدن الخل أعطيته الدن وما فيه كأنه قال بهذا الدن والخل فيكمون حرف الباء متصلابهما جميعا معنى ولانه وصل هذا الحرف بالدن وسمى الدن الخل وأنما يسمى به حتيقة اذا كان مملواً خلا * وكذلك لو أوصي له يقو صرة تمر ولو أوصى له بسيف أعطيته السيف بجفنه وحائله لان اسم السيف عند الاطلاق يتناول الكل ولو أوصى له بسرج أعطيته السرج وما حمل من متاعه ولو أوصى له بقبة أعطيته عيدان القبة من غير كسوة لان الاسم للعيدان (ألا ترى) أن في العادة لا يكون مع القبة كسوة ولكن كل مالك يتخذ كسوة القبة لنفسه على حسب ما يريده بخلافالسرج والسيف ولو أوصى بقبة تركيةأعطيته القبة بالكنودلان الاسم يطلق على الكل عادة (ألا ترى) أنه لا يتخذ كل مالك للميدان الاكنودا آخر عادة وان أوصى له محجلة فله الكسوة دون العود لان اسم الحجلة يتناول الكسوة بدون العيدان والعيدان بدون الكسوة لها اسم آخر وهي القبة فلهذا لا يستحق باسم القبة الكسوة ولا باسم الحجلة العيدان * ولو أوصىله بسلةزعفر انأعطيته الزعفر ان دون السلةوكان ينبغي على قياس ما تقدم أن يستحق السلة لانه وصل حرف الباء بالسلة ولكنه ترك القياس لمرف الناس فانهم اذا قالوا سلة زعفر ان فانما يريدون به بيان مقدار الزعفران لاحقيقة السلة كمايقال كيل حنطة

وكيل شمير * وكذلك لو أوصى له بهذا المسلوهو فى زق أعطيته المسل دون الزق وكذلك لو قال بهذا السمن أو الزيت وما أشبه ذلك لا نه سمى فى وصيته له المظروف بتسمية المظروف لا يستحق الظرف فلهذا لم يكن له من الوعاء شيء والله اعلم بالصواب

- البطن الوصية عا في البطن الله الم

(قال رحمه الله) واذا أوصى رجل لرجل بما فى بطن هذه الجارية ثم ولدت بعد موته لستة أشهر أو أكثر فلا وصيةله لانهأوصى بالممدوم ولم يعلم وجوده عند موتالموصى حقيقة ولاحكماووجوب الوصية بالموتفا لمتكن العين معلومة الوجو دعندوجوب الوصية لاتكون الوصية به صحيحة وبيان ذلك أن أدنى مدة الحبل ستة أشهر فيحتمل أن يكون هذا الولد من علوق حادث بمد موته وقد بينا أن الوصية بما في بظن الحيوان لاتصح قبل الوجود واسناد الملوق الي وقت سابق يكون لضرورة الحاجة الي اثبات نسبه وذلك لا يوجد ههنا وان جاءت به لاقل من سنَّة اشهر وجبتِ الوصية به من الثاث لانا تيقنا بوجوده عنـــد وجوب الوصية وهو حالة الموت *ولو قال ان كان في بطن فلانة جارية فاما وصية الف وان كان في بطنها غلام فله وصية الفين فولدتجارية لستة أشهر الايوماتم ولدتغلاما بمدذلك بيومين فلها جيعا الوصية لاناحكمنا بوجود الذي انفصل قبل تمام ستة أشهر عندموت الموصيوهما توأمان خلقا من ماء واحد فمن ضرورة الحكم بوجود احدهما في وقت الحكم بوجود الاتخر فيه والوصية أخت الميراث وفي الميراث الجنين في البطن والمولود في الحكم سواء اذا انفصل حيا فكذلك في الوصية ثم شرط الوصية بالالف وجود الجارية في بطنها وقد وجدالشرطان وان ولدت غلامين أو جاريتين لاقل من ستة أشهر فذلك الى الورثة يمطون أي الغلامين شاؤا أوأى الجاريتين شاؤا لانه أوجب الوصية لاحدهما ومثل هذه الجهالة اليسيرة المستدركة لا تمنع صحة الوصية كما لو أوصى بثلاثة لفلان أو فلان والبيان الى الورثة لابهم قاءُون مقام مورثهم * ولو قال أن كان الذي في بطنك غلام فله ألفان وأن كانت جارية فلها الف فولدت غلاما وجارية فليس لواحد منهما شيء لان اللفظ المذكور يتناول جميـم ما في بطنها بمنزلة قوله ان كان ما في بطنك أو جميم ما في بطنك ولم يكن جميم مافي بطنهاعلى احدى الوصيتين اللذين بهما علق استحقاق الوصية * وكذلك لو قال ان كان حملك فهو اسم جميع المذ كور جميم

المجهول قال الله تمالى واولات الاحمال اجلهن أن يضمن حملهن ثم المدة لا تنقضى الا بوضع جميع ما في البطن واذا ترك امراة حبلي فأوصى رجل لمافى بطنها وصية ثم وضمت الولد لاقل من ستة وجبت له الوصية لانا نسند العلوق الى حال حياته لضرورة الحاجة الي اثبات نسب الولد منه واذا اسندنا فقد حكمنا بكون الولد موجودا في البطن حين أوجب له الوصية ذلك بمنزلة علمنا حقيقة وان ولدت ميتا فلا وصية له لانه لا يستحق الوصية الا باعتبار أصفة الحياة فيه بعد موت الموصي ولا يعلم ذلك حين انفصل ميتا بخلاف مااذا انفصل حياثم مات (ألا ترى) أن في حكم الميراث الذي انفصل ميتا لا يجمل ولدا في حكم الاستحقاق فكذلك في الوصية وان ولدت ولدين أحدهما حي والاآخر ميت فالوصية للحي منهما مجلاف ما اذا ولد تهما حيين لانه تم استحقاق الوصية لهما فبموت أحدهما بعد ذلك يصير نصيبه لورثه وأما ولد تهما حيين لانه تم استحقاق الوصية لهما فبموت أحدهما بعد ذلك يصير نصيبه لورثه وأما اذا انفصل أحدهماميتا فلم تعلم حياته بعدموت الموصي فلا يصح ضمه الى الحي فكانت الوصية كلها للحي بمنزلة ما لو أوصى لحي وميت وهما منفصلان والله أعلم بالصواب

- ﴿ بَابِ الوصية بالجزء والسهم ﷺ -

(قال رحمه الله) واذا أوصي لرجل بشهم من ماله فله أحسن سهام ور تشه سهام يزاد ذلك على الفريضة الا أن يكون أحسن السهام أكثر من السدس فلا يزاد عليه قول أبي حنيفة رحمه الله وفي موضع آخر قال له السدس فيتناوله فيها اذا لم يكن في سهام ور ثنه أقل من ذلك وعلى قول أبي يوسف و محمد رحمهم الله يزاد على الفريضة للموصي له بسهم كسهم أحدهم قل ذلك أو كثر الا أنه اذا زاد على الثلث رد الى الثلث ان لم يجز الورثة لالان السهم لا يتناول ذلك بل لان الوصية لا تنفذ فيها زاد على الثلث بدون الاجازة *وجه قولهماأن التركة عوله تصير سهاما بين ورثته لكل واحد منهم سهم فتسمية السهم للموصي له في هذه الحالة أنها تتناول أحد تلك السهام ولا يثبت الاأقلها لان في كون الاقل مرادا تيقن وفيها زاد على ذلك شك وأبو حنيفة اعتبر السدس وهكذا نقل عن اياس بن معوية وجماعة من أهل اللغة ولجل بسهم من ماله فقال له السدس وهكذا نقل عن اياس بن معوية وجماعة من أهل اللغة قالوا السهم السدس والدليل عليه أن لفظة السهم أغا تتناول سهم من يكون من جلة ورثته باعتبار قالوصل لا باعتبار سبب عارض وذلك القرابة دون الزوجية فما يكون عارضافي مزاحة ماهو الاصل لا باعتبار سبب عارض وذلك القرابة دون الزوجية فما يكون عارضافي مزاحة ماهو

أصلى كالمعدوم وسمام من يستحق بالقرابة السدس أو الثلث أو النصف فاما الربع والثمن انما يستحق بالزوجية فيتناول اللفظ أدنى ما يستحق منالسهامبالقرابة وهوالسدس حتى لايزاد على ذلك ولكن ينقص عنه اذا كان في سهم ورثنه أقل من ذلك لانه انما يوجب له مثل سهم أحد ورثته فلا يستحق الا المتيقن به وهو الاقل وهذا لأنه لما ذكر السهم دون الثاث عرفنا أنه مالك أداء الثلث لا النصف لانه ليس له أن يوصي بالنصف فيتعين السدس مرادا له * يوضحه أن أعدل الاعداد في خروج سهام الفرائض منه الستة فانها تشتمل على ما يستحق من السهام بالقرابة الاصلية كالسدس والنصف والثلث والثلثين (ألا ترى)ان الدراهم تجرى على الاسداس فيجمل للسدس سبيلاعلى حدة ولا مجمل ذلك للثمن ولاللربم فمر فناان السدس عدل في هذا الباب فيستحق ذلك بالتسمية الاأن يكون أحسن سهامورثته دون ذلك ثم يزاد ذلك القدر على سهامالفريضة لانه بجمل الموصى له شريك وراته بسهم وقد علمنا أنه لم يرد تحويل سهم أحدورثته اليه لانه لاسبيل الىذلك فمرفنا أن المراد ايجاب مثل أحد السهام لهومثل الشئ غيرهولو أوصى له مجزء من ماله أو منصيب من ماله أو بطائفة من ماله أو ببعض ماله أو بشقص من ماله أعطاه الورثة ماشاؤ الانه سمى له شيأ مجهو لاوليس لنا عبارة من جنس ماسمي ليصرف مقدار المسمى بالرجوع الي عبارة وجهالة الموصى به لا تمنع صحة الوصية والوارث في البيان يقام مقام المورث بخلاف السهم فقد وجدنا هناك عيارا من جنس ماسمي عند وجوب الوصية عكن أن يعلم بهمقدار الوصية وذلك سهام ورثته بعد موته * ولو أوصى له بالثاث الاشيأ أو الا قليلاأو الايسيراأوبزهاء ألف أو بمامة هذه الالفأو جلهذه الالف أو بعظم هذه الالف وذلك يخرج من الثلث فله النصف من ذلك وما زاد على النصف فهو الى الورثة يعطون منهماشاؤا لانه ليس فيه أكثر من مستثني مجهول وأنجهالته توجب جهالةالمستثني منه ولكن الوصية في المجهول صحيحة تم في العادة المستثنى بهذه الالفاظ يكون دون المستثنى منه والـكلام المقيد بالاستثناء يكمون عبارة عما وراء ذلك المستثني فيجمل كانهأوصي بنصف الالفوزيادة فيكون القول في مقدار بيان الزيادة الى الورثة ثم عاد الى بيان قول أبي حنيفة قال اذأوصي بسهم من ماله وله النتان وامرأة وأبوان فله ثلاثة من ثلاثين سهما عندهم جميعالان هذه الفريضة من سبعة وعشرين بعد العول وأخس السهام نصيب المرأة فيزاد للموصى له مثــل نصيبها فيكون أه الائة من الاثين وكان له عشرة بنينوعشرة بنات فله سهم من أحد والاثين لان

المال بين أولاده على ثلاثين سهما وأخس السهام سهم بنت فيزاد ذلك على سهام الفريضة المهوصى له ولو كانت اصرأة لهاأبوان وابنتان وزوج فللموصى له سهم من عانية أسهم و نصف لان أصل هذه الفريضة من بعد الدول من سبعة ونصف الابنتين الثاثان أربعة وللزوج الربع سهم ونصف وللابوين السدسان فزدنا على ذلك مشيل أخس السهام وذلك سهم «ولو تركت المرأة أختين لاب وأم وأختين لام وأما وزوجا جملت له سهما من أحد عشر سهما لان هذه الفريضة بعد المول من عشر ةللاختين لاب وأم أربعة والاختين لام سهمان والام سهمان والام من مالها فني قول أبي حنيفة لهالسدس لان سهم أحد الورثة زائد على السدس فله السدس ولانه ليس للاخوين فريضة معلومة وأغا الفريضة من ستة باعتبار أنها أعدل الاعداد كما بينا وفي قولها له الخمس لان أخس الانصباء الربح وهو نصيب أحد الاخوين فيزاد علي أربعة فأوصى بسهم من ماله جملت لصاحب الوصية سهما من تسعة أسهم و نصف لان أصل الفريضة من عانية و نصف الدخوين فيزاد على أربعة وللمراة و نصف لان أحس السهام سهما فلهذا من تسعة و للدختين لام سهمان وللام سهم كان له سهم من تسعة و نصف فذلك عمائية و نصف عن يزاد للموصى له مثل أخس السهام سهما فلهذا كان له سهم من تسعة و نصف فذلك غائية و نصف والله أعلم بالصواب

ه اب الوصية على الشرط كان

(قال رحمه الله) واذا أوص الرجل لامته أن تعتق على أن لا تنزوج ثم مات فقالت لا أنزوج فانها تعتق من ثلثه لان الشرط قبولها الامتناع من النزوج وقد قبلت (ألا ترى) أنه لو أعتقها على مال عتقت بنفس القبول فكذلك اذا أوصى بعتقها على أن لا تنزوج تجب الوصية لها بنفس القبول فتعتق من ثلثه * يوضحه أنه لم يقصد المولى بهذا اللفظ انعدام التزوج منها أبدا فان ذلك لا يتم الا بموتها و بعد موتها لا يتصور عتقها فعر فناأن من اده انعدام التزوج عقيب موته وقد وجد ذلك حين قبلت أن لا تنزوج فتعتق ثم الامتناع من التزوج لا يصير دينا في الذمة لا حد على أحد فان تزوجت بعد ذلك جاز ذكا حها ولم تبطل وصيتها لانها قد عتقت والعتق بعد ما نفذ لا يمكن رده ولم يكن للمولى في هذا الشرط منفعة ظاهرة ولا لورثته

ففواته لا يوجب عليها السماية كما لو كان شرط عليها أن تصوم أو تصلي تطوعا *يوضحه أن القدر المشروط امتناعها من الزواج عقيب موته ولم يعقب ذلك وان تزوجت بعـــد ذلك * وكذلك لو قال هي حرة ان ثبتت على الاسلام أوعلى أن لا ترجع عن الاسلام فان أقامت على الاسلام ساعة بعد موته فهي حرة من الله لانه لم يكن الشرط أباتها على الاسلام الى وقتموتها فان الجزاء وهو المتق لايترك فيهآ بعد ذلك واللفظ اذا تعذر فيه اعتبارالاقصى يعتبر الادنى وذلك في أن تثبت على الاسلام ساعة بعــد موته ثم ظاهر ما قال يدل على أن العتق لتنجز فيها من غير تنجيز وتأويله أنه لم يضف ذلك الي مابعد الموت فأما اذا أضافه الى مايمد الموت فانها لاتمتق حتى تمتق لان المثق اذا لم تتنجز ينفس الموَت فلا بدمن التنفيذ يعد ذلك وقد بينا ما في هذا من الكلام في كتاب المتاق في قوله أنت حر بعد موتى بيوم * ولو أوصى لام ولده بألف درهم على أن لا تتزوج أو قال ان لم تنزوج أو على أن تثبت مع ولدى فقبلت وفعلت ما شرط عليها بعــد موته نوما أو أقل أو أكَّثر فلها الوصية لان المعتبر وجود أدنى ما نتناوله اللفظ لعلمنا آنه لم يرد به الاقصى فيتم استحقاقها بقبولها لوجود ذلك الادنى منها ثم لو تزوجت بعد ذلك لم تبطل وصيتها *ولو أوضى لخادمة أن تقيم مع أبية أو مع ابنيه حتى بستغنيا ثم هي حرة ولا وارثله غير هماوهي تخرج من ثلثه فان كانا كبيرين څدمتهما حتى تتزوج الجارية ويصيب الغلام خادما أو ما لا يبلغ خادما يستغني به عن خدمتها وان كانا صفيرين تخدمهما حتى بدركا فاذا أدركا عتقت لان مطلق اللفظ محمول على مايتفاهم الناسف مخاطباتهم وهو شرط عليها الخدمة الى غانة وهو استغناؤهما عن خدمتها فلا بد من اعتبار تلك الغابة وهي استغناء الكبير عن خدمتها فاذا كانصغير بن فاستغناؤهما يكون بالادراك لأنهما عند ذلك تمكنان من القيام مخدمتهما فاذا وجدت تلك الغاية فقد وجد ما شرط عليها فيجب اعتاقها من ثلثه حتى اذا لم يكن له مال غيرها أعتقت وسعت في ثلثي قيمتها للورثة فان مات أحدهما أو ماتاقبل أن يستغنيا بطلت وصيته بالعتق لفو ات الشرط، واذا أوصى النصر أني بخادم له بالمتق أن ثبتت على النصر أنية بمد مو له أو على الاسلام فثبتت على ذلك بمد مو لهساعة أو أكثر فانها تمتق من ثلثه فان تغيرت بمد ذلك لم تبطل وصيتها وعتقهاماض وان أسامت عقيب موته بلا فصــل ولم تثبت على النصرانية فأنها لاتعتق لانالمعتبرأدنى مايتناوله اللفظوشرط ثبوت الوصية ثباتها على ماشر طعليها وهو أن تثبت عليه بعدموته فان ثبتت على ذلك ساعة

فقد تمالشرط وازلم منبت فقد بطلت الوصية لفوات الشرط ولو أوصى لام ولده بالف درهم ان لم تنزوج أبدا أو وقت لذلك وقتا فهو كما قال لانهلاوجه لحمل اللفظ على أدنى مايتناوله بعد تصريحه بالتأبيد أو بعد التوقيت نصا بل ما نص عليه أولى بالاعتبار فان تزوجت قبل ذلك الوقت فوصيتها بإطلة لفوات الشرط *وكذلك لو قال لامتــه أعتقوها ان لم تخرج من عند ولدى الى شهر أوقال هي حرة ان لم تتزوج شهرا فاذا تزوجت قبل الشهر أو خرجت من عند ولده بطلت وصيته لها لفوات الشرط؛ ولو أوصى لها بالعتق على أن لا تتزوح فلانا بعينه فقبلت ذاك عتقت من ثلثه فان تزوجت بعِد ذلك لم يضرها ذلك لانه ذكر الشرط مطلقا فيتناول الادنى ويتم بوجود ذلك منها بعد موته ساعة فيجب اعتاقها وبعد ما عتقت لا يمكن ردها الى الرق * ولو أوصى لها بالعتق على أن لا تتزوج فلانا بعينه أبدا فقبلت ذلك فأنها تمتق من ثاثه فان تزوجته بعد ذلك أو لم تتزوج فلا شيء عليها لانا علمنا أن الولى لم يقصد تآخـير عتقها امتناعها عن التزوج أبدا اذ لا يتصور العتق بعد ذلك بأنه شرط وانما شرط قبولها ذلك وامتناعهامن النزوج بعد موته ساعة وقد وجد ذلك ثم لا منفعة للمولى في هذا الشرط ففواته لا يوجب عليهاالسمالة فيشيء بعد ماعتقت وان كان فلان ذلك وارثه لا وارث له غيره وقد أعتقها على أن تتزوجه فأبت أن تزوجه نفسهافاتها تسمى فى قيمتها لان فى التزوج به منفعةالوارثواشتراط منفعةلوار تهعليها كاشتراطه منفعة انفسه ولوأعتقهافي حياته على أن تتزوج به فأبت كانت عليها السمامة في قيمتها لازالشرط الذي فيه منفعة موجبه المطالبة به والامتناع منها يلزمها رد ما عقابلته والعتق بعد ما نفذ لا عكن رده فكان الردبا مجاب السعامة عليها *ولو أوصى بمتق عبد له على أن لا يفارق ولده أبدا وعليه دمن محيط عاله بطلت وصيته ويباع في الدين لان الدين مقدم على الوصية والميراث فان أعتقه الورثة لم يجز عتقهم لكون الدين محيطاً بالتركة فكذلك بعد وصية الابفان كان فيه فضل على الدين جاز عتق الورثة لان الدين الذي هو عين محيط لا يمنع ملك الوارث في جميع التركة في قول أبي حنيفة رحمه الله الآخرواذا نفذ العتقمنهم ضمنوا الدين للغرماء لان حقهم تعلق بمالية رقبته وقد أتلفوا ذلك عليهم بالاعتاق والله أعلم بالصواب

- اب وصية الصي والوارث ١٥٠٠

(قال رحمه الله) واذا أوصى الصبي بوصية فوصيته باطلة سواء مات قبل الادراك

أ أو بعده عندنًا وقال الشافعي وصيته عا ترجع الى الخير ويكون مستحسنًا عند أهل الصلاح صحيحة بجب تنفيذها وكذلك الخلاف في المجنون واستدل في ذلك محديث عمر رضي الله عنه أنه أجاز وصية غلام يفاع أو قال يافع وهو الذي قارب البلوغ ولم يبلغ بعد وهذا لان أوان وجوب الوصية ما بعد الموت وبالموت يستغنى هو عن المال وآنما لايصح تصرفه في حياته لممنى النظر له حتى يدقى له المال فيصرفه الى حوائجه بعد البلوغ ومعنى النظر له في تنفيذ وصيته اذا مات في ذلك لانه يكتسب الزاني والدرجة بعد ما استغنىءن المال بنفسه والدليل عليه أن إلوصية أحب الميراثوالصي في الارث عنه بعــد الموت مساو للبالغ فكذلك في الوصية قال ولا يلزمني على قولى هذا أن اسلامه لا يصح بنفسه وأن قبول الهبة والصدقة لا يصح لان ما فيــه منفعة للصبي اذا أمكن تحصيله له بوليه لا يعتبر فيه عقله ورشده واذا لميمكن تحصيله بوليه يمتبر فيه عقله ورشده توفيرا للمنفعة عليه والاسلام محصل له بغيره وكذلك قبول الهبة والصدقة فاما اكتساب الاجر بالوصية فلا عكن تحصيله له بغيره فلا بدمن اعتبار عقله فيه وأصحابنا رحمهم الله بقولون هذا تمليك المال بطريق التبرع ولايصح من الصي والمجنون كالهبة والصدقة وهذا لان اعتبار عقله فما ينفعه دون ما يضره (ألا ترى) أنه لم يعتـبر عقله فىحق الطلاق والمتاق لان ذلك يضره باعتبار أصل الوضع فكذلك تمليك المال بطريق التبرع فيه ضرر باعتبار أصل الوضع وان تصور في الوصية منفعة فذلك باعتبار الحال وفي التصرفات يعتبرأصل الوضم لا الاحوال (ألا ترى) أن الطلاق قد ينفعه في بعض الاحوال بأن يطلق امرأتهالفقيرةويتزوج باختها الموسرة ولم يعتبر هذا فهذا مثله وكما أن منفعة الوصية لا يمكن تحصيلها له بوليه فمنفعة الهبة والصدقة من حيث الاجر وصلة الرحم لا يمكن تحصيلها بوليه وهذا لا يدل على أنه كان يملك ذلك بنفسه وتأويل حديث عمر رضى الله عنه أنه كان الفلام بالغا ولكنه كان قريب العهد بالبلوغ ومثله يسمى يافعابطريق المجاز (ألا ترى)أنه لم يستفسر وصيته كانت بعمل القربة أو بغيره وكذلك لو قال الصي اذا أدركت تممت فثلثي لفلان فهو باطل لان قول الصي هدر في التبرعات كما هو هدر في الطلاق والعتاق تم لا يصح منه اضافة الطلاق والعتاق الى ما بعد البلوغ كما لا يصح منه غيرهما فكذلك اضافة التبرع وهذا مخلاف المكاتب اذا قال اذا أءتقت فثلث مالي وصية لفلان لان المكاتب مخاطب له قول ملزم في حق نفسه فيصم أضافة التبرع الي حالة حقيقة ملكه فاما الصي فغير مخاطب

وليس له قول ملزم في التبرعات أصــــ فأما المـكاتب اذا أوصى بثلثماله ثم أدى فعتق ثم مات فمند أبي حنيفة الوصية باطلة وعند أبي يوسف هي صحيحة وهذا نظير ما سبق في كتاب العتاق اذا قال المسكاتب كل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حر ثم عتق فملك مملوكا واذا أوصى الحربي المستامن بماله لمسلم أو ذمي فهو جائز من قبل أن حكمنا لا مجري على ورثته ومعنى هذا أن امتناع نفوذ الوصية فيما زاد على الثلث لحق الورثة بدليل أنهم اذا أجازوا كان نافذا وليس لورثته حق مرعيءندنا لان من في دار الحرب في حق من هو في دار الاسلام كالميت ولان ثبوت الحرمة في هذا بسبب الامان والامان كان لحقه لالحق ورثته ومنحقه تنفيذ وصيته لاابطالها وان أوصى باقل من ذلك القدر أجزت وصيته ورددت الباقي على ورثته لان ذلك مراعاة لحق المستأمن أيضا لا لحق ورثمه ومن حقه تسليم ماله الى ورثمه اذا فرغ عن حاجته وتصرفه والزيادة على مقدار ما أوصى به فارغ عن ذلك * وكذلك لو أعتق عبداً له عند الموت أو دبر عبداً له في دار الاسلامفذلك صحيح منهمن غير اعتبار الثلث وان شهد على وصيته أهل الذمة أجزت ذلك وان كانوا على غير ملته لأن الكفر كله ملة واحدة وشهادة أهل الذمة على المستأمن مقبولة ولو أوصى له مسلمأوذى بوصية جاز ذلك لانهمادام في دارنا فهو في أَلمَاملات بمنزلةالذي بدليل عقود التمليكات في حالة الحياة وذكر في الامالي أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا تصح الوصية من المسلم والذى للمستأمن لانه وان كان في دار نا صورة فهو من أهل دار الحرب حكما حتى بتمكن من الرجوع ً الى دار الحرب ولا يُمكن من اطالة المقام في دار الاسلام ووصية من هومن أهل دار الاسلاملن هو من أهل دار الحرب باطلة لان لتباين الدارين تأثيرا في قطم المصمة والموالاة ومحمد قال الوصية تبرع بالتمليك ابتداء بمد الموت فتعتبر بالتبرع في حالة الحياة كالهبة والصدقة وذلك صحيح من المسلم للمستأمن فكذلك هذا وانأوصي الحربي في دار الحرب بوصية ثم أسلم أهل الدار وصاروا ذمة ثم اختصموا في تلك الوصية فان كانت قائمة بمينها أجزتها وان كانت قد استهلكت قبل الاسلام أبطلتها من قبل أني لا آخذ أهل الحرب عا اغتصب بعضهم من بعض فالمستهلكة بل الاسلام بمنزلة المفصوب والمستهلك لاضمان فيهعلى المستهلك وماكان قائما بمينه فالاسلام الموجود منه بمد العقد قبل حصول المقصود بمنزلة المقترن بالعقد فيجب تنفيذها ولا تجوز وصية الذي باكثر من الثاث لان أهل الذمة التزموا أحكام الاسلام فيما يرجع

الى المعاملات فكما أن الوصية فيما زاد على الوصية والوصية لبعض الورثة لاتجوز من المسلم مراعاة لحق ورثته فكذلك لا تجوز من الذمي وان أوصى لنسير أهل ملته فهو جائز لانهم أهل ملة واحدة في حكم الارث فكذلك في حكم الوصية وان أوصى لحربي في دار الحرب لم تجز لتباين الدارين بينهما حقيقة وحكما ولهــذا لايجري التوارث بينهما وان أوصى الذمى للبيمة أوللكنيسة أن ينفق عليها في اصلاحها أو أوصى أن يبني عاله بيعة أو كنيسة أو بيت نار أو أوصى بأن يذبح لعيدهم أو للبيعة أو لبيت نارهم ذبيحة جاز فىقول أبى حنيفة ولم بجز شيُّ منه في قول أبي يوسف ومحمد ﴿ ووصايا أهل الذمة على ثلاثة أوجه ﴾ منها أن يوصي عاهو قربة عندنا وعندهم كالوصية بالصدقة والعتق والاسراج في البيت المقدس فهذا بجب تنفيذه من ثلثه بالاتفاق كما يجب تنفيذه اذا كان الموصى مسلما فأنهم يتقر بُون الى الله تمالي بذلك بزعمهم وان كانوا لايثابون على ذلك * ووجه منها أن يوصي عا هو قرية عندنا معصية عندهم كالوصية بالحج والغزوالى الروم اذا كان الموصى منهم فهذه الوصية تبطل لانه لايعتقد القربة فيه وانما أمرنا أن نبني الاحكام على ما يعتقدون الا أن يوصي بشيُّ من ماله لا قوام معينين يصر فو نه الى هذه الجهة فينتذ تنفذ الوصية لاعيانهم لا لمني القربة وهو نظير المسلم يوصي بشيُّ من ماله للمغنيات أو للنامحات فان كانوا أقواما بعينهم يحصون جازت الوصية لهم والا بطلت * ووجه منها أن يوصي بما هو قربة عندهم معصية عندنا وهذا عند أبي حنيفة رحمهالله عنزلة الوجه الاول يجب تنفيذها وعندهما عنزلةالوجه الثاني لانه ليس في هذه الوصية معنى القربة حتى يقال أنها وقعت لله تعالى فاذا لم يكن لقوم معينين كانكان الموصى له مجهو لاجهالة مستبهمة فلا تصح الوصية وان كان لا قوام معينين فهذه وصية منه لهم فيجب "نفيذها كما في الوجه الثانى وأبو حنيفة نقول الموصى في هذه الوصية قصــد التقرب الى زبه فيجـــ تنفيد وصيته وان كان لايثاب عليه أو كان معصية في الحقيقة كما في الوجه الاول فان اصراره علىالـكمفر واشتغاله بالوصية معصيةمنه وهو غير مثاب على ما يوصي به من الصدقة ومع ذلك بجب تنفيذ وصيته وهذا لانا أمرنا بان نبني احكامهم على ماينتقدون(ألا ترى) انا نجوز التصرف منهم فى الحمر والخنزير بناء على اعتقادهم وانما نمتبر ما يظهرون من غير أن نعتبر حقيقة مايضمرون فى ذلك ولهذا يحلفون بالله فى الخصومات والدليل عليه ان فيما تبطل الوصية بغير اعتقادهم لااعتقاد المسلمين فكذلك فيما تصح الوصية وان بني في حياته بيعة أو كينيسة أو بيت نار ثم

مات كان مير انًا أما عندهما فلان هــــذه معصية وعند أبى حنيفة هذا يمنزلة الوقف والوقف عنده لايلزم في حالة الحياة ولا يمنع الارث بخلاف ما اذا كان مضافا الى مابعدالموت وهذا بخلاف بناء المسجد من المسلم فان ذلك تقرب بتحرير تلك البقعة وجملها لله تعالى خالصا(ألاترى) آنه يعدها لعباد الله تعالمي فاما بقعة البيع فانما يعدها للتبرك وعبادة الشياطين فلا تتحرر به عن ملكه فلهذا تصير ميراثا لورثتهووصية الذمى بالحنر والخنزير جائزة لانها مال متقومفي حقهم بمنزلة الشاة والمصير فىحقنا ولو أوصىالذمى الىالمسلم فذلك جائز عندنا والشافعي لايجوز ذلك لان الوصى يخلف الموصى وكما أن اختلاف الدين بمنع الحلافة بسبب الارث في الملك والتصرف فكذلك عنع الخلافة فىالتصرف مجهة الايصاء اليه والكنائقول تفويض التصرف بجهة الايصاء اليه بمد موته بالوصية كتفويض التصرف اليه فى الوكالة فى حياته الا أنه أذا كان فى التركة خمر أو خنزير فينبغى للمسلم أن يوكل مبيع ذلك من يثق بأمانته من أهل الذمة ولا يباشره بنفســه لانه ممنوع من التصرف فى الخمر والخنزير شرعا ومنهى عنه واذا شهد قوم من أهل الذمة بدين على الذم والوصى مسلم فالشهادة جائزة لان الدين بهذه الشهادة لا يثبت في ذمة الوصى أنما يثبت في ذمة الميت فيكون القضاء به على الميت وعلى ورثته وهي حجة عليهم (ألا ترى) أن ذميا لو وكل بخصومته مسلما فشهد عليه شهود من أهل الذمة جازت الشهادة قال ولا تجوزشهادتهم عا تولاه الوصى من عقوده لان مباشرته المقد لفيره عنزلة مباشرته لنفسه وأنما يجب الدىن في ذمته فلا يثبت الا بشهادة هي حجة في حقه * ولو أوصي الذمى للمسلم أو المسلم للذمى بوصية جاز ذلك عندنااعتبارا للتبرع بالتمليك بمد الوفاة بالتبرع حالة الحياة «ولو اوصى المسلم ببيت له يبني مسجدا فهو جائز من ثلثه لا نه تفرب بتلك البقمة الى الله تمالى حين جملها معدة لاقامة الطاعة فيها ولو فعل ذلك فى حياتهجاز فكذلك اذا أوصى بعد موته * ولو أوصى بان يرم مسجد مبنى أو يلقى فيه حصى أو يجصص أو يعلق عليه أبواب فهو جائز من الله لوجود منى القربة فيما أوصى به ولم يذكر فى الكتاب اذا أوصى بشئ من ماله للمسجد وذكر في نوادر هشام أن ذلك لامجوز عند أ بي بوسف الا أن يبين فيقول لمرمة المسجد أو لعمارته أو لمصالحه فان مطلق قوله للمسجد يوجب التمليك من المسجد كقوله لفلان والمسجد ليس من أهل الملك وعلى قول محمد هذه الوصية جائزة من ثلثهلان العرف يقيدمطلق لفظه وفى العرف انمايفهم من هذا اللفظ مرمة المسجد أو عمارته وانجمل

السفل مسجدا والعلو مسكنا أو على عكس ذلك فهو ميراث يباع لان الاصل فى المساجد الكعبة وتلك البقعة جعات لله تعالى وتحررت عن حقوق العباد فكل ما يكون فى معنى ذلك فهو نافذ وما لم يكن فى معناه فليس بمسجد وعلى قول الحسن ان جعل السفل مسجدا دون العلو جاز وان جعل العلو مسجدا دون السفل لا يجوز لان المسجد ماله قرار و تأبيد وعن أبى يوسف أنه جوز ذلك كله حين قدم بغداد ورأى ضيق المنازل باهلها وقد بينا هذا الحبس فى كتاب الوقف واذا أوصى المسلم بييعة أو كنيسة فوصيته باطلة لان المسلم لا يتقرب الى الله تعالى عثل هذه الوصية وهو لم يقع لا نسان بعينه ولو أوصى المسلم بغلة جارية تكون فى نفقة المسجدوم مته فاني أبني المسجد وقد اجتمع من غلتها شى أنفى عليه ذلك فى بنائه لان وصيته بهذا اللفظ تقع لمصالح المسجد ومن المصالح بناء المسجد بعد الانهدام ولو انهدم المسجدوليس يده غلة مجتمعة فاني أبني المسجد ومن المصالح بناء المسجد بعد الانهدام ولو انهدم المسجدوليس يده غلة مجتمعة فاني أبني المسجد وان شاء أجعوا على بناء المسجد من غير ذلك لان التدبير فيه الى ذلك من غلتها في المسجد والله أعلم بالصواب

ه الوصية بسدس داره كا

(قال رحمه الله) واذا قال الرجل في مرضه ثافي لفلان أو سدسي لفلان ثم مات قبل أن يقبض فهو في القياس باطل لانه مجهول غير معروف وحكمهما مختلف وهذا التعليل لانه لم يبين أن مراده الهية في حياته أو الوصية بعد مو له وحكمهما مختلف وقيل معناه ان مطلق هذا الله ظ بتناول الهيظ بتناول الهيظ بتناول الهيظ بتناول الله في المسلمة وقيل معناه ان حقيقة هذا الله ظ بتناول الله ظ نفسه لانه قال ثافي وسدسي ونفسه لا تحتمل الا يجاب للنير ولا يمكن حمله على ماله لانه مجهول فانه لا يدرى أله مال أم لا وأي مقدار ماله ومن أي جنس ماله ولكنه استحسن فجعل ذلك وصية من جميع تركته كما سعي لان حقيقته تسقط اعتباره بدليل العرف كمن حلف لا يشترى بنفسجا بنصرف الى الدين دون الورق بدليل العرف والعرف الظاهر أنهم لا يريدون باطلاق هذا اللفظ في المرض ايجاب الوصية في ثاث المال فكانه أوصي له بثلث ماله ومعني قوله بثاثي أي بالثاث الذي جمل لى الشرع حق التصرف فيه بالوصية بعد موتى على ما قال رسول الله صلى الله عليه جمل لى الشرع حق التصرف فيه بالوصية بعد موتى على ما قال رسول الله صلى الله عليه عليه

وسلم ان الله تمالى تصدق عليكم الحديث * واذا قال في وصيته سدس دارى لفلان فانذلك جائز وليس هذا باقرار لانه أضاف ماجمله لفلان الى نفسه أولا فبه تبين أن المراد امجامه له لا الاخبار أنه كان لهويذكر هذا اللفظ في حالة الوصية يستدل على أن مراده الوصية دون الهبة والشيوع لا عنم صحة الهبة لان القسمة تتمة القبض وأصل القبض ليس بشرط في معنى الوصية فكذلك القسمة بخلاف الهبة *ولو قال له السدس في داري فهذا أقرار لان اللام لثبات الملك فقد أخبر علكه في سدس منكر وجمل داره ظرفا لذلكالسدس فلا يصير هو بإضافة الظرف الى نفسه عضيف ملك السدس الى نفسه حتى بكون ذلك تمليكا منه ابتداء فهو عنزلة اقرارا وهو وصية اذا كان ذكر في وصيته بخلاف تولهلهألف درهم في مالي لان حرف في للظرف وحرف من للتبعيض فاذا جعل الالف بمضامن ماله كان مضيفا الالف ألى نفسه ثم موجبًا لفلان وان قال عبدي هذا لفلان أو داري هذه لفلان فهذا مثل قوله سدس داري لفلان في القياس أن لم تقبضها في حياته فهو باطل مخلاف قوله سدس دارى لفلان لانحقيقة هذا اللفظ للتمليك في الحال فني العبد والدار عكن تحصيل مقصودهمم اعتبار حقيقة اللفظ لان اللفظ فيها يصح وفي قوله سدس دارى لا عكن تحصيل مقصوده مم مراعاة حقيقة اللفظ فلهذا حملنا ذلك على الوصية *ولو قال درهم من دراهمي لفلان فليسهذا بأقرار لان من للتبعيض فقد جمل ما أوجبه لفلان من بمض ملكه وكذلك لو قال بيت من دارى لفلان فليسهذا باقر ار مخلاف قوله بيت في داري* ولو قال سدس داري لفلان ولم قل بعد موتي ولم يقل ذلك في حالة الوصية فهذه هبة لانه لا يمكن حمل لفظه على الوصية من غير دليل وليس في لفظه ما بدل ولا في حاله ما يدل على ذلك فتـكون هذه هبة غير مقسومة ولا مقبوضة ولو قال أوصيت بان يوهب لفلان سدس داري بعد موتى وصية أو يتصدق به عليه وصية أجزت ذلك وكذلك لو قال سدس دارى لفلان بعد موتى هبة أو صدقة جاز ذلك لانه لما قال بعد موتى فقد صرح بالوصية فانه أضاف التصرف الى مابعد الموت والتصرف المضاف الى مابعد الموت يكون وصية فيجب تنفيذها من الثلث والله أعلم بالصواب

م اب الوصية بالكمال كاب

(قال رحمه الله)رجل ترك خمس بنين و بنتا فأوصى لاحد بنيه بكمال الربع بنصيبه فأجاز وا فالقسمة من ســــتة وثلاثين الربع من ذلك تســعة ونصيبه من ذلك ستة وكمال الربع ثلاثة والباقى بين الآخرين لكل ابنستة وللابنة ثلاثة فتخريجه على طريقالكتابأن تقول أصل الفريضة لولم يكن فيها وصية من أحد عشر لكل ابن سهمان وللابنة سهم فاطرح نصيب الموصى له وذلك سهمان واضرب مابقي وهو تسمة في أربعــة لاجل الوصية بكمال الربع فيكونسنةو الاابين سهمافهو المال ومعرفة النصيب أن تأخذ ماطرحت وذلك سهمان فتضربهما فى أربعة فيكرون ثمانيــة ثم اطرح من ذلك اثنين يبقى ستة فاذا ظهر المال والنصيب يأخــذ الموصى له ربع المال تسمة ستة من ذلك ميراثه بلا منة الاجازة وثلاثة الوصية فاذا تبين أن وصيته ثلاثة أسهم برفع ذلك من رأس المال قبـل قسمة الميراث فاذا رفمت ثلاثة من ستة والاثينيبتي اللائة والاثون بين خمسة بنين وبنت لكل ابن ستة مثل النصيب وللابنة الاثة «وطريق الدينار والدرهم في ذلك أن يجمل المال أربعة دراهم وأربعة دنانير لحاجتك اليحساب لهربع صحيح ثم يدفع الى الموصى له الربع وذلك دينار ودرهم ويسترد منه بالنصيب دينار فيصير في يد الورثة أربعة دنانير وثلاثة دراهم وحاجتهم الى خمسة دنانير ونصف لانا جعلنا نصيب الابن دينارا فأربعة دنانير التي في أيديهم قصاص بمثلها ببقي له ثلاثة دراهم يعدل دينارا ونصفا فانكسر فاذا ضوعف يكون ستة دراهم تعدل ثلاثة دنانير ثم اقلب القضية فيصير كل دينار بمعنى ســـتة فذلك أربعــة وعشرون وأربعــة دراهم كل درهم بمعنى ثلاثة فتـكون الجملة ستة وثلاثين ثم أعطينا الموصى له دينارا ودرهما وذلك تسمة واسترجعنا منمه بالنصيب دينارا وذلك ستة فظهر التخريج كما بينا * وطريق الجبر فيه أن يأخذ مالا فيمطى الموصى له ربعه ثم يسـترد بالنصيب شـياً فيكون في بدل الائة ارباع مال وشي وحاجة الورثة الى خمسـة أشياء ونصف شيُّ لا ناجملنا النصيب شيأ فاجمل الشيُّ بالشيُّ قصاصا يبقي في يدك ثلاثة ارباع مال يمدل أربعة أشياء ونصف شي فزد على ما يعدله مثل ذلك وذلك شي ونصف شيء فاذا زدت على أربعة أشياء ونصف شيأونصفشيء يصير ستة أشياءفظهر أن المال الكامل يمدل سنة أشياء فاذا أردت تصحيحه على وجه لاينكسر فاضرب سنة فيستة فيكون سنة

وثلاثين فهوالمال الربع منه تسعة * ومعرفة النصيب أنا جعلنا النصيب شيأوضر بنا كل شئ في ستة فتبين أن النصيب ستة وطريق الخطأين فيهأن بجمل ثلث المال أربمة ويمطى الموصى له الانة كالاالربع ويسترد منه بالنصيب سهمافيضم ذلك الىمافى يد الورثة فيصير عشرة وحاجتهم الى خمسة و نصف لانا جملنا نصيب الموصى له سهما فظهر الخطأ بزيادة أربمة ونصف فمدالي الاصل وزد فىالنصيب نصف شهم فتبين أن النصيب سهم ونصف وحاجتهمالى نمانيةوربع لانا جعلنا نصيب الابن سهما ونصفا فيكون لخمسة بنين سبعةو نصف والابنة ثلاثة أرباع فذلك ثمانية وربع فظهر الخطأ الثانى بزيادة سهمين وربع وكان الخطأ الاول بزيادة أربعة ونصف فالما زدنا في النصيب نصف سهم أذهب نصف الخطأ فالسبيل أن تزيد سهما كاملا ليذهب جيم الخطأفيسترد بالنصيب من الموصى لهسهمين يضمه الي ما بقي من الثلث فيكون ثلاثة ثم يضم ذلك الى ما في يدالورثةوهو عمانية فتصير أحد عشر مقسوما بين خمسة بنين والاينة لكل ابن سهمان واللابنة سهم فاستقام التخريج فاذا عرفت طريق الخطأ فطريق الجابرين تخرج عليه مستقيماً أيضاً ﴿ ولو تركُ ثلاثة بنين وابنة وأوصى اللَّابنة بالرَّبْع بنصيبها وأوصى بثلثي مابقي من الثلث فأجازوا فالفريضة من ثمانية وأربعين نصيب الاننة من ذلك خمسة وتمام االربع سبعة وثلثا ما بقي من الثلث ستة ولكل ابن عشرة * أماعلي طريق الكتاب فنقول أصل الفريضة بدون الوصية على سبعة لكل ابن سهمان وللابنة سهم فاطرح نصيب الموصى لهما وذلك واحدثم اضربمابقي وهو ستة في الائة لوصيته بثاثي ما بقي من الثلث فيكون ثمانية عشر ثم زد على ذلك سهمين لانه لو كان أوصى بثاث ما بقي من الثاث كنا نزيد سهما واحدا واذا أوصى بثاثي ما بقي من الثلث تزيد سهمين فيكون ذلك عشرين ثم يضرب ذلك في أربعة لمكان وصيته بكمال الربع فيكون ثمانين فهو ثلث المال وجملة المال ما ثنان وأربعون الربع من ذلك ستون *ومعرفة النصيب أذ تأخذ ما طرحت وهو واحد فتضرب ذلك في أربعة ثم تطرح واحداثم تضرب ذلك في ثلاثة فيصير تسعة ثم في ثلاثه فيكمون سبعة وعشرين ثم تطرح من ذلك سهمين لما بينا أنهلو كان أوصى له بثلث مابقي من الثلث كنا نطرح من مبلغ عدد النصيب سهما فاذا أوصى بثلثى ما بقي من الثلث نطرح لاجل ذلك سهمين يبقى خمسة وعشرون وهو النصيب فاذا أخذت الابنة ربع المال ستين واسترد منها بالنصيب فاذا أخذت خمسة وعشرين ببتي لها خمسة وعشر ونمقدار وصيتها ثم يرفع ذلك من ثلث المال وهو تمانون يبقى خمسة وأربعون للموصي له

فيكون مائة وخمسة وسبمين ببن ثلاثة بنين وابنة لكل ابن خمسون وللابنة خمسة وعشرون مثل نصيبها فاستقامالتخريج *وطريق الجبر في ذلك أن يأخذ ثلث مال مجهول فيعطى الموصى له بالربيع ثلاثة أرباع ذلك لان ثلاثة أرباع الثلث ربيع الجميع ثم يسـترد منها بالنصيب شيأ فيكون الباقي من الثلث سُهما من أربعة وشيء فللموصى له بثلث ما يبقى سهم وثلثا شيء يضم ذلك الى ثلثي المال وذلك ثمانية أسهم وثلث سهم وثاث شيء وذلك يمدل سبعة أشياء لانا جعلنا نصيب الابنة شيأ فيجعل ذلك ثلث شيء قصاصا يبقي ثمانية أسهم وثلث يعدل ذلكستة أشياء وثلث شئ فزد عليه نقدر ثلاثة أسهم وثلثي سهم ليتم المال وزد على ما يعدله وهو ستة أشياء وثلثا شيء مثل ذلك ولا طريق لممرفة ذلك الابأن تضرب ستة في عمانية يكون عمانية وأربعين وثلثين في ثمانية يكون خمسة وثلثا وستة في ثلث اثنان وثلثان في ثلث تسمان فذلك خسة وخسة اتساع ثم تزيد عليه ثلاث مرات ستة وثلثين فذلك عشرون وثلثا ستة وثلاثين وذلك أربعة وأربعة اتساع فيكون أربعة وعشرين وأربعة اتساع اذا زدت ذلك على خمسة وخمسين وخمسة اتساع كان ذلك ثمانين فتبين أن المال الكامل ثمانون وليس له ثلث صحيح فيضرب ذلك في ألائة فيصير مائتين وأربمين فهو جميع المال الثلث ثمانون والربع ستون ومعرفة النصيب أنا جعلنا النصيب شيأ وقد ضربنا كل شيء في ثمانية وثلث ثم يضرب ذلك في ثلاثة كما ضربنا أصل المال فيكمون ذلك خمسة وعشرين فظهر أن النصيب خمسة وعشرون ثم التخريج كما بينا في الطريق الاول قال ثم يين هذه الاجزاء موافقة بالخمس فيختصر على الخمس من كل واحد وخمس ماثتين وأربعين ثمانية وأربعون وخمس خمسة وعشرين خمسة فهوالنصيب وخمس خمسة وثلاثين سبمة وخمس خمسين الذي هو نصيب كل ابن عشرة فاستقام قال رحمه الله رجل أوصى بداره تباع لرجل بألف درهم وأوصى لرجل بقرض ألف درهم سنة فاستهلك الوارث المال بعد موت أبيه وقد كانأبوه ترك ألني درهم ودارا قيمتها ألف درهم فانه تباع الدار من الذي أوصى له ببيـم الدار بألف درهم ويستوفى منه الالف فيدفع ذلك الي الموصى له بالقرض سـنة ثم يؤخذ منه ذلك فهو للوارث لأنه ليس في البيع محاباة وانما تنفذ الوصية للموصى له بالقرض في جميم الثاث والثلث ثمن الدار فيقرض ذلك منه سنة ولا يقال الاجل لا يلزم في القرض لان هذا في حالة الحياة فاما بعد الموت فالاجل يلزم في القرض

لان القرض عنزلة المارية ولو أوصى بأن تعار داره من فلان سينة كان يجب الوفاء بذلك فكذلك اذا أوصى بأن يقرض الالف منهسنة فاذا مضت السنة فقد فرغ الالف من الوصية فيرد على الوارث * رجل مات وترك أربعة بنين وأوصى لاحدهم بالثلث بنصيبه وبربع ماسبق من الثاث الاآخر فاجازوا قال هي من تسعة وثلاثين سهما النصيب ثمانية وتكملة الثلث خمسة وربع مابقي من الثاث سرمان * وتخريجه على طريق الكتاب أن تقول أصل الفريضة من أربعة لكل ابن سهم فيطرح نصيب الموصى له يبقى الآنة ثم تضرب ذلك في أربعة لوصيته بربع ما يبقى فيكون اثنى عشر ثم تزيد عليه سهما فيكون ثلاثة عشر ثم تضرب ذلك في ثلاثة لوصيته شكملة الثاث فيكون تسعة وثلاثين سهما فهوالمال الثاث منه ثلاثة عشر ﴿ ومعرفة النصيب أن تأخذ واحدا وتضربه فىثلاثة فيكون ثلاثة ثم تطرح منه سهما لمكان وصيته بربع ماسبقي ثلاثة عشر واسترجمت منه بالنصيب عانية بتي خسة فهو مقدار الوصية له فاذا رفعت ذلك من الثلث بقى ثمانية للموصى له بربع مايبقي ربع ذلك سهمان بقي ستة فتضم ذلك الى ثلثى المال ستة وعشرين فيكون ذلك اثنين وثلاثين بين أربعة سين لكل ابن عمانية * وطريق الجبر فيه أن تأخذ ثلث مال مجهول فتعطيه الموصى له تكملة الثلث تم تستر دمنه بالنصيب شيأ فتعطى الموصى له بربع مايبقي ربع ذلك الشيُّ يبقى من الثلث ثلاثة أرباع شيُّ تعدل أربعة أشياء لانا جملنا النصيب شيأ فثلاثة ارباع شيء قصاص بمثله يبقى ثلثا المال يعدل ثلاثة أشياء وربع شيء فيكمل المال بان يزيد عليه بمثل نصفه ثم يزيد على ما يمدله مثــل نصفه وذلك شيُّ وستة أثمان شيُّ وقد انكسر بالاثمان فيضرب ثلاثة وربع في ثمانية فيكون ذلك ستة وعشرين نزيد عليه مثل لصفهوذلك ثلاثة عشر فيكون تسعة وثلاثين فظهر أنالمال الكامل يمدل تسعة وثلاثين وممرفة النصيب أنا جعلنا النصيب شيأ وضربنا كل شئ في ثمانية فاذا ظهر أن النصيب عمانية والثلث اللائة عشر استقام التخريج كما بينا فان ترك أبويه وامرأته والاث بنات فأوصى لاحداهن بالثلث من جميع المال بنصيبها والاخرى بالخمس بنصيبها فأجازوا ذلك قال هيمن مائة سهم وخمسة أسهم والوصية من ذلك أربمة وعشرون بقى واحد وثمانون للمرأة منها تسعة وللابوين أربعة وعشرونولكل واحد من البنات ستة عشر فاعط صاحبة الثلثمع نصيبها تسعة عشر وصاحبة الخمس مع نصيبها خمسة والتخريج على طريق الكتاب أن تصحح الفريضة فيكون أصلها من أربعة وعشرين لحاجتنا الي تمن وسدس وثلثين ويمول بثلاثة فيكون من

سبمة وعشرين حظ البنات ستة عشر بينهن أثلاثالا يستقيم فتضرب سبمةوعشرين في ثلاثة فيكون احدا وتمانين يستقيم منها للمرأة تسمة ولكل واحدمن الابوين اثنا عشر ولكل ابنة ستة عشر ثم بحتاج لمعرفة الوصيةاليحساب له ثلثوخمس وذلك بان يضرب ثلاثة في خمسة فيكمون خمسية عشر ثم يطرح نصيب الابنتين الموصى لهما من أحيد وتمانين وذلك اثنان وثلاثون يبقى تسعة وأربعون فاضرب تسعة وأربعين في خمسةعشر فيكون ذلك سبعهاعةو خمسة وثلاثين فهو مبلغ المال*وممرفة النصيب أن نأخــذ نصيب واحــدة منهما وذلك ستة عشر فيضرب ذلك في خمسة عشر بعد ما يطرح منه الثلث والحمس والثلث خمسة والحمنس ثلاثةفاذا طرحتهما بتي سبعة فاضرب ستة عشر في سبعة فيكون ذلك مائة واثني عشر هذا نصيب كل واحدة منهما ثم بين المال وبين النصيب موافقة بالسبع فيختصر على السبع من واحدة منهما وسبع سبعائة وخمسة والاثين مائة وخمسة وسبع مائة واثني عشر ستة عشر فعند الاختصارااال مائة وخمسة والنصيب ستة عشر وثلث جميع المال خسةوثلاثون فيمطى الموصى لها بالثاث خمسة وثلاثون ويسترد منهما بالنصيت ستة عشر يبقى وصيتهما تسمة عشر وخمس جميع المال أحد وعشرون فيعطى ذلك الموصي لهما بالخمس نصيبها من ذلك ستةعشر ووصيتهما خمسة فاذا ظهر مقدار وصيتهما وذاك أربعة وعشرون يرفع ذلك من أصل المال ويبقى واحد وتمانون مقسوما بينهم بالميراث للمرأة تسعة والابوين الاربعة وعشرون وللبنات تمانية وأربعون بينهن لكل واحدة منهن ستة عشر مثل نصيبها وطريق الجبر فيه أن تأخذ مالا مجهولا فتعطى ثلثه احداهما وخمسا للاخرىوقد انكسر المال بالاثلاث والاخماس فظهر فيه عدد السهام خمسة عشر بطريق الضرورة فلصاحبة الثلث خمسة ولصاحبة الحمس ثلاثة ثم تسترجع بالنصيب من كل واحدة منهما شيأ فتضم ذلك الى ما في بدك فيصير معك سبعة أجزاء من خمسة عشر جزأ من مائة وستين وحاجتك الى خمسة أشياء ونصف ثمن شي لانا جملنا نصيب كل ابنة شيأ فلهن ثلاثة أشياء وذلك ستة عشر بقي وراء ذلك أحدءشر نصيب الابوين والام واذا كان ستة عشر ثلاثة أشياء فأحد عشر يكون شيئين وثلث سهم نصف عُن شيء فاذا عرفت هذا قات الشيئان بمثلهما قصاص يبقي سبعة اجزاء من خمسة عشر جزأ من مال يمدل ثلاثه أشياء ونصف ثمن والمال ناقص فيزيد عليه مثلهومشل سبعه وهو ثمانية أجزاء حتى يتم المال تم يزيد على ما يمدله مثل ذلك وليس لثلاثة أشياء ونصف عن سبع صحيح فالسبيل أن يضرب ثلاثة أشياء ونصف عن في مخرج نصف الثمن وهو ستة عشر فيكون ذلك تسمة وأربمين يضم اليه مثله فيكون تمانية وتسمين ومثل سبمهوهو سبعة فيكونمائة وخمسة فتبين أنالمال الكامل يمدل مائة وخمسة ومعرفةالنصيب أناجعلناالنصيب شيأوضرينا كل شيء في تسعة عشر فظهر أن النصيب ستة عشر ثم التخريج الى آخره كما بينا * وان ترك ثلاثة بنين وامرأة فاوصي لاحــد بنيه بثلاثة أرباع الثاث بنصيبه ولرجل أجنبي بربع الثلث قال هي من مائتين ونمانية ونمانين للاجنبي من ذلك أربعة وعشرون والباقي بينهم بالميراث صححت الفريضة فتقول للمرأة الثمن سهم من ثمانية والباقي وهوسبمة بين البنين الثلاثةأثلاثا لا يستقيم فتضرب عمانية فى ثلاثة فتكون أربعة وعشرين للمرأة ثلاثة ولكل ابن سبعة فمرفنا أنه ماأوصي للابن بشئ وطلب منه أن يتجوز بدون حقه فيسقط اعتبار وصيته للابن وتبقي وصيته للاجنبي بربع الثاث فالسبيل أن نضربأصل الفريضة في حساب له ثلث وربـموأقل ذلك له اثنا عشر فاذا ضربت أربعة وعشرين في أثني عشر يكون ذلك ما تتين وعانية وثمانين الثلث من ذلك ســــــة وتسعون وانما أوصي للاجنبي بربــع الثلث وربع ستة وتسعين أربعة وعشرون فيأخذ الموصى له ذاك المقدار واذا رفعت من مائتين وثمانية وثمانين أربعة وعشرين بقى مائتان وأربعة وستون للمرأة عمن ذلك وذلك اللائة وثلاثو ريبقى مائتان واحدى واللائون بين البنين الثلاثة لكل ابن سبعة وسبعون فاستقامالتخريج فاذا ترك امرأةو ثلاث أخوات وجدا فأوصى لاحد أخو الهبالثلث ينصيبها وللاخرى خمسة اسداس الوصية فأجازوا قال هي من مائتين واحدى وستين سهما الوصية من ذلك مائة واحــد وعشرون لاحدى الاختين وصيتها ستة وستون وللاخرى خمسة اسداس الوصية خمسة وخمسون نقي بعد ذلك مائة وأربعون بين الورنة للمرأة الربع والباقى بين الاخوات والجدفي قول زيد للجداثنان وأربعون واحكل واحدءشروز فأما التخريج على طريق الكتاب فأن تصحح أصل الفريضة وهي من أربعة للمرأة الربع والباقي بين الاخوات والجد بالمقاسمة لان ذلك خير للجد من السدس ومن ثلث ما بقي وعلى أصل زيد ينظر في الجد الى المقاسمة والى السدس والى ثلث ما نقى فأى ذلك كان خيراً له أعطى ذلك والمقاسمة هاهنا خـير تم قسمة اللابة على خسة لاتستقيم فتضرب أربعة في خمسة فيكمون عشرين للمرأة خمسة وللجدستة ولكل أخت ثلاثة ثم يحتاج في معرفة

الوصية الى حساب له ثلث ولثلثه خسـة اسداس وأقل ذلك ثمانية عشر بأن تضرب ثلاثة نصيب الاخرىوهو سهمان ونصف يبقى أربعة عشر ونصف في تمانية عشر فيكون المبلغ مائتي سهم واحدى وستين سيما ومعرفة النصيب أن نأخذ نصيب احدى الاخوات وذلك الاثة فنضرب ذلك في ثمانية عشر وهو أن نطرح منها الثلث وخمسة أسداس الثلث وذلك أحد عشر سبقي سبمة وثلاثة في سبمة يكون أحدا وعشرون فهو النصيب الكامل وثلث المال سبمة وتمانون فتمطى الموصي لهما بالثلث سبمة وثمانين وتسترد منها بالنصيب أحدا وعشرين ببقي ستة وستون فاذا تبينتوصيتها تبينتوصية الاخرى وهو خمسة اسداسهذا المقدار خمسة وخمسون فيكون جملة الوصية لهما مائة واحدا وعشرين اذا رفعت ذلك من مائتين واحدى وستين يبقى مائة وأربعون للمرأة الربع من ذلك وذلك خمسة وثلاثون يبقى مائة وخمسة بين الجــد والاخوة بالمقاسمة للجد اثنان وأربعون واحكل أخت واحد وعشرون مثــلا النصيب فاستقام التخريج وطريق الجبر فيه أن نأخـذ مالا مجهولا فنعظى الثلث احــدى الاخوات وخمسة اسداس الثلث للآخرى فيظهر في المال عدد عمانية عشر سهما من السهام بطريق الضرورة وأعطينا احــداهما ستة والاخرى خمسة ثم استرجمنا من احداهما شيأ ومن الاخرى خمسة اسداس شيء فيصير معنا سبعة أسهم من عمانية عشر جزأ من مال وشيء وخمسةاسداس وشيء وحاجتنا الى ستة أشياء وثلثي شيء فقد جعلنا نصيب الاخت وهو ثلاثة من عشر بن شيأ كما بينا فمرفنا أن حاجتنا الى ستة أشياء وثلثي شيء فشيء وخمسة اسداس شيء بمشله قصاص يبقى أربعة أشياء وخمسة اسداس بعد ذلك سبعة أجزاء من ثمانية عشر جزأ من مال والمال ناقص فا كماله بان تزيد عليه مثله ومثل أربعة اسباعه واذازدت على المال هذا فزد على مايمدله وهو أربعة أشياء وخمسةأسداسشي مثلهومثل أربعةاسباعه وليس ذلك بصحيح فالسبيل أن تضرب ثلاثة في سبعة فيكمون أحدا وعشر بن وانما فعلنا ذلك لانا ضممنا الى أربعةوخمسة أسداس مثله فيكون الكسرعلي الاثلاث تم تضرب أربعة وخمسة اسداس في أحد وعشرين فيكون ذلك مائة سهم وسهمين ونصفايضم اليه مثله فذلك مائنان وثلاثة أسهم ومثل أربعة أسباعه فلكل سبعة من مائة واحدونصف يكونأربعة عَشرونصفا فاربمة أسباعه يكون تمانية وخمسين اذا ضممت ذلك الى مائتين وثلاثة يكون مائة واحدى

وستين وتبين أن المال الكامل مائتان واحدوستون * ومعرفة النصيب انا جملنا النصيب شيأ وضربنا كل شيء في أحد وعشرين فتبين أن النصيب أحدوعشرون ثم التخريج كما بينا أما قول أبي حنيفة وهو مذهب أبي بكر رضي اللهعنــه الاخوات كالاجانب لا برثن مع الحد فجازت الوصية كانه أوصى لصاحبة الثلث بكمال الثاث منصيبها ان كانت وارثة وان لم تكن وارثة فبالثلث وللاخرى خمسة أســداس الثلث فاحتجنا الى حساب له ثلث وخمسة أسداس وأقله ثمانية عشر فاضر مه في أصـل الفريضة وذلك أربعة فيصير آنين وسبعين فثلثه أربعة وعشرون وخمسة أسمداس الثاث عشرون فكانت وصية احمداهما أربعة وعشرين ووصية الاخرى عشرين ومبلغهما أربعة وأربعون يبقى ثمانية وعشرون للمرأة ربعه سبعة والباقي وهو أحــد وعشرون للجد هــذا اذا أجزن وان لم يجيزن جملت الثلث على سهام الوصايا ووصية احداهما الثلث ستة من تمانية عشر ووصية الاخرى مخمسة أسداس الثلث خمسة فمبلغهما أحبد عشر والثلثان ضعفه اثنان وعشرون والجميم ثلائة وثلانون والثلث لاصحاب الوصايا بينهما على قدر حقهما يبقى اثنان وعشرون ربمه للمرأة خمسة ونصف وأوصى لاحدى البنات بالخمس من جميم المال بنصيبها فأجازوا فهي من ثلثما تهوستين سهما الوصية منها أحد وثلاثون سهما للابن من ذلك ستة أسهم وللابنة خمسة وعشرون والباقى ميراث بينهم * وتخريجه على طريق الكتاب أن تصحح الفريضة فيكون ذلك من سبعة للابن سهمان ولكل ابنة سهم تم يحتاج في معرفةالوصية الى حساب لهخمس وسدسو ثلث وذلك بأن يضرب المخارج بمضها في بعض خمسة وسستة وثلاثة وثلاثون في ثلاثة يكون تسمين ثم تطرح من أصل الفريضة نصيب الموصى لهما وذلك ثلاثة يبقى أربعة فتضرب أربعة في تسمين يكون ذلك تلمائة وستين فهو مبلغ المال ومعرفة النصيب أن تأخــذ نصيب الابن وذلك سهمان فتضرب ذلك في تسمين بعد ماتطرح منها الخمس وخمسة أسداس الثلث خمسة وعشرون والحمس تمانية عشر وذلك ثلاثة وأربعون اذا طرحت من تسعين ثلاثة وأربعين يبقى سبعة وأربعون فاذا ضربت نصيب الانن وذلك سهمان فيسبعة وأربعين يكون ذلك أربعة وتسعين واذا تبين نصيب الانن تبين نصيب الابنة لان نصيبها نصف نصيبه وذلك سبعة وأربنون ثم ثلث المال مائة وعشرون فخمسة أسداس الثلث مائة ونصيب الابن أربعة وتسعون

فتبين أن نصيب الوصية له كانت بستة أسهم تمام خمسة أسداس الثاث وخمس الثماءة وستين اثنان وسبعون نصيب الابنة من ذلك سبعة وأربعون فظهر أن الوصية لهما خمسة وعشرون واذا رفعت مقدار وصيتهما وذلك أحدوثلاثون من أصل المال ثلثمائة وستين سبقي اللهائة وتسعةوعشرون بين الابن والبنات للذكرمثل حظ الانثيين فللابن أربمة وتسمون مثل نصيبه ولكل النة سبعة وأربعون مثل نصيب الاله فاستقام وطريق الجبر يتيسر بخريجه في هذه المسئلة بالقياس على ما سبق اذا تأملت في ذلك فلا يكون في الاشتفال به الا مجرد التطويل من غيير فائدة فان ترك امرأتيه وأبويه وثلاث بنات فأوصى لاحدى امرأتيه بنصيبها بالخمس وللاخرى بالســدس بنصيبها وبربع ما نقى من الثلث فأجازوا قال هي من خمسمائة وأربعين سهما الوصية منها مائة واثنان وستون بينهما لصاحبة الخمس من ذلك سبمة وتمانون وميراثها أحد وعشرون فذلك مائة وتمانية خمس جميع المال واصاحبة الثلث تسمة وستون وميراثها أحدوعشرون فذلك تسمون سدس جميعالمال ولصاحبة ربعمابقي ستة أسهم * وأما تخريجه على طريق الكتاب فان نقول أصل الفريضة من ستة للانوين السدسان وللبنات الثلثان وللمرأتين ثلاثة أرباع سهم فتعول بثلاثة أرباع فتكون القسمة من ستة وثلاثين فاذا أردت معرفة الوصية احتجت الى حساب له خمس وســـدس وثلث فتضرب خمسة في ستة فتكون ثلاثين نم تطرح المرأتين وذلك ثلاثة أرباع من أصل الفريضة يبقى ستة فتضرب ذلك في تسعين فيكون خمسائة وأربعين سهما الخمس من ذلك مائة وثمانية والسدس من ذلك تسمون ومعرفة نصيب المرأتين أن تأخذ نصيبهما وذلك ثلاثة أرباع فيضرب في تسعين بعد مايطرح من ذلك الحنس والسدس وخمس تسعين عمانية عشر والسدس خمسة عشر فاذا طرحتهما من تسعين يبقى سبعة وخمسون فاذا ضربت ثلاثة أرباع في سبمة وخمسين يكون ذلك آشين وأربعين وثلاثة أرباع فاطرح منه ثلاثة أرباع مقدارما أخذت في الابتداء يبقى اثنان وأربعون لكل واحدة منهماأحد وعشرون فاذا أعطينا احداهما مائة وتمانية واسترجعنا منها بالنصيب أحدا وعشرين يبقى سبمة وتمانون فهذه وصيتها وأعطينا الاخرى تسعين فاسترجعنا منها أحدا وعشرىن يبقى تسعة وستون فهذه وصيتها فاذا ضممت تسعة وستين الى سبعة وثمانين يكون ذاك مالة وستة وخمسين يبقى أربمة وعشرون للموصي له بربع مايبقى من الثلث ربع ذلك ستة ويضم

مابقي وهو ثمانية عشر الى ثلثي المال ثلّمائة وستين فيكون ثلثائة وثمانية وسبمين مقسوما بينهم بالميراث للمرأتين من ذلك أثنان وأربعون قسمتها بينهم مع العول لكل واحدة أحد وعشرون مثل نصيبها وللانوين مائة واثنا عشر سهما لكل وأحد ستة وخمسون وللبنات مائة وأربعةوعشرون لكل ابنة أربع وعشرون وثلثان فاستقام التخريج فانترك خمس بنات وأبوين وأوصى لاحدى بناته بالثلث بنصيبها وبثلاثة أرباع الوصية لآخر فأقر الاب بابن وأنكر البناتوأجازوا كلهم الوصية فالفريضة من تمانمائة وثمانية وعشر بنالوصية منها الثمائة وتمانية وسبعون لصاحب الثلث منذ لك مائتان وستة عشر وميرائها ستون فذلك تمام الثلث وللاخرى مائة واثنان وستون فذلك ثلاثة ارباع وصية الاول وبدخل الابن مع الاب في نصيبه وهو خمسة وسبعون فيأخذ منها أربعين أولا نقول اقرار أحد الورثة ىوارث آخر صحيح في حقه على أن يشارك المقر له في نصيبه لان المقر يعامل في اقراره كأن ماأقر مهحتي تم تصحيح الفريضة بدون هذا الاقرار فنقول أصلها من ستة للابوبن السدسان وللبنات أربمة وعلى ماأقر مه الاب الابوين السدسان والباقي بين الاولاد للذكر مثل حظ الانثيين أسباعا فنضرب ستة في سبعة فيكون اثنين وأربعين للاب من ذلك سبعة وهو السدس وللام كذلك ببقي تمانية وعشرون بين الابن والبنات للابن ثمانية ولكل ابنة أربعة فتبين أن نصيب الابن بزعم الاب عانية ونصيب الاب سبعة فالسدس الذي هو نصيب الاب يضرب كل واحد منهما فيه بجميع حقه فيصير على خمسة عشر واذا صار السدس على خمسة عشر كان جميع المال تسمين هـــذا وجه تصحيح سهام الفريضة واذا أردت ممرفة الوصــية احتجت الي حساب له ثلث وربع وذلك اثنا عشر ثم تطرح من أصل الفريضة نصيب احدى البنات وثلاثة أرباع نصيب الاخرى على حسب وصيته لهما ونصيب احدى البنات اثنا عشر وثلاثة أرباع نصيب الاخرى تسعة فذلك احد وعشرون اذا طرحت ذلك من تسمين يبقى تسمة وستون فاذا ضربت تسمة وستين في اثني عشر يكون ذلك تمام مائة وعانية وعشرين فهو مبلغ المأل الثلث من ذلك ماعتان وستة وسبمون فتأخذاحدي المرأتين ذلك وتسترد منها نصيبها وطريق معرفة ذلك أن تأخـذ نصيبها اثني عشر وتضرب ذلك في اثني عشر بعد ماتطرح منها ثلثها وثلاثة أرباع الثلث ثلثها أربعة وثلاثة أرباع الثلث ثلاثة فذلك سبعة اذا طرحت سبعة من الني عشر تبقى خمسة تضرب الني عشر في خمسة فيكرون ستين

فهو نصيبها اذا رفعت ذلك من مائتين وستة وسبعين يبقى مائتان وستة عشر فهو وصيتها ووصية الاخرى ثلاثة أرباع ذلك مائة واثنان وستون فاذا ضممت ذلك الى مائتين وستة عشر يكون ثلاثمائة وثمانية وسبمين اذا رفعت ذلك من أصل المال يبقى هناك أربعائة وخمسون مقسومة بينهم الابوين السدسان مأنة وخمسون لكل واحد منهما خمسة وسبعون وللبنات ثلثمائة بينهن اخماسا لكل واحدة منهن ستون مثل النصيب ثم ما أخذ الاب يقسم بينه وبين المقر له على خمسة عشر فيكون كل جزء من ذلك خمسة فمانيــة أجزاء من ذلك اللابن وذلك أربعون سهما وسبعة اللب وذلك خمسة وثلاثون سهما فاستقام التخريج * ولو ترك ابنين وعشرة دراهم عينا وعشرة ديناعلي أحدهما وأوصى بخمس ماله الا الا درهما فانك ترفع من العين درهمين للموصى له وذلك خمس المال ثم تسترجع منه بالاستثناء درهما فترد ذلك على الابنين فتصير العين في أيديهما تسعة نصف ذلك للابن الذي لادين عليه ونصفه نصيب الابن المسديون فلا يعطى ذلك لان عليمه فوق حقه ولكن يقسم ذلك بين الابن الذي لادين عليــه والموصى له أثلاثًا لان حق الموصي له في خمس الدين الذي على المديون وحق الابن الذي لادين عليه في خمس ذلك فما تعين لهما من ذلك يقسم بينهما أثلاثا ثلثه وهو درهم ونصف للموصى له وثلثاه وهو ثلاثة للابن فقد وصل الى الابن مرة أربمة ونصف ومرة ثلاثة وذلك سبعة ونصف وقد تعين من الدين مثل ذلك الابن المديون فكان جملة المال العين سبعة عشر درهما ونصفا خمس ذلك ثلاثة ونصف وقد نفذنا الوصية في الدفعتين في ذلك فاسترجعنا درهما بالاستثناء فبقى لهدرهمان ونصف والمقسوم بين الابنين خمسة عشر لكل واحدمنهما سبعة ونصف ولو كان أوصى بالخس الا درهمين فالسبيل أن يمطى للموصى له خمس العشرة وذلك درهمان ثم استرجعهمًا بالاستثناء فيصير في يدك عشرة دراهم بين الابنين نصفين فيأخـذ الابن الذي لا دين عليه خمسة والخسة التي هي نصيب الابن المديون تقسم بين الموصى له والابن الذي لادين عليه أثلاثا كما بينا في الفصل الاول فيسلم للموصى له درهم والثادرهم وللابن في المرتين عمانية والمث فظهر أن المتمين من الدين تمانية وثلثوأن جملة المال ثمانية عشروثاث خمس ذلك ثلاثة وثلثان وقدنفذنا الوصية في هـــذا المقدار في الدفعتين واسترجعنا بالاستثناء درهمين بقيله درهم وثلثا درهم * ولو أوصى بخمس ماله لرجل الا درهما منه لآخر فانك تأخذ ثلث العشرة العين فتعطى صاحب

الدرهم درها ويبقى في بد الموصى له بالخس الا درهادرهان والث لان الموصى له بالمستثنى حقه في الثلث مقدم فان الموصى له بالحنس شريك الوارث في التركة والموَّصي له بالثلث بشيء مسمى حقه مقدم على حق الوارث فلهذا يعطى صاحب الدرهم من الثاث درهاويبقي الاخر من الثاث درهمان وثلث ويسلم للابن الذي لا دين عليـه ستة وثلثان الى أن يتيسر خروج ما بقي من الدين فينئذ القسمة واضحة على ماتقـدم في بابه * ولو ترك ثلاثة بنين وأوصى عِثْلُ نَصِيبِ أَحدهم لرجل وبِثلث ماله لآخر فأجازوا فالفريضة من سيتة لصاحب الثلث اثنان وللموصى له عثل نصيب أحدهم واحد ولكل واحد من الأثنين سهم لان الموصى له عثل النصيب عند الاجازة كان آخر فكأنه ترك أربع بنين وأوصى بثلث ماله فالفريضة من ستة للموصى له بالثاث سهمان ولكل واحــد من الابنين سهم فيأخذ الموصى له عثــل النصيب سهما من أربعة من الثلثين وان لم يجيزوا فالفريضة من تسعة فالثلث من ذلك بين الموصى له بالثاث وبين صاحب النصيب سهمان من ذلك لصاحب الثاث وسهم للمؤصى له بالنصيب على اعتبار أحوالها عند الاجازة فأنهم لو أجازوا كان حق الموصى له بالثلث ضعف حق الموصى له بالنصيب فكذلك عند عدم الاجازة يقسم الثلث بينهما على مقدار حقهما أثلاثا وهذا قول أبي نوسف رحمه الله بناء على أصله أن الوصية الواقمة في حق الورثة تبطل عند عدم الاستحقاق ولا تبطل في حق الضرر بها في الثلث فأما على قول محمد رحمه الله فالثلث بينهما على خمسة للموصى له بالثلث ثلاثة وللموصى له بالنصيب سهمان لان أصل الفريضة من تسعة لحاجتنا الي حساب ينقسم ثاثاه أثلاثا للموصى له بالثاث ثلائة ولكل ابن ثاث الثلثين وذلك سهمان وفي حال عدم الاجازة الموصى له عثل النصيب لايستحق من الثلثين شيأوانما جمل الموصى نصيب أحدور ثته عيارا لما أوجبهله بالوصية ونصيب أحد البنين سهمان فعر فناأنه أوجب للموصى له عمثل النصيب سهمين وللموصى له بالثاث ثلاثة فيقسم ذلك الثلث بينهما على مقدار حقهمافتكون الوصية على خسة للموصى له بالثلث ثلاثة ولصاحب النصيب سهمان (مسئلة) قالما مجمد رحمه الله في وصي الام فيما تركت من الميراث ووصي الاخوالم وابن الم وجميع من يورث من الصفار والكبار والغائب من الورثة بمنزلة وصي الاب ووصى الجد أب الاب اذا لم يكن له أب ولا وصى أب في الكبير الفائب فكل شيء جائز لوصى الاب على الوارث الكبير الغائب فهو جائز لوصي من ذكرناه ومالا فلا ومعنى هذا الكلامأن لوصي من سميناه حق

الحفظ ومنع مايخشي عليه التلف لان ذلك من الحفظ وحفظ الدين أيسر من حفظ المين كا اذا أوصى الاب فى حق الكبير الغائب ولانه الحفظ وهذا لوجهين أحدها أن الحفظ من حق الميت ربما يظهر عليه دين محتاج الى قضائه من تركته والوصى قائم مقامه فياهو من حقه والثانى أن وصى الام عنزلة الام والام ولا ية الحفظ على ولدها الصغير فى ماله كاأن لهاولاية حفظ نفسه فكذلك لوصى الام ذلك ولو أن وصى الاب باع رقيقا أو شيأ من الميراث على الكبير الفائب جاز بيعه فيا سوى المقار ولا يجوز فى العقار فكذلك وصى الام فى حق الصغير ومن ذكر نا من الصغير والكبير الغائب ولا يتجروصى الاب على الكبير الغائب لان التجارة تصرف دون الحفظ وليس له سوى الحفظ في حق الكبير الفائب فكذلك وصى الام فى حق الميد سبيل لان ثبوت حق الحفظ له فى الموروث عن الاب لحق الاب وذلك لا يوجد فيا ورثه الكبير من غير ابنه فليس لوصى أبيه عليه سبيل لان ثبوت حق الحفظ له فى الموروث عن الاب على الولد الصغير فأص، عليه جائز فيا باع واشترى فى جميع ذلك لانه قائم مقام الاب وللاب ولاية مطلقة فى والته أعلم بالصواب

- ﷺ كتاب العين والدين كا-

(قال) الامام الاجل الزاهد شمس الائمة رضي الله عنده وعن والديه * إعلم أن جميم مسائل هذا الكتاب وترتيبها من عمل محمد بن الحسن رحمه الله فأما أصل التخريج والتفريع فن صنعة الحسن بن زياد وقد كان له من البراعة في علم الحساب مالم يكن لفيره من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله ولكنه كان شكس الخلق فكان لا يؤلف معه لصغره وكان يخلو فيصنف ثم عثر محمد رحمه الله على تصنيفاته سرا فانتسخ من ذلك ماظهر في بعض أبواب الجامع وأكثر كتب الحساب من تلك الجالة خصوصا هذا الكتاب وفيه من دقائق الفقه والحساب مالم بوجد مثله في غيره ثم بدأ الكتاب بوصية الرجل بثلث ماله لان على الوصية الناث شرعا قال عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث أموالكم الحديث وذكر الطحاوي في مشكل الا ثار أن من الناس من أنكر صحة هذا اللفظ عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم لان في لفظ التصدق ما ينبي عن التقرب فلا يستقيم أن يقال ان الله تمالي يتقرب الى عباده قال وليس كما ظنوا ومراده صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى جمل لكم ثلث أموالكم لتكتسبوا به لانفسكم في حال حاجتكم الىذلك ولفظ التصدق مستعار لهذا المعنى وهو كـقوله تمالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا والاستقراض يكون للحاجة ولا يجوز أن يقال ان الله تعالى يحتاج الى عباده فيستقرض منهم ولكن لفظ القرض على وجه المجاز والاستعارة مع أنه لا يبعد أن يقال ان الله تعالى يتقرباني عباده قال النبي صلى الله عليه وسلم فَمَا يَأْثُرُهُ عَنْ رَبَّهُ لِأَزْالُ أَنْقُرْ بِالَى عَبْدَى وَهُو تَبَّاعَدُ عَنَّى وَقَالَ مِن تَقْرَبِ اليَّ شَبِّرا تَقْرَبِتُ اليه ذراعاتم نقول الموصى له بالثلث شريك الوارث في التركة ولهذا يزاد حقه بزيادة التركة وينتقص بنقصان التركة ولا يقدم تنفيذالوصية لهعلى تسليم الميراث الى الوارث لوجهين أحدهما أن الاستحقاق ثبت له عثل ماثبت به الاستحقاق للوارث وهو السهم السابع المذكور بمن علك الايجابله فالميراث للورثة مذكورفى كتاب الله تعالي بذكر السهام والسدس والربم والثاث فالوصية بالثاث والربع والسدس تكون مثل ذلك والثانى أن الانجاب في الابتداء كان الى الموصى للاقارب والاجانب جميما ثم بين الله تمالى نصيب الاقارب في آنة المواريث فبقي الايجاب الاجانب في محـل الوصية على ما كان الى الموصى وهو بهذا الانجاب بجمل الموصى خليفة نفسه فيما سمىله لان الوارث خليفته شرعاً (ألا تري) أن الوصية بثلث المال صيحة فيمن لامال له في الحال فعر فنا أنه اثبت له الخلافة ثم ملك المال من عمر ات تلك الخلافة ولهذا كانوجوبها بالموت بمنزلة الورائة ؛ اذا عرفنا هذا فنقول اذا أوصى الرجل بثاث ماله لرجل وله ثلاثون دينارا قيمتها ثلثمائة درهم لامال له غيرها كان له ثلث الدنانيرأو ثلث الدراهم لان ماله عند مو له الجنسان وقد أوجب له الوصية بثاث ماله وليس صرف هذا الايجاب الى أحدالجنسين بأولى من الآخر فيستحق ثلث كل جنس وهو شربك الوارث فكما أن حق الوارث يثبت في ثلثي كل جنس فكذلك حق الموصى له في ثلث كل جنس فان هلك منها عشرون دينارا بعد موت الموصى أو قبله كان للموصى لهثلث العشرة الباقية أوثلث ثلثمائة درهم لان ماهلك قبل موت الموصى صار كأن لم يكن فائ وجوب الوصية بالموت وانما يتناول ثلث ماله عنـــد الموت وكذلك ما هلك بعد موت الموصى قبــل القسمة لان التركة بعــد الموت قبــل القسمة مبقاة على حكم ملك المورث ولهــذا لو ظهر فيها زيادة يقضى

من الزيادة دينه وتنفذ وصيته فكان الهالك بعد موته عنزلة الهالك قبـل موته وانما يكون للموصى له ثلث المال يوم تقع القسمة والثانى أن المال بالموت صار مشــتركا بين الوارث والموصى له والاصل في المال المشــترك اذا توى منه شيء أن التاوي يكون من نصيب الشركاءبالحصة والباقى كذلك لانه ليس بعضهم بادخال الضررعليه بالتوى بأولى من البعض الاآخر وكذلك لو كان أوصى له بسدس ماله فانما له سدس الباقي من الدنانير والدراهم ولوكان أوصى له بثلث الدنانير أوثلث الدراهم ثم مات ولم يترك شياً غيرها كان للموصى له ثلث كل جنس الا أن في هذا الفصل يقدم تنفيذ وصيته على حق الورثة لانه استحق عند الموتمالا يسمي فيكون هو في معنى الغريم في أنه تقدم حجته في محله على حتى الوارث (ألا ترى) أنه لو كان له أموال سوىالدراهم والدنانير لم يكن للموصى له من ذلك شيء والدراهم والدنانير لو هلكت قبل موت الموصى أو بعده بطات الوصية وأنه لا بد من تمام ملكه فيهما وقت الايصاء لتصحيح الوصية فبهذا تبين أنه يستحق العين بهــذا الايجاب فلا يكون بينه وبين الوارث شركة بل يكون حقه مقدما علىحق الوارث فى العين الذي ثبت استحقاقه له فيعطى له ثلث الدنانير وثلث الدراهم وما بقي بمدذلك فهو للوارث فان هلك عشرون دينارا قبل موته أو بعد موته فان كان للميت سواهما مال فان الموصى له يستحق الدَّنانير العشرة مع ثلث الدراهم اذا كان يخرج ثلث ذلك من ثلث ماله لان حق الموصى لة في هذين الجنسين مقــدم على حق الوارث فكان حقه كالاصل وحق الوارث فيهما كالتبـع والاصل أن المال الذي يشتمل على أصل وتبع اذا هلك منه نجمل الهالكمن التابع دون الاصل كمال المضاربة أذا كان فيها ربح فعرفنا أن بهلاك بعض المال لا يقوم شئ من محل الوصية فيجب تنفيذجميم وصيته مما بقي اذا وجــد شرطه وهو كونه خارجًا من ثلثه وأن لم يكن له مال سواهما فله أَلْثُ مَا بِقِي مِن المَالُ نَصِفُهُ فَمَا بِقِي مِن الدِّنانير ونصفه فيانقي مِن الدِّراهِم لأن بِهلاك بعض الدنانير لم يبطل شيء من وصيته فقد تبقى من الدنانير مقدارما أوصى له عقداره وببقاء ذلك يبقي جميع وصيته فيها الا أنه لا مجوز تنفيذ الوصية في أكثر من الثلث بدون اجازة الورثة وأنما يتقرر استحقاقه في ثلث الباقي من المال وذلك في المالين على السواء فيكون نصف حقه من الدنانير ونصفه من الدراهم وبيان ذلكِ بأن تجمل مانقي من الدنانير كأنه دراهم فيكون ماله أربعائة للموصى له ثلث فلك وذلك مائة وثلاثة وثلاثون وثلث نصف ذلك مر ف

الدراهم وذلك سية وستون وثلثان ونصف ذلك من الدنانير وذلك ستة وثلثا دينار أو نجمل الدراهم دنانير فيكون الكل عمني أربعين دينارا والتخريج كما بينا بخلاف مالو أوصي له شاث ماله فان هناك حقه مختلط محق الوارث فبعد هلاك بعض المال انما يبقى من وصيته في كل مال نقدر مايبقي منه فلهذا كان له ثلث ما بقي من الدنانير وثلث الدراهم * ولو كان أوصى له بسدس الدنانير وسدس الدراهم ثم هلك من الدنانير عشر ون دينارا أخذ السدس كله من الباقي لان جميع وصيته باق بعد هلاك بعض الدنانير وهو خارج من ثلث ما نقى من المال فان جميع وصيته خمسة دنانير وخمسين درهما وقد بقى من المال ما نزاد ثلثه على هذا المقدار فيأخذ جميع وصيته (ألا ترى) أنه لو ظهر في المالينزيادة لم يكن للموصى له الا مقدار ماسمي له فكذلك اذا هلك بعض المال قلنا لا يبطل شيء من وصيته لكون حقه مقدمًا على حق الوارث في الحل الذي غير الوصية فيه * ولو هلكمن الدراهم أيضاما ثنا درهم وقد كان أوصى له بسبس ماله فانه يأخذ سدس المائة الباقيةوسدس المشرة الدنانيرلان ما هلك صار كأن لم يكن فهو شريك الوارث في الباقي بسهم شائع سماه له الموصى فيأخذ ذلك السهم من المالين فان كان أوصىله بسدسالدراهم وسدسالدنانير كان له من الدنانير الباقية ثلثها ومن الدراهم الباقية كذلك لانجميع وصيته باق ببقاء ثلث كل نوع لانه لاتنفذله الوصية الا في ثلث مابقي من المال وثلثه نقدر ستة وستين وثلثين اذا جملت العشرة دنانير عمني ماءته درهم فيأخذ ذلك من المالين نصفين نصفه مما بقى من الدنانير وذلك ثلاثة وثلث ونصفه مما بقي من الدراهم وذلك ثلاثة وثلاثونوثلث بل هذا مال له ثلث ما بقى من المالين * واذا ترك الرجل ألف درهم ومائة شاة قيمتها ألف درهم وأوصى لرجل بسدس ماله فاستحق نصف القيمة أخذ الموصى له سدسالباقيمن القيمة وسدس الدراهم لان الموصى لهشر مك الوارث حكما اذا لهالك يكون من نصيب الشركاء بالحصص فكذلك المستحق اذا استحق تبين أنه لم يكن مالا له وانماأ وجب له الموصى سدس ماله وماله نصف القيمة وجميع الدراهم فيستحق بالثاث فأنه يآخذ ثلث ما تقي من كل مال باعتبار ان المستحق صار كان لم يكن *ولو كان أوصى بسدس الغنم وسدس الدراهم ثم استحق نصف المالين أخذ ثلث ما بقى كله نصفه في الغنم ونصفه في الدراهم لانحقه هاهنا مقدم على حق الوارث فقد أوجب الوصية له في عين فيتمين

جيه وصيته باعتبار مانقي من المالين وبالاستحقاق لا يبطل شيء من وصيته كما اذا هلك بعض المالين وزفر رحمه الله يقول في هذا الموضع للموصى لهسدس ما بقى منهمالان بالاستحقاق تبين أن المستحق لم يكن مملوكا له وصحت هذه الوصية باعتبار قيام ملكه وفيـــه الايصاء فلا يستحتى الا سدس ما كان مملوكا فاما بالهلاك فلا يتبين أن الكل لم يكن مملوكا له وقت الايصاء فاستحق هو سدس الجميع ثم تبقى وصيته ببقاء محلها وقد بينا هذه المسئلة في الوصايا وأصلهافيما ذكرفى الجامع الصفيراذا أوصى بثلث ثلاثة دراهم فاستحق منها درهمان فللموصى له جميع الدرهم الباقي اذا كان يخرج من ثلثه عند نا وعند زفر له ثلث الدرهم الباقي ولو كان هلك منها درهمان كان للموصى له جميع الدرهم الباقي بالاتفاق وكذلك لو كان مكان الغنم ابل أو بقر أو ثياب من صنف واحد أو شيء مما يكال أو يوزن فاما اذا ترك ألف درهم وثلاثة أعبد وأوصى لرجل بسدس الاعبدا وسدس الدراهم أو أوصى له بسدس ماله تم هلك عبد كان له في الوجهين سدس العبد الباقي وسدس الدراهم وكذلك الاستحقاق أما في الوصية بسدس المال فالجواب واضح وفي الوصية بسدس الاعبد والدراهم قيل هذا الجواب قول أبى حنيفة فاما عند أبي يوسف ومحمد رحمهم الله فهذا وما سبق سواء ويكون له نصف العبد الباقي مع سدس الدراهم لأن عندها الرقيق بقسم قسمة واحدة عنزلة سائر الحيوانات من جنس واحــد (ألا ترى) أنها تثبت في الذمة عطلق التسمية في العقود المبنية على التوسم كسائر الحيوانات فكانت الوصية بسدس الرقيق كالوصية بسدس الغنم وسدس الابل وعند أبى حنيفة الرقيق لايقسم قسمة واحدة على وجه الجبر لان المقصود بالقسمة الانتفاع فلا بد من المعادلة في المنفعة للاجبار على القسمة وذلك في العبيد متعذر لما فيها من التفاوت العظيم في المنفعة وذلك في العبد باعتبار التفاوت في المعاني الباطنة فتـكمون العبيد عنزلة أجناس مختلفة * ولو أوصى له بسدس ثلاثة أشياء من أجناس مختلفة كالأبل والبقر والغنم واستحق جنسان أو هلكالم يكن له الاسدس الباقي فكذلك اذا كان أوصى له بسدس الاعبد الثلاثة فاستحق عبدان أو هلكالم يأخذ الا سدس العبد الباقي (ألا ترى) انه لوبقي الكل له يستحق بتلك التسمية نصف العبد الباقي بطريق الاجبارعلى القسمة فكذلك بعد هلاك العبدين مخلاف صنفواحد مما توجد فيه القسمة بطريق الاجبار وتيل هذا الجواب قولهم جميعا كما أطلق في الكتابلان الرقيق عندهما وان كان يقسم قسمة واحدة فقيل القسمة هنا عنزلة الاجناس

المختلفة (ألا ترى) أن مال المضاربة اذا كان ألف درهم فاشترى بها المضارب عبدين كل عبد يساوي ألفا لم علك المضارب شيأ منهما ومجمل كل واحد منهما مشفولا برأس المال عنزلة الجنسين مخلاف ما اذا اشترى مها مائة شاة تساوى ألفين فان المضارب عملك حصته من الربح فذلك في حُكِم الوصية يفصل بين الموضعين ولوكان مكان العبيد دار فاستحق نصفها مقسوما أو غير مقسوم فهماسواء فان كانأوصىله بسدس ماله فله سدس الباقى وانأوصى له بسدس الدار وسدس الدراهم أخذ ثلث ما بقي من الدار وسدس الدراهم لأن الدار الواحدة تقسم قسمة واحدة واستحقاق نصفها لا يبطل شيأ من وصيته (ألا ترى) أنه لو لم يستحق منها شيء كان يأخذ ثلث نصفها شلك التسمية عند القسمة فكذلك بعد استحقاق النصف ولم يذكر الهلاك في الدار لان ذلك لا يتحقق فان كان مكان الدار الائة دور متفرقة أومجتمعة الا أن كل دار منها عليها حائط على حدة فأوصى له بسدس ماله أو بسدس الدور والدراهم فاستحق داران منها فله سدس الدراهم وسدس الدار الباقية في الوجهين أما عند أبي حنيفة رحمه الله فلان الدور كالاجناس المختلفة من حيث أنها لا تقسم قسمة واحدة وأنما تقسم كل دار على حدة وكذلك عندهالانهما لا يطلقان القول في الدور أنها تقسم قسمة واحدة ولكنهما يقولان ان رأى الامام النظر في قسمة الدور له أن يفعل ذلك قبل أن يرى النظر في حكم أجناس مختلفة فلذلك قلنا لا يكون للموصى له الا سدس الباقي ولو أوصى لرجل بسدس ماله وقد ترك ألف درهم وثلاثة أثوابأ حدهاهروى والآخر مروى والآخر قوصي فهلك ثوبان منها فله سدس الباقي وكذلك لو كان أوصى له بسدس الثياب وسدس الدراهم لان الثياب أجناس مختلفة همنا (ألا ترى) أن مطلق التسمية لا شبت دينا في الذمة في شيء من العقودو الاجناس المختلفة لا تقسم قسمة واحدة وأنمااستحق الموصى له سدس كل ثوب بما أوجب له الموصى فبعد هلاك الثوبين لا يستحق من الثوب الباقي الا سدسه ولو هلك نصف الدراهم أيضا فان كان أوصى له بسدس ماله فله سدس الباقي وان كان أوصى له بسدس الدراهم وسدس الثياب كأن له سدس الباقي وثلث الدراهم الباقية لأن فىالدراهم وصيته ببق ببقاء ما بقي منها وقد كان أوصى له منها بسدس وذلك ثلث الدراهم الباقية فيأخـذها كلها وهو ما استحق من الثوب الباقي الا سدسه عا أوجب له الموصى فلهذا لا يأخذ من الثوب الباقي الاسدسه واذا ترك ثلمائة درهم وعدلاز طيا يساوى ثلمائة وقد أوصى لرجل بثلث ماله ولا خربثثث

المدل وثلث الدراهم فانالموصي يقتسمان الثلث بينهما نصفين لاستواءحقيهما فان ثلث المدل وثاث الدراهم ثاث جميع المال اذ لا مال له سوى هذين النوعين فيكون الثلث بين الموصى لها نصفين نصف ذلك بأخــذه الموصى له بثلث العدل وثلث الدراهم من المالين أولا لان الموصى له بالثلث شريك الوارث فكما أن حق الموصىله عال ممين مقدم على حق الوارث فى التنفيذ فى محله فكذلك هو مقدم على حق الموصى له بثلث المال فاذا أخذ هو سدس المدل وسدس الدراهَمخرج من البين ثم يقسم مابقي بين الموصى له بثلث المال وبين الورثة أخماسا لان الموصىله يضرب فيالباقي بسهم والورثة بحقهم وهو أربعة أسهم فانضاع نصف الدراهم قبــل موت الموصى أو بعــده اقتسما ثلثما بقي يضرب فيه صاحب ثاث المال بثلاثة أسهم والآخر بأربعة أسهم في قول أبي نوسف ومحمد رحمهماالله لان بما هلك من الدراهم سطل من وصية الموصى له بثلث المال بعض وصيته ولا ببطل من وصية الموصى له شأث العين شيء وقد بقى من العين مقدار ما أوصى له به وزيادة فاذا حق الموصى له بثلث المال في ثلث المال يوم تقع القسمة وذلك مائة وخمسون والموصى له بثاث العـين في المائتين مائة فــا بقي من الدراهم ومائة ثاث العدل فيجعل كل خمسين سهما فيكون حقه أربعة أسهموحق الموصى له شلت المال ثلاثة أسهم والثلث بينهماعلي سبعة والثلثان أربعةعشر فيكون جملته أحدا وعشر من للموضى له بثلث العين من ذلك أربعة أسهم يأخذه مقدما من المالين نصفين لان حقه فيهما سواء ثم يقسم ما يقى من المالين بين الوارث وبين الموصى له بثلث المال على سبعة عشر سهما يضرب الوارث في ذلك مجميع حقه أربعة عشر والموصى له بالثلث في الاث. فأما في قياس قول أبى حنيفة رحمه الله فالثاث بينهما نصفان لان من أصلهأن الموصي له بالعين تبطل وصيته فها زادعلي الثلث ضربا واستحقاقا عند عدم اجازة الوراثة فانما يضربهوفي الثلث ما يقى من العين وذلك مائة وخمسون وكذلك الموصى له بثاث المال ولهذا كان الثاث بينهما نصفين * قال واذا ترك الرجل المائة درهم وجراب هروى يساوى سمائة درهم وأوصى لاحد رجلين بثاث ماله وللآخر بسدس الجرابوثاث الدراهم فان الموصى لهبثاث المال يضرب في الثاث بثلاثة أسهم ويضرب الموصىله الاخر بسهمين فما أصاب الموصى له بسدس الجراب وثلث الدراهم كان له نصف ذلك في الجراب ونصفه في الدراهم لان وصيته بقـدر ماثتي درهم ســـدس الجراب وثلث الدراهم ووصية الآخر بثلث جميــم المال وذلك ثلثمائة فاذا

جعلت كل مائة سهما كان حق الموصيله بثلث المال في ثلاثة أسهم وحق الآخر في سهمين فيكمون الثاث بينهما على خمسة والثلثان عشرة حق الورثة فيكمون الجملة على خمسة عشرسهمأن من ذلك حتى الموصى لهبالعين بأحدهما أولا من المالين نصفين لان حقه في المالين على السواء ثم يقسم ما بقي بين الموصى له بالثلث وبين الورثة يضرب فيه الورثة بمشرة والموصى له بالثلث بالثلاثة فتكونالقسمة بينهماعلى ثلاثة عشر سهما فان لم يقتسموا شيأ حتى هلك نصف الجراب لم يبطل شيء من وصية الموصى له بالعين فهو يضرب في الثلث بثمانين والموصى له بثلث المال فكذلك يضرب ثمانين وهو ثلث المال حتى تقع القسمة فلهـذا كان الثلث بينهما نصـفين نصف الثلث للموصى له بالمين يأخذذلك من المالين نصفين ثم يقسم الباقى بين الورثة والموصى له بالثلث على خمسة أسهم فان ضاع كأن ضاع من الدراهم ولم يضع من الجراب شيء ضرب الموصى له بالمين في الثلث بأربعة أسهم وضرب الآخر فيه بخمسة لان وصيته باقية كلها فهو يضرب بثمانين والموصى له بالثاث انمايضرب بثلث الباقي من المال والباقى سبمائة وخمسون والجراب ونصف الدراهم فثلث ذلك مائتان وخمسون اذا جملت كل خمسين سهما يكمون له خمسة وللاخر أربعة فكان الثلث بينهما على تسعة وجملة المال على سبعة وعشرين للموصى له بالمين من ذلك أربعة أسهم يأخــ ندها أولا من المالين نصفين ثم يقسم ما بقي من المال بين الورثة والموصى له بالثلث على ثلاثة وعشرين سهما لان الورثة يضربون بجميع حقهم وذلك عَانية عشر سهما والموصى له مخمسة * قال ولو ترك ثلّمائة درهم وسيفا يساوى مائة درهم وأوصي لرجل بربع ماله وأوصى لآخر بسدس السيف وثاث الدراهم فالثلث بينهما على خمسة أسهم للموصى له بالعين سهمان وللموصى له بالربع ثلاثة أسهم لان جملة المال أربعائة فوصية الموصى له بالربع مائة درهم ووصية الآخر بسدس السيف وذلك ســـــة عشر وثلثان وسدس الدراهم وذلك خمسون درهما فيكون ذلك ستة وستين فاذا جملت تفاوت مابين الاول والاكثر وهو ثلاثة وثلاثون وثاث بينهما يكون للموصىله بالمين سهمافلذا كان الثلث بينهما على خمسة وجملة المال على خمسون عشر للموصى له بالمين من ذلك سهمان ربع ذلك في السيف وثلاثة أرباعه في الدراهم بحسب وصيته في كل المال ثم الباقي بين الورثة والموصى له بالربع على ثلاثة عشر سهما لان كل واحد منهما يضرب في الباقي بجميع حقه فان لم يقتسموا حتىضاع مائة درهم كان الثاث بين صاحبي الوصية على سبعة عشر سهما لان هلاك

بعض الدراهم لا يبطل من وصية الموصى له بالعين شياً فهو يضرب في الثلث بستةو ثلاثين والموصى له بالربع أنما يضرب بربم ما بتي وذلك خمسة وسبعون درهما فاجعل تفاوت مابين الاقل والاكثر وذلك ثمانية وثلث بينهما فيكون حق الموصى له بالعين ثمانية أسهم وحق الموصى له بالربع تسمة وان شئت قلت قد انكسرت المائة بالاثلاث والارباع فتجمل المائة على أثنى عشر سهما للموصى له بالعين ثلثا ذلك ثمانية أسهم وللموصى له بربع المال ثلاثة أرباع ذلك تسعة فاذا جمعت بينهما كان تسعة عشر سهما وهوالثلث وجملةالمال أحدوخمسون سَهِما للموصى له بالعين منهاثمانية أسهمربع ذلك في السيف وثلاثة أرباعه فيما بقي من الدراهم والباقي مقسوم بين الموصى له بالربع وبين الورثة على ثلاثة وأربعين سهمالان الورثة يضربون بجميع حقهم وذلك أربعة وثلاثون والموصى له بالربع يضرب بتسعة فان هلك من الدراهم مائة أخرى قبل القسمة فالثلث بين الموصى لهما علىسبعة أسهم لان الموصى له بالعين يضرب بسنة وستين وثلثين على حاله والاخر أنما يضرب بربع الباقي وذلك خمسون فاذا جعلت تفاوت ما بين الاول والآخر انما يضرب والاكثروذلك ستة عشر وثلثان للموصى له بالربع ثلاثة وللآخر أربعة فلهذا كان الثلث بينهما على سبعة وجملة المال أحد وعشرون للموصى له بالعين أربمة ربع ذلك في السيف والآنة أرباعه فيما بقي من الدراهم والباقي مقسوم بين الآخر والورثة على سبعة عشر سهما لان الوارث يضرب في الباقي بأربعة عشر والموصى له بالربع بثلاثة * واذا ترك عبدايساوي ألف درهم وترك ألغي درهم سواه فأوصى بالعبد لرجل وبثلث ماله لآخر فالثاث بينهما نصفان لان من أصل أبي حنيفة رحمه اللهأن القسمة في العبد بينهما على طريق المنازعة فيكون علىستة أيضاخمسة للموصى لهبالعبد وسهم للاآخر وكل ألف من الالفين يكون علىستةأيضا فللموصى له بالثلث ثلثذلكأربعة فحصل لكل واحد منهما خمسة فلهذا كان الثلث بينهما نصفين وعندهما يقسم العبدعلي طريق العول أرباعا للموصي له بالعبد ثلاثة وللموصى له بالثلث سهم من العبد ثم يجعل كل ألف على ثلاثة باعتبار الاصل اذ ليس فيها عول فيكون للموصى له بالثلث سهمان من الالفين وسهم من العبد فله ثلاثة أيضا فلهذا كان الثلث بينهما نصفين فقد اتفق الجواب مع اختلاف التخريج وقد تقدم بيان هذا في الوصايا فان لم يقتسموا حتى هلك ألف درهم فالثلث بينهما في قول أبي حنيفة على سبعة أسهم لان العبد صار علي ستة والالف الباقية كذلك على ستة للموضى لهبالثلث منها سهمان وله من العبدسهم

فهو يضرب في الثلث بثلاثة والموصى له بالمبد باربمة لأن حقه وان كان في خمسة الا أنه انما يضرب بقدّر الثاث وثلث الباقي أربعة فوصيته فيما زاد على أربعة تبطل ضربا واستحقاقا كما هوأصل أبى حنيفة رحمه الله فلهذا يضربهو باربعة أسهم والثلث بينهما على سبعة وجملة المال أحدوعشرون للموصي له من ذلك أربعةأسهم كله فى العبد فيأخذه وما بتى من العبد يضم الي الالف الباقية فيقسم بين الورثة وصاحبالثلث على سبعة عشر سهما يضرب الوارث باربعة عشر والموصى له بالثلث بثلاثة وأما على قول أبى يوسف ومحمد رحمهما الله فالثلث بينهما على خمسة لان العبديصير على أربعة أسهم باعتبار الاصل للموصى له بالثلث سهم ثم الالفالباقية تكون على ثلاثة أسهم باعتبار الاصل للموصى له بالثلث سهم فكان حقه فى سهمين وحق الآخر في ثلاثة فلهذا كان الثلث بينهما على خمسة وجملة المال على خمسة عشر للموصى له بالعبد الانة أسهم كله فى العبد ثم يقسم ما بقى بين الورثة والموصى له بالثلث على اثنى عشر سهما للموصي له بالثلث سهمان وذلك ســ دس ما بقي في الحاصل يأخذه من المالين وخمسة اسداس ما بقي للورثة ﴿وَاذَا تُرَكُ عَبِدًا يَسَاوَى أَلْفَ دَرَهُمْ وَتُرَكُ أَلْفَ دَرَهُمْ فَأُوصَى بِعَتَى الْعَبِدُ وأوصى لرجل بثلث الالف فالثلث بينهمانقسم أخماسا للعبد ثلاثة اخماسه بعتق منه ذلك ويسمى فيما بقي لان الوصية بالمتق غير مقدمة على الوصية الآخرى أنما ذلك في المتق المنفذ باعتبار أنه لا يحتمل الرجوع عنه فأما الوصية بالمتق في احتمال الرجوع عنه كغيره فيضرب العبد في الثلث بقيمته وهو ألف درهم والآخر بثلث الالفين فيكون التفاوت مابين الاقل والاكثر وذلك ثلّما ئة وثلاثة وثلاثون وثلث سهم فيكون للعبد ثلاثة أسهم وللموصى له بثلث الالف سهمان فاذا صار الثلث بينهما على خمسة كان جميع المال على خمسة عشير والمال ثلائة ألف فكل آلاف على خمسة ثم يسلم للمبد ثلاثة اخماس رقبته وذلك ستمائة ويسمى للورثة فى أربعائة ويأخذ الموصى له بثلث الالفين خمسي الالفوذلك أربعائة فيبقى للورثة من الالفين ألف وستمائة وقد استوفوا من العبد أربعائة فيسلم لهم ألفان وقد نفذنا الوصية في ألف هذا ان أدى العبد السعاية وان كان مفلساً لا يقدر على أداء ماعليه قسمت الالفان بين الموضى له بثلث الالفين وبين الورثة علي ستة لان مافى ذمةالعبد تاو فيعول هو بوصيته ويبقي حق الموصي له بثلث الالفين فى أربعائة وحق الورثة فىالفين فيجمل كل أربعائة بينهما فيكون حق الورثة خمسة أسهم وحق الموصى له سهما فيأخذ سدس الالفين وذلك ثلثمائة وثلاثة والاثون والمث وتبين ان السالم

للعبد من رقبته مثل هــذا ومثل نصفه وذلك خسمائة فالمتعين من المال ألفان وخسمائة وقد نفذنا الوصية لمما في عماعاتة والاثمة واللاثين والمشوسلم للورثة ضعف ذلك ألف وستمائة وستة وستونوثلثان فاستقام التخريج الي أن يؤدى العبد السماية فاذا قدر على ذلك أمسك مقدار وصيته وذلك ستمائة فادى أربعائة فيأخــذ الموصى له بثلث الالفين من ذلك ستة وستين وثاثين حتى يتم له أربعائة كمال حقه وتأخــذ الورثة ثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلثا حتى يســلم كالالفين وفي الكتاب يقولماخرج من السماية أخذ الموصى لهمن الورثة مثل سدس الخارج وهــذا موافق لما بينا اذا تأملت * واذا ترك غبدا يساوى ألف درهموأوصي بعتقه وترك أيضا ألف درهم وأوصى لرجل بثلث ماله وللاخر بسدس الالفين بعينهما فالثلث بينهما على أحد عشر سهما لان وصية العبد بقيمته وهي ألف فيضرب في الثلث مجميعها وان كانت أكثرمن الثلث لانه وصية بالبراءة عن السمانة فيكون عنزلة الوصية بالالف المرسلة يستحق الضرب بجميعها وان جاوزت الثاث وصاحب ثلث المال وصبيته ستمائة وستون وثلثان وصاحب ثلث الالف وصيته مائة وستة وستون وثلثان فيجعل هذا سهما فيكون حقه في سهم واحــد وحق صاحب الثلث في أربعة أسهم وحق العبد في ستة أسهم فاذا جمعت بين هذه السهام كانت أحــد عشر وهو الثاث والجلة ثلاثة وثلاثون للعبد من ذلك ستة عشر ونصف يسلم له من ذلك ستة ويسمى في عشرة ونصف والموصى له بسدس الالف يأخــذ سهما من ستة عشر ونصف من الالف وبجمع مابقي فيقسم بين الموصى له بثلث المال وبين الورثة على ستة وعشرين سهما للورثة من ذلك اثنان وعشرون وللموصى له بالثاث أربعة هذا اذا أدى العبد ماعليه من السعاية فان لم يقتسموا حتى ضاع نصف الدراهم واستحق نصف العبد قسمت الثلث على ستة أسهم لان وصية العبد ترجع الى نصف رقبته وذلك ثلاثة ووصية صاحب الثلث ترجع الى سهمين لان ثلث المال ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث ولم منتقص من وصية صاحب السدس الالف شي فيكون الثلث بينهم على ستة والمال عمانية عشر نصف العبد الباقي تسمة يسلم من ذلك ثلاثة وهو ثاث النصف ويسمى في ثلثي النصف ويأخـذ الموصى له بسدس الااف من الخسمائة الي السعانة فيكون مقسوما بين الورثة والموصى له بالثلث على أربعة عشر سهما للورثة من ذلك اثنا عشر وللموصى له سهمان على قدر سبعة للموصى له بالثلث سبع ذلك ولا فرق بين سهم من سبعة وبين سهمين من أربعة عشر .وقال محمد فى جميع هذه المسائل اذا أوصى لرجل بشئ بعينه ولا خر بثلث ماله مرسلا قسم الثلث على وصاياهما فيأخذ الموصى له بشئ بعينه حصته من الثلث فيما أوصى له ثم يعطى صاحب الثلث من الذى أوصى به بعينه للرجل مثل ثلث ماأخذ ذلك الرجل وما بقى من حصته جعل فيما بقى من المال لان وصيته شائمة فى المالين جميعا فيجب تنفيذها من كل مال مجصته والله أعلم بالصواب

- واب الوصية باكثر من الثاث كاس

(قال رحمه الله) واذا أوصى لرجـل بثلث ماله ولا خر مجميع ماله فأجاز ذلك الورثة فعلي قول أبي حنيفة رحمــه الله يقسم المال بينهما على طريق المنازعة *و بيان ذلك أنه لامنازعة لصاحب الثلث فيما زاد على الثلث فيسلم ذلك لصاحب الجميم وهو ثلثا المال فقــد استوت منازعتهمافي الثاث فيكون بينهما نصفين فحصل لصاحب الجميع خمسة أسداس المال ولصاحب سدس الثاث المال قال الحسن رحمه الله وهذا خطأ بل على قول أبى حنيفة يقسم المال بينهم أرباعًا بطريق المنازعة *وبيان ذلك أنه يبــدأ بقسمة الثاث فان حقهما فيه على السواء فيكمون بينهما نصفين ثم يأتى الى الثلثين فيقول كان لصاحب الثلث سهمان من ستة ووصل اليه سهم فانما بقي من حقه سهم واحد فلا منازعة فيه له فيما زاد على سهم واحد من الثلثين وذلك ثلاثة فيسلم ذلك الطاحب الجميع ويبقى سهم استوتمنازعتهما فيه فيكون بينهما نصفان فحصل لصاحب الثاث سهم ونصف من ذلك وذلك الربع وحصل لصاحب الجميع أربعة ونصف وذلك ثلاثة أرباع المال وتخزيج الحسن رحمه الله أصح فان على ماذ كره محمد رحمه الله يؤدى الي أن لا ينتفع صاحب الثاث بالاجازة أصلا لانه لو لم تجز الوصية لهما كان الثاث بينهما نصفين ثم يأخــذ صاحب الثلث سدسا آخر من الورثة بالاجازة ليسلم له كمال حقه فكذلك عند الاجتماع ينبغي أن ينتفع كل واحد منهما بالاجازة وذلك فيما قلنا وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله القسمة على طريق المول فيضرب صاحب الجميع بثلاث وصاحب الثلث بسهم فيكمون المال بينهم أرباعا وان لم تجز الورثة ذلك فعندهما يقسم الثاث بينهما أرباعا وعنددأبي حنيفة رحمه الله نصفين لان وصية صاحب الجميع فيما زاد على الثلث تبطل ضربا واستحقاقا * قال ولو أوصى لرجـل بثلث ماله ولآخر بثلثي ماله ولآخر بجميعماله فأجازوا فني قياس قول

أ في حنيفة على ما ذكره محمد رحمـ الله ما زاد على الثلثين لا منازعة فيـ الصاحب الثلثين ولا لصاحب الثلث فيسلم لصاحب الجميع ثم مازاد على الثلث الي تمام الثلاثين لامنازعة لصاحب الثاث وصاحب الجميع وصاحب الثاثين يدعيانه فيكون بينهما نصفين وقد استوت منازعتهم في الثلث فيكون بينهم اثلاثا يحتاج الى حساب له ثلث ينقسم اثلاثاوينقسم نصفين وذلك ثمانية عشر يسلم لصاحب الجميع مرة ستة ومرة ثلاثة ومرة سهمين فذلك أحد عشر ولصاحب الثاثنين مرة ثلاثة ومرة سهمين فذلك خمسة عشر ولصاحب الثلث سهمين وأما على تخريج الحسن فيقول يقسم الثاث أولا بينهم اثلاثًا بالتسوية فيكون المال من تسعة ثم حق صاحب الثلثين في تسعة وصل اليه سهم يبقي له خمسة فما زاد على خمسة من الثاثيين وهو سهم واحد لامنازعة فيه لصاحب الثلثين فيأخذه صاحب الجميع وحق صاحب الثلث كان فى الاتة وصل اليه سهم بقي له سهمان فما زاد على السهمين الى تمام خمسة وذلك الاثة لا منازعة فيها فيكون بين الاخوين نصفين وقد استوت منازعتهم في سهمين فيكون بينهم أثلاثًا فقــد انكسر بالأثلاث والانصاف فتضرب ثلاثة في اثنين فيكون ستة ثم ستة في تسعة أصل المال فيكونأربعة وخمسين منه تصبح المسئلة. وعلى قول أبي يوسف ومحمدر حمهما الله القسمة على طريق العول يضرب فيــه صاحب الجميع بثلاثة وصاحب الثلثين بسهمين والثاث بسهم فيكون على ستة أسهم وان لم تجز الورثة فالثاث بينهما كذلك عنـــدهما نقسم على ستة وعند أبي حنيفة رحمه الله يقسم الثاث بينهما أثلاثًا * قال ولو أوصى لرجل بثاث ماله ولآخر بنصفه ولاأخر بنصفه فأجازوا فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله يأخذ صاحبا النصف كل واحد منهماسدس المال لانه لامنازعة لصاحب الثاث معهما فيازاد على الثاث وكلواحد منهما يدعى الزيادة الى تمام النصف وفى المال سعة فيأخذ كل واحد منهما ذلك القدر ثلاثة استوت منازءتهم فيله فيكون بينهم اثلاثا فحصل لصاحب الثاث تسعة ولكل واحدمن الآخرين ثلاثة أتساع ونصف تسع وان لم تجز الورثة فالثلث بينهم أثلاثا وعند أبى حنيفة هما ان أجازت الورثة فجميعه مقسوم بينهما على ثمانيـة بطريق العول يضرب فيــه صاحب النصف كل واحــد منهما بثلاثة وصاحب الثلث بسهمين وان لم يجيزوا فالثلث بينهم على ثمانية فلو أوصى بثاث ماله وبنصف ماله وبثاثي ماله وبخمسة أسداس ماله فأجازوا أما قياس قول أبي حنيفة على ماذ كره محمد رحمه الله فانما زاد على المال الى خمسة أسداس لا يدعيه

أحد منهم الا صاحب خسة أسداس فيأخذ ذلك بلا منازعة وهو سدس المال ثم زاد على النصف الى الثاثين لا يدعيــه الا صاحب الثلثين وصاحب خمسة أســـداس وفي المال سمة فيأخذ كل واحد منهما سدسا آخر ثم ما زاد على الثلث الى تمام النصف وذلك سدس واحد لا مدعيه صاحب الثلث ومدعيه الباقون فيكمون بينهم أثلاثا والثلث الباقي استوت منازعتهم فيه فيكون بينهم أرباعا فقد انكسر بالاثلاث والارباع فاضرب ثلاثة في أربعة فيكون اثني عشر ومرة أربعة فذلك تمانية وعشرون ومرة ستة فذلك أربعة وثلاثون وصاحب الثلثين أخذمرة اثني عشر ومرة أربعة ومرة ستة فذلك آئنان وعشرون وصاحب النصف أخذ مرة أزبعة ومرة ستة فذلك عشرة وصاحب الثاث ما أخذ الاستة فتكون القسمة بينهم على هذا * وعلى تخريج الحسن يقسم الثاثُ أولًا بينهم أرباعاً بالسوية فيكرون من اثني عشر ثم صاحب خمسة أسداس حقه في عشرة وصاحب الثلث حقه في ثمانية ويأخــذ كل واحد منهما سهما فما زاد على سبعة الى عانية وهو سهم واحد يأخذه صاحب خمسة أسداس بلا منازعة وصاحب النصف حقه في ستة وصل اليه واحد بتي له خمسة فما زاد على ذلك الي عمام سبعة وذلك سهمان هو لا ينازغ فيمه وكل واحمد من الآخرين بدعيمه فيكمون بينهما نصفين وما زاد على ثلاثة الى تمام خمسة وذلك سهمان لا مدعيه صاحب الثلث فيكون بين الثلاثة أثلاثا والباقي وهو ثلاثة استوت منازعتهم فيله فيكون بينهم أرباعا وقد انكسر بالاثلاث والارباع فاضرب ثلاثة فيأربعة فيكون اثني عشر ثماثني عشر في اثني عشر فيكون مائة وأربعة وأربعين منه تصح المسئلة وان لم تجز الورثة فالثلث بينهم أرباعا كما بينا فان كان أوصى مع هذا أيضا بجميع ماله فعلي تخريج محمد نقول ما زاد علي خمسة أسداس لايدعيه أحــد سوى صاحب الجميع فيأخذه بلا منازعة وفيها زاد على الثلثين الى خمسة أســداس لامنازعة لصاحب الثلثين فيكون بين صاحب خمسة أسداس وصاحب الجميع نصفين وما زاد على النصف الي تمام الثلثين وذلك ســـدس آخر لا يدعيـــه صاحب النصف فيكون بين الثلثين وصاحب خمسة أسداس وصاحب الجميع أثلاثا وما زاد على الثلث الى تمام النصف وهو سدس آخر بينهم وبين صاحب النصف أرباعا وقداستوت منازعتهم فىالثلث فيكمون بينهم أخماسا فقد انكسر بالاخماس والاثلاث والانصاف فالسبيل أن تضرب هذه المخارج

بمضها في بعض الا أن الاربعة تجزي عن اثنين فيضرب خمسة في أربعة فتكون عشرين ثم في ثلاثة فتكون ستين تم يضرب أصل الفريضة وهو ستة في ستين فيكون ثلثًا ثة وستين منه يصح التخريج في قول أبي حنيفة وعلى تخريج الحسن الثلث يقسم بينهم أخماسا أولا فيكمون المال من خمسة عشر ثم صاحب خمسة أسداس حقه في اثني عشر ونصف وصل اليه سهم بقي له أحد عشر ونصف وقد انكسر بالانصاف فاضعفه فيكرون المال من ثلاثين وصل الي كل واحد منهم سهمان وحق صاحب الثاثين في عشر بن وصل اليه سهمان بقي له عمانية عشر فما زاد على ذلك الى عشر ين وذلك سهمان بين صاحب الجميع والحسة أسداس نصفين شممازاد على ثلاثة عشر الى ثمانيةعشر وذلك خمسة بينهما وبين صاحب الثلثين أثلاثا ثم مازاد على ثمانية الى ثلاثة عشر وذلك خمســة بينهم وبين صاحب النصف أرباعا ثم الباقي وهو ثمانية بينهم أخماسا وعند أبى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى القسمة عولية عند الاجازة في جميع المال فيكون على عشرين سهما لان صاحب الجميع يضرب بستة وصاحب خمسة الاسداس مخمسة وصاحب الثلثين بأربعة وصاحب النصف بثلاثة وصاحب الثلث بسهمين وعند عدم الاجازة يكون الثاث بينهم على عشرين سهما * قال ولو أوصى لرجل بثاث ماله ولا تخر بربع ماله ولآخربسدس ماله فأجازت الورثةالوصية أخذكل واحد منهموصيته كاملةلانالمال وفيءا أوجبه لكل واحدمنهم وزيادة وان لمجبزوا ضرب كلواحد منهم في الثلث بوصيته فتكمون القسمة بينهم على طريق العول بالاتفاق لان الوصايا كامها وقعت في الثاث واستوت في القوة فيضرب كل واحد منهم بجميع حقه فان كان أوضى مع هذا بجميع ماله و ينصف ماله وأجازت الورثة فانأبا يوسف رحمه الله ذكرأن قياس قول أبي حنيفة رحمه الله في ذلك أن لصاحب الجميع نصف المال وسدس المال بينه وبين صاحب الثاث أثلاثا ونصف سدس بينهم وبين صاحب الربع أرباعا والباقي بينهم وبين صاحب السدس أخماسا قال لانه لا بدمن اعتبار القسمة بطريق المنازعة فبعض الوصايا قد جاوزت الثاث واذا وجب باعتبار القسمة بطريق المنازعة سقط اعتبار القسمة بطريق العول لان بينهما تضادا عند القسمة بطريق المنازعة فيكون التخريج ما قال ان كل جزء فرغ من منازعة بمضهم فيدعى ذلك بعضهم فيقسم ذلك بين الذين يدعونه بالسوية * قال محمد رحمه الله وليس هذا بقياس قول أبي حنيفة في الوصاياالتي لم تجاوز الثلث ان كل انسان يضرب في الثلث بوصيته ولا نجمل لبمضهم شيأ دون بعض ولكن قياس

قول أبي حنيفة أن كل شيء زاد على الثاث فكان الى الورثة اجازته ورده فانه يقسم على ماوصفه أبو بوسف وأما الثلث الذي ليس الى الورثة اجازته ولا رده فانه يقسم على الوجه الذي كان يقسم عليه لولم بجز الورثة وقد وجد هاهنا محل القسمة بطريق المول ومحل القسمة بطريق المنازعة فلا بد من اعتبارهما جميما فيكون القول في هذه المسئلة أن النصف لصاحب الجميع خالصا والسدس بينه وبين صاحب النصف نصفان ثم يبقى الثلث الذي لا اجازة فيه للورثة فهو بين أصحاب الوصايا كلهم يقتسمونه كما كانوا يقتسمونه لو لم يجز الورثة يضرب فيه صاحب الجميع وصاحب النصف وصاحب الثلث كل واحد منهم بالثاث وذلك أربسة من اثني عشر وصاحب الربع بثلاث وصاحب السدس بسهمين فاذا جمت بين هذه السهام بلغت سبعة عشر واذا صار سهام الثلث سبعة عشر فسهام جميع المال أحـــد وخمسون ثم اذا أخذ الموصى له بالجميع نصف ذلك خمسة وعشرين ونصفا فقــد انكسر بالانصاف فاضعفه فيكرون سهام المال مائة واثنين منه تصبح المسئلة * قال ولو كان قوله على التفصيل الاول الذى قاله أبو يوسف لكانت الاجازة ببعض وصية بعضهم ومعلوم أنه ليس للوارث على الموصى له هذه الولاية أن ينقص نصيبه بالاجازة وبيان ذلك فيما اذا أوصى لرجل بجميع ماله ولاآخر بسدس ماله فأجازوا ففي قياس القول الاول لصاحب الجميع ثلث المال وسدسه بينه وبين صاحب الثلث نصفين والثلث الباقى بينهما وبين صاحب السدس أثلاثا فنصيب صاحب السدس عنـــد الاجازة ثلث سدس وهو سهم من ثمانيــة عشروان لم بجيزوا كان له خس الثاث لانه يضرب في الثلث بالسدس بسهم ويضرب الآخران كلواحد منهما بالثلث سهمين فيكون الثلث بينهم خمسة وسهام المال خمسة عشر فمند عدم الاجازة يسلم له سهم من عمانية عشر فينتقص حقه بالاجازة وهذا لا يستقيم فعرفنا أن الطريق ما قلنا وهو أن صاحب الجميع يأخذ ثلثي المال ثم يقسم الثلث بينهم على طريق العول فيكون أخماسا * قال الحسن رحمه الله وهذا الذي قاله محمـ د غير صحيح أيضا فان على ما ذهب اليه يؤدي الى أن لاينتفع صاحب السدس وصاحب الثلث بالاجازة أصلا بل يسلم لكل واحد منهما عند وجود الاجازةما يسلم له عند عدم الاجازة ومعلوم أن كل واحد منهما ينتفع اذا انفرد به فكذلك عند الجميع ينبغى أن ينتفع كل واحد منهم بالاجازة وانما يتحقق ذلك علي ماذهبت اليه من البداءة بقسم الثلث وهذا لان القسمة بطريق العول تكون عن موافقة فهذا

أُقوى من القسم بطريق المنازعة وانما يبدأ بالاقوى فيقسم الثلث بينهم في المسئلة المذكورة آخرا على خمسة ويكون المال على خمسة عشر ثم صاحب الثلث كان حقه في خمسة وصل اليـه سهمان بتي له ثلاثة فما زاد على ثلاثة وهو سـبعة وهو لا يدعيه فيسـلم لصاحب الجميم وصاحب السدس كان حقة في سهمين ونصف وصل اليهسهم بقي له سهم ونصف فازاد على سهم ونصف الى عام ثلاثة يكون بين صاحب الجميم وصاحب الثاث نصفين يبقى سهم ونصف استوت منازعتهم فيه فيكون بينهم أثلاثا فحصل لصاحبالسدس عند الائجازة سهم ونصف وعند عدم الاجازة كان لا يسلم له الاسهم واحد فقدا نتفع بالاجازة وحصل لصاحب الثلث مرة سهمان ومرة ثلاثة أرباع سهم ومرة نصف سهم فيكون ثلاثة وربع وعند عدم الاجازة ما كان يسلم الا سهمان فقد انتفع بالاجازة وسلم له بها سهم وربع فعرفت أن الصحيح من الطريق ما ذهب اليه الحسن ثم نخريج المسئلة الاصلية على تخريج الحسن أن يبدأ بثلث المال فيضرب فيمه صاحب النصف والثلث والجميع كلواحد منهم بالثلث وهو أربعة ويضرب فيه صاحب الربيع بثلاثة وصاحب السـدس بسهمين فيكون بينهم على سبعة عشر واذا صار الثلث على ستة عثمر كان جميم المال أحدا وخمسين فاذا اقتسموا الثلث على سبعةعشر فتقول صاحب الثلث كان حقه في خمســة وعشرين ونصف وصــل اليــه أربعة بقي حقه في أحد وعشرين ونصف ما زاد على ذلك الى تمام ثلثى المال وذلك اثنا عشر ونصف يسلم لصاحب الجميع بلا منازعةوصاحب الثلث كان حقه في سبعة عشر وصل اليه أربعة بقي له ثلاثة عشر فما زادعلى ذلك الى أحد وعشرين ونصف وذلك ثمانية ونصف بين صاحب الجميم وصاحب النصف نصفان لكل وأحد منهما أربعة وربع وصاحب الربع كان حقه في سبعة عشر والاثة أرباع وصل اليه ثلاثة بقي حقه في تسعة وثلاثة أرباع فمازاد على تسعة وثلاثة أرباع الى تمام ثلاثة عشر لا منازعة له فيه فتكون القسمة بين صاحب الثلث والنصف والجميع أثلاثا اكل واحد منهما سهم وثلث وحق صاحب السدس كان في ثمانية و نصف وصل اليه سهمان أبقي حقه في ستة ونصف فما زاد على ذلك الي تسعة وثلاثة أرباع وهو ثلث وربع يكون بين الاربعة الباقين أرباعا فيبقى ستة ونصف وقداستوت منازعتهمفيــه فيكون بينهم أخماسا*ثم طريق النصحيح يضرب المخارج بمضها في بمض واذا خرجت المسئلة بهذه الصفة ظهر أن كل واحد منهم ينتفع بالاجازة كما بينا * قالولو أوصي لرجل بنصف ماله ولآخر بسدس

ماله فأجازت الورثة فان صاحبي النصفين يأخذان ما زاد على الثاث دون المال وذلك الثانان لكل واحد منهما الثاث فيضرب صاحبا السدس بثاث المال وفي المال سعة فيأخذ كل واحد منهما ثاث المال ثم يبقى لمكل واحد منهم الوصية بسدس المال فيقتسمون الثاث بينهم على ثلاثة فتكون القسمة من تسعة * قال في الاصل لان صاحبي النصفين لم يبق لهما من وصيتهما الاسدس السدس السدس الله أن سدس السدس وهذا غلط وأنما الباقي لمكل واحد منهما السدس لاسدس السدس الاأن قال الإلف واللام زيادة من المكاتب والصحيح انه لم يبق لهم من وصيتهم الاسدس سدس أي لكل واحد منهما يضرب في الثاث بالثاث وصاحبا السدس بالسدس فيقتسمون الثاث على خمسة أسهم منهما يضرب في الثاث بالثاث وصاحبا السدس بالسدس فيقتسمون الثاث على خمسة أسهم والله تعالى أعلم

ح ﴿ بَابِ الوصية بالعتق والمال يفضل فيه أحد الورثة صاحبه ﴾ و

(قال رضى الله عنه) واذا أعتى عبدا له فى مرضه قيمته ألف درهم لامال له غيره أثم قتل رجل المولى عمدا وله ابنان فعفا أحدها فان حصة الذى لم يعف على القاتل خمسة الاف درهم فاذا أداها عتى العبد كله ولاثىء عليه لان المؤدى مال الميت فانه بدل نفسه ولو وجب بالخطأ كان له بمنزلة الدية فيقسم الدكل قسمة واحدة وهاهنا العبد ليس من جنس الدية فكذلك اذا وجب بالعمد بعد عتى أحد الوليين وقد ظهر خروج قيمته من الثلث فيعتى كله ثم يقسم كل الخمسة آلاف بين الاثنين على اثنى عشر سهما للعافى منهما سمهم وللا خر أحد عشر سهما للانه فهر ان التركة ستة آلاف ألف قيمة العبد ونصف الدية ولو فيعتى لكانت تقسم على اثنى عشر لان العبد بينهما نصفان ونصف الدية للذى لم بعف فيكون حق العافى خمسائة وحق الا خر خمسة آلاف وخمسائة بينهما يكون ذلك اثنى عشر سهما فيكون حق العافى خمسائة وحق الا تخر خمسة آلاف وخمسائة بينهما يكون ذلك اثنى عشر سهما فالمستحق بالوصية فى حق الورثة كالتاوى وما يتوى من المال المشترك يكون عليهم بالحصة فان المستحق بالوصية فى حق الورثة كالتاوى وما يتوى من المال المشترك يكون على الشي عشر سهما كان يقسم الكل لولم يكن هناك وصية * فان قيل كيف يستوفى العافى شيأ من الدية وقد أسقط على نصيبه بالعبد باعتبار كان يقسم الكل لولم يكن هناك وصية فى حقه ليس بدية بل هو عوض عماتان من الدية وقد أسقط نصيبه بالعبد باعتبار كان يقسم الكل لولم يكن هناك وصية فى حقه ليس بدية بل هو عوض عماتان من نصيبه بالعبد باعتبار فصيبه بالعبد باعتبار في من نصيبه بالعبد باعتبار

حصة شريكه لان الاعتاق في حكم الوصية بالعتق للعبد فيقدم في الثاث على حق الورثة فيكون ضرره على الورثة بالحصة فيأخذ هو جزأ مما في يد صاحبه من المال عوضا عما سلم للعبد من نصيبه فما لم يكن مستحقاً عليه في نصيبه * فان قيل حقه كان في ثلث العبد بدليل أنه لو لم يمف لكان العبد يسمى في ثلثي قيمته مينهما فكيف يضرب منصف العبد وحقه في ثلثي العبد ﴿ قَلْمُا نعم كان جقه فى ثاث العبد لضيق المحل وقد اتسع المحل بظهور خمسة آلاف للميت وهذا لان ضرر تنفيذ الوصية على الوارثين بالحصة (ألا ترى) أنه لو ترك أبنا وامرأة وأوصى بعين ماله فانه تقسم التركة وتنفذ الوصية بينهما على ثمانية فيكون ضرر تنفيذ الوصية عليهما بحسب ميراتهما فهاهنا كذلك فان حق الذي لم يعف في التركة اضعاف حق العافي فينبغي أن تـكون صورة تنفيذ الوصية عليهما محسب ذلك والوصية نقدر الالف فجزء من اثني عشر جزأ منه حصة المافي وذلك ثمانية وثمانون وثلث بتي له في العبد أربه إئة وستة عشر وثلثان وقد تلف ذلك بتنفيذ الوصية في جميم المبد فيأخذ ذلك القدر مما في بد صاحبه واذا قسمنا خمسة آلاف على اثنى عشر كان كل سهم من ذلك أربعائة وستة عشر وثاثين ولو كانت قيمة العبد ثلاثة آلاف درهم سعى العبد فى ثلّمائة وثلاثة وثلاثين وثلث جملة مال الميت تمانية آلاف فانما يسلم للعبد الثاث من ذلك والثلث ألفان وثلث ألف يسلم ذلك القدر من رقبته ويسمى فيما بقي وهو ثلث ألف فاذا أدى السماية جمع ذلك الى خمسة آلاف واقتسمها الابنان على ستة عشر سهما ثلاثة للعافى والباقي للآخر لانه لو لم يكن ها هنا وصية لكانت قيمة جميع التركة بينهما على هذه السهام لانحق العافى فى نصف العبد ألف وخمسما تةوحق الآخر في نصف المبد ونصف الدية وذلك ستة آلافوخمسمائة فاذا جعلت كل خمسمائة سهما كان حق الذي لم يمف ثلاثة عشر سهما وحق العافى ثلاثة أسهم فكذلك بعـــد تنفيذ الوصية تكون قسمة ماشي من التركة بينهما على هــذه السهام والباقي من التركة خمســة آلاف والمائة والانين والثافاذا قسمت على سنةعشر كان كل سهم من ذلك اللمائة والاثة وثلاثين وثلثا فيكون للعافى فى الحاصل ألف درهم وللذى لم يدف ماهى فان كان العبدمات قبل أن يؤدى ما عليه من السماية كان للمافي سدس الخسة والباقي للآخر لان العبد حين هلك علمنا أن وصيته مثــل نصف الباقي من المال وهو خمسة آلاف فان الوصية تنفذ في الثلث والثلث مثـل نصف ما يسـلم للورثة فاذا كان السالم للورثة من التركة خمسة آلاف

عرفنا أن الوصية للعبد تنفذ في نصفه ألفين وخمسمائة وأن جملة التركة سبمة آلاف وخمسمائة حقالمافىمن ذلك ألف ومائتان وخمسون فاذا جملت كل ألف ومائتين وخمسين سهمايكون حقالمافى فىسهم وحق الآخر فىخمسة وانماتقسم التركة بعد تنفيذالوصية على ما كانت تقسم عليه لو لم يكن هناك وصية فيكون حقالمافى سدس الخمسة آلاف والباقى كله للذي لم يمف *ولو كان على الميت مع ذلك دين ألف درهم قضوا الدين من هذه الحسة آلاف لان الدين يقدم في التركة على الميراث والوصية ثم يقسم الباقي بين الابنين على سبعة للعافي سهم واللآخر ستة لأنملا قضى الدين كله بالف ذرهم كان الباقي في يدالورثة أربعة آلاف وانما تنفذالوصية للعبد فى نصف ذلك وذلك ألفان فهو الذى جبي من العبد فاذا ضممته الى نصف الدية يكون سبعة الاف فلولم يكن هاهنا دين ولا وصية لكان حق العافى فى ألف درهم نصف ما جى من المبدوحق الاخر في ستة آلاف فكذلك يقسم ما بقي بمد قضاءالدين وتنفيذ الوصية ليكون ضرر الدىن والوصية عليهما بالحصة واذا جعلت كل ألف سهما يكون ذلك على سبعة أسهم ينقسم الباقي وهو سبعة آلاف بينهما على سبعةسبعه للعافى وستة أسباعه للآخر * واذا كان لرجل عبدان يساوى كلواحد منهما أانى درهم فأعتقهما فى مرضه ثم قتل عمدا وله ابنان فيفا أحدهما وغرم الآخر خمسة آلاف فانه يسمى كل واحد من العبدين في خمس ثاثه لان جملة التركة تسعة آلاف وأنما تنفذ الوصية لهما في ثلثه وذلك ثلاثة آلاف لكل واحد منهما ألف وخمسائة الائة أرباع قيمته ويسخى كل واحدمنهما فى ربع قيمته فاذا أديا ذلك ضم الى الحمسة آلاف فيقسمه الابنان على تسعة أسهم سهمان للعافى وسبعه للآخر لانه لو لم يكن همناوصية لكان حق العافى فى الفين وحقه فى سبعة آلاف فكذلك بعد تنفيذ الوصية يقسم الباقى على مقدار حقيهما وتجعل كل ألف سهما فان مات أحد العبدين قيل أن يؤدى شيأ يسمى الباقى في ستمائة لان الباقي قيمته ألفان فاذا ضممته الى نصف الدنة يكون سبعة آلاف نقسم ذلك بينه وبين الابنين أخهاسا لان حقه في نصف الثاث سهم من ستة وحق الورثة في أربعــة وخمس سبعة آلاف ألف وأربعائية وظهر أن السالم له من قيمته ألف وأدبعائية ويسمى في ستمائة وظهر انالسالم للآخر أيضا ألف وأربعهائة وان جملة المال ثمانية آلاف وأربعهائة نفذنا الوصية لهمافى ألفين وعماعا ئةوحصل في مد الورثة خمسة آلاف وستمائة فاستقام الثلث والثاثان ثمما فى يد الاثنين يقسم بينهما اثنين وأربعين سهما فما أصاب ثلائة وثلاثين ونصفا فهو للذى

لم يمف وماأصاب ثمانية ونصفا فهو للعافي لان جملة المال في الحاصل ثمانية آلاف وأربعائة ولو لم يكن هناك وصية لكان للمافي من ذلك ألف وسبعائة وللذي لم يعف ستة آلاف وسيمائة فالسبيل أن نجمل كل مائة سرمافيكون حق العافى سبعة عشر سهما وحق الذي لم يعف سبعة وستون سهما فجملته أربعة وعانون فكذلك بعد تنفيذ الوصيتين يقسم على أربعة وثمانين سهما سبعة عشر للعافى والباقى للآخر الا أنه خرجه فى الكتاب من نصف ذلك الى اثنين وأربمين ولابجوز لانه انكسر بالانصاف فجعل للعافى تمانية ونصف وهو نصف سبعة عشر وللذي لم يمف ثلاثة و ثلاثون و نصف نصف سبعة وستين فان كان للميت ألف در هم سوى المبدين فان لكل واحد من العبدين ألفا وستماعة درهم وصية فيسمى المافي منهما في أربعائة وقداستحق من الميت ألفا وستمائة وما بقي منه تاو فجملة التركة تسعة آلاف وستمائة وأنما كان كذلك لان الباقي في يد الورثة ستة آلاف فاذا ضممته الى قيمة المبد الباقي يكون عمانية آلاف خمس ذلك للمبد الباقي بطريق الوصية وذلك ألف وستمائة فاذا تبين وصية العبد الباقي تبين أن السالم للميت من رقبته مثـــل ذلك وأنه استحق منه نقدر ألف وستمائة فيكون جملة المال تسعة آلاف وستمائة وقد نفذنا الوصية لهما في ثلث ذلك ثلاثة آلاف ومائتين دخل مد الورثة ستة آلاف وأربعائة ثم يقسم بين الابنين على ثمانية وأربعـين سهما فما أصاب ستة وثلاثين ونصفا فهو للذي لم يمف وما أصاب أحد عشر سهما ونصفا فهو للعافي لانه لو لم يكن هناك وصية فان نصفالدية للذى لم يعفخاصة والباقىوهو أربعـة آلاف وستمائة بينهما نصفان لكل واحد منهما ألفان وثلثمائة فيكون حق العافي في الفين وثلثمائة واذا جعلت كل مائة سهما يكون ثلاثة وعشرين وحق الذي لم يعف في سبعة آلاف وثلثمائة واذا جعلت كل مائة سهما يكون ذلك ثلاثة وسبمين وجملة السهام ستة وتسعون فكذلك بعد تنفيذ الوصية نقسم الباتي بينهما على هذه السمام ليكون ضرر تنفيذ الوصية عليهما بالحصة ولانالكتاب خرج المسئلة من ذلك على عمانية وأربعين لأنه لا مجوز الكسر بالانصاف «قال واذا ترك الرجل عبدين يساوى كل واحد منهما أانى درهم وقد أعتقهما في مرضه ولا مال له غيرهما ثم قتل عمدا وله ثلاثة بنين فعفا أحــدهم عرف الجناية فعلى القاتل ثلثا الدية والعتيق من العبــدين ثلاثة عشر ألفا وستمائة وستة وثلاثون لان جملة مال الميت هذا المقدار وهو رقبتهما مع ثلثي الدية فيسلم لهما الثلث بطريق الوصيةوذلك ثلمائة وخمسائة وخمسة وخمسون وخمسة آتساع فعليهما السعاية

فَمَا بَتِي مِن قَيْمَتْهُمَا وَذَلِكَ أَرْبِمَا مُهُ وَأُرْبِعُهُ وَأُرْبِعُونَ وَأُرْبِعَةً أَنْسَاعٍ فَاذَا أُدْيَا ضَمَ ذَلَكَ الِّي ثَلْثَي الدية ويقسم ذلك على اثنين وثلاثين سهما أربعة منها للعافى والباقى للآخرين لانه لو يكمن هاهنا وصية لكان جميع التركة بينهم على هـذه السهام فان مقدار أربعة آلاف وهو قيمة العبدين بينهم أثلاثا لكل واحدمنهم ألف وثلث ألف فاذا جعلت كل ألف على ثلاثة أسهم كان ذلك بينهم على اثنى عشر سهما وثلثي الدية اذا جملت كل ألف على الانة يكون عشرين سهما فيكون حقالمافىأربعة أسهم وحق كل واحد من الآخر بنأربعة عشر سهما فكذلك بمد تنفيذالوصية يضرب كل واحد منهم فىالباقى بجميع حقه فتكون القسمة على اثنين وثلاثين سهماللمافي أربمة ولكل واحد من الآخرين أربعة عشر فاذا مات أحد العبدين قبل أن يؤدي شيأ عتق من رقبة الباقي منهما خس ثمانية آلاف وثلثا ألف فيسعى فيما بقي لان الميت منهم مستوف لوصيته وقد توى ما عليـه من السعاية فانما يعتبر في الحال رقبة الباقي مع ثلثي الدية وحق الباقي منهما في نصف الثاث وحق الورثة في الثلثين فيكمون ذلك بينهم على خمسة أسهم خمسة للمافي وأربعة للورثة فقد انكسر الالف بالاثلاث والاخماس فتضرب ثلاثة فيخمسة فيكون خمسة عشرثم تضرب عانيةو الاثين فيخمسة عشر فيكون مائة والاثين للباقي خمس ذلك وذلك ستة وعشرون واذا سلم له بالوصية هذا المقدار تبين أن السالم للميت مثل ذلك وأن جميح المال مائة وستة وخمسون نفذنا الوصية للعبدين فياثنين وخمسين لكل واحدمنهما في ستة وعشرين وحصــل للورثة مائة وأربعة فاستقام الثلث والثلثان ثم تقسم الديون من السعاية وثلثى الدية على اثنين وخمسين سهما للعافى منهم ستة أسهم والباقى للآخرين فهذا طريق الاختصار واعتبره محمد رحمه الله فأما على طريق البسط الذي بينا فنقول لولم يكن هاهنا وصية لكان جملة المال مائة وستة وخمسون مقسوم بينهم فأما مائة سهم من ذلك فهو بينهما وثلثا الدية بين الذين لم يعفوا ستة وخمسين هذا للعبد الباقي وما جبي من العبد الميت فيكون يبنهم أثلاثا لكل واحدمنهم ثمانية عشروثلثان انكسر بالاثلاث فاضرب ستةوخمسين فى ثلاثة فيصيرمائة وثمانيةوستين وسهام ثلثى الورثة فيصير ثلمائة فتكون جملته أربعائةوثمانية وستين للذي عفاستة وخسون وللآخرين لكل واحد منهمامائتا سهم وستةأسهم فكذلك بعد تنفيذالوصية تكون القسمة بينهم على هذا ولكنه اعتبرطريق الايجاز فقال لماوجب قسمة عَانية آلاف وثلثى ألفين بين الباقي والورثة على خمسة تنضرب عمانية وثلاثين فى خمسة فتكرون

خمسة وأربمين وثلث الباقى خمس ذلك وهو ثمانية وثاثان ويسلم للميت مثل ذلك من رقبته اذا ضممته الى هذا تكون الجملة اثنين وخمسين فلو لم يكن هاهنا وصية لكان مقدار ثلثي الدبة وذلك ستة وثلثان ضربته في خمسة فتكون ثلاثة وثلاثين وثلثا بين الذين لم يعفوا نصفين وما بقى وذلك ثمانية عشر وثلثان بينهم أثلاثا لكل واحد منهم ستة وتسعون فكذلك بعد تنفيذ الوصية تقسم ما بقي بينهم على هذه السهام حق العافى في ستة أسهم ويسمى في سهم وحق الآخرين فى خمسة وأربعين سهما وسبعة أتساع سهم بينهما نصفان فتكرون القسمة على هذا ومعرفة ذلك من حيث الدراهم سهل اذا تأملته «قالواذا أوصى الرجــل لرجل بمبــد بمينه يساوى أربعة آلاف لا مال له غيره ثم قتل رجل الموصى عمدا وله ابنان فعفا أحدهما فللموصى له الانة أرباع العبد ويرد ربع العبدالي الخسة آلاف التي تؤخذ من القاتل فيقتسمها الابنان على أربعة وخمسين سهما للعافي منهما اثناعشر لانجلةمال الميت تسعة آلاف فتنفذ الوصية في ثلثه وذلك اللائة آلاف واللائة آلاف قيمة اللائة أرباع العبد ثم لو لم يكن همناوصية لكان المائتان بين الاسنين اتساعاً للمافي تسما ذلك وهو نصف قيمة العبد والباقي للآخر فكذلك بعد تنفيذ الوصية ما بقي يقسم بينهم على هذه السهام الاأن مايصيب العافى يكون بمض ذلك في العبد وبمضه في الدية فلا بد من بيان ما يسلم له من العبد ومن الدية *فالسبيل في معرفة ذلك أن تضرب تسعة في ستة فيكون ذلك أربعة وخمسين كان حق العافي من ذلك في سهمين ضربتهما في ستة فيكون اثني عشرسهما فيأخذ نصف مابقي من العبد والباق من العبد ربعه مقدار ذلك بالسهام تسعة فنصفه أربعة ونصف ويكون مابقي له من هذه الاثنيءشر سهما وذلك سبعة ونصف فى نصف الدية ويكون للذي لم يعف آئنين وأربعين سهما نصف ما بقي من العبد وهو أربعة ونصف ما بقي له من المال بمدذلك لأن الضرر في تنفيذ الوصية يكون عليهما على قدر ميراتهما وقد كان العبد بينهما قبل الوصية فكذلك بعد تنفيذ الوصية فجمل ما بقي بينهما نصفين وأنما فعل هذا في هذه المسئلة بخلاف ما بعده لانهناك الباقي سعى بهوهو دراهم من جنس الدية فقسم الكل قسمة واحدة وهمنا العبد ايس من جنس الدية فلا بد من قسمة ما بقي من العبد بينهما نصفين كما كان جميع العبد قبل الوصية تم يعطى العافى من الدية مقدار ما بقي من حقه بما نفيذنا منه الوصية باعتبار نصيب الابن الآخر فلهذا كانت القسمة على ما بينا والله اعلم بالصواب

ــه ﴿ باب الوصية بالمتق والمحاباة ﴾

(قال رحمه الله) واذا باع الرجل في مرضه عبدا من رجل بألف درهم وقيمته ألفان ثم أعتق عبداله آخر يساوى ألف درهم ولا مال له غيره فالحاباة أولى من العتق في قول أبي جنيفة وقد بينا هذه المسئلة في الوصايا وعنداً بي حنيفة رحمه الله للمحاباة قوة من حيث السبب وهوأن سببه عقد الضمان وللمتى قوة منحيث الحكم وهو أنه لا يحتمل الرد فاذا بدا بالمحاباة كانت مقدمة في الثلث واذا بدأ بالمتق تحاصا فيه وعند أبي يوسف ومحمد العتق أولى على كل حال فعندهما يمتق العبد مجأنا لأن قيمته تقدر الثلث فيخير المشترى فانشاء نقض البيم ورد العبد لما لزمه من الزيادة في الثمن ولم يرض به وان شاء نقض العقد وأدى كمال قيمة العبد ألني درهم وعند أبي حنيفة المحاباة أولى لانه بدأ بها فيسلم العبد للمشترى بالالفولم يبق من الثلثشيء لان المتق لا عكن رده فيسمى العبدفي قيمته للورثة فان كان قيمة المعتق ألفاو خمسمائة فعلى قول أبى حنيفة يبدأ بالمحاباة كما بينا تم يسلم للمعتق باقى الثلث من قيمته وهو ماعة وستو و ثاثان لان جملة المال الائة آلاف وخسمائة وقد سلم للمشترى بالمحاباة مقدار ذلك ألف فيسلم للعبد ما بقي من الثاث وعندهماالمتق مقدم فيسلم للعبدمقدار الثاث ويسمى فيما بقى وهو المائة واللالة وثلاَّيون وثلث ويخيرالمشترى كما بينا فان مات العبد قبل أن يؤدى شيأ فالمشترى بالخيار في قول أبي حنيفة رحمه الله ان شاء أخذ العبد بألف والثماءة والالةوالاالينواللث وانشاء نقض البيم لان العبدما كان يسلم له من الوصية شئ قبل سلامة المحا باة للمشترى وقد هلك فصار كأن لم يكن وانماالمال في الحاصل ألف درهم فيسلم للمشترى من المحاباة بقدر ثلث المال وثاث الالفين ثلثاً ألف فعليه أن يؤدي ما زاد على ذلك ويتخير لانه لزمه زيادة في الثمن ولم يرض بالالتزام وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله العتق مقدم فالعبد فيما مرمستوف لوصيته ويتخير المشترى بين أن يغرم كمال قيمة العبد المعتق ألف درهم وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله يتحاصان في الثلث والمحاباة مثل قيمة العبد فيكون الثلث بينهما نصفين فيعتق نصف العبد ويسمى في نصف قيمته ويأخذالمشترى عبده بألف وخمسائة لانالسالم لهمن الحاباة بقدر نصفالثاث ويخير المشترى لما لزمه من الزيادة في التمن فان اختار فسخ البيم عتى العبد كله وبطلت عنه السعاية لان الوصية بالحاباه كانت في ضمن البيع فتبطل ببطلان البيع وببطلانها ينعدم مزاحمة المشترى مع العبد فى الثلث فيعتق العبد كله من الثلث وان اختار المشتري أخذ العبد بألف وخمسها ئة ثم مات

العبد المعتق قبل أن يؤدي شيأ فالمشترى بالخيار ان شاء أخذالعبد بألف وستماءة وان شاء أتركه لان العبد مات مستوفيا لوصيته وتوى ما عليه من السعاية وذلك خمسائة فيكون ضرر التوى على المشترى وعلى الورثة بعد حقهما خمسه على المشترى وذلك ماعة درهم ونصف وان شئت قلت الباقي وهو ألفا درهم مقسوم بين المشترىوالورثة أخاسا لان المشترى يضرب فيه بنصف الثلث والورثة بالثلثين فانما يسلم للمشترى بالمحاباة خمس ذلك وهو أربعائة فعليه أن يؤدى ألفا وستمائة وقد تبين أن السالم للعبد الميت مثل ذلك وهو أربعائة فيكمون جملة ذلك ألفين وأربعائة نفذنا الوصية لهما في ثلث ذلك وهو عماعاتة لكل واحد منهما في أربمائة ولو أعتق ثم حابي ثم أعتق بخلص المعتقالاول والمشترى في الثلث لانالعتق الثاني انفرد عن المحاباة فلا يزاحمهما والعتق الاول مقدم على المحاباة فيزاحمهما في الثاث ثم ما أصاب الممتق الاول يشاركه فيــه الممتق الآخر للمجانســة والمساواة بينهما واذا كان الثاني محجوبا بصاحب المحاباة فاذا استوفى هو حقه خرج من البين «فان قيل كيف يستقيم هذا ولم يصل الى صاحب المحاباة كمال حقه فما يآخذه صاحب العتق الثاني يسترده منه صاحب المحاباة لان حقه مقدم على حقه «قلنا لا كذلك فأنه لو استرد ذلك منه المعتق الأول لـكان حقهما في الثلث سواء ثم يؤدي الي وقت لا ينقطم والسبيل في الدوران يقطم فأن نقض صاحب المحاباة البيع لما لزمه من زيادة الثمن كان الثلث بين المعتق نصفين لاستواء حقهما فان عند المجانسة المتقدم والمتأخر سواء لانهما قد جمعهما حالة واحدة وهي حالة المرض * ولو أعتق تمحابي ثم أعتق ثم حابي فالثلث بين المعتق الاول وبين صاحبي المحاباة أثلاثا لان المحابين من جنس واحد وسبب كل واحدمنهما عقد الضمان فاستويا والمعتق الاول مقدم عليهما فيزاحمهما في الثلث واذا قسم الثلث بينهم أثلاثا وصل المعتق الآخر فما أصاب المعتق فيهما أصابصاحب المحاباة الآخر فيقتسمون ذلك كله بينهم أثلاثا أما مزاحمته مع المعتق الاول فللمجانسة ومع صاحب الاخر لان عتقه كان مقدما على هذه المحاباة الا أنه كان محجو با بحق صاحب المحاباة الاول وقداستوفي هو حصته وخرج من البين فيقسم مابقي بين الثلاثة أثلاثا بالسوية ولو حابىثم أعتق ثم حابي فالثلث بين صاحبي المحاباة لاستوائهما في السبب والمجانسة بينهما ولامزاحة للعتيق مع صاحب المحاباة الاول فاذا سلم نصف الثلث لصاحب المحاباة الاول دخل المعتق في النصف الذي أصاب صاحب المحاباة الآخر فيتحاصان فيه لان عقه كان مقدما على المحاباة

الاخيرة فهو مزاحم له فما يخصه * ولو حابى ثم أعتق ثم حابى ثم أعتق فالثاث بين صاحبي المحاباة نصفان للمساواة بينهما في السبب ولا مزاحة لواحد من المعتقين مع المحاباة فيما أصابه لان عتقه كان مقدما على المحاباة الاخريرة فيكون هو مزاحماً له في حصته ثم يشارك المعتق الآخر المعتق الاول فماأصابه للمساواة والمجانسة بينهماوا عاكان المعتق الأخر محجوبا لصاحي المحاباة وقد خرجا من البينقال وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله المحاباة وسائر الوصايا سوى المتقالباتأوالتدبير أوالمتق الذى يقع بعد الموت بغير أجل سواء يتحاصان في الثلث لان المحاباة بمنزلة الهبةوهي لاتحتمل الفسخ كالهبة وقد ثبت بحديث عبد الله بنعمر رضي الله عنهما أن المتق المنفذ مقدم على سائر الوصايا فكذلك على سائر المحاباة وثبت بطريق الممنى المحاباة وسائر الوصايا فيتحاصان في الثلث * قال واذا تصدق الرجل في مرضه على رجل بالف درهم فقبضها ووهبهالذى رحم محرم منه وقبضهاوهو غير وارثثم أعتق عبدا ثم مات بدئ بالمتق فى قولهم جيما لان سبب هذه الوصايا استوى فى القوة وهو أن مجمل ذلك تبرع وهذا دليل لا بي حنيفة رحمه الله في أنه ينظر الى السبب دون الحيكي فان الهبة لذى الرحم المحرم والصدقة لا رجوع فيها بخـــلاف سائر الوصايا ثم مع ذلك يسوي بينهما وبين سائر الوصايا الا أنهما يقولان التصدق والهبة تمليك فيكون محتملا للرجوع فيه الا أن حصول المقصود به وهو نيلُ الثواب وصلة الرحم لا يرجع فيــه لا أنه غير محتمل للفسخ بخلاف العتق فانه اسقاط للرق والمسقط يتلافى ما يتصور فلايتصورالرجوعفيه ولولم يعتني معالهبة والصدقة ولكنه حابى فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله يبدأ بالمحاباة على كل حال لان سبيه عقد الضمان فيكون مقدما على التبرع وان كان من أصله تقديم المحاباة على العتق اذا بدأ بها فلان يقدم على سائر الوصايا أولي وعندهما يتحاصان صاحب المحاباة وصاحب الهبة والصدقة لان المحاباة عندهما كنيرها من الوصايا سوى المتق وقد استوت في الحكم فان الموصى لاينفرد بفسخ الهبة والصدقة كالاينفرد بفسخ البيع الذي فيه المحاباة فيتحاصون في الثلث والتماعلم بالصواب

- ﴿ بَابِ الوصية في المتق والدين على الاجنبي ﴿ --

(قال رحمه الله) كان لرجل مائة درهم عين ومائة درهم علي آخر دين فأوصى لرجل بثاث ماله فانه يأخذ ثاث المين لانه سمي له ثلث المال ومطلق اسم المال يتناول المين دون

الدين (ألا ترى) أن من حلف لامال له وله ديون على الناس لم يحنث ثم ما خرج من الدين بعد ذلك أخـــذ منه ثلثه حتى خرج الدين كله لانه يمــين الخارج مالا له فيلتحتى عا كان عينا في الانتداء ولا تقال لما لم شبت حقه في الدين قبل أن مخرج فكيف يثبت حقه فيه اذا خرج فان مثل هذا غير ممتنع (ألا ترى) أن الموصى له شلث المال لا شبت حقه في القصاص فاذا انقلب مالا ببت حقه فيه وهذا لان الموصى له بثلث المال شريك الوارث في التركة الا أن الملك في الدين يثبت بالارث ولا شبت بالوصية كالملك في القصاص وإذا تمين الدين والموصى له شربك الوارث في مال الميت وهذا المتعين مال الميت جعلناه مشتركا بينهما حتى يكون السالم للموصى له قدر الثلث من مال الميت وكذلك لو كان أوصىله شاث المائمة العين وثلث الدس وفى الحقيقة مسائل هذا الباب نظير مسائل الباب المتقدم في الفرق بين الوصية بالمال المرسل والوصية بالمال المين الأأن هناك التفريع على نقصان المال بالهلاك والاستحقاق وهاهناالتفريع على نقصان زيادة المال بخروج الدين والمعنى جامع للفصلين فنقول اذا أوصى لرجل بثاث ماله ولآخر بثاث المائة العين اقتسما المثالمائة العين نصفين لان حقهما قبل خروج الدين سواء فكل واحد منهما لو انفرد استحق ثلث المائة العين فاذا اجتمعا قسم ثلث العين بينهما نصفين فان حُرج من الدين خمسون درهما ضمت الي العين وكان ثلث جميع ذلك بينهما على خمسـة لأن حَق الموصى له شات العين في ثلاثة و ثلاثين و ثاث وحق الموصى له شلث المال في خمسين الله ما بتي من المال فيجمل تفاوت ما بين الاقل والاكثر بينهما فأعايضر بالموصى له بالثاث ثلاثة والموصى له شاث العين بسهمين فيكون العين الثاث بينهما على خمسة والثلثان عشرة تم صاحب ثاث المين حقه مقدم فيآخذ خمس الثاث وذلك عشرون درهما وذلك كله من المين ويقسم الباقي بين صاحب ثلث المال والورثة على ثلاثة عشر سهما لأن الموصى له شلث المال شريك الوارث في التركة * قال ولو كان أوصى بثلث العين لرجل و بثلث العين والدين لآخر ولم بخرج من الدين شيء اقتسما ثاث العين فكان لصاحبي الوصية ثاث ذلك خمسون درهما بينهما أثلاثًا في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله الثاث لصاحبي الوصيية في العين والثلثان الآنخر لانهاا تعين من الدين خمسون فقد ظهر جميع ماهو محل حق صاحب الوصية بثلث العين والدين على ما بينا أن حقه في الحال المحل المضاف اليه وصيته مقدم على حق الوارث فيضرب هو في الثلث مجميع وصيته وذلك ستة وستون وثلثان والاآخر أنما يضرب بثلث

المين فيكون الثلث بينهما أثلاثًا لهذا مخلاف الاول فان الموصى له بثلث المال شريك الوارث وانما يضرب هو بثلث ما تعين من المال فذلك خمسون درهما وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله فالثلث بينهما في هذه المسئلة على خمسة أيضا لان حق صاحب الثلث في العين والدين وان كان ستة وستين وثلثين الا أنه لايضرب في الثلث بأكثر من خمسين لان الثلث المتمين من المال هـ ذا المقدار ووصيته فما زاد على الثلث تبطل ضربا واستحقاقا عنـ د أبي حنيفة فانما يضرب هو بثلاثة أسهم والاآخر بسهمين فكان الثلث بينهما مقسوما على خمسة * ولو كان الدين ما ثتى درهم فأوصى لرجل بثلث العين ولا خر بثلث الدين فثلث العين للموصى له بثلث العين خاصة لأن وصية كل واحد منهما مضافة الى محل عين وانه انما يستحق وصيته من ذلك المحل خاصة فلهذا لا يزاحم الموصى له بثلثالدين صاحب العين في شيء مرس العين فان خرج من العين خمسون درهما ضممته الى المائة وأخـــذ صاحب الوصية من ذلك الثلث واقتسماه على خمسة أسهم لان صاحب ثلث الدين يضرب في الثلثين بجميع ماتمين من الدين فان حقه فيه مقدم على حق الوارث فهو يضرب مخمسين وثلث وصاحب العين بثلاثة وثلاثين وثلث وكانت القسمة على خمسة فما أصاب صاحب وصية العين وهو عشرون درهما كان له فى العين وما أصاب الآخر وهو ثلاثون درهما كان له فى الخارج والدين؛ قال ولو كان أوصى يثلث ماله لرجل وشلث الدين لآخر وقد خرجمن الدين خمسون درهمااقتسم صاحب الوصية الثاث نصفين لان العين من المال مائة وخمسون فانما يضرب صاحبا ثلث المال مخمسين وكذلك صاحب ثلث الدين يضرب عا تمين من الدين وذلك خمسون فكان الثاث بينهما نصفين ولكن يصير الموصىله بثلث الدبن وذلك خمسة وعشرون درهما يأخذ من الخارج من الدين تمما بقي منه مع المائة العين يقسم بين الموصى له بثلث المال وبين الوارث أخهاساً لان الموصى له بثاث المال شريك الوارث * ولو كانأوصى بثلث العين والدين لرجل و بثلث الدين لآآخر ثم خرج من الدينخمسون درهما ضمت الي العين وكان ثلث ذلك بين صاحى الوصية على ثمانية أسهم ثلاثة لصاحب الوصية في الدين في الخارج منه وخمسة منها اللآخرسهمان في المينو ثلاثة أسهم في الخارج من الدين في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لأن المتمين من الدين حقهما فيه على السواء وذلك خمسون درهما فصاحب ثلث الدين أنما يضرب فى الثلث بخمسين وصاحب ثلث المين والدين أنما يضرب بثلاثة وثمانين وثلث المين

قدر الخارج من الدين فيجمل كل ستة عشر وثلثين سهما فيكون حق صاحب ثلث الدين في ثلاثة أسهم وحق الاتخر في خمسة فيقسم الثلث بينهما على ثمانية وما أصاب صاحب الدين يأخذجميمه من الخارج من الدين وما أصاب الآخر يأخذ خمسة من العين وثلاثة أخماسه من الدين على مقــدار وصيته في المحلين وأما في قياس قول أبي حنيفة فالثلث مينهما أثلاثًا ثلاثة لصاحب ثلث المينوالدين وثلاثة لصاحب ثلث الدين وهذا بناء على أصلين له أحدهمااعتبار القسمة بطريق المنازعة عند اجتماع الحقين في محل هو عين والآخر بطلان الوصية فما زاد على الثاث عند عدم الاجازة ضربا واســتحقاقا فيقول منازعتهما في الخارج من الدين سواء فيكون بينهما نصـفين ولصاحب ثلث العين والدىن من العين ثلاثة فيكون جميع حقه ثمانية وخمسـين وثلثا الا أن ذلك فوق ثلث المتعين من المال فتطرح الزيادة على الثلث من حقه وذلك تمانية والثفانما يضربهو فيالثاث لخمسين درهما وصاحب الشالمين بخمسة وعشرين فيكونُ الثاث بينهما أثلاثًا ثلث ذلك وذلك ستة عشر وثلثان للموصى له بثلث الدىن كله فى الخارج من الدين وثلثا ذلك للموصىله بثاث المين والدين ثلاثة أسباعه من الخارج من الدين وأربعة أسباعه من المال المدين لان وصيته في المالين كانت مهذا المقدار خمسةوعشر من من الدين وثلاثة وثلاثين وثاث من المين وما طرحنا من أحــد المحلين لايكون خاصة بل يكون منهما بالحصة فلهذا استوفى ما أصابه من المحلين محسب حقه فيهما ﴿وَلُو أُوصِي لُرْجِلُ آخَرُ ممهما بثلث العـين ولم يخرج من الدين شيء كان ثلث المين بين الموصى له بثلث المين وبين الموصى له بثلث المين والدين نصفين لاستواء حقهما في المين فان خرج من الدين خمسون درهما كان ثلث جميع ذلك بين أصحاب الوصايا على عشرة ثلاثة منها لصاحب ثلث الدين وسهمان لصاحب ثلث المين وخمسة للثالث في قول أبي يوسف ومحمد لانصاحب ثلث الدين يضرب يخمسين وصاحب الثالمين يضرب بثلاثة والاثين والث وصاحب المثالمين والدبن يضرب بثلاثة وتمانين وثلث فاذا جعل كل ستة عشر وثلثين سهما يصير حق صاحب ثلث المير سهمين وحق صاحب ثلث الدىن ثلاثة وحق الآخر خمسة فيكون الثلث بينهم على عشرة ويستوفى كل واحد منهم ما أصابه فى محل حقه فاما قياس قول أبي حنيفة رحمه الله فالثلث بينهم على ثلاثة عشر أسهما لصاحب ثلث العين والدبن ستة ولصاحب ثلث العين أربعة ولصاحب المث الدين الاالة لانعلى أصله الخارج من الدين مقسوم بين الدين لهم وصية في الدين نصفين

لكل واحدمنهما خمسة وعشرون فصاحب ثلث العين انما يضرب بثلاثة وثلث وصاحب ثلث الدين يهرب مخمسة وعشرين وحق صاحب ثلث العين والدين في عمانية وخمسين وثلث الا أنه لا يضرب عا زاد على الحمسين لما بينا فاذا جملنا كل تمانية وثلث سهما نصف الحمسين ستة أسهم وخمشةوعشرون وثلاثة وثلاثونوثاث أربمة فتكون جملةالسهام ثلائة كله فى الخارج من الدين ولصاحب ثلث المين أربعــة كله في المين والثالث ستة في المين والدين جميمًا على مقدار حقه منهما أسباعا كما بينا فان قيل لماذا اعتبر أبو حنيفة رحمه الله القسمة بطريق المنازعة في الخارج من الدين وفي المين اعتبر القسمة بطريق العول وفي كل واحد من الموضمين أنما أوصى بالثلث قلنا نعمولكن وصيتهما فىالخارج منالدينضعيفةمن حيثانه لايتمكن تنفيذها الا باعتبار مال آخر وهو مالم يخرج من الدين وفي الوصية الضعيفة عند القسمة باعتبار المنازعة كما في الوصية التي جاوزتالثلث فأماوصية كلواحد منهما في المين فوصيته قوية لان تنفيذها يمكن من غير اعتبار مال آخر فاعتبر العول فيه لهذا ولو لم يكن هذا أوصى لاحدهم شلث المين والدين ولكنه أوصىله بثلث ماله مرسلا فقبل أن يخرج شيء من الدين ثبت المين بين صاحب ثلث المال وثلث العين أن يخرج شيء من الدين ثلث العين بين صاحب ثلث المال وثلث العين نصفين لاستواء حقهما في العين ولا شيء لصاحب ثلث الدبن منه لانه لم يتعين شيء من محل حقه فانخرج شيء من الدين خمسون درهما فالثلث بينهم على تمانية سهمان منها لصاحب وصية المين وثلاثة لصاحب ثلث المال في قول أبي يوسف ومجمد رحمهما الله لان صاحب ثلث المين يضرب في الثاث بثلاثة وثلاثين وصاحب ثلث الدين يضرب مجميع ما خرج من الدين المين ثم يقسم بين الورثة والموصى له بثلث المين و ربع الدين والمؤدى على ستمائة وستةوتسمين سهما لانه يحتسب بسهام صاحب الربع هاهنا وذلك خمسة عشر فيكون ثلث المال مائنين وعمانية وستين والثلثان ضعف ذلك خسمائة وستة وثلاثون ثم تطرحسهام من لم يؤد من الثاث وذلك مائة وعانية يبقى من الثلث مائة وستون اذا ضممته الى ثاثي المال يصير ستمائة وستة وتسمين لصاحب الثلث منها أربعون كلها من المائة العين وللمؤدى مائة وخمسة كله مما أدى ولصاحب الربع خمسة عشر كله من المؤدى أيضا والباقي للورثة ولو خرجت المائة الاخرى قسم المال كله على عمامًا لله وأربعين لانه يحتسب بسهام حق صاحب الحنس أيضًا فقد تمين محل حقه فيكمون سهام الثلث على ماعتين وتمانين والثلثان ضمف ذلك خسما تةوستون

فتكون الجملة تماغائة وأربعين لصاحب ثلث العين أربعون ولصاحب الربع خسة عشر وللاكبر مائةوخمسة ولصاحب الخس اثنا عشر وللاصغر مائةوتمانية يستوفى كل واحد منهم حقه فى محله والباقى للورثة * وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله اذا لم يخرج من الدين شي فالمائة العين بين الورثة والموصي له بثلث العين على تلمائة سهم لصاحب ثلث العــين منها عشرون والباقي للورثة وهذا تطويل غير محتاج اليــه فانه يستقيم من جزء من عشرين جزآ من ثلثمانة وهو خمسة عشر * وبيان ذلك أن القسمة عندهما بطريق العول وقد انكسرت المائة بالاثلاث والارباع والاخماس فصارت كل مأنة على ستين سهما الا أنه لا يحتسب بسهامحق صاحب الربع والخمس ما لم يتمين محل حقهما فأنما يضرب كل واحد من الغريمين في الثلث بستين وصاحب ثلث العين بعشر بن فتكون الالاثمائة أربعين سهما والثلثان مائتين ونمانين ثم تطرح سهام حق الغريمين ببقي حق صاحب ثلث العين في عشرين وحق الورثة في مانتين وثمانين فتكون القسمة على ثلثماثة وعلى ما قلنا من الاختصار لما بين أنه لا محتسب بنصيب صاحب الربع والحنس فأنما يصير كل غريم في الثلث بمائة درهم وصاحب ثلث العين بثلاثة وثلاثين وثلث فاذا جعلت الاقل سهما كان سهام الثلث سبعة والثلثان أربعة عشر تم يطوح سهام الغريمين يبقي حق ثلث العين في سهم وحق الورثة في أربعة عشر فتكون القسمة بينهم على خمسة عشر فان خرجت المائة التي أوصى بربعها ضمت الى المائة العين ثم كانت القسمة على أربعائة سهم وخمسة وعشرين سهما لانه تعين محل حق صاحب الربع والقسمة بينهما بطريق العول فكان حق الاكثر في ســـتين وحق صاحب الربع في خمسة عشر فيكمون خمسة وسنبعين وحق الاصغر في ستين وذلك مائة وخمسة وستون وثلثان وحق صاحب ثلث العين في عشرين فيكون ذلك مائة وخمسة وخمسين هذا ثلث المال والثلثان المائة وعشرة الا أن يطرح نصيب من عليه الدين وذلك سنتون يبقي من الثلث خمسة وتسعون فاذا ضممته الى تلثمائة وعشرة يكون أربعائة وخمسة فتقسم العين بينهم علىذلك وعلى ما قلنا من الاختصار صاحب الربع يضرب بخمسة وعشرين وكل غريم يضرب عائمة وصاحب ثلث العين بثلاثة والاثنين والث فيجعل كل مائة على اثني عشر للكسر بالاالاث والارباع فصاحب ثلث العين يضرب بأربعة وكل واحد من الغريمين باثني عشر وصاحب الربع بثلاثة فيكون الثلث بينهم على أحد وثلاثين والثلثان اثنان وستون تم يطرح نصيب

المديون يبقى من الثلث تسعة عشر فاذا ضممته الي اثنين وستين يكون أحدا وعمانين فتقسم المين بينهم على هذا لصاحب الربع ثلاثة ولصاحب الثلث أربعة والفرىم المؤدى اثنا عشر والباقي للورثة وفي الكتاب خرجه من خمسة أمثاله فان خرجت المائة الاخرى اقتسموا جميع المال على خسمائة تسهم وسهم وهو على الطريق المطول لأنه يحتسب حق صاحب الربع والخمس هأهنا فقد تعين محل حقهما فيضرب كل واحد من الغرعين بستين وصاحب الخس باثني عشر وصاحب الربع بخمسة عشر وصاحب ثاث العمين بعشرين فتكون جملة سهام الوصايا مائة وسبمة وستين فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك وذلك ثائمائة وأريمة وثلاثون فاذا ضممت اليه الثلث فيكون خسمائة سهم وسهم فتقسم المال بينهم على ذلك عشر ون اصاحب الثاث وخمسة عشر لصاحب الربع واثنا عشر لصاحب الخمس ولكل غريم ستون يأخـذ كل واحدمنهم ذلك من محل حقه والباقي للورثة * ولو كان أوصى لـكل واحد من الغريمين عاعليه ولرجل بثلث ماله ولآخر بربع المائنتين الدين قسمت المائة العين بين الورثة والموصى له بثلث المال في قياس قول أبي حنيفة على خمسمائة وسبعين سهما للموصىله بالثلث من ذلك تسمون سهما وما بتي فللورثة لانه اجتمع في كل مائة من الدين ثلاثة وصاياوصية بجميعها وبثلثها وبوبغها والقسمة عنسده على طريق المنازعة وقسد صاركل مائة على أربسة وعشرين سهما في الحاصل لحاجتنا الي حساب له ثلث وربع وينقسم نصف سدسه نصفين ثم قلنا ما على الاكثر وهو ســتة عشر يسلم له بلا منازعــة وبفاوت ما بين الثلث والربــع وذلك سمهم لا منازعة فيمه لصاحب الربع فيكون بين الآخرين نصفين وقد استوت منازعتهم في الربع وهو ستة فيكون بينهم أثلاثًا فحصل لكل غريم بماعليه تسعة عشر سهما وللموصى له بالربع بماعلي كل واحد منهما سهمان وللموصى بالثلث بماعلي كل واحد منهما ثلاثة وله من المائة ربع الثاث عمانية أسهم فجملة حقه أحد عشر سهما الا أنه لا يجتسب بنصف صاحب الربع لانه لم يتعين شيء من محل حقه فانما يضرب كل غريم بتسعة عشر سهما والموصى له بالثاث بأربعة عشر سهما فجملة هذه السهام اثنان وخسون فهو أفث المال والثلثان مائة وأربعة الاأنه يطرح نصيب الغريمين وذلك عمانية وثلاثون يبقي حق الورثة في مائة وأربعة وحق الموصى له بالثلث في أربعة عشر فيقسم المائة العين بينهــم على مائة وتمانية عشر سهما أربعة عشر لصاحب ثلث العين والباقي للورثة * وفي الكتاب قد خرجه

من خمسة أمثال ماذ كرنا وهو تطويل غير محتاج اليه وكانه بناه على ماسبق من جمل كأنه مائة على ستين سهما ولكن لاحاجة الى ذلك هاهنا لانعدام الوصية بالخس * فإن قيل هذا الجُوابِ لا يستقيم فانكم قلتم لا يحتسب بسهام حق صاحب الثلث في الدين ولم يتعين محل حقه أيضا فينبغي أن لا يحتسب بنصيبه من الدين وأنما يحتسبه بنصيبه من المائة العين فقط م قلنا قد بينا أن الموصى له يثلث المال شريك الورثة وقــد وجب الاحتساب بســهام حق الغريمين وحق الورثة في ذلك الدين لدفع الضرر عن الورثة فمن ضرورة الاحتساب محقهم الاحتساب محق صاحب الثاث أيضا ولا ضرورة في حق الموصى له بربع الدين فلهذا كانت القسمة على ما بينا فأن خرجت احدى المائتين ضمت الى العين ثم قسمت بين الورثة وصاحب الثلث وصاحب الربع والمؤدى على سبمائة وخمسة عشر وهو يخرج مستقيما من خمس ذلك على ما بينا أنه يحتسب في القسمة هاهنا بسهام صاحب الربع في المؤدى وذلك سهمان وحق المؤدي في تسمة عشر فيكون ذلك أحــدا وعشرين وحق الغريم الآخر في تسمة عشر فيكون ذلك أربعين وحق الموصى له بالثلث في أربعة عشر فيكون أربعة وخمسين هو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك مائة وتمانيــة الا أنه يطرح نصيب من لم يؤد من الثلث وذلك تسمة عشر يبقى خمسة وثلاثون اذا ضممته الى مائة وتمانية يكون ذلك مائة وثلاثة وأربمين فيقسم ماتعين بينهم على هذا لصاحب الربع سهمان وللمؤدى تسعة عشر ولصاحب الثلث أربعة عشر والباقي للورثة * وفي الكتاب خرجه من خمسة أمثال ما ذكرنا فان خرجت المائة الآخرى فهو على قياس ما بينا يعتبر سهامصاحب الربيع في المائة الاخرى أيضا يكون الثلث ستة وخمسين ولثلث المائة اثنا عشر فيكون جملة المالءلي مائة وتمانية وستين لصاحب الربع أربعــة عشر والباقي للورثة * وفي الكتاب خرجه من خمسة أمثال ما ذكرنا فجمــل القسمة من تمانمائة والعين سمهما وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله اذا لم يخرج من العين شيء اقتسم الورثة والموصى له بثلث المائة العين على سبعة أسهم لانه لايحتسب بوصية صاحب الربيع اذا لم يتعين شيء من محــل حقه ولـكن كل غريم يضرب في الثلث عمانيــة وصاحب ثلث المال يضرب بثلث المال وَذلك مائة أيضا فيكون الثاث بينهـم أثلاثا واذا صار الثاث على ثلاثة فالثلثان ستة ثم يطرح نصيب الغريمين ويبقي حق الموصي له بالثلث ف سهم وحق الورثة في ستة فيقسم المائة المين بينهما أسباعاً فان خرجت احــدى المائةين

ضمت الى العين وقسم بينهم على مائة وخمسة لانه وجب اعتبار وصية صاحب الربع في المائة التي خرجت وقد انكسر كل مائة بالاثلاث والارباع ويجمل كل مائة على اثني عشر فأنما يضرب كل غريم باثني عشر والموصى له بالثلث كذلك والوصي له بالربع بثلاثة فيكون الثلث بينهم على تسعة وثلاثين والثلثان ثمانية وسبعون الاأنه يطرح نصيب الذي لميؤد وذلك أننا عشر يبقى من الثاث سبعة وعشرون اذا ضممت ذلك الى عمانية وسبعين يصير ذلك كله مائة وخمسة فلهذا كانت قسمة العين بينهم على هذا فان خرجت المائة الباقيـة قسم جميع المال بينهم على أثنين وأربعين سهما لان الموصى له بالربع أعا يضرب بربع المائتين وذلك خسون وكلغريم يضرب بمائة والموصى له بثاث المال يضرب بمائة أيضا فاذا جعلت كل خمسين سهما تصير سهام الوصايا سبعة أسهم فهو الثلث والثلثانضعف ذلك فتكون الجملة احدىوعشرين للموصي له بالربع سمهم الا أن هـذا السهم نصفه بما أدى كل غريم فلذلك ضعف الحساب فجمل القسم من آنين وأربعين للموصي له بالربع سهمان ولكل غريم أربعة ويأخذ ذلك من محل حقه ثم يقسم مابقي بين الورثة وصاحب الثاث على ثمانية أسهم لان حق الورثة في ثمانية وعشرين وحق صاحب الثلث في أربعة فان جعلت كُل أربعة أسهم سهما يكون حق الورثة سبعة أسهم وحق صاحب الثلث سهما فلهذا قال القسمة بينهم علي ثمانية «قال واذا كان الرجل مائة درهم عينا ومائتان على رجلين دينا كل واحد منهما مائة فاوصى لرجل بثلث مالهولكل واحد من صاحى الدبن عما على صاحبه فلصاحب الثلث ثلث العين وللورثة ثلثاهالانه لامحتسب بوصية الفريمين هاهنا فان محلحق كلواحد منهما في ذمة الا آخر فما لم يتعين شي منه بالاداء لا يحتسب توصيته فيه كما لو كانت الوصية لاجنبي آخر فتبقى المائة المين مقسومة بين الورثة والموصى له بثلث المال أثلاثًا فان خرجت احدى المائنتين ضمت الى العين وقسمنا على قول أ بي حنيفة على سبعة و ثلاثين سهما بين الورثة واصاحب الثلث والموصى له بالمائـة التي لم يخر جلانه لما تعين احدى المائتين وجب الاحتساب بوصية الموصىله بها في هذه المائة ومن ضرورته الاحتساب بوصية الموصى له بالمائة الاخرى أيضا لان الذى لم بوجد لا تمكن من استيفاء نصيبه وقد بقي عليه فوقحقه فلا بدمن أن يجمل مستوفيا حقه مما عليه اذا عرفنا هذا فنقول كل مائة من الدين صار على ستة أسهم للموصى له بالثلث سهم منها بطريق المنازعة وخمسة لمن أوصى له بها وللموصى له بالثلث من المائمة العين سهمان فيكون جملة سهام الوصايا أربعة عشر هو

الثاث والثلثان ثمانية وعشرون فتكون الجملة على آئنين وأربعين سهما الا أنه يطرح نصيب الذي لم يؤدوهو خمسة أسهم فيبقى تسعة والانون سهما فتقسم العين للموصى له المؤدى من ذلك خمسة أسهم يأخذه عوضاعما يسلم لصاحبه من حقه وانما يأخذذلك من المائة التي أداها والباقي من المال بين الورثةوالموصي له بالثلث على ثمانية لان حق الورثة فى ثمانية وعشرين وحق الموصى له بالثلث في أربعة فاذا جعلت كل أربعة سهما تكون القسمة بينهم على ثمانية وان لم يخرج من الدين غير خسين درهما من احدى الماثنين ضممت الخسين الى المائة المين عم اقتسمتها الورثة وصاحب الثلث أثلاثا لانه لايحتسب هاهنا بشئ من وصية صاحبي الدين فقـــد بقي على كل واحدمنهما مقدارحقه وزيادة فلا يسلم لواحد منهما شيء من المين وانما كان لوصيتهما لضرورة تمين شيء لحق أحدهما ولم يوجد ذلك هاهنا فاذا ثبت أنه لانحتسب توصيتهما والموصى له بثاث المال شريك للوارث فيقسم ماتمين بينهم أثلاثا الي أن يؤدى أحدهما مما عليه مقدار الزيادة على نصيبه من المائة فاذا لم ببق عليه الا نقــدر نصيبه وصارهو مستوفيا لنصيبه جمل هذا وما لو أدى جميع المائة سواء فحينئذ تكون القسمة على سبعة وثلاثين سهما كما بينا وقول أبي نوسف ومحمد رحمهما الله في هذا كقول أبي حنيفة رحمه الله الا في فصل وهو أنه اذا خرج الدين على أحــدهما فحينئذ يقسم ماتمين عنــدهما على ثمانية أسهم للمؤدى سهم من ذلك لان كل غريم يضرب بمائة درهم وصاحب الثلث كذلك فيكون الثلث بينهم على ثلاثة والثلثان ستة الا أنه يطرح السهم الذى هو نصيب من لم يؤد وتقسم العين بين من بق منهم على عمانية أسهم للمؤدى سهم من ذلك يأخـذه مما أدى على سبيل المرض عما له فى ذمة صاحبه ان كان أدى جميع المائة وان بقي عليه شئ من ذلك يقاص ذلك الذى بقي عليه اذا لم يكن ذلك فوق حقه ثم يقسم مابقى بين صاحبي الثاث والورثة على مقدار حقهما أسباعا لصاحب الثلث سبعة وللورثة ستة أسباعه والله أعلم بالصواب

- ﴿ بَابِ الوصية في الدين والدين على بعض الورثة ﴿ حَالِ

(قال رحمه الله) واذا كان لرجل مائة درهم عينا ومائة درهم دينا على أحد ابنيه فأوصى لرجل بثلث ثم مات ولم يدع وارثا غير ابنيه ولا مالا غير هاتين المائتين وللموصى له بثلث المال نصف المائة المدين وفى تخريج المسئلة طريقان أحدهما أن الموصى له بالثاث شريك

الوارث وحقـه في سهم وحق الابنين في سهمين الاأن المدنون مستوف حقه مما عليـه فيطرح سهم لان عليه مثل حقه والزيادة وبهي في المين حق الذي لادمن عليه وحق الموصى له بالثاثِ وحق كل واحد منهما في سهم فلهذا تقسم المين بينهما نصفين والثاني أن الدين في حكم التاوى فلا يعتــبر في القسمة ولـكن تقسم العين بين الابنين والموصى له بالثلث أثلاثا الاأن نصيب الأبن المديون لايسلمله لانعليه للآخرين هذا القدر وزيادة ويستوفيان هذا القدر قضاء مما لهما عليه فان صاحب الدين اذا ظفر مجنس حقه من مال المديون أخذه وحقهما سواء قبله فيقتسمان هذا الثاث بينهما نصفين فعلى الطريقين يسلم للاخرين الذى لادىن عليه خمسه وتبين أن السالم للمديون مماعليه مثل هذا لان ذلك القدر تعين من الدين فاذاً ضممته الي العين صارالمال خمسة عشر درهما وقد نفذنا الوصية في مثلها خمسه * وقد ذكرنا بعض طريق الحساب في هذه المسئلة في كتاب الوصايا ولا نشتغل باعادة تلك الطريق هاهنا فان من سلك طريق الورع من أصحابنا لايستحسن الاشتغال تلك الطريق وقد أشرنا الى بعض ذلك في حساب الوصايا * ولو كان أوصى بربع ماله كان للموصى له المائة المين أما على طريق الاول فلانك تحتاج الى حساب ينقسم الاله ارباعه نصفين وأقل ذلك عمانيـة للموصي له سهمان ولكل ابن ثلاثة ثم يطرح نصيب الابن المديون ويضرب الابن الآخر في العين بثلاثة والموصيله بسهمين فكانت القسمة بينهما على خمسة وعلى الطريق الآخر الموصى له بالربع يسلم له ربع المين و الائة أرباعه بين الابنين نصفين نصيب الابن المديون من المين سبعة والاثون ونصف ولكن إلا يسلم له بل يستوفيان قضاء مما لهما قبله وحقهما قبله أخماسا فيستوفيانهذا القدر بينهما أخماسا فنى الحاصل يسلم للموصي خمساالمين أربعون درهما وللابن ستون ويتمين من الدين مثل ذلك فيكمون جملة المال مائة وستين وقد نفذنا الوصية فى ربعها أربعين الى أن ينسب خروج ما بقى من الدين فيمسك الابن المديون عقدار حصته وذلك خمسة وســـتون فيؤدى خمســة وعشرين فيقسم بين الموصي له والابن الآخر أخماسا خساه للموصى له وذلك عشرة فاذا ضمه الى أربعين يسلم له خمسون كمال الربع ويسلم لكل ابن خمسـة وسبعون * ولو كان أوصى بخمس ماله فالمائة العين بين الابن الذي لادين عليه والموصى له أثلاثًا لان أصل الحساب من خمسة للموصى له سهم وهو الحنس ولكل ابن سهمان ثم يطرح نصيب الابن المديون فيضرب كلواحد من الاخرين في المين بسهام حقه

فيكون بينهما أثلاثًا لهذا وعلى الطريق الآخر يأخذ الموصى له خمس العين وذلك عشرون ولكل ابن نصف ما بقىوذلكأربعون الا أنه لا يسلم للمديون نصيبه ولكن الآخرين يأخذان ذلك قضاء مما لهما قبله وحقهما قبله أثلاثا فيقسمان هذه الاربعين بينهما للموصى له بثلاثة عشر وثلث اذا ضمه الى العشرين يكون ثلاثة وثلاثين وثلث وذلك ثاث المائة وللامن ستة وستون وثلثان وقد نفذناالوصية في خمس ذلك ثلاثة وثلاثين وثلث فاذا تيسر خروج مابقي من الدين أمسك المدنون كمال حقه مما عليه من الدين وذلك ثمانون فأدى عشر من فاقتسمه الموصى له والابن الآخر أثلاثا للموصى له من ذلك ستة وثلثان فاذا ضمه الى ماكان أخذه كانت الجملة أربعين درهما وذلك خمس المائتين وعلى هـذا لو أوصى بثلث العين وثلث الدين فهي بمنزلة الوصية بثلث المال فى التخريج الا أن ما يسلم للموصى له هاهنا يكون مقدما فى التنفيذ باعتبار أنه يوصي بالعين وفيها تقدم هو شريك الوارث باعتبار أن الوصية له كانت بثاث المال مرسلا وقد بيناأ هذا الفرق * وكذلك لو أوصى بربـع المين والدين فهو نظير ما تقــدم فى التخريج الا أن هاهناالموصي له يأخذ نصف المين مخلاف مااذا كان أوصى له بربم المال لانا نعلم أنه تعين من الدين قدر الربع وزيادة وحق الموصى لهمقدم هاهنا في التنفيذ من ثلث المال فجميم وصيته هاهناتخرج من ثلث المتعين من المال لان وصيته بقدر خمسين درهما ربع المالين وقد تعين من الدين هذا المقدار باعتبار أن الابن المديون يصير مستوفيا بقدر حصته مما عليه فاذا أخذالموصىله نصف العين وسلم الابن الذي لادين عليه نصف العين ظهر أن المتعين من الدين مثــل ذلك فان حق الاثنين في التركة سواء فان ظهر أن المتعين من الدين مقــدار خمسين تبين أن وصية الموصى له ما جاوز من الثلث فلهذا يمطى جميع حقه مقدما على حق الوارث بخلاف ماتقدم فهناك انما أوصي له بربع المال فهو بهذه الوصية يكون شريك الوارث بربـم المال فلهذا لاينفذ جميع وصيته من القدر المتعين من المال واستوضح هـذا الفرق بما لو كان الدين علي رجل آخر فأوصى بربعـه لانسان ثم خرج من الدين عشرة أو عشرون فان ذلك كله يسلم له للموصي له بربع الدين ويكون حقه في ذلك مقدماً على حق الوارث بخلاف مااذا كانت الوصية له بربع المال وعلى هذا لو كانت الوصية بخمس العين والدين استوفى الموصى لهجميم حقه من العين وذلك أربعون درهمالانه قد تعين من دينه مقدار حقه والزيادة وحقه فيما تعين مقدم علي حق الورثة وجميم وصيته دون ثلثى ماتعين فلمذا يأخذ جميـ محقه من

المال المين *ولو كان أوصى بثاث ماله لرجل وبربع ماله لآخر فالقول ان الوصيتين جاوزنا الثلث فيعزل لتنفيذهما ثلث المتعين من المال وذلك خمسون درهما نصف العين ثم يقسم ذلك بين الموصى لهما على سبعة أسهم لان الموصى له بالثلث يضرب بثلث ما تمين وذلك خمسون والموصى له بالربع يضرب بما تمين وذلك سبمة وثلاثون ونصف فاذا جملت تفاوت مآبين الاكثر والاقل وهو اثنا عشر درهما ونصف بينهما يكونحق صاحب الثلث أربعة أسهم وحق صاحب الربع ثلاثة فلهذا قسم نصفالمين بينهما على سبعة الا أن يتيسر خروج ما بقى من الدين فينئذ عسك المدنون كمال حقه وذلك ستة وستون وثلثان ويؤدى ثلاثة وثلاثين وثلثا فيأخذ الابن الذي لا دين عليــه نصفها ويقسم نصفها بين الموصى لهما على سبعة أسهم كما ذكرنا فىالقسمة الاولى وان قسمته على طريق السهام قلت قد انكسرت المائة بالائلاث والارباع فيحتاج الى حساب له ثلث وربع وذلك اثنا عشر فالموصى له بالثلث يضرب بالثلث وهو أربعة والموصى لهبالربع يضرب بثلاثة فتكون القسمة على ما يسلم لهما بينهما على سبعة * ولو كان أوصى بثلث مالهوخمسه كان نصف العين بين الموصى لهما على تمانية لانحق صاحب الثلث في كل عشرة دراهم سهم يكون حق صاحب الثاث في خسين خسة أسهم وحق صاحب الحنس ثلاثة فلهذا يقسم محل الوصية بينهماعلي ثمانية وعلى الطريق الآخر يحتاج الىحسابله خمس فخمسه ثلاثة فتـكون القسمة بينهما على ثمانية ﴿ وَلُو كَانَ أُوصَى بِثَلْثُمَالُهُ وَرَبِّمُهُ وَخُمُّهُ كان نصف المين بينهم على خمسة وأربعين سهما عشرين منها لصاحب الثلث وخمسة عشر لصاحب الربع واثنا عشر لصاحب الخمس لان صاحب الثلث يضرب بخمسين وصاحب الربع خمسة عشر سهما وحق صاحب الخنس اثنا عشر سهما فيضرب كل واحــد منهم في محل الوصية بسهام حقه وعلى طريق السهام محتاج الى حساب له المث وربع وخمس وذلك بآن نضرب ثلاثة في أربعة ثم في خمسة فتكون ستين للموضى له بالثلث ثلاثة وعشرون وللموصي له بالربع ربعه خمسة عشر وللموصى له بالخس خمسه اثنا عشر فاذا جمعت بين هذه السهام كانتسبعة وأربعين سهما ولو أوصى شاث العين والدين وبخمس ماله كان بمنزلة من وصى بثلث ماله وخمس ماله لان الوصيتين جاوزتا الثاثوقد بينا أن عند مجاوزةالثلث العين فأما في القسمة بينهما فقال أبو حنيفة هذا والاولأ يضاسواء لان حق الموصي له بثلث

الموصى له بخمس المال في خمس ما تمين وذلك ثلاثون درهما الاأن من أصله أن الموصى له بالزيادة على ثلث المتعين من المال تبطل وصيته فى الزيادة ضربا واستحقاقا فانما يضرب هو بخمس الآخر بثلاثين فتكون القسمة بينهما تمانية أسهم كما في الفصل المتقدم فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله فالموصى له شلث العين والدين يضرب فيه مجميع حقهوذلك ستة وستون والثان فالسبيل أن يجمل كل عشرة على الاثة أسهم فيكمون حقصاحب الخمس في تسمة أسهم وحق صاحب الثاث في عشرين سهما فيقسم نصف المين بينهما على تسمة وعشرين سهما وقد فسره بعد هذا ونص على الخلاف مهذه الصفة * ولو كانأوصي لرجل شاث ماله ولا خر بربع العين والدبن اقتسما نصف المين نصفين لان الموصىله شلث المال حقه في خمسين ثاث المتعين من المال وكذلك حق الموصى له بربع العين والدين فقد تعين من الدين والعين مقدار حقه فيهما وزيادة وحقه فيهما مقدم على حق الورثة فلهذا ضربهو بخمس كاضرب صاحب الثلث فكان قسمة نصف المين بينهما نصفين * ولو أوصى لرجل شلث ماله ولآخر بربع المين والدين اقتسما نصف العين نصفين لان المتعين من الدين نصفه وفيـــ وفاء بوصية صاحب الدين وزيادة فهو يضرب بجميع وصيته وذلك خمسون وصاحب ثلث المال يضرب تخمسين أيضا ثاث المتعين من المال فكان محل الوصية بينهما نصفين » ولو كانت الوصية شلث ماله وبخمس المينوالدين كان نصف العين بين الموصى لهماأ تساعا لصاحب الثلث خمسة ولصاحب الخمس أربعة لان صاحب الخمس يضرب مجميع حقه وذلك أربعون درهمافقد تمين من الدين مقدارحقه وزيادة وصاحب الثاث يضرب مخمس فاذا جعلت كل عشرة سهما كان لصاحب الثلثين خمسـة ولصاحب الخمس أربعة فلهذا كانت القسمة بينهماأتساعا ﴿ وَلُو كَانَتُ الوصية بثاث المين والدين وبربع ماله كان نصف المين بينهما على خمسة وعشرين سهما تسمة منها لصاحب الربع وستة عشر لصاحب الثلث في قول أبي نوسف ومحمـــد رحمهما الله وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله فهو بينهما على سبعة أسهم وقد ذكر هذه المسئلة قبـل هذا وأجاب فيها بجواب مبهم فقال هذا عنزلة وصيته شاث المال وبربع المال وقد تبين بما ذكر هاهنا أن مراده هناك المساواة بينهما في أن تنفيه ذهما من نصف العين خاصة أو المساواة بينهما في التخريج على قول أبي حنيفة رحمه الله خاصة دون قولهما ثم بيان التخريج على قولهما

أن صاحب ثلث المين والدين يضرب في محل الوصية بثلث المين وثلث الدين جميما فقد تمين من الدين فوق ثلث وثلث الدين ستة وستون وثلثان وصاحب ربع المال انمايضرب بسبعة وثلاثين ونصف زبع ماتعين من المال فقد انكسر العشر بالاثلاث والارباع فالسبيل أن تجمل كل عشرة على اثني عشر مكان حق صاحب الربع خمسة وأربعين وحق صاحب ثلث العين والدين في ثمانين ولكن بينهما موافقة بالخمس فيقتصر بالخسة من خمسةوأربعين على خمسها وذلك تسعة ومن تمانين على خمسهاوذلك ستة عشر فصاحب الربع يضرب بتسعة وصاحب الثلث بستة عشر فكانت القسمة بينهما على خمسة وعشرين سهما وأماعلي قول أبى حنيفة فصاحب ثاث المين والدين اعايضرب بخمسين لان ما زاد على ذلك الى تمام ستة وستين وثلثين جاوز الثلث فبطلت وصيته فى ذلك ضربا واستحقاقا وصاحب الربع آنما يضرب بسبعة وثلاثين ونصف فاذا جملت كل اثني عشر ونصف سهما يكون حق صاحب الثلث آربعة أسهم وحق صاحب الربع ثلاثة فلهذا كانت القسمة بينهما على سبعة أسهم *ولو كانت الوصية بربع ماله وبخمس العين والدين اقتسما نصفالعين على أحد وثلاثين سمهاخمسةعشر سهما لصاحب الربع وستة عشر لصاحب الخس لان صاحب الخس أعا يضرب بالف درهم وصاحب ربع المال انما يضرب بسبعة وثلاثين ونصف فيكون كل عشرة على أربعـــةأسهم فحق صاحب الحنس ستة عشر وحق صاحب الربع خمسة عشر * ولو أوصى مع هذا بثلث مله اقتسم أصحاب الوصايا نصف المين على أحــ وخمسـين سهما لان صاحب الثلث أنما يضرب بثلث ما تعين وذلك خمسون وقد جعلنا كل عشرة على أربعة أسهم فيصير إحقه في عشرين سهما اذا ضممت ذلك الى أحد يكون أحدا وثلاثين وخمسين فيقسم محل الوصية وهو نصف العين بينهم على هذا الصاحب الثاث عشرين واصاحب الربع خمسة عشر واصاحب الخس سنة عَشر * ولو لم يكن أوصي بثلث ماله ولكنه أوصى بثاث العين والدين اقتسم أصحاب الوصايا نصف العين على سبعة وخمسين سهما وثاثى سهم لصاحب الخس منهما ستة عشر ولصاحب الردخمسة عشر والباقي لصاحب الثلث في قول أبي يوسف ومجمد رحمهما الله لان صاحب ثلث العين والدين آنما يضرب بستة وستين درهما وتلثين وصاحب الحنس باربعين وصاحب ربع المال بسبعة وثلاثين ونصف فيجمل كل عشرة على اثني عشر سهما فيكون لصاحب الربع خمسة وأربعون ولصاحب الحنس ثمانية وأربعون فذلك ثلاثة وتسمون

ولصاحب ثلث العين والدين ثمانون فجملته تكونماعةوثلاثين وسبعين ﴿ وَفِي الْكُتَابِ اقْتُصْرُ على الثلث من ذلك لانه مجوزبالكسر بالاثلاث فجمل محل الوصية بينهم على سبعة وخمسين وثلثي سهم وجمل لصاحب الخنس ستة عشر وهو ثلث تمانية وأربعين ولصاحب الربع خمسة عشز وهو ثلث خمسة وأربعين ولصاحب الثلث ستة وعشرون وثلثان وهو ثلث تمانين فاما على قول أبي حنيفة رحمه الله بالتخريج على الاصلين الممروفينله أن في الوصايا في العين تكون القسمة على طريق المنازعة وأن الوصية بما زاد على الثاث تبطل عند عدم الاجازة ضربا واستحقاقا فنقول قد تعين من الدين خمسون واجتمع فيها ثلاثوصايا وصية بثلاثة وثلاثين وثلث لصاحب ثلث الدين وبعشرين لصاحب خمس الدين وباثني عشر ونصف لصاحب زبع المال فمازادعلي عشرين الى تمام ثلاثة وثلاثين وثاث لامنازعة فيه لصاحب الحمس والربع فيسلم لصاحب الثاث وذلك ثلاثة عشر وثاث ثمما زاد على اثني عشر ونصف الي تمام عشرين لامنازعة فيه لصاحب الربع وكل واحــد من الآخرين يدعى ذلك وفي المال سعة فيأخذ كل واحد منهم سبعة ونصفا فاذا قدرجعنا من الحسين ثمانية وعشرين وثلثا يبتى أحد وعشرون وثلثان استوت منازعتهم فيه فيكون بينهم أثلاثا لكل واحد منهم سبعة وتسعون ثم تخريجه مرن حيث السهام فذلك أيسر فنقول قد انكسرت العشرة بالاثلاث والارباع فيجمل كل عشرة على اثنى عشر فيصير الخمسون الدين على ستين سهما حق صاحب الخمس في أربعة وعشرين وحق صاحب الربع في خمسة عشر فما زاد على ذلك الي أربعة وعشرين وهو تسعة لامنازعة فيه لصاحب الربع وكل واحد من الآخرين بدعيه وفي المال سمة فيأخذ كل واحد منهما تسمة ويبقى هناك ستةوعشرون استوتمنازعتهم فيهفا نكسر بالاثلاث فتضر بستين فى ثلاثة فيكمون مائة وثمانين كانماأخذ صاحب الثلث خمسة وعشرين ضربت في ثلاثة فذلك خمسة وسبمون وماأخذصاحب الخمس تسعة ضربته في ثلاثة فذلك سبعةوعشرون وتمانية وسبعون بينهم لكل واحدمنهم ستة وعشرون فحصل لصاخب ثلث العين والدين من الدين مائة وواحد واصاحب الخمس ثلاثة وخمسون ولصاحب الربع ستة وعشرون ثم المائة العين تصير على ثلّما ئة وستين كلخمسين على مائة وثمانين لصاحب الثلين من ذلك مائةوعشرون فجملة ماله مائتان وأحدوعشرون الا أن ثلث المتعين من المال مائة وعمانون فما زاد على ذلك من وصيته يبطل ضربا واستحقاقا فهو انما يضرب عائة وثمانين وصاحب الخس حقهمن المين اثنان وسبعون

ومن الدين ثلاثة وخمسون فيكمون جملة ذلك مائنة وستة عشر فاذا جمعت بين هذه السهام كانت الجملة أربعائة وأحد عشر سهما فيقسم نصف العين بينهم على ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله لصاحب الربع مائة وستة عشر ولصاحب الخمس مائة وخمسة وعشرون ولصاحب الثلث مائة وثمانون * ولو أوصي لرجـل بربع ماله ولآخر بربع المين ولا خر بربع المين والدين كان نصف المين بينهماعلى سبمة لانصاحب ربع المين والدين يضرب مخمسين كال حقه وصاحب ربع العين يضرب بسبعة وثلاثين ونصف ربع ما تعين من المال فيجعل كل اثني عشر ونصف سهما فيصير حقه في ثلاثة وحق الآخر في أربعة فلهذا كان تضرب العين بينهم على سبعة * ولو أوصى بثلث ماله لرجل وبثلث المين والدين فعلى قولهما نصف المين بينهما على سبعة لأن صاحب المين والدىن يضرب بستة وستين وثلثين وصاحب ثلث المال يضرب مخمسين فاذا جمات كل ستة عشر وثلثا سهما كانت القسمة بينهما على سبعة وفى قول أبى حنيفة رحمه الله الثلث بينهم نصفان لانصاحب المين لايضرب عا زاد على الخسيين فيستوى هو بصاحب الله المال ﴿ وَلُو أُوصِي مُحْمَسِ مَالُهُ لُرْجِلُ وَمُحْمَسِ الدِّينِ وَالدِّينِ لا آخر فنصف الدِّين بينهما على سبعة لان صاحب خمس المين والدين انما يضرب باربمين وصاحب خمس المال انما يضرب بثلاثين خمسالدين والمالفاذا جملت كلءشرة سهما صارحتي أحدهما في أربعةأسهم وحتى الآخر في ثلاثةفلهذا كانت القسمة بينهماعلى سبعة ﴿ولوأوصي لرجل بثاث العين ولا خر بثلث الدين كان نصف الدين بينهما نصفين لانه قد تمين من الدين مقدار وصية صاحب الدين وزيادة فهو يضرب مجميع وصيته فى على الوصيه وهو نصف العين كما يضرب صاحب العين مجميم وصيته فللمساواة كان نصف الدين بينهما نصفين ﴿ وَكَذَلَكَ لُو أُوصَى مربع الدين لرجل وربع الدين لآخر الا أن هاهنا اذا اقتسما نصف المين بينهما نصفين فقد وصل الى كل واحد منهما كمال حقه فما يخرج من الدين بعد ذلك يكون الابن خاصة وفي الاول ما وصل اليهما كمال حقهما فاذا خرج الدين أمسك المديون كمال حقه وأدى الفضل وهو ثلاثة وثلاثون وثلث فكان نصف ذلك للابن الذي لادين عليه ونصفه بين صاحى الوصية نصفان «ولو كان أوصى تخمس المين لرجل وتخمس الدين لآخرأخذه جميع وصيتهما بقدر أربمين درهما لان وصيتهمادون نصف المين فان وصيتهما نقدر أربمين درهما ونصفالمين خمسون فيأخذ كل واحد منهما كمال حقه يبقي من المين ستون فهي للابن الذي لادين عليه وقد ســلم للمديون

مثل ذلك بما عليه الى أن يتيسر خروج الدين فينئذ بمسك المدون كمال حقه وذلك ثمانون ويؤدى الى أخيه عشرين *ولو أوصى بثاث المين لرجــل وبربـم الدين لا خر كان نصف المين بينهما على سبعة لصاحب الربع ثلاثة وللالخرأربعة لان وصيتهما فوق نصف المين هاهنا فانما نقول نصف المين لتنفيذ الوصيتين باعتبار أنه ثلث المتمين من المال ثم يضربفيه صاحب ثاث المين بثلاثة وثلاثين وثاث وصاحب ربع الدين مخسمة وعشرين فاذا جملت تفاوت ما بين الاقل والاكثر وهو ثمانية وثاث سهما يكون لهــــذا ثلاثة والآخر أربعــة وما خرج من الدين أخذ نصفه الى أن يستوفيا وصيتهما ثم مابخرج بعد ذلك يكون للابن الذي لادين عليه لان الباقي من وصيتهما ثمانيــة وثلث فاذا خرج ستة عشر وثلثان وأخذا نصفه فاقتسماه بينهما على سبعة فقد استوفى كل واحد منهما كمال وصيته فما يخرج بعــد ذلك يكون للابن الذي لا دين عليه «ولو أوصي بثاث ماله لرجل وبثاث المين لآخر وبربع الدين لا خركان نصف المين بينهم علي الانةعشر سهما لان صاحب الثالمال يضرب بخمسين الث المتعين من المال وصاحب ثلث العمين يضرب بثلاثة وثلاثين وثلث وصاحب ربع الدين يضرب مخمسة وعشرين فاذا جعلت كل ثمانية وثلث سهما يصير حق صاحب ثلث المال سنة أسهم وحق صاحب ربع الدين ثلاثة فلهذا قسم محل الوصية بينهم على ثلاثة عشر سهما ﴿ ولو كان أوصى بثلث الدين والدين مكانوصيته بثاثالمال مرسلا فنصف الدين بينهم علىخمسة عشر في قول أبي وسف ومحمد لان صاحب ثاث المينوالدين يضرب بستة وستين وثلثين فاذا جملت كل ثمانية وثاث سهما يكون حقه في ثمانيـة أسهم فلهذا كانت قسمته المين بينهم على خمسة عشر اصاحب ثلث المين والدىن ثمانية ولصاحب ثلث المينأربمةولصاحب ربع الدين اللاَّنة فاما في قياس قول أفي حنيفة نصف العين بينهم على خمسة وعشرين للاصاين المعروفين له على ما بينا* ووجه النخريج أنه يتعين من الدين خمسون وفيه وصيتان لصاحب ثلث المين والدين بثلاثة وثلاثين وثلث ولصاحب ربع الدين بخمسة وعشرين بمقدار ثمانية وثلث تفاوت مابين الحةين يسلم لصاحب الثاث بلا منازعة يبقى أحد وأربعون وثاثان وقد استوت منازعتهما فيه فيكون بينهما نصفين لكل واحد منهما عشرون وخمسة أسداس فكان لصاحب ربع الدين عشرون وخمسة أسداس وللآخر تسعة وعشرون وسدس قبله من العين ثلاثة وثلانون وثاث فيكرون جملة حقه اثنين وستين وأربعة أسداس فالسبيل أن تجعل كل أربعة

وسدس سهما فيكون حق صاحب ربغ الدين خمسة أسهم وحق صاحب ثلث العين بمانية أسهم فكان حق صاحب ثلث المين والدين اثنينوستين وأربعة اتساع الا آنه لايضرب عاً زاد على الخمسين لان وصيته في الزيادة على الثاث تبطل ضربا واستحقاقافانما يضرب هو مخمسين فاذا جملت كل أربمة وسدس سهما يكون ذلك اثني عشر سهما فهو يضرب باثني عشر وصاحب ثلث الدين ثمانية وصاحب ربع الدين بخمسة فتكون الجملة خمسة وعشرين سهما فيقسم نصف سهم على ذلك * واذا كان لرجل مائة درهم عينا ومائتا درهم على أحـــد ابنيه فأوصى لرجل بربع مآله ولا خربثاث المين ولا خريخمس الدين فنصف المين بين أصحاب الوصايا على مائة وثلاثة وثلاثين في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لان صاحب ربع المال انما يضرب بسبعة و ثلاثين و نصف وصاحب ثلث الدين يضرب شلاتة و ثلاثين و ثلث وصاحب خمس الدين يضرب بإربعين لأنه قد تعين من الدين خمسون وذلك فوق حقه فقد انكسر على عشرة بالاثلاث والارباع فيحمل كل عشرة على اثنى عشر فكان حق صاحب خمس الدين في عمانية وأربعين وحق صاحب ربع المال في خمسةوأربعين وحق صاحب المثالعين في أربعين فاذا جمعت بين هذه السهام كانت الجملة مائة وثلاثة وثلاثين سهما فلهذا قسم نصف العين بينهم على ذلك وأما على قياس قول أبى حنيفة فنصف العين بين أصحاب الوصايا على مائتين وستين لانه اجتمع مما تعين من الدين وصيتان وصية باربعين منها لصاحب الخس وباثني عشر ونصف لصاحب ربع المال فقدر سبعة وعشرين ونصف خرجءن منازعة صاحب الربع فيسلم لصاحب الخمس يبقي آثنان وعشرون ونصف استوت منازعتهمافيه فكان بينهما نصفين لكلواحدمنهما أحد وعشرون عشر وربع فقد انكسر الدرهم بالارباع ولصاحب ثاث المين من المين ثلاثة وثلاثون وثلث ولصاحب ربع المال من ذلك خمسة وعشرون فجملة ما أصاب الربع ستة وثلاثون وربع ولصاحب الخس ثمانية وثلاثون وثلاثة ارباع فقد انكسر بالآثلاث والارباع فالسبيل أن تجمل كل درهم على اثنى عشر سهما فيصيرماتعين من الدين وذلك خمسون ستمائة والمائة المين ألف ومائتان ولكنك تجمل الموافقة بينهما بالخمس فاختصر من ستمائة على خمسها وهو مائة وعشرون والمائة المين على مائتين وأربمين ثم نمود الي الاصل فنقول حق صاحب خس الدين في أربعة وتسمين وحق صاحب الربع في اللا أين مقدار ستة وستين تسلم لصاحب الحمس بلا منازعة يبقى أربعة وخمسون استوت منازعتهما فيله فكان

بينهما نصفين فحصل لصاحب ربع المال من الدين سبعة وعشر ون واصاحب خمس الدين من ةستة وستون ومرةسبمة وعشرونفذلك ثلاثة وتسمونولصاحب الربع من المائة العين ستون سهما فاذا ضممت اليه سبعة وعشرين يكون سبعة وثمانين لصاحب ثلث العين ثمانون ثلث مائتين وأربعين فاذاجمت بين هذه السهام كانت الجملة مائتين وستين وان الاتة وتسعين مع سبعة وثمانين يكون مائة وثمانين اذا ضممت الى ذلك ثمانين يكون مائتين وستين وكانت القسمة بينهم على ذلك عند أبي حنيفة * ولو لم يكن أوصى بربع ماله ولكنه أوصى بربع المين والدبن كان نصف المين على تسعة وثمانين سهمافى قول أبى بوسف ومحمد رحمهما الله لان صاحب خمس الدين يضرب باربمين وصاحب ربع المين والدين اعا يضرب بخمسة وسبمين لانه تمين من الدين مقدار الربع فهو يضرب مجميع وصيته فيها وصاحب المين شلاتة وثلاثين وثاث فتجمل كل عشرة على سنة لانه انكسر كل عشرة بالاثلاث والانصاف فتضرب اثنين في ثلاثة فيكون سنة واذا صار كل عشرة على سنة فسهام ماتمين من الدين ثلاثون وسهام المائة المين ستون ثم صاحب خمس للدين أنما يضرب باربعة وعشرين وذلك أربعة اخماس ماتمين من الدين وصاحب ربع المين والدين أنمايضرب بخمسة وأربعين ثلاثون بسهام ما تعين من الدين خمسة عشر سهام ربع المائة العين وأربعة وعشرون اذا ضممته الى خمسة وأربعين يكرون تسعة وستين وصاحب الشالعين يضرب بعشرين سهام المث المين فيكرون ذلك تسعة وعمانين فلهذا كانت قسمة نصف العين بينهم على تسعة وثمانين سهما وهـ ذا قول أبي يوسف ومجمد رحمهما الله ولم بذكر قول أبي حنيفة * قال رضي الله عنه وكان شيخنا الامام يقول انما لم بذكره لانه مل من ذلك و يمكن تخريجه على الاصلين اللذين بيناهما له فنقول اجتمع فيما تعين من الدين وصيتان لصاحب الخمس باربعين ولصاحب الربع بخمسين الأأن القسمة عنده على ظريق المنازعة فالعشرة تسلم لصاحب الربع بلا منازعة ونصف الباقي بالمنازعة له ثلاثون ولصاحب الخسء شرون ولصاحب الربع من المين خمسة وعشر ون فيجتمع له خمسة وخمسون الا أنَّ فيها زاد على الخمسين تبطل وصيته ضربا واستحقاقا فأنما يضرب هو بخمسين وصاحب الحنس بمشرين وصاحب ثلث المين بثلاثة وثلاثين وثلث فيجمل كل عشرة على ثلاثة أسهم لانكسار المشرة بالاثلاث فيكون حقصاحب ثلث المين عشرة وحق صاحب ربع المين والدين خمسة عشر لان حقه كان في خمسين وقد جملنا كل عشرة على ثلاثة فتكون خمسة

عشر وحق صاحب ربع الدين كان في عشرين فيكرون ستة فاذا جمعت بين هذه السهام كان أحدا وثلاثين سهما فيقسم نصف المين بينهم على أحد وثلاثين سهما في قول أبي حنيفة رحمه الله مهذا * واذا كان للرجل ما تتادرهم عيناومانة على أحد النيه دينا فأوصى لرجل بثاث ماله ولآخر بربع الدين ولآخر بخمس المين فالمال كله عينلان نصف المين محل لتنفيذ الوصية ونصفه للابن الذى لا دين عليه وهو مائة درهم ويسلم للمديون منه مثل ذلك وذلك جميع ما عليه فظهر أن المال قدتمين كله فيعول لمائة وهو ثاث المال لتنفيذ الوصايا فيضرب فيه الموصى له بربع الدين بخمسة وعشرين والموصى له بخمس العين بأربعين والموصى له بثلث المال عائمة فالسبيل أن يجعل كل عشرة على سهمين فيكون لصاحب الثاث عشرون ولصاحب ربـم الدين خمسة ولصاحب خمس المين تمانية فاذا جمعت بين هذه السهام كان ثلاثة وثلاثين والثلثان ضعف ذلك فيكونجلة المال بينهم على تسعة وتسمين سهما عندهم جميما واذا كان للرجل مائة درهم عيناومائة على امرأته دينا ثم مات وترك امرأته وابنه وأوصى لرجل بثلث ماله فالمائمة العين بين الابن والموصى له على أحد عشر سهما فالسبيل في هذا أن يصحح الفريضة فيخرجهامن عَانية المرأة الثمن سهم والابن سبعة ثم نزيدالموصى له مثل نصف الفريضة لان الوصية شلث المال وبكل عدد ردت عليه مثــل نصفه تـكمون الزيادة ثلث الجملة فاذا زدت أربعة على عمانية صار اثني عشر تم يطرح نصيب المرأة لانها مستوفية لحقها عاعليها فيضرب الابن في المين بسبعة والموصى له بأربعة فيكمون بينهما على أحد عشر ولو كانت الوصية بربع ماله كانت المائة المين بينهماعلي تسعة وعشرين للموصى له ثمانية وللابن أحد وعشرون لا بل يزيد على ثمانية مثل ثلثه وليس له ثلث صحيح فاضرب ثمانية في ثلاثة فيكون أربعة وعشرين يزيد عليه مثل ثلثه عانية فيكون اثنين وثلاثين يطرح من ذلك نصيب المرأة وهو ثلاثة ويضرب الابن بأحد وعشرين والموصى له بتمانية ولو كانت الوصية تخمس ماله فالمائة المين بينهما على تسمة أسهم لانك ترَيد على عمانية مثل ربعها وذلك سهمان ثم تطرح نصيب المرأة سهما يبقى تسمة تقسم العين علي ذلك للموصي له سهمان وللابن سبعة فان كان مكان الابن أخ لاب وأموقد أوصى بثلث ماله فالمين بين الاخ والموصى له بالثلث على خمسة لان أصل الفريضة منأربعة فنزيد عليه للموصى له مثل نصفه سهمين فيكون ستة ثم يطرح نصيب المرأة فيبتى حق الابن في ثلاثة وحق الموصى له فى سهمين فعلى ذلك تقسم العين بينهما؛ ولو ترك مائمة عينا ومائمة على

امرأته دينا ومائة على المهدينا وترك مع ذلك بنتا وقد أوصى لرجل بناث ماله فالمائة المين بين البنت والموصى له على تسعة عشر لان أصل الفريضة من ثمانية والقسمة من أربعة وعشرين للموصى له ثلاثة وللابن أربعة عشر وللابنة سبعة فيزاد للموصى له بالثاث مثل نصفه اثنا عشرتم يطرح نصيب الانن والمرأة فكلرواحد منهما مستوف حقه مماعليهوانما تقسم العين بين الابنة والموصى له على تسمة عشر الابنة سبعة وللمنوصى له اثنا عشر فان أدت المرأة ما عليها صار المال كله عينامقسوما على ستة وثلاثين سهما لانها اذا أدتما عليهافقد صارنصيب الابن أكثر مما عليه وبيان ذلك أنجملة المال المائة اقسمها على ستةو الاثين سهما يكون كل مائة اثنى عشر ونصيب الابن أربعة عشر فعرفنا أن نصيبه أكثر من مائة فيجب له ماعليه وللمرأة نصيبها بما عليها ثلاثة أسهم ويؤدى ما بقى فيكون ذلك مع المائة العين مقسوما بين الابنة والموصى له والابن على أحد وعشرين سهما لانه قدوصل الى الابن اثنا عشر يما عليه من الدين يبقى حقه في سهمين وحقهما في تسعة عشر كما بينا ﴿ وَلُو كَانْتُ الْوَصِيَّةُ مُحْمَسُ مَالُهُ ولم تؤد المرأة شيأ فالمال الذي على الابن عين لان نصيبه أكثر من مائة وبيان ذلك أنه يطرح نصيب المرأة ويقسم المائة العيمن مع ما على الابن بينهم على سبعة وعشرين لان الفريضة كانت من أربعة وعشرين وزدنا الموصى له بالخس مثل ربعها ستة فيكون ثلاثين ثم يطرح نصيب المرأة ثلاثة ببقي سبعة وعشرون فيكمون كل مائة على ثلاثة عشر ونصف فحق الابن أربعة عشر فعرفنا أن نصيبه أكثر من المائة فلهذا قسمنا المائتين علىسبعة وعشرين للموصى له بالخمس ستة وللابنة سبعة والابن أربعة عشر اللائة عشر و نصف قد كان مستوفيا له ويستوفى نصف سهم مما بقي ﴿ قال واذا كان للرجل مائمة درهم عينا ومائمة على ابنته دينًا ثم مات وترك من الورثةام أنه وابنته وابنه لاوارث له غيرهم وأوصى لرجل بثلث ماله فالمائة المين بين الابن والمرأةوالموصىله على تسمة وعشرين سهماللموصى لهمن ذلك اثنا عشر والابنأربمة عشر وللمرأة ثلاثة لان القسمة بين الورثة من أربعة وعشرين للمرأة ثلاثةوللاس أربعة عشر وللابنة سبعة ثم تزاد الوصية بثلث المال مثل نصفه اثني عشر فيكون ستة وثلاثين ثم يطرح من ذلك نصيب الابنة لانها مستوفية حقها مما عليها فيبقي تسعة وعشرون فلهذا تقسم العين يينهم على تسعة وعشرين كما بينا * واذا كان للمرأة مائة درهم عينا ومائة على زوجهادينامن صداقها فأوصت لرجـل بربع مالها ثم ماتت وتركت من الورثة زوجها وأمها وأختيهالا بيها

وأمهاوأختين لامها فالمائة المين تقسم بين الام والاخوات والموصى له على أحد وثلاثين لانا نصحح قبل الوصية فنقول للزوج النصف الائة وللام السدس سهم واللاختين للام الثلث سهمان وللاختين لاب وأم الثلثان أربعة فتكون القسمة من عشرة وهي مسئلة أم الفروج ثم تزاد الوصية بالربع مثل ثلاثة وليس للمشرة ثاث صحيح فاضرب ثلاثة فى دشرة فيكمون الاثين ثم يزاد للموصي لهمثل الشهاعشرة ثم يطرح نصيب الزوج لان عليه فوق حقه ونصيبه كان ثلاثة ضريناها في ثلاثة فتكون تسيمة فاذا طرحتذلك من أربعين يبقي أحدو ثلاثون فتقسم المين بينهم على هذا للموصي له عشرة وقد كان للام سهم ضربناه في ثلاثة فهو ثلاثة والاختين للامَ سهمان ضربناهما في ثلاثة فتـكمون ســنة والاختين لاب وأم أربعة ضربناها في الاَنَّة فتكون اثني عشر * قال واذا كان للرجـل على امرأته مائة درهم دينا فمات وترك مائة عينا وأوصى لرجــل بخمس ماله وترك من الورثة امرأته وابنيه وأبويه فالمائة المين بين الموصي له وبين الابنين والابوين على مائة وثلاثة عشر سهما لان هذه الفريضة اذاصحتها كانت من سبعة وعشرين فانها مسئلة المنبرية ثم يزاد للموصى له ربع ذلك لانهأ وصى له عثل سببكة وعشرين فتكون مائة وخمسة وثلاثين الاأنه يطرح نصيب المرأةلانهااستوفت حقها مما عليهاوقد كان نصيبها ثلاثة ضربناها فيأربعة فتبكون اثنيءشر يبقى ثلاثة ومائة وعشرون فتقسيم العين بينهم علىهذا للموصى لهسبمة وعشرون وللابنين أربعة وسستون وقد كانلمها ستة عشر وضربنا ذلك في أربعة وبحسب للمرأة نصيبها بماعليه سبعة عشر درهما وسبعة اتساع فيؤدى مابقي فيقتسمونه على ماوصفنا «قال وأذا كان للرجل عشرة دراهم عينا وعشرة على أحد ابنيه دينا فأوصى لرجل مخمش ماله الادرهما فان الموصى له يأخذ من العشرة العين درهمين ونصفا ويأخذاً لا بن الذي لادين عليه ما بقي ﴿ وطريق النَّخريج لهذه المسئلة من أوجه أحدها أنا لا نمتبر الاستثناء في الابتداء ولكن يمطى الموصى له بالخمس خمس المين وذلك درهمان تم يسترجع بالاستثناء أحدهما فيكون في يد الورثة تسعة بين اثنين لكل واحد منهما أربعة ونصف ولكن لا يعطى الابن المديون نصيبه فان عليه فوق حقه بل يقسم ذلك بين الابن الذي لا دين عليه وبين الموصي له على مقدار حقهما قبله وحقهما قبله أثلاثا فان درهمين من الدين للموصى له لانه خمس العشرة الدين ولكل ابن أربعة فاذا اقتسما أربعة ونصفا ينتهما أثلاثا يكون للموصى له درهم ونصف وللابن ثلاثة فقد أخل الموصى له مرة سهما قدره درهم

ونصف وأخذ الابن مرة أربعة ونصفا ومرة ثلاثة فيكون ذلك تسعة وقد تعين من الدبن مثل ذلك فتبين أن العين تسمة عشر ونصف خمس ذلك ثلاثة ونصف وقد نفذنا الوصية في ثلاثة ونصف واسترجعنا بالاستثناء درهما الي أن يؤدى الابن المديون ما عليه فحينئذ عسك من ذلك كمال حقه ثمانية ونصفا ويؤدى ما بقى وهو درهم ونصف فيقسم بين الابن والموصى له على مقــدار حقهما أثلاثًا فيحصل للموصى له ثلاثة ولـكل ابن ثمانية وأصف * والطريق الثاني أن تجمل العشرة العين مقسومة بين الابن الذي لادين عليــ وبين الموصى له على مقدار حقهما اثلاثا لان المديون استوفى حقه مما عليه فتطرح سهامه فاذا طرحت قسمنا المشرة أثلاثاوكان للموصى له ثلاثة وثاث ثم منه بالاستثناء خمسة اسداس درهم لان المستثنى درهم من خمس جميع المال وهو أربعة وهو ربع مايسلم للموصى له وربع ثلاثة وثاث خمسة اسداس فيبقى للموصى له درهمان ونصف ويسلم للابن سبعة ونصف والتخريج كما بينا وعلى طريق الدينار والدرهم نقول السبيل أن يجمل الخارج من الدين دينار ويضمه الى العشرة العين فيكون للموصى له عشرة خمس ذلك وذلك درهم وخمس دينار ثم يسترجع بالاستثناء درهما فيضمه الى الباقى فيكون بين الآنين نصفين ولكل واحد منهما أربعة دراهم ونصف وخمسا دينار وحاجتنا الى دينارين فأنا جملنا الخارج من الدين وهو نصيب الابن المديون دينارا فأربعة اخهاس دينار قصاص بمثلها يبقى في يد الورثة تسعة دراهم يعدل دينارا أو خمسا فتبين ان قيمة الدينار سـ بعة و نصف و انا حين جعلنا الخارج من الدين دينارا كان ذلك بجزى سبعة و نصفا وأعطينا الموصي له درهمين وخمس دينار قيمته درهم ونصف فكانت ثلائةو نصفااسترجمنا منه درهما يبقي له درهمان و نصف فاستقام وطريق الجبر فيــه أن تجمل الخارج مرف الدين شيأ وتضمه الى المشرة العين ويعطى الموصي لهخمس ذلك درهمين وخمس شئ فيسترجم بالاستثناء درهماو يحصل في بد الورثة تسمة دراهم وأربعةاخياس شيء في بد الورثة قصاصا عثلها يبقى فى أيديهم تسعة دراهم تعدل شيأ وخمس شئ فأكل ذلك شيئين بأن تزيد على ذلك مثل ثلثيه وزد مايمدله أيضا مثل مثليه وذلك ستة فيكون خمسةعشر فاذا تبين أن الشيئين يعدلان خمسة عشر عرفنا أن الشي الواحد يعدل تسعة دراهم ونصفا فاما حين جعلنا الخارج من الدين شيأ كان ذلك عمني سبعة ونصف وطريق الخطائين في ذلك ان تجمل الخارج من الدين درهمافيكون عدل أحدعشرتم يعطى الموصى لهخمس ذلك درهمين وخمسا ويسترجع بالاستثناء

درهما فيكون في يد الورثة تسمة دراهم وأربمة الحماس وحاجة الورثة الي درهمين ظهر الخطأ نزيادة سبعة وأربعة المحاس فعد الي الاصل واجعل الخارج من الدين درهمين فاعط الموصى له خمس ذلك درهمين وخمس درهم واسترجع بالاستثناء درهما فيكون فىبد الورثة عشرة وثلاثة أخياس وحاجته الى أربدة ظهر الخطأ بزيادة ستة وثلاثة اخياس وكان الخطأ الاول بزيادة سبعة وأربعة أخهاس فلما زدنا في النصيب درهمين نبت خطأ درهم وخمس وبقي خطأ ستةو ثلاثة اخهاس فمر فناان كل در هم يؤثر فى در هم وخمس وبتى خطأ ستةو خمس فالسبيل أن زيدمايذهبخطأ مابقي وذلك خمسة دراهم ونصف فان خمسة دراهم يذهب خطأ ثلاثة أخماس درهم اذا كان ما بين كل درهم خمس فاذا زدنا هذا في الخارج مرف الدين ظهرأن الخارج من الدين سبمة ونصف والتخريج الخ كما بينا وعند ممرفة طريق الخطائين يتيسر الموصى له من العشرة والعين خمسة اسداس درهم يكون للذي لادين عليه منها تسعة دراهم وســـــــ أما على الطريق الاول فنقول لا يمتبر الدين في الانتداء لانه تاو ولا الاستثناء ولكن يعطى الموصى له خمس المين وذلك درهمان ثم يسترجع منه بالاستثناء ثلاثة دراهم وفي يده درهان فالدرهم الثالث يكون دينا عليه ويسمى هذاومالا عليه على المال فاذا استرجمنا منه بالاستثناء ثلاثة صار معنا أحد عشر فيقسم ذلك بين الاثنين نصفين لكل واحدمنهماخمسة ونصف الا أن نصيب الان المديون يأخذه الان الذي لادين عليه والموصى له قصاصا محقهما وحقهما قبله أثلاثا فان للموصى له من تلك العشرة درهمين وللابن أربعة فيقسم بين الاثنين هذه الخسة ونصف بينهما اثلاثا ثلث ذلك درهم وخمسة اسداس للموصى له فاذا أخذ ذلك قضىما عليه بدرهم وتبقى له خمسة اسداس والباقى للابن وهو تسمة دراهم وسدسويسلم للمدنون مثل ذلك مما عليه الى أن يتيسر خروج مابقي من الدين فحينئذ يمسك المديون مما عليه كمال حقه تسمة دراهم و نصف لان خمس المال أربعة والمستثنى ثلاثة فانما يبقى للموصى له درهم والباقي بين الاثنين وذلك تسعة عشر أحمل واحد منهما تسعة ونصف فيؤدى المديون نصف درهم ثم يقسم ذلك بين الموصى له والابن الذي لادين عليه اثلاثا على مقدار حقهما فيكون كل واحد منهما مستوفيا كمالحقه وعلى الطريق الثانى السبيل أن تقسم العين بين الابن الذي لا دين عليه والموصى له على مقدار حقهما أثلاثا ويحصل للموصى له ثلاثة وثاث ثم يسترجع

منه بالاستثناء ثلاثة ارباع ماسلم له كان مقدار ذلك درهمين ونصفا فتبقى خمسة اسداس درهم ثم التخريج الى آخره كما بينا وتخريجه على طريق الحساب على نحو ما قلنا في المسئلة الاولى * قال ولو أوصى لرجل بدرهم من ماله أو بدرهمين-ثم مات ولم يترك غير ابنه فان الموصى له يآخذ جميم وصيته من المشرة العين لان ما سمى له أقل من ثلث المين والموصى له نقــدر سهمين من المال وحقه مقدم على حَق الورثة في الثاث فلهذا قلنا يأخـذ جميع وصيته سواء أوصى له بثلاثةأو أربعة أو خمسة وان كان أوصى له بستة فحينئذ لا يأخذ الا خمسة لان ثلث المتعين من المال خمسة فانه قد تمين من الدين نصيب الاين المديون وذلك خمسة دراهم مثل نصف المين فان السالم للاس الآخر تصف المين فلهذا يأخذ الموصي له نصف المين فانخرج من الدين شي كان الخارج بين الابن والموصى له يمنزلة المين الي أن يصل الى الموصى له كمال حقه وهو ستة دراهم ثم يسلم مابقي بمد ذلك للابن الذي لادين عليــه قال فان أوصى لرجل بدرهم ولآخر بخمس ماله فان الموصى له بالدرهم يأخه نص المين درهما ويأخه الموصى له بالخمس من المين ثلاثة دراهم وسدسا والباق للاس الذي لادن عليه وذلك لان الموصى له بخمس المال شريك الوارث فكما ان حق الموصى له بمال مسمى يكون مقدما على حق الوارث فكذلك يكون مقدما على حق من هو شربك الوارث فيبدأ وبالموصى له بالخس بالدرهم فيعطى درهما يبقى تسمة دراهم فيآخذ الموصى له بالخمس خمس المين درهمين يبقي سبمة بين الانتين تصفين ولكن الابن المديون لا يعطى نصيبه بل يكون نصيبه للموصى له بالخمس والابن الا خر مكان مالهما عليه وحقهما قبله ائلاث لان حق الموصى له في الدرهمين مما عليه وحق الانن في أربعــة فيقتسمان نصــيبه وهو ثلاثة ونصف بينهما أثلاثا للموصى له درهم وسدس فقد أخذ مرة درهمين فصار له الالة وسدس والابن خمسة أسداس وقد تمين من الدين مثل ذلك المتعين خمسة عشر درهما وخمسة اسداس وقد نفذنا الوصية في خمس ذلك ثلاثة وسدس الى أن يتيسر خروج مابقى من الدين فيمسك المديون نصيبه مما عليــه سبعة ونصفاويؤدى درهمين ونصفافيقسم بين الموصي لهوالابن الآخر اثلاثاحتي بحصل للموصى له كمال حقه أربعة دراهم والابن سبعة ونصف وعلى الطريق الآخر يجمل كان المال كله عين فلا يمتبر في الابتداء وصية الموصى له بالدرهم في مقاسمة الورثة فيكلون حق صاحب الخمس فى أربعة ذراهم وحق الابن الذي لادين عليه فى ثمانية فتقسم العين بينهما علي مقدار حقهما

أثلاثا لان الابن المديون يستوفى حقه مماعليه فيحصل للموصى له ثلاثة وثاث ثم نقول وصية ا صاحب الدرهم مثل ربع وصية صاحب الخمس فيسترد من الابن الذي لادين عليه مثل ربع ما أخذ منه الوصى له بالخمس وذلك خمسة اسداس درهم فيضم الى ما في يده فيصير أربعة دراهم وسدسا ثم حق الموصى له بالدرهم مقدم فيعطى درها من هذه الجلة ويبقي للموصى له بالخمس ثلاثة دراهم وسديس والتخريج كما بينا «ولو كانالمال اثني عشر درهماعينا واثني عشر على أحد ابنيه دينا وأوصى لرجل بسدس المال يأخذ من المين ثلاثة دراهم وسبع درهم لان وصيته لاحدها بدرهمين من المين وهو مقدم كما بينا فيأخذ درهمين والموصى له بسدس المال يأخذ من المين درهمين فسدس المال بينه وبين ألا بن الآخر على مقدار حقهما قبله أسباعا فان حق الموصىله قبله في الدرهمين وحق الابن في خسة فسبعاه درهم فيكون للموصى له سبعا هذه الاربعة وللابن خمسة أسباعه وكل سبع أربعة أتساع فسبعاه درهم وسبع اذا ضم ذلك الىالدرهمين كان ثلاثةوسبعا يبقى في بدالابن ستة وستةأسباع وقد نفذنا الوصية في سدس ذلك ثلاثة وسبعالى أن يثبت خروج الدين فيمسك الابن المديون حصته وذلك تسعة دراهم ويؤدي الانة فيقتسمها الابن وصاحب سدس المال أسباعا سبعاه للموصىله وذلك تسعدرهم اذا ضمه الى ما أخذ يحصل له أربعة سدس المال ويبقي للاب درهمان وسبع اذا ضمه الى ما أخذ كان ذلك له تسمة دراهم كمال حقه * وعلى الطريق الآخر بجمل المال كله كأنه عين ولا تمتبر الوصية بسدس العين في الابتداء فيكون للموصى له بسدس المال وللابن الا يُخر على مقدار حقهما أسباعاسبعاه للموصى له وذلك ثلاثة دراهم وثلاثة أسباع ثم وصية الموصى له بسدس المين مثل نصف وصية الموصى له بسدس المال فيسترد من الابن مثل نصف ما أخذه الموصى لهوذلك درهمو خمسة أسباع فاذاضم ذلك الى ثلاثة وثلاثة أسباع يكون خمسة دراهم وسبع يآخذهالموصىله وذلك درهم وخمسة أسباع فاذا ضم ذلك الى ثلاثة وثلاثة أسباع يكمون خمسة دراهم وسبع يأخذ الموصي بسدس المين من ذلك درهمين لأن حقه مقدم ويبقى للموصي له بسدس المال ثلاثة دراهم وسبع والتخريج كما بينا * واذا كان للرجل مائة درهم عينا ومائة على أحد ابنيه دينا فأوصى لرجل بنصف العين أخذ الموصى له نصفها لان وصيته مازادت على ثلث المتعين من المال فقد تعين من الدين مثل نصف العين وهو نصيب الابن المديون فلهذا ينفذ للموصى له مثل جميع وصيته «فلو أوصى له بثلثي العين أخــــذ أيضًا نصفها لان وصيتهزادت

على الثاث والمتمين من الدين يكون مثل نصيب الابن الذي لا دين عليه فلو نفذنا الوصية في ثلث المين كان السالم للامن ثلاثة وثلثا ويتمين من الدمن مثل ذلك فيحصل تنفيذ الوصية في نصف المال وذلك لا مجوز فلهذا يسلم له نصف العين، ولو أوصى لرجل بنصف ماله وأجاز الابنان الوصية له ولم مجز كل واحد منهما ما أجاز صاحبه فاجازة الابن الذي عليــه الدين باطلة في المال أما قوله ولم يجز كل واحد منهما ما أجاز صاحبه فانما تظهر فائدة هذافي المسئلة الثانية وأما قوله ان اجازة الابن المديون باطلة فلان المديون لا يسلم له شيء من المين وأما من الاجازة في سلامة شيء من المال منها للموصى له فانما تعمل اجازة من يكون متمكنامن استيفاء شيء من العين دون من لا يكون متمكنا (ألا ترى)أن الان الذي أجاز وصية أبيه لو لم يكن وارثا بأن كان قاتلا كانت اجازته باطلة فهذا مثله ثم يأخذالموصي له نصف العين وذلك خمسون درهما بلا منة لأحد ويكون للابن الذي لا دمن عليه النصف الباقي وقد أجاز للموصى له وصيته فيعطيه من هذا النصف اثني عشر ونصفا فيؤمر مدفع ذلك القدر الي الموصى له وعلى الطريق الاخر بجمــل كأن المال عين فيكون للموصى له الثاث ســـتة وستون وثلثان بلامنة الاجازة يَبقى من حقه ثلاثة وثلاثون وثلث نصف ذلك في حصة كل واحد من الاثنين وذلك ستة عشر وثلثان فيمطى له من المين الثاث وذلك ثلاثة وثلاثون وثلث بتى سنة وسنتون وثلثان بينالاننين نصفين ثم لا يعطى المدبون نفسه بل يقسمه الآخران على مقدار حقهما قبلهوحقهما قبله سواء فيأخذ الموصى لهستةعشر وثلثين فيحصل له خمسون درها ثم ان الموصى له يأخذ من الابن الذي لا دبن عليه مثل ربع نصيبه الاصلى وذلك ثمانية وثلث فيصير له ثمانية وخمسون وثلث ويأخذ أيضا مثل ربم ما أخذه في المرة الثانية وهو فى أربمة دراهم وسدس فيكمون ذلك اثنين وستين ونصفا وانما يأخذمثل أربمة لما بينا أنه أنما أجازله الوصية فيما زاد على الثلث الى تمام النصف وما زاد على الثلث الي تمام النصف يكون ربع الثاثين فعرفنا أن كل واحــد منهما آنما أجاز له الوصية فى ربـع ما يســلم له الى أن يتيسر خروج الدين فحينئذ الابن المديون يمسك ميرانه وذلك ستة وستون والثان ويؤدى ثلاثة وثلاثين ونصفا فيقسم بين الآخرين لكل واحــد منهما ستة عشر وثلثان ثم يستوفى الموصى له من الابن الذي لا دين عليه ربيع ما أخــ ذ باعتبار اجازته وذلك أربعــ ة وسدس فيسلم له ستة وستون وثلثان ويأخذ من الابن الذى عليه الدين ماأجاز الوصية فيه

لانه لما تمين الدين عملت اجازته وذلك ستة عشر وثلثان فيصـير له ثلاثة وَثلاثون وثلث وقد كان السالم له بلا منة خسون وظهر الآن أن ثلث المال ستة وستون والثان فيأخذ من كل واحــد منهما أيضا ثمانية وثلثاحتي يسلم له كمال مائة درهم ويبقى لـكل واحد منهما خمسون درهما فان قال الابن الذي لا دين عليه قد أجزت لهجميع وصيته وجميع ماأجاز له أخي من ذلك كاه أخذ الموصي له من المائة الدين الثها لان اجازة المديون في المين اعاتصح بحق الابن الذي لادين عليـه وقد أجاز هو اجازته فكما أن وصية الموصى تنفذ باجازته في حقه واذا نفذت اجازتهما قلنا الماعةالمين تقسم بين الابن والموصى لهعلى مقدار حقهما وحق الموصى له مائة فىدرهم وحق كل ابن فى خمسين فتقسم المائة المين بينهما أثلاثا ثلثاها للموصى لهوذلك ستة وستون وثلثان وثلثها للابن وقد تمين من الدين مثل ذلك فظهر أن المتمين من المال مائة وثلاثة وثلاثون وثلث وآنما نفذنا الوصية فى نصفها فاذا تيسر خروج الدين أمسك المديون حصته وذلك خمسون درهما وأدى خمسين فاقتسهما الاس والموصى له أثلانا للموصى له الثاها وذلك ثلاثة وثلاثون وثاث فيصل اليه كمال حقه مائة درهم ويسلم لكل ابن خمسون درهما * ولو كان أوصي له منصف العين ونصف الدين فأجاز الوارثان ذلك فاجازة الذي عليه الدين باطلة ويأخذ الموصي له ثلثي المال العين لأنه قد تعين من الدين نصفه باعتبار نصيب الابن المديون وقد بينا أن الموصى له بالمال المينحقه مقدم على حق الوارث وقد أجاز الابن الذي لادين عليه وصيته واجازته صحيحة في حقه فيضرب الموصى له منصف المين ونصف الدين وذلك مائة درهم والابن أنما يضرب فلهذا كانت العين بينهما أثلاثا للموصى له ثلثاها والابن ثلثها * فان قيـل فاذا سلم للابن ثلثها وظهر أن المتعين من الدين ثلثها * قلنا السالم للابن ثلث المين في الصورة وفي الحكم نصف اامين لان الموصي له أنما استحق تلك الزيادة عليه باعتبار اجازته فيكون كالسالم له في حكم وبهذا يتيينأن المتعين من الدين في الحركم خمسون درهما *ولو أجازله الابن الذي لادين عليه وصيته وأجاز أيضا ماأجاز له أخوهأخذ الموصى له من المال الممين خمسة وسبعين درهما والابن الذي لادين عليه خمسة وعشرين درهما لانه أنما يستحق باجازة كل واحد منهما ستة عشر درهما وثلثي درهم نصف ذلك في الدين ونصفه في المين وقد بينا أن اجازة الابن المديون في العين غير صحيح بحق الذي لادين عليه ولو لم يجز الابن الآخر اجازته لكان الموصى له يأخذ ستة وستين وثلثين فاذا أجاز اجازته أخذ مع ذلك ثمانية

والمنا حصته من الاجازة في المائة المين فتكون خمسة وسبمين درهما وعلى الطريق الإخر تقسم المائة الدين أثلاثًا ثم الموصى له يأخذ من الابن الذي لادين عليه حصة اجازته في المائة المين وذلك ثمانية وثاث ويقسم نصيب الابن المديون وهو ثلث المائمة بينهما نصفين فيسلم له أيضا ستة عشر وثلثان فيكون ذلك ثمانية وخمسين وثلثا والنصف الذى أخذه الابن الذي لادين عليه يأخذه أيضا بالاجازة لان ذلك قد تمين من الدينوانما يسلم له عوضا عن حصته من الدين وقد أجاز وصيته فيه فيكون حتى الموصى له فيه مقدما على حقه فاذا ضم ذلك الى ما أخذه كان له خمس وسبعون فاذا ثبت خروج مابقي من الدين أمسك المديون من ذلك خمسين ودفع من ذلك اليهما خمسين فيكون بينهما نصفين لان حصة الاجازة في الدين قد وصلت اليه فبقى حقهما فما بقي من الدين سواءفاذا اقتسما هذه الحسين نصفين سلم للموصى له مائة درهم كمال حقه ولكل ابن خمسون * ولو كان أوصى له بثلث ماله أجاز أو لم يجز فهو سواء ويأخذ الموصى له نصف العين لان الموصى له يستغنى عن اجازة الورثة في استحقاق ثلث المال بالوصية وهو شريك الورثة بالثاث فيما نتمين من المال وما يتوى منيه ولو كان أوصى شاث العمين وبثلث الدين لرجـل فأجاز أخذ من العين مائة وخمسين وثلثا * قال رضى الله عنه واعلم بأن اجازتهما تهاهنا في الابتداء معتبرة وفي الانتهاء غير معتبرة ثم نصف المينوهو خمسون سالم للموصىله بلامنة الاجازة يبقى الى تمام حقه ستة عشر وثلثان فانه قد تعين من الدين مقــدار حقه والزيادة فيه وحقه مقــدم وما يسلم له بالاجازة يكون منجهة الابنين نصفين الا أن اجازة الابن المديون غير معتبرة في العين واجازة الابن الآخر معتبرة فيأخذحصته تمانية وثلثافلهذا كان له ثمانية وخمسون وثلث فانأجاز الابن الآخر ماأجاز له لا بن المديون أيضا أخذ الموصى له من المائة العين سمتة وستين وثلثين لان حصة المديون أنما كانت لا تسلم للموصى له بالاجازة لدفع الضرر عن الابن الآخر فاذا رضي به الابن الآخر أخذ كمال حقه فقد تمين من الدين مقدار حقهوقد صحت الاجازة منهما جميما وحقه فيا تمين يقدم على حق الورثة * قال رضي الله عنه طمن عيسي في هذا الفصل وقال انه أعطى الموصى له جميع وصيته قبل خروج مابقى من الدين ولم يفعل مثل هذا فيما تقدم لافى الوصية بثلث المال ولا في الوصية بثلث العين والدين ومن حيث المعنى لافرق بين هذا وبين ماسبق ولكنا نقول أنما فعــل ذلك استحسانا لاظهار تأثير الاجازة فان اجازتهما بمدخروج الدين

لغو فلو لم يحصل له جميع وصيته قبل خروج ما بقي من الدين صارت منة الاجازة لغوا أصلا وهي معتبرة بخلاف ماسبق فهناك الاجازة مؤثرة بمد خروج ما بقي من الدين لان الوصية ينصف المال فمن هــذا الوجه يقع الفرق بينهما ثم اذا خرج ما بقي من الدين بطلت الاجازة وأمسكالابن المديون ستة وستين وثلثين كمال حقه وأعطى ثلاثةوثلاثين الىأخيه وقدسلر للموصى له كمال حقه * ولو كان أوصى بنصف ماله فأجاز الابن الذي عليـــه الدين ولم يجز الآخر فاجازته باطلة لان المديون لا يتمكن من أخذ شيُّ من العين ولا تتعين اجازته فيه ولانه مستوف جميم ميرانه ولمكن الموصى له يأخذ نصف العين فاذاخرج مابقي من الدين وذلك ثلاثة والاتونوثلث اقتسماه نصفين حتى يستوفى الذى لادين عليه ستة وستين والثبين كمال حقه ثم برجم الموصى له على الابن المديون بستة عشر وثلثين لأنه لما تعين المال كله عمات اجازته في حصـته وذلك ستة عشر درهما وثلثا درهم فيأخذ ذلك منه وبهتي للابن المديون خمسون درهما لانه في حقه بجمل كانهما أجازا وقد سلم الابن الآخر ستة وستين وثلثين لانه في حقه بجمل كانهما لم يجيزا * وإذا ترك الرجل ابنين وله على أحدهما ألف درهم وترك دارا تساوي ألف درهم فأوصى لرجـل بماله فللموصى له ثلث الدار وللابن الذي لادين حليه ثلث الدار في يد الوارث والموصى له حتى يرفع الى القاضي الامر بخلاف ماسبق فان هناك المال المين من جنس الدين فنصيب المديون منه يآخذه الموصى له والابن الآخر قضاء عالمها عليه لان صاحب الدين اذا ظفر مجنس حقه يكون له أن يأخذه وها هنا نصيبه من الدار ليس من جنس ماعليه من الدين فلا يبقى وصاحب الدين يأخذه لماني أخذه من معني البيع وذلك لا يتم لصاحب الدين وحده واكنه يوقف في أيديهما لما له من الدين عليـه عنزلة المرهون في يد المرتهن والمبيع في يد البائع محبوس بالقبض والابن محبوس بالجمل وهذا لانه لو سلم ذلك الى الابن المديون ازداد نصيبه على نصيب الابن الآخر من التركة وذلك لامجوزتم يرفع الامر الي القاضي فيقول القاضي للابن المديون أد الذي الالف التي لهما عليك والا بمنا الث الدار الذي صارلك وأوفيناه ولاء حقوقهم لان القاضي نصب للنظر ودفع الضررعن الجانبين وذلك فما فلنافان أدى اليهما ثلثي الالف أخذ ثاث الدار لانه وصل اليهما كمال حقهما ويصل اليه كمال حقه أيضا وان لم يفعل باعه القاضي فأخذا ثمنه نصفين قيل هذا قولهما فاما عند أبي حنيفة رخمه الله فلا ببيع القاضي نصيبهمن الدار لان لهما عليه دينا ومن أصل أبي حنيفةرحمه

الله أن القاضي لا يبيم على المديون ماله وقيل بلهو قولهم جميما لان نصيبه من الدار تركة الميت وللقاضي فىالتركة ولاية البيع لمكان الدين فيبيع نصيبه ويدفع الثمن اليهما نصفين لان حقهما فيماعليه سواءثم يرجعان عليه بمابتي لهم وكذلك كلمال تركه الميت سوى الدراهم فهو والدار سواء لان نصيب الابن المديون من هذا المال ليسمن جنس ماعليه وكذلك المال لو كان دنانير الاعلى قول ابن أبي ليلي فانه يقول بأخذون ذلك قضاء بما لهما عليه وهـذا مذهبه أيضا في صاحب الدين اذا ظفر بشي من مال المديون يأخذ النقدين ودينه من النقدالآخر وهو اختيار بعض مشايخنا أيضا لان الدراهم والدنانير في كثير من الاحكام كجنس واحــد وأما في ظاهر الرواية فأخذ الدنانير مكان الدراهم يكون مبادلة فلا ينفرد به صاحب الدين وكذلك ان كانت الدراهم التي عليه نبهر جةوما تركه الميت أجود منها لانهما لو استوفيا نصيبهمكان ما عليه باعتبار الوزن كان فيه ابطال حق المديون في الجودة ولو استوفيا بأعتبار القيمة التي في الدار فان كان ما عليــه أجود مما خلفه الميت من الدراهم فرضيا بأخــذ نصيب المدون قصاصا فلهما ذلك لأنهما تجوزا بدون حقهما وأسقطا حقهما في الجودة وان لم يرضيا بذلك كانت كجنس آخر من الدنانير و غييرها لانهما لا يتمكنان من استيفاء ذلك باعتبار القيمة لما فيه من معنى الربا وقد انعدم الرضا منهما باستيفاء ذلك قضاء من حقهــما باعتبارالوزن فيكون في معنى خلاف جنس الدين فيرفع الى القاضي حتى يبيعه لهم فيو فيهم حقهم * ولو كان للميت على أحد ابنيه ألف درهم دينا وترك عبدا يساوى ألف درهم ودارا تساوى ألف درهم ولم يوض بشي و فالابن الذي لادين عليه يستوفى حصته من المين وبمنم المديون من حصته حتى يستوفى منه ماعليه من الدين لانه لايتمكن من استيفاء نصيبه مكان ماعليــه من الدين لانعدام المجانسة ولا يتمكن المديون من أخــذه لانه حينيَّذ يسلم له من التركة أكثر مما يسلم لاخيــه فيبقى نصيبه موقوفا الى أن يعطى نصف ماعليــه من الدين الى أخيــه فان أعتق الابن المديون العبــد نفذ العتق من نصيبه لانه مالك لنصيبه وان كان ممنوعا عنــه لحق أخيه فينفذ عتقه فيه كالمشترى اذا أعتق المبيح قبل القبض ومولى الابق اذا أعتقه قبل اداء الجمل فاذا أنفذ المتق في نصيبه كان الشريك بالخيار في نصيبه كما هو الحكم في عبـــد بين شريكين يمتقه أحدهما ولا شئ على العبد من الدين الذي على الابن الآخر لان ذلك الدين ماتملق عاليته وان كان هو محبوسا في يده عنزلة الابق والمبيع بخــلاف المرهون اذا

أعتقه الراهن وهو معتبر فانعلى العبد السعابة فىالدين وكان متعلقا عاليته وتلك المالية سلمت للمبد فللابن الذي َلادين عليه أن تحبس نصيب أخيه من التركة حتى يستوفي منه نصف الدين لان قبل اعتاق العبد كان حق الحبس ثابتا له في هذا النصف من الدار فلا يبطل ذلك باعتاق المبد وان أعطاه نصف الدار لسكنه ولو بأجرة ثم بداله أن يأخذه حتى يعطيه نصف الدين لم يكن له ذلك لانه بالتسايم اليه على أى وجه صارمسقطاحقه فى الحبس والساقط يكونمتلاشيافلا يحتمل الاعادة كالبائع اذاسلم المبيع الي المشترى باعارة أواجارة ، واذا ترك الرجل ثلثمائة درهم دينا على أحد ابنيه وهو معسر وأعتق عبدا في مرضه يساوى ثلثمائة سمى المبدفى نصف قيمته الابن الذي لادين عليه لان حقهما في سمايته سواء الاأن الابن المديون يستوفى جميم حقه مما عليه فلا يكون له أن يرجم على العبد بشيُّ من السعاية ولكن نصف قيمته يسلم اللابن الذي لادين عليه * يوضحه أن المعتق في المرض وصية فالعبد موصى له بنصف المال وقد بينا أن المال المدين يقسم بين الموصى له والابن الذي لا دين عليه نصفين وسعايته عنزلة مال العمين فيكون بينهما نصفين الي أن يتيسر خروج الدين فحينئذ يمسمك المدبون نصيبه وذلك مائة درهم ويؤدى مائة درهم فيكون بيرن الابن المعتق نصفين حتى يسلم للابن الذي لا دين عليه مائتا درهم وقد فذنا الوصية للعبـد في مائتين فاستقام الثلث والثنثان * ولو كان الفلام قيمته مائة درهم يسمى العبد أيضا في نصف قيمته لما بينا أن سمايته في حكم المتعين من المال والدين تاو فيسمى في نصف القيمة للابن الذي لادين عليه فاذا تيسر خروج الدين أمسك المدنون كمال حقه مائة وخمسين فادى مائة وخمسين فيقسم مائة من ذلك بين الابن الذي لادين عليه والعبد نصفين وما بقي الابن الذي عليه دين لآنه لما خرج المين تبين أن رقبة العبـد كان ربـع مال الميت فينفـذ عتقه في جميعه مجازا ويكون ليكل ابن نصف ثلمائة وذلك مائة وخمسون وقد أخذ من المبد خمسين درهما فيرد ذلك عليه ويسلم الابن الذي لادين عليه في الحاصل مائة وخمسون وقد أمسك المدبون مثل ذلك مما عليه فاستقام التخريج * واذا مات الرجل وترك ابنا وامرأة وترك مائة دينا علي امرأته ومائة عينا وقد أوصى من ماله بمشرين درهما لرجل ولآخر بما بقى من ثلثه ولا خر بربع ماله فان الوصية بما بقي من الثلث تبطل لان الموصى له بالبـاق بمنزلة العصبة فاعا يستحق ما يفضل عن حق ذوى السهام ولم يفضل شي لاستفراق الوصيتين

الاخيرتين ثم المين بين الموصى له بالربع والموصي له بالدراهم على أحـــ عشر سهما أربعة من ذلك للموصى له بالدراهم وللموصى له بالربع لانا نصحح السهام قبل الوصية فللمرأة الثمن سهم من عمانية والباقى للابن ثم يزاد للوصيتين مثل نصفه أربعة ثم يطرح نصيب المرأة لانها مستوفية حقها مما عليها يبقي أحدعشر سهما واذا قسمت المائة المين على أحدعشر كان كلسهم من ذلك تسعة دراهم وجزأ من أحد عشر جزأ من درهم فيكون للموصى لهما ستة وثلاثون درهما وأربعة أجزاء من أحدعشر جزأمن درهم وللابن مابقي وقد ظهر أن المتمين من الدين تسعة دراهم وجزاً من أحــد عشر جزأ من درهم اذا ضممت ذلك الى مائة كان ثلثه ستة وثلاثين درهما وأربعة أجزاء من أحد عشر ثم يضرب الموصى له بالربع بربع ذلك وذلك تسعة وعشرون درها وثلاثة أجزاء من أحد عشر جزأ من درهم فقد انكسر بجزء من أحدعشر جزأ فالسبيل أن يضرب سبعة وعشرين وثلاثة أجزاء فىأحدعشرفيكون ثلثمائة والموصى له بالدراهم يضرب بعشرين درهما اذا ضربت ذلك في أحــد عشر يكون ما تين وعشرين ثم بين هـ ذه الاجزاء موافقة بنصف العشر فاذا اقتصرت من المائة على نصف عشرها يكون ذلك أحد عشر فيقسم الثاث بينهما على ستة وعشرين سهما واذاصار الثاث على هذا فالثلثان آثنان وخمسون نصيب المرأة يطرح وذلك ستة ونصف ويأخذالموصيله بالدراهم أحد عشر فيقسم ما بقي بين الموصى له بالربع وبين الابن يضرب فيه الابن بحقه والموصى له بخمسة عشر تكون القسمة بينهما على هذا الى أن يتيسر خروج مابقي من الدين فيجب للمرأة نصيبها مما عليها ويؤدى ما بقي ثم تنفذ الوصيتان في ثاث المالَ يضرب فيه الموصى له بالعشرين بعشرين والموصى له بالربع بالخنس فيقتسمان الثاث بينهما على سبعة هـ ذا هو الصحيح من الجواب وقد ذكر في كتاب الوصايا أن القسمة تكون بينهما على خمسة وبينا أن ذلك غلط والصحيح ماذكرناه هاهنا مفسرا * واذا مات الرجل وترك ابنين له على أحدهما ما تةدرهم دينا وترك مائة درهم عينا وعلى أجنبيين على كل وأحد منهما مائة دينا فأوصى لكل واحد من الإجنبيين بماعليه وأوصي لآخر بثلث المائة المين فأدى أحدالاجنبيين ماعليه والآخر مفلس فان هـــذه المائة العين والمائة التي على الابن تقسم على عمانية عشر سهما ثلاثة للمؤدى وسهم للموصى له بثلث المين والباقى بين الأثنين نصفين لانه لما أدى أحد الغريمين صار ما على الابن عينا فأنه يسلم للابن الآخر نصف الدين وذلك مائة ويسلم للمديون مثــل ذلك

وهو اجميع ما عليه ثم يقول كل واحد من الغريمين الموصى له بمائة والذي لم يؤد مستوف وصيته مماعليه فلابد من أن تغير سهامه فيجعل كل مائة على ثلاثة يضرب الموصى له بثلث العين فيسلموكل غريم بثلاثة فيكونالثلث بينهم على سبعة والثلثان أربعة عشر فذلك أحد وعشرون تم يطرح نصيب الغريم الذي لم يؤد يبقى عمانية عشر فلهذا كانت القسمة الاعامة بينهم على ثمانية عشر كلمائة علىستة فيكون كلسهم ستةعشر وثلثان يسلم للموصى له بثلث العين ستة عشر وثلثانوللغريمالمؤدى خمسين وللآخر مماعليه مثل ذلك فظهر أن المتعين من المال ثلثمائية وخمسون واذا نفذنا الوصية لهم في ثلث ذلك مائة وستة عشر استقام * ولو لم يكن أوصى لكل واحد من الغرعين عاعليه ولكنه أوصى لكل واحد منهما بماعلي صاحبه فلم يؤدواحد منهما شيأ فالمائة العين بين الموصى له بثاث العين والابن على ثلاثة أسهم لان الغريمين لا يقع لهما وصية ما لم يتمين محل حقهما بالاداءفان كان كل واحد منهما موصى له بما على صاحبه وان أدى أحدهما ما عليه فهذا والفصل الاول في التخريج سواء لان محل احدى الوصيتين تمين بالاداء فيتمين له محل الوصية الاخرى أيضا من قبل أن للموصى علىصاحبه مثل مالصاحبه فيما أدى فيآخذه قصاصا بهوبطريق المقاصة يتمين ما على الآخر فلا فرق بين هذا وبينوصيته لكل واحد منهما عاعليه * واذا ترك الرجل على أحدانيه مائة دينا وترك ثوبا يساوى مائة درهم فأوصى لرجل بثلث ماله فثلث الثوب للموصى له وثلث للابن الذي لا دبن عليه وثلث موقوف الي أن يؤدى المديون ما عليه وقد تقدم بيان نظير هذا أن عند اختلاف الجنس لا تمكنان من أخذنصيب الابن المديون فصالحهما ولوترك معالثوب مائة عيناوالثوب يساوي خمسين درهما وأوصى لرجل بثلث ماله ولآخر بالثوب فان فى قياس قول أبى حنيفة يقسم المين والثوب بين الابن الذي لا دين عليه وبين أصحاب الوصايا على ستة وعشرين سهماوهذه من أدق المسائل من هذا الجنس لاجهاع قستمين فان المين محتاج الي قسمة على حدة لوجود المجانسة والثوب بحتاج الى قسمة على حدة وقد اجتمع فى الثوب وصيتان وصية بجميمها ووصية بثلثه والقسمة عنده في مثــل هذا على طريق المنازعة فيكون الثوب على ستة فيحصل لكل واحد منالموصي لهما خمسة واذاكان المال المتمين ماءته وخمسين ظهر أنالمتمين من الدين مثل نصفه وذلك خمسة وسبعون فيكمون تسعةأسهم ولصاحبالثوب خمسة فيجعل

الثلث بينهماعلى ثلاثة عشر والثلثان ستة وعشرون ثم يطرح نصيب المديون ويضرب الابن الذي لا دين عليه شلانة عشر والموصى لهما بثلاثة عشر فتكرون قسمة العين بينهم على ستة وعشرين والثوب ثلث المين فاذا صار الكل على ســتة وعشرين كان الثوب من ذلك ثمانية وثلاثين للموصيله بالثاث من الثوب خمسة أسهم من عمانية وثلاثين يأخذ ذلك يبقى من الثوب ثلاثة وثلثان يضم ذلك الى المائة العين فيقسم بين الابن الذي لادين عليه وبين الموصى له فاما المائية فتقسم بينهما على أحد وعشرين سهما يضرب الابن شلانة عشر والموصى له بثمانية وأما ما بقي من الثوب فيقسم على أربعة وثلاثين يضرب فيهالموصى لهبالثاث بثمانيةوالاثنان بستة وعشرين وهذا لأنه لا مجانسة بين الثوب وبين الدراهم فلا بد من اعتبار نصيب الأبن المدون من الثوب على أن يوقف ذلك في بد الابن الذي لادين عليه الى أن يؤدي ماعليه من الدين أو سبيعه القاضي لحق الموصى لهما فان قيل فلمذا تبين أن المتعين من الدين مقدار خمسة وسبعين قلنالا كذلك فان القدر الذي توقف من الثوب لما لم يكن سالما للمدنون في الحال كان السالم له في المين عوضه مما عليه باعتبار المالية فبهذا الطريق يتبين أن المتعين من الدس ماذكر نا فان أدى المديون والا بيع نصيبه من الثوب فيقسم ثمنــه بينهما على أحــد وسبعين سهما باعتبار حقهما فيما في ذمته فان لم يبع ذلك حتى أدى الابن ماعليــه فان القسمة الاولى تنتقض ويقسم المال كله على اثنين وأربمين بينهما لانالثوب يكون بين الموصى لهما على ستة بطريق المنازعة والمائتان على أربعة وعشرين كل خمسين على ستة فيكون للموصى له بالثاث عمانية وله من الثوب سهم فذلك تسمة وللموصى لهبالثوبخمسة فيكروناائناث بينهما على أربمة أسهم والثلثان ثمانية وعشرون فتكون القسمة على اثنين وأربعين سهما خسة من ذلك للموصى له بالثوب كلهمن الثوب ثم يضم ما بقي من الثوب ألي المائتين فيقسمهما الآننان وصاحب الثاث على سمعة وثلاثين تسعة من ذلك للموصى له بالثلث تسع ذلك فيما بقي من الثوب وثمانية أتساعه في الدراهم والباقي بينهما نصفين فأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله اذا لم يؤد الابن ما عليه قسمت المائة العين والثوب على عشرة أسهم لانه اجتمع فى الثوب وصيتان والقسمة عندهما بطريق العول فيكمون الثوب علىستة ويستقيم فىالابتداء أن يجعل على ثلاثة ولكن في الانتهاء ينكسر بالانصاف فجملناه على ستة لهذا يضرب صاحب الثوب في الثوب بستة وصاحب الثلث بسهمين فتكون سمهام الثوب ثمانية وقد بينا أن المتعين من الدين خمسة

وسبمون فتجمل كل خمس على ستة فتكون سهام المائة العين اثني عشر وسهام خمسة وسبمين تسمة فذلك أحد وعشرون للموصى له بالثاث ثلث ذلك تسمة اذا ضممته الى عمانية يكون لخمسة عشر فهو سهام الثاث والثلثان ضعف ذلك وذلك ثلاثون الا أنه يطرح نصيب المدون مما عليه وتقسم الدين بين الابن الذي لا دبن عليه وبين الموصى لهما على ألاثين والثوب من ذلك مقدار الثاث فتكون عشرة للموصى له بالثوبمن ذلك ستة يضم مابقي من الثوب الى المائة العين للقسمة بين الاس الذي لادين عليه وبين الموصى له بالثلث فأما المائة العين والموصى لهبالثلث فيضرب فيذلك تسمة والابن مخمسة عشر فتكون القسمة بينهما على أريمة وعشرين سهما وأماما بتي من الثوب فيكون مقسوما بينهما على تسعة وثلاثين لانه يضرب الورثة في ذلك بثلاثينوالموصى له بتسمة فتكون القسمة بينهم على تسمةو ثلاثين يوقف نصيب الابن المديون بماعليه لهما واذخرجت المائة الدبن فقد انتقضت القسمة الاولي وبجب اعادة القسمة على أربعة وعشرين سهما لان الثوب يكون على أربعة ثلاثة للموصى له بالثوب وكل خمسين من الما تتين على ثلاثة لانه لاعول فيهافيكمون ذلك اثنى عشر للموصى له بالثلث ثلث ذلك أربعة فيحصل له خمسة وللآخر ثلاثة فيجمل الثلث بينهما على ثمانية والثاثان ستة عشر فيكون المال على أربعة وعشرين سهما ثلاثة لصاحب الثوب كله في الثوب ثم يضم ما بقي من الثوب الى المائتين فيقسم بين الاثنين والموصى له بالثلث على أحد وعشرين سهما للموصى له بالثلث خمسة خمس ذلك فيما بتي من الثوب وأربعــة أخماسه في المائتين والباقي بين الاثنين نصفين واذا ترك الرجل مائتي درهم عينا وثلثمائة على أحد ابنيه دينا وترك كر حنطة يساوى مائة درهم فأوصى لرجل بالكرولآخر بثلث المائتين العين وثلث الكر فان قول أبى حنيفة رحمه الله فيه أن المائتين والكريقسم على أربعة أسهملانه اجتمع في الكر وصيتان بجميعه وثلثه والقسمة على طريق المنازعة عنده كان الكر على ستة وكل مائة من المين كذلك للموصى له شاث المائتين المين أربعة أسهم منها وسهمان من الكر فذلك خمسة وللموصى له بالكرخمسة فيكون الثلث بينهما على عشرة ولا يمتبر في حق الموصي له بغير شيء من الدين لانوصيته في العين خاصة فاذا صار الثلث بينهما على عشرة والثلثان عشرون يطرح نصيب المديون وهو عشرةوتقسم المين بين الابن والمَوْمي لهما على عشرين سهما خمسة أسهم من ذلك وهو الربع للموصي له بالكركله في الكر والربع ثلثائة خمسة وسبعونوهو ثلاثة أرباعالكل في الحاصل ثم يضم

ما بقى الى الكر الى المائتين المين فيقسم بين الموصى له بالثاث والابن الذى لادين عليه على خمسةعشر سهما فما أصاب خمسةأسهم فهو للموصى له يثلثالمين خمس ذلك في الكروأربمة اخماسه في المائتينالمين عَلَى مقدار حقه فيهما وخمس ذلك خسة عشر درهما فيكون له من الكر ثلاثة أخماس الربع الباقي ومن المائتين ستون دزهما ويكون للابن بينه وبين الابن المدنون نصفين فتوقف حصة المدمون من الكر في مد أخيه حتى مبيمه القاضي أو يؤدي ما عليه فاذا أدى ما عليه انتقضت القسمة الاولى وصار المال كله عينا فيأخذ الموصى له بالكر خمسة أسداس الكر والآخر سدس الكر وثلث المائتين العين وذلك سنة وستون وثلثان لان الوصيتين دون ثلث المال فيجب تنفيذهما وقسمة ما بقي بين الاثنين نصفين فاما على قولهما فالقسمة في البكر بطريق العول فتكون على أربعة وثاث المائتين العين سهمان لانا نجعل كل مائة على ثلاثة فيكمون للموصى له بالثلث ثلاثة وللموصى له بالكر كذلك فاذا صار الثاث على ستة كان الثلثان اثني عشرتم يطرح نصيب المديون ويقسم مايتي بين الابن الذي لادبن عليه والموصى لهما على اثني عشر وبين هذه الاجزاء موافقة بالثلث فيقتصر على الثلث وهو أربعة للموصى لهما سهمان والابن سهمان وفي الحاصل للوصيله بالكر النمائة وهو الانة أرباع الكر كماهو قول أبي حنيفة رحمه الله وللموصى له بالثاث ربع ذلك أيضًا من الكر والماعتين أثلاثًا فيصير مستوفيا الربع الباق من الكر بحصته ويسلم للابن الذي لادين عليه مائة وخمسون الي أن تيسر خروج الدن فيمسـك الابن المدنون مقدار حقه ويؤدي ما بقي فيأخذ الموصى له بالثلث ذلك ما بقي من حقه وهو ستة عشر وثلثان وما نقى يكون للابن «واذا مات الرجل وترك امرأةوابنين وترك على امرأته عشرة دينا وعلى أحد ابنيه عشرة دينا وترك سيفايساوي خسسة دراهم فأوصى الرجل بالسيف فالسيف يقسم بين الابن الذي لادين عليه والموصى له على خمسة عشر سهما لان أصل الفريضة من عانية والقسم من ستة عشر ثم يزداد بنصف الموصى له مثل نصف ذلك ثمانية ثم يطرح نصيب الابن المديون ونصيب المرأة لان على كل واحد منهما فوق نصيبه ويضرب الموصى له في السيف بثمانية والابن الذي لادبن عليه بسيمة فيكون بينهما على خمسة عشر ثمانية للموصى له وسبعة للابن الذي لادبن عليه ومحسب للمرأة نصيبها مما عليها اثنين ونصف وتؤدى ما بقي وبحسب للان الآخر نصيبه مما عليه تمانية وثلاثة

أرباع فيؤدى درهما وربعايأخذ الان ذلك كلهويأخذ صاحب السيف جميع السيف قال عيسى وهذا غلط فان السيف ليس من جنس ما على المرأة والابن من الدين فكيف يأخـذ الابن من الدين نصيبهمامن السيف قضاء عما له عليهما ولكن ننبغي أن يعتبرفي قسمةالسيف سهامهم جميماً ثم يوقف نصيب المديون من ذلك على قياس ما ذكر نا ومن أصحابنا من نقول ماذكر ه صحيح لان السيف كله مشغول بالوصية ليس للورثة منه شيُّ واذا خرجالدين فانما يمتبر فيه حتى الابن الذي لادين عليه خاصة قبل خروج الدين ولا يمتبر فيه حتى الآخرين ولكن هذا المعنى موجود فيما سبق من مسئلة الكر وقد قال هناك يوقف نضيب الابن المديون من الكر الى أن يبيعه القاضى فلا بد من أن يكون أحد الجوابين غلطا هذا ماتقدمولكنه ذكر في الاصل وما أصاب سبعة أسهم فهو الابن الذي لادين عليه على ماوصفت لك فكانه بهذا اللفظ يشير الىالتوقف ويريد أن حصته تسلم له وحصة الآخرين تكون موقوفة في يده * واذا ترك ابنين واسرأتين وترك على أحد امرأتيه مائة درهم وعلى أحــد ابنيه مائة وترك خادما يساوي مائة فأعتقها عند الموت فانها تنصف قيمتها للمرأة والابن الذى لاهين عليه لان القسمة من سستة عشر ثم تزاد في الوصية مثل نصفه تمانية ويطرح نصيب الغرعين مما عليهما يبقى حق الخادم في ثمانية وحق اللذين لادين عليهما فلهذا يسلم للخادم نصف قيمتها للمرأة من ذلك الثمن والابن سبعة أثمان ولا يوقف شئ مما تتعين للغر عين هاهنا لان الواجب على الخادم السعاية والسعاية من جنس ما عليها من الدين فيأخذ اللذان لادين عليهما نصيب الآخرين من ذلك قصاصا بما لهما عليه مخلاف ماسبق فاذا تيسر خروج الدينين رد على الخادم ما أخذمنها من السماية لانهاخرجت من الثلث وتمسك المرأة المديونة حصتها مما عليها اثني عشرونضفا وتؤدى سبعة وتمانين ونصفا للابن الذي لادين عليه ويمسك الابن المديون نما عليه حصته وذلك سبعة وتمانونونصف ويؤدي اثنىعشر ونصفا الى المرأة التي لادين عليها فقد وصل الى كلذيحقحقه؛ واذا ترك ابنين على كل واحدمنهما مائة درهم دينا وترك على رجلين على كلواحد منهما مائة فأوصى اكمل واحد من الرجلين بما على صاحبه وأوصى لآخر شات ماله ثم أدى أحد الرجلين ما عليه فان هذه المائة والمائتين العين التي على الاثنين عجمع فيقسم ذلك كله بين الوارثين والموصى له بالثلث والذي أدى المائة في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله على ثلاثة وأربمين * سهما والحاصلأن المال كله صار في حكم المين بإداء أحد

الفرعين ما عليــه لان الوصايا لاتنفذ في أكثر من الثلث فنحن نعلم بالقسمة أن نصيب كل واحد من الابنين المائةعليه وأكثر فيصير ماعلى الابنين عينا لهذا الطريق ثم المؤدى يأخذ نصيب الغرح الآخر عا أدى قضاء مما عليه قبله فيتغين ذلك القدر مما عليه ويثبت عليه حق الموصى له بالثلث فبقدر مامجمل للموصى له بالثلث من ذلك ينتقص فيه استيفاءماعليه فيصير مستوفيا مثله مما بقي ولا يزال كذلك حتى يصير جميـم ماعليه في حكم المين فلهذا جعلناه كله عينا وقداجتمع في كلمائة مما على الابنين يصير على ستة أنصباء للموصىله بالثلث من ذلك أربعة فكان له في الحاصل ستة أسهم ولكل غريم خمسة فيكون الثاث بينهم على ستة عشر والثلثانضعف ذلك فتكون سهام الجملة ثمانية وأربعين فتطرح من ذلك سهام الغريم الذي لم يؤدخمسة أسهم ويقسم المائة على ذلك الالة وأربعين خمسة من ذلك للمؤدى في المائة التي أداها صاحبة وثمانيـة وثلاثين للان وللموصى له بالثلث للموصى له من ستة يستوفيه من المائة المين ومحسب للابنين ماعليهما بنصيبهما ويأخذان مابقي ويؤدى الذي عليه المائة مانقي عليه من المائة وهو نمانية وخمسون وثلث فيستوفى كل واحد منهما حصته على مابينا *ولو ترك ابنين وأمرأة وترك خادما يساوى مائة درهم وعلى رجل مائة فأوصي للرجــل بما غليــه وأوصى بأن يعتق الخادم فانه يعتق من الخادم خمسها وتسمى في أربعة أخماسها للورثة في قول أبى نوسف ومحمدر حمهما الله لان الوصية بالعتق لاتكون مقدمةعلى الوصية الاخرى فالثلث بينهما وبين الموصى له الآخر نصفين على سهمين والثلثان أربعة ثم يطرح نصيب الموصى له لان عليه فوق حقه فيضرب الخادم فيه بسهمه وألورثةباربعة فلهذا سعت في أربعــة أخماس قيمتها حتى يؤدى الرجل ما عليه فينتذ عسك مقدار حقه وهو ثلث ماعليه من المائة ويؤدى الثلثين فيدفع الى الخادم من ذلك تمام الثلث من قيمتها وهو ثلاثة عشر وثلث وما نقى فهو للورثة وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله فان الخادم تسغى في عشرة أجزاء من ثلاثة عشر جزأ من قيمتها لان من أصله أن الموصي له بالسعاية يضرب مجميع وصيته وان كان أكثر من الثلث والموصى له بالمين لايضرب عا زاد على الثاث والثلث هاهنا ستة وستون وثلثان والموصى له بالدين يضرب بهذا القدر والخادم يضرب بجميع قيمتها فاذاجعلت المائة على ثلاثة يكونالثلث بينهم على خمسة تم يطرح نصيب الغريم ثم يبقى حق الخادم في سهمين وحق الورثة في عشرة فلهذا قال انها تسعى في عشرة أجزاء من ثلاثة عشر جزأ من قيمتها

فاذا تيسر خروج الدين يحسب المديون نصيبه مما عليه فذلك ستة وعشرون و ثلثان ويؤدى ما بقى فيرد على الخادم من ذلك الى تمام أربدين درهما وذلك خمس المال لان حقها فى ثلاثة أخماس الثلث هو خمس المال والله تمالى أعلم

- المتق في المرض والصحة كا

(قال رحمه الله) واذا قال الرجل في مرضه لجارية لامال له غيرها هذه أم ولدي تم مات فان صدقه الورثة فهي حرة لاسـبيل عليها وان كذبوه سعت في ثلث قيمتها فالحاصل أن هذه المقالة من المولى اما أن يكون معها ولد أولا يكون معها ولد واما أن تكون ولدت الولد في ملكه أو اشــتراها في صحته أو مرضه واما أن يصــدته الورثة في ذلك أو يكذبوه فان صدقوه في ذلك فهي حرة مع ولدها ولا سمانة عليها لان الثابت تتصادقهم في حقهم كالثابت بالبينة وان كذبه الورثة في ذلك فان كان معها ولد ولدته في ملكه فهي حرة مع ولدها سواء كان قال في صحته أو مرضه لان ثبوت نست الولد يكون شاهدالها ويكون ذلك كاقامة البينة في اثبات حريتها وحرية الولد وانما قلنا بقول المولى في حق النسب لان ذلك من حوائِّبه وان لم يكن معها ولد فانكان قال هذا القول في صحته فهي حرة من جميـم المال لانه علك اعتاقها في صحته فلا تمكن التهمة في اقراره بامية الولد لها فان قيل هذا المهني موجود فيما اذا أقر لهما بالتدبير في صحته *قلنا نعم ولكن بسبب انتفاء التهمة يصير ماأقر به كانه أنشأه ولو اسند الاستيلاد في صحته اعتبرت من جميـ م المال ولو أنشأ التدبير كان معتبرا من الثلث وهذا لانالتدبير مضاف الى مابعد الموت مخلاف الاستيلاد وان كان قال في مرضه ولم يكن ممها ولد فأنها تسمى في ثلثي قيمتها لانه صار متهما في اقر اره فانه لو أعتقها في هذه الحالة كانت من ثلثه فلمله أخرج الكلام مخرج الاقرار لا بطال حق الورثة عنها فلهذا لا تصدق فما زاد على الثاث وتسعى فى ثلثى قيمتها وان كان معها ولد قد اشتراهما فان كان اشتراهما فى صحتــه عتقا من جميع المال لانه يسند اقراره لها الى وقت الشراء وقد كان ذلك منه بالصحة وان كان اشــتراهما في مرضه فان الولد يسعى في الذي قيمته لان دعوته دعوة التخديم فيكون عَنزلَة الاعتاق وأنما عتق عليه من حين ملكه وذلك في مرضه فيسمى في ثلثي قيمته فيرث ذلك أقرب الناس من الميت بعد هذا الولد عند أبي حنيفة رجمه الله لان المستسمى عنده

مكاتب فلا برث شيأ وعنــدهما المستسمى حر فيرثه مع سائر الورثة واذا كان وارثا عنــدهما لم يكن وصية وكان عليه السعالة في جميه القيمة وهي لا تسمى في شيءٌ لان ثبوت نسب الولد شاهد لها في حق أمية الولد فينزل ذلك منزلة اقامة البينة فلهذا لا يلزمها السمانة في شي *ولو قال في صحته هذه أم ولدي أو مدىرتى ثم مات ولا مال له غيرها فانها تعتق وتسمى في ثلث قيمتهالانه خير نفسه ببن الجانبين التدبير وأمية الولد وحكمهما مختلف فكان البيان اليه مادام حياو بمو ته فات البيان وليس أحدهما بأولى من الآخر فيثبت حكم كل واحد من الكلامين في نصفه فيعتق نصفها من جميع المال باقراره بالاستيلاد في صحته وألنصف الآخر منهاانما يعتق بالتدبير فيكون من الثلث وماله نصف رقبتها فيعتق ثلث ذلك النصف وتسعى في ثلثيه وذلك ثاث قيمتها في الحاصل * ولو قال هذه أم ولدى أوحرة أو مديرة فهذا والاول سواء تمتق وتسمى في ثاث قيمتها لان العتق في المرض معتبر من الثاث كالتدبير فكان قوله أو حرة أو مدرة ككلامواحد لان حكمهما واحد واغا اعتبار الكلام بحكمه لايصورته فلهذا كانهذا الفصل والاول في التخريج سواء * ولو أن رجلا له جارية ولها النة ولا بنتها ابنة وله عبدوجميم هؤلاء بولد مثلهم لمثله فقال في صحته أحد هؤلاء ولدى ثم مات ولم شبت نسب أجدهم لان المقر له بالنسب منهم مجهول والنسب في المجهول في حكم المين كالمتعلق مخطر البيان والنسب لايحتمل التعليق بالشرط فلايصح انجامه في المجهول واذا لم شبت النسب به كمالو قال لمعروف النسب هذا ابني ثم يعتق من الفلام ربعه ويسمى في الآنة أرباع قيمته لآنه يعتق في الحال وهو أن يكون هو المقصود ويرث في ثلاثة أحوال وتسمى الجارية في ثلثي تيمتها لانها تمتق في حالين لأنها انكانت هي المقصودة فهي حرة وان كان المقصود ولدهافهي حرة بالاستيلاد أيضا ولكن أحوال الاصابة كحالة واحدة في أصح الروايات يمتق ثلثها وتسعى في ثلثي قيمتها ويسمى كل واحــد من الاثنين في نصف قيمتها لان العليا منهما تعتق في ثلاثة أحوال بأن تكون هي المقصودة وابنتها أو أمها وأحوال الاصابة حالة واحدة فكانها تعتق في حال دون حال وكذلك الصغرى ان كانت هي المقصودة أو أمها أوجها أمهي حرة وان كان المقصود هو النسلام فهي أمة فيعتق نصفها وان كان هذا منه في مرضه اقتسموا الثلث على ذلك يضرب فيــه الغلام بربع قيمته والجاربة بثلث ذلك وواحد من الولدين بالنصف فيحتاج الى حساب له ثلث وربـم ونصف وذلك اثنا عشرونصف ثمالطريقفي التخريج،معلوم *ولو قال

في صحته لامة له حامل أنت حرة أو ما في بطنك ثم مات قبل أن يبين فالابنة حرة لاسبيل عليها لانا قلنا بحريتها فال الام ان كانت هي المقصودة فهي حرة ويعتق من الام أصفها لانها تعتق في حال دون حال فتسمى في نصف قيمتها *وان كان قال ذلك في مرضه وقيمة كل واحد منهما تلمائة درهم ولا مال له غيرهما سمت الام في ثلاثة أرباع قيمتها والابنة في ربع قيمتها لان النصيب من الابنة يعنق بطريق التبعية وفي حال لائمة لا يعتبر الخروج من الثاث في هذا الوصف لانالو اعتبرنا ذلك جملناه مقصودا وفيما هو تبيع فيه لا يكون مقصودا ولان بطريق التبعية أنما يعتق حال كونه تخلق فى البطن وهو ليس عال متقوم عند ذلك فاذا ثبت أنه لا مجمل هذا النصف مالا للمولى ببقى مال المولى فيه ونصف الثاث من ذلك وذلك نصف رقبة بينهما نصفان لان كلواحد منهمايضرب في الثاث بنصف رقبته من الولد النصف بطريق التبعية والربيم من الثاث فلهذا كان عليه السعاية في ربيع قيمته * ولو أعتق من الام ربعها فتسمى في ثلاثة أرباع قيمتها فان ماتت الام قبل موت السيد ثم مات السيد سعت الابنة في ثلثي قيمتها لأن الام حين مأتت قبل موت السيد وقد خرجت من أن تكون مستحقة اشئ من هذه الحرية وأنما كان يستحق أولد بطريق التبعية سعياً نناء على استحقاقها فاذا بطل ذلك في حقها بقي الولد كله مالاللمولى وقدأعتقه في مرضه ولا مال له سواه فيعتق ثلثه ويسمى في ثلثي قيمته «ولو قال المولى قبل الموت قد أوقعت العتق على الامنة سعت الامنة في ثاث قيمتها وتدكون بالامانةلان تتمين المولى خرجت الاممن أن تكون مستحقة لشيءٌ من الحرية فلايكون شيءٌ من الولد تبعالها أيضا وكان مال المولى رقبتها وقد عتقت الابنة في مرضه فينفذالعتق من الله وثلثماله ثلثان فيه للامنة وان لم يوقع ولكن الامنة ماتت قبل السيدسمت الامف ثلثي قيمتها لان الابنة عوتها خرجت من أن تكون محلا أو مزاحما للام فيتعين العتق في الام ولا مال له سواهم جماتهاالسمالة في ثلثي قيمتها فأن قال المولى في مرضه وهما حيان قد أوقعت المتقعلي الام عتقت الامنة كلما بفير سعاية لان ببيانه تعين العتق فيها من حين أوقع والامنة كانت في بطنَّها عند ذلك فتعتق كلمها بطريق التبعية وعلى الامأن تسمَّى في ثاثي قيمتها لانه لا مال للمولى سوى رقبة الامولو لم وقع المتق على واحد منهما حتى مات ثم ماتت الامسمت الاسة في قول أبى حنيفة رحمه الله في جميع ما كان على الاممن السماية لان المستسمى عندهما حر عليه دين من السماية وهي ثلاثة أرباع قيمتها لان نصف الولد الذي هو تبع الام لا يمتق الا بمتق الاموالام

لاتمتق الاباداءالسمانة وهي قبل الاداء عنزلة المكاتبة وولد المكاتبة بعد موت الام يسمى فها عليه لأنه لا ينال المتقالا بذلك وعليه أن يسمى فى ربع قيمته أيضامم ثلاثة أرباع قيمة أمه لان النصف الذي هو مقصود منه لا يعتق الا باداء السعامة وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لايسمى الولد في شيَّ بما كان على الاملان المستسمى عندهما حرعليه دمن وليس على ولدالحرة السمانة في دمن الام بعــد موتها ولكنها تسمى في خمسي قيمتها لان نصفها عتق بغير وصية والوصية في النصف الباقي وقد ماتت الام مستوفية ولوصيتها وهي نصف الثلث ويؤدى ماعليها من السمامة فانما مال الميت نصف الولد يضرب فيه الولد بسهم والورثة بأربعة فيكمون عليهالسماية في أربعة أخماس نصف قيمته وذلك خمسا جميع قيمته ولولم نجب الامومات الولد سمت الام فيأربعة أخماس قيمتها لان الولدمستوف لوصيته وقدتوي ماعليه من السمالة فأنما تضرب الام في رقبتها منصف الثاث وذلك سهم والورثة بأربمة * ولو أن وجلا قال لامة لا ماللهغيرها في صحته أنت حرة الساعة أو اذا مت سعت في ثلثي قيمتها لانهأ دخل حرف أو بين كلامين مختلفين الحرية والتدبير وقد فاتالبيان لموته فأنما شبت من كلواحد منهما نصفه فقد عتق نصفها بالحرية الثابتة في صحته فلا يكون ذلك معتبرًا من الثلث والنصف الياقي يمتق بالتدبير من الثاث فأنما يسلم لها ثاث ذلك النصف وعليها السماية في ثاثي قيمتها * ولوقال أنت حرة الساعة أو اذا مرضت فانها تمتق اذا مرض ولا يعتق منها في الصحة شي فاذا مات من مرضه سمت في ثلثي قيمتها لا صل قد بيناه في الزيادات أنه من ذكر وقتين وأضاف الحرية الى أحدهما محرف أو فانما يقع في آخر الوقتين ومتى عتق بأحد فعلين فانما يقع عنـــد وجود أولهما فاذا جمع بين وقت وفعمل لا نقع الطلاق والعتاق ما لم يوجد الفعل لانه ان وجد الفعل أولاجمل فيحقالموجودكأن الآخر مثلهوان وجد الوقتأولا بجمل فيحقالموجودكأن الآخر مثله فهنا اما أن نقول هو منصف العتق الى اخر الوقتين فان زمان المرض وقت كزمان الصحةفلا يقم الا في زمان المرض أو جمم بين وقت وفعل بقوله واذا مرضت فانما يقع عند وجود المرض وعتق المرض يكون ممتبرا من الثلث بخـ لاف قوله اذا مت فان ذلك تدبير لا تعليق عنزلة قوله في الصحة أنت حرة أو مديرة والتدبير واقع في الحال بمتق البيان ولهذا يمنع بهالبيدع * قال رضي الله عنه طمن أبو حازم في هذه المسئلة وقال في المسئلة الاولى أيضا ينبنىأن لايمتقمنها فىالصحة لان تولهواذا مت تعليق بالشرط في الظاهر والحقيقة جميعاولا

يترك شئ من العتق الا بعد الموت مخلاف قوله أنت حرة أو مديرة فان ذلك ليس شلعيق واللفظ معتبر في التعليق (ألا ترى) أنه لو قال أنت مديرة ان دخلت الدار كأن ذلك باطلا وماكان الا باعتبار لفظة التعليق في أحد الفصاين دون الآخر؛ ولو قال ان شئت فأنت طالق غدا تمتبر المشيئة في الحال وما كان الا باعتبار لفظه فكذلك هاهنا ولكنا نقول ما ذكر ومحمد رحمه الله أصبح لان قوله واذا مت وان كان تمليقا في الصورة فقد غلب عليه مـني التدبير (ألاتري) أنه عنم له البيم في الحال وبعد ما غلب على صورة اللفظ معني يسقط اعتبار تلك الصورة كما لو قال لامرأته أنت طالق ان شئت فانه يكون هــــذا تفويضا حتى نقتصر على المجلس ولايكون عيناوان وجدت صورة الشرط لانه غلب عليه مدنى آخر فهذا كذلك مخلاف قوله ان مت فأنت حرة ان دخلت الدار لان هناك علق بالموت عتقا معلقا بالدخول وذلك باطلحتي لو قال همناأ نتحرة الساعة واذا مت في سفري هذا فانه لايمتق شيُّ منهذا الا بعــد موته لانه لم يغلب على صورة الشرط معـنى التــدبير فانه لا يمتنع البيـم بذلك الكلام فييق التعليق معتبرا * وكذلك لوقال أنت حرة الساعة أواذا مت من مرضى هذا فاذا مات من هــذا المرض عتقت من ثلثه بتا ولو قال لعبدينله في صحته أنتما حران أو أحدكما مدبر وقيمتها سواءتم ماتولامال له غيرهمافانه يعتقمن كلواحدمنهما نصفه بغير وصية ويكون لكل واحد منهما سدس قيمته من وصيته ويسعى في ثلث قيمته لانهخير نفسه بين حرية وتدبير فكان الخيار اليه وقدا نقطع خياره عوته فيثبت نصف كل واحد منهما وذلك حريةرقبة واحدة وتدبير نصف رقبة وليس أحدهما بأولى من الآخر فتشيع الحرية فيهما ويعتق كل واحد منهما نصفه وكـذلك تدبير نصف رقبه يشيع فيهما الا أن العتق بالتدبير يكون من الثلث وماله رقبة واحدة فيسلم لهما بالتدبير ثلث رقبة لكل واحد منهما السدس ويسمى كل الاواحد منهما في ثلث قيمته * وكذلك لو قالأنتما حران أو مدىران لانه لا يسلم لهما بالتدبير ثلث رقبة بل ماأوجب لهمامن التدبير أوأ كـثر *ولو قال في صحته أنتماحران.أو أحد كما حر ثم مات ولا مال له غــيرهما سمى كل واحد منهما في نصف قيمته لانه خير نفسه بين لدبير رقبتين وحرية رقبة فانما يثبت بعد موته نصف كل واحد منهما فيمتق نصف رقبته بالمتق الثابت بينهما اكل واحد منهما الربع ويكون مال الميت رتبة ونصفا فانما يعتق بالتدبير نصف رقية بينهما نصفان فني الحاصل يعتق من كل واحــد منهما نصفه ويسمى في نصف قيمته

وكذلك لو قال أحــد كما حر أو مد برفان الثابت بمد موته حرية نصف رقبة وتدبير نصف رقبةويتبغ كل واحد منهما فيهما فيعتق من كل واحد منهما تصفهويسمي فى نصف قيمتهولو قال لعبـــد ومدىر في صحته وقيمتهما سواء ولا مال له غيرهما أحدكما حرثم مات سمى العبد في نصف قيمته والمدىر في ســــدس قيمته ولانه أوجب عتق رقبة لاحـــدهما فبموته وتشييم فيهما فيعتق من كل واحد منهما نصفه ثم ما بقي من المدبر يمتق من ثاث ماله وماله رقبــة واحدة فانما يسلم له بالتدبير ثلث رقبة ويلزمه السعاية في سدس قيمتَه وانما يعتق من العبد نصف رقبته ويسمى في نصف قيمته فان مات المبديعد موت السيدقبل أن يؤدي شيأ سمى المدبر في ثاث قيمته لأن نصف العبد قد توى عوته وخرج من أن يكون محسوبا من مال المولى فأنما ماله نصف رقبة المدىر فيعتق بالسدس ثاث ذلك النصف مع النصف الذي عتق منه بالمتق الثابت فيلزمهالسماية في ثلث قيمته * ولو مات المدبر وبقى العبد سمى في نصف قيمته على حاله لانه لاحظ للعبد من الوصية فموته في حقه وتقاؤه سواء ولو كان هذا القول في المرض من المولى ولم عت واحــد منهما ومات السيد كان للعبد ثلث الثاث وللمدىر ثلثا الثلث لان المتق في المرض وصية فالمبد نوصي له منصف رقبته والعبد يوصي له مجميع رقبته ولا تزاد وصيته بالعتق في المرض فكان الثلث بينهما أثلاثًا فان قيل لما لم يكن للمدبر في العتق فى المرض نصيب ينبغي أن يسلم ذلك كله للقن فيكون هو موصى له مجميه مرقبته قلنا اله لا تظهر فائدة اعتبار المتق في حق المدير بعد موته فاما في حال حياته فهو مفيد فلا بد من اعتبار مزاحمته مم القن في المتق الثابت فلهذا جعلنا المتق موصى له منصف رقبته فان مات المدىر بعد موت السيد قبل أن يؤدى شيأ سمى العبد في سبّة أسباع قيمته لان المدبر مات مستوفيا لوصيته ويؤدى ما عليه من السعالة فأنما بقي من مال المولى رقبة العبد يضرب فيه العبد بحقه وهو سهم والورثة بستةمقدار حقهمواو كان العبد ماتسمي المدير في ثلاثة أرباع قيمته لان العبد مات مستوفيا لوصيته وأعامال الميترقبة المدىرخاصة فيضربفيه المدرمحقه سهمين والورثة بســتة فيسلم له الربـم ويسمى في ثلاثة أرباع قيمته ولو قال لعبد ومدىر في صحته أو مرضه أحد كماحر أومدبرتم مات عتق بالتدبير والآخر رقيق لانه خير نفسه بين كلامين فهوصادق في أحدهما فالكان أحــدهما مديرا فيكون كلامه اخبارا لا انجابا كما لو قال أحــدهما حر أو عبــد وجمع بين حر وعبــد وقال هـــذا الـكلام ان صيغة كلامه اخبار

في الوجوه كام اواعاجملناه ايجابا وبالضرورة يصحح الخبر فاذا كان المخبر بهسالقا فلاحاجة منا الى أن نجمل كلامه الجابا بل يكون اخبارا عن مال المدر كما هو صيغة كلامه * ولو قال لمدر بن له وعبد في صحته أحدكم حر وقيمة كل واحد المائة ثم مات ولا مال له غيرهم سمى العبد في ثلثي قيمته وكل واحد من المدرين يعتق من ثلث ماله وماله رقبتان فلهم الثاث من ذلك وهو ثنان فيه يعتق من كل واحــد منهما ثلثه العتق الثابت في ثلثه بالتدبير ويسعى في ثاثي قيمته فان مات أحد المديرين قبل أن يؤدي شيأ سمى العبد في ثلثي قيمته على حاله والمدير في خسى قيمته لان المـدر وان كان مستوفيا لوصيته توى ما عليه من السـمانة ولاحظ للعبد في الوصية فهو يسمى في ثاثي قيمته على حاله ومال الميت ثلثا رقبة كل واحد من الباقين فيضرب المدىر الباقي في ذلك بسهم والورثة باربعة فيكون بينهم على خمسة وانما يسلم للمدبر خمس الباقى وقيمة الباقي أربعاعة فخمسه تمانون فقدسلم للمدبر بالعتق الثابت الثاث وذلك مائة وبالتدبير ثمانون وأنما بقي عليه السماية في مائمة وعشرين ومائة وعشرون من ثلثمائة خمساه، وَلُو مَاتَ الْعَبِدُ أَيْضًا سَعَى الْعَبِدُ فَي أَرْبُعَةً أَخْمَاسَ ثَلْثَى قَيْمَتُهُ لَا نَهُ لَمْ يَبْقَ مِن مَالَ الْمَيْتُ الْأَلْمُثَا رقبته فهو يضرب فىذلك بسهم والورثة باربعة فلهذا سمى فىأربعة أخماس ثلثى قيمته ﴿ ولوقال المولى ذلك في مرضه ثم مات كان الثاث بينهم أسباعاً لأن القن أصابه من هذا الايجاب ثلث رقبة فهو موصى له بثاث رقبة ولا يزاد حقهما بالايجاب الذي كان في المرض فاذا جملنا كل ثلث رقبة سهما يكون لكل واحد منهما ثلثه وللقن سهم واذاصار الثلث على سبعة فالثلثان أربعة عشر والمال كله أحد وعشرون كل رقبة سبعة ويسلم للقن سهم وهو السبع من رقبته ويسمى فى ستة أسباع قيمته ويسعى في خمسة أسباع قيمته فاذا مات العبد قبل أن يؤدى شيأ سمى كل واحد من المدرين في سبعة أعشار قيمته لان العبد مات مستوفيا لوصيته وتوى ما اليه من السماية فان مال الميت رقبة المدرين وهما يضربان في ذلك بستة والورثة باربعة عشر فيكمون ذلك عشرين كل رقبة عشرة يسلم لكل واحدمنهما اللائة ويسعى في سبعة * ولو كان الميت أحد المدبرين يسمى المدبر الباقي في ثلثي قيمته والقن في ثمانية أتساع قيمته لان الباقي من مال الميت رقبتهما يضرب فيه القن بسهم والمدبر بثلاثة والورثة باربعة عشر فيكون عمانية عشر لكل رقبة تسعة يسلم للمدبر ثلاثة وذلك الشرقبته والقن سهم وذلك تسع رقبته ويسعى في ثمانية أتساع قيمته وان مات العبد أيضا سعى المدىر الباقي في أربعة عشر جزأ من سبعة

عشر جزأ من رقبته لأن الباقي في الحاصل من مال الميت رقبته خاصة فيضرب الورثة بحقهم وذلك أربمة عشر والمدير بحقه ثلاثة فتكرون رقبته على سبعة عشر وقد مات كل من الآخرين مستوفيا لوصيته أذا ضممت ذلك القدر الى ما يسلم للباقي استقام الثاث والثلثان واذاكان للرجل خمسة أعبد قيمة كل واحــد منهم أربعهائة فقال في مرضه أحدكم حر فمات أحدهم قبل موت السيد ثم مات السيد وقع العتق على الاربعة الباقين لان الذي مات خرج من أن يكون مزاحمًا للباقين في الحرية المتهمة بين الاربعة الباقين بعد موت المولى لكل واحد منهم ربمه ويسمى كل واحد منهم في ثلاثة أرباع قيمته فان ماتأحدهم قبل أن يؤدي شيأ لم ننتقص من حق الباقين شي لان الذي مأتمستوف لوصيته وتوى مأعليه من السماية الا انه قد بقي ثلاثة فان بوصية كل واحــد منهم اذا جمعتها كان دون الثلث من مال الميت فلهذا لا ينتقص حقهم بما توى من السعاية على الميت وان مات أحد الباقين أيضا يسعى الباقيان كل واحد منهما في أربعة أخماس قيمته لان الميتين قد استو فياوصيتهما وتوى ماعليهما من السماية وأغامال الميترقبة الباقين وهمايضربان محقهما كلواحدمنهما بسهم والورثة محقهم وذلك عانية فان الثلث بينهم على أربعة فتكون السهام عشرة كلرقبة خمسة فالهذا يسمى كل واحد منهما في أربعــة أخماس قيمته واذا قال الرجل في مرضه لامة ان كان أول ولد تلدينه غلاما فهو حر وان كان أول ولد تلدينه جارية فانت حرة فولدت غلاما وجارية لاتدرى أبهما أول ثم مات من مرضه ولا مال له غيرهم وقيمة كل واحد منهم ثلْمائية فالابنة رقيق ويعتقالغلام نصفه من الثلث ونصفه بعتق الام لانا تيقنا برق الابنة كمال الشرط ثم الغلام يعتق على كل حاللانها ان ولدت الفلام أولا فالفلام حر وان ولدت الجارية أولا فالفلام حر أيضائبها للام فلهذا يمتق كله والجارية تمتق في حال ذون حال لانها ان ولدت الغلام أولا فهي أمة وان ولدت الجارية أولا فهي حرة فيعتق نصفها طعن عيسي في هذا الجواب وقال ينبغي أن لا يعتق شئ من الام لانه وقع الشـك في شرط عتقها فان شرط عتقها ولادة الجارية أولا وهذا مشكوك فيه ومالم يقع الشرط لا يترك شي من الجزء (ألا ترى) أنه لو قال ان لم أدخل الداراليوم فمبده حرفضي اليوم ومات المولى ولا يدري أدخل أو لم يدخل لم يمتق المبد للشك فيما هو شرطوان كان الظاهر أنه لم يدخل ولكنا نقولماذكره فىالكتاب صحيح فان شرط عتقها ولادة الجارية وقد وجد ذلك ولكن كون ولادة الغلام سابقا مانع وهذا المانع مشكوك فيه فانما هذا اعتبار الاحوال في المانع لا في الشرظ فان ولادة الجاريةصارت وما لم يكن موجودا أو أعلم وجوده كان أولا مالم يملم تقدم غيره عليه فاذا كانت هذه المقالة فى مرضه يسمى الغلام في نصف سدس قيمته وتسمي الام في ثلاثة أسداس ونصف سدس قيمتها لان نصف رقبة الغلام لايمــد مالا للمولى فان العتق فيــه تبع الام فاتما مال الميت رقبتان ونصف ثم الغلام بنصف رقبة وكذلك الام تضرب بنصف رقبتها فان وصية كلواحد منهما هــذا المقدار فكان الثلث بينهما على سهمين والثلثان أربعة فتكون جملته ستة والمال رقبتان ونصف فقد انكسر بالانصاف فاضعفه فيكون خمسة ثم ستة على خمسة لايستقيم فتضرب ستة فى خمسة فتكون الاثين فصارت كل رقبة على اثنى عشر ونصف الرقبة ستة فأما العبد فقد عتى منه نصفه تبعا للام ويسلمله فىالنصف الباقى خمسة لانه كان حقه في سهم وقد ضربناه فى خمسة فانما يبقى عليه السعاية فى سهم بالاثنىءشر وذلك نصف سدس قيمته والام صارت رقبتها على اثنى عشر سهم لها من ذلك خمسة وذلك سدسان ونصف سدس فعليها السعامة في الائة أسداس ونصف سدس فان مات الفلام قبل أن يؤدى شيأ سمت الام في اللائة أخماس قيمتها لان الغلام مات مستوفيا لوصيته وتوى ماعليه من السماية فانما مال الميت رقبة الام والابنة يضربالورثة في ذلك باربعة والام بسهم فيكون أخماسا ولكن اذا تسمت خسةعلى رقبتين كان كل رقبة سهمين ونصفا فاضعف فيكون كل رقبة على خمسة فانما يسلم للام من رقبتين سهمان منخسة وتسعى فى ثلاثة أخماس قيمتها ولو ماتت الام وبقى الغلام سمى الغلام فى قول أبى حنيفة رحمه الله فى جميع ما كان على أمه وعليه بمنزلة العبد مالم يؤد جميع ذلك لان المستسمى عنده بمنزلة المكاتب فالنصف الذي هو تبيع الام من الغلام لا يعتق الا بعتق الام فهو محتاج الى اداء سماية الام ليستند المتق فىذلك النصف فلهذا فى جميع ماعلى أمه كولد المكاتب بمد موت الام وعلى قولهما ليسعليه أن يسعى فيما على أمه لان المستسمى عندهما حر عليه دين وليس على ولد الحرة سعاية في دين أمه ولكن عليــه أن يسمى في خسى نصف قيمة نفسه لان الام ماتتمستوفيةلوصيتها ويعاد ما عليها من السعاية وانما مال الميت نصف رقبة الفلام مع رقبة الآبنة يضرب الورثة فىذلك بأربعة والغلام بسهم فيكون خمسة وقسمه رقبة ونصف على خمسة لا تستقيم فالسبيل أن يضعف رقبة ونصفا فيكون ثلاثة ثم تضرب ذلك فى خمسة فتكون خمســة عشر للابنة من ذلك عشرة ونصف رقبة الفلام خمسة يسلم له

من ذلك ثلاثة لانه كانحقه في سهم ضربناه في ثلاثة فأعا بجب عليه السعاية في خمسي نصف رقبته واذا كان لرجل ثلاثة أعبد قيمة كل واحد منهم في ثلثمائة فقال في مرضه أحدكم حر على مائة درهم وقبلوا ذلك جميعاً ثم مات السيد قبل البيان ولا مال له غيرهم فأنه يعتق ثلث كل واحد منهم بثلث المائة لانالمتق بعوض يصح انجابه في المجهول كالمتق بفيد عوض فان الايجاب في المجهول كالمعلق بالشرط والمتق بعوض يحتمل التعليق بالشرط كالعتق بغير عوض ولما قبلوا جميما فقد وجد القبول ممن يتناوله الايجاب فيمتق أحــدهم وكان للمولي الخيار فى البيان وقد انقطع خياره بموته فيشيه المتق فيهم جميما ويكون على كل واحد منهم ثاث المائة بحصة ما يسلم له من العتق لان المال هاهنا تبع العتق وثبوت التبع يثبت المتبوع ثم أنما حصلت الوصية لهم بقــدر المائنين وذلك دون الثلث فيسلم لكل واحد منهما مقدار ثلث المائتين ويسمّى كل واحد منهما فى ثاثى قيمته فهو دية مع ثلث المائة هىءوض * ولو لم يكن الا عبدان قيمة أحدهما مائة درهم وقيمة الآخر ثلثمائة فقال في مرضه أحد كما حر على مائة درهم فقبلا ثم مات السيد فانه يعتق من كل واحد منهما نصف بنصف المائة لما بينا والغلام الذي قيمته مائة يسعى في نصف قيمته ولا وصية لهالا أنه يسلم له نصف رقبته بخمسين درهما وذلك مثل قيمة نصفه فمرفنا أنه لا وصية له ويسمى الآخر في نصف قيمته أيضا مع الخمسين فله من قيمته مائة درهم وصية لانه سلم له نصف رقبته مخمسين وقيمة نصف رقبته مائة وخمسون فمرفنا أنه أوصى لهمائة وهذا لانه ان كان هو المراد بالايجاب فني هذا الايجاب وصية له عائمة درهم وان كان المراد صاحبه فلا وصية في هذا الانجاب لاحد فباعتبار الاحوال ثبتت الوصية بقدر المائة ويكون ذلك كله للارفع فأنه لا وصية للاوكس * ولو كان له ثلاثة أعبد قيمة كل واحد منهم ثلَّما ئة فقال في صحته أحدكم حر على مائة درهم والآخر انحر ان ينير شيء فقبلوا ذلك فهم أحرار لانه أوجب الحرية لاحدهم بموض في قبولهم فقبلوا قبول من بتناوله الايجاب ونزول المتق بموض باعتبار القبول وقد وجد وأعتق الآخرين بغيرشئ فقد تيقنا محريتهم ولا خيار للمولي في الايقاع لان ايقاع العتق المتهم بالبيان أنما يصح ممن يملك الإيجاب وبمد ما عتقوا لا يملك المولي ايجاب الدين فيهم ابتداء فلا خيار له في الايقاع ولا شي عليهم لان الذي يرث المال منهم مجهول والقضاء بالمال على المجهول غمير ممكن (ألا ترى)أن الانة نفر لو قالوا لرجل لك على أحدنا ألف درهم لم يجب علي أحدهم شئَّ

وهذا مخلاف ما سبق فان هناك للمولى حق البيان في العبق فيكون المال عليهم وهمنا ليس للمولى في المتقحق البيان فيبقى مقصودا بالوجوب ولا يمكن ايجابه على المجهول مقصودا * ولو قال أحــدكم حرعلي مائة درهم والآخر على مائتي درهم والثالث على ثلثمائة فقبلوا جميما فهم أحرار لان كل واحد منهم حر قيل مطلقا فقد قبل ما يتناوله من الايجاب فيمتقون جميما وعلى كل واحــد منهم مائة درهم لانه لا بجب من المال على كل واحد منهم الا المتيةن به والمتمين في حق كل واحد منهم مقدار المائة فقط وهو بمنزلة ثلاثة نفرأقروا أن لرجل على أحدهم مائة وعلى الآخرمائين وعلى الثالث ثلثمائة فليس له أن يأخله من كل واحد منهم الا مائة * فلو قال لعبـدين له في مرضـه قيمة كل واحـد منهما النَّماءة أحـد كما حر عائمة درهم والآخر بمائتي درهم فقبــلا ذلك ثم مات السيد سعى كل واحد منهما فى ثلثى قيمته لانه أوصى لهما منصف قيمته ولا يمكن تنفيذ وصيته الا في مقدار الثلث فيسلم لكل واحد منهما ثلث قيمته بالوصية ويسمى في ثلثي قيمته *ولو أن رجلا قال لعبده ان أديت الى ألفا فأنت حروان أديت الى ألفين فأنت حر فكل واحد من الكلامين صحيح لان تعليق العتق بالشرط صحيح من المولى ما لم يترك العتق مرة كان أو مرات كما لو قال لعبده ان دخات الدار فأنت حر أو ان كلمت فلانا فأنتحر فأى الشرطين وجــد عتق المبد فهاهنا ان أدى الالفين عتق بالكلام الثانى لوجود الشرط فان وجد المولى احدى الالفين ستوقية عتق المبد بالالف الخيار خاصة وليس له على العبد بدل السيتوقة لان الستوقة ليس من جنس الدراهم فتبين أن العبد انما أدى الى المولى ألف درهم وأنه انما أعتق بالكلام الاول لوجود الشرط وهو اداء الالف ستوقة للمولى ان كانت من كسب العبد ولا دين علية وان كانت الستوقة دينا على العبد ردها على الغرماء لانهم أحق بكسبه من مولاه وكذلك لو وجد في الالفين درهما ستوقا أووجدها تنقص منوزن ألني درهم شيأ لانه تبين أن بادائه تم الشرط الاول ولم يتم الشرط الثانى فانما يمتق بالكلام الاول وان وجـــد الالف زيوفا أو نبهرجة واستحقت فعلى المبد بدلها لانه انماعتق بالكلامالثانى هاهنا فان الزيف من جنس الدراهم والمستحق كذلك فيكمون العبد مؤديا الالفين ثم المال المقبوض باعتبار هذا الشرط في حكم العرض فاذا وجده زيوفا اســتبدله به فاذا استحقت رجع عثله عنزلة مدل الـكمنانة فان قيل

الصرف والسلم عند أبي حنيفة رحمه الله اذا وجد الكسر زيوفا فرده فكان ينبغي أن يمتق بالكلام الاول لان قبض المولى اغاتم في الالف درهم قلنا نم بالرد ينتقص القبض ولكن لا يتبين أن القبض لم يكن قاعًا فينتقض بانتقاص القبض ما يحتمل النقص ودن مالا يحتمله والمتق أو اقع لا يحتمله النقص فبالرد والاستحقاق لا يتبين من نزول المتق مالم يكن باعتبار أداء الالفين وكذلك لوكان هذا في المرض ثم مات السيد فوجد الورثة الامرعلي ما وصفت لك الا أن السيد ان كان حابي الفلام من قيمته شيأ وكان هذا الفلام أقل من قيمته كالفضل له من الثاث وقد يننا أصل هذه المسئلة في كتاب المتاق أن القدر المؤدى من المال في حكم الموض استحسانا ولهذا يجبر المولى على القبول اذا حابي العبد فلا يعتبر معني الوصية في قدر أؤدى لوجو دالموض وفيازاد على ذلك تعتبر الوصية فيكون ذلك من ثاث ماله وكدلك لو قال لعبده أن أديت الى أما قد عار فأنت حر وأن أديت الى ما نة ديار فأنت حر فأداها جيما فانه الى علتين الى كل واحد منهما بكماله فكذلك يصبح اضافته الى الملة ثبونا فكان يستقيم أضافة الحكم الله علتين الى كل واحد منهما بكماله فكذلك يصبح اضافته الى الملة ثبونا فكان يستقيم أضافة الحكم ستوقة أو نهرجة أو ناقصة أو استحقت فعلى ما وصفنا في الالفين يمني أن في الستوق يكون المتق واقعا باداء المائة الدينار خاصة وفي الزيوف والمستحق يكون المتق واقعا بادامهما في المستحق والله أعلم بالصواب

- ﴿ بَابِ اقرار الوارث لوارث معه فيصدقه صاحبه أو يكدمه ﴿ -

(قال) الشيخ الامام الاجل شمس الأعة أبو بكر محمد من أبي سهل السرخسي رحمه الله عبواذا مات الرجل وترك ابنا لاوارث له غيره وترك مالا فأقر الابن لرجل أنه أخوه لا ببه فاله لا يصدق على النسب حتى لا يثبت نسبه من الميت لا في رواية عن أبي يوسف قال اذا كان الابن واحدا يثبت النسب باقراره بابن آخر لا به قائم مقام أبيه فاقراره كاقرار الاب والاصل فيه ماروى أن عبد الله بن ربيعة وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما لما تنازعا بين مدى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ولد وليدة زمعة قال عبد الله ولد أبي ولد على فراش أبي وقال سعد ابن أخى عهد الى فيه أخى فقال عليه السلام هو لك ياعبد الله الولد للفراش وللماهر الحجر فقد أثبت النسب من زمعة باقرار عبد الله لا به كان هذا الوارث دون أخيه وللماهر الحجر فقد أثبت النسب من زمعة باقرار عبد الله لا به كان هذا الوارث دون أخيه

سودة فقدكانت مسلمة عند موت الاب وزمعة قتل كافرا وعبدكان على دينه يومئذ فكان هو الوارثخاصة وجه ظاهر الرواية أنه يحمل هذا النسب على غيره باقر اره واقر اره لا يكون حجة على الغير وبيانه أن الاخوة لا تئبت بينهما الا بواسطة الآب فما لم شبت نسبه من أبيه لايكون أخاله فعرفنا أنه محمل نسبه على أبيهوانما يقومهو مقام الاب فيما يخلفه فيهمن المال و في النسب لا مخلفه فلا يكون قامًا مقامه في الاقرار ولا حجة في حديث عبد بن زمعة لان قوله عليه السلام هو لك قضاء بالملك لعبد في ذلك الولد فأنه كان ولد أمة أبيــــــه وقوله الولد للفراش لتحقيق نفي النسب من عتبة بنأ في قاص فقد كان عاهر الافراش له على أنه روى أن تلك الوليدة كانت أمولد لزممة وليست ولد أم الولد بسبب من غير دعوة و في بعض الروايات قال عند أبي ولد على فر اش أبي أقربه أبي فانما أقامه مقاماً بيه في اظهار اقراره بقوله ثم ثبوت النسب كان باقرار معه لاباقرارعبدتم نقول المقر له يشارك المقر فىالميراث فيأخذ منه نصف ما ورثمن الاب لان في كلامه إقرارا بشيئين بالنسب وبالشركة في الميراث والنسب أنما يقر به على غديره فلم يصبح والشركة في الميراث انما يقر بها على نفســـه لانه صار أحق مجميـــع الميراث فصح اقراره بذلك ولا يبعد أن يثبت له الشركة فى الميراث وان لم يثبت النسب كما لو قال لعبده وهومعروف النسب من غيره هذا ابني فانه يعتق عليه وأن لم شبت نسبه منه فان دفع النصفاليه ثمأةر بابن آخرلا بيهوكذبه الاول فيه وكذبه الآخر فىالاول فانكان دفع النصف الى الاول بقضاءالقاضي أخــذ الآخر نصف مابقي في يده لانه بالـكلام الثاني أقر أنحقه وحق الثاني في الشركة سواء واقر اره حجة في حقه فيدفع اليه نصف مابقي في يده ولا يغرم له شيأ مما دفعه الى الاول لانه انما دفع ذلك بقضاء القاضى فلا يصيرضامنا شيآ من ذلك المدفوع لاحد ويجمل ماأخذه الاول زيادة على حقه كالتاوى فيكون ضرر ذلك عليهما جميماوان كان دفعه الى الاول بدون قضاء القاضي أخذ الآخر ثلثي ما بقي في يده وهو ثلث جميم المال لاقرار حق كل واحد منهم في ثلث المال وأنه دفع الى الاول قدر السدس زيادة على حقه وأنما دفعه بعد قضاء فيكون ذلك محسوبا من نصيبه فيدفع الي الآخر مما بقي في بده كمال حقه وهو ثلث جميع المال أو مادفع الى الاولزيادة على حقه كالقائم في يده حكماويجمل كأن الباقي في مده ثلثا المركة فيـدفع الى الثاني نصف ذلك وهو ثلث جميع التركة والدليل على صحة الفرق بين الدفع بقضاء وغير قضاءأن الوصي اذا قضى دين بعض الغرماءمن التركة

لقضاء القاضي لم يكن ضامنا لسائر الغرماء شيأ ولو دفع بغيير قضاء القاضي كان ضامنا حصة سائر الغرماء * وكذلك لو كان الوارث هو الذي قضي بعض الغرماء دينهم وعلى هــذا في جناية المدىر اذا دفع المولى القيمة ثم جني جناية أخرى يفصل الدفع بقضاء وبغمير قضاءفي قولأبي حنيفة رحمه الله على مابينا في الديات وهما يستويان هناك بين الدفع نقضاء وبغير قضاء والفرق لهم بحرف وهو أنه متى دفع الى الاول وليس هناك حقواجب بغيره لم يكن ضامنا سواء دفع نقضاء أو بنير قضاء لانه فعل منفسه عين ماياً مرالقاضي به لورفع الامراليه ومتى كان حق الثاني ثانيًا عند الدفع الى الاول نفضل بين الدفع نقضاء وبنير قضاء *بيانه فيماقال في كتاب المتق في المرض رجل زوج أمته واستوفي صداقها ثم أعتقها في صحته ثم مات ولم مدخل الزوج مها فيضربالوارث في التركة ثم اختارت هي نفسها حتى صار الصداق دينا على المولى وهو مستغرق للتركة فأن تصرف الوارث في التركة لم ينفذ تصرفه لان في الفصــل الاول الدين لم يكن واجبا حين تصرف وفي الفصل الثاني واجبا حين تصرف وقد سبق نظائره في كتاب الرهن فهاهنا قد تبين باقرارهأن حق الثاني كان ثابتا حين دفع الى الاول ففصل بين الدفع بقضاء وبغسير قضاء وفى مسئلة الجنابة لم يتبين أن حق الثانى كان ثابتا حين دفع القيمة الى الاول فلا ينرم الثانى شـيأ سواء دفع بقضاء أو بغـير قضاء وان كان المقر دفع النصف الى الاول نقضاء قاض ودفع الربع الى الثانى بغير قضاء قاض ثمأةر بابن آخر وأنكر الاولان وأنكرهما الثالث أيضا فان الثالث يأخذ منه ثلثي ما بقي في يده وهو سدس جميع الميراث لا نه لايغرم له شيأ مما دفعه الى الاول فانه دفع ذلك نقضاء القاضي فيجمل ذلك كالتاوي يبقى نصف التركة في يده وقد أقر أن حقه وحق الثالث والثاني في هــذا النصف سواء لكل واحدمنهم ثاثه وهوسدسجميع الميراث لانه لا يغرم له شيأ مما دفعه الى الاول فانه دفع ذلك نفضاء القاضي في المال وقد دفع الى الثانى زيادة على حقه بغير قضاء القاضي فيكون ذلك محسوبا عليه من نصيبه فيدفع الى الثالث كمال حقه وهو سدس جميع المال ثلثي ما بقي في بده وثلث المدفوع الى الثاني لما كان محسوبا عليه جمل كالقائم في بده فكان الباقي في بده ثلثي النصف فيدفع الى الثالث نصف ذلك وهو سدس جميع المال *ولو كان دفع النصف الى الاول بغير قضاء القاضى ودفع الثاث الى الثانى نفضاء القاضى ثم أقر بالثالث فصدقه فيه الاول وكذبه الثانى وكذبا جميما للثانى فان الثالث يأخـذ منـه نصف ما بقى فى يد الابن الممروف

فيضُّمه الىما في مد المقر مه الأول فيقتسمانه نصفين «قال في بعض النسخ وهذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما اللهوأما على قول محمد فبأخذ منه ثلث ما بقي في بده فيضمه الى مافي بدي الاول فيقتسمانه نصفينوزع كلواحدمنهما أنتخر بجهعلى قياس تولأبي حنيفة وذكر الخصاف طريقا آخر لتخريج جنس هذه المسائل وزعم أنه هو الصحيح على أصل أبي حنيفة رحمه الله وأجاب فيهذه المسئلة أن الثالث يأخذ منه خمسي ما بقي في بده فيضمه الي ما في بدى المقر به الاول فيقتسمانه نصفين وهذه المسئلة تنبني على ما بينا في كتاب الاقرار * رجل مات وترك ابنين فأقر أحدها بالنين آخرين للميت وصدقه الآخر فان المتفق عليه يأخذ من المقر ربع ما في بده في قول أبي يوسف رحمه الله فيضمه الى ما في يدالمصدق فيقتسمانه نصفين وما بقي في بدالمقربينه وبين المجمود نصفان وجه البناء عليه أن المقر بهالاول هاهنا عنزلة التصديق لانه لما أقر له في وتت لم يكن له بشي صار كالان الممروف والثالث عنزلة المتفق عليه لان المعروف قد أُقر به وصدةهالاول به ثم بيان تخريج أبي يوسف أن المقر قد أقر بإن الثالث مساو له في تركة الميت فانه دافع أربهة والتركة بينهم أرباعا الاأنه لا يغرم له شيأ مما دفعه الى الثاني لانه دفعه نقضاء القاضي ولا يفرم له شيأ ممادفهه الى الاول وان دفعه بغير قضاء قاض لان الاول مصدق به فيسلم له نصيبه فىالمدفوع الاول من جهته فيبقىما بقى في بد المقر اه وقد أقر أن حقهما فيه على السواء فيأخذ منه نصف مابق في يده لهذا ثم يضمه الى مافي يد الاول فيقتسمانه نصفين لأنهما تصادقا أن حقهما في التركة سواء وجه تخريج محمد رحمه الله أن المقر تقول للثالث انا قد أقررت بان حق في ســهم وحقك في سهم وحق الباقي في سهم الا أن السهم الذي فيه حقك نصفه في يدى ونصفه في بد الأول وذلك يصل اليك من جهته لانه أقر بك ولا غرم على شيء مما دفعته الى الثاني لا ني دفعته بقضاء القاضي فبقي ما في يدى وحقك فيه في نصف سهم وحتى في سهم فيضرب كل واحد منهما بجميع حقه فيكون مافي يده بينهما أثلاثا لهذا وجه يخريج الخصاف أن المقر تقول للثالث أنا قد أقررت بأنك رابع أربعة ولا غرم لك على في شي مما دفعته الى الأول لان حقك في ذلك النصف يصل اليك من جهته يبقى حقك في سهم من أربعة من النصف الذي هُو في يدك والباقي وهو الائة بيني وبين الثاني نصفين لكل واحد منها سهم ونصف وما دفعت اليه زيادة على حقه أنما دفعته بقضاء القاضي فلا يكون مضموما على فانا اضرب فيما في يدى محقى وهو سهم ونصف وأنت تضرب محقك

وهو سهم فانكسر بالأنصاف فتضعفه فيكون للثااث سهمين وللمقر ثلاثة فصارمافي بده على خمسة فلهذا يأخذ منه خمسي ما في مده فيضمه الى مافى مد الاول فيقتسمانه نصفين ، ولوكان المقر به الاول وأنكر الثانى والثالث وأقر الثانى بالثالث وأنكرا جميماالاول فان الثالث يأخذ مما في لد المروف سدس جميع المال وهو جميم ما بقي في يده فيضمه اليمافي لد الثاني فيقتسمانه نصفين لانه أقرأن المال بينهم أرباعا وأن حق الاولكان في ربع المال وقد دفع اليه النصف بغير قضاء القاضي فالربع الذي دفعه اليه زيادة على حقه يكون من نصيبه خاصة أو بجعل ذلك كالقائم في بده فكان في بده ثلاثة أرباع المال فيلزمه أن بدفع الى الثاني والثالث كمال حقهما وهو نصف المال وقد دفع الى الثاني ثاث المال فيـدفع الى الثااث الســدس حتى مجتمع في مدهما نصف المال فيقتسمانه نصفين لتصادقهما ويصير كل واحد منهما مستوفيا كمال حقه نزعمه بدولو لم يصدق كل واحد منهما بالثالث والمسئلة محالها فانه مدفع الى الثالث ما بقي في مده وهو سدسالمال ويفرم له أيضا ثاث سدسجيع المال لآنه أقر أن المال بينهما أرباعا الا أنه دفع الى الثاني ثلث المال نقضاء القاضي فلا يغرم شياً من ذلك للثالث وقد دفع الى الاول النصف بنير قضاء القاضي فيكون ضامنا للثالث مادفعه الى الاول زيادة على حقه ومجمل ذلك كالقائم في يده ثلثا التركة فعليه أن يدفع الى الثالث ثاث الثلثين وثلث النلثين سدس وثلث سدس والباقي في مده السَّدس فيدفع اليه ذلك ويفرم له الشسدس من ماله حتى يصير هو مستوفيا كمال حقه نزعمه *ولو أن رجلا مات وترك اخين وألني درهم فآخذ كل واحد منهما الْهَا ثُمَّ أُقرأُ حدهما باخ من أبيه وأنكره صاحبه فانه يأخذ من المقر نصف مافي بده لانه أقر أن حقهما في التركة سواء واقراره حجة فما في بده وان لم يكن حجة فما في بد أخيه فيدفع اليه نصف مافي مد أخيه فان أعطاه ذلك ثمأةر باخ آخر من أبيه وصدقه فيه الاخ المعروف وأنكره المقر به الاول فان كان الابن المعروف دفع نصف ما في يده الى الاول نقضاء القاضي أخذ منه المقر به الثاني خمس مافي يده فيضمه الي ما في يد الابن الآخر المعروف فيقتسمانه نصفين فان كان دفع النصف الي الاول بغير قضاء قاض أخــــذ منه المقر به الثاني خمس ما في بده فيضمه الي ما في بد الابن الآخر المعروف فيقتسمانه نصفين في قول أبي وسفوقال محمدرجمه الله أن كان دفع النصف الى الاول نقضاء القاضي أخذ الباقي منه ثاث مافي يده وان كان دفعه بغير قضاء أخذ منه خمس جميع ما كان في يده فيضمه الى مافي يد

الابن المعروف فيقتسمانه نصفين وهـذا بناء على مسئلة الاقرارالتي بيناها، وجه تخريج أبي بوسفأن المقر لو أقر بهماجميما وصدقهالممروف في أحدهما لكان المتفق عليه يأخذ منهر بم ما في يده في قول أبي يوسف رحمه الله لانه يقول له أنا قد أقررت بانحقك في ربع التركة ونصف التركة في بدأخي وهو مقر بنصيبك فأنما يبقى جقك فيها في بدى في الربع وهو سهم من أربمة وما بقي وهو ثلاثة بيني وبين المجحود نصفان فاذا أقررت به أولا ودفعت اليه نصف ما في يدى فما دفعته زيادة على حقه لا يكون مضموما على لانى دفعته بقضاء القاضي فيهقى حقك فيها في بدى في سهم وحقى في سهم و نصف فلهذا يعطيه خمس مافي بده وان كار دفع النصف الى الاول بنير قضاء القاضي فما دفعه زيادة على حقه يكون محسوبا عليه ويجعل كالقائم في يده فيدفع الى الثاني جميع حقه اذلو أقر بهما معا وذلك ربع النصف ثمن جميع المال فيضمه الى مافى بدالابن المعروف فيقتسمانه نصفين لانهما تصادقا أن حقهما في النركةسواء، وجه تخريج محمدرهمه الله أنه لو أقر بهما معا لكان المتفق عليه يأخذ من المقر خمسمافي بده لانه يقول حقك في سهم وحتى في سهم وحتى المجحود في سهم الا أن السهم الذي هو حقك نصفه في بدي ونصفه في بد شريكي وهومقر لك بذلك وأعا تضرب فها في بدي بنصف سهم وأنا بسهم والمجحود بسهم فلهذا يأخذ خمس مافي بده فاذا أقر بالمجحود أولا ودفع اليه نصف ما في يده بقضاء القاضي لم يكن ذلك مضمو نا فأنما يضرب هو فيما بقي في يده بسهم والمتغق عليه بنصف سهم فلهذا يأخذ ثلث ما في يده وان كان الدفع بنير قضاء القاضي فما دفعه زيادة على حقه محسوب عليه فيدفع الى المتفق عليه جميع ماكان يدفع أن لو أقر بهمامعاوذلك خمس نصف المال فيضمه الى ما في يد المعروف فيقتسما به نصفين * ولو تصادق المقر عهما فيما بينهما أخذ الثاني من الابن المعروف الذي أقر به خاصة لانه محتاج الى قسمةما يأخذ مع الآخرين أيضًا فيها بينهم ثم يَأْخَذُ منه ثلث ما في بده لانه أقر له بثلث التركة نصف في بده و نصف في يد أخيه وهو يقر له بذلك فلا يأخذ منه الا ما أقر له به مما في مده وذلك الثالث عنزلة امن للميت أقر بالمته فانها تأخد منه ثاث مافي لده فاذا أخذ كل ضمهالي مافي يد الاول والممروف لذي أقر بهما لانهم تصادقا أن حقهم في التركة سواء فما يصل اليهم يقسم بينهم أثلاثا باعتبار تصادقهم وآنما يتوى باخذ الابن الآخر زيادة علىحقه ويكونعليهم بالحصةوما يبقي يبقي لهم بالحصة كما هو الحنكم في المال المشترك * ولو أن رجلا مات وترك ثلاثة اخوة له من أبيه وأمه

فاقتسموا المال بينهم أثلاثًا ثم أقر أحدهم باخ للميت من أبيه وأمه فدفع اليه نصف مافي بده ثم أقر باخ آخر وصدقه فيه أحــد اخوته المعروفين وتكاذب المقر بهما فيما بينهما فاذا كان دفع نصف ما في بده الى الاول نقضاء قاض أخذ منه الآخر خمس ما بقي في يده فضمه الى الذي أقر به خاصة فاقتسماه نصفين وان كان دفع النصف الي الاول بغير قضاء قاض دفع الى الثانى ربع المث جميع المال يضمه الى ما في يد الذي أقر به فاقتسماه نصفين في قول أبي يوسف وقال مجمد أن كان دفع إلى الاول بقضاء قاض دفع إلى الثاني ثلث مافى يديه وأن كان دفعه بغير قضاء قاض أخذ منه الآخر خمس ما بقى في بده فضمه الى الذي أقر به خاصة فاقتسماه نصفين وان كان دفع النصف الى الاول بنير قضاء قاض دفع الى الثاني ربع ثلث جميع المال فضمه الى ما في يده الذي أقر به فاقتسماه نصفين في قول أبي يوسف وقال محمد رحمه الله ان كان دفع الى الاول بقضاء قاض دفع الى الثانى ثلث مافى بديه وان كان دفيه بغير قضاءقاض دفع الى الثاني خمس جميع المال فضمه الىمافى يد الذي أقر به فاقتسماه نصفين وجه تخريج أبي يوسف أن المقر زعم أن حق الثاني في خمس المال الا أن أحد اخو له الممروفين كذبه وصار هو مع ما أخذ كالممدوم وانما نعتــبر القسمة بين الباقيين فمن حجتــه أن يقول للثاني أنما أقررت بان لك ربع ما في أيدينا والذي في بد المصدق بك يصل اليك من جهته يبقى حقك فيما في يدى في سهم من أربعــة وذلك ربـع ثلث المال والباقى وهو ثلاثة ببني وبين المقر له الاول نصفان الا أنى دفعت الى الاول زيادة على حقه بقضاء القاضي فلا يكون محسوبا على وانما يبقي ما فى بده فانت تضرب بسهم وأنا بسهمو نصف فانكسر بالانصاف فأضعفه فيكمون لى ثلاثة ولك سهمان فلهذا يأخذ منه خمسيما في بده وان كان دفعه بغير قضاء فما دفع اليه زيادة على حقه هو محسوب على الدافع فيدفع الى الثانى جميع ما أقر له به وذلك ربع ثلث جميع المال ثم يضم ذلك الى ما في بد المصدق به فيقتسمانه نصفين لتصادقهما على أن حقهما فى التركة سواء ووجه بخريج محمد أن المقر يقول للمقر له حقك فى سهم ولكن نصف ذلك السهم في يدى ونصفه في يد المصدق لك وهو يصل اليك من جهته فأنت تضرب فيما في يدى بنصف سهم وأنا بسهم والمقر له الاول بسهم فيكرون الثلث الذي في بدى بيننا أخماسا لك منه الحمس فان كان دفع الى الاول زيادة على حقه بقضاء القاضي لم يكن ذلك محسوبا عليه وأنما يبقى ما فى بده يضرب فيه الثانى بسهم والمقر بسهمين فلهذا يأخذ المث ما بقي في بده

وان كان دفعه بغير قضاء كان ذلك محسو باعليه فيدفع الى الثاني كمال حقه ممافي يده وهو خمس جميـع المال فيضمه الي ما في يد المصــدق به فيقتسمانه نصفين لتصادقهما على أن حقهماسواء وأنما خرجا هذهالمسئلة على أن الذي كذب بهما مع ما أخذ صار في حكم الممدوم وهذا لانه انما أخذ ما أخذ بنسبه المعروف فلا يكمون ذلك مضمونا على أحد سواء كان أخذه بقضاء قاضأملا ولو كان المقر به الاآخرأقر به الاخوة الممروفونجيمافانكان المقربهما دفع النصف الى الاول بقضاء قاض دفع الي الثاني ثاث ما بقى في يده وان كان دفعه اليه بغير قضاء قاض دفع اليه خمس ثلث جميع المال فضمه الى ما فى مد الاخوين الممروفين فاقتسموها أثلاثًا لان المقر يقول للثاني حقـ لمَّك في خمس جميع المال والذي في يد أخوى لك بيني وبين الاول لي سهمان وله كذلك فان دفعك بغير قضاء فما دفعه زيادة على حقه محسوب عليه فيدفع الى الثانى كمال حقه مما في يده وهو خمس ثلث جميـم المال فيضمه الي ما في يد الاخوين المعروفين لانهم تصادقوا على أن حقهم سواء فيقتسمون ذلك أثلاثا ولم يذكر قول محمد الا في بمض النسخ فانه قال على مذهبه التخريج بطريق السهام فالمقر له يقول للثانى حقك في سهم وحتى في سهم وحق الاول في سهم الا أن السهم الذي حقك ثلثه في يدي وثلثاه في يدكلواحد من الآخرين وهما مقران بك فانما تضرب فيما في يدى بثلث سهم وأنا بسهم والاول بسهم فاذا جملت كل ثات سهما كانت القسمة أسباعا للثاني سبع ما في يده فاذا كان دفع الى الاول بقضاء لم يغرمشياً من ذلك فالمقر يضرَب فيما في يده بثلاثة والثاني بسهم فيقسم ما في يده بينهما أرباعا وان كان دفعه بغير قضاء كان ذلك محسوبا عليه فيأخذ الثانى منه مقدار حقه مما في يده وهو ثلث جميـمالمالفيضمه اليمافي يد المعروفين فيقتسمونه بينهم أثلاثا ﴿ولوأن رجلا مات وترك ابنا وابنة فأقرت الابنة بأخ لها وأنـكره أخوها فانه يأخذ ثلثي ما في يدالابنة لانها أقرت أن حقه ضعف حقها فانها زعمت أن الميت خلف ابنين وابنة وأن المال بينهم على خمسة لكل ابن سهمان ولكل بنت سهم الا أن الابن المعروف أخذ زيادة على حقــه بنسبه المعروف فلا يكون شيُّ من ذلك مضمو نا عليهما ولكن يجمل ذلك كالتاوي فيقسم ما في يده بينهما على مقدارحقهماأ ثلاثا فان أعطته ذلك ثم أقرت بأخت من أبيهاو صدقها فيهاالا بن المعروف المقربه الاولوصدةت هي به أيضا فانها تأخذ من الابن المعروف ربع ما في يده فتضمه الى ما وفي يد الابنة والمقربه الاول فيقتسمونه للذكر مثل حظ الانثيين لان الابن المعروف يزعم

أن الميت خلف ابنا وابنتين وأن المال بينهم أرباعا حق هذه في ربع المال وبعض المال في بد الا بنة والمقرله وحقها في ذلك يصل اليها لاقرارهما به فاعا يأخذهما في مد الامن مقدار حقه مما في يده وذلك ربع ما في يده فيضمه الي ما في بد الابنة والمقر به الاول فيقتسمونه للذكر مثل حظ الانثيين لتصادقهم فيما بينهم * ولو كانت المقر مها كذبت بالاول أخذت من الالنة الممروفة ثلاثة أنمان ما بتي في بدها ان كانت أعطت الاول بقضاء قاض وان كانت أعطته بنير قضاء أخذت هــــذه الاخيرة منها سدس ثاث جميــع المال فضمته الى ما في يد الابن المعروف فيقتسمانهأ ثلاثافي قول أبي يوسف وقال محمد رحمهما الله اذا أعطت الاول بقضاء قاض أخذت الثانية ربيم ما في بدها فضمته الى مافي بد الآخر فيقتسمانه على ثلاثة * وجه تخريج أبي يوسف أن الابنة زعمت أن حق الثانية في سدس المال لانها تقول الميت ترك ابنين والمتين فتكمون القسمة من سنة لكل ابن سهمان ولكل ابنة سهم فاعاحق الثانية في سهم من سنة من كل جزء من المال ونصيبها في يد الابن المروف يسلم لها من جهته يبقي حقمًا في سهم مما في يدها وما بقى وهو خمسة بينها وبين المذر به الاول أثلاثا للمقر به الاول ثلاثة وثاث وللمقرة سهم وثلثان فما دفيت الى الاول زيادة على حقــه انما دفيت بقضاء قاض ولا يفرم شيأ من ذلك ولكن الثانية تضرب فيما بقي في يدها بسهم وهي بسهم وثلثين فاذا جملت كل ثلث سهما يصير حق المقرة خمسة وحق الثانيــة ثلاثة فلهذا أخذت منها ثلاثة أثمان ما بقي في مدها وان كان الدفع بغير قضاء كان ذلك محسوبا عليها وانما تأخذ الثانية كمال حقها مما في يدها وذلك سدس ثاث جيم المال فضمت ذلك الى ما في يد الابن المعروف وقاسمته أثلاثًا لتصادقهما فيما بينهما * ووجه تخريج محمد رحمه الله أن المقرة زعمت أن حتى الثانية في سهم ولكن ثلثاذلك السهم في بد الابن الممروف وهو مقر بها فأنما تضرب هي فيها في بد المقرة بثلث سهم والمقرة بسهم والمقربه الاول بسهمين فاذا جعلت كل ثلث سهما كان ذلك عشرة أسهم لها عشر مافي مدها وهو الثاث فان دفعت الى الاول زيادة علىحقه بقضاء قاض لم يكن ذلك محسوبا عليهافلهذا أخذت ربع ما في يدها وأن كان الدفع بغير قضاء كان ذلك محسوبا عليها فتأخذ الثانية كمال حقها مما في مدها وذلك عشر ثلث جمبه المال * واذا ترك الرجل ابنين ومالا فاقتسماه أصفين ثم ان أحدهما أقر بأخوين له من أبيه مما فصدقه أحدهما في أحدهما وتكاذب المقربهما فيما بينهما فالذي أقرا به جميما يأخذ من يد المقر بالاخوين ربع ما في يده فيضمه الى ما في يدالذي

أفر به خاصة فيقتسمانه نصفين في قول أبي نوسف وقال محمد يأخذمنه خمسما في بده فيضمه الى ما في بد المقر خاصة فيقتسمانه نصفين وما بتى في بد الابن المقر بهمااقتسمه هو والابن الذي أنكره أخوه نصفين وأنو نوسف رحمه الله يقول ولوصدته فيهمالكان يأخذ كلواحد منهما ربع ما في يد المقربهما فكذلك اذا صدقه في أحدهما يأخذالمتفق عليه ربع ما في بد المقر اعتبار الحال تصديقه به خاصة محال تصديقه مهما لان تكذيبه بالآخر لا يغير نصيبه فما في يده ومحمد يمتبر السهام فيقول في زعم المقر أن حق المتفق عليه في سهم ولكن نصف ذلك السهم في يد المصدق وهو يصل اليه من جهته فأنما يضربالمتفقعليه فيما في يد المقر منصف سهم والمقر بسهم فلهذا يأخذ خمس ما في يده وهذه المسئلةأصل هذه المسائل وكان من حقه أن يقدمها ولكنه قد ذكر هذه المسئلة في كتاب الاقرار فلهذا بدأ بالتفريمات عليه هاهنا ثم أعاد المسئلة أيضا لتكون أوضح في البيان فان تصادق المقربهما فيما بينهما بدأ المتفق عليه بالذي أقر به خاصة لتصادقهما فيما بينهم ثم يأخذ منه ثلث ما في بده لانه نرعمأن الميت ترك ثلاث بنين وأن حقه في ثلث ما في يده وثلثمافي يدأخيه وانما يأخذمنهمقدار ما أقر له به مما في يده فيضمه الى ما في يد المقر بالاخوين فيقتسمونه لانهم تصادقوا أن حقهم في التركة سواء * واذا ترك الرجل ابنا وامرأة فاقتسما المال ثم أقرت المرأة بابنين للمرأة معاوصدقها الان في أحـدهما وتكاذب المقربهما فيما في مدهمافان الاس الذي أقر به الاس المعروف يأخذ مما في يد المرأة وهو سبعة أجزاء من أربعة وعشرين جزأ فيضمه الي ما في يد الابن المعروف فيقاسمه نصفين ورجع محمدرحمه اللهعليه عن هذا وقاللا نأخذتما في بد المرأة شيأ وفي بمض النسخ ذكر رجوع أبي يوسف مكان رجوع محمد وقالما في يد المرأة بينها وبين الابن المجحود على عشرة أسهم له سبعة ولها ثلاثة و في بعض النسخ قال ذلك بينهما على ثمانية لها سهم وللمجحود سبعة * فوجه ظاهر الرواية أن الذي أقر به الابن المعروف يأخذ مما في يد المرأة سبعة من أربعة وعشرين للمرأة ثلاثة ولكل ابن سبعة فهي تزعم أنحق كل واحد من المقر بهما في سبعة أسهم من أربعـة وعشرين من التركة والذي في يدها جزء من التركة فيدفع الى الذي أقر به الابن المعروف مقدار حقه مما في بدها وذلك سبعة من أربعة وعشر بن فيضمه الى مافى يد الابن الممروف فيقاسمه نصفين لتصادقهما على أن حقهماسواء * ووجه رجوعهما عن هذا القول أن حق المرأة في ثمن المالسواء كان للميت ابن أو ثلاث بنين وليس في يدها

الا مقدار نصيبها وهو الثمن فهي أنما أقرت للمتفق عليه بأن نصيبه في مد الاس المعروف وذلك يصل اليه من جهته فلا يأخذ شيأ تما في مدها (ألا ترى) أن الان المعروف لو صدقها فيهما لم يأخذ واحد منهما شيأتما في بدهما فكذلك اذا صدقهما في أحدهما ولكن المعاملة له مع الابن الممروف فيقاسمه فمافى مده نصفين وتبقى معاملة المجحود معالمرأة في بعض النسخ بني الجواب على زعمها وهي زعمت أن حق المجحود في سبعة من أربعة وعشرين وحقها في ثلث فيضرب كل واحد منهما فما في يدها محقه فلهذا كانت القسمة على عشرة وفي بعض النسخ بني على زعم الابن المجحود وفي زعمه أن الميتخلف ابنين وامرأة وأن القسمة من ستة عشر لها سهمان ولكل النسبعة فيضرب هو بسبعة وهي بسهمين فكانت القسمة ببنهما على تسعة وفي بعض النسيخ قال الابن المروف لما كذب المجحود صارهو مع مافي بده في حق المجحود كالممدوم فيجمل كأن جميع التركة مافى يد المرأة وهى الوارثة مع المجحود فتكون القسمة بينهما على ثمانية لها الثمن وللمجحو دسبمة أثمانه ولو تصادق المقربهما فيما بينهما أخذ الابن المتفق عليهمن الابن الممروف سبعة أسهم من ستة عشر سهما مما في يده وأنما بدأ به لحاجته الى مقاسمة ما يآخذمع المقر بهالآخرثم في زعم الابن الآخر المعروف أن الميتخلف ابنين وامرأةوأن القسمة على ستة عشر للمتفق عليه سبعة أسهم من ستة عشر سهما من جميـمالتركـة والذي في بعض التركة فيعطيه نصيبه من ذلك وهو سبعة أسهم من ستةعشر تم يجمع الى مافي يدالمرأة فيقسم بين المقر بهما والمرأة على سبعة من ستة عشر ثم يجمع الى ما في يد المرأة فيقسم بين المقر مهما والمرأة على سبعة عشر سهما لانهم تصادقوا أن الميت خلف امرأة وثلاث بنين وأن القسمة منأربعة وغشرين لها ثلاثة ولكل ابن سبعة فيقسمما وصل اليهم باعتبار زعمهم تضرب فيه الرأة وكلُّ واحد من المقر بهما بسبعة فتكون القسمة بينهم على سبعة عشر سهما * واذا لرك الرجل ثلاثة بنين فاقتسموا المال ثم أقر أحدهم بثلاثة اخوة معا وصدقه أحد اخو ته فى ابنين منهماوصدقه الآخر فى واحد من هذن وتكاذب الثلاثة فما بينهم فانما يسمى كلواحد منهم ليكون أوضح في البيان فالذي أقر به بالثلاثة نسميه الاكبر والذي صدقه في الاثنين نسميه الاوسط والذي صدقه في واحد نسميه الاصغر ثم نسمي الذي أقروا به جميما متفقا عليه والذي أقر به اثنان مختلفا فيه والذي أقربه الاكبر خاصة نسميه مجحودا ثم نقول المتفق عليه يَأْخَذُ مَنَ الاكبر سدس ما في يده ومن الاوسط خمس ما في يده فيضمه الى ما في يد

الاصغر وشاسمه نصفين لان الاكبر زعم أن الميت ترك ستة بنين وان حق المتفق عليه في سدس كل جزء من النركة والذي في بده جزء من التركة فأخذ المتفق عليه منه سدس مافي يده لهذا والاوسط زعمأن الميت ترك خمسة سين وأن حق المتفق عليه في خمس التركة وفي يده جزءمن التركة فيعطيه خمس ما في يده ثم يضم ذلك كله الى ما في يد الاصغر فيقتسمانه نصفين لتصادقهما أن حقهما في التركة سواء ثم يأخـذ المختلف فيـه من الاكبر خمس مافي يده لان الاصفر قد كذب به فهو مع مافي بده في حقه كالممدوم فأنما تبقى المعاملة بين خمسة فالا كبر يزعم ان حقـه في خمس التركة وأن التركة في حقه مافي بده وما في بد الاوسط والاوسط مصدق به فانما يأخذ هو مما في يد الاكبر خمس مافي يده لهـــذا ثم يضم ذلك الى ما في يد الأوسط فيقاسمه نصفين وما بقى في بد الاكبر بينه وبين المجمود نصفين لانهما تصادقا فما بينهما فقد انكسر الحساب بالاخماس والاسداس فالسبيل أن يضرب خمسة فيستة فتكون ثلاثين ثم تضعف ذلك للحاجة الي المقاسمة بالانصاف فمنه تخرج المسئلةوان كان الاصغر آنما أقر بالذي أنكره الاوسط والمسئلة محالها فان اللذين أقر بهـما الاوسط يأخذان من الاكبر خمس مافي يده لان الاصغر يكذب بهما فيجمل هو كالمدوم في حقهما وانما يبقى المعتبر في حقهما الاكبر والاوسط مع مافي بدهما ففي زعم الاكبر أن حق كلواحد منهما في الحمس وأن مالهما في بد الاوسط واصل اليهـما من جهته فانما يأخذان مما في بد الاكبر ماأقر لهما به وذلك خمسا مافي يده فيضمانه الى مافي يد الاوسـط ويقتسمانه أثلاثا لتصادقهم فيما بينهم ويأخذ الابن الذي أقر به الثالث ثلث ما في يد الاكبر لان الاكبر زم أن حقه في سهم وحقي في سهم الا أن السهم الذي هو حقه نصفه في يدى ونصفه في بد الاصغرفان الاوسط فيحقه كالمدوم لانه مكذببه فانما يضربهو فيما في يده بنصف سهم والاكبر بسهم فلهذا يأخـذ ثلث ما في يده فيضمه الى ما في يد الثالث ويقاسمه نصفين لتصادقهما فيما بينهما فان قيل كيف يستقيم مقاسمة الاولين مع الاوسط أثلاثا وهما مكذبان فيما بينهما قلنا نم ولكن الاوسط مقر بهما والذي في يد كل واحدمنهما مثل مافي يدصاحبه وأنما حاجتهما الى المقاسمة مع الاوسط وذلك لايختلف بتكاذبهما فيما بينهما وبتصادقهما فان كان الثلاثة المقر بهم صدق بمضهم ببعض والذي أقر به الثالث هو أحد الابنين اللذين أقر بهما الاوسط فان المتفق عليه ها هنا يبدأ بالاصغر لحاجته الى مقاسمة صاحبه بتضديقه بهما

فيأخذ من الاصغر ربع ما في يده لان الاصغر يزعم أنالميت ترك أربعة بنين وأن حق المتفق عليه في ربيع ما في بد الآخرين وذلك يصل اليه من جهتهما فلهذا يأخذ منه ربيع ما في يده ويأخــذ الاوسط خمس ما في بده لان الاوسط يزعم أن الميت خلف ابنين لان حقــه في الاوسط في حقه لان له ربيع ما في يده وربيع ما في يد الاكبر والاكبر مصدق به فلهذا يَأْخَذُرُبُعُ مَا فِي يَدُهُ ثُمْ بَجِمُهُ أَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ إِلَى مَا فِي بِدَ الْأَبْنُ الْمُرُوفُ وهُو الاكبر فيقتسمون ذلكمع المجحود على أربمة أسهم بينهم بالسوية لتصادقهم أن حقهم في التركة سواء ولو كان الذي أقربه الثالث يأخذ منه ثلث ما في بده لان الثالث وهو الاصغر مقر له بثلث ما في بده فان الاوسط في حقه كالممدوم لانه مكذب له واذا صار هو كالممدوم فني زعمه أن الابن مما الاوسط نصف ما في بد الاوسط لان الاصغر في حقهما كالمدوم فانه مكذب مماييقي البنون أربعة فيزعم الاوسطهو والاكبر وعلى هذا فلكل منواحد منهذين ربع التركة باعتبار زعمه وفي يده جزء من التركة فاذا أخذ كل واحد منهما ربيع مافي يده بزعمه عرفناأتهما أخذا بما في يده النصف ثم يجمعون ذلك كله الى ما في يد الاكبر فيقتسمونه على أربعة أسهم لتصادقهم فيما بينهــم * ولو أن رجلا ترك ابنين وامرأة فاقتسموا ماله ثم أقر الابنان جميما بامرأة للميت وكذبتهما المرأة فانها تأخذ من الابنين سهما من خمسة عشر لانهما أقرا أن الميت توك ابنين وامرأتين فتكون القسمة من ستة عشر لكل امرأة سهم ولكل ابن سبعة وما أخذته المعروفة زيادة على حقها فانما أخذت ذلك المعروف ولا يغرم الابنان شيآ من ذلك ولكن يقسم مافي يدهما بينهما وبين المقر لهذا هي تضرب بسهم وكل واحد منهما بسبعة فلهذا آخذت منهما سهما من خمسة عشر بينهم * ولو لم يترك الا ابنين فاقتسما المال ثم أقر أحد الابنين بامرأة وأنكرها الآخر أخذت تسمى مافي يده لانه يزعم أن الميت خاف امرأة وابنين وأن لها سهمين من ستة عشر ولكل ابن سبعة فهي تضرب فيما في يده بسهمين وهو بسبمة فلهذا أخذت تسمى مافى يدهفان وقع ذلك اليها بقضاء قاض ثم أقر بامرأة أخرى وصدقه فيها أخوه وتكاذبت المرأتان فيما بينهما فأنهما يأخذان مما في يد المقربهما جزأ من

أربعة عشر جزأ وثمن جزء مما في يده فيجمع ذلك الى ما في يد الابن الآخر ويقاسمه على تسعة أسهم لها سهمان وله سبعة في قول أبي يوسف وقال محمد رحمه الله عليهما أخذ منه جزأ من خمسة عشر جزأ مما في يده فيضمه الي مافي يدالان الآخر وتقاسمه أتساعا فاما تخريح قول أبي يوسيف وهو أن في زعم المقر أن حق الثانية في نصف نمن ما في يديه وذلك سهم من ستة عشر جزأ وحق الاول في مثل ذلك الا أن مادفع الى الاول زيادة على حقها كان بقضاء القاضي ولا يكون مضمونا عليه فاذا أخذت الثانية سهما من ستةعشر ببقي هناك خمسة عشر بين المقر وبين الاولى للمقر سبعة وللاولي سهم فظهر أنحق الاول كان في عَن خمسة عشر سهما وسبعة أثمان فان عمن عمانية واحد وعن سبعة سبعة أثمان فاذارفعت من خمسة عشر سهما وسبمة أنمان يبقى عشر وتمن هذا حق المقر فيضرب فيما بقى فى يده بثلاثة عشر وثمن والثانية بسهم واحد فيصير ما بتي في يده بينهما على أربعة عشر جزأ وثمن جزء وقد انكسر بالاثمان فالسبيل أزيضرب أربمةعشر وثمنا في ثمانية فيكمون ذلك مأعمةوثلاثة عشر كان حق الثانية في سهم ضربته في ثمانية فذلك ثمانية فهو لها فاذا أخذت ذلك ضمت الى ما في يد الابن الآخر وتقاسمه على تسعة أسهم لان الابن الآخر بزعم أن الميت خلف ابنين وامرأة فيكون لها سهمان من ستة عشر ولكل ابن سبعة فلهذا يقسم ما في يده على تسمة أسهم لها سهمان وله سمبعة وأما على قول محمد رحمه الله يأخذ منهجزاً من خمسة عشر جزأ مما في يده فيضمه الى ما في يد الآخر فيقاسمه أتساعاً لانه لو أقر مما في أيد شريكي وهو يقربك فانما تضرب فيما في يدى بنصف سهم وأنا بسبعة فانكسر بالانصاف فيضعفه فيصـير حقها سهما وحتى المقر أربعـة عشر فلهذا أخـذت منــه جزأ من خمسة عشر جزأ فضمت الي ما في يد الابن فيقاسمه أتساعا * ولو كان دفع الى الاول نصيبه بفير قضاء خُدِدَتِ الآخرِي منه نصف عَن نصيبه لانه قد أقر أن حقها في نصف عَن المال وفي يده جزء من المال وما دفع الى الاخرى زيادة على حقه أنما دفع بغير قضاء فيكون محسوبا عليه وبجمل كالقائم في يده فيعطى الثانية كمال حقها مما في يده وذلك نصف الثمن فيضمه الى الآخر ويقاسمه أتساعا لما بينا ولو تصادقت المرأتان فيما بينهما أخذت المرأة المجمع عليها من الابن الذي أقربها وحدها عن ما في يده لانه أقر أن حقهافي عن المال وفي يده جزء من

المال فيدفع ثمن ذلك اليها بحكم اقراره ثم يضمه الى ما فى يد المقر بهما ويقسم ذلك بينه وبين المرأتين على تسمة أسهم للمرأتين سهمان وللابن سبعة لانهم اتفقوا فيما بينهم على أن الميت خلف ابنين وامرأتين والقسمة من سنة عشر لامرأتين سهمان ولكل ابن سبمة فيجمل مافي أيديهم مقسوما بينهـم علىهـذا للابن سـبعة ولكل امرأة سـهم « ولو أن رجــلا هلك وترك أخوين فأقر أحدهما بامرأة للميت وأنكرها الآخر أخذت من الذي أقربها خمس ما في يديه لان في زعمه أن قسمة التركة من ثمانيـة للمرأة الربـع سهمان ولـكل أخ اللائة فزعمه معتبر في حقمه فهو يضرب فيما في يديه بثلاثة والمرأة بسهمين فلهذا أخذت منه خمسما في يديه فاذا دفع اليها ثم أقر بأخ لهما وللميت وصدقه أخوه فيه وأنكر المقر به المرأة فان كان دفع للمرأة نصيبها بقضاء قاض أخذ منه الاخ خمسي ما بقي في يده فيجمعه الى مافي يد الاخ ومقاسمة نصف في قول أبي بوسف بأخذ ثلث ما في يده *وجه قول أبي بوسف أن المقر يزعم أن حق الباق في ربع المال لانه يقول الميت خلف امرأة وثلاثة اخوة فيكون للمرأة الربع ولكل أخ مثل ذلكوهو يقول للمقر له أما لو أقررت بك وبالمرأة معاكيف تأخذ منى ربع ما فى يدى سهما من أربعـة يبقى ثلاثة بينى وبين المرأة نصفين لكل واحد سهم ونصف وقد أخذت هي زيادة على حقها وانما أخذت بقضاء القاضي فلا يكون ذلك محسوبا على فأنت تضرب فيما يبدى بسهم وأنا بسهم ونصف فهذا الطريق يعطيه سهما من سهمين ونصف مما بقي في يده وذلك خساما في يده لانه وقع الكسر بالانصاف فاذاأضعفته يكون خمسة وأما محمد رحمه الله فيقول المقر يقول للمقر لهأنا قد أقررت بأن حقك في سهم وحقى فى سهم وحق المرأة فى سهم ولكن السهم الذى هو حقك نصفه فى يدى ونصفه فى يد شريكي وهو مقر بك وما دفعتــه الى المرأة نقضاء القاضي لا يكون محسوبا على فانت تضرب فيما فى يدى منصف سهم وأنا بسهم فالهذا يعطيه ثلث ما فى يده ويضمهالي ما فى يد الآخر فيقاسمه نصفين لانهما تصادقاعليأن حقهما في التركة سواء وان كان دفع الىالمرأة نصيبها بغير قصاء أخذ منه المقر به جميع نصيبه لانه أقر أن حقه فى ربيع كل شيء وما دفعه الى المرأة بغير قضاء القاضي محسوب عليه ويجمل كالقائم في يده فلهذا يعطيه ربع جميع نصيبه فيضمه الى ما في يد الآخر فيقسم نصفين وان كان الاخ المقربه قد صدق بالمرأة فانه يأخذ من ألاخ الذي أقر به وحده ثلث مأفي يده لان الذي أقر به وحده زعم أن الميت انماخاف ثلاث

اخوة وأن المال بينهم أثلاثا فهو مقر لهذا الاخ بثلث ما في يده فيآخذ ذلك منه ويضمه الى ما في بد المرأة والآخ المقر بهما فيقتسموه أثلاثًا لأنهم شصادةون فيما بينهـم أن حقهم في الذكر سواء وأن لكلواحد منهم ربع التركة فما يصلالي بدهم يقسم بينهم باعتبار تصادقهم * ولو هلك وترك النين فافر أحــدهما بامـرأتين مما وصــدقه أخوه في احداهما وكذله في الاخرى وتكاذبت المرأتان فيما بينهمافان المرأة التيأقر بها الاثنان تأخذ من الابن الذي أقر بهما نصف ثمن نصيبه لانه يزعم أن الميت خلف ابنين وامرأتين وأن حق كل امرأة في نصف الثمن سهم من سنة عشر وفي بده جزؤ من التركة فتأخذ منه نصف ثمن ذلك وتضمه الي ما في يد الابن الآخر وتفاسمه أنساعا لان الابن الآخر يزعم أن الميت خلف ابنين وامرأة وأن للمرأة سهمان من ستة عشر ولكل ابن سبعة فما تحصل في يدهما من التركة يقسم بينهما على زعمهما يضرب فيه الابن بسبعة والمرأة بسهمين ويقاسم الابن المقربهما المرأة الباقية مافى بديه على تمانية لأن في زعمه حقها في سهم وحقه في سبعة فما بقي في بده نقسم بينهما على ذلك فان أقر الاثنان بعد ذلك باخ لهما من أبيهما وأنكرتالمرأتانوأنكرهما هو أيضا وقد كان الاثنان دفعا الى المرأتين نصيبهما بغير قضاء قاض أخذ من كل واحد من الانبين الثلث من جميع نصيبه بمد الثمن لانهما زعما أن للمرأة الثمن وأن الباقي بينهما أثلاثا وقد دفعاالي المرأتين زيادة على حقيما بغير قضاء قاض فيجعل ذلك محسو بإعليهما فأنما بدفعان الى المقر له الثاث مما أصاب كل واحد منهما بعد الثمن باعتبار زعمه وانكان الدفع بقضاء القاضي أخذ كل واحد منهما الث ما بقي في بده لان ما دفعا إلى المرأتين زيادة على حقهما كان بقضاء فلا يكون مضموما عليهما فلهذا يدفع كل منهما الى المقر له الت مابقي في يده ولم يذكر في هذا الفصل الخلاف بين أبي يوسف ومحمدرهمما الله وفي المختصر في بعض نسخ الاصل ذ كرأن المرأة التي اجتمع عليها ابنان تأخذ من الذي أقر مهما جميعاً على قول محمد رحمه الله سهما من سبعة عشر سهما مما في يده فيضمه الى مافي يد المقر مهما خاصة فيقتسمانه على تسمة وهو صحيح على أصل محمد رحمه الله في اعتبار السهام لانه يقول أنا قد أقررت لك بان حقك في سهم وحق الاخرى في سهم وحقى في سبعة والكن السهم الذي هو حقك نصفه في مد أخي وهو مصدق بك فانك تضربين فيا فيدي بنصف سهم والاخرى بسهم وأنا بسبعة فتكرون القسمة على ثمانية ونصف انكسر بالانصاف فأضفه فيكون سبمة عشر فهذا الطريق تأخذ منه سهمان

من سبعة عشر سهما* ولو هلك وترك ثلاث بنين فأقر أحدهم شلاث نسوة لابيه وصدقه أحد الابنين في امرأتين منهن وصدقه الثالث في احدى هاتينوتكاذب النسوة فيما بينهن فإنمَا نسمى المرأة التي أقربها البنون مجمما عليها والتي أقربها اثنان مختلفا فها والثالثة مجحودة والابن الذي أقر شلاث نسوة الاكبر والذي أقر بامرأتين الاوسط والذي أقر بواحــدة الاصغر ثم نقول المجموع عليها تأخذ من الاكبر ثاث بمن نصيبه ومن الاوسط نصف بمن نصيبه فتضمه فيهامن الاكبر جزأ من سبعة عشر جزأ من نصيبه فتضمه الى ما في يد الاكبر بينه وبين المجحودة على ثمانية أسهم لها سهم ولهسبعة في قول أبي يوسف ﴿ووجه تخربجه أن الا كبر أقر أن الميت خلف ثلاث نسوة وثلاث بنين وأن القسمة من أربعةوعشر من لكل امرأة سهم وذلك ثلث الثمن فالمجمع عليها تأخذ مما في بد الاكبر مقدار ما أقر لها به في بده وذلك ثلث ثمن نصيبه جزأ من أربعة وعشرين وتأخذ من الاوسط نصف عن نصيبه لان الاوسط يزعم أن الميت خلف امرأتين وأن لكل واحدة منهما نصف الثمن فالمجمع عليها تأخــ نما في بده نصف الثمن باعتبار اقراره ثم يضم جميع ما أخذت الى ما في يد الاصغر فيقاسمه على عشرة أسهم لانهما يتصادقان فيما بينهماأن الميت خلف ثلاث بنين وامرأة واحدة وأن لها ثلاثة من أربعة وعشرين ولكل ابن سبعة مما في أيديهما يقسم باعتبار تصادقهما يضرب فيه الابن بسبعة والمرأة بثلاثة والمختلف فيها تأخذ من الاكبر جزأ من سبعة عشرمن نصيبه من قبل أن الاصغر يكذب بها ولا تعتبر سهامه في حقها يبقى حق الاكبر في سبعة وحق الاوسط في سبعة وحق النسوة في ثلاثة فاذا جمعت هذه السهام كانتسبعة عشر فأنماأ قرلها بسهم من سبعة فالهذا أخذت ممافى بده جزأ من سبعة عشر جزأ يضم ذلك الي مافى بد الاوسط ويقاسمه على سبعة عشر سهماللمرأة ثلاثة وللاوسط أربعة عشر لان في زعم الاوسط أن الثمن بين المرأتين نصفان وذلك ثلاثةمن أربعة عشر لكل واحد سهمونصف ولكل ابن سبعة فيضرب هو فيما حصل في أيديهما بسبعة والمختلف فيها بسهم ونصف الكسر بالانصاف فأضعفه فيكون سبُّعة عشر لها الآنةوله أربعة عشر ثم المجحودة تقاسم الاكبر مابقي في يده على عانيـة لان في زعم الا كبر أنحقها في سهم وحقه في سبعة فما بتي في يده يقسم بينهما علي هذا فيكون على ثمانية لها سهم وله سبعة * وأما في قول محمد فالمجمع عليها تأخذ من الاكبر سهما من ستة وعشرين سهما ونصف سهم فتضمه الى ما في يد الاوسط والاصغر فيجعل كل واحد منهما

نصف ذلك وانما أخذت من الاكبر هذا المقدار لان الاكبر بزعم أن حقها في ثلث النمن وحق المختلف فيها في نصف عن وحق المجحودة في عمن وحقه في سبعة أعمان و المثن سهم من أربعة وعشرين ونصف الثمن سهم ونصف والثمن ثلاثة فحنه في أحد وعشرين وهو سبعة أثمان وحق المجمودة في ثلث وحق المختلف فيها في سهم ونصف وحق المجمع عليها في سهم فاذا جمعت هـ نمه السهام كانت ستة وعشر بن ونصفا فلهذا أخذت مما في بده سهما من ستة وعشرين ونصف ثم يضم ذلك الي ما في يد الآخرين نصفين ليتيسر معاملتهما في المقاسمة ممها وتأخذ المختلف فيها بما في بد الاكبر سهما ونصفا من ستة وعشر بن ونصف سهم لما أن حقهما فما بده هذا المقدار لان الاصغر مكذب مها فاذا أخذت ذلك ضمت الى ما في بذي الاوسط ثم تأخذ المجمع عليها من الاوسط سهما ونصفا من عمانية عشر سهما نصف الثمن وأن حق المختلف فيها في ثلاثة وحرَّه في أربعة عشر وهوسبعة أثمان فاذا جمعت هذه السهام كانت ثمانية عشر ونصفا فيأخــذ منه سهما ونصفا من ثمانية عشر ونصف لهذا ويضمه الى ما في بد الاصغر فيقاسمه على عشرة أسهم لها ثلاثة ولهسبعة لانهما تصادقا على أنحقهما في عَن المال ثلاثة من أربعة وعشرين وأن حقه في سبعة فيقسم مافي بده بينهما على هذا ثم يقاسم الاوسط مع المختلف فيها ما بقي في يده على سبعة عشر سهما لتصادقهما على أن حق الاوسط فى أربعة عشر وحقها فى ثلاثة فيقاسم الاكبر المجحودة ما بقي على نمانية لتصادقهما أن حقها في سهم وحقه في سبعة * ولو كانت المرأة التي أقر بها الاصفر هي التي أنكرها الاوسط والمسئلة محالها أخذت تلك المرأة من الاكبر جزأ من نصيبه لان الاوسط مكذب بها فيسقط اعتبار سهامه في حقها وذلك سبعة من أربعة وعشرين يبقي سبعة عشر فلهذا أخذت منه سهما من سبعة عشر مما في بده وضمت ذلك الى ما في بد الاصغر فيقاسمه على عشرة لها ثلاثة وله سبعة لتصادقهما علىهذا واللتان أقربهما الاوسط تأخذان من الاكبرجزئين من سبعة عشر جزأ من نصيبه لان الاصغر مكذب بهما فلا تعتبر سهامه في حقهما وذلك سبعة ببقي سبعة عشر فلهذا أخذنا منه سهمين من سبعة عشر ثم يضمان ذلك الي مافي مد الاوسط وتفاسمهما على عشرة أسهم للمرأتين ثلاثة والاوسط سبعة لان الاوسط مقربان حقهما في ثلاثة من أربعة وعشرين وهو الممن وحتمه في سبعة فان تصادق النسوة فيما بينهن والتي أقربها الآخر احــدى المرأتين اللتين أقربهما الاوسط فان المجمودة تأخــنت من

الاصغرةبن نصيبه لانهأ قر لها بثمن جميع النركة وفي يده جزأ من التركة فتأخذ منه ثمن ما في يده وتأخذ من الاوسط نصف عن نصيبه لان الاوسط أقر بان الثمن بينها وبين الاخرى نصفان لها نصف ثمن التركة وفي بده جزأ من التركة فيعطيها نصف ثمن ذلك وتأخذ المختلف فيها من الاوسط جزأ ونصفا من سبعة عشر جزأ من نصيبه لان الاصغر مكذب بها فتطرح سهامه وذلك سبعة من أربعة وعشرين يبقى سبعة عشر وقدأقر لها بنصف الثمن وهو سهم ونصف فلهذا أخذت مما في يدهسهماو نصفا من سبعة عشر سهما تم يجمع ما في يد النسوة الى مافي يد الاكبر فيقتسمون ذلك على عشرة أسهم للنسوة ثلاثة ولكل ابن سبعة فما مجمع في أبديهـم يقسم بينهـم على ما تصادقوا * ولو كان الاصـغر انما أقر بالتي أنكرها الاوسط والمسئلة على حالها أخــذت تلك من الاصغر ثلاثة أجزاء من سبعة عشر جزأ من نصيبه فلهذا تأخذ منه الاتة أسهم من سبعة عشر سهما من نصيبه لان الاصغر يكذب مهما فيسقط اعتبار سهامه في حقهما والاوسط أقر لهاتين شمن كامل فلهذا تأخذان منه ثلاثة أسهم من سبعة عشر من نصيبه ثم يجمع ما في يد النساء إلى ما في يد الاكبر ويقسم ذلك بينه وبينهن على عشرة له سبعة ولكل امرأة سهم لانهم تصادقوا فيما بينهم على أن القسمة من أربعة وعشرين وأن لكل ابن سبعة ولكل امرأة سهم فما يجمع في أيديهم يكون مقسوما بينهم على ما تصادقوا عليه * واذا تركت المرأة زوجها وأبويها فأقر الزوج بثلاث بنين للمرأة من غيره وصدقته الام في أثنين منهم وصدقه الاب في الثالث وتكاذب البنون فيما بينهم فان الابنين اللذين أقرت بهما الام يأخذ ان من الزوج الثلث من نصيبه وثلث خمس نصيبه فيضمانه الى نصيب الام ويقتسمونه على أربعة عشر سهما للامأربعة ولكل ابن خمسة ويأخذ الابن الذي أقر به الاب من الزوج السدس من نصيبه فيجمعه الي نصيب الاب ويقاسمه على سبعة للابن خمسة واللاب سهمان وفي رواية أبي حفص رحمه الله قال يأخذ الابنان اللذان صدقت بهما الام من الزوج خمس نصيبه وثلث خمس نصيبه أما أصل الفريضة قبل الاقرار فن ستة للزوج النصف ثلاثة واللام ثلث ما بقى وهو سهم والباقي للاب فاذا اقتسموا بهذه الصفة ثم وجد الاقرار كما بينا فيبدأ بالابن الذي أقر به الاب فنقول يأخذ من الزوج السدس من نصيبه في الروايتين جميما لان الزوج يزعم أن الميت ترك ثلاث منين وزوجا وأنو بن أصله من اثنى عشر للزوج الربع ثلاثة والابوين السدسان أربعة والباقي وهو خمسة بين البنين لا ينقسم أثلاثًا فيضرب اثني عشر في ثلاثة فيكون ستة وثلاثين للزوج تسعة وللابوين اثنا عشر لكل واحد منهما سـتة والباقي وهو خمسة عشر بين البنين الثلاث لكل واحـد منهم خسة ثم يطرح نصيب الام في حق هذا الابن لانها كذبت به فلذا طرحنا من ستةو ثلاثين الثلث فلهذا أخذ من الزوج سدس ما في بده فيضمه الى ما في بد الاب وتقاسمه على سبعة باعتبار زعمهما لانهما يقولان الورثة زوج وأبوان وابن والقسمة من اثني عشرللز وج الربيع وللابو من السدسان والباقي وهو خسة للابن والابن يضرب فيما وصل اليهما يخمسة والاب بسهمين فتكون القسمة على سبعة فأما الابنان اللذان صدقت بهما الام فقد قال في رواية أبى حفص يأخذان من الزوج خمس نصيبه وثلث خمس نصيبه وثلث خمس نصيبه وهذا غلط من الكاتب والصحيح ثلثي خمس نصيبه لأن حقهما يطرح من نصيب الأبن في المقاسمة مم الزوج لانه كذب بهما وفي زعم الزوج أن حقهما في عشرة أسهم وهما يأخذان عشرة من ثلاثين مما في بده وذلك خمس نصيبه وثلثا خمس نصيبه صار على خمس فخمسه ستة وثلثا خمسه أربعة فذلك عشرة وفي روانة أبي سلمان رجمه الله قال يأخذان منه ثلث نصيبه وثلث خمس نصيبه لانهما تقولان له لو أخذنا منك عشرة فقط كنت على جميع حقك لانه ببقي لكخسة عشروفي بدك نصف المال فقد صار على ثلاثين فجميع المال يكون ستين الربع منه خمسة عشر وقدوافقنا على أن الاب أخذ فوقحة الانحقه السدس وقد أخذ الثاث فلا بجوز ضررالزيادة عشرة ويبقى في يدك ستة لان ما في بدك صار على ثلاثين وقد دفعت الى الابن الذي أقر به الاب خسة والينا عشرة ودفعت أنت تسعة ببتى ستة فهذه الستة تقسم بيننا وبينك على اعتبار أصل حقنا وحقك في خمسة عشر وحقنافي عشرة الا أن الزوج يقول لهما وحق الابن الاخر مع حقى لانى مقر له وقد أخذ هو منى فيصير حقنا فى الاصل عشر بن وحقكما عشرة فتقسم هذه الستة بيّنهم أثلاثا للابنين من ذلك سهمان فتبين أن جميه ما أخذ من الزوج اثنا عشر سهما من ثلاثين وذلك ثلث نصيبه وثاث خمس نصيبه لأن ثلث نصيبه عشرة وثلث خمس نصيبه سهم ثم يضمان ذلك الى نصيب الام ويقتسمونه على أربعة عشر سهما لان بزعمهم أن الميت خافزوجاواً بوين والابنين وأن القسمة من أربمة وعشرين للزوج ستة وللام أربعة

والابكذلك والباق وهوعشرة بين الانين نصفان فيضرب كل واحد منهما فيما اجتمع في أمديهم مخمسةوالام بأربعة فتكون القسمة بينهم على أربعة عشر سهما فان تصادق البنون فيما بينهم فان الذي أقر بهالاب يأخذ منه نصف نصيبه ويأخذ الآخران من الام نصف نصيبها فيقسم جميع ذلك مع ما في يد الزوج على أربدة وعشرين سهما أما الذى أقربه الاب يأخذ منه نصف نصيبه لان في مد الاب ثاث التركة وقدمأن حقه السدسوأن مازاد على السدس مما في يده نصيب الابن فعليه أن يدفع ذلك اليه وذلك نصف نصيبه واللذان أقرت عما الام قال في روانة أبي سلمان يأخذان منهانصف نصيبها أيضا لان حقها مثل حق الابوقد أقرت هي أيضًا بابنين للميت كما أقر الاببان فكما أن الذي أقر به الاب يأخذ بمنه نصف نصيبه فكذلك يأخذان هذان من الأم نصف نصيبها ليكون الباقي لها مثل نصف ما بقي للاب *وفي رواية أبي حفص قال لا يأخذ ورثة الام شيأ وهو الصواب لان في يد الام سدس التركة ولاينقص نصيبها عن السدس مع البنين كيف يأخذان منها شيأ وبين جميم الورثة اتفاق أن حقها السدس وانما يفضل الاب على الام عند عدم الولد فاما بمد وجود الولد فحقها مثل حقه وقد بقى في بد الآب سدس التركة فينبغي أن يسلم لها من التركة السدس ونصيب هذان يصل اليهما من محله لوجود الاقرار من الزرج والابن الثالث لهما فلهذا لا يأخذان منها شيأ ولكن يقسم ما اجتمع في يد الزوج والبنين بينهم على أربعة وعشرين لاعتبار زعمهم وقد زعموا أن القسمة من ستة وثلاثين وأنالزوج تسعة وللبنين خمسة عشر فاذا جمعت ذلك كان أربعة وعشر بن * ولو لم يتصادقوا فيما بينهــم ولكن اللذان أقرت الام بهما صدق الام أحدهما بالذي أقر به الاب وكذبا جميما بالباقي وكذبا مهما فان اللذين تصادقا فيما بينهما يأخذان من الزوج الث نصيبه فيجمعانه الى مافى مد الاب فيقسمو نه على أربعة عشر أربعة الابوعشرة الابنين نصفان هكذا ذِكر في نسخ أبي سليمان وفي نسخ أبي حفص زيادة وهو الصواب فانه قال الذي أقرت به الام من هذين اللذين تصادقا بأخذ سهما أولار بع ما في يدها لان الام تزعم أن القسمة من أربعة وعشر بن وأنحق هذا في جميعه الاأن الاب قد كذب به فيطرح نصيب الاب في حقه وذلك أربعة يبقى عشرون فحقه في خمسة من ذلك وخمسة من عشرين هو الربع فلهذا أخلذ منها ربع ما في يدها ثم يأخذان من الزوج ثلث نصيبه لان بزعم الزوج القسمة من ستة والدانين الا أنه يطرح من ذلك سيتة لان الاب يكذب بأحدهما والاخ

بالآخر فلابد من أن يطرح نصيب أحدهما في مقاسمة الزوج مع هذين فاذا طرحنا ستة سبقى الانون فيأخــــذان منه عشرة من الاثبين وهو الثلث ومجمعان ذلك الى ما في يد الاب فيقسمونه على أربعة عشر لان يزعمهما القسمةمن أربعةوعشرين للاب أربعة والحل واحد منهما خمسة فلهذا يسهم بينهم على أربعة عشر * فان قيل كيف يستقيم هذا والاب يكذب باحدهما ﴿ قانا لَمُ ولَكُنُ لُو اعتبر نا المقاسمة بين الأبو بين الذي صدق به خاصة أدى الى الدور لان مايأخــذه الذي صدق به الاب لايسلم له ولكنه يقاسم الآخر لتصادقهما فيما بينهما ثم يرجغ على الاب فيقاسمه للتصادق فيما بينهما فلا يزال يدور هكذا فلضرورة الدور قلنا بان الاب يقاسمهما خمسا وهذا لان نصيب الاب لا يختلف بعدد البنين سواء كان الابن واحدا أو أكثر كان للاب السدس فابذا جملنا تصديقه في أحدهما كتصديقه فهيما في المقاسمة اذا تصادقا ببنهما ثم يأخــ له الابن الباقى ستة أجزاء ونصف جزأ من ثلاثين جزأ من نصيب الزوج لان الاب يكذب به فيطرح نصيبه في المقاسمة بيته وبين الزوج فتكون القسمة من ثلاثين الا أنهيقول للزوح قددفهتالىأبالاخوين عشرة فلو دفعت الى خمسة فقط تبقى خمسة عشر وذلك ربع جميع التركة فلا يدخل عليك من ضرب النقصان شيُّ وقد دفعت عشرين فادفع أنت تسعة تبقى سيتة فهذه الستة تقسم بيننا وبينك على مقدار حقنا وحقك وانما حقك في التركة خمسة عشر وصل اليك ثلاثة أخماس حقك سبقي حقك في خمسين وذلك ستة وحقنا في جميع التركة نزعمك خمسة وعشرون وصل الينا خمسة عشر يبقي عشرة وذلك خمسا نصيبنا وقد أخذ الابنان حقهما وزيادة تبتى قسمة هذه السنة بيني وبينك فانا أضرب بخمسي حقى وذلك سهمان وأنت تضرب بستة فتكون قسمة هذه الستة بيننا أرباعا لى ربعه وربع ستة سهم ونصف فاذا أخذت منه سهما ونصفا مع الحمسة يكون ستة ونصفا فلهذا قال يأخذستة ونصفا من ثلاثبين من نصيب الزوج * قال الحاكم غلط في هذا الجواب في نصف سمهم والصواب أنه يأخل منه سلة أجزاء فقط هكذا قاله ابن منصور لانه يصل اليه بعض نصيبه من جهة الام فأنها مصدقة فلا يضرب في الستة الباقية معه بسهمين ولكن أغايضرب بسهم وخمس والزوج يضرب بستة فتكون قسمة هذه الستة ببنهما أسداسا اللابن منه سهم وقد أخذمنــ ه خمسة فظهر أنه انما يأخذ منه ستة فقط فيضمه الى أصيب الام ويقاسمها على تسعة للام أربعة وللابن خمسة لانهما تصادقا على أن القسمة من أربعة وعشرين

وأن نصيب الام أربعة ونصيب الابن خمسة فما يجتمع في أيديهما يقسم بينهما على ذلك؛ واذا مات الرجل وترك النافأة والابن باخ له من أبيه فاعطاه نصف مافي يده ثم ان الابن المقر له أقر باخ لهما وقال المقر له للآخر أنا ابن الميت وأما أنت فلست له بابن فقــد كذب الاخ الابن المروف فيلك لم يلتفت الى قوله ولا يأخذ مما في بدهذا القر الا نصف ما في بده وذكر في كتاب الفرائص اذا أقر بامرأة ودفع اليها نصيبها ثم أقرت المرأة بابن فقال المقربه أنا ابن الميت وأما أنت فلست بامرأة له فانه يأخــ ند منها جميع ما في يدها وكذلك لو كان الميت امرأة فأقر ابنها بزوج ودفع اليــه نصيبه ثم أقر الزوج بابن فقال المقر به أنا ابن لها وأنت لست بزوج لها فانه يأخذ منه جميع ما في يده ﴿ وقال زَفْر رحمه الله في الفصلين جميعا يأخذ المقر به الآخر من المقر جميع ما في يده وهو القياس لانهما تصادقاً على نسب المقِر به الاخر ولم يوجد التصادق في حق المقر له الاول فمن تصادقا عليه يكون أولى بالمال عنزلة ما لومات رجل وله النان قد كانا عبدين فقال أحدهما لصاحبه عنة نا جميعا قبل موت الابوقال الآخر أما أنا فعتقت قبل موته وأما أنت فانما عتقت لمد موته فانه يكون المالكله للذي اتفق أنه عتى قبل موته وعن أبي توسف قال في الفصلين لا يأخذ المقر به الاخر الا مقدار حصته مما في بد الاول على ما أقر له به ولا يمتهر تكذيبه به فان الاول يقول استحقاقك أنما شبت باعتبار اقراری فاذا کنت غیر وارث کما زعمت لا شبت لك باقراری شی وأنت تأخذ شیأ من التركة فمن ضرورة أخذك الشيء من التركة باعتبار اقراري الحكم نقرابتي ونفذ الحكم بذلك ولا يعتمر تكذيبك في * وأما وجه ظاهر الروامة في الفرق بين الفصلين أن الزوج والمرأةانما يأخذانااليراث بسبب ليس بقائم فىالحال فانالنكاح يرتفع بالموت وآنما يأخذان بنكاح قد كان في حالة الحياة فليس من ضرورة الحكم به في حق الاول الحكم به في حق الثاني وقد كذب الثاني مهما فـ لا يُـكون لهما المزاحمة معه في اســـتحقاق التركة فاما ذو القرابة فانما يستحق التركة بسبب قائم في الحال وهو سبب لا يحتمل الرفع بعد ثبوت وقد جرى الحكم به حين أخذ شيأ من التركة من الان المدروف فلا يعتبر اكذيب الثانى في حقه فلمذا لايأخذ من المقربه الاول الانصف ما في يده وكذلك لولم يقر الابن المعروف باخولكنه أقر أن لهذا الرجل على الميت ألف درهم وأنكر صاحب الالفين لا يأخذ من الالفين الاالثلثين لان تكذيبه بهد ماجري الحكم في الدين بالدين الاول غير معتبر (ألا ترى) أنا لو أبطلنا حق صاحب

الالف مدنا التكذيب فاقر صاحب الالفين بالف لآخر وكذبه المقر له بدين صاحب الالفين نأخذ منه خسي الالف حتى "ناسخ ذلك عشرة ثم ان العاشر أقر الاول الذي أقر له الوارث فانه يأخذ هو الالف منه ثم يأخذون منه حتى بدور عليهم جميما ولا يزال بدوركذلك فهذا لا يستقيم ولكن الحكم فيه ما بيناأن تكذيبه لا يمتبر بمدما حكمنا بدفعه * واذا ترك الرجل الانة بنين فأقر أحدهم بابنين وصدقه الآخران فيأحدهما وتكاذب الامنان فيما بينهما فَانَ الْمَتْفَقَ عَلَيْهِ يَأْخَذُ مِنَ الَّذِي أَقَرْ بِهِمَا خَمْسَ مَا فِي يَدِهُ فِي قُولُ مُحْمَد سبع ما في يدهلان المقر بهما يزعم أن الميت ترك خمسة سين وان جق المتفق عليــه في خمس التركة وفي يده جزء من التركة فيعطيه خمس ما في بده (ألا ترى) أن الآخرين لو صدقاه فيهما كان يأخذ كل واحدمنهما منه خمس ما في يده فتكذيبهما بالآخر لا يغير الحكم فيما بينهما ومحمد رحمه الله يقول المقر نقول للمتفق عليه حقى في سهم وحق المجحود في سهم وحقك في سهم الأأن ثلثي سهمك في يد الآخرين وقد صدقا بك متحملا على ثلثي ما بيدك فأنت تضرب فيافى يدى بثلث سهم وأنا بسهم والمجحود بسهم فجملنا كل ثلاثة سهما فلهذا نأخذ سبعما في يده فنضمه الى ما في يدالآخرين ويقتسمون ذلك أثلاثا لتصادقهم على أن حقهم في التركة سواء * ولو أقر أحدهم با بنين فصدقه أحد اخو ته في أحدهما وكذبه الثالث فيهما و تكاذبا فيما بينهما أخذ الابن الذي أقربه الاننان من المقربهما ربيع ما في يده في قول أبي يوسف لان الذي كذب بهما لا يعتبر في المقاسمة بين المقر والمقر به واذا سقط اعتباره يجعل كأن المعروف أثنان والتركة ما في أمديهما فأقر أحدهمابابنين وصدقه الآخر في أحدهما وقد بينا في هذا بمينه أن على قول أبي وسف يأخذ المتفق عليه من المقر ربيع ما في بده وعلى قول محمد خمس ما في بدة فكذلك في هذاالفصل وفائدة هذه الاعادة بيان أنه لا يقيد بالذي أنكرهما جميما ولا بدخل نصيبه في شئ من فريضتهما فيكون ايضاحا لجميم ما سبق واذا تركت المرأة زوجها وأختها وأمها فأقرت الاخت بأخ لها وصدقها في ذلك الزوج وكذبتها الام فان الفريضة من عشرين سهما والحاصلأن هاهنافريضتان فريضةممروفة مدون اعتبار الاقراروفريضة مجهولة باعتبار الاقرار فالمقاسمة بين المقرة وسائر الورثة على الفريضة المعروفة وبين المقرة والمصدق والمقربه على الفريضة المجهولة فأما الفريضة الممروفة فهيءولية من ثمانية لان لازوجالنصف ثلاثةمن ستةوللاخت النصف ثلاثة وللام الثلث سهمان فتكون القسمة من عمانية للامسهمان وهو الربع والفريضة

الحجهولة أصلها من سنة للزوج النصف ثلاثة والام السدس سهم والباقى بين الاخ والاخت للذكر مثل حظ الانثيين أثلاثا لا يستقيم فيضرب ستة في ثلاثة فيكمون ثمانية عشر للزوج تسمة وللام ثلاثة والباق بين الاخ والاخت للذكر مثــل حظ الانديين فما في يد الزوج والاخت وهو ثلاثة أرباع التركة تكون مقسومة على الفريضة المجهولة من خمسة عشرسهما واذا صار ثلاثة أرباع المال على خمسة عشر كان جميع المال على عشرين سهما للام من ذلك الربيع خمسة باعتبار الفريضة المعروفة وللزوج من الباقي تسعة وما بتي هو ســتة بين الاخ والاخت للاخ أربمة وللاخت سهمان فان أنكر الزوج أيضا فان الاخت قدأقر تالزوج بأمر هو أكثر لنصيبه لو صدقها فاذا لم يصدقها فالفريضة من أربعين سهماوبيان هذا الكلام أن باعتبار الفريضة الممروفة للزوج ثلاثة أثمان المال وباعتبار الفريضة المجهولة على ما أقرت الاخت به للزوج نصف المال كاملا فعرفنا أنهاأقرت للزوج بالزيادة فاذا كذبها الزوجفي ذلك كانت الفريضة من أربمين لان الفريضة المجهولة من ستة والفريضة المعروفة عولية من ثمانية وقد صارت القسمة من عشرين كما بينافالزوج بدعى أن حقه في ثلاثة أتمان وذلك سبعة ونصف والاخت تقر له بتسعة من ثمانية عشر فما زاد على سبعة ونصف الى تمام تسعة وهو سهم ونصف قد أقرت الاخت به للزوج وكذبها الزوج فى ذلك وقد انكسر بالانصاف فاضعف الحساب فيكمون من أربمين سهما للام كمال الربيع وهو عشرة يبقى ثلاثون فالاخت نؤعم أن للزوج في ذلك ثمانية عشر والزوج يدعىأن لهمن ذلك خمسة عشر فيأخذ خمسة عشر ويأخذ الاخ والاخت اثني عشر فيقسمان ذلك للذكرمثل حظ الانثيين ويبقي ثلاثة أسهم قد أقر الاخ والاخت بهاللزوج والزوج كذبهمافتكون موقوفة في يد الاخت حتى يصدقها الزوج فيأخذ ما أفرت به وليس للاخوالام على ذلك سببللان الام استوفت كمال حقها والاخ كذلك استوفى كمال حقه نرعمه * واذا ترك الرجل امِرأته وأبو به فأقرت المرأة بانين للميت وصدقها الابفيأحدهماوكذبتهماالام فيهما وتكاذبا فعا بينهماأخذ الابن الذي أقربه الاب من المرأة ثلاثة عشر سهمامن أربدين سهمامن نصيبها في قول أبي يوسف وفي قول محمد يأخذمن المرأة أربمة أسهم والمشسهمين الانة وعشرين سهما والشسهم لان الفريضة الممروفة من أثني عشر للمرأة الربع ثلاثة والام ثلث ما بقي وهو ثلاثة والباقي الابوالفريضة المجهولة على ما أقرت به المرأة من أربعة وعشرين للمرأة الثمن ثلاثة وللابوين السدسان ثمانية

لكل واحد منهما أربهة والباقي بين الانبين نصفان وذلك ثلاثة عشر فانكسر بالانصاف فأضعفه فيكون من ثمانية وأربعين للمرأة ستةولكل ابن ثلاثة عشر وللابوين لكل واحدمنهما ثمانية تم يطرح نصيب الام في مقاسمة الابن الذي صدق به الاب مع المرأة لانها قد كذبت به فاذا طرحنا عمانيـة من عمانية وأربعين سِقى أربعون فقد أقرت المرأة أن حق هذا الابن في ثلاثة عشر سهما من أربعين من التركة وفي مدها جزء من التركة فيعطيها مقدار حقها من ذلك وذلك ثلاثة عشر سهما من أربعين فيضمه الى نصيب الاب ويقاسمه على سبعة عشر سهما للاب من ذلك أربمة وله ما بقي لأنهما تصادقا على أن الفريضة من أربعة وعشرين لان الميتخلف النا واحدا وأف للابأربعة وللالنثلاثة عشر فمايصلاليهما يقسم بينهما على اعتبار زعمهما ويقاسم الابن الباقى المرأة ما بقى في يدها على تسمة عشر سهما لهاستة وله الباقي لانهما تصادقا على أن القسمة من ثمانية وأربعين وأن للمرأة ستة وللابن الباقى ثلاثة عشر فما بقي في يدها يقسم بنهما على ذلك وجه قول محمد رحمه الله أن الابن الذي أقر به الاب بأخذ من بدي المرأةأربعة أسهم وثاث سهم من ثلاثة وعشرين سهما وثلث لانها زعمت أن حق هذا الابن فى ثلاثة عشر واكن ثلث ذلك في بدها وثلثا ذلك في بد الاب لان في بدها ربيع التركة على الفريضة المعروفة وفى يد الاب نصف التركة وقد صدق الاب بهذا الابن فيكون متحملا عنها اللهي نصيبه وذلك ثمانيــة والثان فانما ببقى حقه فيما في يدها في أربعةوالمث وحق الابن الآخر في ثلاثة عشر وحق المرأة في ستة فاذا جمعت هذه السهام كانت ثلاثة وعشرين وثلثا فلهذا يأخذ منها أربعة وثلثا من ثلاثة وعشرين وثلث ثم تقاسمه كل واحد منهما مع من أقر به كما بينا في تخريج قول أبي يوسف ولو تصادق الابنان فيما بينهما أخذ الابن الذي أقر به الاب منه ثلاثة عشر سهما من عشرين سهما من نصيبه لانه يزعم الاب أن الفريضة من أربعة وعشرين الا أنه يطرح نصيب الام وهو أربعة لانها مكذبة به يبقي عشرون ففي زعم الاب أن للابن ثلاثة عشر سهما من عشرين سهما من نصيبه فنأخل منه هلذا المقدار ونضمه الى نصيب المرأة فيقتسمونه على اثنين وثلاثين سهما لانهم تصادقوا علىأن القسمة من ثمانية وأربدين وان نصيب المرأة ستة ونصيب كل ابن ثلاثة عشر فما تحصل في أيديهم يقسم بينهم على ذلك يضرب فيه كل ابن شلائة عشر والمرأة بستة فتكون القسمة من أنين وثلاثين سهما وقيل هـذا الجواب غلط والصحيح أن الابن انما يأخـذ من الاب ثلاثة

عشر سهما وثلث سهم من عشرين سهمالان الاب لايدعي الزيادة على سدس التركة فانه أقر أن الميت ترك اننا وفي مده نصف التركة وقد صار على عشر بن فيكون جميم التركة أربدين سيما السدس من ذلك ستة والمان فاذا كان الاب لا بدعى أكثر من ستة والاثين كان عليه أن بدفع ما زاد على ذلك الى الابن لا نه بدعى جميـ نم ذلك وذلك ثلاثة عشر وثلث ﴿وحكى الحاكم هـ ذا الطمن عن السرى * وقال صوابه أن يأخذ أربعة عشر سهما من عشر س سهما وهو غلط من الكاتب أغا الصواب أن يأخذ ثلاثة عشر سهما وثلثا كابينا ﴿ وَاذَا تُرَكُ الرَّجِلُ ابنينَ وعبدين وقيمتهما سواء فأخذ كل واحد منهما عبدا ثم أقر أحد الابنين بأخت لهمن أبيه وأنكرها صاحبه أخذت من العبد الذي في يده خمسة لانه أقر أن الميت خلف النين وابنة وأن حقها في خمس كل عبد فيعطيها خمس العبد الذي في مده ويضمن لها المقر سدس قيمة العبد الذي في مد أخيه لان ذلك المبد كان في مدها فلا ضمان على المقر له في النصف الذي كان منه في يد الجاحد في الاصل وهو ضامن لنصيبها من النصف الذي كان في يده لانه أعطاه الي الجاحد باختياره ونصيبها من ذلك ألثاث لان ذلك النصف لوكان في يده لكان يعظيها ثاث ذلك باعتبار اقراره فيضمن لها ثلث النصف باعتبار اخراجه من يده وذلك سدس جميع قيمته * ولو ترك دارين واننا واننة فاقتسما كل واحــد منهما دارا ثمأةرت الانة باخ لها من أبيها وكذبها فيه أخوها فانه يأخذ منها خسى الدار التي في يدها لانها زعمت أن الميت خلف النين والنة وأن القسمة من خمسة لكل ان سهمان فنعظيه خمسي الدار التي في يدهالهذا وتضمن له خمسي قيمةالدار التي في يد أخيها لان ثاث ذلك الدار باعتبار الاصل كان في يدهاو قددفعت الي أخيها باختيارها فكانت ضامنة للمقرله نصيبه من ذلك نرغمها ونصيبه ثلثا تلك الثاث فانه لو كان ذلك في يدها أمرت بدفع الثيه الى الاخ فامذا ضمنت له خمسي قيمة تلك الدار * واذا ترك الرجل ابلا وبقرا وابنين فاقتسما فأخذ أحدهما الابل منصيبه والآخر البقر منصيبه ثم أقر أحــدهما باخ وأخت معا وصدقه أخوه فى الاخت وكذبه فىالاخ وتكاذب المقر مهما فعا بينهما فان الابنة تأخذمن المقربها سبع ما في يده فيسلم لها لانها تزعم أن الميتخلف ثلاثة بنين وابنة فتكون القسمة من سبعة ونصيبها السبع فلهذا يعطيهاسبع ما في يده ولا يضمن لها شيأ مما دفعه الى الابن الآخر لان الابن الآخر يصدق بها فيصل اليهانصيبها من ذلك ثم يرجع على أخيها الذى أقربها خاصة بخمس ما صارله لانه يزعم أن الميت خلف ابنين وابنة

وان نصيبها الخمس فابذا يمطيها خمس ما صار لهويضمن لهاأيضا المث سبع قيمة ما صار لاخيه وهو المقربها وقيل هذا غلط والصواب أن يضمن لها ثلثي سبع قيمة ما صار لاخيه المقربها لانه قد دفع نصف ذلك اليه باختياره ولو كان ذلك في يده لكان يلزمه أن بدفع اليها ثاث ذلك النصف فيكون غارما لما قيمة ذلك الا أنه قد وصل اليهاسبع ذلك من جهة الاخ فيحتاج الىحساب له سبع وثلث وأقل ذلك أحد وعشرون فسبعه ثلاثة وثلثه سبعه فاذا صارالنصف على أحد وعشرين كان جميع ذلك اثنين وأربدين فحقها نرعمه في ثلث النصف وذلك سبعة من اثنين وأربعين وقد وصل اليها السبع وذلك ستة نصف ذلك وهو ثلاثة بما كان في الاصل في يد أخيه ونصف ذلك من النصف الذي دفعة الى أخيه فانما يسقط عن الدافع ضمان هذه الثلاثة ويبقى عليه ضمان أربعة أسهم وسبع الكل ستة فأربعة تكون ثلثى السبع فلهذا يضمن لها الذي سبع قيمة ما صار لاخيه ويأخذ الاخ المقر به مما صارللمقر سبعيه لان للميت بزعمه الاثة بنين وابنة والقسمة من سبعة للاخ من ذلك سهمان فلهذا نعطيه سبعي ماصار له فان قيل الاخ الآخر مكذب له فلهاذا لايطرح نصيبه في المقاسمة معه على قياس المسائل المتقدمة قلنا لأنه ضامن له من حصته عما دفع الى أخيه باعتبار اختلاف جنس المال فلا حاجة الى أن يطرح نصيبه من ذلك قال ويضمن له خمس ما صار لاخيه لانه دفع النصف الى أخيه باختياره ولو كان ذلك في يده لكان يعطيه خمس ذلك النصف لان بزعمه أن للاخت من ذلك سهما والباق منه بينه وبين الاخ نصفان الحل واحد منهما شهمان وخمساالنصف خمس الجميع فلهذا يضمن له خمس ماصار لاخيه قال الحاكم هذا الحرف غلط وصوابه أنه يضم له ثلاثة أسهم من أربعة عشر سهما مما صارفي بد أخيه هكذا ذكره أبو عصمة عن المقبري عن عيسي ابن أبان لانه لو لم يكن دفع اليه لكان يمطى الآخت سبع ذلك على ما بينا والباقي وهو ستة اسباع بينهما نصفان لكل واحد منهما ثلاثة واذا صار النصف على سبعة كان الجميم أربعة عشر فعرفنا ان حصته من ذلك نرعمه ثلاثة أسهم من أربعة عشر سهمافانما يضمن ذلك القدر لصاحبه بدفعه الى أخيه باختياره والله تعالي أعلم

مرح تم الجزء الثامن والعشرون من كتاب المبسوط كالحاب المبسوط كالله ويليه الجزء التاسع والعشرون « وأوله باب الوصية با كثر من الثلث ﴾

﴿ فَهُرُسُتُ الْجُزَّ الثَّامِنُ وَالْعَشْرِينَ مِنْ مَبْسُوطُ الْامَامُ السَّرِخْسَى رَحِمُهُ اللَّهُ ﴾

صيفة

٧ باب الوصية بغلة الارض والبستان

٦ باب الوصية في العتق

١٦ باب عتق النسمة عن الميت

٢٠ باب الوصي والوصية

٣٦ باب اقرار الوارث

٤٧ باب اقرار الوارث بالمتق

٤٣ باب الوصية بالمتق على مال أو خدمة

٤٧ باب الوصية اذا لم يقبلها الموصى له

٥٠ باب الوصية بمثل نصيب أحدهم

٦١ باب المين بالدين

٧٤ باب الدعوي من بعض الورثة للوارث

٧٨ باب اقرار المريض وأفعاله

٨٠ باب الشهادة في الوصية وغيرها

٨٨ باب الاستثناء

٨٩ باب الوصية بما في البطن

٨٧ باب الوصية بالجزء والسهم

٨٩ باب الوصية على الشرط

٩١ باب وصيةالصي والوارث

٩٦ باب الوصية بسدس داره

٩٧ باب الوصية بالكمال

٢١٠ كتاب العين والدين

١١١ باب الوصية باكثر من الثاث

معيفه

١٢٧ باب الوصية بالعتنى والمال يفضل فيه أحد الورثة صاحبه

١٣٣ باب الوصية بالعتق والمحاباة

١٣٥ باب الوصية في العتق والدين على الاجنبي

١٤٤ باب الوصية في الدين والدين على بعض الورثة

١٥٧ باب العتق في المرض والصحة

١٨٦٠ باب اقرار الوارث لوارث ممه فيصدقه صاحبه أو يكذبه

﴿ تَدُّ ﴾









